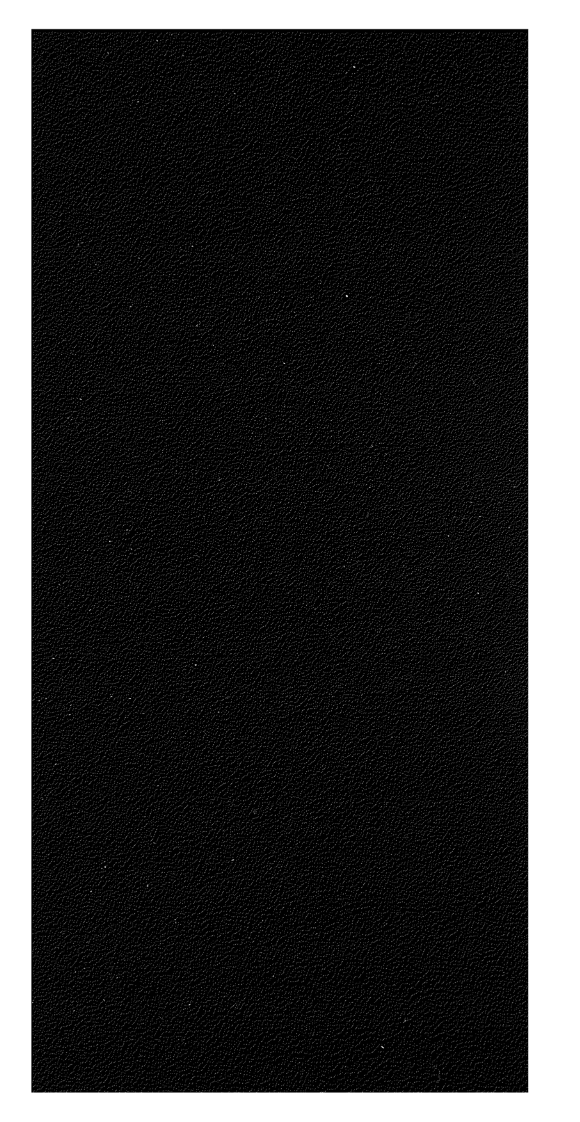
تجارة غير مشروعة

كيف يقوم المهربون، والتجار غير الشرعيين، والمقلدون بالسيطرة على الاقتصاد العالمي

موسى نعيم

محرر مجلة Foreign Policy



[redacted]

التقط صحيفة من أي مكان، وفي أي يوم، ستجد أخباراً عن المهاجرين غير الشرعيين، أو حملات المخدرات، أو تهريب الأسلحة، أو غسيل الأموال، أو تقليد السلع إن التجارة غير المشروعة بأشكالها المختلفة تزدهر، وهو ما ينطبق أيضا على الأرباح التي يحققها التجار غير الشرعيين – ونفوذهم السياسي. كما أن البيروقراطيات العقيمة في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، تخسر الحروب التي تخوضها في مواجهة هذه الشبكات دائمة التغير، التي تضم مجموعة من الأفراد المتحمسين النشطين، الذين يملكون الموارد المالية والسلطة السياسية. وبالرغم من أن الهوس الديني والسياسي يحرك الإرهابيين ويدفعهم، إلا أنه قد اتضح أن الدور الذي يلعبه المكسب البسيط، لا يقل أهمية كدافع وحافز للاضطرابات السياسية وزعزعة الاستقرار على المستوى الدولي.

يوضح كتاب "تجارة غير مشروعة"، المليء بالأمثلة الحية ذات الإيقاع السريع، والحقيقية بقدر ما قد تثير الدهشة، كيف وصلنا إلى هذه النقطة الخطيرة – كما يؤكد العلاقات القائمة بين هذه المؤسسات غير المشروعة وكيف تقوم باستمرار بالاندماج مرة تلو الأخرى، لخلق مجموعة جديدة من مجالات الأعمال، وخلخلة اقتصاد دول وصناعات بأكملها، وتمكين الإرهابيين، بل والتحكم في الحكومات والسيطرة عليها. فمن الأفلام المقرصنة التي يتم نسخها بصورة غير مشروعة، إلى أسلحة الدمار الشامل. ومن الأعضاء البشرية وحتى الفصائل المهددة بالانقراض، أو المخدرات، أو الأعمال الفنية المسروقة، يكشف كتاب "تجارة غير مشروعة" عن الممارسات

تجارة غير مشروعة

سقط سهوا

سقط سهوا إدراك أسماء فريق العمل الذي قام بترجمة ومراجعة كتاب تجارة غير مشروعة.

الترجمة الأستاذة لمياء الأيوبي
المراجعة اللغوية الدكتور اسحق عبيد
مراجعة الترجمة الأستاذة أمنية نوح

تجارة غير مشروعة

تجارة غير مشروعة

تجارة غير مشروعة

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء – النشر (فان)

نعيم، موسى.

[Illicit]. Arabic

تجارة غير مشروعة : أنشطة المهربين ومروجي المخدرات ولصوصية محاكاة الأصول في السطو على الإقتصاد العالمي / موسى نعيم. – الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، c2006.

ص. سم.

تدمك 977-6163-43-2

نشر أصلا تحت عنوان Illicit : how smugglers, traffickers and copycats are hijacking the global economy. - New York : Doubleday, 2005, ISBN 0-385-51392-5.

"تم ترجمة و إصدار النسخة العربية لهذا الكتاب تحت رعاية معهد دراسات السلام الذي أقامته حركة سوزان مبارك للمرأة من أجل السلام والذي تستضيفه مكتبة الإسكندرية".

1 – المخدرات والجريمة. 2. خرق حقوق الملكية الفكرية. 3. تجارة الرقيق. 4. تجارة السلاح. 5. غسيل الأموال. 6– العولمة – جوانب اقتصادية. أ– حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام. ب. معهد دراسات السلام (مكتبة الإسكندرية) ج– العنوان.

ديوي – 364.135 2006288819

ISBN 977-6163-43-2

2000نسخة

شكر وتقدير

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسيد **موسى نعيم**، مؤلف كتاب *ILLICIT* في نسخته الإنجليزية لتفضله بالتنازل عن حقوق ترجمة الكتاب إلى العربية.

والسيد **محمد شفيق جبر** بتفضله بتحمل جميع تكاليف الترجمة والطباعة والنشر.

مقدمة

للعولمة سلبياتها وإيجابياتها.. فمع اتساع نطاقها أصبحت التجارة غير المشروعة من السهولة بمكان، حيث أصبحت ممارستها تتم بصورة متعددة النطاقات.. من تجارة المخدرات.. إلى الاتجار بالبشر.. إلى الأدوية المغشوشة.. فتجارة السلاح.. حتى أصبح من المستحيل أن يمر يوم دون أن نقرأ في الصحف في أي مكان في العالم خبرًا عن التجارة غير المشروعة، ومع تنوع هذه الأخبار وبشاعة بعضها وتكرار بعضها الآخر في أماكن مختلفة، وطرافة البعض الآخر من حيث الطرق المبتكرة للتهريب، إلا أن هناك خيطا يجمع بين قصص هذه الأخبار، التي صارت تحمل بين طياتها ظاهرة العولمة، وتقوم على توظيف التقنيات الحديثة، وتعكس دوافع إنسانية، بل وفي بعض الأحيان دوافع سياسية.

وبعض ظواهر التجارة غير المشروعة قديم قدم البشرية، وبعضها الآخر جديد على البشرية، إلا أن المعاملات التجارية غير المشروعة في مجملها قد تحمل ملامح قانونية سليمة أو شبه قانونية، وهي تحتاج إلى جهود مضنية لاختراقها واكتشاف حقيقتها، وهو ما يجعل من الضرورة أن نعي هذه الحقائق الجديدة، التي فرضتها الجريمة المنظمة عابرة القارات. فلا يوجد منتج صناعي أو زراعي في مأمن من هذه الجريمة، فالأدوية الفعالة التي لم تتم حمايتها بتسجيلها كعلامات تجارية، والأدوية المغشوشة كدواء السعال الذي تسبب في مقتل ما يقرب من مائة طفل في هايتي، الكل معرض إما للتقليد أو للترويج بهدف الربح السريع على حساب البشر أو الثروات القومية للشعوب.

للأسباب السابق ذكرها.. يسعدنا أن نقدم للقارئ العربي هذا الكتاب القيم "تجارة غير مشروعة" الذي ألفه موسى نعيم محرر صحيفة السياسة الخارجية "Foreign policy"، وإنني بصفتي الخاصة أود أن أشير إلى أن عملية الاتجار في البشر أمر يتنافى مع كل معتقداتنا ومفاهيمنا، ومن ثم بادرنا في حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام بإطلاق مبادئ أثينا التي تدعو الشركات الخاصة أو

المتعاملين إلى عدم ممارسة الاتجار غير المشروع، وقد أسعدنا أن ما يربو على الألف شركة عالمية قد وقعت على هذه المبادئ. ونرجو أن تقوم هيئات أخرى بتبني محاربة الفساد الكامن في أوجه أخرى من التي كشف عنها هذا الكتاب القيم، خاصة أن بعض التقديرات تشير إلى أن حجم تدفق الأموال القذرة يوازي 10 % من إجمالي الاقتصاد الدولي، إن المجتمع الدولي على المحك الآن، فالتجارة غير المشروعة قد تقضي على صناعات بأكملها، عن طريق غلق مصانع تلتزم بدفع الضرائب وبمعايير الجودة، وضمانات تشغيل العمالة. هذا مجرد مثال من كثير.. فهل نكون حقاً على مستوى المسئولية؟

سوزان مبارك

رئيس حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام

رئيس مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية

الفهرس

الفصل الأول

الحروب التي نخسرها

ولد رئيس الولايات المتحدة السابق الشهير، والذي ظل أكثر رجال العالم نفوذًا لمدة ثماني سنوات، في مدينة صغيرة شاعت فيها مبادئ الفنج شوي الشهيرة feng shui. وكمراهق شاب يسعى إلى التفوق بالرغم من ظروفه الريفية المتواضعة، فقد "أعجب بطموح جو يانو Gu Yanwu صاحب مقولة أنه يجب على المرء أن يسير 10,000 ميل وأن يقرأ 10,000 كتاب". ومن ثم فقد استند الرئيس في مشوراه السياسي كثيرا إلى الحكم المستوحاة من أقوال رئيس الطائفة ماو Mao. أما فيما يتعلق بالمتدربة الشابة الشهيرة التي كان على علاقة بها والتي كادت أن تطيح بمنصبه الرئاسي فقد قال: "لقد كانت بدينة جدا".

تعكس النسخة الصينية للسيرة الذاتية لبيل كلينتون "حياتي" والتي صدرت في الأسواق في يوليو 2004 قبل شهور من الإصدار الرسمي المرخص ترجمته عملية تزوير شائنة. حيث لاقى ظهور السيرة جمهورا عريضا، لينضم بذلك الرئيس السابق إلى قائمة أصحاب الكتابات الحديثة التي حققت شهرة أدبية مشكوك في مصداقيتها. فقد تخصصت إحدى صناعات الأكواخ في كولومبيا، على سبيل المثال، في إصدار نسخ غير مرخصة من أعمال الروائي الكولومبي الشهير جبريال جرسيا ماركيز Gabriel Garcia Marquez. وفي عام 2004 اختفت من دار النشر النسخة الأصلية للرواية الأولى في مشواره البالغ عشر سنوات والذي حاز بها الروائي على جائزة نوبل. ثم ما لبثت أن ظهرت بعد بضعة أيام على أرصفة بوجوتا نسخة غير مرخصة تم طبعها والتي احتوت بدورها على النص الصحيح إلا من بعض التعديلات الأخيرة التي انتظر جرسيا ماركيز للحظات الأخيرة حتى يضعها. وبالرغم أن ما سبق قد يبدو مضحكًا، إلا أن هناك فاصلا رفيعا بين هذه التجاوزات وبين غيرها التي قد تؤدي إلى عواقب

وخيمة. فمثل هذه الأسواق البديلة أو أسواق المنتجات المقلدة knockoff markets لا تقتصر فقط على بيع الكتب وأسطوانات الـDVD المنسوخة بصورة غير شرعية وإنما تمتد أيضا إلى نسخ برامج مايكروسوفت Microsoft وأدوب Adobe دون ترخيص بذلك، كما أنها لا تمتد فقط إلى تقليد الاكسسوارات الخاصة بجوشي Gucci وشانيل Chanel وإنما أيضا إلى تزييف الماكينات التي تحمل أسماء عالمية والمصنعة من أجزاء شبه نمطية والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى حوادث صناعية، مثل هذه التجاوزات لا تقتصر فقط على بيع أقراص الفياجرا المغشوشة عن طريق البريد إلى المشترين السذج، وإنما تقوم أيضا بترويج بعض الأدوية المغشوشة أو منتهية الصلاحية والتي بالتالي لا تعالج وإنما تقتل. وبالرغم من وجود العديد من النظم والضرائب، والاتفاقيات والقوانين، فإن كل ما ينطوي على قيمة يتم عرضه للبيع في السوق العالمي اليوم – بما في ذلك المخدرات المحظورة والفصائل المهددة بالانقراض والقلاع البشرية لتجارة الرقيق الأبيض والدعارة، والجثث البشرية وتجارة الأعضاء الحية، وتجارة السلاح والصواريخ، والكيماويات المستخدمة في صناعة وتطوير الأسلحة النووية.

وتُعرَف مثل هذه التجارة باسم التجارة المحظورة أو التجارة غير المشروعة illicit trade. إنها تلك التجارة التي تتجاوز القواعد – أي القوانين والنظم والتراخيص والضرائب وأشكال الحظر المفروضة على التجارة، بالإضافة إلى كل الإجراءات التي تقوم الدول بتطبيقها بغرض تنظيم التجارة وحماية المستهلك وزيادة الأرباح ودعم وتأصيل المبادئ والمواثيق الأخلاقية. كما تشمل هذه التجارة أيضا عمليات الشراء والبيع المحظورة عالميا، بالإضافة إلى تلك العمليات التي تحرمها بعض البلاد بينما تبيحها بلاد أخرى. إن مثل هذه التجارة المحظورة تلعب دورا مضادا بالطبع لمجالات الأعمال المشروعة – إلا في حالة غياب شرعية مثل هذه الأعمال. فكما سيتضح، هناك مساحة رمادية واسعة بين الأعمال الشرعية وغير الشرعية وهي ذات المساحة الرمادية التي يستغلها رجال الأعمال المحظورة لصالحهم.

كما يتضح أيضا أن قنوات التسويق والتوزيع المختصة بنقل كل هذه السلع المحظورة – إلى جانب الدوائر المالية التي تقوم بتدوير مئات البلايين من الدولارات سنوياً – ليست خفية تماما. حيث يمكن استعراض بعض هذه الأسواق التي لها كيان مادي من خلال دليل السائحين لبعض المدن العالمية الكبيرة: Silk Alley ببكين، Charoen Krung Road ببانكوك و Canal Street بنيويورك. وبالرغم من أن الأماكن الأخرى مثل سوق Dara Adam Khel للسلاح والمخدرات والموجود بشمال غرب باكستان أو مركز Ciuduad del Este بباراجواي والذي يقوم ببيع العديد من السلع المحظورة بالإضافة إلى غسيل الأموال، والمختص بدوره بخدمة السوقين

الأرجنتيني والبرازيلي، لا يعتبران تحديدا أماكن ترفيهية فإنهما لا يقلان شهرة. كما تقوم الشركات – والتي تتمتع بدورها بترخيص لتصنيع بعض المنتجات – في الفلبين والصين أحيانا بتشغيل طلبيات أخرى ذات مكونات رخيصة ومتدنية الجودة دون الحصول على تصريح بذلك. ويتم شحن مادة الميثامفيتامين methamphetamine الكيماوية وشرائط الفيديو المنسوخة بصورة غير شرعية بالإضافة إلى مناظير الرؤية الليلية التي يتم استخدامها في الجيش في نفس الصهاريج والشحنات التي يتم فيها نقل أشباه الموصلات، والأسماك وثمار الجريب الفروت المجمدة. وهكذا فإن العوائد الناتجة عن التجارة غير المشروعة سرعان ما تختفي ضمن التسويات البنكية المتدفقة يوميا والتحويلات التي تتم بين دول الاتحاد الغربي وذلك بكل سهولة ويسر. ناهيك عن أن شبكة الإنترنت لا تقوم فقط برفع سرعة وكفاءة هذه التعاملات التجارية وإنما تفتح أيضا مجالات جديدة لهذه المعاملات مثل إنشاء أسواق للدعارة على الشبكة تضم عاهرات من مولدوفا وأوكرانيا واللاتي يتم نقلهن للأسواق المماثلة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

كما يتضح أيضا أن القائمين على هذه التجارة غير المشروعة لا يسعون دائما إلى الاختفاء في الظل. فالكثيرون يمارسون تجارتهم في العلن، متحدين بذلك السلطات للإيقاع بهم – أو حثهم على التواطؤ معهم. ففي تايلاند، قام مدير دار للدعارة في عام 2004 بالترشح لمنصب حكومي يمكنه من خلاله توجيه انتقادات للشرطة – ساعيا من هذا المنصب في واقع الأمر إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة في تجارة البشر في مواجهة سخط القوى الشعبية. أما في كمبوديا المجاورة، فإن أفراد الأمن القومي يعدون بمثابة شركاء للمراقبين الدوليين في جهودهم للإيقاع بالعاملين في مجال التجارة بالأطفال لأغراض جنسية، إلا أن الوحدات المحلية تقوم بتحصيل الأموال من هؤلاء التجار على مرأى ومسمع من الجميع. وأحيانا يقوم بعض التجار العاملين في المجالات المحظورة بتقديم بعض الخدمات واللفتات الضخمة – فقد عرض بابلو اسكوبار جافيريا Pablo Escobar Gaviria زعيم تجارة المخدرات الشهير عندما كان في ذروة قوته أن يسدد الدين القومي لكولومبيا كاملا – إلا أن هذه العمليات يشوبها الكثير من التعقيدات المرتبطة بإنشاء شركات كواجهة تتسم بهياكل مالية معقدة وتعمل بين الدول المختلفة بالإضافة إلى الصعوبات الخاصة بمحاولات طمس وإخفاء أصول هذه الشركات حتى يمكنها العمل على مرأى من الجميع. ويشير هذا إلى أن الدور الذي تلعبه التجارة غير المشروعة ليس متزايدا فحسب، بل إن عملية التفاعل بين هذه التجارة والمشكلات الاجتماعية – الصراعات والخلافات، والفساد، والابتزاز – قد أصبحت أكثر تعقيدا عما كانت عليه منذ إلغاء وإبطال تجارة الرقيق في الأطلنطي.

ثلاثة أوهام

بالرغم من كل الحقائق والدلائل، فإننا – نحن العامة والساسة الذين نثق فيهم – ما زلنا نصر على ثلاثة أوهام على الأقل عند تناولنا لقضية التجارة العالمية غير المشروعة.

يرتبط الوهم الأول بفكرة أنه ليس هناك شيء جديد. فالتجارة غير المشروعة قائمة منذ قديم الأزل حيث تمثل إحدى الجوانب الدائمة وإحدى الآثار الجانبية لاقتصاديات السوق أو التجارة بصورة عامة. التهريب على سبيل المثال، سلف التجارة غير المشروعة وأولى بوادره، يرجع إلى العصور القديمة، كما أن "سوق اللصوص" thieves' market تتعايش جنبا إلى جنب مع المراكز التجارية العالمية. ومن ثم فإن القائلين بهذا الرأي يرون أن بما أن التهريب قد ظل دائما مصدرا مستمرا للإزعاج أكثر من كونه كارثة فإنه يمكن النظر إلى هذه التجارة كتهديد يجب علينا التعايش معه كما فعلنا دائما.

إن مؤيدي هذا الرأي يتجاهلون التحولات الهامة التي حدثت في التسعينيات. فالتغيرات في الحياة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الثورات التكنولوجية التي يحدثها المدنيون قد حطمت القيود التي اعتمدت الحكومات عليها تقليديا لتأمين حدودها القومية. وفي ذات الوقت، فإن الإصلاحات المرتبطة بالاقتصاد الموجه بالسوق والتي اجتاحت العالم في التسعينيات قد خلقت دوافع وحوافز جديدة لخرق وتجاوز هذه القيود – بصورة مشروعة أو ما إلى غير ذلك. وهكذا فإن قدرة الحكومات على إحكام حدودها لم تضعف فحسب وإنما أسهمت الإصلاحات أيضا في تعظيم العوائد التي يحققها هؤلاء الذين يسعون إلى تحطيم تلك القواعد.

لعبت التكنولوجيا دورًا في توسيع نطاق وحجم السوق، ليس فقط من الناحية الجغرافية من خلال تخفيض مصاريف النقل وإنما أيضا عن طريق خلق مجالات جديدة للتجارة في مجموعة جديدة من السلع لم تكن موجودة من قبل، مثل برامج الكمبيوتر المنسوخة دون ترخيص أو الماريجوانا المعدلة جينيا. كما جعلت التكنولوجيا من التجارة في بعض المنتجات عالميا، والتي كان صعبا أو مستحيلا فيما سبق أن يتم نقلها أو تخزينها –كالكلى البشرية على سبيل المثال– أمرا ممكنا. هذا بالإضافة إلى أن الأسواق قد اتسعت بالتأكيد عندما رفعت الحكومات القيود عن الاقتصاديات التي كانت فيما سبق أكثر انغلاقا، فاتحة بذلك الأبواب أمام الأجانب للزيارة والتجارة والاستثمار بحرية أكبر.

وقد أدى التحول الضخم للمنتجات والآلات إلى القطاع الخاص، والتي كانت فيما سبق تخضع لرقابة الجيوش المحلية بصورة مطلقة، إلى ظهور سلع ومنتجات جديدة

تراوحت ما بين قاذفات الصواريخ إلى قذائف الـSCUD والتصميمات والمعدات النووية. كما أدى تجريم الحكومات لبعض الأنشطة إلى دفع التجارة غير المشروعة قدما. فتبادل الملفات عبر شبكة الإنترنت على سبيل المثال يمثل إحدى الأنشطة المحظورة الجديدة التي أسهمت في خلق الملايين من التجار غير الشرعيين.

إن الزيادة المطردة في عمليات غسيل الأموال تعد أحد دلائل تضخم التجارة غير المشروعة. فجميع أنواع التجارة غير المشروعة تخلق بدورها أموالا يجب غسيلها. وهناك أدلة عديدة على ازدياد تدفق الأموال القذرة في النظام المالي العالمي مقارنة بما سبق بالرغم من جميع الاحتياطات وآليات التنفيذ والعقوبات القائمة حاليا.

ومع ذلك، فإن التجارة غير المشروعة، باستثناء تجارة المخدرات، لم تمثل ببساطة إحدى أولويات القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة، أو مثارًا لاهتمام الشرطة الدولية والتعاون في سبيل تطبيق القانون. فالأمم المتحدة لم تقم بوضع لغة دارجة لوصف هذه التجارة إلا في عام 2000، وما زال هناك الكثير الذي يجب أن تقوم به معظم الدول لتعديل القوانين الخاصة بهم وفقًا للمعايير الدولية، ناهيك عن تطبيقها. فقد تطلب الأمر شيوع عمليات نسخ برامج الكمبيوتر دون ترخيص وظهور "جرائم الملكية الفكرية" لإثارة الجهود الدولية ضد عمليات التزييف الجارية. أما تعريف التجارة غير المشروعة في الأفراد – والتي تمثل بدورها أكثر صور التجارة المحظورة انتهاكا للمعايير الأخلاقية– فإنه لم يتم تعريفها من قبل الأكاديميين والناشطين إلا في التسعينيات، لتصبح بعد ذلك محورا لقانون محدد وشامل في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000. (لم تقم سوى سبع عشرة دولة بتقليد هذه المبادرة).

أما الوهم الثاني فيرتبط بفكرة أن التجارة غير المشروعة ما هي إلا جريمة. بالرغم من أنه من الصحيح أن الأنشطة الإجرامية قد ازدهرت وأصبحت عالمية في التسعينيات، إلا أن التعبير عن التجارة الدولية غير المشروعة كإحدى أشكال السلوك الإجرامي يتجاهل إحدى الجوانب الهامة التي لها عواقب أخرى. فالأنشطة الإجرامية العالمية تلعب دورا في تحويل النظام العالمي، وانتهاك القواعد والقوانين، وخلق أطراف جديدة في الساحة التجارية، بالإضافة إلى إعادة توزيع السلطة في مجالي السياسة والاقتصاد الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية غزت العراق خوفا من أن يكون صدام حسين قد تمكن من شراء أسلحة الدمار الشامل. أما من الناحية الأخرى، فإن الشبكة الخفية التي يديرها أ.ك.خان A.Q.Khan، وهو مهندس باكستاني، كانت تحقق أرباحًا جراء بيع التقنيات الخاصة بصناعة القنابل النووية لكل من يتمتع بالقدرة المادية لشرائها.

قامت الحكومات خلال القرن العشرين عند تعرضها للتجارة غير المشروعة بتوصيفها – للعامة ولأنفسهم أيضا – كإحدى أعمال المنظمات الإجرامية. وقام الباحثون في هذا المجال حول العالم – سواء عن وعي أو بغير وعي – بالاستشهاد بنموذجي المافيا الأمريكية والإيطالية كمرجعية. وهكذا، فقد أثر هذا التفكير على نظرة الباحثين فيما يتعلق بالبحث عن التجار العاملين في التجارة غير المشروعة – في مجال المخدرات في معظم الأحيان – في إطار وجود منظمات أشبه بالشركات فيما يتعلق بهيكلها وتنظيمها وهيراركيتها (تدرجها الهرمي). فقد اعتبر الكارتل الكولومبي (الاتحاد الكولومبي)، والجماعات السرية الصينية، والثالوث بهونج كونج، والياكوزا اليابانية، وفيما بعد 1989 المافيا الروسية، في أول الأمر منظمات إجرامية، ثم ما لبث أن تحولت النظرة إليهم كتجار. وفي معظم الدول، فإن القوانين المستخدمة لمعاقبة هؤلاء التجار غير الشرعيين ما زالت وليدة الحرب ضد الجريمة المنظمة كما هو الحال مع المبتزين ومنظمات الفساد (RICO) في الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تتطور هذه النظرة أو هذا الإطار للتفكير إلا مؤخرا. فبفضل القاعدة، أصبح العالم الآن يعرف ما يمكن أن تقوم به شبكة من الأفراد المتحفزين الذين لا يدينون بالولاء لأية دولة ويستندون إلى قوى العولمة. إن المشكلة تكمن في أن العالم ما زال ينظر إلى هذه الشبكات من منظور الإرهاب. علما بأن المكاسب المادية، كما تشير الصفحات القادمة، تتمتع بنفس القوى المحركة والمحفزة كالدوافع الدينية. فشبكات التجار الذين يعملون في السلع المحظورة لا يقلون خطورة عن الإرهابيين – بل أنهم غالبا ما يزيدون عنهم خطرًا. إلا أن العالم الذي ما زال مهووسا بالإرهابيين لم يتنبه بعد.

أما الوهم الثالث فيرتبط بفكرة أن التجارة غير المشروعة ظاهرة "خفية تتم تحت الأرض" underground phenomenon. فبالرغم من الاعتراف بحقيقة ازدياد الأعمال المشبوهة من حيث الحجم ودرجة التعقيد، فإن الكثيرين – ليس الساسة فحسب – ينسبون مثل هذه المعاملات إلى عالم آخر مختلف عن عالم المواطنين العاديين الأشراف وما إلى غير ذلك. هذا بالإضافة إلى أن اللغة التي نستخدمها لوصف التجارة غير المشروعة وللتعبير عن الجهود التي نقوم بها في هذا النطاق تتماشى مع هذا التوهم. فكلمة من خارج الحدود offshore – كما في مفهوم التمويل الخارجي offshore finance – يعطي ذات الإيحاء بأن التجارة غير المشروعة تتم في مكان آخر. وهو نفس المعنى الذي يوحي به مفهوم السوق السوداء black market، أو التناقض الواضح بين تعبير الأموال النظيفة والأموال القذرة clean and dirty money. إن مثل هذه المفاهيم والألفاظ تجعل الأمور أكثر وضوحًا، حيث تشير إلى إمكانية رسم خطوط أخلاقية واقتصادية تمثل حدودًا يمكن حمايتها في حين أن مثل هذه الحدود

متداخلة ومرتبكة في واقع الأمر. وهكذا، فإن هذا الوهم يعد أخطر هذه الأوهام الثلاثة حيث يخدش الأسس والمبادئ الأخلاقية ويخلق حالة من السبات والركود المؤقت بين المواطنين – ومن ثم الرأي العام – تحت وهم الصلاح والأمن الزائف.

إن الموضوع لا يتعلق بالأخلاقية النسبية. فاللص هو اللص. ولكن كيف تصف تلك السيدة التي تسعى إلى الإنفاق على أسرتها المشردة في ألبانيا أو نيجيريا عن طريق الدخول إل دولة أخرى بصورة غير مشروعة والعمل كعاهرة في الشوراع أو كمروجة لبعض السلع المزيفة؟ وما بالك بأصحاب البنوك في منهاتن ولندن الذين يحصلون على مكافآت ضخمة في نهاية العام مقابل الاحتفاظ في خزائنهم بودائع "الشخصيات الهامة" والذي يعد عملهم مع حكومة دولة أخرى الوظيفة الوحيدة المعلنة لهم؟ إن العديد من طلاب الثانوية في الولايات المتحدة يمكنهم شراء الماريجوانا بسهولة أكبر من شراء زجاجة فودكا أو علبة سجائر، علما بأنهم يعرفون أن قيامهم بمثل هذه العملية لا ينطوي على أية مخاطرة جسيمة. وفي نفس الوقت، فإن القضاة الكولومبيين الشرفاء أو ضباط الشرطة الأمناء يتم قتلهم بصورة روتينية خلال الحرب ضد المخدرات والتي رصدت لها الحكومة ما يقرب من 40 بليون دولار سنويا. إن ما سبق لا يعكس بعض التناقضات المحنقة أو المعايير المزدوجة غير العادلة أو المفارقات المثيرة فحسب، وإنما يقدم أيضا أدلة واضحة وقوية على كيف أن الأعراف والتقاليد الانسانية المتأصلة قد اتخذت شكلا جديدا.

غموض وسلطة

شهدت التجارة العالمية غير المشروعة في أوائل التسعينيات انطلاقة في اتجاه طفرة كبيرة. إنها نفس الطفرة التي شهدتها منظمات الإرهاب العالمية كالقاعدة أو الجهاد الإسلامي – أو في هذا السياق، الناشطين الساعين للصالح العالمي كالحركات البيئية والمنتدى الاجتماعي العالمي. حيث تحولت كل هذه التنظيمات من الأشكال الهيراركية الجامدة إلى الشبكات غير المركزية، بعيدا عن الدور الحاكم والمسيطر للقادة في اتجاه خلق مجموعة متنوعة، متناثرة، ومترابطة وإن كانت بصورة أكثر حرية ومرونة من الوكلاء والخلايا، بعيدا عن الخطوط الصارمة للسلطة والتبادل سعيا إلى التحول المستمر في العمليات حسبما تفرضه الفرص المتاحة. إنها تلك الطفرة التي اعترفت بها الحكومات بالكاد في التسعينيات ولم تقدر – بأي حال من الأحوال – أن تباريها أو تحاكيها.

يمثل الحادي عشر من سبتمبر 2001 أولى البوادر العالمية المؤكدة لهذا التغيير والتحول. فالساسة سيقولون فيما بعد أن "العالم قد تغير" في هذا اليوم. بل إنه قد

يكون من المناسب القول أن شيئا ما عن العالم قد تكشف في هذا اليوم – على الأقل، السلطة العظيمة الموجودة حاليا في أيدي نوع جديد تماما من الكيانات العالمية، التي لا وطن لها، والتي تتمتع بالغموض لدرجة كبيرة. وكما أشارت الأحداث فيما بعد، فإن الخبراء أنفسهم لم يتفقوا حتى على استنتاجات محددة وما يمكن أن يعنيه ذلك لدول ونظم معينة.

وفي ظل غياب الاهتمام أو الرقابة، فقد كان من الطبيعي أن تشهد التجارة غير المشروعة طفرة. فهناك الكثير من الأدلة والقرائن على أن مثل هذه التجارة تقدم للإرهابيين وغيرهم من الخارجين طرقا تساعدهم على البقاء، بالإضافة إلى توفير أساليب لإجراء التحويلات المالية. كما أنه من المتوقع أن تمتد هذه الآثار إلى السياق الجغرافي السياسي. ففي الدول النامية والاقتصاديات المتحولة من الاشتراكية، تشكل الشبكات الإجرامية أكثر القوى نفوذًا ورسوخًا في مقابل الحكومة. كما تفوق موارد وإمكانيات هذه الشبكات في بعض الدول ما تتمتع به هذه الحكومات. ومن ثم فإنه كثيرا ما تُتَرجم مثل هذه الإمكانيات إلى أهداف سياسية. فالعاملون في هذه المجالات غير المشروعة وأعوانهم يسيطرون على الأحزاب السياسية ويديرون العديد من الأنشطة الإعلامية أو يمثلون الجهات الخيرية الرئيسية التي تقف وراء المنظمات غير الحكومية. إن مثل هذه الأمور ما هي إلا نتيجة طبيعية في تلك البلاد التي لا يوازي النشاط الاقتصادي فيها حجم التجارة غير المشروعة من حيث الحجم أو المكاسب التي تحققها ومن ثم فإن هؤلاء التجار يمثلون "المشروعات الكبيرة" للدولة. وهكذا فإنه ما تلبث أن تتضخم وتستقر تلك المشروعات حتى تبدأ هذه الشبكات غير الشرعية في العمل في نفس الإطار المسموح به للشركات الكبري في كل مكان: التوسع في مجالات الأعمال الأخرى والاستثمار في المجال السياسي. فالسعي وراء السلطة والنفوذ والحصول على حماية الدولة يظل بالرغم من كل شيء جزءًا لا يتجزأ من الأعمال الكبيرة.

وهكذا فإن الشبكات غير الشرعية لا تتضافر فحسب مع أنشطة القطاع الخاص المسموح بها، وإنما تتداخل أيضا بصورة واضحة مع القطاع العام والنظام السياسي. وما أن تتوغل هذه الشبكات داخل المنظمات الخاصة الشرعية، والأحزاب السياسية، والهيئات البرلمانية، والحكومات المحلية، والأجهزة الإعلامية، والمحاكم، والجيش، والقطاع الذي لا يسعى إلى تحقيق الربح، حتى تتمتع هذه الشبكات بنفوذ واضح فيما يتعلق بأمور الدولة – حتى أن هذا النفوذ أحيانا ما يصل في بعض البلاد إلى درجة لا يمكن للقوى الأخرى منافستها.

وفي المقابل، فإنه كثيرا ما تتجلى النوازع والدوافع القومية وردود الأفعال المنفصلة نتيجة تفشي الآثار التخريبية المصاحبة للتجارة غير المشروعة. ومن المثير للسخرية أن

هذه الردود سرعان ما تنتهي في صالح التجار غير الشرعيين – فكلما حاولت الدول وضع العواقب في سبيل مواجهة تدفق السلع والخدمات والعمالة غير الشرعية، زادت الأرباح التي يحققها العاملون في هذه المجالات المحظورة. فالحدود القومية ميزة للمجرمين وحاجز أمام الأجهزة المعنية بتطبيق القانون. حيث تسهم هذه الحدود في خلق فرص جديدة لتحقيق الأرباح من خلال شبكات التهريب، كما تضعف قدرة الدول عن طريق تحديد قدرتها فيما يتعلق بالتصدي لغزو الشبكات العالمية التي تضر باقتصادياتها، وتبث الفساد في نظامها السياسي، وتعمل على تخريب مؤسساتها.

إن هذه القصة ليست عن الجريمة فحسب، بل إنها أيضا قصة عن شكل جديد من السياسة في القرن الواحد والعشرين. إنها قصة عن الواقع الاقتصادي الجديد الذي وضع في المقدمة مجموعة جديدة كاملة من الأطراف والشخصيات السياسية الذين قد تتضارب مصالحهم مع مصالحك ومصالحي، والذين تمثل نواياهم مصدر تهديد لنا جميعا.

النقاط المظلمة

يعد اهتمامي بموضوع التجارة غير المشروعة نتاج عقد كامل من العمل فيما يتعلق بمفاجآت العولمة. فقد انحصرت وظيفتي كرئيس تحرير لمجلة Foreign Policy على متابعة وفهم العواقب والآثار غير المتوقعة الناتجة عن الروابط والصلات الجديدة بين السياسة العالمية والاقتصاد العالمي. وبينما أنا أصادف وأتعرف على هذه المفاجآت، وأفهم هذه القصص والموضوعات، وكثيرا ما أتيحت لي الفرصة لمقابلة أبطالها، تطور هذا الاهتمام المهني إلى شغف شخصي. لقد كتبت عن الصدمات المالية التي حدثت في قارة ما لتهز بلادا تبعدها عنها محيطات، كما تناولت الطرق والأساليب التي سعت إلى وضع معايير جديدة لحقوق الإنسان في أوروبا والتي انتهى بها الأمر إلى إحداث تغيرات وتحولات سياسية في أمريكا اللاتينية. درست أيضا كيف أصبح الفساد بمثابة ماضٍ سياسيٍ – في ذات الوقت تقريبا حول العالم بأكمله – علما بأن هذا لا يرجع إلا لأنَّ بوادر الفساد قد ظهرت في التسعينيات. إن أكثر ما أدهشني هو أنه بالرغم من أن الأبحاث التي كنت أقوم بها كثيرا ما كانت تتطرق إلى مجموعة متباينة من الموضوعات إلا أن جميعها قد انتهى بي إلى عالم التجارة غير المشروعة والجريمة العالمية.

إن خلفيتي الدراسية ليست تطبيق القانون أو علم الجريمة. لقد تم استدراجي دون رحمة تجاه هذا الموضوع خلال بحثي عن آثار العولمة على الاقتصاديات العالمية والنظم المالية والحوكمة العالمية – في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. حيث اقتنعت خلال

رحلاتي إلى روسيا والصين وأوروبا الشرقية أن هناك الكثير مما يجري في هذه الأقاليم – وفي العالم – والذي لن يسعنا فهمه إلا إذا أبدينا المزيد من الاهتمام بالدور الذي تلعبه الأنشطة الإجرامية في تحديد وتشكيل قراراتنا ومؤسساتنا ومخرجاتنا.

وقد أتاح لي العمل في مجلة Foreign Policy فرصة الإطلال من نافذة مميزة، بانورامية إلى التغيرات التي كان يعايشها العالم كما قدم لي فرصة مناقشة مجموعة من أكثر محللي وممارسي العالم خبرة حول نظرتهم وتفسيرهم لهذه التغيرات.

كما جعلت أيضا من تخصيص بعض الوقت في جميع البلاد التي زرتها لمناقشة الضباط والنواب والصحفيين والأكاديميين بغرض استطلاع الوضع فيما يتعلق بالتجارة غير المشروعة في بلادهم عادة لي. وسرعان ما اتضح لي وجود تشابه غريب بين هذه المناقشات والحوارات حتى باختلاف هذه الدول مثل تايلاند وكولومبيا واليونان والصين. إن موضوع التجارة غير المشروعة أو المحظورة أكبر مما يفهمه ويراه الناس – بما فيهم أنا. فآثاره وعواقبه السياسية واضحة ومخيفة إلا أن المناقشات التي تطرقت إليه هامشية في أفضل الأحوال. وكلما نظرت وبحثت أكثر، وجدت الكثير من المتخصصين الذين يعلمون الكثير عن أحد جوانب الجريمة العالمية، بينما يعلمون أقل بكثير عن الجوانب الأخرى أو عن أوجه الترابط بينها. ومن ثم فقد بدأت في تجميع القائمة الخاصة بي والتي ضمت هذه التشابكات والتداخلات، بالإضافة إلى القصص والحكايات، والبيانات، والمصادر، والمفكرين، والممارسين، والمفاجآت الخاصة بالأسواق غير الشرعية المختلفة.

وسرعان ما اكتشفت أنه من المستحيل أن تقرأ الصحيفة في أي يوم في أي مكان في العالم دون أن تقرأ خبرًا عن التجارة غير المشروعة. فبالرغم من أن هذه الأخبار يتم عرضها في معظم الأحيان كقصص مختلفة، فإنني أرى أن مثل هذه الأخبار ما هي إلا تعبير عن ظاهرة عالمية واحدة تحركها نفس التركيبة غير المحتملة من الدوافع البشرية المتأصلة، والتقنيات الحديثة، والسياسة المتغيرة. كما اتضح لي أن المراسلين والأكاديمين لا يولون الآثار والنواتج السياسية للأحداث التي كانوا يكتبون عنها حقها من الأهمية، تلك الأهمية التي كان هؤلاء على خطوط المواجهة يقولون أنهم يولونها إياها بالفعل. كما أثار فضولي أيضا الاهتمام المحدود والضئيل الذي يمنحه متخصصو العلاقات العامة والسياسة الدولية فيما يتعلق بآثار التجارة غير المشروعة على مجالات دراستهم. وأكثر من هذا كله، فقد احترت لفكرة التعامل مع ظاهرة اقتصادية متأصلة من خلال الأعراف المرتبطة بالتحذيرات الأخلاقية والحلول المرتبطة بتطبيق القانون.

دعتني الجمعية الأمريكية للقانون الدولي American Society of International Law في أوائل عام 2002 لإلقاء محاضرة جروتيوس السنوية Annual Grotius

Lecture والتي ركزت فيها على آرائي فيما يتعلق بالتجارة غير المشروعة. كان عنوان المحاضرة التي ألقيتها "حروب العولمة الخمس" The Five Wars of Globalization – مشيرًا بذلك إلى الأسواق غير الشرعية التي يتم فيها تداول السلاح والمخدرات والأفراد والملكية الفكرية والأموال – وقد تم نشر نسخ مختلفة من هذه المحاضرة في American University International Law Review ، كما تم نشرها في العام التالي في مجلة Foreign Policy. وتمت إعادة نشر ذات المقالة في العديد من دور النشر حيث لاقت قبولا واضحا حول العالم. وقد شجع إصدار "حروب العولمة الخمس" العديد من الباحثين، والحكام والقضاة، والنواب، وضباط المخابرات والضباط المعنيين بتطبيق القانون، والصحفيين، بالإضافة إلى ضحايا العمليات غير المشروعة حول العالم إلى تبادل آراءهم وخبراتهم معي. وهكذا فقد اطلعت مرة أخرى على العديد من القصص والحكايات المستوحاة من المجالات التجارية المختلفة، ومن البلاد، والقارات وحتى السياقات المختلفة. ومع هذا فقد كان من الملاحظ وجود تشابه غير عادي بين أنماط هذه القصص وحتى تفاصيلها. ولكن ما هو أهم من ذلك، هو أن هذه القصص قد ألقت الضوء على النقاط المظلمة القائمة، سواء أن كان ذلك من المنظور التحليلي الذي نستند إليه للتعرف على ما يجري بالفعل أو فيما يتعلق بالسياسات العامة التي اختارتها الحكومات لمواجهة هذه المشكلة. هذه النقاط المظلمة أيضا كانت متشابهة لدرجة كبيرة. ومن هنا ولدت فكرة هذا الكتاب.

معلومة عن البيانات: ما زالت البيانات المتوفرة عن حجم التجارة غير المشروعة والأرباح الناتجة عنه تقديرات إجمالية في أفضل الأحوال. وقد استقيت جميع الأرقام الموجودة في هذا الكتاب من المصادر التي تتمتع بمصداقية كبيرة – والتي غالبا ما تقوم بها المنظمات العالمية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمشهود لأعمالها بالدقة والجدية. وتضم قائمة المراجع الموجودة في آخر الكتاب قائمة بالأرقام والأشكال والأحداث الموجودة في النص. كما تشمل القائمة أيضا أسماء معظم الأفراد الذي أجريت معهم الأحاديث والحوارات، باستثناء طبعا هؤلاء الذين اشترطوا سرية الاحتفاظ بالهوية.

بالرغم من أن الأشكال المستخدمة تمثل أفضل البيانات المتاحة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام ما هي إلا تقديرات لأنشطة سرية. ومن ثم فمن الممكن أن تعكس هذه البيانات تقديرات أكبر أو أقل من الحقيقة. ومع هذا فإن جميع الأدلة تدعم الموضوع العملي الرئيسي لهذا الكتاب: إن حجم التجارة غير المشروعة اليوم أكبر عما كان عليه في التسعينيات، كما أن العمليات المرتبطة به قد أصبحت أكثر تعقيدا. وتؤكد الفصول القادمة على أننا قد بدأنا التعرف على آلية عمل هذه الأسواق والآثار الناتجة عنها.

الفصل الثاني

المهربون الدوليون يغيرون عالمنا

هناك القصة التي نعرفها. ثم هناك القصة الأخرى.

وها هو ما نعرفه: لعب العقد الماضي من القرن العشرين دورًا في تغيير العالم. فثورة الأفكار الجديدة والتقنيات الحديثة المفاجئة وغير المتوقعة قد غيرت السياسة والاقتصاد في كل مكان، كما بدلت حياة البلايين. إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أضعف الثقة في مفهوم الاشتراكية ليُكسب بذلك السياسة الحرة والاقتصاد المفتوح شعبية غير مسبوقة. ومن ثم فإن فترة التسعينيات سوف تُدوَّن في التاريخ كمثال لفترة شهد فيها الجميع سطوة وقوة الأفكار.

كما سنتذكر هذه السنوات أيضا كواحدة من تلك الفترات التي باغتت فيها سرعة التحول التقني الجميع. فالتقنيات الحديثة قد جعلت العالم صغيرًا، كما جعلت المسافات والجغرافيا أقل أهمية عن ذي قبل. فالشيء الوحيد الذي انخفض بمعدل أكبر من انخفاض تكلفة نقل البضائع من شنغهاي إلى لوس أنجلوس خلال التسعينيات هو تكلفة إجراء مكالمة هاتفية بين طرفي العالم. كما أن السفر إلى تلك الأماكن التي كان يصعب الانتقال إليها فيما سبق نظرا لارتفاع التكلفة أو لأسباب سياسية قد أصبح فجأة تجربة عادية يقوم بها الملايين. وعلى الصعيد السياسي، فإن التغيرات والعواقب كانت في نفس حجم الآثار الاقتصادية الناجمة. فالديموقراطية تجلت ليصل عدد الدول التي تتم فيها انتخابات حرة إلى ذروتها خلال التسعينيات. وهو ما انطبق أيضا على أسواق الأوراق المالية والتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال العالمية وعدد الأفلام والكتب والرسائل والمكالمات الهاتفية التي عبرت الحدود.

هذا هو الجزء الذي نعرفه، إنها قصة شارك فيها الجميع لتصبح بدورها موضوعًا لكثير من الكتب ومثارًا لاهتمام العديد من وسائل الإعلام. إلا أن هناك قصة أخرى

تتوازى أحداثها مع القصة الأولى. وبالرغم من أنها لا تقل أهمية إلا أنها ليست رائجة بنفس الصورة.

إنها قصة عن التهريب، أو عن الجريمة بشكل أعم. فقد أصبح المهربون خلال التسعينيات أكثر عالمية وثراء عن ذي قبل، هذا بالإضافة إلى النفوذ السياسي الذي أضحوا يتمتعون به. إن الجريمة العالمية لم تزدد من حيث الحجم فحسب، وإنما اكتسبت أيضا دورًا سياسيًا نافذا بفضل قدرتها على تحقيق مكاسب مالية ضخمة. وهكذا، فإنه لا بد من الإسراع في تعديل وتغيير المنظور الذي نتناول ونفسر من خلاله السياسة والاقتصاد العالمي وفقًا لهذا التغيير.

يرجع هذا الظهور السياسي لشبكات الجريمة العالمية إلى حركة وديناميكية العولمة والتي كثيرًا ما يتم إغفالها بالرغم من أهميتها. وتعد هذه الديناميكية محور هذا الفصل، والتي تشير بدورها إلى الدور الذي لعبته هذه التغيرات خلال التسعينيات لتمكين الشبكات الإجرامية وتقوية شوكتهم في ذات الوقت الذي أدت فيه إلى إضعاف الهيئات المسؤولة عن محاربتهم. فالشبكات الإجرامية تستند إلى إمكانية التحرك والتنقل عالميًا وقدرتها على استغلال تلك الفرص الناتجة عن فصل الأسواق حسب سيادة كل دولة وفقًا لحدودها. فالحدود، بالنسبة لهؤلاء المجرمين، تمثل مصدرًا وفرصة للتجارة، كما تمثل لهم أيضا حصنًا وواقيًا مناسبًا. أما بالنسبة للجهات الحكومية المعنية بتعقب هؤلاء المجرمين فإن هذه الحدود كثيرًا ما تعتبر حاجزًا لا يمكن تعديه أو تخطيه. ومن ثم فإن المزايا المرتبطة بالسيادة القومية تتحول إلى حمل على الحكومات وعائق لها. وهكذا فإن الحكومات دائما ما تخسر في ظل هذا التفاوت الموجود في إطار الصراع العالمي بين الحكومات والمجرمين وذلك في كل مكان.

إن الإشارات تحيط بنا في كل مكان: مرئية ومعروفة ولها آثار مادية واضحة على حياتنا اليومية. فالتجارة غير المشروعة اليوم تخترق المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. إن أنشطة التهريب والتجارة غير المشروعة التي كانت رائجة قديمًا قد عادت للحياة، كما ظهرت مجالات جديدة لمثل هذه الأعمال التجارية. فأشكال التجارة غير المشروعة التي ظننا أنها قد ولت لأجل غير مسمى، تمامًا كما قضت الأدوية على مرض الجدري، قد عادت من جديد.

ولنأخذ العبودية على سبيل المثال، فالبرغم من أنه من المفترض أن العبودية قد انتهت بالفعل، فإنها في واقع الأمر قد ازدادت لتتخذ شكل الجنس القسري، والأعمال المنزلية، والأعمال الزراعية التي يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين سعيًا لسداد ديونهم لدى القائمين على التجارة غير المشروعة. نعم، إن الكثير من العمال الأجانب

حولنا قد اختاروا طواعية أن يكونوا مهاجرين غير شرعيين. إلا أن هناك كثيرين غيرهم قد أرغموا على التورط في هذا الوضع، ليصبحوا ضحايا يتم استغلالهم من قبل المجرمين الذين يربحون البلايين من هذه التجارة غير المشروعة. وتمثل العبودية إحدى وجوه التجارة العالمية في البشر بين الحدود والتي تؤثر على ما لا يقل عن 4 ملايين شخص سنويًا، معظمهم من النساء والأطفال، بما يعادل من 7 إلى 10 بلايين دولار. لقد فُتحت الطرق لأنواع ومجالات جديدة للتجارة لتربط جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وجنوب وجنوب شرق آسيا، وغرب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال شبكة غير متسقة ومتداخلة من المجندين، والباحثين عن الزبائن، والمبتزين، والقوة المأجورة، والجهات الناقلة، والسعاة الذين يعملون من خلال شبكة الإنترنت، والذين يمكنهم الحصول على "عامل" من أي سن أو من جنسية معينة، مع تحديد مواصفات جسدية معينة، ليتم توصيلها أو توصيله بين القارات في وقت قصير قد لا يتجاوز الأربع والثمانين ساعة.

وإذا تطرقنا إلى تجارة المخدرات نلاحظ الآتي: أننا لا نزال نتحدث عن اتحاد (كارتل) المخدرات، في حين أن تجارة المخدرات اليوم قد فككت عمليات الجريمة المنظمة التي شاعت فيما سبق إلى درجة كبيرة لتعمل بأشكال أكثر ذكاء، يصعب تعقبها. وييسير العمل بصورة جيدة. فالرواج الحديث والضار للخشخاش (الأفيون)، المادة الأولية للهيروين، قد ازدهر في أفغانستان إبان الحرب التي أسقطت جماعة طالبان، لينطلق الإنتاج إلى أماكن جديدة لم تعرفها من قبل مثل كولومبيا. وفي ذات الوقت، فإن الميثافيتامينز والمخدرات الأخرى الرائجة في الحفلات مثل كيتامين وإكتاسي قد انتشرت في الأسواق. كما تضاعف حجم المخدرات المصادرة عالميًا تقريبا في الفترة ما بين 1990 و2002، دون أي دليل على انخفاض الاستهلاك. بل إن حفلات المخدرات قد ازدهرت في جنوب شرق آسيا، بينما نافستها مجموعة من الدول التي انخرطت في هذه التجارة الجديدة مثل البرازيل ونيجيريا وأوزباكستان ليصل فيها مستوى الإدمان إلى درجة غير مسبوقة، في حين وصل الهيروين والميثافيتامينز في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى مخيف يفوق ما كان يتم التعامل فيه خلال الثمانينيات. علمًا بأن كل هذا يتم بالرغم من الحرب التي يشنها الجميع على المخدرات، وفي ظل أضخم توجيه قامت به البشرية للموارد المالية والتكنولوجيا والأفراد لمنع هذه المخدرات من التحرك عبر الحدود.

وفي نفس الوقت، فإن تجارة السلاح العالمية قد تحولت وتغيرت ليجري معظمها في الخفاء، يصاحبها العديد من الآثار الوخيمة. ارتبطت تجارة السلاح، خلال فترة الحرب الباردة، بالجهود التي بذلها عدد من الحكومات القوية – إلى جانب عدد من

الشركات المعروفة – لضمان الولاء لبعض الدول التي تتعامل معها من خلال تزويدها بالنفاثات المقاتلة ، أو السفن أو الذخائر الحربية. وبالرغم من أن هذا النوع من تجارة السلاح ما زال ضخما، فإن هذه التجارة الآن يصاحبها شكل جديد من التجارة الخاصة النشطة في الأسلحة الصغيرة مثل الصواريخ المحمولة والبنادق المهاجمة AK-47، والقنابل اليدوية المدفوعة بواسطة الصواريخ والمعروفة بالهاون RPGs. وتشير الأمم المتحدة، إلى أن تجارة الأسلحة الصغيرة منذ 1990 قد أشعلت ما يقرب من خمسين حربا حول العالم، خاصة في أفريقيا (وإن لم تقتصر عليها). كما تدفق المخزون المتراكم خلال فترة الحرب الباردة إلى الأسواق. هذا بالإضافة إلى أن الآلاف من التجار غير الرسميين – والذين غالبًا ما يعملون في الخفاء – قد انخرطوا في هذه التجارة والتي كانت فيما سبق مقصورة على المؤسسات الكبرى التي تعمل على تلبية احتياجات الحكومات. أما الآن، فإن الجيوش الخاصة، والقوات غير الرسمية، والجماعات الخاصة بحروب العصابات، بالإضافة إلى جميع أشكال المنظمات الجديدة – والتي تشمل شركات الأمن الخاصة التي انتشرت عالمياً نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة – تحفز الانطلاقة في تجارة الأسلحة الصغيرة. إن هناك أمرًا مثيرًا للقلق يلوح خلف كل هذا: وهو هذه التجارة المشبوهة العالمية في المعرفة والمعدات والمواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية.

بالرغم من أننا قد لا نرى "الرؤوس النووية الطليقة" عند كل ركن في الشارع، فإن التزييف – والذي يعد أحد أشكال التجارة غير المشروعة الذي شهد نموًا مطردًا – يتواجد بصورة متزايدة. فالملابس وأدوات التزيين والأقراص المضغوطة المقلدة، بالإضافة إلى الدراجات النفاثة والسيارات، يتم إنتاجها واستهلاكها حول العالم بمعدلات غير مسبوقة، وغالبًا ما يتم ذلك بمعرفة تامة مسبقة أن المنتج مقلد. فالموسيقى والأفلام المنسوخة أو التي تم تحميلها في ظروف مشبوهة منتج أساسي موجود في العديد من المنازل حول العالم، إلى جانب العديد من بيوت الطلبة. أما العاملون في مجال صناعة البرمجيات فيخشون "تأثير القرص الواحد" one-disc effect، وهي ظاهرة تداول ونشر إحدى النسخ المقلدة أو غير الأصلية لتغطي دولة بأكملها، طاردة بذلك المنتج الأصلي إلى خارج الأسواق. وتسري هذه الظاهرة أيضا حتى في تلك الدول التي تتمتع بقواعد وأسس راسخة لحماية الملكية الفكرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حيث تصل معدلات تزوير إلى ربع عدد البرمجيات السائدة أو أكثر من ذلك.

لا يوجد منتج في مأمن. فالأدوية المقلدة تتراوح ما بين الأدوية الفعالة التي لم تتم حمايتها عن طريق التسجيل في دائرة العلامات التجارية إلى الأدوية الفتاكة

القاتلة كدواء السعال المغشوش الذي تسبب في مقتل ما يقرب من 100 طفل في هايتي نظرا لاحتوائه على مادة مقاوم التجمد الخاصة بالسيارات. إن الدور الذي يلعبه المسؤولون الحكوميون وكبار المسئولين العسكريين كمشاركين في الجريمة ليس واضحا فحسب وإنما هو دور أساسي وضروري في هذ السياق.

إن الصناعة المالية والتي تفجرت في التسعينيات لم تسلم من هذه الاعتداءات والانتهاكات. وعلى العكس تماما: فحجم عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي قد ازداد بنسبة متناسبة مع النمو المطرد في حجم النظام المالي العالمي أو أكثر. وفي عام 1998، قدّر مايكل كاميدسس Michel Camdessus مدير صندوق النقد الدولي آنذاك حجم تدفق الأموال القذرة بما يوازي 2 إلى 5 بالمائة من حجم الاقتصاد العالمي، وهو ما وصفه برقم "يفوق الخيال". ومع هذا فإن التقديرات الحديثة تشير إلى أن تدفقات الأموال المغسولة قد وصلت إلى 10 بالمائة من إجمالي الناتج القومي. وهكذا يتضح لنا أن الوقت قد آن لنوسع مخيلاتنا: فالأموال القذرة جزء أساسي من اقتصاد العالم. إن غسيل الأموال لم يعد حكرا على الجزر الدخيلة "الخارجية" مثل Caymans أو Isle of Man، وإنما شق طريقه داخل عصب النظام المالي. فالعمليات السريعة المتصلة والعالمية قد جعلت من التلاعب في الحسابات، وإنشاء الشركات الوهمية للتغطية، ونقل رؤوس الأموال من خلال مجموعة مشوشة من الوسطاء، وخلط الاستخدامات والممارسات الشرعية وغير الشرعية، أمرا طبيعيا ومألوفا. إن جزيرة مانهاتان Manhattan أو المدينة، واللتين تشيران إلى الحي المالي بلندن، تقفان في الخط الأمامي لمواجهة وحرب غسيل الأموال تماما كـVanuatu أو Curacao.

وتمتد قائمة الأعمال المحظورة المتزايدة: العاج المأخوذ – بصورة غير شرعية – من أنياب الأفيال في جنوب أفريقيا وزيمبابوي لبياع علنا في جوانجزهو Guangzhou بالصين. والكلى البشرية التي يتم نقلها من البائعين الأحياء والذين يتم نقلهم من البرازيل إلى جنوب أفريقيا ليتم زرعها في أجساد العملاء الألمان والذين يقوم السماسرة الإسرائيليون باختيارهم عن طريق الإنترنت. ناهيك عن الإنكا الأثرية أو التحف الإيرانية التي يتم سرقتها من المناطق المحمية ليتم بيعها في المعارض الفنية بباريس ولندن. والحيوانات المحمية كالبنغول والأَصَلَة. والكيماويات التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون. ولوحات Matisse وRenoir التي فُقدت منذ فترة طويلة. وأجزاء الكمبيوتر الضخمة المغطاة بالزئبق والتي يتم نقلها لتلك المدافن الموجودة ببعض المناطق التي يمكن فيها خرق القوانين المتعلقة بحماية البيئة. و"ألماس الدم" أو "ألماس الصراعات" والذي يتم استخراجه وتهريبه بصورة غير شرعية من مناطق الحروب. كل هذه السلع والمنتجات معروضة للبيع، في السوق

العالمي المتنامي والذي يمكن إغفاله أو التغاضي عنه بسهولة نظرا لاندماجه بكل براعة داخل السوق الشرعي، استنادا إلى نفس الأدوات وفي كثير من الأحيان بالاعتماد على نفس الأفراد – إما كموردين، أو جهات ناقلة، أو ممولين، أو تجار جملة، أو سماسرة، أو عملاء نهائيين مثلك ومثلي.

لقد كسرت التجارة غير الشرعية الحدود لتغزو عالمنا. ولا يمكننا أبدا الجزم– بما تدعمه استثماراتنا، ولا يمكننا الجزم بماهية المواد أو الاتصالات المالية التي يمكن أن تربط ما نقوم به ونمط استهلاكنا بتلك الأهداف والممارسات التي نعارضها. وهو ما يمثل نصرًا للتجار غير الشرعيين. نصرًا ينعكس في شكل مكاسب غير مفهومة وسطوة سياسية غير مسبوقة.

لقد حدثت العولمة

كيف حدث هذا؟ ببساطة، لقد حدثت العولمة. إن هذا بالطبع ليس تفسيرا في حد ذاته. فالعولمة مفهوم فضفاض ومرن يمكن استخدامه لإعطاء معان وتأويلات مختلفة. ومع ذلك، كيف يمكننا وصف التداخل والتضافر السريع بين اقتصاديات وسياسات وثقافات العالم التي يتسم بها عصرنا بالرجوع إلى مفهوم آخر؟ وكيف يمكننا تمييز ما هو جديد في عصرنا والذي يجعل فترة الثمانينيات تبدو بدورها وكأنها تحفة من الزمن البعيد؟

وتعد الثورة في المجال السياسي إحدى التغييرات الرئيسية التي كثيرًا ما تتطرق إلى أذهاننا عند تناول حركة العولمة الجديدة، فهي ثورة لا تقل عمقا أو تأثيرا عن الثورة التكنولوجية. لقد مثلت هذه الثورة هيمنة النظام السياسي والاقتصادي الغربي أو إحدى صورها. فبدأت هذه الثورة بسقوط سور برلين وتفكك الإمبراطورية السوفيتية، ثم ما لبثت أن ظهرت تداعياتها على قائمة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت العديد من الدول حول العالم – الفقيرة والغنية على حد سواء – بتطبيقها بصورة كلية أو جزئية. وفيما يتعلق بدوائر السياسات، أصبح لقب "اتفاقية واشنطن" Washington consensus – والذي جاء ليشير إلى هذه القائمة – علامة مميزة لفترة التسعينيات. فاستخدامها الملائم لتلخيص التغيرات السريعة في السياسات الاقتصادية قد طغى على القوة السياسية التي صاحبت الخطة الجديدة، كما حدت هذه الاتفاقية من التفاوتات الشديدة بين الدول فيما يتعلق بتطبيقها لهذه الإصلاحات.

ما زالت جميع إصلاحات فترة التسعينيات تشير إلى اتجاه واحد عام، والذي يطلق عليه الاقتصاديون لقب "الاقتصاد المفتوح". وفي ظل هذا المنظور، فإنه يجب

الحد من العوائق المرتبطة بالتجارة والاستثمار والإقلال منها إلى أقصى درجة ممكنة، كما يجب أن تكون القواعد معروفة مسبقًا وأن تتسم بالشفافية والترابط، على أن يتم تطبيقها بصورة منتظمة ومتماثلة. هذا ويجب في هذا السياق أيضا الحد من تدخلات الحكومة وهو ما يعني أن الحكومة لا يجوز لها تحديد الأسعار أو على الأقل يمكنها تحديد القليل منها وأن يتم خفض الوزن الاقتصادي للدولة نظرًا لوجود الميزانيات المتوازنة وإسقاط شركات القطاع العام. كما أن تشجيع الصادرات والتجارة المفتوحة أفضل من حماية الصناعة المحلية من خلال العوائق التي تسعى إلى حد الواردات. وهكذا فإن هذه الأفكار قد مثلت محورا لواضعي السياسات الاقتصادية حول العالم خلال التسعينيات.

لقد أكسبتنا العولمة عادات جديدة، وتقاليد جديدة، وتوقعات جديدة، وفرصاً جديدة، ومشاكل جديدة. وهو ما نعرفه. أما ما لا نعرفه بنفس الدرجة فهو ما أكسبته العولمة للتجار غير المشروعين. فالعالم المتصل قد فتح آفاقًا جديدة براقة للتجارة غير المشروعة. وما يكتسبه هؤلاء التجار غير الشرعيين وشركاؤهم لا يقتصر على المال فحسب وإنما يمتد أيضا للسلطة والقوة السياسية.

الإصلاح = فرصة

ازدهرت التجارة بجميع أشكالها وأنواعها في التسعينيات حيث قامت كل دولة تلو الأخرى بخفض الحدود التي وضعتها أمام الاستيراد والتصدير كما قامت بالتخلص من جميع القوانين والقواعد التي تعوق الاستثمار الأجنبي. لقد كان التغير هائلا. ففي عام 1980 وصل متوسط التعريفة – أو الضريبة التي تفرضها الحكومة على الواردات والصادرات – إلى 26.1 بالمائة. وبحلول عام 2002 انخفضت هذه التعريفة إلى 10.4 بالمائة. وقد شملت هذه الأحداث التي توجت هذا الاتجاه توقيع اتفاقية التجارة الحرة في منطقة أمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement (NAFTA) والتي ضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في عام 1994؛ وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 لتنضم إليها الصين عقب المفاوضات المطولة التي عقدت في عام 2002؛ وتوسيع الاتحاد الأوروبي ليضم 25 بدلا من 15 دولة بحلول ربيع 2004؛ والتدفق المفاجئ للاتفاقيات التجارية بين الدول أو أقاليم بأكملها في كل قارة. وفي إطار هذه المقاييس، فقد وافقت الدول المشاركة على توحيد القواعد والأسس التجارية، دائما تجاه تخفيض التعريفات والحواجز، وإيجاد حلول أبسط لحل المنازعات التجارية في حالة وقوعها.

إن التوسع الهائل في التجارة العالمية خلال العقد – حيث ارتفع حجمها في المتوسط بما يزيد عن 6 بالمائة في الفترة من 1990 وحتى 2000 – قد خلق أيضا مساحة هائلة لممارسة التجارة غير المشروعة. فبينما فُرض على التجارة الشرعية العديد من القواعد التي وجب عليها الالتزام بها، فإن طلب الأسواق والعملاء على السلع التي حظرتها الدول ظلت تتزايد. وسرعان ما أصبح واضحًا أن تلك التسهيلات التي تبنتها الدول لتشجيع التجارة المشروعة قد خدمت أيضا التجار العاملين في المجالات غير المشروعة في أعمالهم. ويمثل خفض الرقابة على الحدود، إما من حيث العدد أو الصرامة إحدى هذه المزايا: ففي بعض الأماكن مثل ما يعرف بمجموعة دول الشنجن Schengen داخل الاتحاد الأوروبي، تم إلغاء هذه القيود افتراضياً. أما تلك التي ظلت قائمة فقد أغرقها التدفق الهائل للسلع. وحتى بعد حادث 11 سبتمبر وما أعقبه من الإجراءات الصارمة المفروضة على حدود الولايات المتحدة، فإن نقاط التفتيش الرئيسية الواقعة على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة لا يمكنها سوى تفتيش نسبة صغيرة من الشاحنات – ولدقائق معدودة على الأكثر – خوفًا من التسبب في أزمة مرورية تمتد لأميال. كما أن الوضع في موانئ صهاريج البضائع قد أصبح أكثر إشكالية. هذا بالإضافة إلى أن الازدحام المروري المتزايد، ونظم تخليص الرسوم الجمركية السريعة، وانتشار موانئ التجارة الحرة ومناطق التصدير، والتوسع في حمولات الطائرات، واستحالة تفتيش جميع الطرود الخاصة بـ FedEx أو DHL – في كل مكان– تمثل للمهربين طرقًا ووسائل جديدة لخرق الحدود واجتيازها.

إن تزاحم السلع عند نقاط التفتيش المتكدسة الواقعة عند الحدود تشير بوضوح إلى أن الأسواق قد اندمجت بصورة أسرع مما فعلته النظم السياسية. لقد حوّل التجار غير الشرعيين هذا الواقع إلى ميزة تنافسية – ميزة تدعم وضعهم أمام المنافسين الشرعيين من ناحية، وأمام السلطات من ناحية أخرى في إطار لعبة القط والفأر التي يلعبونها معهم. وبينما تنتقل السلع بسهولة ويسر أكبر بين الحدود فإن هذه الحدود لا تزال مهمة: فهناك سلطة أو سيادة مختلفة على كل جهة وما يرتبط بها من قوى الشرطة وممثلي الضرائب والرسوم والقوانين والقواعد. ويمكن للتجار غير الشرعيين التنقل بين هذه السلطات أو نشر عملياتهم بينها بفضل الأدوات والوسائل المتعددة المتاحة أمام التجارة. وبفضل تكنولوجيا الاتصالات التي تسمح بالقيام ببعض المهام مثل إدارة المخازن ومتابعة الشُحَن عن بعد، فإنه لم يصبح من الضروري أبدا أن يتواجد التاجر والبضاعة في نفس المكان ونفس الوقت. ومن ثم فإن هذه المرونة تمثل ميزة هامة تتفوق بها التجارة غير المشروعة على الحكومات وهو ما يمثل جانبًا حيوياً من

المشكلة. حيث تعطي التجار غير المشروعين حافزًا لتنظيم أنفسهم بطرق مختلفة بما يعظم التشابك والتداخل بين السلطات.

كما لعبت الخصخصة وعمليات تحرير التجارة من القواعد والقيود دورًا أيضا. ففي ظل النظم الاقتصادية السابقة التي اتسمت بالانغلاق أو هيمنة الدولة، فإن تصفية أو إغلاق الشركات المملوكة للدولة قد لعبت دورًا في إنهاء العديد من مظاهر الاحتكارات الصناعية، لترغم المصانع على تحويل وتغيير ممارستها من أجل البقاء. وللكثيرين، فإن هذا عني إمداد هؤلاء الذين قد يرغبون بالشراء أو اللعب سريعا وبحرية من خلال الامتيازات والتراخيص والعلامات المسجلة، بالأسلحة والذخائر دون حذر كافٍ. إن ملكية الدولة لا تمثل بالطبع تأمينا ضد ممارسات التجارة غير المشروعة، بل على العكس تماما كما أوضحت الصين، حيث ارتبطت الشركات التابعة للدولة أو الجيش مرارا وتكرارا بعمليات التزييف. وفي ذات الوقت، فإن الاتجاه إلى رفع القيود عن التجارة لم يشجع عمليات الخوض في مجال الأعمال والاستثمار وحسب، وإنما ضاعف أيضا الطرق التي اعتمد عليها التجار غير الشرعيين لإنشاء واجهات مشروعة وغسيل أموالهم، وبصورة عامة أسهم أيضا في خفض تكلفة القيام بالأعمال التجارية.

لقد خدمت الإصلاحات الاقتصادية مصالح التجار العاملين في المجالات غير المشروعة من خلال إضعاف خصمهم. فالحكومات ببساطة لم تعد تتمتع بنفس الحرية للتحرك والتطبيق والإنفاق كما يحلو لها. وأصبح العجز المالي هو القيمة العظمى التي يتم من خلالها الحكم على أداء الحكومات. وبإقحامها فيما أشار إليه توماس فريدمان Thomas Friedman محرر العمود بالـ New York Times بالتعبير الشهير "القيود الذهبية" لأسواق رأس المال، فإن القليل من الدول هي التي يمكنها أن تتحمل أن يدرجها مديرو وأصحاب الأموال العالميين في القائمة السوداء نظرًا إلى قيم العجز الضخمة التي تحققها. وهكذا، فإنه من المتوقع أن يؤدي العجز الضخم وغير المستدام، خاصة في الدول الفقيرة أو "الأسواق الجديدة"، إلى طرد رؤوس أموال ضخمة خارج البلاد، وهو ما سوف ينتج عنه رفع تكاليف الاقتراض التي يمكن الاعتماد عليها لتمويل العمليات التي تقوم بها الدولة. وهو ما يؤدي بدوره إلى الحد من قدرة الحكومة على القيام بدورها في الأعمال العامة والبرامج الاجتماعية التي يتوقعها المواطنون. ويعد خفض حجم الإنفاق الذي تقوم به الدولة هو الحل في معظم الاقتصاديات الجديدة التي يصعب فيها رفع الضرائب (أو حتى جمعها). وكثيرا ما يكون من الأسهل تخفيض التمويل المخصص لتطبيق القانون، والسجون، والقضاء، عن خفض التمويل الموجه للبرامج الاجتماعية ذات الأبعاد السياسية. وهو

ما كان أمرًا طبيعيا في الكثير من الدول خلال التسعينيات. وهكذا فبينما شهد التجار العاملون في المجالات غير الشرعية نموا واضحا في أسواقهم والمكاسب التي يحققونها، فإن التمويل الخاص بالهيئات الموكلة بالسيطرة على تلك الفئة ومواجهتها إما قد انخفض أو تجمد.

وفي ظل هذه الأوضاع الدقيقة، فقد امتدت هذه الآثار إلى أبعد من ذلك. فالحكومات التي تواجه عجزا ماليا كثيرا ما تواجه العديد من الصعوبات لمكافأة موظفيها بصورة مجزية، أو حتى دفع مستحقاتهم كاملة وعند ميعاد استحقاقها –وهو ما يؤدي بدوره إلى تفشي الفساد. كما أن قدرات هذه الحكومات محدودة فيما يتعلق بتغيير العوامل الدافعة إلى الاتجار في الأعمال غير المشروعة، على سبيل المثال من خلال دعم محاصيل بديلة كمصدر للدخل بدلا من الكوكايين والخشخاش. وكثيرا ما تميل هذه الحكومات إلى التنازل لهؤلاء التجار غير الشرعيين عن دورها كالمسؤول الرئيسي عن الشئون والخدمات الاجتماعية، وهو ما يمثل دعما محليا (أو على الأقل موافقة) لهذه التجارة وتعتيما على الوضوح الأخلاقي للموقف. إن القليل من الحكومات هي التي تتمتع بالقدرة على اجتياز كل هذه المخاطر والصعاب دون ترك أي من جوانب هذه القضايا الشائكة دون تناولها. إن التجار غير الشرعيين لديهم دوافع وحوافز مذهلة لتصيد مثل هذه المناطق وهذا القصور. وغالبا ما ينجحون في جميع الحالات.

أدوات التجارة

إن الإصلاح الاقتصادي لم يكن وحده ما استثار الانطلاقة في التجارة العالمية. فالتقنيات الحديثة قد لعبت دورًا رئيسيا أيضا: تصميم سفن أكثر كفاءة، وتحميل وتفريغ شُحَن حاويات المراكب، وابتكار أدوات للتحميل والتفريغ، وإدارة الموانئ بصورة أفضل، وتحسين خدمات الإيواء والتموين (Logistics)، والتقدم في عمليات التبريد، وابتكار مواد جديدة للتعبئة والتغليف، وإدارة المخزون بنظام الـJust-in-time، والقيادة والمتابعة بالاعتماد على الأقمار الصناعية ، وغير ذلك الكثير. وإلى جانب هذه التطورات – والتي تخدم بدورها جميع أشكال التجارة، المشروعة وما إلى غير ذلك – فإن التجار غير الشرعيين قد أضافوا العديد من التطبيقات المبتكرة الخاصة بهم. فانتشار الواقي المصنوع من اللّثى (لبن الشجر) عالي الجودة، على سبيل المثال، يحد من خطر الكسر (والذي غالبا ما يكون قاتلا) الذي قد تتعرض له الصهاريج المفضلة عالميا لنقل أكياس المخدرات المهربة في الجهاز الهضمي "للبغال". ومن ثم فقد أسهم الاستخدام المكثف والمبتكر للتقنيات الجديدة التجار غير الشرعيين في

خفض المخاطر التي قد يتعرضون لها، وزيادة الإنتاجية وتسهيل أعمالهم. وكما قال لي سيزر جافيريا Cesar Gaviria، رئيس كولومبيا الأسبق: "إن كارتل كالي Cali cartel كان بالفعل يستخدم تقنيات التشفير المعقدة في أوائل التسعينيات. وبالتالي فإن الأساليب التي كان يستخدمها كانت تفوق ما نعتمد عليه في الحكومة بكثير".

وفي نفس الوقت، فإن التحرر المالي قد أكسب التجار غير الشرعيين مرونة أكبر فيما يتعلق باستثمار مكاسبهم وتعدد المجالات التي يمكنهم استثمار رؤوس أموالهم فيها، كما خلق العديد من الأدوات الجديدة التي يمكنهم الاعتماد عليها لنقل أموالهم عبر العالم. إن سهولة حركة رؤوس الأموال من العلامات المميزة للعولمة. فمعظم الحكومات خلال فترة ما قبل الإصلاح كانت تمنع العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية أو تضع قيودًا شديدة عليها. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي كان يخضع لرقابة دقيقة وفقًا لقوانين صارمة، كما كان "تصدير رأس المال" جريمة آنذاك. إلا أن الدول قد وجدت نفسها خلال فترة التسعينيات في حاجة إلى أموال، وتكنولوجيا، وإلى القدرات التصديرية المتميزة التي تتمتع بها الشركات العالمية، ومن ثم فقد سعت هذه الدول إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي بدلا من قمعه. كما أن غالبية الآراء والأبحاث الاقتصادية أكدت أيضا أن وضع الدولة يكون أفضل في ظل زيادة الاستثمارات الأجنبية مقارنة بوضعها في وجود استثمارات أجنبية محدودة – خاصة إذا أمكن إرغام المستثمرين على البقاء على المدى الطويل. كما أسهم فتح سوق الأوراق المالية المحلي للأموال الأجنبية إلى انتعاش هذا السوق، هذا بالإضافة إلى أن تسجيل الشركات المحلية في البورصات الأجنبية، في نيويورك ولندن، قد أصبح رمزا ودليلا على النجاح.

إلا أن أيًا مما سبق لم يكن من السهل تحقيقه – أو حتى يمكن تحقيقه – إن ظلت الدولة متمسكة بوضع قيود على عمليات التبادل الأجنبي. ومن ثم فقد شهدت التسعينيات نقلة قوية بعيدًا عن القيود المفروضة على التبادل. لتصبح عملية بيع وشراء العملات القاعدة العالمية الجديدة. وانتعش السوق. فبينما وصل إجمالي المعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية في عام 1989 إلى 590 بليون دولار، فإن التبادل اليومي قد ارتفع إلى 1.88 ترليون دولار. وجاءت التكنولوجيا لتشعل الموقف. فإثر سماح الحكومات بعمليات التبادل الأجنبي، انطلقت الشبكات البنكية العالمية لتنفذ هذه العمليات بسرعة الضوء، ومن أي مكان لأي مكان.

وفجأة وجد غاسلو الأموال أنفسهم في النعيم. فالتجار العاملون في المجالات غير المشروعة قد وجدوا فرصًا وقنوات جديدة لإخفاء وغسيل مكاسبهم. أما البنوك الشرعية، التي تنافس بعضها البعض سعيًا لاكتساب المزيد من التدفقات النقدية، فقد أصبح لديها حافز لغض البصر عند التعامل مع العملاء "غير التقليديين". فإغراء

وجذب العملاء الأثرياء لإيداع ممتلكاتهم في البنك لكثير من البنوك العاملة بنظام العمولة قد أصبح أكثر أهمية من البحث عن مصدر هذا الثراء بالنسبة للكثير من هذه البنوك العاملة بنظام العمولة. وتغاضت بعض الدول في مواجهة الإغراءات لتتحول إلى ملاذ خارجي، إحساسًا منها بأن البيئة الجديدة يمكنها تكييف المنافسة لتضم الأستار والملاجئ الموجودة كموناكوMonaco وجزر كايمن Cayman Islands. وبالرغم من أن المناطق الغامضة والمشبوهة مثل Nauru وNiue وCook Islands اشتهرت بتخصصها في تقديم الخدمات المالية دون طرح أو إثارة أية تساؤلات، إلا أن العديد من الدول الأخرى "حسنة السمعة" قد حذت حذوها. حتى أن أشد الجهود العالمية المبذولة لوضع وتطبيق معايير ومقاييس بنكية ثابتة لا تزال تناطح الاعتبارات التنافسية للبنوك والسلطات المحلية.

إن بعض التقنيات المالية التي انتفع منها التجار غير الشرعيين عادية جدا ومألوفة. بطاقة الـ ATM المتواضعة على سبيل المثال، والتي كانت حكرًا لمدة ليست ببعيدة على الدول المتقدمة تستخدم الآن في كل مكان تقريبًا. وقد أعلن الاحتياطي الفدرالي بالولايات المتحدة US Federal Reserve في ديسمبر 2004 أن قيمة المدفوعات الإلكترونية عن طريق بطاقات الإيداع والسحب قد تجاوزت قيمة المدفوعات النقدية لأول مرة في التاريخ. ويمكن رؤية هذا الاتجاه في كل مكان. إن هذه البطاقة – والتي لا يمكن تخيلها في غياب شبكة عالمية داعمة للاتصالات المالية – تعد واحدة من الأدوات الأساسية والمسلم بها في الحياة اليومية، بما في ذلك حياة التجار العاملين في المجالات غير المشروعة. فظهور النقود الإلكترونية والأموال الافتراضية – كالبطاقة الذكية التي تحفظ القيمة على شريحة – تمثل وسيلة مضمونة مريحة وسرية. ومع هذا فإن إحدى الخيوط الأخرى للتداخل المالي العالمي والتي يستفيد منها التجار غير الشرعيين هي التوسع في صناعة تحويل الأموال. ونظرا لأهمية هذه الصناعة للأقلية المهاجرة، فإن الاتحاد الغربي وشركاءه – بالرغم من الجهود الضخمة المبذولة – لا ينفكون أن يقوموا بتشغيل وتدوير بعض المكاسب مشبوهة المصدر.

وإدراكا منها بأن هذه الأدوات هي نفس الأدوات التي استخدمها محمد عطا وشركاؤه من الإرهابيين لتمويل أعمالهم الإجرامية في 11 سبتمبر، فقد قامت الحكومات بتوجيه جهود واضحة للحد من سهولة استخدام هذه الأدوات للأغراض غير القانونية. وبالرغم من أن هذه الجهود قد نتج عنها العديد من التكاليف والمخاطر والصعوبات التي تحملها المجرمون، فإن تجارة الأموال غير المشروعة لا تزال حقيقة ضخمة، خطيرة وعالمية.

وهناك أيضا شبكة الإنترنت. فقيمتها ضخمة بالنسبة للتجار العاملين في المجالات غير المشروعة، واستخداماتها متعددة ولا يمكن حصرها. فالمتورطون في تلك العمليات غير المشروعة يتصلون ببعضهم البعض من خلال البريد الإلكتروني الذي يتسم بالخصوصية والسرية، والذي يمكن الدخول إليه من خلال مقاهي الإنترنت أو الأماكن التقليدية. فهم يراقبون الشُحَن عن طريق خدمات التعقب والمتابعة التي تقدمها FedEx وغيرها من الشركات العاملة في نفس المجال. كما يعرضون السلع للبيع من خلال أماكن العرض المتاحة على الإنترنت. فمزاد العبيد اليوم قد أصبح إلكترونيًا، حيث يمكن للقوادين المحليين فحص وشراء النساء والبنات من تجار الجملة في البلاد الأخرى عن طريق البريد الإلكتروني، كما يمكن أن يقوم عملاء التجزئة بطلب عاهرات حسب المواصفات التي يحددونها. هذا بالإضافة إلى أن شبكة الإنترنت تقوم بتشغيل المرتزقة، والإعلان عن شركات النقل المشكوك فيها، وعرض مواقع الشركات التي قد تبدو محترفة وما هي في حقيقة الأمر إلا واجهات إلكترونية لأعمال مزيفة. أما عمليات سحب اليانصيب، والكتب الرياضية، والكازينوهات الموجودة على شبكة الإنترنت – والتي تعتبر صناعة ضخمة وغامضة وصلت قيمتها إلى ما يقرب من 5 بلايين دولار في عام 2003 – فهي تمثل بدورها إطارًا جيدًا يتم من خلاله تحريك الأموال القذرة. "لقد أصبحت الإنترنت خزانة مفتوحة للأدوية، معرضا للأقراص الطبية يمكنك أخذ ما تشاء منه حتى تشعر أنك أفضل"، عبارة قالها كارين ب. تاندي Karen P. Tandy، رئيس الـ DEA في عام 2005، عند إعلان إغلاق حلقة الأدوية التي استخدمت مائتي موقع على شبكة الإنترنت مركزها في الولايات المتحدة، وكوستاريكا، وكندا، وأستراليا، لبيع الأمفيتامينز والأدوية الأخرى التي تم تصنيعها في الهند ثم شحنها بصورة غير مشروعة إلى جميع أنحاء العالم.

إن قدرة التجارة غير المشروعة والجريمة التي تتم من خلال شبكة الإنترنت على الالتقاء، في المستقبل القريب والبعيد، تبدو غير محدودة. فشبكة الإنترنت تسمح للتجار غير الشرعيين على الاتصال بكل خصوصية وكفاءة، بغرض إدارة أكبر قدر من العمليات في مناطق افتراضية بدلا من الأماكن الجغرافية، كما تعمل أيضا على خلق طرق جديدة لنقل وإخفاء التدفقات المالية. وهكذا، فإن كل هذا يتم دون الاهتمام بالأماكن المادية، مما يمنح التجار غير الشرعيين الحرية للعب بين الحدود وتغطية آثارهم دون إعاقة التدفق الحقيقي للسلع.

مصادر جديدة، مسارات جديدة

إن العالم الافتراضي ليس المنطقة الوحيدة التي فتحتها فترة التسعينيات للتجارة غير المشروعة. فمع نهاية الحرب الباردة، قامت الدول التي كانت محبوسة خارج النظام التجاري العالمي بالدخول مرة أخرى، كما قامت تلك الدول التي كانت تفرض قيودًا صارمة على حركة تدفق السلع والأموال في أراضيها (أو على الأقل حاولت فرض قيود صارمة) برفع قبضتها. وبالطبع، فإن النظم التي تفككت أو سقطت – السمة السوفيتية للشيوعية ونظيرها الصيني، ونظام "رأسمالية الدولة" الشهير بالهند والمناطق الأخرى في العالم النامي، وحتى الاقتصاد الموجه لدرجة كبيرة بجنوب كوريا وتايوان، وغير ذلك – قد أظهرت تفاوتًا واضحًا في الأساليب والنتائج. إلا أن السمة المشتركة كانت مبدأ أن الحكومة هي أفضل من يعرف كيفية إدارة الاقتصاد. وهكذا فقد عكس انحسار التخطيط المركزي، والقيود الموضوعة على الأسعار، والتراخيص اللازمة لخوض مجال الاستيراد، والإعانات الصناعية، والتحفظات على التعامل بالعملات الأجنبية، وغير ذلك، وجود عدد من الأسواق المترقبة للظهور، البعض منها متقدم بالفعل، ومستعد برجال الأعمال والممولين المستعدين للخوض فيه. هذا إلى جانب التجار الشرعيين وغير الشرعيين المترقبين. وهكذا فقد أصبح اقتصاد العالم بحق عالميا عند انضمام هذه الأسواق المترقبة للظهور إلى السوق الدولي. وهو ما انطبق على التجارة غير المشروعة.

لقد تسبب هذا الانفتاح في انهمار المنافع على العاملين في التجارة غير المشروعة. أولها الهزة العنيفة بجانب العرض. فسقوط الكتلة الشرقية وحلفائها حول العالم قد دفع إلى الأسواق بتيارات جديدة تمامًا على جانب العرض، والتي مثلت بدورها مثارا لاهتمام التجار غير المشروعين، حيث يتم تحديد أسعارالبعض منها على أسس متدنية. وقد شمل العرض الأسلحة المختزنة والأدوات العسكرية التي توفرت من خلال جيوش حلف وارسو الضخمة أو عن طريق مصانع الدولة المنشأة لتوفيرها؛ والمواد واللوازم النووية والمهارات المرتبطة بها والتي انطلقت إثر النهاية السريعة والمفاجئة للاتحاد السوفيتي؛ والطائرات والناقلات المدنية والعسكرية؛ والموارد الطبيعية الضخمة والتي تراوحت من مادتي النيكل والنحاس وحتى اليورانيوم والألماس؛ هذا بالإضافة إلى العمالة المهاجرة؛ والأطفال المعروضين للتبني؛ والنساء للدعارة؛ وحتى الأجساد البشرية، الحية والميتة، لتجارة الأعضاء. كما أسهم الإصلاح السياسي والاقتصادي في إنشاء بنية تحتية ضخمة ضمت مجموعة من الشركات الصناعية والتي أنشأتها الحكومات بزعم حماية القيود التجارية والالتزام

بها، والتي أضحت في حاجة إلى الانخراط في أنشطة جديدة تضمن لها البقاء – وهو ما مثل فرصة سانحة لمنتجي السلع الرائجة في الأسواق غير المشروعة.

وهكذا، وبسقوط حائط برلين الذي كان يحيط بالعالم، فقد تضاعفت الفرص المتاحة للتجار غير الشرعيين، كما تكاثرت المجالات والتخصصات الجديدة في مجال الأعمال. فقد اشتهرت بعض الدول مثل أوكرانيا وسيبريا، منذ زمن، بصناعة الأقراص المضغوطة أو الذخائر الحربية المهربة. وفجأة جذبت مولدوفا، المحصورة بين رومانيا وأوكرانيا، أنظار العالم كمصدر ومركز تجاري لتجارة السلع المهربة مثل البشر، وكمخبأ مؤقت للمخدرات والأسلحة تمهيدًا لشحنها، وكمحطة لتسجيل الطائرات المزيفة، وما إلى غير ذلك. فترانسدنيستر Transdniester، المنطقة المنفصلة عن مولدوفا والتي تدعي أنها دولة وما هي في واقع الأمر إلا شركة إجرامية عائلية، قد أصبحت مركزًا هامًا لتهريب السلاح. أما بيلاروس Belarus فهي مركز تجاري لتجارة البشر غير المشروعة. ونظرًا لارتفاع مستوى نظام التعليم الفني وارتفاع معدلات البطالة فيها، فقد أصبحت رومانيا من الدول القائدة الرائدة في عمليات الإجرام والاحتيال التي تتم من خلال شبكة الإنترنت. كما استعادت جمهوريات وسط آسيا والبلقان دورها المركزي في التجارة بين إفغانستان وأوروبا، أو ما يذكر بطريق الحرير القديم، وإن كان هذه المرة في تجارة المخدرات والمهاجرين الذين يتم تهريبهم. بينما لعبت مقاطعة يونان Yunnan في الصين دورًا مماثلاً بالنسبة لميانمار Myanmar. وهكذا فقد حدثت هذه التحولات بكل يسر، وإن كانت نابعة من الحاجة أكثر من كونها مبادرة.

لقد حدث كل هذا سريعًا – سريعًا لدرجة أن العالم بالكاد كان لديه الوقت لتسجيل وتدوين هذا الاتجاه قبل ترسيخ الافتراضات الجديدة التي ولّدها. ومع هذا فقد كان هذا الاتجاه هامًا وخطيرا، حيث حدث في عدد من المناطق الواقعة خارج المدار السوفيتي القديم بالتوازي بينما امتدت آثاره إلى نظام العالم بأسره.حتى أن تحديد وتعقب تحركاته كان أمرًا بالغ الصعوبة. قال لي جيم مودي Jim Moody ، وهو أحد عملاء الـFBI الرئيسيين والذي قام في أوائل التسعينيات بتزعم رد الهيئة في مواجهة الهجوم الضاري للجريمة العالمية، محبطا: "إننا حتى اليوم لا نعرف ما حدث لنا خلال التسعينيات. إننا لن نعرف أيضا ما فعله (المجرمون) بنا. أين ذهبت كل الأموال؟ إنني أعتقد أن جزءًا من هذه الأموال موجود هنا في الولايات المتحدة وفي العديد من الدول المتقدمة أخرى، حيث يتم استثماره في الأعمال المشروعة التي يحكمها "اللصوص الكبار".

الدول التي تبدلت

لقد كانت هناك ديناميكية سياسية تكمن وراء هذه التغيرات: تكاثر الدول الضعيفة والهشة حول العالم والتي وجدها التجار غير الشرعيين مواتية للاستعمار. فخلال الحرب الباردة، آثرت بعض الدول الاحتماء في "دائرة النفوذ" الخاصة بأي من القوى العظمى في مقابل الحماية العسكرية أو الدعم الاقتصادي. ومع انهيار هذه الحماية، فقد سقطت شبكة الأمن التي كانت تحمي الدول ذات الحكومات الضعيفة أو التي تفتقر إلى الكفاءة من احتمال فقدان السيطرة على المنطقة التابعة لها أو الموارد الخاصة بها. ومن ثم فقد بدأ العلماء السياسيون منذ الستينيات في استخدام تعبيرات متعددة على وزن "الدول القوية" strong states و"الدول الضعيفة" weak states لوصف الفروق في قدرة الحكومة على القيام بأدوارها الأساسية. إلا أن التسعينيات شهدت صياغة مفهوم جديد، "الدول الواهنة" failed states– هيكل شبه أجوف له عاصمة، وحكومة اسمية، وهيكل من المؤسسات، حيث تتمتع الحكومة بقدرات تشريعية محدودة فيما يتعلق بالرقابة والتأثير على الاقتصاد وحياة الآخرين. لقد تكاثرت هذه الدول الضعيفة والفئة الأخيرة على وجه الخصوص منذ عام 1990.

وفي مثل هذه الدول، فإن شبكات التجارة غير المشروعة يمكنها أن "تنتزع" الهيئات الحكومية – الجمارك، والمحاكم، والبنوك، والموانئ، والشرطة. ولا يعد توظيف الصحفيين، والساسة، وقادة الأعمال بالأمر البعيد. ثم لا تلبث هذه الشبكات أن تمتد إلى الأعمال والممارسات المشروعة والتي تثبتهم بدورها داخل المجتمعات: فامتلاك محطة الراديو أو الصحيفة المحلية أحد تكاليف الانضمام إلى مجال الأعمال تمامًا مثل "امتلاك" أحد القضاة أو رئيس الشرطة. واتباعا لنفس المنهج الذي مكّن القاعدة من "انتزاع" – وليس مقابل مبلغ كبير من المال – حكومة طالبان من أفغانستان، فإن أهداف واحتياجات التجار غير الشرعيين الدوليين قد تخللت بعمق الحياة السياسية والاقتصادية في كثير من الدول. وهكذا فقد أصبح تجريم الأهواء والمصالح القومية من أهم سمات عصرنا.

ولنأخذ كوريا الشمالية على سبيل المثال. فتورطها في التجارة الدولية غير المشروعة في مجال المخدرات، والأسلحة، والبشر، والفصائل المهددة بالانقراض، وجميع أشكال الأنشطة الإجرامية الأخرى ليس مشروعًا ثانوياً يمارسه مجموعة من الأفراد الذين صادف تقلدهم لمناصب عليا في الحكومة. فمعظم الخبراء الذين تم استجوابهم خلال هذا الكتاب يرون أن الجريمة الدولية تعتبر نشاطًا محورياً

يشكل بدوره بطرق أساسية طبيعة كوريا الشمالية كدولة. فناورو Nauru، وهي دولة صغيرة على شكل جزيرة في المحيط الهندي، تشتهر بكونها ملاذًا لعمليات غسيل الأموال الروسية. أما مدينة سورينام Suriname الصغيرة (ذات النصف مليون نسمة) والموجودة على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية، فقد أصبحت مخبأ لنقل المخدرات من سفينة إلى أخرى لصالح التجار غير الشرعيين. إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في سورينام لا يمكنها أن تنافس أو تساير مثل هذا النشاط من حيث المكاسب التي تحققها. ومن ثم، فإنه من الصعب أن نتخيل أن حكومتها محصنة ضد الإغراءات أو التهديدات التي تمارسها الأطراف الأجنبية ذات النفوذ والتي تدير عملياتها من هناك. وقد اتُهم ابن الديكتاتور السابق ديسي بوتيرس Desi Bouterse وأخوه غير الشقيق، بالفعل في عام 2004، بالانتماء إلى إحدى منظمات المخدرات الكبرى التي استخدمت سورينام كقاعدة لتصدير الكوكايين إلى هولندا. يصل إجمالي العائد الاقتصادي السنوي لدولة طاجكستان Tajikistan إلى 7 بلايين دولار. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن القيمة السوقية في العاصمة الأوروبية للمخدرات التي تم حيازتها فقط في طاجكستان عام 2003 تعادل ما يقرب من نصف قيمة جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في هذه الدولة.

وفي بيرو وخلال الفترة الممتدة ما بين منتصف وأواخر التسعينيات، كان فلاديميرو مونتيسينوس Vladimiro Montesinos هو رئيس خدمات المخابرات القومية ذو النفوذ الواسع، كما كان يلعب دورًا رئيسيًا وراء الستار كسمسار لمراكز القوى ليتحكم ويسيطر على أعضاء الكونجرس بالدولة، ورؤساء البنوك، وأصحاب وسائل الإعلام. وفي ذات الوقت كان مونتيسينوس يدير شبكة واسعة لتجارة المخدرات والأسلحة المشبوهة وغسيل الأموال حول العالم. وقد أشار رئيس وزراء بيرو السابق روبرت دانينو Roberto Danino في حديثه لي: "إن مصالح بيرو القومية والقرارات الهامة المرتبطة بسياستها الخارجية كثيرًا ما كان يتم تحديدها أو تشكيلها من جانب واحد وهو مصالح مونتيسينوس". ونحن نعلم الآن أن معظم هذه الأهواء والمصالح كانت ذات طابع إجرامي. ويؤكد أحد الضباط رفيعي المستوى في المخابرات الإنجليزية أنه وفقًا لآراء الكثيرين من العاملين بالهيئة، فإن ذات الموقف ينطبق على الكسندر لوكاشنكو Alexander Lukashenko، رئيس جمهورية بلاروس السوفيتية السابقة، أو إيجور سميرنوف Igor Smirnov بترانسدنيستر Transdniester. وهكذا فإن محاولة التعرف على "المصلحة القومية" في مثل هذه الدول، دون الرجوع إلى التجارة العالمية غير المشروعة يعد إغفالا لأحد العوامل الأساسية المحركة لسياساتها ولأعمال ونشاطات وإسقاطات الحكومة.

ومن الممكن أن تكون الآثار أكثر وضوحا وحدةً على المستوى الإقليمي، خاصة في الأقاليم البعيدة أو تلك التي تقع بين حدود أكثر من بلد. فالحكومات المحلية في كثير من الدول تعتبر فريسة سهلة للشبكات الإجرامية التي تسعى إلى إيجاد قاعدة ملائمة ومناسبة لعملياتها. فقد أثبتت كولومبيا عندما قامت بالتنازل عن مركزية السلطة لصالح الحكومات المحلية في أوائل التسعينيات أنها قد قدمت خدمة لشبكات التجارة غير المشروعة، حيث يمكن لهذه الشبكات الآن اختيار رؤساء البلدية والمحافظين والقضاة بكل سهولة. وبينما استفاد القادة العسكريون من ازدهار الأفيون في أفغانستان، فقد سيطرت الشبكات غير المشروعة في المكسيك على بعض من أخطر المدن والولايات الإجرامية. ويعتبر "المثلث الذهبي" والذي يشمل تايلاند وميانمار Myanmar ولاوس Laos، والمساحات التي لا صاحب لها الموجودة بين باكستان وأفغانستان من الأمثلة المشينة على الأقاليم الواقعة بين الحدود والتي تزدهر فيها التجارة غير المشروعة. ولكن وفي واقع الأمر نادرًا ما نجد اليوم دولة لا توجد فيها مناطق معزولة لا تخضع للقوانين السائدة، والتي ترتبط بدورها بالشبكات العالمية الأوسع نطاقا. أعلنت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA في تقريرها السنوي لعام 2004 الموجه للكونجرس الأمريكي عن وجود خمسين إقليما حول العالم تقوم فيها الحكومات المركزية إما ببذل جهود محدودة أو معدومة للرقابة، ومن ثم يجدها الإرهابيون والمهربون والمجرمون العالميون بيئة مواتية للمارسة نشاطاتهم.

إن مثل هذه الأماكن تعتبر أسواقًا مثالية لمهربي الأسلحة كما تعد نقاطًا لانطلاق وتبديل شحنات السلع المشبوهة الأخرى. فالثوار يتحولون إلى تجار: FARC وAUC التابعة للمنظمات المشاركة في حرب العصابات بكولومبيا على سبيل المثال لم تعد تكتفي ببيع خدماتها لحماية تجارة المخدرات وإنما تحولت إلى سماسرة لبيع الكوكايين، للتعامل مع المزارعين والمعامل والجهات الناقلة وتجار الجملة في المكسيك والولايات المتحدة. وتقدر الحكومة الكولومبية الإيرادات التي حققتها FARC وحدها في عام 2003 من تجارة الكوكايين إلى 783 مليون دولار. وفي غرب إفريقيا في التسعينيات، قام ثوار RUF بسيرا ليون Sierra Leone وحزب Charles Taylor بليبريا بالتعاون مع تجار السلاح لنقل الألماس والأخشاب إلى خارج الإقليم، ونقل الأموال والمخدرات والأسلحة والسلع الأخرى إليه. حتى أن القاعدة قد اشتركت في هذه العمليات أيضا حيث قامت، وفقًا للتقرير الذي كتبه الصحفي دوج فرَه Doug Farah، بتحويل أصولها من الأموال إلى الألماس الموجود بسيراليون من خلال الصفقات التي تمت في ليبريا، استعدادًا لـ11 سبتمبر.

إن هذه الاتجاهات أكثرها وضوحا في الدول الواهنة، إلا أن أية دولة ضعيفة بالطبع معرضة لنفس الخطر. حيث يصعب حماية حدودها، ويَسهُل إفشاء الفساد بين مسؤوليها. ومن هذا المنطلق، فقد تحولت نيجيريا، على سبيل المثال، إلى مركز رئيسي لتجارة الهيروين في طريقه من الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. إن الطريق قد لا يبدو مباشرًا، كما أن نيجيريا نفسها ليست (حتى الآن) منتجًا أو مستهلكًا رئيسيًا للمخدر. إلا أن ضعف الدولة النيجرية قدم للتجار غير الشرعيين العديد من المزايا مما جعل من الانعطاف أو الالتفاف أمرًا يجدر القيام به. وبالمثل، أصبحت هايتي والمدن الكاريبية الأخرى محطات لنقل المخدرات إلى الولايات المتحدة عند ازدحام الطرق الأخرى. حيث جعل عدم استقرار حكومات هايتي المتعاقبة وغياب الحراسة عن شواطئ المدينة لزمن طويل من هايتي صيدًا جذابًا.

كما تخصصت الدول الضعيفة الأخرى في مجالات مختلفة، حيث ترتفع قيمة شهادات "الصحيح – المزيف" true-false certificates التي توضح المستخدم النهائي، على سبيل المثال، في مجال تجارة الأسلحة المهربة. فبينما تعتبر الشهادات الرسمية التي تعد ضمانًا على أن الشحنة موجهة لمشتر مشروع مزيفة لأن الأسلحة موجهة إلى مكان آخر، إلا أنها تعتبر صحيحة نظرا لأن رأس الخطاب والإمضاء الموجودين حقيقيان، علما بأنه يتم شراؤهما مقابل مبلغ زهيد. وهكذا فقد برزت تشاد وبنما وبوليفيا وغانا وساحل العاج والعديد من الدول الأخرى على نحو غير متوقع ليقدموا مثل هذا الشكل من التوثيق. ويقوم حراس الحدود في رومانيا وألبانيا وسلوفاكيا واليونان، حيث يعمل التجار غير الشرعيين على جمع النساء من حول العالم لتشغيلهن كعاهرات، بختم جوازات سفرهن وهم يعرفون أنها مزورة، فيديرون وجوههم إلى الناحية الأخرى بينما تنتقل هذه السلسلة من عصابات اليوم إلى الغرب.

المستثمرون الجدد

يمكن قياس الدور الهام الذي تلعبه الاقتصاديات السابقة التي اتسمت بالانغلاق وهيمنة الدولة في نمو شبكات التجارة العالمية غير المشروعة في التسعينيات عن طريق رأس المال البشري. فالتغيرات قد أطلقت في الأسواق جيشًا جديدًا من الأفراد الماهرة، الخبيرة، التي لا تعرف الرحمة والذين مثلوا بدورهم الأساس الداعم للنشاطات والأعمال الإجرامية وشبه الإجرامية الجديدة والتي ازدهرت بدورها بفضل الفرص التي خلقتها الأسواق المنفتحة والنظم السياسية الأكثر حرية.

فالبرغم من كل شيء، فقد كان هناك مستثمرون في ظل هذه النظم – وإن كانوا ليسوا من الطراز النمطي. ولنأخذ الرأسماليين الجدد في روسيا على سبيل المثال. فرجل الأعمال التقليدي الذي ظهر في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد لم يتلقَّ تدريبًا في جامعة هارفارد. بل من الأرجح أنه قد قضى أعوامه الأولى في خدمة الحكومة أو الجيش أو المخابرات الروسية KGB. ثم ما لبث أن اكتسب خبرته العملية، ليس من خلال العمل في أحد البنوك الاستثمارية الكبرى أو الشركات العالمية، وإنما بصفته أحد أطراف العمليات المشبوهة التي أصبحت واقع الحياة أينما سادت المبادئ التي تعمل على توكيد التوزيع العادل للموارد أو شاعت القيود التي تفرضها الحكومة. وفي ظل الشيوعية، لم يكن التهريب أحد العمليات العالمية المشبوهة التي يلعبها مجموعة من المجرمين المحترفين وإنما كانت الاستراتيجية الشائعة للبقاء. فالمكاسب الفردية كانت تنتظر على الجانب الآخر من الحدود التي وضعتها الحكومة على تبادل السلع والخدمات، ليس على الصعيد الخارجي وإنما داخل ذات الدولة. وأصبح الرخاء الاقتصادي، نسبيًا بالطبع، متوقفًا على إيجاد طريقة – غير مشروعة – لتزويد مديري المصانع بالمواد الخام التي يحتاجونها لتحقيق حصة الإنتاج المحددة، أو "تحويل" – بمعنى آخر سرقة – السلع التي تنتجها الحكومة لخدمة المستهلك بغرض بيعها في السوق السوداء. كما عنى تحقيق هذا الرخاء أيضا الحصول على كميات من بنطلونات الجينز الأجنبية والتي يتم بيعها بحذر للشباب، والفودكا التي يستخدمها كبار السن كإحدى أساسيات الحياة.

وهكذا فقد ظلت هذه الحوافز، لمدة أكثر من ستة عقود، هي الدوافع التي قدمها النظام، ومن ثم فإن أرواح المبادرة والاستثمار لم يكن لديها منفذ سوى إيجاد طرق لخرق القانون. ومما لا شك فيه هو أن مثل هذه النظم قد تطلبت تعاونا وعونا من أحد الأفراد العاملين بالحكومة. وفي حالة فشل صور التحالفات المباشرة أو الفساد في الحصول على هذا الدعم، فإن استخدام القوة والتهديدات ووسائل الابتزاز لم تكن أبدا بالطرق المستبعدة لتوكيد الحصول عليه. وبالتالي فقد خلقت هذه البيئة التي امتدت لعقود وعقود عرضًا ومخزونًا وفيرًا من المنظمات الأكثر خبرة ودهاء، والعصابات التي لا تعرف الرحمة، والمديرين والعاملين الموهوبين، والجهات التنفيذية التي لا حول لها ولا قوة.

إن البرسترويكا perestroika، أو إعادة هيكلة الاقتصاد السوفيتي، قد يمكن أن تكون قد مثلت لباقي العالم نصرًا لنظام الأسواق الحرة أو المنفتحة. إلا أن ناتج هذه الهيكلة عني للمستثمرين مساحة أكبر من الحرية لتطبيق خبراتهم بما يقلل من قيمة الجهود المبذولة من قبل الحكومة، وبما ينتهك القوانين، وإفساد المسؤولين.

فهم ما لبثوا أن اكتشفوا أنهم، بفضل العولة، يمكنهم العمل الآن على المستوى العالمي وأن العالم بأكمله مليء بالفرص المربحة لتلك المنظمات التي تتمتع بنفس مهاراتهم والميول. وهكذا، وبرفع القيود الحكومية، والسماح بالملكية الخاصة، وفتح الحدود، وخصخصة الشركات، وتوقف عمليات توزيع الموارد بصورة عادلة، وإضفاء الشرعية على حسابات البنوك الأجنبية، فقد قامت الشبكات الموجهة بآليات السوق والتي كانت تعمل بطرق غير مشروعة في ظل النظام السابق بتبني طرق جديدة بصورة أسرع بالمقارنة إلى المجموعات الأخرى الموجودة بالمجتمع. ولم تكن هذه الظاهرة سوفيتية فقط. فالمهارات المدفوعة باستغلال الطرق المختلفة الممكنة للتربح من القيود الرسمية حول العالم من الصين إلى الأرجنتين ومن إيطاليا إلى الهند، قد أوجدت منافذ جديدة للربح في ظل التجارة العالمية غير المشروعة.

لا مزيد من العمل في الخفاء

إن القليل من الصناعات هي التي يمكنها الانخراط في مثل هذا التوسع الهائل دون الحاجة إلى إعادة تشكيل أو هيكلة النظام الخاص بها. والتجارة غير المشروعة ليست استثناء. فهي لم تعد تشبه أياً من الصورتين الشائعتين التي ما زلنا نحملها في خيالنا التقليدي: المهربين المستقلين الذين يعملون على الحدود، أو ائتلافات "الجريمة المنظمة".

ويعتبر افتقار هؤلاء اللاعبين أو الأطراف للمهارات المثلى أحد هذه الأسباب. فالحركة السريعة للتجارة العالمية والاتحاد اللامتناهي للفرص المرتبطة بالعرض، والتخزين، والنقل، والعمليات البنكية، والتحويلات المالية، وخدمات الهاتف المحمول، ونظم البريد الإلكتروني، وبرمجيات التشفير، والأعمال الورقية الخاصة بالشركات التي تعمل كواجهة، والتسويق إلى العملاء الموجودين حول العالم، قد أسهمت في زيادة قدرات الجريمة المنظمة لتتجاوز منطقة الأمان التقليدية للمنظمات الإجرامية. فالهيراركيات التقليدية التي تتسم بمركزية السلطة لا تعمل بصورة جيدة في السوق العالمي سريع الحركة حيث تتغير الفرص والمخاطر بسرعة شديدة. إن الجماعات الإجرامية الأكثر تنظيما تتشابه مع الشركات، فكلما زادت هيراركيتها ودرجة الروتين السائدة فيها أصبحت غير قادرة على القيام بأنشطتها على الوجه الأمثل. كما أن البيئة الجديدة تمنح ميزة لتلك المنظمات القادرة على الاستجابة والتعايش السريع مع الفرص الجديدة والقادرة على تغيير المواقع والسياسات والطرق والأساليب المتبعة باستمرار من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب.

وبالتالي، فإن "الجريمة المنظمة" ذاتها تتغير – لتصبح أقل تنظيمًا من وجهة المنظور التقليدي لهياكل السلطة والرقابة، ولتصير أكثر لامركزية، سعيًا منها إلى اللحاق بشبكات التجارة غير المشروعة التي سبقتها كثيرًا.

وبالمثل فإن الفرضية المتعلقة بأن التجار المختلفين العاملين في المجالات غير المشروعة يتخصصون في أنواع متفاوتة من السلع قد أصبحت باطلة. قد تبدو إحدى الجماعات العرقية أو الاتحادات المحلية المعينة بالطبع في إحدى الفترات وكأنها تسيطر على سوق تجارة الهيروين، أو عمالة الأطفال، أو بنادق الكلاشينكوف، أو السيارات المسروقة أو السجائر، خاصة في إحدى المدن أو الأقاليم. إلا أن ما هذا إلا الجزء المكشوف من النظام. بل إن الفرص الاقتصادية والفنية في – واقع الأمر – التي ولّدتها حركة العولمة قد جعلته من الأسهل على التجار الجمع بين السلع التي يعملون بها أو حتى التحول من نوع إلى آخر – كما حدّت من الميزة التنافسية المعنية بالتحكم في سلسلة تقديم المنتج، من البداية إلى النهاية. وبالتالي فقد تحول هؤلاء التجار إلى التركيز على المهارات بدلاً من السلع. وهو ما قاله لي مورين باجنسكي Maureen Baginski، نائب رئيس الـ FBI: "لقد أصبح التخصص هو الشبكة في حد ذاتها، ومقياس لقدرتها على شراء، ونقل، وتوصيل السلع غير المشروعة عبر العالم. أما ماهية السلعة فقد أصبحت لا علاقة لها بالموضوع تقريبا".

لعب ظهور شبكات التجارة غير المشروعة التي تتخلل ممارسات صناعات بأكملها – التمويل، والحسابات، والترفيه، والنشر، والرحلات، والأدوية، والأزياء – وتؤثر على عملياتها وقاعدتها دورا في إعادة ترتيب هذه الصناعات. فـCiticorp وDeutsche Bank وWal-Mart وCartier وMicrosoft وPhillips وPfizer وNestle وSony وBertelsmann وGeneral Motors وNissan وTommy Hilfiger وArmani، لا تمثل سوى مجموعة صغيرة من الشركات المعروفة التي لم يعد بمقدورها الاستمرار في تجاهل التحديات الناجمة عن التجارة العالمية غير المشروعة. حيث تأثرت ممارساتها التسويقية، وقنوات التوزيع، واستراتيجيات الشراء، ومواقع المصانع، وإدارة الموارد البشرية، ونظم المعلومات الخاصة بها، بالإضافة إلى ممارستها المالية. فالتجاوزات والأخطاء التي تحدث بالرغم من محاولة الاحتراس تحدث بالسهولة، حتى في الشركات الكبرى. فالحكومة الأمريكية قد اتهمت وول مارت Wal-Mart، أكبر سلاسل التجزئة في العالم، في عام 2003 بتشغيل مهاجرين غير شرعيين من ثماني عشرة جنسية كعمال نظافة داخل محلاتها.

إن الأعمال التجارية ليست هي الجهات الوحيدة المتأثرة. فانطلاق الشبكات العالمية قد غيرت المحيط الخاص بنا أيضا. فميلان وبرشلونة وسان دييجو وحتى

زيوريخ ذات النظام المحافظ قد شهدت تحولاً في المساحات السكنية بفعل المباني التي ظهرت فجأة كمساكن لإيواء اللاجئين غير الشرعيين الذين يتم "استيرادهم" بكميات ضخمة في ظل تجارة البشر. ومن ريو دي جانيرو إلى ديتروت، فإن المساحات السكنية العامة التي تم تخريبها بفعل حروب المخدرات قد تم استبدالها بصورة واضحة بمجموعة من القواعد غير المكتوبة المفروضة من قبل التجار غير الشرعيين وأعوانهم من تجار التجزئة، وإن كان يتم تنفيذها بكل صرامة. ففي المدارس الثانوية الأمريكية على سبيل المثال، - الغنية والفقيرة على حد سواء - تُعتبر المخدرات والأغاني والبرمجيات والملابس المزيفة، بالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة، وإن كانت بدرجة أقل وضوحًا - جزءًا من المكونات التجربة التعليمية تمامًا مثل السبورات والكتب وألعاب كرة القدم.

تغيير العالم

إن المجتمع ككل على المحك. فالتجارة غير المشروعة تغرق صناعات بأكملها، بينما تدفع غيرها، لتخرب دولاً وتنعش أخرى، فتصنع وتحطم مسارات سياسية، وتهدد استقرار بعض الحكومات وتدعم الأخرى. فعلى أحد الجوانب هناك تلك الدول التي لم يعد فيها التمييز بين مسالك التهريب، والمصانع الخفية، والموارد الطبيعية المنهوبة، وعمليات الأموال القذرة، وبين الاقتصاد الرسمي والحكومة، أمرا ممكنًا. ومع هذا فإن معظم أفراد الفئة الوسطى المعززة في الدول الغنية مرتبطين بصورة أكبر بعمليات التجارة غير المشروعة - وبالآثار العالمية لها- بدرجة أكبر مما يهتم أي منا بتخيلها.

لقد حدث هذا التحول بالرغم من الموارد الضخمة التي توجهها الحكومات في كل مكان - خاصة في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية - إلى المشروع المعني باحتواء التجارة العالمية غير المشروعة. وبالرغم من المخصصات المالية الهائلة، والقوانين الأكثر صرامة، والتقنيات الأفضل التي يتم استخدامها، فإن الواقع يعكس أنه ما من حكومة قد تمكنت من تحقيق أي إنجاز واضح أو مستدام في حربها ضد شبكات التجارة غير المشروعة.

إن ما يزيد من تعقد هذه الحرب هو أن هذه الشبكات عالمية ومحلية في ذات الوقت. حيث إن قدرة هذه الشبكات على استغلال قدرتها على التحرك عالميا بسرعة وعلى التغلغل بعمق داخل بنية السلطة المحلية قد أكسبها ميزة عظمى في مواجهة الحكومات القومية والمحلية التي تحاول احتواءها والسيطرة عليها. كما يمكن لهذه

الشبكات التملص من ملاحقة الحكومات عن طريق الانتقال إلى منطقة سيادية مختلفة أو استغلال نفوذها السياسي لرد متتبعيها، أو بالرجوع إلى كلتا الوسيلتين. وهكذا فإن هذه الشبكات تستجيب بسرعة رهيبة عند ظهور فرصة جديدة. ويعتمد بقاء ونجاح هذه الشبكات على قدرتها على الاتحاد، وتكوين التحالفات، وتفكيكها بنفس السهولة، واقتحام أسواق جديدة واتخاذ خطوة متقدمة أو المبادراة على الدوام. إن التجار غير الشرعيين لديهم مهارات ابتكارية متميزة، كما أن براعتهم يصقلها المكاسب التي يصعب تحقيقها في أي مجال أعمال آخر.

من المتوقع أن تلعب أنشطة شبكات التجارة العالمية غير المشروعة وشركائها، في العقود القادمة، دورًا أكبر مما نتخيله فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، واستراتيجيات التنمية والتطوير، والترويج للديموقراطية، ومجال الأعمال والتمويل، والهجرة، والأمن العالمي، والحرب والسلام. فالصفوة السياسية والعسكرية ورجال الأعمال، في كثير من الدول، سوف يجدون الدفاع عن أشكال التجارة غير المشروعة المُربحة والتي يستفيدون منها هم، وعائلاتهم وأصدقاؤهم أكثر أهمية من انضمام دولهم إلى منظمة التجارة العالمية، أو التعاون مع صندوق النقد الدولي، أو مشاركة الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة في أي من أشكال التحالف اللازمة لمواجهة الكارثة القائمة. ومن ثم فإن التعامل مع التجارة العالمية غير المشروعة كمجرد "تهريب" والمشاركين فيها ببساطة "كمجرمين" لتقليص الحل في "تطبيق القانون" خطأ بالفعل. إن هذه الكلمات لا تبدأ سوى بسرد القصة. إنها كل هذا، بل وأكثر من هذا. فالتجارة العالمية غير المشروعة ستصبح أضخم وأكثر تعقيدًا خلال السنوات القادمة، وسوف تنحسر قدرة هذه التصنيفات أكثر وأكثر على عكس طبيعة هذه الظاهرة التي سوف تغير العالم بأشكال لا تحصى.

إن إحدى هذه التأثيرات بالفعل حاضر لدينا. فالسياحة الدولية، كما بدأنا نفهم، تتبع خطوات التجارة الدولية غير المشروعة، حيث تستخدم نفس أدوات ووسائل الاقتصاد العالمي الجديد بغرض الانصهار داخل الدول والمدن، حتى تختفي عن الرؤية. فمنذ 11 سبتمبر (وفي هذا السياق، قبل هذا التاريخ)، كانت الخلايا الإرهابية التي تم الكشف عنها من مانيلا إلى هامبورج ولندن إلى نيوجرسي تشترك في استخدام أحد أشكال التجارة غير المشروعة كآلية لدعم أنفسها وتمويل أنشطتها. وسوف يصبح من المستحيل التعرف على الأدوات والخطط والفرص التي يستخدمها الإرهابيون دون فهم تلك التي أوجدتها شبكات التجارة العالمية غير المشروعة. إن مشهد انتحار جماعي باستخدام أسلحة دمار شامل داخل مدينة مزدحمة من ناحية ومشهد إغراق السوق بأطنان من الكوكايين أو الأقراص الممغنطة المنسوخة بطريقة

غير مشروعة من ناحية أخرى، يعكسان بالتأكيد درجتين مختلفتين تماما من الخطر إذا ما تم النظر إليهما بصورة منفصلة. ولكن نزعتنا للنظر إلى هذين المشهدين كل على حدة تعتبر أيضا جزءًا من المشكلة.

الإرهاب العالمي، وانتشار الأسلحة المخيفة، وتمكين "النظم الفاسدة"، واندلاع واستمرار الحروب الإقليمية والعنف العرقي، وخطر سلب وانتهاك البيئة، واستقرار النظام المالي العالمي، والضغوط والتطلعات العنيفة المرتبطة بالهجرة العالمية — كل هذه التهديدات وغيرها الكثير وجدت منفذًا ومظهرًا لها في التجارة العالمية غير المشروعة، كما رأت فيها سندًا وعونًا لها. إن الأمثلة في كل مكان طالما بدأت البحث عنها. فالمشكلات التي يعاني منها غرب أفريقيا، وآسيا الوسطى، والبلقان — على سبيل المثال وليس الحصر — لا يمكن فهمها دون أخذ النفوذ الصارخ للتجار غير الشرعيين في حياتها السياسية والاقتصادية في الاعتبار. فهل يمكن فهم سلوك الصين أو روسيا، اثنين من أهم الدول في مستقبل البشرية، على حقيقته دون أخذ في الاعتبار التأثير الواضح للتجارة غير المشروعة على عملية اتخاذ القرارات التي تقوم بها حكومتاهما وهل يمكن لإحدى منظمات الأعمال المشروعة العالمية أن تحدد استراتيجيتها دون التفكير مليًا في تأثير التجار غير الشرعيين؟ وهل يمكن أن يتم الترويج للديموقراطية في تلك الدول التي تُعتبر فيها الشبكات الإجرامية أكثر الأطراف السياسية نفوذًا؟ بالطبع لا. إن ما يثير الدهشة هو كيف يُغفل السياسيون والمخططون العسكريون والصحفيون والباحثون هذه الحقيقة بكل سهولة ويتجاهلونها.

نرفانا المهربين؟

إن التجارة غير المشروعة، بطريقتها الخاصة القاسية والدنيئة، تشير إلى بعض الأماكن التي تتجه إليها العولمة. ويمكننا التعلم من ابتكارات التجار غير الشرعيين حتى يتسنى لنا أخيراً مواجهتهم بنفس الطرق المبتكرة التي أصابونا بها.

إلا أن هذا يعد تجاوزًا للقصة، وتعديًا لواقع اليوم. فالتجار غير الشرعيين هم السادة المسيطرون الآن. حيث أصبح من الأسهل تأسيس وتنظيم نشاطاتهم والتستر عليها، كما أضحوا أكثر تهيئًا لاستغلال هذه الفرص الجديدة لأقصى درجة. فهم مَرِنون، وسريعو الاستجابة: فلا يوجد برنامج أعقد من أن ينفذ ولا ميعاد تسليم أقرب من أن يُلبى. إن كلاً من أشكال التجارة المختلفة في المخدرات، والسلاح، والبشر، والسلع المزيفة، والأموال وغير ذلك من الأسواق غير المشروعة الأخرى، والتي سوف يتم تناولها في الفصول القادمة لها تاريخ وديناميكيات خاصة بها. إلا أن

كل هذه الأشكال قد اتفقت على هذا التحول، كما أنها قد بدأت تتحد وتندمج – لتصبح التفرقة بين هذه الأشكال بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين الاقتصاد المشروع من ناحية أخرى أصعب من الناحية النظرية والعملية.

وهكذا، هل يعتبر العالم في ظل العولمة نرفانا المهربين؟ تشير الدلائل في الوقت الراهن بالإيجاب الساحق. فبالرغم من كل شيء، فإن هذا هو ما أردناه: إن نجاح التجارة غير المشروعة يعتبر – إلى حد كبير – نتيجة السياسات المدروسة، تلك السياسات التي تهدف إلى التوحيد العالمي، والاقتصاديات الحرة، والمجتمعات المنفتحة. ومن ثم لا يجوز لنا أن نندهش أو نتفاجأ لرؤية التجارة المشروعة وغير المشروعة تنميان سوياً، أو لأن منح الأفراد والجماعات السلطة قد أثار الابتكارات والبدع على جانبي القانون.

ولكن لننظر بصورة أقرب قليلا: لماذا لم تطرد التجارة المشروعة التجارة غير المشروعة؟ ولماذا لم تنبُذ القيم الديموقراطية التجار غير الشرعيين أوتثقف مستهلكيها؟ لماذا لم تدعم الابتكارات التكنولوجية عمليات تطبيق القانون لإخضاع الأشرار وفرض النظام، لمرة واحدة وأخيرة؟ وإلى أين ننطلق من هنا؟

إن القصص فيها مفاتيح اللغز.

الأسلحة الصغيرة والرؤوس النووية الطليقة

كان فشل عملية تسليم إحدى الشُحن المهربة هو السبب في كشف الغطاء عن العالم المظلم للتجارة النووية الخفية. ففي أحد أيام أكتوبر 2003، اقتربت السفن الحربية الألمانية والإيطالية من إحدى ناقلات البضائع المشتبه فيها الموجودة في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط. كانت السفينة، BBC China، في طريقها إلى ليبيا، بعد أن تم تحميلها في ميناء دبي بالإمارات العربية المتحدة. حيث أسفرت شهور من التحقيقات التي قام بها العديد من هيئات الاستخبارات عن شكوك فيما يتعلق بماهية حمولة هذه السفينة بينما أشارت الفواتير المتعلقة بها بإيجاز إلى أن الحمولة عبارة عن "معدات صناعية". وبالفعل، اكتشفت السلطات الإيطالية عند اصطحابها BBC China إلى ميناء تورونتو وفحص حمولتها، تماما ما توقعت أن تجده: أجزاء دقيقة لبناء مفاعل نووي، بالتحديد مفاعل نووي مصمم لتخصيب الأيزوتوب 235 – المادة الخام المستخدمة في صناعة القنبلة النووية – بمادة اليورانيوم.

كانت رحلة BBC China (والتي كانت مسجلة في ألمانيا لإحدى شركات الملاحة في ميناء لير Leer، بالرغم من اسم الصين الذي تحمله)، وفقا لما توصل إليه المحققون، واحدة من سلسلة طويلة من الطلبيات التي تتم للعملاء من خلال شبكة مبيعات سرية مركزها إسلام أباد، بباكستان، متمثلة في شخص عبد القادر خان Abdul Qadeer Khan. وفي الوقت الذي لم يكن فيه معروفا بالفعل في باقي العالم، كان "د. ع. ق." اسما مألوفا في بلده، حيث تمتع بمقومات البطل الشعبي. فخبير المعادن النشيط البالغ من العمر ثمانية وستين عاما كان المصمم المبجل لبرنامج الدولة الأهلي للأسلحة النووية، "صاحب القنبلة الإسلامية"، ومثال حي على العزة والكرامة القومية. وبالرغم من أن خان لم يكن معروفا للعامة في باكستان كما

كان بعيدا تماما عن الأضواء العالمية، إلا أنه قد ظل مثارا لاهتمام الخبراء المعنيين بمراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل لفترة طويلة. وبالنسبة لتلك الدائرة الضيقة من المحترفين التي ضمت مجموعة من المحللين والجواسيس، كان خان أكثر من مجرد عالم شبه متقاعد يعيش في ظل أمجاده الوطنية. فقد اتضح الآن أنه كان شيئا آخر، شيئا أكثر ابتذالا وإن كان أكثر فسادا: رجل أعمال يعمل في مجال استيراد وتصدير منتج شديد الفتك.

لقد امتدت شبكة طويلة من العلاقات التجارية المعقدة بين خان وعملائه. فعملية نقل المفاعل إلى ليبيا على سبيل المثال تضمنت عددا كبيرا من الشركات والأفراد الذين ينتمون إلى ما لا يقل عن نصف درزينة من الدول الأوروبية والآسيوية. حيث قامت شركة هندسية ماليزية اسمها Scomi بإنتاج المكونات، تحت إشراف مهندس سويسري والذي كان مسؤولا بدوره عن مراقبة عملية التصنيع مع الالتزام بجدول العمل. ثم ما لبثت أن شقت هذه المكونات طريقها إلى دبي تحت حيازة شركة اسمها Gulf Technical Industries، والتي كانت ملكيتها مشتركة مع بيتر وبول جريفن Peter and Paul Griffin، إحدى الشركات العائلية الإنجليزية. وقد قام أحد الوسطاء الرئيسيين باسم ب.س.أ. تحرير B.S.A Tahrir، وهو سيريلانكي، بتقسيم وقته ما بين دبي وماليزيا. حيث يقوم بالعمل في دبي من خلال شركة لأجهزة وخدمات الكمبيوتر، SMB Computers، والتي قام بإنشائها بالاشتراك مع أخيه. أما في ماليزيا، فهو صديق مقرب لاثنين من مالكي صناديق الاستثمار المتحكمة في Scomi. وقد كان حتى مرتبطا بأحد منهم من خلال علاقة زواج، كما انضم هو وزوجته الماليزية مؤخرا إلى مجلس إدارة الصندوق. (كمال الدين عبد الله Kamaludin Abdallah ، ابن عبد الله بدوي Abdallah Badawi، رئيس وزراء ماليزيا الجديد هو المالك الآخر للصندوق). وهكذا فقد كان تحرير هو من قام بإصدار الطلب الخاص بالمفاعل النووي بالنيابة عن المشتري المزعوم في دبي.

تخللت العلاقات المرتبطة بخان العملية. فتصميمات المفاعلات متطابقة تماما مع تلك التي أنتجها خان في باكستان. كما قام جريفن الأب بالتعامل مع خان – بصورة رسمية – منذ أعوام مضت تحت مظلة برنامج باكستان النووي. أما السيد السويسري الذي قام بتنفيذ ومتابعة المخطط فقد كان ابن أحد المهندسين الذين اشتركوا مع خان في أحد المهام الفنية، كما اتضح أنهما قد اشتركا سويا في أحد برامج التدريب التي عقدت في نفس الفترة في أوروبا في السبعينات. ومن ثم فإن كل هذه العناصر تشير إلى وجود شبكة معقدة، تقوم على مصالح العمل المشتركة والمصالح القائمة على العلاقات الإنسانية الحميمة الموجودة. وتؤكد الخدمات الاستخباراتية أن علاقة

التعاون الحميمة بين تحرير وخان تقع في محور أو مركز هذه الشبكة: فتحرير هو العميل التجاري الرئيسي في الشبكة، وخان ليس محورها الفني وحسب وإنما هو أيضا مصدر الكثير من روح المبادرة والفطنة العملية المحركة للعملية.

إن عملية المفاعل ليست حادثة منفردة. فالتحقيقات الاستخباراتية، التي تعاونت فيها ليبيا في إطار الجهود الجديدة التي تبذلها "للخروج من حالة الجمود"، من خلال التعاون مع الخدمات الغربية، كانت تشير إلى وجود مخطط متعدد الخيوط وممتد لعدة سنوات لتوصيل الأجهزة والخبرة النووية – بما في ذلك التصميمات وخطوات التجميع اللازمة لصناعة القنبلة النووية. لقد أثارت قائمة العملاء قلقا: فبعد ليبيا كانت هناك إيران، والتي عبّرت عن موافقتها، ويبدو أن كوريا الشمالية كانت في القائمة أيضا بالرغم من إنكار بيونجيانج Pyongyang الشديد، ليصبح باقي أسماء العملاء الذين ربما كانوا ضمن القائمة مثارا للتخمين والتحزير. أما مصدر هذه السلع فكان يمكن التعتيم عليه بالكاد. فالمستندات التي سلمتها ليبيا كانت تضم مجموعة من الأوراق المكتوبة باللغة الصينية، مما لا يدع مجالا للشك في مصدرها الرئيسي. أما المعدات الصناعية فكانت تحمل العلامة التجارية لـ"KRL" أو Khan Research Laboratories. بينما قام الليبيون بإنتاج مجموعة من رسوم القنابل الميكانيكية والتي تم وضعها في غلافها الأصلي: أكياس بلاستيكية مكتوب عليها "Good Looks Tailor" وموجهة إلى عنوان في إسلام أباد. يقول أحد المسؤولين الكبار في الولايات المتحدة: " إن الدور الذي يلعبه خان في زعزعة استقرار القرن الواحد والعشرين سوف "يعلو هناك" مع ما خلفه هتلر وستالين في القرن العشرين".

بالرغم من أن شبكة ع.ق. خان قد تكون أكثر الشبكات وضوحا بعد اكتشافها، إلا أنها بالتأكيد ليست الشبكة الخاصة الوحيدة التي تعمل في مجال التجارة النووية. فالمكاسب التي يمكن تحقيقها بالنظر إلى شهوة العالم للمعرفة النووية وحيازة المعدات الخاصة بصناعة القنابل مغرية. فهيومايون خان Humayun Khan، وهو أيضا باكستاني الجنسية ويحمل نفس الاسم، انتهز نفس الفرصة التي استغلها السَمِي – وإن لم يبد أن الشخصيتين مرتبطتان. وقد أشار أحد المسؤولين في إدارة التجارة الأمريكية عند إعلان قيام المدعين الفدراليين بإعلان التهم ضد السيد خان الآخر في منتصف 2005 إلى هيومايون خان بقوله: "إن هيومايون خان هو أحد تجار السوق السوداء العاملين في مجال نشر الأسلحة النووية، ومن المتوقع أن نرى – حين يتضح كل شيء – شبكة واسعة تعمل بنفس النطاق الذي عمل فيه ع. ق. خان". ومرة أخرى، أثمرت نتائج التحقيقات عن مخطط آخر مخيف: منظمة عالمية لها مواقع متعددة – باكستان، جنوب أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات

المتحدة – تدار بواسطة فريق دولي والذي ضم في هذه الحالة شريك السيد خان الإسرائيلي آشر كرني Asher Karni. وقد اشترك هؤلاء العميلان في نقطتين أساسيتين: فكلاهما في حاجة إلى التقنية النووية، وكلاهما مستعدان لدفع أموال طائلة للتجار غير الشرعيين مقابل الحصول عليها. ومرة أخرى، أصبحت المكاسب وليست السياسة هي اسم اللعبة.

بالرغم من أن متجر د.خان النووي قد يكون تلّمس طريقه إلى العناوين الرئيسية، إلا أن تجارة المكونات النووية لا تمثل سوى قطاعا واحدا للتخصص في ظل سوق عالمي متنامي ومُربح للأسلحة غير المشروعة بجميع أنواعها: الألغام والقنابل اليدوية المخزونة، وقاذفات الصواريخ المستعملة، وبنادق هجوم AK-47 المقلدة، ومدافع النفاثات المعاد تدويرها، ناهيك عن البلايين من خراطيش الذخائر الحربية وحتى الأفراد – الطيارين والمدربين والمحاربين والذين يتحركون من صراع ونزاع إلى آخر بغض النظر عن القوانين الدولية، وقيود الحظر المفروضة، والحدود، والسياسات، والأخلاقيات السائدة. لقد تكاثرت كل هذه السلع والخدمات بنهاية الحرب الباردة في الأسواق بالفائض المخزون ، كما تجاوبت بدورها مع انفجار الصراعات بين الدول، واحتدام التمرد، والحروب الأهلية، والمنظمات الإجرامية المسلحة بشتى أنواعها. إن الظهور المفاجئ لهذا المخزون الاحتياطي لم يكن بالطبع السبب الوحيد لهذه الحروب. ولكن السهولة النسبية التي أمكن بها الحصول على كميات ضخمة من مختلف أنواع الأسلحة قد أشعلت بالطبع خيال وطموحات الحكومات والجماعات التي كانت أقل ميلا للخوض في هذه الحرب في ظل غياب هذه الأسلحة. وبالتالي فإن توافر مثل هذه الأسلحة مؤخرا قد فتح أبوابا جديدة لشتى أشكال التمرد، وحروب العصابات، والجماعات الإجرامية، والحكومات التي يهددونها. لقد أصبحت الحرب خيارا أرخص وأكثر جاذبية حيث أسهم الحصول على الأسلحة المعقدة في زيادة احتمالات النصر.

ولكن ما هو الأمر الجديد بحق فيما سبق؟ إن تجارة السلاح تجارة قديمة، كما أن التهريب دائما ما كان جزء لا يتجزأ من سوق الأسلحة. ما الذي تغير إذن؟ الإجابة القصيرة: كل شيء.

ولنبدأ ببنية السوق فالتجارة التي هيمنت عليها الحكومات في فترة من الفترات من خلال شراء كميات ضخمة من السلع من الحكومات الأخرى أو الشركات التابعة للدولة، يوجهها الآن ويشكلها شبكات أكبر بكثير وأكثر تنوعا تضم الوسطاء وآلاف المصنعين الجدد والمستقلين. كما أن العلاقات التي تربط المصنعين، والممولين، والسماسرة، والعملاء تتسم بالمرونة والعالمية والغموض. وكالعادة، فإن السماسرة

دائما ما يتمتعون بدرجة عالية من الابتكار، والعلاقات السياسية، إلى جانب الثراء الفاحش. ولكنهم الآن لم يعودوا زمرة صغيرة مقصورة على المحتالين وإنما أصبحوا مجتمعاً عالمياً ضخماً من التجار غير الشرعيين. وتقوم تلك المجموعة الضخمة من اللاعبين بعمليات الإنتاج، والشراء، والتجارة، والتمويل، والبيع من وإلى الشركات والوكالات التي لم تعد بدورها تحت سيطرة الحكومات، لأن العديد من هؤلاء اللاعبين الجدد ليس لديهم حتى جنسية دائمة – أو لديهم العديد من الجنسيات التي يمكنهم الاختيار من بينها. ومعظمهم، في الحقيقة، لا ينتمون لأية دولة.

وبينما تنمو تجارة الأسلحة غير المشروعة وتتحد، فإنها تتداخل وتتجانس مع أشكال التجارة الأخرى المحظورة، لتعزز طموح المجرمين والإرهابيين التقليديين على حد سواء. وفي الوقت الذي يرتفع فيه صوت ناقوس الموت، وتصبح التهديدات المشؤومة احتمالات أقرب إلى الحقيقة، فإن الحكومات مشغولة بمحاولة اللحاق في لعبة موجهة ضدهم.

عمل تجاري بحت

لماذا قام بمثل هذا العمل؟ ما الذي يمكن أن يكون قد دفع ع.ق. خان – البطل القومي، وأكثر المواطنين تبجيلا في بلده – لأن يتصرف على هذا النحو الذي شوه سمعته وألحق به الخزي دوليا من خلال إدارة حلقة تهريب تعمل في أكثر المنتجات فتكا على الإطلاق؟ من المؤكد أنها لم تكن الأيديولوجيا فحسب. نعم، لقد كان بناء "قنبلة إسلامية" والتي من شأنها قلب ميزان القوى الإقليمية أو حتى العالمية أحد أهداف خان. إلا أن دافع كسب مبالغ ضخمة من الأموال لصالحه، ولصالح شركائه والأطراف التي تدعمه على المستويات العليا في باكستان والحكومات الأخرى، كان في نفس ثقل أي من مبررات خان الجيوسياسية Geopolitical أو الأيديولوجية.

وبالفعل، تشير قائمة العملاء الذين تعامل معهم خان – والتي تضمنت كوريا الشمالية وهي دون ريب دولة غير إسلامية– بالإضافة إلى معظم الأساليب التجارية التي اتبعها، إلى أن كبريائه كمسلم كان بالكاد همه الرئيسي. إن مفتاح اللغز لدوافع خان التي حركته يمكن التعرف عليها بصورة أفضل بالنظر إلى مجموعة ممتلكاته التي تراكمت بمرور السنين. فقد قام ببناء عدد من الفيلات في باكستان وشراء مجموعة من الشقق في لندن. كما امتلك مطعما في إسلام أباد، وملعبا للبولنغ، بالإضافة إلى فندقٍ فخم بتيمبوكتو Timbuktu في مالي – وهو ما لا يقل تضاربا عما سبق فيما يتعلق بأهداف خان المعلنة – حيث أطلق عليه اسم زوجته الهولندية. (تم نقل أثاثات

الفندق المزخرفة إلى ليبيا عن طريق طائرة تابعة للقوات الجوية الباكستانية ليتم نقلها برا فيما بعد عبر الصحراء الغربية.) ويعتبر دأب خان هو ذات السلوك المُميز لرجال الأعمال الفاسدين الناجحين. ففيما يتعلق بمركز أبحاثه Khan Research Laboratories -المصدّق من قبل الدولة- لم يقم خان بالفصل بين التمويل الذي تقدمه المؤسسة وتمويله الذاتي، إلا بصورة محدودة. كما أصدر مجموعة من العقود التمييزية لصالح أقربائه وأصدقائه. أنشأ خان أيضا مؤسسة خيرية للصحة والتعليم. كما عمل على تحسين صورته بتقديم المنح والانخراط في المناسبات بغرض الدعاية، والتواجد الدائم في الدوائر الاجتماعية الخاصة بالشخصيات الهامة ، وحتى بالاعتماد على موكب سيارته الشخصي.

باختصار وفي كلمة واحدة، لقد فعلها خان من أجل الأموال. فالعقارات تفوقت على الأيديولوجيا. والطمع طغى على السياسة الطبيعية. لقد تحول خان من مهندس إلى رجل أعمال أو مستثمر من خلال تحديد البيئة الملائمة. حيث استغل إحدى الفرص النادرة التي يعتبر وجودها محض الصدفة — دوره كمدخل لبرنامج باكستان النووي — للتربح الشخصي. وفي جهوده لتحقيق هذا الهدف، قام خان بنشر موارد رجل الأعمال وفطنته، وعلاقاته، وبالاعتماد على الصلات التي وطدها منذ عقود مضت خلال عمله كمهندس شاب في أوروبا والعلاقات التي أنشأها مع أصحاب المناصب الرفيعة، والتي يسهل على رجل بمثل مكانته العامة جمعها. لقد تعرف خان على مصدر غني للطلب: "الدول الفاسدة" وربما عدد من الجماعات الأخرى أيضا، والتي كانت في منأى عن التقنيات النووية نظرا لشيوع قوانين عدم نشر هذه التقنيات. كما وجد مجموعة من الشركاء المستعدين للتعاون في كل من المجالات الحيوية: الصناعة، والنقل، والتمويل. ثم ما لبث أن قام — وبكل نكاء — بدمج عملياته جزئيا في الممارسات التقليدية للتجارة الدولية، حيث اعتمد على المصانع المشروعة كمصدر، وعلى سفن الشحن التقليدية للنقل، لتقوم شبكة معقدة ومحيرة من الوسطاء بتوصيلها.

دهاء، انتهازية: استغلت شبكة خان كل الفرص والوسائل المتاحة في هذه الفترة، بدءا من سهولة إنشاء شركات وهمية في تلك الدول ذات القوانين المتساهلة وحتى المرونة التي اتسمت بها وسائل النقل والسفر -وبالضرورة والأهمية — سرعة وسرية التحويلات المالية العالمية. (كما لعبت الخدع التقليدية أيضا دورا: حيث اندهش المحققون من مهارات بعض الوسطاء لدى خان في تغطية آثارهم.) وهكذا فإن هذا الاستخدام البارع للسوق قد ميز ممارسات الشبكة عن أنشطة الحكومة — حتى وإن كانت دولة مثل باكستان، حيث يبدو من الواضح وجود مجموعة من الأطراف الداعمة والشركاء والأعوان لخان، بالإضافة إلى توفر الملاذ الآمن. فحكومة دولته

كانت ببساطة جزءا من محيط خان التجاري: إن خان كان يعرف، مثلما قد يعرف أي رجل أعمال ذكي، أهمية وفن شراء موافقة الحكومة عن طريق عقد صفقات مع الأطراف الهامة داخل النظام: القضاة، والجنرالات، والوزراء. ولأن باكستان كانت محدودة بالقانون الدولي، والحدود، ونظامها البيروقراطي فإن وضعها لم يسمح لها بنشر الأسلحة النووية كسياسة للدولة. ولأن العالم الباكستاني الذي تحول إلى رجل أعمال كانت لديه الحرية للعمل في السوق العالمي، فقد كان بإمكانه أن يضم هؤلاء المسؤولين إلى شبكته بسهولة في مقابل مبالغ من المال. إن كل ما تطلبه الأمر بحق هو رجل أعمال مغامر وفرصة. وطبيعيا، فقد كانت صياغة هذه النشاطات بلغة السياسة الطبيعية والأيديولوجيا والسيادة القومية والإسلام هي "المنفذ التسويقي" لتبرير هذه الممارسات لهؤلاء الذين كانوا يسعون إلى المعرفة – أو من هم في حاجة إلى غطاء أو ستار.

وهكذا، فقد عكس هذا الاتحاد بين الأدوار الخاصة والعامة – والتي أشعلها دافع الربح وليس السياسة العامة – واقعا وحقيقة أكثر قسوة مما يمكن للألفاظ الحادة المستخدمة مثل "الحلفاء في الحرب على الإرهاب" في مقابل "الدول الفاسدة" التعبير عنها أبدا. وقد اتضح أن باكستان كانت الاثنين في نفس الوقت، وربما ليست أيا منهما. فخان وشركاؤه لم يكونوا دولة أو نظاما وإنما شبكة تجارية ذات فروع ممتدة والتي أوقعت في شباكها أكثر من دولة. أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل المشينة، سواء أن كانت تتوارى في سراديب إحدى الدول ذات النوايا السيئة أو لم تكن، فإن هناك شيئاً واحداً مؤكداً: إن هذه الأسلحة كانت تختفي – لدرجة كبيرة – تحت مرأى ناظرينا، هناك في جلبة السوق العالمي.

ولكن قصة خان ليست عن التجارة فحسب. إنها أيضا رواية عن السياسة، حيث تتداخل المصالح القومية لدولة سيادية بصورة معقدة مع الدوافع الإجرامية لمجموعة تقوم بالتحكم في أجزاء هامة من الحكومة وإعادة توجيهها لدعم الشبكة غير المشروعة على المدى الطويل. كما تعكس أيضا كيف يمكن للمنظمات الإجرامية المشبوهة والغنية التلاعب بالمصالح السياسية الطبيعية لمصلحتها. فأحد أعضاء لجنة 11/9 قال لي: " إن الحكومة الأمريكية كان لديها معلومات كثيرة عن ع.ق. خان منذ مدة طويلة" . ولكنه قال: "لقد قررت الحكومة أن اتخاذ إجراءات صارمة ضد خان كان من شأنه تهديد استقرار نظام مشرف بباكستان. في حين أن الولايات المتحدة كانت في حاجة إلى دعم باكستان أولا فيما يتعلق بالمساعدة في غزو أفغانستان. وفيما بعد للإمساك بأسامة بن لادن. ومن ثم فقد كان من الصعب أن تطالب الولايات المتحدة بترحيل أو سجن أحد الرموز القومية."

وكان خان وشركائه يعرفون هذا. فقد قال لي حسن حقاني Hassan Haqqani، والذي عمل كمستشار خاص لعدد من رؤساء الوزارة بباكستان، أن خان وحلفاءه "كانوا يعرفون أنه يمكنهم التصرف كرجال قوميين باكستانيين مستقرين داخل نظام الدولة في الصباح وكرجال أعمال عالميين فاسدين في المساء – وأنه لا يمكن لأحد المساس بهم. فهم يعرفون أن الأمريكان يعرفون ولا يمكنهم القيام بشيء حيال هذا الأمر."

سعيا وراء أي شيء

لنسمه عامل الخوف: هذا الرنين المشؤوم المميز الذي يصاحب مفهوم "أسلحة الدمار الشامل"، وما يقترن بها من صور لعلماء أشرار وهم يرتدون بلاطي المعمل ويقومون باختراع تركيبات فتاكة في مخابئهم ومستودعاتهم السرية. ولكن حالة الدكتور عبد القادر خان، تاجر الأسلحة، كانت حالة خاصة فقط لأن طبيعة المنتج الذي كان يروج له قد تطلبت درجة عالية من السرية، وما أن تم الكشف عنها حتى لفتت أغلب الاهتمام لأسباب وجيهة. فخان، في واقع الأمر، كان واحدا فقط من ضمن تنظيمات عالمية ذات شكل جديد لتجارة السلاح: أفراد من رجال الأعمال، قساة القلوب وإن كانوا موهوبين، يعملون من خلال شبكات معقدة وذكية قامت باستغلال كل الفرص الموجودة في هذه الفترة. وفي ظل النظام العالمي القاسي الذي ساد خلال الحرب الباردة، كانت المؤسسات الكبيرة ذات العلاقات المتشابكة مع قوى الدولة هي من استحق اللقب المشين "لتجار الموت": التنظيمات العسكرية الضخمة مثل Lockheed. Dassault. Bofors أو Northrop Grunman. أما السماسرة والوسطاء فقد ظهروا على هامش الصورة لتقديم العون من خلال تسهيل الرشاوى أو للتمهيد لإحدى الصفقات أو نقل شُحنة إلى مكان غامض. ولكن أسواق السلاح اليوم لا تبدو على الإطلاق كما سبق. فالأنشطة المتخصصة – كتزويد المتمردين والمرتدين بالبنادق، بالرغم من قيود الحظر المفروضة وبعيدا عن طائلة القانون – قد تكاثرت. كما صاحبتها ظهور فرص جديدة لطبقة جديدة من اللاعبين الرئيسيين، وهم عاقدي الصفقات الذين تبرأوا من الهياكل المعقدة للدول والمؤسسات في مواجهة الحرية والمرونة التي أتاحها السوق العالمي الجديد.

إن هذا النمط من الحياة ليس متاحاً للجميع بطبيعة الحال، وإن كان في لحظات الزهو قد يطال أفراداً آخرين في المجتمع. فعندما تم القبض أخيرا على ليونيد مينين Leonid Minin، على سبيل المثال في أغسطس 2000 بأحد أحياء ميلان، كان في صحبة أربع فتيات يتعاطين ثمانية وخمسين جراما من الكوكايين. كما كان يحمل معه

ألماسا ومبالغ ضخمة ومتنوعة من العملات بما في ذلك العملة الموريتانية. وكانت جوازات سفره التي تحمل أسماء مختلفة تشمل إسرائيل وروسيا وألمانيا وبوليفيا. أما فيما يتعلق بسجله الإجرامي، والذي تضمن التحقيقات الجارية في خمس دول، والتي امتدت في شتى أنحاء أوروبا على مدار ثلاثة عقود، فقد اشتمل على جرائم ابتزاز، وانتحال الشخصيات، والمخدرات وغسيل الأموال، وحتى صفقات الاحتيال في تجارة الأسلحة.

ولكن التجارة الحديثة المربحة التي اختارها مينين البالغ من العمر اثنين وخمسين عاما كانت الأسلحة – شحنتين من القاذفات، ومطلقات القنابل اليدوية والصواريخ M93، وخمس ملايين طلقة للذخائر الحربية، موجهة بدروها إلى الجبهة المتحدة الثورية (Revolutionary United Front (RUF، الجيش الوحشي المتمرد بسيرا ليون Sieraa Leone، والمشهور بقطع أذرع المدنيين بالفؤوس. ويوضح التقرير الذي أصدره الاتحاد الدولي لصحفيّ التحقيقات International Consortium of Investigate Journalists (ICIJ) بالتفصيل إلى أن مينين قد بعث بطلبياته إلى شركة اسمها Aviatrend والمملوكة لـValery Cherny، والذي قام بدوره بشراء الأسلحة من المصنّعين في أوكرانيا والتي تم شحنها من بلغاريا، مرة على متن Ukrainian Antonov 124 المرخصة لإحدى شركات النقل، ومرة على BAC 111 الخاصة بمينين. أما الشهادات والوثائق الرسمية التي تكشف عن الجهة النهائية المقصودة لشُحَن السلاح – والتي يُحظر على المُصنعين البيع دون الحصول عليها – فقد أشارت إلى ساحل العاج وبوركينا فاسو. إلا أن الشُحَن قد تم نقلها بالفعل إلى ليبريا والتي استخدمتها RUF كقاعدة خلفية والتي اعتمدت عليها للدوران بكل سهولة حول قيود الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة.

لقد نظم مينان عملياته وأخفى مصادر التمويل الخاصة بها مدعيا أنها عمليات لشراء مجموعة من المعدات المستخدمة في صناعة الأخشاب – وهو ما كان أمرا سهلا نظرا لامتلاكه شركة لقطع الأخشاب بليبريا، حيث اقترب على النحو الصحيح من الشخصيات المحورية في نظام تشارلز تايلور Charles Taylor، بما في ذلك ابن الرئيس. ولأن الليبريين كانوا يمولون الجبهة المتحدة الثورية، قام مينين بدوره بتحويل مدفوعاته إلى Aviatrend عن طريق تحويل مالي بسيط من البنك الخاص به في سويسرا إلى بنك Cherny بقبرص. وكما هو الحال مع التركيبات المالية لتجارة السلاح غير المشروعة، فإن هذه العملية كانت مباشرة نسبيا؛ فهي لم تتطلب سلسلة طويلة من خطابات الضمان، أو عقوداً سرية "داخلية" و"خارجية" تنطوي على شكلين مختلفين تماما للصفقة ذاتها. ولكنها كانت متماثلة لدرجة كبيرة فيما يتعلق بتحميلها

على ممارسات شركات وتعاملاتها القانونية، وعبورها لعدد من الحدود، لتقع في مدى عدد من الدول مما يجعله من الصعب حلّها. وفي واقع الأمر، لم تكن تلك الصفقات المرتبطة بتجارة السلاح هي السبب في سقوط مينين، وإنما كان السبب في واقع الأمر هو ولعه بالاحتفال. فما هي إلا أيام حتى اشتاق رجل الأعمال متدني الأخلاق إلى المخدرات في أحد الفنادق الموجودة بضواحي ميلان ليتم القبض عليه دون تمييز مع اللصوص الدوليين الذين تلاحقهم وكالات الاستخبارات.

وتشير عملية القبض على مينين Minin إلى التصويب-و-الإخفاق، أو استجابة تطبيق القانون التي تفتقر إلي التنسيق في مواجهة ظهور تجار الأسلحة الجدد. كما عكست أيضا كيف تترك الهياكل المتشابكة وغير المركزية لتلك العمليات العديد من الأطراف والشخصيات المحورية والرئيسية حرة حتى عند القيام بعمليات اعتقال موسعة. فقد ترك أحد التجار الكبار في فترة التسعينيات، وهو جاك منسيو Jacques Monsieur البلجيكي، عندما تم اعتقاله بإسطانبول في عام 2002، مجموعة كبيرة من الشركاء والمراسلين، والأعوان بفرنسا والبلجيك وإيران وكونغو الشرقية والغربية، والعديد من المناطق الأخرى بلا شك. وقد حظيّ البعض بالحماية: حيث قام منسيو، والذي ساعد إيران على شراء الأسلحة منذ فترة ليست ببعيدة بعد ثورة 1979، باستغلال علاقته القوية مع طهران للخوض في إحدى مجالات الأعمال المربحة وهي إعادة تدوير لأسلحة الإيرانية لبيعها في إطار الصراعات والمنازعات المحظورة بأفريقيا. كما قام منسيو، خلال إمداده نظام ليسوبا Lissouba بالكونغو في عام 1997، بالتعامل مع الهياكل المالية الإفريقية المركزية الخفية التابعة لإحدى شركات البترول الفرنسية التابعة للدولة ELF. حيث قامت ELF بتأمين القناة المالية الخلفية لليسوبا والتي تم استخدامها لشراء ما يوازي 61.3 مليون دولار من الأسلحة الخفيفة من إيران، وطائرات الهليوكوبتر من روسيا، والتي صاحبها مجموعة من الخدمات التي قدمها أربعون فني روسي. (لقد خسرت ليسوبا الحرب على أية حال، تاركة منسيو في وضع حساس نتج عن المشاكل المتعلقة بالمستحقات وهو ما وضعه في موقف شائك مع مورديه.) إلا أن باقي أجزاء الأحجية قد ظلت لغزا تاما – ليس أقلها هوية "C.H" ما، والذي تم إدراج اسمه كالمستفيد الرئيسي من المدفوعات التي يقدمها العملاء من خلال شبكة منسيو.

ولكن إن كان هناك شخصية رمزية واحدة للتجارة الجديدة في مجال الأسلحة غير المشروعة، فإن فيكتور بوت Victor Bout، والذي قام بنفسه بإعادة تعريف ما نسميه "تاجر الموت"، جدير بالحصول على اللقب. يعتبر بوت، الذي ولد في عام 1967، جندياً مخضرماً في التجارة الجديدة للأسلحة، حيث قام تقريبا بإبتكارها بنفسه إثر

سقوط الاتحاد السوفيتي، حين رأى كطيار عسكري مُسرَّح فرصاً جديدة ومربحة في الحياة الخاصة. بدأ بوت، في العشرينات من عمره، بشراء شُحَن الطائرات السوفيتية القديمة – Illyushins وAntonovs، المعدة لتحمل الظروف القاسية. بدأ بوت بعد نمو أسطوله والذي ضم ما يقرب من 60 طائرة مسجلة في العديد من الدول ذات القوانين المتساهلة – كأوكرانيا وسوازيلاند، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية – بتشييد شبكة من الشركات الوهمية والهياكل والشركات التابعة حولها، والتي اتسمت بدورها بالدهاء والتعقيد.

قدمت هذه الكيانات غطاءً لسلسلة فريدة من الوظائف. فانطلاقا من مطارات الدرجة الثانية مثل أُستند ببلجيكا، وبُرجَس ببلغاريا، وبيترسبرج بجنوب أفريقيا، كان بوت يقوم بشحن القنابل الخاصة بمدافع الهاون، والبنادق الهجومية، ومُطلقات الصواريخ، والقذائف المضادة للدبابات والطائرات، والملايين من طلقات الذخائر الحربية إلى حركة UNITA الثورية بأنجولا. كما قام بإمداد الجبهة المتحدة الثورية وميليشيا هوتو الرواندية والموجودة بشرق الكونغو. كما شوهدت الـAntonovos الخاصة ببوت في عدد من المهابط الجوية في أماكن مثل الخرطوم، عاصمة السودان، حيث تم تحميلها داخل "الصناديق الخضراء" – الصهاريج المميزة للأسلحة الصغيرة – والتي تم تنزيلها للتو من الطائرات الأخرى، لتشق بعد ذلك طريقها إلى أماكن غير معروفة. أما في طريقها للرجوع، فقد ساعد بوت على نقل الألماس من مناطق الحروب الأهلية – "ألماس الصراعات" الشائن. كما قام أيضا بنقل المزيد من شُحَن السلع التقليدية والتي شملت الخضروات الطازجة والأسماك المجمدة الواردة من أفريقيا، وحتى الجنود الفرنسيين الذين تم نقلهم بالكونغو وقوات حفظ الأمن التابعة للأمم المتحدة الموجودة بتيمور الشرقية. وكناقل جوي، كان بوت مستعدا للقيام بأي شيء.

واستنادا إلى القانون السائد في البلدان المختلفة، نجح بوت في التقدم بخطوة، ليغلق شركاته الوهمية ويعيد فتحها، ويعيد تسجيل طائراته، ويحرك قاعدته الخاصة للعمليات بتغيير الدول التي يعمل بها. وبحلول عام 1993، بدأت طائراته الانطلاق من الشارقة بالإمارات العربية المتحدة. حيث مثلت القاعدة مكانا مناسبا يمكنه من خلاله تلبية احتياجات أحد عملائه المهمين على نحو خاص: طالبان. لم يكن أول تعامل لبوت مع الميليشا الأفغانية طيباً: حيث قامت طالبان باعتراض سبيل واحتجاز إحدى الطائرات التي قام بتأجيرها بوت، لتوصيل مجموعة من الأسلحة الإسرائيلية من ألبانيا إلى حكومة برهان الدين رباني Burhannudin Rabbaniالأفغانية في هذا الوقت، لمدة عام كامل في الفترة من 1995 حتى 1996. وخلال المفاوضات التي

قام بها مع المُلا عمر لإطلاق سراح طائرته وطاقمها، اكتشف بوت القيمة التي يمكن تحقيقها من توطيد مثل هذه العلاقة؛ فبعد وصول طالبان للسلطة في 1998، أوكِل إلى بوت مهمة صيانة المهابط الجوية الأفغانية، كما ساعد في تنظيم عدد من الرحلات الجوية الأسبوعية إلى كندَهار، قاعدة طالبان، انطلاقا من قاعدته الخاصة بالإمارات العربية المتحدة – واحدة من الدول القلائل التي اعترفت بنظام طالبان. أما الأسلحة التي قام بنقلها – والتي وصلت أرباحها إلى 50 مليون دولار تقريبا – فقد تم توصيل جزء منها إلى تنظيم القاعدة.

وفي بداية 2002، بدأت شبكة بوت أخيرا تشعر ببعض الضغوط نتيجة للتحقيقات المتزايدة التي بدأت تجري في العديد من الدول والتي بَرُزت تحت إلحاح الحاجة بعد الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من سبتمبر 2001. وفي فبراير 2002، تم القبض على سانجيفان روبراه Sanjivan Ruprah، شريك بوت الآسيوي– الكيني والذي قام بتمثيله في العديد من صفقاته الأفريقية، في بلجيكا. ثم ما لبثت أن أصدرت الحكومة البلجيكية مذكرة للقبض على بوت نفسه وأصدرت تحذيرا عالميا من خلال الإنتربول لإعتقاله. ولكنه سرعان ما اتضح أن بوت لا يمكن إخافته أو تهويشه. حيث ترك بوت الإمارات في هذا الوقت، متجها إلى موطنه في موسكو حيث أعلنت السلطات رفضها لاعتقاله. وفي نفس اليوم الذي أعلنت الشرطة الروسية استبعادها لوجوده داخل أراضيها، ظهر بوت مرتجلا على الهواء من خلال إحدى محطات الراديو بموسكو مدعيا البراءة. ومنذ ذلك الوقت، بدأ القليل من الصحفيين الغربيين تعقبه لإجراء حوارات معه، ودائما ما تم ذلك في موسكو في ظروف أحاطتها السرية. ويجيب بوت على جميع التهم المنسوبة إليه بالإنكار التام. يفضل بوت، والذي أُطلق عليه لقب بيل جيتس أو دونالد ترامب في مجال تهريب الأسلحة الحديثة، أن يصف نفسه كمدير خطوط جوية بسيط، مجرد رجل أعمال شرعي آخر يبحث عن فرصة.

لقد أثبت بوت الداهية مهارته في إيجاد طرق جديدة لتكييف الواقع ليتماشى ويتناسب مع وصفه لذاته. فبحلول 2004، بدأت شركاته وغيرها من المنظمات ذات العلاقات المشبوهة به تظهر على الساحة العراقية، لتقدم خدماتها، كمقاولين فرعيين أو مقاولين فرعيين للمقاولين الفرعيين، للشركات الأمريكية التي تقوم بدورها بتقديم الخدمات اللوجستية للجيش الأمريكي والسلطات المحتلة. ومن ثم فقد منحت احتياجات النقل الهائلة من قبل العمليات العراقية واعتمادها على مقاولِيّ القطاع الخاص فرصة لبوت للتربح من الميزانية العسكرية للدولة التي سبقت وأن أدرجته ضمن اللائحة السوداء. وقد أوضح أحد رؤساء الشركات المرتبطة ببوت لأحد محرري Los Angeles Times كيف تم منحه بطاقة تمكنه من أن يتزود من الوقود

الموجود ضمن إمدادات الجيش الأمريكي مجانا. فالأوقات العصيبة والمعقدة تولّد شراكات معقدة: أو كما قال أحد المسئولين للصحفيين "إذا أردت الشر، فستحصل علي الشر." ومن ثم وإن كان هذا صحيحا فربما نجح بوت إذن في إيجاد طريق جديد للخروج من مبيته.

حلم وسيط

إن فيكتور بوت، بجمعه بين دوريه كسمسار وناقل، قد احتل موقعا متميزا منحه نفوذا مقارنة بالآخرين، وهو ما يعتبر أفضل المراكز التي يمكن من خلالها جمع الأموال في سوق السلاح الذي تمت إعادة هيكلته بوضوح منذ عام 1990. فمصادر الحصول على السلاح قد أصبحت غير مركزية، بل ومتناثرة. وهو ما انطبق على جانب الطلب أيضا حيث أدت "الدول الفاسدة" والحركات الثورية إلى زعزعة الاستقرار في الأقاليم، وهو ما أثار سباقات تسليح محلية، كما أن قيود الحظر المفروضة لم تسهم في إيقاف هذه التجارة، وإنما أدت إلى رفع الأسعار والمكاسب. أو باختصار، حلم الوسيط.

إن القضية لا تتمثل في أن إنتاج الأسلحة قد ازداد لهذه الدرجة، على الأقل من منظور إجمالي الحجم. فالموازنات الضخمة المخصصة للدفاع قد انخفضت في التسعينيات خلال الحرب الباردة، لتصاحبها الصفقات المميزة الخاصة بالطائرات المقاتلة والقذائف والدبابات. وبالرغم من زيادة استخدام الأسلحة الخفيفة في الحياة اليومية – بغرض تطبيق القانون، أونشر الأمن، أو كأحد أنواع الرياضة، أو خلال النزاعات – إلا أن حجم الإنتاج لم يزد كثيرا بالمقارنة بعشر أعوام مضت. وفي أحسن التقديرات (وهو علم غير محدد بدرجة كبيرة)، فإن إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – والتي تم تصميمها للاستخدام الفردي أو الجماعي، من البنادق والمدافع الرشاشة وحتى القنابل اليدوية ومطلقات القذائف المحمولة – قد ظل ثابتا ليصل الإنتاج إلى حوالي 8 مليون وحدة سنويا، سبع أثمانها أسلحة نارية تجارية، يتم تصنيع وبيع الجزء الأكبر منها في الولايات المتحدة. أما المليون المتبقي فهو موجه للاستخدام العسكري؛ ويتم أيضا إنتاج 10 بليون وحدة سنويا على الأقل من الذخائر الحربية من الطراز العسكري.

ومع هذا، فإن الأرقام الإجمالية كثيرا ما تكون مضللة، خاصة في هذه الحالة. فبالرغم من أن الإنتاج من الأسلحة قد يكون ثابتا، إلا أن هذا الإنتاج بعيدٌ تماما عن أن يكون راكدا. فالصناعة في واقع الأمر تمر بمرحلة إعادة التشكيل، حيث تجري عمليات

التجميع والتحول إلى اللامركزية في ذات الوقت. ففي عام 2003، قامت روسيا بتكوين شركة حكومية قابضة باسم CAST لتضم جميع منتجي الأسلحة الصغيرة. وفي عام 1998، قامت شركات الذخائر الحربية الاسكندينافية بالاندماج مع Nammo AS. أما في 2002، فقد أصبحت RUAG السويسرية وDynamit Nobel الألمانية تعرفان معاً تحت اسم RUAG Ammotec. إن هذه الأسماء الجديدة تُكمل القائمة التي تضم المنتجين الرئيسيين – Sturm Ruger. Remington, Smith & Wesson. Colt. Beretta. Norinco الصينية، وIMI الإسرائيلية. ومع هذا، فبالرغم من وجود عدد محدود من المنتجين كبار الحجم، إلا أن هناك الآن منتجين صغار أكثر بكثير عن ذي قبل. حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن الأسلحة الصغيرة في عام 2004 كان يتم تصنيعها من خلال 1249 مؤسسة رسمية تعمل في تسعين دولة. وبالرغم من أن الظاهرة عالمية، إلا أن أكثر المناطق التي شهدت نموا في هذا المجال هي أوروبا الشرقية وآسيا.

إن كلا الشقين التقني والتجاري يمكنهما الإسهام في تفسير هذه الظاهرة. حيث أصبح من الأسهل نسبيا إنشاء المصانع في تلك المناطق التي تنخفض فيها أسعار العمالة والتي يمكن نقل المعرفة اللازمة إليها، بفضل التغير الطفيف في تقنيات صناعة الأسلحة الصغيرة في العقود الأخيرة. فالتراخيص التجارية قد انتشرت، كما انتشرت عمليات التزييف بصورة أكبر، ليصاحبها اشتراك قائمة من الدول النامية الصناعية في هذا المجال. فالشركة التركية MKEK وPakistan Ordnance Factory، على سبيل المثال، تقومان بتصنيع البنادق الهجومية والبنادق النصف أتوماتيكية بترخيص من شركة Heckler and Koch الألمانية. وبالتالي فإن المنافع المشتركة المحققة على كلى الجانبين تشمل إمكانية بيع بنادق Hecker التي يتم تصنيعها في إطار هذا الترخيص إلى تلك البلاد التي يحظر القانون الألماني التعامل معها. فالإغارة التي قامت بها شرطة سان باولو بالبرازيل عام 2002 نتج عنها إغلاق إحدى الورش التي كانت تقوم بإنتاج ما يقرب من خمسين بندقية نصف أتوماتيكية مهاجمة شهريا. وتقوم المنظمات الثورية والإجرامية كثيرا بصناعة جزء من أسلحتها على الأقل. وبالرغم من أن تعبير "الصناعة الحرفية" يستحضر إلى الذهن المعدات الخام غير المكتملة، والتي ما يتم أحيانا تجميعها خياليا، إلا أن هذا التشبيه قد بدأ يبطُل أكثر فأكثر. ومن معرض أسلحة Dara Adem Khel بشمال غرب باكستان بسمعته السيئة والذي كثيرا ما يتم الإبلاغ عنه إلى مسارح الحوادث في غانا، على سبيل المثال، والتي تثير الدهشة بدرجة أكبر – حيث أصبحت بالرغم من مظهرها السلمي مصدرا مميزا للبنادق والأسلحة لمنطقة غرب أفريقيا المشتعلة، وإن كان

مصدر غير رسمي – فإن صناعة الأسلحة تعمل سريعا على مواكبة المنتج الأصلي. ويوجد في غانا الآن 2500 مُصنِّع صغير ومتوسط الحجم والذين يقومون ببيع نسخ مقلدة متميزة من الأسلحة الهجومية الحديثة أو المسدسات الرخيصة مقابل ستة دولارات للقطعة.

قد يعتبر تحول الكتلة السوفيتية وتأثيرها على مُصنِّعي الأسلحة في تلك المنطقة العامل الأهم في إثارة جانب العرض للأسلحة غير المشروعة، منذ نهاية الحرب الباردة. فصناعة الأسلحة الصغيرة تنتشر في كل دولة تقريبا في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، حيث تم إنشاء معظم المصانع في أوج الحرب الباردة للتركيبة الصناعية العسكرية، بينما تمتعت بعض المصانع الأخرى مثل Ceska Zbrojovka و Sellier & Bellot بتشيكوسلوفاكيا بتاريخ مميز يرجع إلى فترة ما قبل الشيوعية. وكما هو الحال مع الصناعات الأخرى، فإن التسعينات وصفت هذه المصانع بأنها ضخمة وغالبا ما تعمل بكفاءة منخفضة، كما أنها تعاني من انخفاض واضح في ميزانيات الدفاع الخاصة بعملائها التقليديين. وقد أسهمت المشاكل التقليدية أيضا – والمتمثلة في قوائم العاملين الضخمة والواجبات المرتبطة ببرامج الخدمة الاجتماعية في "مدن الشركات" وما إلى غير ذلك– في تحطيم آمال تلك المصانع في الخصخصة أو إيقاف عملياتها. وهكذا فقد اتجهت هذه الشركات إلى أسواق التصدير، بدعم من سياسة الدولة الرسمية أحيانا، وأحيانا أخرى انطلاقا من المبادرات الذاتية. حيث استوردت الولايات المتحدة في عام 2001، بلغت 8 بالمائة من وارداتها من المسدسات و20 بالمائة من وارداتها من البنادق من هذا الإقليم، منها أكثر من 40,000 سلاح ناري من كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا. كما شهد نفس العام أولى واردات الولايات المتحدة من الأسلحة النارية من بولندا وسيبريا وأوكرانيا. أما الدافع للتصدير فقد عكس أن بعض المصانع الموجودة بأوروبا الشرقية ليسوا حذرين جدا فيما يتعلق بإمداد العملاء المشكوك فيهم – كالدول أو الحركات الخاضعة لقيود الحظر، أو أيا كانت الجهة التي يمثلها السمسار.

إن نفس القوى التي تدفع بالصادرات من الكتلة السوفيتية السابقة تعمل على تحريك سوق جديد نشط أيضا للمنتجات المستعملة، والمتمثلة في المعدات التي تم التخلص منها أو المخزّنة من قِبَل الجيوش والقوات الجوية القائمة في مرحلة الشيوعية، لتنتشر الآن عبر أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي التي كانت يوما تمتلك أقماراً صناعية. وأوضحت ملفات التحقيقات التي قامت بها الأمم المتحدة في 2002 إلى حركة 6 شحنات من البضائع بالتوالي في اتجاه ليبريا ،التي كانت خاضعة للحظر في ذلك الوقت، مُحمّلة بـ210 طن من المخزون العسكري اليوغوسلافي والذي

يتكون من 350 مطلقا للقذائف، و4500 بندقية آلية، و6500 قنبلة يدوية، والملايين من طلقات الذخائر الحربية. حيث قام الجيش اليوغوسلافي ببيع هذه المعدات عن طريق شركة بلجرادية اسمها TEMEX، لينقلها فيما بعد مجموعة من السماسرة، تحت ستار إحدى الشهادات المزيفة التي أوردت نيجريا كالعميل النهائي.

ويعتبر ما حدث بالعراق واحدا من أهم وأحدث التدفقات للأسلحة الصغيرة من الذخائر الحكومية إلى الأسواق. حيث تم تقدير الأسلحة الصغيرة التي تم نشرها في العراق وفي الغالب الدول المجاورة أيضا، إثر سقوط نظام صدام حسين، ما بين سبعة إلى ثمانية ملايين وحدة. والتي ضمت أسلحة معقدة مثل MANPADs الخطيرة، "ونظم الدفاع الجوي المحمولة"، وهي مُطلقات القذائف والتي يمكن لفرد أو اثنين استخدامها لإصابة طائرة تطير على مستوى منخفض. وتشير تقديرات الولايات المتحدة إلى اختفاء ما يقرب من 4000 آلاف من قذائف أرض-جو والتي كانت يوما ضمن ذخائر صدام حسين في غمار الاضطراابات التي تبِعت الغزو الأمريكي.

إن الانتشار العالمي لقذائف أرض جو المحمولة MANPADs قد سبق حرب العراق ومن المتوقع أن يستمر بعدها. ففي 2002، تم إطلاق اثنين من الـMANPADs على أحد الركاب الإسرائيليين الموجودين على الطائرة المتجهة إلى مومباسا بكينيا. وقد تمكن الطيارون من تجنب وقوع هذه الكارثة عند تحديدهم لموقع هذه القذيفة وتفاديها. وتُقدِر الإدارة الأمريكية عدد الطائرات التي تمت إصابتها بواسطة القذائف المحمولة منذ السبعينات بأربعين طائرة. وبينما يشير استقصاء الأسلحة الصغيرة Small Arms Survey الذي أصدرته السلطات الرسمية إلى أن المخزون العالمي قد تراوح ما بين 500,000 إلى 750,000 وحدة بحلول عام 2004، إلا أن هناك 100,000 وحدة عاملة من هذا السلاح لم يتم أخذها في الاعتبار.

ويشير الاستقصاء إلى أن ثلاثة عشر جماعة على الأقل لا تتبع الدول، وتشمل المنظمات الإرهابية المعروفة بامتلاكها للMANPADs، هذا بالإضافة إلى وجود إشاعات تفيد حيازة أربع عشرة مجموعة على نفس السلاح. كما يوضح التقرير أيضا أن هناك طلباً قوياً متزايداً على هذه الأسلحة مما أدى إلى وجود الكثير من المُصنّعين الجُدد العازمين على توفيره — وهم لم يعودوا نفس المشتبهين التقليديين في مجال صناعة الأسلحة عالية التقنية. فالشركات في مصر، وكوريا الشمالية، وباكستان، وفيتنام، تقوم حاليا ببيع الـ MANPADs. وهكذا، وبالنظر إلى حجم الإمدادات الضخمة المتوفرة في أسواق السلع المستعملة، فإن تخطي الصعوبات التي يواجهها المشتري الثري لشراء صواريخ الكتف المضادة للطائرات، أو أي سلاح آخر في واقع الأمر، لم يعد مستحيلا.

وول مارت Wal-Mart الأسلحة

إن أسواق المعدات المستعملة تقوم بالطبع بمساعدة السماسرة على تنفيذ العمليات الموكلة إليهم بتكلفة أقل، كما أشارت بدايات فيكتور بوت في الاستثمار في طائرات القوات الجوية السوفيتية التي تم إسقاطها. ففي جميع أنحاء العالم يتم الآن استخدام المعدات المتينة مثل Antonov An-12 و Ilyushin I1–76 مرة ثانية للتربح من خلال النقل البحري المشروع وغير المشروع على حد سواء. وأما أعداد الأفراد المهرة في مجال تشغيل هذه الطائرات أو تدريب الجنود على استخدام هذه المعدات المستعملة فقد ارتفعت لتنتشر بدورها حول العالم، ولترتفع مرتبة "المقاول العسكري الخاص"، والمعروف سابقا بمسمى أبسط بكثير: المرتزقة. إن إحدى السمات المميزة بالفعل للأسلحة غير المشروعة الجديدة هي عدم وضوح الخطوط الفاصلة – بين البائعين والمقاتلين، السماسرة والموردين، المصّنعين والمقاولين الفرعيين، وأحيانا، بين الشركات والدول.

إن هذا الغموض والتداخل يمتد من عمليات التصنيع والبيع، وصولا إلى الشق الخاص بالعميل، حيث يشترك الموظفون الحكوميون، والأحزاب العسكرية، والجماعات الثورية، والمؤسسات القانونية، والمنظمات الإجرامية في عمليات شراء الأسلحة، وغالبا ما يتم ذلك بطرق متشابكة. فعندما خضع نظام Taylor بليبريا، والذي كان يقوم بإمداد RUF الخاضعة للحظر، بدوره إلى الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، اتجه النظام إلى بوركينا فاسو وساحل العاج كمراكز وسيطة للإمداد. بينما اعتُبِرت توجو، لسنوات عديدة، نقطة لعبور الشُحَن المنقولة لحركة UNITA بأنجولا. إلا أن الأفراد والجماعات الفاسدة داخل الحكومات، وليست الدول ذاتها، غالبا ما تكون الأطراف التي تقدم الخدمات مقابل الأرباح، وليس السياسات. فالشبكة البيروفية التي قادها فلاديميرو مونتيسينوس رئيس الأمن سيئ السمعة للرئيس ألبرتو فوجيموري، رئيس بيرو في ذاك الوقت، كما أشرنا في الفصل الثاني، قد قامت بتنظيم عمليات لنقل عشرة آلاف وحدة من البنادق الهجومية طراز AK-47 من الأردن إلى جماعة FARC الثورية بكولومبيا. وتعتبر أكثر الحالات شيوعا هي الموظف الحكومي العادي المستعد لإصدار شهادة توضح المستخدم النهائي، نظير مبلغ زهيد، والتي تقدم بدورها تقريرا خاطئا عن جهة توصيل شحنة السلاح. وتنتشر تلك الشهادات، التي تحمل ختم نيجريا أو الجمهورية الأفريقية الوسطى، أو تشاد، أو فنزويلا، أو أي عدد من الدول الأخرى – والتي ما زالت تعتبر بدورها الوثيقة الوحيدة المطلوبة عالميا للموافقة على بيع الأسلحة – بصورة

واضحة في الأسواق لتؤكد السهولة التي يمكن أن تنتقل بها الشُحَن غير المشروعة من نقطة إلى أخرى.

إنه نظام تكافلي متأقلم تماما مع الطريقة التي نشأ وتطور بها الصراع الحديث في العالم في الفترة التي تلت الحرب الباردة، حيث نادت الصراعات والنزاعات اللامركزية والتي أحيانا ما كنت تتبع دولة معينة بضرورة وجود مجموعة من الموردين اللامركزيين، الذين لا موطن لهم أحيانا. فالدول العظمى قد قامت – في ظل النظام السياسي الطبيعي الصارم الذي ساد في الفترة التي امتدت ما قبل عام 1989 – بدعم الدول التابعة لها والتي تتمتع بقدرة متميزة على دفع الحروب بين الدول، وبشكل أكثر حسما، كبت الثورات القومية. إلا أن تفشي أشكال العصيان المسلحة التى تهدف إلى الانفصال، بالإضافة إلى الحروب الإقليمية التي تراوح نطاقها بين المحدود والمتوسط، منذ عام 1990، قد أصبح السمة السائدة. وتمثل الصراعات التي قامت في أفريقيا أكثرها عددا وأطولها أمدا. ولنأخذ الصراع القائم في كونغو على سبيل المثال، فالنزاع امتد لفترة طويلة من العقد وتورطت فيه جيوش العديد من الدول المجاورة، والتي ارتبط بها العديد من الثورات والجرائم؛ أو الحروب الأهلية المتتابعة بليبريا، وسيرا ليون، وساحل العاج. إلا أن كولومبيا، والبوسنة، وكوسوفو، وسريلانكا، الشيشان، ونيبال، وأفغانستان – إلى جانب العديد من الحروب الأكثر غموضا وإن كانت ليست أقل تأثيرا الواقعة في تلك المناطق مثل Solomon Islands – تذكرنا أن الصراع الحديث ليس حكرا على أي قارة.

إن ما يجعل التعامل مع هذه الصراعات والنزاعات أمرا صعبا هو أنها لا تشمل دولا، على الأقل بالمعني البنيوي التنظيمي للكلمة. حيث تضمنت الوحدات المتورطة في الحرب في العالم منذ عام 1990، بدلا من ذلك، أشباه الدول مثل Republika Srpska؛ والجيوش الانفصالية مثل Tamil Tigers والـ KLA؛ والمليشيات المُدافعة في مستعمرات مثل حزب الله؛ والعمليات السياسية والإجرامية المتشعبة مثل FARC الكولومبية؛ والعصابات الشبه عسكرية التي تعمل في ظل الحكومة؛ والشبكات الإرهابية بالطبع مثل القاعدة. كما يصعُب تصنيف قوى أخري: أبو سياف، وLord's Resistance Army، والجهاد الإسلامي، وInterahamwe وغيرهم . وعندما تتورط الحكومة، قد يكون ذلك من خلال أحد فروعها، بعيدا عن السلطة التنفيذية الحقيقية؛ أو من خلال إحدى الطرق الوسيطة البعيدة عن الأنشطة المصدّق عليها رسميا. وغالبا ما تحدث الحروب في" الدول المتهالكة " غير المشروعة– الهياكل الفارغة التي لم تعد المؤسسات تلعب فيها دورا على الإطلاق أو التي تم تجنيدها لخدمة المصالح الخاصة.

إن كل هذه الظروف تجعل الطريقة الرئيسية التي تم ابتكارها لحظر البيع في إطار هذه الصراعات – الحظر المفروض على التجارة – غير ملائمة تماما لتحقيق الغرض الذي تصبو إليه، كما يجعل من الأسهل خرقها. إلا أن هذه الظروف تمثل لسماسرة السلاح ببساطة سوقا يتناثر فيه العملاء الذين يتقدمون بطلبيات صغيرة الحجم، وهو ما يتطلب درجة عالية من السرية. ومن ناحية أخرى، فإن هؤلاء العملاء قادرون ومستعدون لدفع قيمة أعلى من السعر نظرا لتحكمهم في الموارد الطبيعية: الكولتان من الكونغو، والمستخدم بدوره في الهواتف الخلوية؛ و"ألماس الصراعات" من سيرا ليون أو أنجولا، المنتشل من قنوات التسويق؛ وامتيازات التنقيب عن المعادن؛ أو الماريجوانا أو الكوكايين أو الهيروين.كما أن الأماكن المقصودة غير التقليدية والحاجة إلى خرق الحظر المفروض على التجارة، مما يؤدي بدوره إلى انتهاك القانون السائد في الدولة التي ينتمي إليها المَصْدَر والدولة المقصودة، تلعب دورا في رفع الأسعار.

لقد استنتج أنتوني سامبسون Anthony Sampson الصحفي البريطاني الراحل في عام 1977 خلال التحقيق الذي أجراه تحت عنوان معرض الأسلحة The Arms Bazaar أن "المواطن العادي محق في أن يظن أن تجارة الأسلحة، مثلها مثل المخدرات والعبيد، تختلف عن أشكال التجارة الأخرى." إلا أن تجارة الأسلحة غير المشروعة اليوم، في واقع الأمر، تبدو وكأنها قد تكيفت للظروف السياسية والفرص التجارية التي أتاحتها العولمة. لقد كان المحور الرئيسي لتجارة السلاح، عند إصدار كتاب سمبسون المُعَنوَن من لبنان إلى لوكهيد From Lebanon to Lockheed، يتمثل في العمليات الضخمة التي تحرمها الحكومات والمحبوكة بدورها داخل النظام السياسي الطبيعي والدبلوماسي. أما اليوم، وبالرغم من أن مثل هذه الصفقات ما زالت مهمة، إلا أن القطاع الديناميكي لتجارة السلاح – إن لم يكن أكبرها من حيث الحجم – هو نظام التوريد العالمي المتشابك الذي يسكنه فيكتور بوت وع.ق.خان. وفي هذا السياق فإن السوق، وهو مكان لعقد اللقاءات التجارية الشعائرية، وما يصاحبها من رسميات، وطقوس، و المبادئ السلوكية المرتبطة، قد بدأ يتخذ شكلا يشابه Wal-Mart، أو ربما eBay أيضاً: سوق لا يعرف الحدود والذي يمكن من خلال شراء كل شيء تقريبا لصالح أي شخص، طالما أنَّ المشتري مستعد لدفع الثمن. إلا أن القرائن، للأسف تشير إلى أن هناك العديد من العملاء المستعدين لدفع الثمن والذين يتمتعون بالقدرة المادية لتنفيذ العملية.

امتلك الدولة الخاصة بك

إن سوق الأسلحة الجديد ما زالت لديه محاوره، ولكن ليس بنفس الطريقة التي يتوقعها معظم الناس. فالدول لا تشترك في الجرائم؛ وإنما يتولى المجرمون السلطة أو حتى يقومون بإنشاء دول خاصة بهم. فربما لم تسمع عن جمهورية ترانسدنيستر المولدوفية Transdniester Moldovan Republic، على سبيل المثال. فهو مكان غامض جدا. ومع هذا فإن الأسلحة في ترانسدنيستر ، مثلها مثل الشيكولاتة بسويسرا أو النفط بالمملكة العربية السعودية. إن بعض الدول تقوم بتصدير النفط والغاز الطبيعي، بينما قد تصدر الدول الأخرى القطن أو أجهزة الكمبيوتر. أما ترانسدنيستر فتُصدّر الأسلحة – بصورة غير مشروعة. أي نوع من الأسلحة؟ كميات ضخمة من القذائف والمدافع والصواريخ السوفيتية. رشاشات، ومُطلقات صواريخ، ومدافع هاون وما إلى غير ذلك، والتي يتم تصنيعها في "ستة مصانع ممتدة على الأقل". ألغام، قذائف مضادة للطائرات، وصواريخ الألازانز Alazans– تلك الصواريخ التي يقول عنها جوبي وريك Joby Warick، المحرر في Washington Post الذي كشف عن القصة، أنه قد تم تزويدها برؤوس طُربيد ذات شُحن مشعة متفجرة ، أو "قنابل قذرة".

بالرغم من أن ما سبق ليس قانونيا، إلا أنه لا يمثل أهمية حقيقية لحكومة ترانسدنيستر. فترانسدنيستر في واقع الأمر ليست دولة. وإنما هي إقليم منشق عن مولدوفا، قام بدوره بإنشاء الحكومة والجيش الخاص به بالإضافة إلى مظاهر السيادة الأخرى، بالرغم من عدم اعتراف أي دولة أخرى به. حيث قامت ترانسدنيستر بالإنفصال عن مولدوفا، الجمهورية المولدوفية السوفيتية الاشتراكية الشيوعية السابقة Moldavian Soviet Socialist Republic ، إثر تفكك الإتحاد السوفيتي. وبالرغم من صغر حجم ترانسدنيستر ، إلا أنه قد صادف أن هذا الإقليم يحتوى على الغالب الأعظم من قاعدة مولدوفا الصناعية. ولأن مولدوفا لا تقبل الانفصال، فهي ترفض مراقبة الحدود الفاصلة بينها وبين الإقليم المنشق. وبالتالي فإن السماح للشحن المشبوهة بالمرور دون عائق يعتبر أحد الطرق التي يعتمد عليها المسؤولون في مولدوفا لرفع مرتباتهم الحكومية. كما تنطلق هذه الشحن أيضا جوا من تيراسبول Tiraspol ، عاصمة ترانسدنيستر ، عن طريق البر والسكك الحديدية في طريقها إلى ميناء أديسا Odessa الموجود في أوكرانيا المجاورة.

شيء آخر عن ترانسدنيستر: إنها ليست الإقليم المنشق التقليدي الناتج عن وجود مشكلات عميقة أو حركة شهيرة للتحرير. إنها منظمة إجرامية للتهريب مملوكة للعائلة

ويتم إدارتها بواسطتها. حيث تقوم الشركة المعروفة باسم Sheriff بإدارة غالبية التجارة داخل ترانسدنيستر. أما رئيسها، فلاديمير سميرنوف Vladimir Smirnov، فهو المسؤول عن الخدمات الجمركية أيضا. وبصورة أكثر وضوحا بل وأكثر ملاءمة، إنه ابن الرئيس. وهكذا فإن السياسة والتجارة والمال في ترانسدنيستر متداخلين بصورة مذهلة داخل بنية إجرامية واحدة، والتي يمكن اختصارها، كما أشار أحد الباحثين إلى Washington Post، إلى مولدوفا "الأب والابن وSheriff".

إن ترانسدنيستر تعد مثالا لغياب المشروعية. فالدولة عبارة عن منظمة إجرامية، والعكس صحيح. ولأنها غير معترف بها أصلا، فليست هناك طريقة واضحة للتعامل معها. فمولدوفا، التي ينتمي إليها الإقليم رسميا، لا تملك القدرة أو الإرادة السياسية لاسترجاع سيطرتها على الموقف. إنها مكان معزول، ذلك النوع من الأماكن التي ما زلنا ننظر إليها كموضع خلفي منعزل وبعيد. إلا أن هذا ليس صحيحاً أيضا. فترانسدنيستر تتمتع بنفوذ عالمي واضح. كما انتشرت أسلحتها في الدول المجاورة – حيث اختفت مجموعة من صواريخ الألازانز Alazans ذات الشحن المشعة الخطرة، إلا أن جميع الأدلة تشير إلى القوقاز – وهو ما انطبق أيضا على قدرتها على إضعاف الحكومات المجاورة عن طريق خلق فرص جذابة تحث على الفساد والجريمة. إن ترانسدنيستر في الحقيقة، طرفٌ عالميٌ، حيث تروج الأسلحة، التي تمثل هي مصدرها، في الحروب الإقليمية والأهلية في أفريقيا، على سبيل المثال. إنها تقدم تلك السلع التي يسعى الجميع للحصول عليها؛ والآن فإن من يبحث يجد مبتغاه.

المجتمع المدني المسلح

إن التسوق السهل يعتبر مفهوما شائعا في الولايات المتحدة، حيث يتم بيع مجموعة من الأسلحة النارية في محلات Wal-Mart الحقيقية، بالإضافة إلى الآلاف من المنافذ الأخرى القانونية، مما يسهم في دعم التجارة النشطة للسلع المستخدمة المشروعة وغير المشروعة. إن الولايات المتحدة فريدة فيما يتعلق بالتغاضي عن فكرة حيازة المدنيين للأسلحة، وحتى الإعلان عنها. فالمدنيون في أمريكا يمتلكون ما يقرب من 234 نوعاً من الأسلحة الخفيفة. ويتضح عند أخذ أدوات الشرطة والمعدات العسكرية أيضا في الاعتبار، أن عدد الأسلحة الصغيرة الموجودة في الدولة توازي عدد سكانها، لتصل إلى أكثر من ثلث المخزون العالمي. ونتيجة لهذا، فإن الولايات المتحدة تتميز أيضا بالنفوذ السياسي للوبي مالكي الأسلحة والمنظمة الخاصة به: الرابطة القومية للبنادق National Riffle Association (NRA). ومن ثم فإن

مواقف الرابطة المستمرة ضد القيود الجديدة المفروضة على ملكية السلاح أو القواعد التجارية ليس بالشيء الجديد على الحياة العامة الأمريكية. إلا أن هذه المواقع والمناصب تحمل في طياتها عواقب أكبر في ظل الوقت الذي ينمو فيه سوق الأسلحة ليصبح أكثر ذكاء واستجابة لجانب الطلب، وأكثر قدرة على خرق القوانين السائدة.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة تظل أكثر الدول المسلحة ، بفارق كبير، إلا أن الدول الأخرى تحاول اللحاق بها. فأعداد متزايدة من الأسلحة الأكثر فتكا قد بدأت تشق طريقها بعيدا عن أيادي العسكرية، ومُطبِّقي القانون والرياضيين، لتقع في أيدي حراس الأمن، وجماعات الأمن الأهلية، والميليشيات، والمجرمين، والمدنيين العاديين. فالصور التي يتم بثها عبر شاشات التليفزيون تعكس انتشار الأسلحة في تلك الأماكن مثل الضفة الغربية، حيث يتم استخدامها في الجنائز السياسية، أو في العراق، حيث احتفل المدنيون عند القبض على صدام بإطلاق الرصاص في الشوارع. وإن كانت اليمن، والتي تمثل "بؤرة مشاكل" ـ تحتل المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث التسليح، فإن المركز الثالث يؤول إلى دولة فنلندا الهادئة، بالاشتراك مع النرويج، وألمانيا، وفرنسا، بفروق بسيطة. كما يتضح أيضا، الارتفاع المذهل في حجم "جرائم المسدسات" في أوروبا. حيث أدت سلسلة الأحداث الدرامية من السويد إلى إيطاليا إلى تحطيم الفروض الأوروبية السائدة والتي تشير إلى أن عمليات إطلاق الرصاص العشوائية من قبل مجموعة غير سوية من الأفراد في المدارس، والمكاتب، والمطاعم، والأماكن العامة، تخصص أمريكي. ففي إنجلترا، ارتفعت معدلات الجريمة بـ34 بالمائة في الفترة ما بين 2000 إلى 2003، بالرغم من أنه حتى عام 2000 لم تكن الشرطة تحمل أسلحة نارية. إن عمليات مصادرة السلاح التي تقوم بها السلطات الأوروبية قد كشفت عن وجود مجموعة من الأسلحة الثقيلة، بالإضافة إلى عدد أقل من المسدسات والبنادق والمسدسات الآلية والبنادق نصف الآلية. فالألمان، على سبيل المثال، يقومون بشراء الأسلحة النارية بأعداد تقارب الأمريكان نفسهم. إن المدنيين في أوروبا مسلحون بدرجة أكبر مما هو متعارف عليه. فدول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر تقوم سويا بتصدير عدد أكبر من الأسلحة الصغيرة مقارنة بالولايات المتحدة؛ وتشير التفاصيل المرتبطة بهذه الإحصائية إلى أنه يتم بيع نسبة كبيرة من هذه الأسلحة داخل أوروبا.

إن العواقب الوخيمة أكثر فداحة في أماكن أخرى كثيرة. حيث تشير إحدى الدراسات التي أجريت في كامبالا، عاصمة أوغندا، إلى أن الوفيات الناجمة عن حوادث الأسلحة الصغيرة قد قفزت من 11 بالمائة في عام 1998 إلى 23 بالمائة في عام 2001. أما الدراسة الأخرى التي أجريت في جزيرة ميناناو الفليبينية فتؤكد

أن 85 بالمائة من جرائم القتل المتعمدة حدثت باستخدام الأسلحة الصغيرة، كما أن ثلاثة أرباع حوادث القتل والإصابة الناجمة عن العنف الإجرامي قد تمت باستخدام المسدسات والأسلحة الآلية. وفي أمريكا اللاتينية، تصدرت جرائم المسدسات قائمة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم خلال الاستقصاءات التي أجريت في عام 1996. ويشير استقصاء الأسلحة الصغيرة إلى الآثار الناجمة عن التجارة غير المشروعة واستخدام هذه الأسلحة "المستنكرة أو المعادية للتنمية" : حيث تمتد الآثار، ليس فقط إلى الإصابة المباشرة والموت، وإنما أيضا إلى تدمير الشوارع والسكك الحديدية، وتشتت الاستثمار، وإغلاق المدارس والعيادات تحت التهديد، واجتذاب الأطفال إلى الحروب والعصابات، والعديد من التكاليف الأخرى الدخيلة التي تستنفذ الموارد العامة والفرص الاجتماعية المتاحة للمجتمعات.

إن التسرب المستمر للمخزون الوفير من الأسلحة المستعملة، منخفضة التكلفة، من خلال سلسلة الإمداد العالمية الاستثمارية المرنة تؤدي على الفور إلى الحد من قدرة الدول على التحكم. وهكذا، وفي تلك المناطق التي تفقد فيها الدول السيطرة – وهي أماكن كثيرة – يبدأ قطاع جديد من المجتمع المدني المسلح بالعمل على ملء هذه الفجوة، والذي يضم بدوره الجماعات المتمردة، والشركات الخاصة، وعصابات الأفراد، وحتى الوكلاء المستقلين، وكلهم يمتلكون الأسلحة ولا يخضعون لمساءلة أي طرف ما عدا أنفسهم في أغلب الأحوال. إن المجتمع المدني المسلح لا يقوم على المثاليات أو الدين، وإنما على المخاوف ووهم الحماية المستوحى من امتلاك البندقية أو السلاح. إن مثل هذه الغرائز، والمخاوف، والأوهام تخلق طلبا متزايدا على الأسلحة التي يُسعد سماسرة السلطة والنفوذ، والربح، والجشع، تصعيدها وتلبيتها.

تعتبر خدمات الأمن الخاصة، والتي تمر حاليا بأزهى عصورها، الصناعة الرئيسية الأكثر دلالة على نمو المجتمع المدني المسلح. حيث تشير التقديرات إلى نمو مجال العمل في الأمن على المستوى العالمي من 100 بليون دولار في 2001 حتى 400 بليون دولار بحلول 2010. فمنظمات الأعمال والأفراد في كثير من الدول ينفقون على خدمات الأمن الخاصة أكثر مما تنفق الحكومة على خدمات الشرطة. ومن المكسيك إلى مانلا، وساوباولو إلى موسكو، انتشر حراس الأمن ليغطوا الأحياء التي تجري فيها الأعمال والمناطق الثرية، حيث يمكن التعرف عليهم بسهولة في بعض الأماكن من خلال الزي الموحد ذي اللون المميز، وإن كانوا أقل تنظيما في الأماكن الأخرى. وتعتبر الشركات العالمية الكبرى مثل Wackenhut، وSecuricor، وADT، والتي يعمل بعضها فيما قد يصل إلى مائة دولة، هي المستفيد الرئيسي من الخدمات الخاصة.

ولكن خدمات الأمن أيضا نشاط محلي يسعى إلى النمو، ويتسم بوجود حواجز قليلة ورقابة محدودة مما يجعل من السهل الانضمام إليه: حيث يوجد في الكاميرون على سبيل المثال أكثر من 180 شركة أمن خاصة. كما أن انتشار الأسلحة قد دفع بهؤلاء الذين لا يتمتعون بالحماية المحترفة إلى البحث عن البدائل الأخرى الأقل شرعية وأكثر غموضا، مما أسهم في إيجاد قطاع مربح لمنظمات الأمن الأهلية. ويشير الاستقصاء الذي أجري في كادونا بنيجريا في عام 2001 إلى وجود 20 شركة أمن تقوم بخدمة 295 عميلا – ما يوازي ثلاثة أمثال العملاء الذين كان يتم خدمتهم في 1997. وفي نفس الوقت، فإن ما عرف "بجماعات الأمن الأهلية النيجيرية (فرع كادونا) Vigilante Groups of Nigeria (Kaduna Chapter) قدمت خدماتها بالمقابل لـ4300 شخصا.

إن خدمات الأمن الخاصة تقوم ببراعة بملأ الفراغ الذي تركته الدولة، كما تعمل على دفعها إلى الخارج أيضا في نفس الوقت، لتخلق مساحة رمادية تمثل بدورها فرصة للمنظمات العالمية الكبرى والجهات المستقلة المحلية التي تفتقر إلى الخبرة على حد سواء – كما تعتبر أيضا نقطة تجمع تجارية للأسلحة مما يجعل التفرقة بين الأسلحة المشروعة وغير المشروعة غير واضحة إلى درجة كبيرة. إن نمو خدمات الأمن الخاصة – والتي تعد الآن معلما للعولمة في حد ذاتها– يعكس ويؤكد انتشار الأسلحة، وهو ما لا يؤكد ديناميكة سوق الأسلحة فحسب، وإنما يعزز أيضا علاقتها الوثيقة بانهيار بعض الدول وتهديد استقرار غيرها التي – وإن لم تنهار بعد – قد أصبح من الصعب السيطرة عليها.

لكن هذه الإحصائيات تشير أيضا إلى حقيقة أكبر: أن الطلب على الأسلحة بمختلف أنواعها غير محدود ومتنامي. وأن المحاولات التي تبذلها الحكومات للحد من هذا الطلب أو التحكم في التجارة العالمية في الأسلحة لا تلقى نجاحا. فالجماعات المتمردة، أو المنظمات الإجرامية، أو الجيوش الفاسدة في أي مكان في العالم لا تبدو وكأنها تواجه أي صعوبات في سبيلها للحصول على الأسلحة التي تحتاجها.

الأشباح والحدود

يضع سوق الأسلحة الجديد الدول في موقف تحاول فيه اللحاق بهذا السوق إلى ما لا نهاية، دون تحقيق أي نجاح. إن تكاثر السماسرة المتورطين في إحدى مجالات التجارة – حيث تصل التقديرات إلى الآلاف في أوروبا وحدها – في ظل هذا السوق الذي يتصف بوجود مجموعة صغيرة من الموردين الكبار ومجموعة ضخمة

من المنتجين والوسطاء الصغار – يجعل من عملية فرض القيود تحديا هائلا، كما تصبح إمكانية اتخاذ إجراءات صارمة أمرا نادرا. فالقواعد المرتبطة بالتراخيص و الاتصال التي تحكم السماسرة تتغير من دولة إلى أخرى. فما زالت مجموعة المبادئ الحاكمة لسلوك المشتركين في صفقات الأسلحة الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتي تم الموافقة عليها في 1998، غير ملزمة للدول الأعضاء. ومن وقت إلى آخر، تقوم الدول المُصنعة بفرض مجموعة من القيود على عمليات تصدير الأسلحة لوجهات معينة، إلا أن تنوع مصادر الإمداد ومرونة السوق تضعف من الآثار المترتبة عن هذه القيود.

إن المعضلة بالطبع تتمثل تحديدا في أن الدول غير مجهزة للقضاء على المشكلة التي تخطتهم و سبقتهم كثيرا لدرجة أن حتى تعريفها – وتحديد أرقام يمكن الاعتماد عليها للتعرف على حجم الأسلحة التي يتم تداولها، شراؤها، أو بيعها – قد أصبحت مثارا للجدل المستمر. إن الدول بطبيعتها، في واقع الأمر، تعاني من قصورٍ، وهو ما يتطلب التوكيد على ضرورة التنسيق المعقد بين الهيئات داخل الدولة، بل وأكثر من ذلك، بين الدول المختلفة بغرض متابعة تحركات وممارسات رجال الأعمال الذين يحوطهم الغموض لدرجة كبيرة والذين يتنقلون باستمرار بين الحدود. إن الحدود تخدم مصلحة التجار: فالمشتري، والبائع، والسمسار، ومدير البنك، و جِهَة النقل، ينتمون إلى دول مختلفة في ظل عمليات تجارة السلاح غير المشروعة التقليدية. ففي إطار تصعيد عمليات الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، قام التاجر الفرنسي بتوصيل الأسلحة البولندية والإسرائيلية إلى رواندا عن طريق شركة تركية وأخرى تابعة لجزر Caicos حاملة عنواناً بمدينة جنيف، وبالاعتماد على خطوط جوية تنتمي إلى أفريقيا الشرقية لنقل الشحنة، وأحد الوسطاء الأفغانيين الذي قام بتمثيل الروانديين من قاعدته بإيطاليا. وفي عام 1997، قام أحد السماسرة الألمان بتوريد طائرات الهليكوبتر المقاتلة من كرجستان إلى الكونغو من خلال وسيط بلجيكي يملك حسابا بأحد البنوك في جنوب أفريقيا.

إن التجار يتحركون من دولة إلى أخرى في سياق لعبة القط والفأر التي لا نهاية لها. كما أن وسائل النقل المفضلة لديهم تعمل بنفس المنطق، حيث يتم تسجيل الطائرات تحت ألوية الدول التي تناسبهم قوانينها – تماما مثل السفن – كما يتم تأجيرها واختيار طاقمها من الجنسيات المختلفة. فشاحنة 707 التي كانت تقوم بنقل الأسلحة السلوفاكية إلى السودان في 1999 (بواسطة إحدى الشركات التجارية السورية، وباستخدام شهادة تفيد بأن المستخدم النهائي هو تشاد) قامت وحدها بإنشاء المهبط الكامل لأحد الخطوط الجوية القبرصية المملوكة لأحد رجال الأعمال السويسريين. أما الطائرة نفسها فكانت مسجلة في غانا – الهوية الأخيرة ضمن

الهويات الأخرى الكثيرة. ومن جهة أخرى، فإن Antonov 12 التي تحطمت عام 2000 خلال نقلها الأسلحة إلى منروفيا بليبريا، قد تم تسجيلها وإعادة تسجيلها في مولدوفا في نفس اليوم، لتصبح الطائرة "الشبح" التي لا موطن رسمي لها. ثم ما لبث أن تم تأجيرها لإحدى الشركات الوهمية بالكونغو، حيث تم إعداد خطتين مختلفتين للرحلات. وقد عرض أحد رجال الأعمال البريطانيين أن يقوم، من خلال مكتبه الموجود بأحد ضواحي لندن، بإعادة تسجيل إحدى الطائرات بشكل قانوني خلال دقائق لإحدى الدول التي تتسم قوانينها بالتساهل. إن الخدع التجارية مستمرة – وكلها يقوم على التخبط الناتج عن توزيع أجزاء العملية التجارية بين الدول المختلفة ذات القوانين المتباينة.

يمكن قراءة الجهود الرامية إلى مكافحة التجارة كسلسة من الإحاطات. بالرغم من أن الحظر التجاري الذي فرضة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يتم تطبيقه سوى مرتين في الفترة التي سبقت 1989 (ضد ما كانت روديسيا فيما سبق وجنوب أفريقيا)، إلا أن الحظر قد أصبح ملتجأ شائعاً ، حيث تم استخدامه منذ 1990 ضد هايتي، والعراق، وليبريا، وليبيا، ورواندا وجيرانها، وسيرا ليون، والصومال، ويوغوسلافيا (مرتين) بالإضافة إلى الصرب في بوسنيا، وحركة UNITA بأنجولا – أولى الأطراف التي تمت معاقبتها بهذه الطريقة بالرغم من أنها ليست دولة، في عام 1993. ومع هذا، فإن هذا الحظر لم ينتج عنه حرمان أي من المناطق المستهدفة من السلاح؛ فالتأثير الرئيسي لهذا الحظر ببساطة كان ارتفاع الأسعار. ففي غرب أفريقيا، قامت منظمة ECOWAS الإقليمية بإصدار موراتوريوم Moratorium أو اتفاقية بغرض الحد من الأسلحة الصغيرة في عام 1998. إلا أن هذه التجربة الأولى من نوعها قد حققت فشلا ذريعا بكل المقاييس، حيث تم توصيل الأسلحة إلى الإقليم، ليتم تداولها داخله، بل وحتى تم تصنيعها محليا، في تجاهل تام للسياسة التي تم إعلانها.

وقد أصاب مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (ذو العنوان الجذاب) المنتظر منذ أمد طويل ، والذي أقيم في يوليو 2001، نفس المصير. فهدف المؤتمر – مثل أهداف التجمعات الكبرى المماثلة – هو وضع إطار عمل مصغر على الأقل بالإضافة إلى القواعد والإرشادات المصاحبة اللازمة لمعالجة الموضوع، حيث بذلت الجماعات الناشطة والحكومات المهتمة شهورا طويلا في الإعداد. إلا أن المؤتمر قد انصرف عن وجهته إلى درجة سيئة. فالولايات المتحدة اعترضت على اللهجة المرتبطة بالبيع إلى تلك الأطراف التي تمثل دولا، بحجة أن هذا يتنافي مع الدستور الأمريكي. حيث أعلن جون

بولتن John Bolton السكرتير الثاني للدولة آنذاك، والذي أصبح فيما بعد السفير الأمريكي للولايات المتحدة خلال الولاية الثانية لإدارة بوش، أن واشنطن لن تقبل وثيقة تتعارض مع "الحق الدستوري لاقتناء وحمل السلاح." كما اتهم وين لا بيير Wayne La Pierre، رئيس الرابطة الوطنية الأمريكية للبنادق U.S. National Rifle Association ، المؤتمر "بوضع المعايير الدولية قبل حرية إحدى الدول". ومن ثم فقد اضطرت الأمم المتحدة إلى توضيح أن المؤتمر ليست لديه سلطة على القوانين المحلية للدول الأعضاء – ولكن دون فائدة. فالاتهامات المضادة، للأسف، قد شوّهت النتائج التي توصل إليها المؤتمر بل وفي حقيقة الأمر أفسدت الحدث.

وبالرغم من ذلك. فالمؤتمر الناجح حتى لا يمثل سوى خطوة طفل، وبداية مبدئية من قبل الدول لتناول، بإحدى الأشكال أو المداخل، واحدة من المشاكل التي تبدو وكأنها على وشك تضليلهم إلى الأبد. وفي المقابل، فإن السوق قد شحذ قدرته على التكيف، في حين تستمر حركة انتشار الأسلحة دون رقابة. ويشير مؤشر السوق الأهم – السعر – إلى أن تحول الأسلحة من كونها تخصصاً حساساً إلى سلعة رائجة ما زال مستمرا في طريقه – وإن لم يكتمل بعد. ففي عام 1986، بلغت تكلفة شراء AK-47 في قرية كولوا Kolowa بكينا خمسة عشرة بقرة. أما الآن فقد انخفضت التكلفة إلى خمس بقرات فقط. وهكذا يبدو لنا أن المجتمع المدني المسلح أتي ليبقى.

الفصل الرابع

لا تجارة مثل تجارة المخدرات

لكل نشاط تجاري أطرافه الداعمة، إلا أن هذا قد يبدو أكثر وضوحا في تجارة المخدرات من غيرها: البائع، والجهة الناقلة، وملك المخدرات، والأطراف الرئيسية في العملية تماما كما تعودنا أن نرى في الأفلام السينمائية. إن ذلك الرجل الذي قابلته في عصر أحد الأيام في واحد من المطاعم الفاخرة الموجودة بإحدى المدن المكسيكية الواقعة على الحدود لا ينطبق عليه أي من تلك المواصفات. ومع هذا فإن مثل هؤلاء الأشخاص هم من يلعبون الدور المحوري في تجارة المخدرات اليوم. ومن ثم فإنه من الصعب التعرف عليهم لأنهم يختبئون على مرأى منا. ومن الصعب استئصالهم، لأن تورطهم في هذا النوع من النشاط لا يمثل سوى شقا من تجارتهم، والذي يختلط بدوره في غمار التجارة المشروعة. لقد أصبحوا تجارا غير شرعيين بالصدفة – تلك الصدفة التي تتمثل في الإنغماس في إحدى مجالات التجارة المُربحة المثمرة والتي لا يمكن بالتالي رفضها.

دون ألفونزو Don Alfonzo (ليس اسمه الحقيقي) هو رجل مليء بالحيوية، في الستينات من عمره، وأب يبعث على الفخر. بدأ ألفونزو حواره معي على الغذاء بإخباري كيف تخرج ولداه – بامتياز، كما أشار– من جامعات القمة بالولايات المتحدة وكيف يعملان الآن بنجاح في المكسيك في مجالي الفن والطب. ثم أخذ يشرح لي كيف امتلكت عائلته شركة مقاولات متوسطة الحجم. إلا أن دون ألفونزو قد وجد نفسه، في منتصف التسعينات، غالباً دون قصد، يخوض مجال "النقل".

تعرّف ألفونزو على تفاصيل وآليات تهريب المخدرات عندما قرر أن يبحث عن السبب الحقيقي وراء ارتفاع معدلات الاستقالة بين سائقي المقطورات في شركته. وقد اكتشف أن سائقيه يكسبون من وراء نقلة واحدة لشحنة صغيرة نسبيا من

المخدرات عبر الحدود ما يوازي مرتباتهم عنده لمدة عام كامل. ومن الطبيعي أن أصبحت وظيفة قيادة المقطورات – بسبب إمكانية تحقيق هذا الربح الكبير المفاجيء – غير مغرية أو مطلوبة. وخلال بحثه، اكتشف ألفونزو أيضا أن الممولين الذين يقومون بإعطاء السائقين الأموال اللازمة لشراء المخدرات هم أنفسهم محدثو النعمة الجدد في قطاع الأعمال المحلي والسياسيون المعروفون، والذين يقومون بتحقيق أرباح ضخمة من جراء القروض التي يحصلون عليها. وكانت مخاطر القروض منخفضة لأنه نادرًا ما كان يتم القبض على هؤلاء السائقين. كما أن عملية التسديد كانت شديدة الأهمية بالنسبة إلى مبادئ الشرف السائدة. "وأخيرا"، قال دون ألفونزو بدافع الملل والفضول الكبير "قلت ذات يوم لأحد عامليّ الموثوق بهم، والذي كنت أعرف أنه يستخدم شاحناتنا في عمليات التهريب أنه من العدل أن يقوم باقتسام بعض من الأرباح مع الشركة. وقد وافق على الفور، وكما يقولون (فإن باقي القصة قد أصبح ماضيا).

أكمل دون ألفونزو "ومنذ ذلك الوقت، بدأت أشترك في هذه العمليات بصورة أكثر انتظاما، في معظم الأحيانا كممول، ومع أننا كنا نقوم بها حوالي مرة واحدة شهريا، إلا أن الأرباح كانت أضعاف ما كنا نحققه من المقاولات. وبالرغم من أننا استمررنا في تشغيل مشروع المقاولات الخاص بنا، يجب أن أقول لك أنني أحيانا ما أظن أن مشروعات المقاولات في هذا البلد تنطوي على درجة أكبر من المخاطرة مقارنة بنقل المخدرات عبرها."

سألت دون ألفونزو ما إذا لم يكن مهتما بالمخاطر الشخصية التي كان يقوم بها. إلا أنه ابتسم. وقال: "ماذا تعني؟ إنني مجرد رجل أعمال صغير يُقرض موظفيه بعض المال، أما ما يقوم به موظفوه فهو شأنهم الخاص. هناك الآلاف مثلي. إن الشرطة هنا مشغولة بملاحقة التجار الكبار، وإذا ما حاولوا السعي وراء التجار الصغار مثلنا، فسيكونون في حاجة إلى بناء سجن جديد بحجم هذه البلدة بأكملها. وسينهار اقتصاد هذا الإقليم كله. وبالتالي فلا يمكن لأي حكومة المساس بهذا.ولماذا يقومون بهذا؟ فالتجار الكبار يقدمون عرضا مسرحيا جيدا متميزا في السياسة. أما نحن فلا."

ما لبثت أن مرت حروب المخدرات الممتدة بالمكسيك – بعد هذا الحوار بمدة وجيزة – بفترة اشتعلت فيها حروب المخدرات مرة أخرى. ليتضح هذه المرة أن اثنين من زعماء منظمات المخدرات، منظمة Arellando Felix و Gulf Cartel، اللذين كانا خصمين لفترة طويلة، قد تحالفا خلال احتجازهما في السجن، المجهز أمنيا بصورة جيدة، عقب اعتقالهما في سلسلة الحملات التي قامت بها الأجهزة الفيدرالية. قام

الحليفان من زنزانتهما بشن حملة ضارية ضد أحد اللاعبين الجدد الأشداء، جواكين الشابو جوزمان Joaquin "El Chapo" Guzman ، وهو أحد الخارجين عن القانون والمشاع عنه أنه في حماية شعب بلدته سينالو Sinaloal. حيث تم التخلص من حارس السجن نظير مبلغ من المال. أما فيما يتعلق بجدية التهديد الذي مثله جوزمان، فقد أضحى شديد الوضوح بعد أن تم القبض على أحد أعضاء فريق السفر الخاص بالرئيس فينسنت فوكس Vincent Fox للاشتباه بوجود علاقة بينهما.

إن الأنماط والأمثلة السابقة تشير إلى أن جوزمان سيتم القبض عليه أو قتله في نهاية الأمر، على يد الأجهزة الفدرالية أو المجرمين الآخرين. أما بالنسبة لدون ألفونزو والعديد ممن هم على نفس الشاكلة من المواطنين، ورجال الأعمال، والمسؤولين المحترمين والذين يدعمون بدورهم استمرار تجارة المخدرات، فإن العمل التجاري سيظل جاريا والأموال ستظل تتراكم. وظاهريا قد يبدو هذا من تناقضات تجارة المخدرات ولكن عندما نتمعن فيها فهي ليست تناقضات على الإطلاق. ففكرة ظهور أحد المجرمين المتمرسين ليحل مكان آخر قد أصبحت مقبولة. إلا أنهم الآن يمثلون قمة الجبل الجليدي. ليصبح فهم ظاهرة تغلغل تجارة المخدرات داخل نسيج الحياة المحلية والعالمية أمرا أكثر صعوبة، ناهيك عن محاولة القضاء عليها. كما أن تبعاتها السياسية تثير الكثير من المخاوف. إن المعركة اليوم تستهدف القضاء علي مثل هذه التجارة عالميا، أكثر من استهدافها للتخلص من أي كارتل أو رئيس عملية أو زعيم ثورة.

إخباريات من الصفوف الأمامية

إن التناقضات الأخرى ،ربما الأكثر شيوعا، المتعلقة بتجارة المخدرات إنما تؤكد هذا الإدراك. ولنأخذ واشنطن على سبيل المثال. فهي تعد مركزا للحرب ضد المخدرات، بل وأكبر جهة معادية لهذه التجارة من حيث الحجم والتكلفة والتقدم التقني. حيث يقوم آلاف الموظفون الفيدراليون، من داخل العاصمة ذاتها وحولها، يوميا بتقديم التقارير في سياق وظائفهم الموجهة فقط لمكافحة تجارة المخدرات وتنفيذ القوانين المرتبطة بها. فبعضهم عملاء في الإدارة التنفيذية للمخدرات Drug Enforcement Administration (DEA)، أو أعضاء بمكتب سياسة المخدرات التابع للبيت الأبيض، أو مقر من يطلق عليهم أباطرة المخدرات. أما الآخرون فهم الكثيرون من متخصصي المخدرات العاملين في الوكالات والخدمات الأخرى ابتداء من الهجرة وتطبيق الرسوم الجمركية Immigration and Customs Enforcement (ICE)

وحتى قوات المارشال التابعة للولايات المتحدة، والخدمة السرية Secret Service، وجهاز الـ FBI، وخفر السواحل Coast Guard، وغيرها. إنهم بمثابة تروس آلة ضخمة تستنفذ ما يقرب من 20 بليون دولار سنويا على المستوى الفيدرالي فقط في إطار الجهود المبذولة لمحاربة استخدام المخدرات والإتجار فيها. وعلى المستوي القومي، فإن هذه الحرب ينتج عنها اعتقال 1.7 مليون شخصا وسجن 250,000 فردا كل عام. وفي واشنطن يتم اعتقال 28 من شركاء السكن بتهم تتعلق بالمخدرات في المقام الأول.

ومع هذا، فإن أسواق المخدرات الستين الموجودة بواشنطن، والتي تعمل في العراء، تقع على بعد دقائق من هذه المكاتب، حيث تقوم هذه الأسواق بخدمة المدمنين من ساكني الضاحية الباحثين عن المخدر، وتجار التجزئة أو الوسطاء الذين يبيعون هذه المنتجات في الأحياء الراقية. ويزدهر السوق. فمصادر الإمداد وفيرة والأسعار مستقرة، وهما سمتان للتجارة الضخمة. كما ترتفع درجة نقاء الهيروبيين المتبادل. وهناك منتجات تناسب كل ذوق وميزانية، بدءا من المسُتنشقات المتميزة للأولاد الأثرياء ومديري البنوك وحتى الزجاجات التي تحتوي على مزيج من الكوكايين المتكسر والهيروبيين الرخيص والمستخدم لحقن المدمنين. (تتوفر المواد الرخيصة دائما بجوار عيادات الميثادون.) ونظرا لأن هذ السوق يقدم شيئا لكل فرد، فإنه ليس من المستغرب أن يقر واحد من ضمن كل اثنين من سكان واشنطن الذين يتجاوز عمرهم الإثنى عشرة عاما بأنه قد استخدم أحد أنواع المخدرات غير المشروعة. وفي ذات الوقت فقد تم التحرز فقط على خمسين كيلوجراما من الكوكايين وأربعة وثلاثين كيلوجراما من الهيروبيين في المقاطعة في عام 2004. إن مثل هذه الأرقام تعتبر زهيدة إذا ما تمت مقارنتها بالتجارة الواضحة التي تحدث كل يوم في الشوارع. ويعتبر العزاء الوحيد للعاملين المنهكين في واشنطن أن الوضع أسوء بكثير في بالتيمور.

ويقوم اقتصاد المخدرات في واشنطن، وهي مدينة تشتهر بالفروق الإقتصادية والعرقية، بربط قطاعات المجتمع المحلي بصورة أكثر كفاءة عن أي وسيلة أخرى تقريبا. فقد أعلن 20 بالمائة من طلاب المدارس الثانوية بواشنطن أنهم يستخدمون الماريجوانا بصورة منتظمة، بينما قال 5 بالمائة إنهم قد استخدموا الهيروبيين. وتنتشر الظاهرة – بل وتزداد – في المدارس الخاصة الراقية حيث يتم تهيئة أولاد مسؤولي الصف الأول والسياسيين للنجاح في هذا الطريق.حيث يتاح لهؤلاء المراهقين من أبناء تلك النخبة المتميزة التي تتمتع بالنفوذ الطاغي مجموعة متنوعة من المواد: الماريجوانا، والحشيش، والكوكايين، والهيروبيين، ومخدرات الفطر، وLSD، وإكستاسي Ecstasy، وPCP، وما إلى غير ذلك من التركيبات الرائجة.

لقد أصبحت مثل هذه التركيبات في متناول المراهقين – تماما، مثل قدرتهم على إجراء مكالمة عن طريق هواتفهم المحمولة أو إرسال رسالة قصيرة. قالت لي إحدى الشابات أنه يمكنها الحصول على حقيبة مليئة بالمرهوانا في خلال عشرين دقيقة. أما الكوكايين، فيتطلب بضع ساعات. كما قال لي المراهقين ذوى الخمسة عشرة عاما أنهم يجدون عملية شراء سيجارة حشيش أسهل من شراء علبة سجائر. ومن ثم يتضح أن هناك قوة أقوى قد ربحت في مركز قيادة الحرب على المخدرات وهي السوق.

إن هذه الحالة ليست داخل مركز القيادة فحسب، وإنما في الصفوف الأمامية أيضا. في أفغانستان، على سبيل المثال، عاد الأفيون بعنف. فأفغانستان قامت في عام 1999 بإنتاج أكثر من خمسة آلاف طن من الأفيون، لتحطم بذلك رقمها القياسي. ثم ما لبثت أن قامت طالبان في العام التالي بتحريم هذا المحصول، حيث أعلنت أنه يتنافى مع الإسلام. بينما رأى المشككون أن هدف طالبان كان رفع الأسعار حتى تتمكن من بيع المخزون المتوفر لديها لتحقق بذلك أرباح ضخمة. وبغض النظر عن المعدل، فقد انخفض الإنتاج إلى مائتي طن فقط في عام 2001، والذي تم زراعته كله بأقصى شمال الدولة، بعيدا عن متناول طالبان. وبنهاية هذا العام، قامت الولايات المتحدة وحلفائها بعزل الميليشيا الإسلامية من السلطة، لتقوم الحكومة الجديدة بكابول، برئاسة حامد قرضاي Hamid Karzai، فورا بإعادة تجديد الحظر المفروض على الأفيون. إلا أن الأفيون انتشر مرة أخرى، ليغطي أفضل الأراضي في جميع أنحاء الدولة، وليجتاح المزارع التي كان يتم زراعتها بالقمح فيما سبق. وخلال عام واحد، وصلت المساحة الأكرية المزروعة بالأفيون إلى نفس المستوى تقريبا الذي حققته في عام 1999. ليصل إجمالي ما أنتجته أفغانستان، بحلول عام 2004، إلى 4200 طن من الأفيون على مساحة 323,700 هكتار. وقد شرعت حكومة قرضاي في القيام بالعديد من الجهود والمحاولات التي تهدف إلى إثناء المزارعيين عن زراعة الخشخاش. ومع هذا فإنه من المستبعد أن تتوقف زراعة الخشخاش أو الأفيون في القريب العاجل بصفتها النشاط الإقتصادي الرئيسي بأفغانستان.

إن الفرصة ببساطة مغرية جدا. فبالرغم من أن المزارع الأفغاني يكسب نسبة بسيطة فقط مما يحققه المحصول في نهاية المطاف – بعد تحويل الخشخاش إلى المورفين، ثم إلى الهيروين، ليتم خلطه بعد ذلك بمواد أخرى مثل مادة الكينين أوالخميرة البيرة، وأخيرا توزيعه بالشوارع الأوروبية والأمريكية – إلا أن هذا المحصول يدر أكبر عائد على الأرض المزروعة. كما أنه مناسب أيضا: فالخشخاش يتطلب كمية أقل من المياه بالمقارنة مع القمح، كما أن النُسغ لا يعطّن. هذا بالإضافة إلى أن الأفغان قد تمكنوا الآن من الحصول على نسبة أكبر من الربح المتحقق.

فالأفيون كان يتم شحنه، فيما سبق، في صورته الأولية؛ أما الآن فإن المعامل التي تقوم بتكريره إلى المخدرات مرتفعة القيمة قد انتشرت حول العالم. وبالتالي فإن رفع أسعار العمالة يعتبر أحد الآثار الناتجة عن هذه التجارة. حيث أشار أحد المحررين بـWashington Post إلى أن تكلفة يوم من العمل، في إحدى القرى الموجودة بشمال البلاد، قد وصلت مؤخرا إلى عشرة دولارات في حين كانت ثلاثة دولارات فقط فيما سبق. وبينما يصل مرتب أفراد الشرطة المحلية إلى ثلاثين دولارا شهريا، بإفتراض أنهم سيحصلون عليها، فإنه بمقدور الرشوة النقدية التي قد تصل إلى مائة دولار أن تكسب ودهم.

إن الأخبار الواردة من إحدى الصفوف الأمامية الأخرى المعروفة ليست أفضل كثيرا. ففي كولومبيا، حققت خمسة عشرة عاما وبلايين الدولارات التي أنفقتها الولايات المتحدة لدعم الجيش الكولومبي في جهوده المبذولة لمحاربة المخدرات بعض النجاحات: القضاء على كارتل ميديلين Medellin وكالي Cali والإعتقالات العديدة التي تمت، بالإضافة إلى عمليات تسليم المتهمين بموجب المعاهدات الخاصة، والإتهامات والإدعائات التي نتج عنها تنفيذ عقوبات طويلة الأمد يتم تنفيذها داخل السجون الأمريكية. ومع هذا فإن المخدرات ما زالت تتدفق. فعصابات FARC اليسارية وخصمها اليميني، قوات "الدفاع الذاتي" AUC، يتحكمان في إقليم زراعة الكوكايين، كما يأويان معامل الكوكايين ويقومان بتحصيل الأرباح على صادرات المخدرات والتي تمثل بدورها 50 بالمائة من التدفقات النقدية التي تحققها FARC، و70 بالمائة مما تحققه AUC. كما أن المصالح المرتبطة بالتجارة غير المشروعة قد تغلغلت بقوة داخل البناء السياسي والعسكري. وبفضل انتشار زراعة الخشخاش انطلاقا من آسيا خلال التسعينات، فإن كولومبيا لا تنتج فقط الغالب الأعظم من الكوكايين في العالم، بل وأصبحت الآن طرفا رئيسيا في إنتاج الهيروين. أما فيما يتعلق ببرامج إحراق المحاصيل التي مولتها الولايات المتحدة، فإن شبكات المخدرات لديها الإجابة أيضا: البحوث والتطوير. فإنخفاض الفدادين المزروعة لم تعد تعني انخفاضا في حجم الإنتاج، حيث شرع التجار غير المشروعين في تطبيق أحدث تقنيات الهندسة الزراعية لرفع إنتاجيتهم. فظهرت في كولومبيا أنواع وفصائل جديدة من نبات الكوكايين المضادة للمبيدات الزراعية. وتتميز هذه النباتات بكثافة أوراقها، كما أنها تنمو ليصل ارتفاعها إلى ضعف النبات التقليدي، هذا بالإضافة إلى أن مثل هذه الأنواع ينتج عنها كوكايين أكثر نقاءا وأقوى مفعولا.

سمحت التكنولوجيا أيضا بدخول أطراف جديدة للمشاركة في هذا السوق المربح. فالماريجوانا، التي تلاقي قبولا ضخما (ومن ثم فهي باهظة الثمن)، لم تعد

تُزرع في الغابات الإستوائية بكولومبيا أو المكسيك. حيث يتم نقلها من كولومبيا البريطانية إلى كندا. ليتم زراعة الهجين المعروف "ببُرعم كولومبيا البريطانية" B.C bud، بالاعتماد على تقنيات الزراعة التي تتم دون الاعتماد على التربة، وبالاستناد إلى تقنيات الاستنساخ المتقدمة، في مشاتل خاصة تحتفظ بالحرارة والعوامل الأخرى في أفضل مستوياتها على مدار العام. وترى سارة كيرشو Sarah Kershaw من New York Times أن الحدود الصارمة، الصعب تجاوزها تنطوي على مشاكل أكبر من منظور الشرطة مقارنة بأصحاب القوارب الذين يجتازون المياه المتدفقة المندفعة وهم يحملون شحنات تصل إلى مائة باوند من "براعم كولومبيا البريطانية" والتي يتم بيعها في كاليفورنيا بما يوازي 3500 دولار مقابل الباوند الواحد، كما يقومون بالتنسيق بين الطلبيات بالاعتماد على أجهزة البلاك باري BlackBerry ذات الإتجاهين. وتشمل تجارة "براعم كولومبيا البريطانية" أيضا نقل الكوكايين والأسلحة في طريقها إلى العودة من الولايات المتحدة إلى كندا. ويشير أحد مسؤولي تطبيق القانون في كندا إلى أن هذه الصناعة قد شهدت نموا مذهلا لتُدِر 7 بليون دولارا سنويا بحلول عام 2005. في حين أن هذه الصناعة قد تواجدت بالكاد منذ قرن مضى.

نهاية الأوهام

بالرغم من الطبيعة العالمية لهذه التجارة، إلا أن الاهتمام العام ما زال يركز على الصفوف الأمامية المعتادة: الولايات المتحدة من جانب الطلب، وكولومبيا والمكسيك، وأفغانستان، والقليل غيرهم كمصدر للعرض. ولا يعتبر هذا الإتجاه غير مبرر تماما. فالولايات المتحدة ما زالت أكبر دولة مستهلكة للمخدرات غير المشروعة إلى حد كبير. كما تُعتَبر أيضا المحرك الرئيسي للرد العالمي، فهي كثيرا ما تقوم بتوجيه قواها السياسية والعسكرية خارج الحدود الخاصة بها سعيا لتطبيق المدخل الذي تنتهجه للسيطرة على تجارة المخدرات. وعلى الجانب الآخر لسلسلة الإمداد، فإنه من الصحيح أن كولومبيا وأفغانستان هما أكبر مصدرين للكوكايين والهيروين، على التوالي. إن هذه هي الحقائق الراسخة التي سبقت فترة التسعينات.

ولكن تناول هذه الحقائق بمعزل يدل ضمنا على وجود خريطة مضللة للعالم إلى حد كبير. فخلال التسعينات ارتفع باستمرار عدد الدول التي أعلنت عن وجود مشاكل خطيرة تتعلق بإدمان المخدرات. وأصبحت الإصابات المتزايدة بمرض الإيدز HIV/AIDS مؤشراً مروعاً لمجالات التجارة الجديدة في المخدرات التي يتم

تعاطيها عن طريق الحقن. وبالرغم من النمو المتزايد في سوق المخدرات العالمي، إلا أن الثلاثة أنواع الأساسية – الماريجوانا، والكوكايين، والأفيون – قد خسرت موقعها المتميز في السوق لصالح الميثامفيتامين، والذي يعتبر بدوره أقسى وأكثر تأثيرا وقابلية للإدمان من الهيروين. وهكذا فإن شيوع الميثافيتامين قد قام بتوحيد البلاد الصغيرة بالولايات المتحدة وتقريبا جميع الشرائح الإجتماعية الموجودة بتايلاند في إطار الكارثة المشتركة، حيث يطلق على الميثافيتامين اسم "yaa baa" (المخدر المُخبِل) ويتم استخدامه كمُحفّز للعمل أو السعادة. كما أن استخدام المركبات الأخرى – إكستاسي Ecstasy، كيتامين ketamine، وGHB، وروبينول Rohypnol– في ازدياد أيضا. ولأن مثل هذه المخدرات ما هي إلا تركيبات كيماوية لا تعتمد على مدخلات نباتية، فإن تصنيعها في أي مكان تقريبا، حيث تتوافر المواد الأساسية المطلوبة وحيث يمكن إنشاء معمل بديل مؤقت، أمرا ممكنا. إلا أن ما سبق لا يعني أنها تقتصر على كونها صناعة منزلية صغيرة.فالميثافيتامين الذي يقتل مراهقا في ميسوري نتيجة جرعة زائدة قد يكون مصدره شحنة كبيرة واردة من كندا أو المكسيك أو أن يكون قد تم تركيبه محليا في أحد الجراجات.

إن الانفجار العالمي في العرض والطلب قد حطم وهم الحصن المنيع الذي احتمت به الحكومات – أو في هذا السياق، الرأي العام – في العديد من الدول. فالآن، لا توجد أي دولة منعزلة بالدرجة الكافية التي تسمح لها بأن تخدع نفسها أو ناقديها بزعم أنها ليست جزءا من تجارة المخدرات العالمية. فالدول التي احتمت طويلا بالوهم المرتبط بأنها ما هي إلا مواقع "لنقل الشحنات من سفينة إلى أخرى" قد أفاقت على حقيقة أنها قد أصبحت إما جهة رئيسية للعرض أو للطلب أو كليهما. ففي طاجكستان، الدولة المجاورة لأفغانستان من جهة الشمال والتي تمتد حدودها السهلة النفاذ لمئات الأميال، تم التحرز على ستة كيلوات ونصف فقط من الهيروين في 1996، وكان حجمها صغيرا بحيث أمكن تهريبها في مكان صغير داخل شنطة توضع على الظهر. وفي 2002، قامت طاجكستان بتحريز أربعة أطنان، بينما تم تهريب ما يُقدّر بثمانين طنا دون المساس بها. وهكذا فإن انتشار المنتج في الشوارع لا يثير الدهشة. ويصل سعر الجرام الواحد من المنتج عالي الجودة، في العاصمة دوشانبي Dushanbe، إلى ثمانية دولارات، بينما يصل عدد المدمنيين الآن إلى 20,000 مدمن كلهم في حالة خطيرة. ونظرا لنقص الحقن والسرنجات النظيفة غير الملوثة، فقد انتشر فيروس الايدز بالإضافة إلى الأمراض الأخرى بصورة مخيفة. وقد انتهى الحال بمقاطعة يونان Yunnan بالصين إلى نفس المصير، لتصبح مسارا رئيسيا لتصدير الهيروين من ميانمار، وليس بمحض الصدفة، مصدر انتشار فيروس الإيدز في الصين. وفي

يونان، حيث يصل حجم المخدرات المصادرة في كل مرة إلى نصف طن، فإن إدمان الهيروين قد انتشر بسرعة، في الوقت الذي يبيع فيه المراهقون الهوى مقابل خمسة يوان أو ستين سنتا. أما روسيا، واليابان، والهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والمكسيك، فتمثل مجموعة صغيرة من الدول التي أصبح فيها تعاطي المخدرات والآثار الجانبية المصاحبة كارثة صحية عامة وطارئة.

إن ما هو جيد للتجارة جيد للتاجر: فالبائعون في مجال تجارة المخدرات قد أصبحوا مجموعة أكثر تنوعا عن ذي قبل. فليست هناك حاجة لأن ينتموا إلى إحدى الدول التي يتم فيها تصنيع المخدرات. فمنذ عشرين عاما، كان النيجريون بالكاد معروفين في تجارة المخدرات العالمية، وحتى الآن فإن نيجريا تقوم بإنتاج كمية محدودة من المخدرات باستثناء الحشيش، والذي يتم زراعته محليا وإن كان لا يعد من الصادرات الرئيسية. ومع هذا فإن نيجريا تقوم الآن بتشغيل قطاعات مربحة لتجارة وتوزيع المخدرات في أنحاء متناثرة من العالم. فالمُصدِّرون النيجريون، ومركزهم بانكوك، يشترون الهيروين من خلال مجموعة من الوسطاء المحليين من ميانمار– أو، يبعثون بالسعاة لشراء المنتج الأفغاني من باكستان إن كان المنتج منافسا. ثم يقومون بإرساله في شحنات إلى لاجوس Lagos عن طريق الجو أو البحر. وعندما يفيق تطبيق القانون في مكان ما من سباته العميق، فإن التجار غير الشرعيين يقومون بتحويل مسارهم إلى آخر بديل – ربما برا إلى نيجريا عن طريق مكان آخر بأفريقيا، أو حتى تجنب نيجريا واستبدالها بجنوب أفريقيا أو غانا أو ساحل العاج. أما فيما يتعلق بالدخول الأهم إلى الولايات المتحدة، فإن النيجريين غالبا ما يعتمدون على النساء البيض كستار - باعتبارهم فئة محدودة الخطر– والذين يقومون بجلبهم من المطارات في أوروبا. ويعمل النيجريون، في الولايات المتحدة، في أسواق الجملة الخاصة بالهيروين في عدد من الدول وبصورة واضحة في شيكاغو، حيث التحقوا بهذه التجارة منذ أواخر الثمانينات بعد أن قامت السلطات بتفكيك الشبكة السابقة – المكسيكية بصفة خاصة. ويعتمد تجار الجملة بشيكاغو على البريد، وخدمات النقل السريع، وخدمات توصيل الطرود لإمداد الباعة المحليين. أما على مستوى التجزئة، فإن النيجريين لا يلعبون أي دور.

وكما يوضح هذا المثال، فإن تجارة المخدرات غير المشروعة ما زالت تعتمد على الشبكات العرقية، وإن كان ليس بصورة حصرية، لضمان الكفاءة وتوكيد الثقة. وبخلاف نموذج المافيا، الذي تتم فيه جميع العمليات بين أفراد العائلة "الإجرامية"، فإن تجارة المخدرات تقوم بخلق تخصصات جديدة تستند إلى استغلال عامل المكان، أواللغة، أوالمعرفة المحلية، والقدرة على الاختفاء وسط الحشود. وبينما تعتمد بعض

العمليات على الثقة والمعرفة المتولدة التي تفرضها الخلفية العرقية المشتركة، فإن البعض الآخر يتم تحت تهديد استخدام وسائل العنف. إلا أنه في ظل عالم مليء بمصادر الإمداد والطلب على المنتج، فإن العديد من العمليات المرتبطة بتجارة المخدرات هي ببساطة عمليات.

كشف غموض اللعبة

صاحب ظهور هذه التجارة الكشف عن كثير من الغموض، بالرغم من أن الحقيقة الكاملة لم تنكشف تماما حتى الآن. فتجارة المخدرات قد تجسدت، حتى فترة قريبة في مرحلة الثمانينيات، في بعض الشخصيات الأسطورية مثل بابلو اسكوبار جافيريا Pablo Escobar Gaviria والذي أسهمت حكاياته في إكمال الصورة الشائعة لرئيس العملية ليُصبح بطل الحكاية موضعا للإعجاب. كان اسكوبار، زعيم كارتل ميديلين Medellin، واحدا من ضمن المستثمرين المسؤولين عن تحول كولومبيا، من لاعب صغير في أوائل الثمانينات، لتصبح المصدر العالمي المسيطر على تجارة الكوكايين بحلول نهاية العقد. إلا أنه سرعان ما شق طريقه من بين المجموعة. فدهاؤه لا حدود له، حيث قام في إحدى المرات بإخفاء مهبط الطائرات أسفل المنازل التي تتحرك على عجل، والتي يحركها ساكنوها استعدادا لوصول وتفريغ الطائرة، ثم يحركوها مكانها مرة أخرى بعد إقلاع الطائرة. أما ميله للعنف فقد كان مصدر رعب لأقرانه العتاة من التجار غير الشرعيين؛ حيث قام بتشكيل مجموعة من القتلة المحترفين كما ابتكر تقنيات جديدة، مثل وضع القاتل على ظهر الدراجة البخارية، وهي إحدى الطرق المتناسبة مع طرق بوجوتا الملتوية. لقد اغتّر اسكوبار بنفسه كشخصية عامة، وفاعل خير في مسقط رأسه حيث قام ببناء الطرقات والمدارس ومنح الهبات الضخمة إلى الأعمال الخيرية الكاثوليكية المحلية. وأحاط شخصيته بمظاهر التبذير الواضحة، بدءا من حفلاته إلى سياراته الكلاسيكية وحتى حديقة الحيوان الخاصة به والتي ضمت الحمير الوحشية والظباء وأفراس النهر.

لقد منحت أسطورة اسكوبار – إلى جانب الحصانة الفعلية التي تمتع بها لفترة طويلة – وجها للحرب الجديدة ضد المخدرات، لتوجه الرأي العام تجاه عدو له ملامح واضحة. كما جعلت المشتغلين بالتجارة من الجانب الأمريكي لاعبين مهمين في لعبة الكوكايين النقي، والذين تصرفوا وكأنهم "رؤوس منظمات إجرامية" يعيشون حياة يغلب عليها طابع الترف والتبذير. إلا أن أيام البطل الخارج عن القانون، المتهور والمولع بالتفاخر، كانت قد أوشكت على الإنتهاء. فكانت تصرفاته شديدة الوضوح

والجلاء، بمثابة حبوبا لطواحين القانون. فرؤساء المنظمات الإجرامية الأمريكية كان يتم تعقبهم والقبض عليهم في نهاية الامر. وهكذا، وفي عام 1993، قُتل المثل الأعلى اسكوبار، على يد السلطات الكولومبية، بعد العديد من المغامرات والمراوغات.

لقد بدأ التغير. فموت اسكوبار قد أخلى الساحة أمام منافسيه القدامى في كالي Cali. إلا أنه قد تم القبض عليهم أيضا في فترة وجيزة. ظلت كولومبيا المصدر الرئيسي للكوكايين، سواء أن كان ذلك من خلال الإنتاج المحلي أو عن طريق الشحنات الواردة من بوليفيا وبيرو؛ لتنتشر مزارع الكوكايين ومعامل التشغيل في الأقاليم التابعة للعصابات والميليشيا، وفيما بعد بفترة وجيزة مزارع الخشخاش أيضا. إلا أن ميزان القوى قد تحول. فعلى المستوى المحلي، استولت الحركات العسكرية على السلطة. أما الشق الأكبر من النشاط الذي ينطوي على أكبر قيمة مضافة – والمتمثل في نقل المنتج إلى الولايات المتحدة – فقد تحول بدرجة كبيرة إلى المكسيك. وبحلول منتصف التسعينات، كان أكبر الموزعين الذين مثلوا تهديدا لتطبيق القانون من المكسيكيين: منظمة Carillo-Fuentes بجواريز Juarez، ومنظمة Cardenas Guillen بتاماوليباس Tamaulipas ونويفو ليون Nuevo Leon.

لقد تشابهت هذه الجماعات مع الكارتلات الكولومبية فيما يتعلق بأكثر جوانبها سوءا: الثأر، والفساد وأقسى مظاهر العنف. إلا أن اقتصادياتها كانت مختلفة عن سلفها الكولومبي، فهذه الجماعات تمتعت بأكثر المزايا المرغوبة على الإطلاق والمرتبطة بالموقف وهي سيطرة إقليمية على جميع المداخل الخاصة بحدود الولايات المتحدة، والتي تمثل بدورها نقطة الإختناق الوحيدة في سلسلة الإمداد التي تحقق أعلى الأرباح، والنقطة التي تتركز فيها أغلب القيمة المضافة. بل إن ما هو أفضل من هذا هو أن هذه الجماعات قد تمتعت بخبرة طويلة ومتميزة في مجال تهريب جميع أنواع السلع بين الحدود، خاصة البشر. كما أن صدور اتفاقية NAFTA قد جعل من هذه المميزات، والتي تعتبر استثنائية بالفعل، مفاتيح لمنجم لا مثيل له.

لقد كيَّفت الجماعات المكسيكية نشاطها سريعا وفقا لتلك الميزات التي عظمت العولمة من قيمتها بوضوح. وهو ما عنى، أولا، إحكام السيطرة – بأي سعر – علي الممرات الحدودية الخاصة بها – تيجوانا Tijuana ومكسيكالي Mexicali، جواريز Juarez ولارِدو Laredo. (وفقا لإحدى التقديرات، يشمل هذا الرشاوى المقدمة إلى المسؤولين المكسيكيين والتي تصل إلى مليون دولار أسبوعيا.) وإنطلاقا من هذا المركز القوي، قامت الكارتلات المكسيكية بعرض فكرة إقامة شراكات مع الموردين الكولومبيين مثل FARC وAUC، والجماعات المكسيكية الأخرى، والأطراف الجديدة التي انضمت إلى الصورة بفعل العولمة – الأطراف الروسية والأوكرانية والصينية.

كما قامت هذه الكارتلات أيضا ببيع حقها في استخدام المسارات "الخاصة بها" وهو ما يخدم التجار غير المشروعين حيث يجنّبهم دفع رسوم المرور الباهظة، والتي قد تصل إلى 60 بالمائة من قيمة الشحنة. وبالرغم من ارتفاع قيمة الضريبة، إلا أن تجارة اللاعبين صغار الحجم قد ازدهرت نتيجة هامش الربح المرتفع الممكن تحقيقه من خلال منظمات الأعمال الموجودة بأسواق الولايات المتحدة.

وفيما يمثّل إعادة تركيب اللعبة بالكامل، استُبدلت الخبرة المرتبطة بالمنتج بالتخصص الوظيفي. فبينما ركّزت الكارتلات الكولومبية وهي تقريباً منظمات أفقية على منتج وحيد، اهتمت الجماعات المكسيكية بالسيطرة على الحدود والتحكم فيها لتشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حركة مجموعة متنوعة من المنتجات عبر هذه الحدود. وبالرغم من أن بعض هذه الجماعات تمسكت بفكرة التخصص، إلا أن البعض الآخر قد آثر التنوع، لتشمل تجارتهم، إلى جانب الكوكايين والماريجوانا، منتجات جديدة رائجة، والهيروين والميثامفيتامين. كما امتدت التجارة إلى البشر، من خلال الشراكات التي تم عقدها مع الأوكرانيين، والصينيين، وغيرهم. ونظرا لمرافقتهم وحمايتهم للشحنات الأخرى التي يتم نقلها مقابل ضريبة يفرضونها، فإنهم قد تورطوا تقريباً في جميع أنواع المنتجات غير المشروعة المتجهة إلى الولايات المتحدة. تفوق المكسيكيون أيضا في فن عمليات غسيل الأموال الضخمة الذي تزداد أهميته باستمرار. فجماعة خوارز Juarez، على سبيل المثال، اشتهرت بشبكتها التي ضمت ستة وعشرين مديرا إقليميا، ومديري بنوك فعليين منتشرين في الدولة.

قامت الكارتلات المكسيكية في أواخر التسعينيات – من خلال الشراكات والتنوع وتنمية الخبرة المالية – بالتكيف مع اقتصاديات النشاط المتغيرة، وضغط القيمة العظمى التي يمكنها تحقيقها من خلال المزايا التي يتمتع بها الإقليم. وبينما أخذت القوى التنافسية والأخطار المادية في النمو، فإن عملية إعادة تركيب النشاط قد استمرت. فعند القبض على نخبة من تلك المجموعات – بنجامين أريلانو فيلكس Benjamin Arellano Felix في 2002، وأوزيل كارديناس جويلين Osiel Cardenas Guillen في 2003– اتضح أن الكثير من أعمالهم كانت بدرجة كبيرة غير مركزية، ومحصنة بصورة جيدة في بنية الاقتصاد وهو ما يجعل مثل هذه الاعتقالات لا تتعدى كونها توقفا مؤقتا. و كما وصفتها إحدى الصحف بتيجوانا Tijuana أصبحت المجموعة في ظل قيادة إدينيدا Edenida، إحدى شقيقات أريلانو فيلكس، وهي خبيرة مالية شديدة البراعة وشخصية متفوقة في مجال العقارات؛ "شركة أكثر منها كعصابة". ولأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ، فإنه سرعان ما يظهر وينطلق لاعبون

وأطراف جديدة في مجال السلطة والنفوذ مثل جوزمان Guzman. وفي غمار كل هذه الدراما، فإن المؤسسات المحلية الصغيرة مثل نشاط دون ألفونزو الجانبي في مجال "النقل" تزدهر بهدوء، دون أن تتأثر بالحروب القائمة بين الكارتلات أو حتى بلايين الدولارات التي تنفقها الحكومتان الأمريكية والمكسيكية لإيقاف هذه التجارة.

بماذا توحي إلينا هذه الصورة؟ ليس أن الشبكات الكبرى للتجارة غير المشروعة لم تعد الأطراف الرئيسية. فهم ما لا يزالون كذلك. ولكنها تشير إلى أن تلك الشبكات مضطرة باستمرار إلى أن تقوم بمشاركة الجزء الأدنى من تجارتهم مع المنافسين الصغار. وكما هو الحال في الأعمال التجارية الأخرى، فإن الضغوط والقوى التنافسية تدفع باللاعبين الكبار والأساسيين إلى الاستثمار في منتجات ونشاطات جديدة تدر أرباحا أكبر. وفي ذات الوقت، فإن أعداد اللاعبين قد تضخمت، كما تحولت نشاطاتهم لتصبح أكثر لامركزية، وليصبحوا هم أذكى وأكثر دهاء على المستوى المالي. إن التغيير انتهازي بطبعه، من حيث استغلال الفرص التي تتيحها العولمة. إلا أن التغير أيضا مطلوب للبقاء في مواجهة التحديات المرتبطة بتطبيق القانون والمنافسة من الوافدين الجدد. وفي هذه العملية، فإن القوة والنفوذ – وأعظم فرصة لتحقيق الأرباح – قد تحركت إلى منتصف سلسلة التوزيع، إلى تلك النقاط حيث ترتبط أفضل الفرص بالعمليات مرتفعة القيمة التي تتم بين الحدود، والتنوع، والشراكات والتحالفات الاستراتيجية. وهو ما يختلف تماما عما حدث في العديد من الصناعات العالمية المشروعة.

غسيل، مقايضة، قرصنة

إن مثل هذا التحول العالمي في الصناعة لم يكن ليكون ممكنا دون الإبتكارات والأدوات التي قدمتها العولمة. فخلال التسعينات، تضاعف عدد الإخباريات المتعلقة بضبط المخدرات حول العالم، والتي ظلت ثابتة عند حوالي 300,000 حالة سنويا، إلى أكثر من أربعة مرات لتصل إلى 1.4 مليون في عام 2001. ولا يعتبر مثل هذا التضخم مفاجأة، فأجهزة العولمة القانون والتقنية كلها قد جعلت تجارة المخدرات غير المشروعة أسرع، وأكثر كفاءة، كما جعلت من إخفائها أمرا سهلا. إن البداية هي الحجم: فالازدحام في ميناء هونج كونج الذي يتعامل يوميا مع حوالي 550 صهريج مُحمّل بالشحنات، أو مطار هيثرو بلندن Heathrow Airport والذي يقوم بنقل 63 مليون مسافر سنويا (1250 رحلة يوميا)، يجعل المخدرات غير المشروعة التي يمكن ضغطها تبدو وكأنها إبرة في كومة قش. فالحمولة الصافية للماريجوانا عالية الجودة

التي تصل قيمتها إلى مليون دولار، ولنقل ألف باوند، يمكن إخفائها بسهولة داخل حجيرة خفية ضمن واحدة من الـ 4.5 مليون مقطورة التي تعبر الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة سنويا. كما تتراوح قيمة الكيلوجرام الواحد من الكوكايين من 12,000 دولار إلى 35,000 دولار. وبالتالي فإن الهيروبين يحقق أعلى كفاءة بالنسبة لوزنه. فالمهرب الواحد الذي يقوم بتهريب المخدرات البودرة إما جوا أو على الأقدام، داخل جهازه الهضمي حيث يتم تغليفها بواقيات مكسوة بالعسل، في مقدوره أن يحمل، حمولة كاملة، أي ما يكفي من الهيروين عالي الجودة الوارد من مصدره بأمريكا الجنوبية، ليحقق من 50,000 دولار إلى 200,000 دولار.

إن أساليب التجارة، في كل مكان، تعكس تقدم وانتشار التقنيات الحديثة. فتجار الجملة العاملين في مجال المخدرات لا يستخدمون خدمات البريد السريع فحسب، وإنما يمكنهم أيضا من خلال متابعة حركة شحناتهم من خلال شبكة الإنترنت معرفة ما إذا كانت الشحنة قد وصلت أو تعطلت، وهو ما يحذرهم من أي محاولات محتملة لإيقافهم ، كما يُضيِّق من النافذة التي يمكن للحكومة أن تتدخل من خلالها قبل أن يقوم التجار غير الشرعيين بأي حركة للمراوغة. وتتم عمليات بيع المخدرات أيضا بصورة روتينية من خلال الهواتف الخلوية والتي يتم التخلص منها بعد أسبوع على الأكثر من الإستخدام؛ حيث يقوم التجار غير المشروعين بالتنسيق فيما بينهم عن طريق الرسائل القصيرة، والبريد الإلكتروني، وغرف الدردشة، وغالبا ما يتم ذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر العامة أو مجهولة المصدر بمقاهي الإنترنت. أما الشبكات الأكثر تعقيدا فتقوم باستخدام القراصنة المتخصصين التابعين لها لحماية اتصالاتها و"اختراق" الأجهزة الخاصة بنظم تطبيق القانون. كما تلعب قواعد الأمن نفسها، مثل التشفير، والتي تجعل عملية شراء كتاب من Amazon.com أو المشاركة في إحدى الحملات السياسية من خلال شبكة الإنترنت عملية آمنة، دورا في مساعدة التجار غير الشرعيين لإخفاء اتصالاتهم، وعملياتهم وهويتهم. أما المواقع الصغيرة فتعتبر مفيدة أيضا: منافذ الإنترنت التي تقوم بتلبية الطلبيات، الواردة عن طريق البريد، الخاصة ببذور الماريجوانا، والمعدات اللازمة لزراعة المارهوانا في دولاب المنزل دون تربة، والإرشادات اللازمة لإعداد الميثامفيتامين والمواد الأخرى في المنزل.

ربما تكون الثورة المالية التي حدثت خلال العشرة أعوام الأخيرة هي أكثر من خدم تجارة المخدرات. فإذا كان كيس الهيروين يعد بمثابة إبرة في كومة قش التجارة العالمية الضخمة، فإن تحديد قيمتها المالية أصعب بكثير في ظل الدوامة اليومية للتعاملات والعمليات المالية. فالتجار غير الشرعيين العاملين في مجال المخدرات يستخدمون السلسلة الكاملة – بدءا من النقدية المرسلة بالبريد أو المبالغ الصغيرة

التي يحملها السعاة المعروفون باسم "smurfs" وحتى عمليات غسيل الأموال المعقدة والتي تشمل شركات وهمية، وبنوك خارجية، ومراسلين ووسطاء في الدول المختلفة – من أجل إخفاء حركة النقود، والدفع إلى مصادر التوريد، ومكافأة العاملين، وإعادة تدوير العوائد. كما تلعب التجارة الإلكترونية، العمليات البنكية من خلال الإنترنت، وخدمات التحويلات النقدية دورا أيضا.

يعتبر نظام تدوير نقود المخدرات، في بعض الحالات، شديد الرسوخ والمأسسة لدرجة أنه يقوم بإعداد "العلامة المعروفة" الخاصة به. فوفقا للنظام المعروف بالسوق السوداء للبيزو لتحويل البيزو Black Market Peso Exchange (BMPE)، يقوم تجار المخدرات الكولومبيون باسترجاع أرباحهم من خلال إئتمان السماسرة على مبلغ من الدولارات ، والذين يقومون بدورهم باستخدام هذه المبالغ في الولايات المتحدة لتمويل مجموعة من المشتريات بالنيابة عن العملاء الكولومبيين بسعر جيد. ويقوم العملاء بالدفع إلى السماسرة بعملة البيزو، والتي يسلمها السماسرة إلى هؤلاء التجار – بعد تحصيل عمولتهم بالطبع. ويشير النظام إلى الدور المتزايد الذي يلعبه الوسطاء بالإضافة إلى تداخل الأموال "القذرة" و"النظيفة". كما يوضح أيضا كيف يمكن أن ينتهي المطاف بالمُصنعين الملتزمين بالقانون في الولايات المتحدة بتحصيل أموالهم من نقود المخدرات – وإن كان ذلك يتم بصورة غير مباشرة. لقد عمل نظام BMPE ببراعة شديدة لدرجة أنه قد أنتج العديد من الأشكال الأخرى المختلفة. كما انضمت المكسيك أيضا إلى الـ BMPE، وهو ما أسهم في خلق المزيد من الفرص أمام الوسطاء للاختفاء وراء العديد من الواجهات. ويقوم النظام بإعادة تدوير ما يقرب من 5 بليون دولار سنويا.

وما زالت الوسائل القديمة، مثل المقايضة، تستخدم إلى جانب هذه الأساليب الحديثة. فالمخدرات تقوم بتوليد مبالغ جيدة في ظل النظم الدخيلة. وتعتبر المدفوعات العينية أمرا شائعا في العديد من شبكات التوزيع؛ حيث تُستخدم الكثير من المنتجات المتسربة من المسارات التجارية كوسيلة للدفع، لتسهم بذلك في حشد مجموعة جديدة من المدمنين في تلك البلاد التي لم يوجد فيها منذ عشر سنوات مضت أيا منهم. إلا أن العديد من المعاملات الضخمة التي تتم في السوق العالمي الموجود في الخفاء تعتمد على المخدرات كضمان أو تعويض. فالمافيا الروسية قامت في أواخر التسعينيات بإمداد تجار المخدرات في المكسيك بالأسلحة والرادارات الآلية، وحتى الغواصات المُصغرة، في مقابل الكوكايين والأمفيتامينات، والهيروين. أما الجيش الأيرلندي الجمهوري IRA فقد اشتهرت كمصدر إمداد لسوق الهيروين بدبلين، كما أن مسؤولي IRA قد ظهروا في كولومبيا في عام 2001، ليقدموا استشاراتهم

الفنية والتدريب فيما يتعلق بالأسلحة والخطط وبالطبع اعتُمد عليها أيضا كمنافذ في سوق المخدرات الأوروبي إلى القوات الكولومبية الثورية المسلحة FARC. وفي تلك المناطق النائية التي تفتقر إلى السيولة أو تعتبر عملياتها غير عملية، فإن الهيروين أو الكوكايين يلعبان دور البديل المثالي، فحملهما سهل، كما أن قيمتهما معترف بها عالميا – الملح الحديث، المسحوق الأبيض المفضل في عصرنا.

التحكم في المصدر

لقد تطورت تجارة المخدرات؛ وفي المقابل فإن الأساليب المستخدمة لمحاربتها قد تغيرت بصورة طفيفة. فالولايات المتحدة التي ألحت على إعلان عدم شرعية الكوكايين والهيروبين في أوائل القرن العشرين، ما زالت تطلب الحُقَن – فهي تمثل محور جانب الطلب لتجارة المخدرات غير المشروعة العالمية وأكبر الجهات الممولة للجهود الرامية إلى تطبيق القانون. حيث يتم استثمار هذه الموارد ، بفرق واضح، في الجهود الموجهة لإيقاف مصادر إمداد المخدرات بدلا من الحد من حجم الطلب أو إدارته. إنه اختيار استراتيجي ترسخ لدرجة مزمنة بمرور السنين: فالإدارات الأمريكية المتوالية قد أعادت النظر في سياستها للمخدرات، لتصل في نهاية الأمر إلى إعادة رفع استثماراتها إلى الضعف والمرتبطة بدورها بالعمليات التي تقوم بها الشرطة والعسكرية للقبض على البائعين واحتجازهم، وإبطال شبكات التوزيع، وإغلاق الحدود التي تتم عمليات التهريب من خلالها، والقضاء على المواد الخام أينما يتم انتاجها. إن مجموعة هذه التحركات والجهود – الحرب على المخدرات – تدفع الجهاز العسكري والبيروقراطي الضخم للعمل بنشاط. "فالتحكم في المصدر" له طبيعة شديدة الإغراء.

قامت الولايات المتحدة، لأكثر من ثلاثة عقود، باعتبار التحكم في المصدر على المستوى العالمي جزءًا مستقلاً وهاماً من السياسة الخارجية الخاصة بها، من خلال تشجيع عمليات حرق مزارع الكوكايين والأفيون باستخدام الكيماويات القاتلة للمحاصيل والعمليات الهجومية الموجهة ضد الشخصيات الرئيسية في هذه التجارة والمنظمات التابعة لهم. وقد تلقت الدول التي أبدت تعاونها مساعدات عسكرية، وفنية، ومالية. إنها تلك البلاد التي لم تقدر على المجازفة بالعواقب مثل العار الشعبي، أو العقوبات الاقتصادية، أو القنوات الخلفية التي تستخدمها الولايات المتحدة للعقاب من خلال التأثير على منظمات التمويل العالمية مثل البنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي IMF. وخلال التسعينيات، قامت الولايات المتحدة خلال

التقليد السنوي المعروف "بالشهادة" بإعلان تقييمها للدول من منظور ما إذا كانت الحكومة الأجنبية قد "تعاونت بصورة كاملة" في الحرب على المخدرات، وفقا لوجهة النظر الأمريكية. وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن نظرت الكثير من الدول إلى هذه العملية كإهانة.

وبمرور الوقت، تم التخلي عن هذا المدخل حيث أصبح من المستحيل إخفاء حقيقة فشله وتفشي مظاهر النفاق بصورة صارخة. قال لي أحد المسئولين الكبار السابقين في الإدارة التنفيذية للمخدرات Drug Enforcement Administration "قبل كل رحلة كنت أقوم بها بهدف تقييم الجهود التي تبذلها الحكومة للقضاء على تجارة المخدرات مع نظرائي في الحكومة المكسيكية، كان يتم إعطائي ملخصا قامت به أجهزة الاستخبارات الخاصة بنا حول العلاقات القائمة مع بعض المسؤولين الكبار في المكسيك الذين كنت سوف أقابلهم إلى جانب تجار المخدرات. كما أنني كنت أقوم فيما بعد بحضور لقاء مختصر آخر يقولون لي فيه أن اتفاقية NAFTA هي إحدى أولويات الحكومة الأمريكية وأنني يجب أن أكون حريصا على ألا أعرضها للخطر. وهكذا فإن سياستنا كانت وما زالت تعاني من شيزوفرينيا حادة".

ليست كل الجهود المبذولة غير مجدية، كما أن الشباك المنصوبة بالطبع تحقق بعض الانتصارات. ففي عام 1997، أثمرت الـ773 مليون دولار التي أنفقت على عمليات "الحظر" – اعتراض شحنات المخدرات الموجهة إلى الولايات المتحدة عن طريق البحر – أكثر من 100,000 باوند من الكوكايين و30,000 باوند من الماريجوانا. ولا يكاد يمضي أسبوع حتى نسمع عن خبر مفرح يشير إلى عمليات لضبط مخدرات في فلوريدا، أو كاليفورنيا، أو أي مكان آخر. وفي 2003، قامت الجمارك الخاصة بالولايات المتحدة بضبط 2.2 مليون باوند تمثل مجموعة متنوعة من المخدرات غير المشروعة، بعضها وُجد داخل حاويات مثل إطارات السيارات، وألعاب الدببة، ومخبأة داخل أو بين بواريك الشعر المستعار، و علب شرائح الذرة والصلصة الحمراء، وأشجار الكريسماس الصناعية، وشحنات الرمال، أو تم زراعتها داخل فخذ أحد الرجال.

إن الكارثة تكمن في أنه بالرغم من كل هذه المجهودات والنجاحات اللحظية المتحققة، فإن تدفق المخدرات إلى الولايات المتحدة والأسواق الكبرى الأخرى قد استمر بنفس القوة تقريبا. ويشير أحد التقارير التي تم إصدارها في عام 2005 من قبل مكتب البيت الأبيض للسياسة القومية التحكم في المخدرات White House Office of National Drug Control Policy إلى أن عدد مستخدمي الماريجوانا الراغبين في العلاج قد ازداد ثلاث مرات في الفترة ما بين 1992 و2002. وتعكس

هذه الزيادة – وفقا للتقرير – ارتفاعا في استخدام الماريجوانا وقوة المنتج الموجود في السوق.

إن هذه التغيرات التي أحدثتها تجارة المخدرات جعلت من السهل التعرف على أسباب حدوث هذه الزيادة. فعملية التحكم في مصدر المخدرات قد أصبحت أكثر صعوبة، لأن المصادر نفسها تتضاعف – إما في شكل مُصنّعين جدد لمختلف أنواع المخدرات، أو المقاطعات الخارجة عن القانون أو المتمردة، أوالمصادر البديلة والذين أصبحوا بمثابة مركز لنقل شحنات المخدرات بين السفن الواردة من المصادر المختلفة. ويتم خلط هذه المخدرات، عند وصولها إلى أسواق المستهلكين مرتفعة القيمة بالمنتجات الأخرى الشرعية وغير الشرعية – ليس فقط عن طريق إخفائها خلف الغسالات أو داخل اللعب الموضوعة داخل الصهاريج المجهزة للشحن، وإنما أيضا عن طريق دمجها داخل سلسلة تحركات معقدة لنقل السلع والأموال والتي تضم بدورها العديد من الوسطاء والمواقع.

وفي نفس الوقت، فإن "التحكم في المصدر" والتوكيد على قمعه قد أضاف ببساطة قيمة لتلك المخدرات الموجهة إلى السوق. فالتكاليف الناتجة عن الحدود الواجب عبورها، ومحاولات التهرب من حملات الهجمات، والرشاوي اللازم دفعها يتم دمجها داخل تكلفة القيام بالنشاط التجاري نفسه، وهو ما يؤدي بدوره إلى رفع الأسعار و المكسب الممكن تحقيقه دون أي تأثير واضح على جانب الطلب. وبالرغم من أن تلك القيمة المضافة تزداد كلما ازدادت درجة المخاطرة – كعبور حدود الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال – إلا أنها تؤثر على كل الأطراف الموجودة بسلسلة القيمة. فالارتفاع المستمر في سعر العمالة في القرى الأفغانية يدفع المزارعين إلى تحويل المزيد من المزارع من المحاصيل الأساسية إلى الأفيون. كما أن محاولة خفض الرشاوى تصبح أصعب. إن العمل كمرسال لنقل المخدرات مغري جدا. ومما يثير السخرية هو أن التجار غير الشرعيين يعلمون أنه سوف يتم القبض على نسبة من المهربين، ومع ذلك فهم ينظرون إلى الأمر كمخاطرة مرتبطة بالنشاط. أما بالنسبة إلى الأمهات غير المتزوجات – الخصائص المعتادة للمهربين – فإن احتمال الحصول على خمسة آلاف دولار في مقابل نقلة مخدرات واحدة عبر الحدود الأمريكية يمثل فرصة فريدة بالمقارنة بالفرص المحلية المتوفرة.

باختصار، إن التحكم في المصدر يقوم في الأساس على الاقتصادات الفاسدة. إلا أن نقاد هذا المدخل، بالرغم من تعددهم، لا يزال عليهم القيام بالتأثير على الإدارة الأمريكية. وفي أوروبا، والتي لم تؤيد هذا المدخل أبدا من الأصل، فإن مؤيدي الاستراتيجيات الأخرى قد قوبلوا بترحاب أكبر. حيث قامت معظم الدول

الأوروبية بتبسيط المشكلة بتجريم حيازة الماريجوانا على النطاق المحدود، سواء عن طريق القانون أو من خلال الممارسات الفعلية للشرطة. كما أن أوروبا كانت أكثر صرامة فيما يتعلق بفرض (وتمويل) العلاج على المدمنين. وبالرغم من هذا، فإن الولايات المتحدة تظل أكثر الأطراف تأثيرا على المستوى العالمي، ومن ثم فإن الحقائق والوقائع المرتبطة بالحرب على المخدرات لا تزال مستمرة. وبالتالي فإن المساعي الرامية إلى التغلب عليها لن تكون عن طريق السياسات المقترحة التي تحركها النوايا الحسنة، وإنما عن طريق قوة أكبر وأعظم وهي الواقعية السياسية. وقد تقدم التجار الشرعيون أيضا في نفس المجال، وهو ما يصاحبه الكثير من العواقب والمقلقة.

الصدام مع السياسة

إن القوة الإقتصادية لتجارة المخدرات تتحدى الحكومات. بل ويمكنها أيضا خلعها. ولنأخذ بوليفيا كمثال. قررت بوليفيا في عام 1998، بعد تشجيع قوي من الولايات المتحدة استمر لسنوات طويلة، على التخلص من أوراق الكُوكة، المادة الخام التي يستخرج منها الكوكايين. على أن يتم الاحتفاظ بأكرات قانونية "محدودة" (حوالي 12,000 هكتار)، بما يكفي لإشباع الاستخدام المحلي التقليدي المشروع للنبات في مضغه مع الالتزام بالقيود والقواعد الصارمة المفروضة. إلا أن رش المزارع ودعم المحاصيل البديلة كالأناناس والموز لم تحقق في أي مكان نجاحا ملحوظا في تغيير الحوافز. وأصبح الالتزام الذي قام به cocaleros، أو زارعو الكوكة، مصدرا لتجمع جميع الطبقات الساخطة وغير المُمَكنة ببوليفيا من الفقراء، والفلاحين، وباقي فئات الشعب الضخمة المهمشة. ما لبث أن تألق إيفو مورالِس Evo Morales، وهو أحد مزارعي الكوكة من المواطنين الأمريكيين الأصليين كأَحد الشخصيات السياسية المتميزة في الدولة. وفي 2002، حصل موارلس على المرتبة الثانية في الإنتخابات الرئاسية بفرق بسيط؛ ليفوز جونزالو سانشيز دي لوزادا Gonzalo Sanchez de Lozada الليبرالي ونصير الأسواق الحرة والذي يرجع الفضل إليه في القضاء على التضخم الشديد الذي حدث في بوليفيا خلال الثمانينات. وفي العام التالي، اشتعل غضب مزارعي الكوكة لتجتاح الاحتجاجات العنيفة لاباز La Paz. وبعد عام قضاه في منصبه كرئيس للدولة، تنازل سانشز عن نفوذه وسلطته كرئيس للدولة لصالح كارلوس ميسا، ليرحل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. وفي 2005، سقطت حكومة ميسا Mesa أيضا لنفس الأسباب.

قال لي سانشيز دي لوزادا فيما بعد أن "التمثيلات النقابية للمخدرات، والجماعات الإرهابية، والكارتلات" كانوا وراء سقوط حكومته. وقد اشتكى بمرارة من الدعم الإقتصادي المحدود الذي تلقاه من الولايات المتحدة لمساعدته في رفع مستوى معيشة الطبقة الفقيرة في بوليفيا والذين أرغموا على التخلي عن أنشطتهم التقليدية في مجال زراعة الكوكايين. قال دي لوزادا: "لقد تخلى عني الأمريكان عندما كنت في أمس الحاجة إليهم." لقد تصادمت سياسياً الحرب على المخدرات ودعم تلك الحكومات التي يتم اختيارها بصورة ديموقراطية – واللتان تروج لهما الولايات المتحدة – في أمريكا اللاتينية، مما نتج عنه مجموعة من العواقب الوخيمة. وتعتبر إحدى هذه العواقب هي أن زارعي الكوكايين لم ينغمسوا في السياسة فسحب ، وإنما تلاقت مصالحهم، طبيعيا، مع التجار غير الشرعيين المتحكمين في سوق التصدير الرئيسي في بوليفيا. فمزارعو الكوكايين لم يعودوا ، بعد الآن، أدوات للتجارة فحسب، بل أصبحوا القوة السياسية الرئيسية في الدولة. وهكذا فقد قاموا سويا بالسيطرة على الحياة السياسية في بوليفيا، بالإضافة إلى المؤسسات الرئيسية، والعلاقات الدولية.

إن الحالة البوليفية ليست حالة فريدة بجميع الأحوال. فأينما ازدهر اقتصاد المخدرات، تلته التبعات السياسية. إن حجم الأموال التي يتم التعامل بها ببساطة ضخم جدا. وفي النهاية، فإنه من المتوقع أن يظهر الفساد وأن تتورط الجهات الرسمية، غالبا على أعلى المستويات، أينما حققت تجارة المخدرات أرباحا ضخمة. فالصفوة من فرق المخدرات ووحدات الشرطة المحلية من المكسيك إلى روسيا وإلى كمبوديا قد وجدت نفسها عُرضة للتسلل والشراء. وهو ما ينطبق على النواب والقضاة. إن كل الأدلة تشير إلى أننا يجب أن نفترض شيوع الفساد، وليس غيابه. وهكذا، فإن الاستراتيجيات القائمة على التعاون بين الحكومات هي بمثابة كعب أخيل. وبالتالي فإن العاتق يقع على كاهل أعضاء الحكومة الشرفاء والمتحمسين للتغلب على غير الشرفاء في محيطهم والتفوق عليهم، وهي عملية مُكلفة سياسيا ومن غير المتوقع أن تستمر طالما ظلت الحوافز المالية على حالها.

وهناك بعض الحالات الأخرى الأكثر وضوحا. فالأقاليم الخاصة بـ FARC وAUC بكولومبيا تعتبر في الحقيقة دولاً داخل الدولة. فنظرا لتمتعها بالقانون والإقتصاد والبنية التحتية الخاصة بها، تستمد السلطة المتحكمة قوتها إلى درجة كبيرة من تجارة المخدرات. وهو ما ينطبق على المناطق الخاضعة للقيادة العسكرية بأفغانستان والتي يتم من خلالها تصدير كميات ضخمة من الأفيون على الرغم من وجود عشرات الآلاف من الجنود الأمريكان في هذه الدولة. وما هي إلا خطوة بسيطة

للأمام حتى نكتشف أن الحروب بين المنظمات الإجرامية الموجودة بشمال المكسيك ليست نتاجاً للصراع المتعلق بتجارة المخدرات غير المشروعة، وإنما سعيا للسيطرة السياسية على تلك المناطق التي يسهُل فيها شراء المسؤولين الحكوميين أو ينتاب مسؤوليها الخوف من أن يكونوا مصدرا للتهديد. عندما تحدث أحد الصحفيين إلى عمدة بلدة سينالوا Sinaloa التي يختبأ فيها جوزمان Guzman، لم يذكر العمدة اسم المجرم ولو لمرة واحدة. ومن ثم فقد بات من الواضح من هو صاحب السلطة والنفوذ في هذه العلاقة.

إن الخطوة المنطقية القادمة هي أن يقوم أحد المسؤولين الحكوميين المعروفين بالإنحناء أمام الحقيقة الإقتصادية لينخرط في تجارة المخدرات. إنها خطوة شجاعة، لا يُنصح بها أيا كان من يسعى إلى توطيد العلاقات الودية مع القوى العظمى في العالم. ولكن إن لم يكن لديك شيءٌ تخسره، فلم لا؟ فهناك دولة واحدة على الأقل قد قامت باتخاذ هذه الخطوة. شرُعت كوريا الشمالية، وفقا للمصادر غير الرسمية، في زراعة الخشخاش منذ أعوام. وتُعتبر الدولة الشيوعية الكتومة الآن أيضا إحدى مُصنعي المخدرات الموجهة للسوق العالمي. إلا أن هذه المبادرة لا تحظى بنفس شهرة البرنامج النووي لكوريا الشمالية. وإن كان من المتوقع أن تتسبب في المزيد من الفوضى عن جدارة، بل وربما أكثر من ذلك، حيث أنها لا تعتبر جزءًا من الصفقة وإنما مصدرا لربح مرغوب فيه.

ومن المحتمل أن تصبح المخدرات موضعا آخر للخلاف والجدل في ظل العلاقات المتوترة بالفعل بين كوريا الشمالية والمجتمع العالمي. ولكن سوف يكون من الخطأ أن نفكر في كوريا الشمالية كحالة منعزلة أو فريدة. فتأثير الأرباح الضخمة التي يتم تحقيقها من خلال تجارة المخدرات على الأقاليم سريعة التأثر سوف يتمثل في خلق قوى سياسية تقوم على أموال المخدرات، والعكس صحيح. وقد تتراوح أشكال هذه التحالفات – من الفساد إلى الإنفصال إلى "الدول الفاسدة". إلا أن الديناميكية المحركة ستظل كما هي إلى حد كبير.

لماذا يزدهر الرق في القرن الواحد العشرين؟

جنحت شاحنة قديمة مسجلة في هندوراس تحت اسم المغامرة الذهبية Golden Venture، قبل ساعات من فجر يوم 7 يونيو 1993، عند حصن تِيلدن Fort Tilden بالقرب من مدخل ميناء نيويورك. وكان على متنها حمولة غير تقليدية: أكثر من ثلاثمائة مهاجر صيني غير شرعي من مقاطعة فوجيان Fujian. ثم ما لبث أن قفز 120 من الراكبين من السفينة الساكنة إلى مياه المحيط، حاملين أرواحهم على كفوفهم، محاولين الوصول إلى الشاطيء. وقبل أن يتمكن خفر السواحل ورجال الشرطة من انتشالهم كلهم، كان ستة منهم قد ماتوا بالفعل.

لقد كانت المغامرة الذهبية بمثابة صرخة تحذير. حيث لفتت انتباه العالم إلى التحول الكمي في تجارة البشر على مستوى العالم. فقبل المغامرة الذهبية، كان الناس في الدول الغنية على علم بهؤلاء الذين يساعدون المهاجرين على عبور الحدود المؤدية إلى الأرض الموعودة مقابل رسوم يدفعونها. إلا أن حادثة نيويورك قد عكست، بدلاً من ذلك، وجود تجارة جملة منظمة تقوم بنقل شحنات ضخمة من البشر لمسافات طويلة، ينتج عنها مبالغ طائلة. وهكذا فقد انتشرت القصص المروعة عن الشحنات البشرية التي يتم نقلها حول العالم، إثر توقف المغامرة الذهبية. ثم ما لبثت ان اختفت تلك القصص من العناوين الرئيسية بصورة واضحة لأسوأ المبررات: لأنها أصبحت شائعة.

كما ألقت المغامرة الذهبية الضوء على ممارسات إحدى الشبكات: شبكة فوجيان، والتي تقوم بنقل المهاجرين من هذه المقاطعة الصينية الساحلية، المتخصصة في الصناعات البحرية في الأصل، إلى الولايات المتحدة وتايوان واليابان وأستراليا. حيث وصل حجم الهجرة من مقاطعة فوجيان إلى أكثر من ربع إجمالي الهجرة الصينية في عام 1995. وفي أوائل التسعينيات، أخذ 25,000 من الفوجيانيين

بالتوافد سنويا على الولايات المتحدة. أما في 2004، فقد وصل 10,000 فوجياني إلى نيويورك وحدها. وبالتالي فقد أدى ازدياد السكان الفوجيانيين بمدينة نيويورك إلى اتساع الحي الصيني ليشمل المناطق المجاورة، ليُغرق بذلك المطاعم وشركات النسيج بالعمالة الرخيصة غير المشروعة. ومن ثم انطلق سعر الرحلة بسرعة البرق من أقل من 2000 دولار إلى 60,000 دولار. وقد جرت العادة أن يتم دفع جزء من المبلغ كمقدم على أن يتم تسديد الجزء المتبقي بنظام الدين من قبل المهاجرين والأقارب الموجودين بالولايات المتحدة وفوجيان. وتغطي الرسوم إما تكاليف الرحلة البحرية الشاقة – يذكر أن المغامرة الذهبية أمضت 112 يوما في عرض البحر – أو نفقات سلسلة طويلة من الأسفار متعددة الأقسام، والتي تتضمن عبور الجبال المؤدية إلى تايلاند سيرا على الأقدام، ثم الطيران إلى إحدى الدول الأخرى كمحطة للإنتظار، يليها التوجه إلى كندا أو المكسيك، ثم اجتياز الأراضي متجهين إلى الولايات المتحدة. ويعتبر الإكراه والعنف جزءا من العملية. ففي أوائل التسعينيات، كان يتم الاحتفاظ بالوافدين الجدد في انتظار الرحلة التالية داخل حوالي ثلاثمائة "مخزن" في نيويورك – في الجزء الأسفل على وجه الخصوص – مغللين بالأصفاد أو القيود، كما يتم ضربهم وتعذيبهم واغتصابهم بانتظام. كما تستمر الممارسات الوحشية المرتبطة بعملية تحصيل الديون بعد انتهاء الرحلة بفترة طويلة. ومع هذا، لا يلبث الكثير من نفس المهاجرين بعد اتمام العملية أن يتوجهوا إلى المهربين، سعيا لتوريد المزيد من أقاربهم الذين تركوهم وراءهم.

ومن المؤسف أن جانباً كبيراً مما سبق قد أصبح أمرا مألوفا. فشبكة فوجيان ما هي إلا واحدة ضمن كثيرين مثلها. فقد تقوم شبكة أخرى، على سبيل المثال، بنقل المهاجرين من جنوب آسيا إلى العديد من الدول في أوروبا. وقد حقق تراب أحمد شيخ، وهو مالطي الجنسية مولود بباكستان، في الفترة ما بين 1988 و1996، أرباحاً وصلت إلى 15 مليون دولار من خلال نشاطه، الذي نمى بصورة واضحة من حيث الحجم والنطاق. بدأ شيخ بإرسال مجموعة من الهنود إلى ألمانيا جوا عن طريق مالطة. ثم ما لبث أن اكتشف أن البنجلاديشيين يمثلون قطاعا متناميا، ليصبح بعد ذلك مجالا لتخصصه، حيث قام بشحن 10,000 مهاجر بنجلاديشي إلى إيطاليا خلال ثلاثة أعوام على متن أسطول صغير للصيد. علم مندير كومار واهي Mandir Kumar Wahi، أحد مديري عمليات تهريب البشر والذي كان يعمل في مجال تهريب البشر على المستوى الدولي، عن العمليات التي يقوم بها شيخ، فعرض عليه عمل شراكة تدر المزيد من الأرباح على الطرفين. وكان من المقرر أن تلاقي مراكب شيخ الصغيرة ناقلات واهي الضخمة في عرض البحر ليتم نقل المهاجرين في سرية تامة إلى الشواطىء الإيطالية. وقد انكشف أمر شيخ عندما انتهت إحدى هذه الصفقات بصورة

مأسوية في حادث تصادم أودى بحياة 283 مهاجراً واثنين من عامليه. إلا أنه عندما يسقط أحد أطراف اللعبة، سرعان ما يرفع الآخرون الستار. بعضهم أطراف تعمل لمسافات طويلة، مثل واهي، والبعض الآخر من المتعهدين مثل شيخ، أما الغالبية فهي الأطراف "التقليدية" التي تقوم بنقل الباكستانيين أو الأفغان برا من خلال إيران وتركيا. إن كل هؤلاء المستثمرين باختلاف تخصصاتهم غالبا ما يتشابكون من خلال مجموعة من الشراكات، والعقود التي يتم الإتفاق عليها من الباطن، وهي مجموعة من الإتفاقيات والعمليات التي تتغير على الدوام، والتحالفات، والإتحادات التي تتم لأغراض معينة.

التحركات الجماعية

استغرقت التجارة التي تتم عبر المحيط الأطلنطي أربعمائة عاماً لاستجلاب 12 مليون عبد أفريقي إلى العالم الجديد. إن اثنتي عشرة مليوناً رقمٌ ضخمٌ. ولكن لنتأمل الآن حقيقة أنه قد تم الإتجار فيما يقرب من 30 مليون سيدة وطفل بصورة غير مشروعة في جنوب شرق آسيا، خلال العشرة أعوام الأخيرة. إن تجارة البشر غير المشروعة مازالت لا تعتبر أكثر الأشكال المربحة للتجارة غير الشرعية – حيث تحوز تجارة المخدرات على هذا الشرف – ولكنها غالبا ما تعتبر أسرع هذه الأشكال من حيث النمو. فالتجارة غير المشروعة التي تجري عبر الحدود، والتي لا تمثل سوى جزءا من الصورة، تقوم بنقل ما يقرب من 700,000 إلى مليوني شخص كل عام. (يرتفع الإجمالي إذا ما تم أخذ عمليات شراء وبيع البشر داخل الدول). إن تحديد الأرقام الفعلية أو الحقيقية أمر صعب. فالحال دائما ما يكون هكذا مع التجارة غير المشروعة. ولكن الحكومات، والمنظمات العالمية، والجماعات الناشطة التي تقوم بمتابعة هذه التدفقات تجتمع على شيء واحد: أن أعداد الأفراد التي تقوم بعبور الحدود اليوم بصورة تعتبر غير مشروعة، غالبا في ظل ظروف يشوبها القهر و الإكراه، غير مسبوقة بالنظر إلى تاريخ البشرية.

إن معدل النمو أيضا غير مسبوق. فالجمع بين التجارة غير المشروعة وتهريب البشر – وفقا للأمم المتحدة – يعكس الصورة الكاملة "لتجارة البشر" والتي تؤثر على ما لا يقل عن 4 مليون شخص سنويا ، بما قيمته 7 إلى 10 بليون دولار. بل ويمكن المجادلة بأن القيمة تتجاوز هذا الحد، فتهريب البشر إلى خارج الصين يقدر وحده بحوالي 1 إلى 3 بليون دولار سنويا، ويقدِر مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI أن الشبكات العاملة في تجارة الأفراد بالمكسيك تحقق من 6 إلى 9 بليون دولار كل عام. وعلى الرغم من تباين التقديرات الخاصة بالقيمة الإجمالية لتجارة البشر ، إلا

أن الخبراء المتمرسين قد أجمعوا على أنها أكبر من ذي قبل، كما أنها تنمو بمعدلات خطيرة إلى أبعد الحدود.

يشير مفهوما تهريب البشر والتجارة غير المشروعة، في الأساس، إلى مجموعتين مختلفتين من الأنشطة. ففي إطار تهريب البشر، يقوم المهاجر بدفع مبلغ معين للمهرب الذي يساعده على اجتياز الحدود. أما في حالة التجارة غير المشروعة، فإن التاجر غير الشرعي يقوم بخداع أو إرغام المهاجر ليبيع عمله. وبالنظر إلى الديون الضخمة والتعسفية، فإن الكثيرين من المهاجرين الذين يتم تهريبهم بمحض إرادتهم يضطرون إلى الإنضمام إلى المعامل المُعرّقة sweatshops أو العمل في ظل ظروف عمل تتسم بالإستغلالية، والتي يقوم مهربوهم "بتوفيرها". إن تهريب البشر والتجارة غير المشروعة في البشر متشابهان. فكلاهما يمثلا جانبا من الصناعة الجديدة المتنوعة والتي تزدهر بفضل تطلعات هؤلاء الساعين للبحث عن حياة أفضل في مكان آخر والعوائق التي تضعها الحكومات في طريقهم.

تعتبر التجارة في البشر بالتأكيد أسوأ أشكال التجارة غير المشروعة المزدهرة حاليا، من الناحية الأخلاقية. ولكنها ممتدة بعمق ومتداخلة بشدة مع أعقد أشكال التدفقات المهاجرة التي شهدها العالم. فالدوافع الإنسانية التي تؤدي إلى الهجرة متأصلة ومن الصعب احتواؤها. فأحيانا ما يتحرك المهاجرون بدافع الفرصة، أو الأمل، أو اليأس، أو ببساطة السعي إلى البقاء. وهكذا فإن التجار غير الشرعيين العاملين في هذا المجال يقومون بالتلاعب بهذه الدوافع، وبفضل قدرتهم على تجاوز الحواجز والعوائق المفروضة من قبل الحكومات، ينجحون في تحويل هذه الدوافع الإنسانية إلى مكاسب وأرباح.

إن الفرصة ضخمة. فالبشر اليوم يتحركون كما لم يتحركوا من قبل. وخلال عام 2004 وصل عدد الهجرات الدولية الموثقة إلى 175 مليون مهاجراً، وهو ما يمثل 3 بالمائة من إجمالي البشرية. وربما يكون هناك أيضا ما يوازي نصف القيمة السابقة ولكن غير موثق. هذا بالإضافة إلى الكثير من المهاجرين الداخليين، 150 مليون في الصين وحدها، والذين يتم نقلهم من المناطق القروية النائية إلى المناطق المدنية والصناعية سريعة النمو؛ هذا إلى جانب 20 مليون لاجيء ومُرحّل آخر لتكتمل بذلك الصورة. وتظل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الأماكن المستهدفة المتميزة. حيث أشار التعداد السكاني للولايات المتحدة لعام 2000 إلى أن ما يزيد عن 30 مليون من السكان أجنبيي المولد، وهو ما يوازي 11.1 بالمائة من إجمالي السكان. وقد جاء 13.3 مليون منهم أو 44 بالمائة خلال فترة التسعينات. وفي أوروبا الغربية، فإن ما يقرب من 30 مليون شخص ولدوا في بلدان أجنبية. وفي الأماكن الأخرى المقصودة، فإن المهاجرين يمثلون الجزء الأكبر من القوى العاملة، كما هو الحال

في منطقة الخليج؛ حيث أن خمسة وثمانين بالمائة من السكان الكويتيين ليسوا في الحقيقة كويتيون. أما في الإمارات العربية المتحدة، فإن سبعة وأربعين بالمائة من سكانها أجانب.

ولكن الدول اليوم لم تعد تفرق بوضوح بين مصادر المهاجرين والجهات التي يقصدونها. وتمثل دول عديدة الجانبين: حيث يرحل منها مجموعة من سكانها، بينما يتوافد إليها في نفس الوقت المزيد من المهاجرين غير الشرعيين. وتعتبر المغرب وجمهورية الدومينيكان مثالين على هذه الحالة. بينما تعد دول أخرى بمثابة نقاط مرور أساسية – أو ساحات انتظار – لهؤلاء الذين ما زال أمامهم مشوار طويل. فالجواتيماليون بالمكسيك أو التشاديون بليبيا ينتظرون فقط الفرصة ليتحركوا إلى الولايات المتحدة أو إيطاليا. أما الهند والمكسيك وتركيا ومصر وإسبانيا والبرتغال والمغرب، تلك الدول التي غالبا ما تمثل الأموال المحولة إليها، النصيب الأكبر من إيرادتها (الأموال التي يقوم المواطنون العاملون بالخارج بإرسالها للوطن)، تعتبر في حد ذاتها مقاصد للهجرة.

إن هناك العديد من الأسباب التي تفسر ازدياد الضغوط الدافعة إلى الهجرة وانتشار تبعاتها المصاحبة على المستوى الجغرافي، مقارنة بما سبق. فتوافر المعلومات المتاحة عن الفرص المتاحة في الأماكن الاخرى بصورة أفضل وأرخص، وقد فتحت الاتصالات المكثفة مع الأصدقاء والأقارب الموجودين بالخارج الكثير من العيون وأشعلت الحماس والدافع إلى تجربة الحظ في مكان آخر. كما أن انخفاض التكاليف المرتبطة بعملية الاتصال والتنقل قد جعل الهجرة قرارا ليس مطلقا أو نهائيا، وهو ما حد بدوره من الحاجز النفسي أمام الرحيل. هذا بالإضافة إلى أن انهيار الكتلة السوفيتية وحدودها التي كانت مغلقة فيما سبق كان أحد الأسباب المؤدية إلى الطفرة الخاصة بإزدياد حركة البشر. وقد قامت حرية الحركة الجديدة فجأة بتوفير الملايين من العمال للدول التي تحتاج إلى عمالة – وإلى البعض الآخر الذي لم يكن لديه نفس الحاجة.

وهناك شيء آخر، إنه شغف الجهات الموظِفة في تلك الدول التي تستقبل هؤلاء المهاجرين. فالعديد منهم يرحب بتلك العمالة التي يمكنها قبول مرتبات أدنى أو شغر تلك الوظائف التي تزدريها العمالة المحلية. ففي بعض البلاد يخلق النمو الاقتصادي الحاجة إلى وظائف معينة، تفوق فيها حجم العمالة المحلية. إن العمالة المحلية في الأماكن الأخرى ليست نادرة وإنما تعتبر ببساطة مكلفة جدا – خاصة إذا ما توفرت العمالة التي تعمل بأجر منخفض. وبالتالي فإن كل ما سبق غالبا ما ينتج عنه سياسات للهجرة وقوانين للعمل تتسم بالغموض والتضارب. وتلاقي بعض الفئات من العمالة ترحابا – حيث يتم منح تأشيرة H-1B، الخاصة بأصحاب المهارات القادرة، في

الولايات المتحدة إلى العمال المُدرَّبين فنيا، أو ألمانيا التي قامت بتوظيف 20,000 خبير كمبيوتر أجنبي في عام 2000. وأحيانا ما يتلقى الآخرون ترحيبا بأثر رجعي، كالعفو العام الذي قدمته إسبانيا لصالح المهاجرين غير الشرعيين الموجودين في البلد بالفعل. بينما تنظر الولايات المتحدة في وضع برنامج "العمال الأجانب المؤقتين" الموجه للمكسيكيين، على غرار ما قدمته ألمانيا ذات مرة للأتراك.

يقوم أصحاب العمل دائما بممارسة الضغوط من أجل وضع قواعد وقوانين أقل صرامة فيما يتعلق بالهجرة؛ وغالبا ما يتم معارضة الرأي العام بشدة. وعلى الرغم من هذا لا تقوم أية دولة بالترحيب بجميع أنواع المهاجرين بأذرع مفتوحة. فعلى العكس، تزدهر الهجرة اليوم بالرغم من العوائق والحواجز المرتبطة بالكوتا والمحظورات والقيود الموضوعة على الحدود، وأنواع التأشيرات المتعددة وتصريحات العمل التي يتم منحها وفقا لقواعد مختلفة حسب الجنسيات والوظائف، والمزايا الخاصة التي يتمتع بها هؤلاء الذين يسعون إلى استثمار أموالهم، والعديد من الظروف الخاصة الأخرى التي تتفاوت من جهة إلى أخرى. ولا تقوم جموع المهاجرين بتكييف نفسها وفقا لهذه المتطلبات بصورة دقيقة. بل إنها على العكس تهدد بالقضاء عليها. وبالتالي فإن مثل هذا الضغط هو الذي ينعش تجارة البشر.

إن كل ما سبق يصب في سوق – سوق عالمي للعمالة مليء بالعيوب، ويتسم بوجود العديد من الحواجز القانونية، ونقاط الاختناق، إلى جانب التعقيدات اللوجستية الواجب تخطيها. ومثل كل سوق، فإن هذا السوق في حاجة إلى تجار. إلا أن هؤلاء الوسطاء ليسوا من نمط وسطاء وول ستريت. فبعضهم موظفون قانونيون، مثل وكلاء الشركات التي تقوم بتوظيف العمالة الأجنبية، أو الحكومات نفسها – مثل السحب السنوي الذي تقوم به الولايات المتحدة لمنح green card. إلا أن هناك عدد أكبر من اللاعبين مشكوك في أمرهم أو هم بصراحة مجرمون. فهم يتعاملون مع ما يسميه كيفن بيلز Kevin Bales، أحد خبراء العالم الرائدين في هذا المجال، "رقيق العصر الحديث". إن هذا الوصف رهيب، وإن كان في كثير من الأحيان، دقيقا.

قمة الانحطاط الأخلاقي

إن التجارة غير المشروعة في البشر تعتبر من أدنأ الطرق التي تنتقل بها العمالة في ظل الاقتصاد العالمي الجديد. حيث ينتهي بهم الحال إلى العمل داخل المعامل المُعرّقة، والأراضي، والمصانع، والمزارع وأيضاً كخدم بالمنازل. وتعتبر إحدى المجالات سيئة السمعة المعروفة، وإن لم تكن الوحيدة، هي تجارة الجنس. حيث

ينتشر العديد من مسارات عبيد الجنس حول العالم اليوم: من ميانمار، والصين، وكمبوديا حتى تايلاند، ومن روسيا حتى إمارات الخليج، ومن الفلبين وكولومبيا إلى اليابان، وما إلى غير ذلك. ويشتهر البعض منهم بالتحديد باعتبارها أنشطة مربحة واسعة النطاق. وقد تم تصدير عشرات الآلاف من الفتيات من روسيا وأوكرانيا ومولدوفا ورومانيا، إثر سقوط الستار الحديدي، بغرض استغلالهم لممارسة الجنس في العديد من المدن المنتشرة في أوروبا الغربية واليابان. فتجار البشر غير الشرعيين في لندن، والذين لم يكونوا معروفين حتى منتصف التسعينيات، قد سيطروا، بعد مرور نصف عقد، على 80 بالمائة من عاهرات الشوارع الموجودين بالأحياء المشبوهة. أما في المدن الأخرى، مثل مدينة ليون بفرنسا، فإن التغير في تجارة الجنس قد دفع بالعاهرات المحليات إلى شن حركات ناشطة للاعتراض على سيطرة الفتيات المكرهات الوافدات من شرق أوروبا على هذه التجارة؛ كما أكدن على تأثير هذه التغيرات على دخلهن، وصحتهن، وسلامتهن.

إن مسار هذه الفتيات يتسم تحديدا بالإنحلال. فالجهات الموظفة التي تكسب خمسمائة دولار مقابل الفرد تقوم بحشد هؤلاء الفتيات باستخدام الوعود الكاذبة في معظم الأحيان، خاصة العمل في إحدى الدول الغنية كعارضات أزياء، أو شغر إحدى الوظائف المكتبية أو كبائعات فيها. وأحيانا ما يتم ببساطة اختطاف هؤلاء الشابات. حيث يتم نقلهن عبر الحدود بالتواطؤ مع المسئولين، ليتم فيما بعد إيداعهن داخل "مخازن الموانيء" الموجودة في بعض الدول مثل بودابست أو سراييفو، حتى يتم استغلالهن جنسيا عن طريق المخدرات والضرب والاعتداء المتكرر. وأخيرا وما أن تصل إحدى هذه الفتيات إلى واحدة من دول أوروبا الغربية باستخدام جواز سفر مزور أو مسروق، أو بالإعتماد على إحدى الطرق السرية للدخول، حتى يتم استخدامها غالبا لعام أو أكثر كعبدة للجنس، حيث تتعرض إلى معاملة غير آدمية بصورة مستمرة، حتى يُنهك جسدها أو حتى يقرر التاجر غير الشرعي أنها قد أوفت "بدَيْنها" – أحد المبالغ التي يقوم باختراعها وتحديدها تعسفيا. وتقوم العديد من عواصم دول أوروبا الغربية بإخفاء الكثير من مثل هؤلاء العبيد. وهو ما ينطبق على اليابان أيضا، حيث يتم استجلاب الفتيات من البرازيل، والإكوادور وكولمبيا. أو على تايلاند، حيث تعمل بعض المراهقات الكامبوديات في بيوت الدعارة واللاتي قام أهاليهن البائسون المعدمون ببيعهن ليقدمن مثل هذه الخدمات.

إن عمليات التجارة غير المشروعة في الجنس تعتبر ناجحة بقدر ما هي دنيئة. فتقديرات الإنتربول الرسمية تشير إلى أن التجار غير الشرعيين يمكنهم إشباع طلب جديد مصدره لندن عن طريق إمدادات حديثة يمكن توريدها من البلقان في خلال ثمان وأربعين ساعة. كما أن هؤلاء التجار يحتفظون ببعض الوظائف والتخصصات

الجانبية أيضا. إحداها على سبيل المثال هي الأطفال الصغار، والذين يتم شرائهم لتشغيلهم كشحاذين محترفين أو ليتم عرضهم للتبني في الغرب. ففي ألبانيا، يقوم التجار غير الشرعيين بمنح العائلات الفقيرة خمسة آلاف يورو مقابل الوليد الجديد، وأحيانا ما يتم عقد الصفقة قبل أن تقوم الأم بالإنجاب. وهو سعر جيد. "ابن مقابل جهاز تلفزيون" A son for a TV هو عنوان إحدى المقالات المنشورة بصحيفة نيويورك تايمز في عام 2003، لطفل ألباني عمره ثلاث سنوات قام أبوه ببيعه لأحد الوسطاء مقابل جهاز تليفزيون، حيث قام مشتري الطفل في إيطاليا بدفع ستة آلاف دولار. وبالرغم من الجهود التي تسعى إلى القضاء على هذه الممارسات، إلا أن أحد التقارير التي أصدرتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا Organization of Security and Cooperation in Europe في عام 2003 قد أشارت إلى أن هذه التجارة لم تتأثر. ويقول التقرير: "إن زعماء الإجرام يعملون في منطقة [البلقان]، وأحيانا ما يشترك معهم القادة المُنتَخَبون في جرائمهم".

لقد شاعت التجارة غير المشروعة في الفتيات واستغلالهن جنسياً في الولايات المتحدة أيضا، بالرغم من أنها لم تلفت الإنتباه إلا مؤخرا. ففي 1998 تم اكتشاف عبيد الجنس المكسيكيين في فلوريدا. وقد أوضح أحد التقارير التي أصدرتها الحكومة في عام 1999 أن سلطات الهجرة قد كشفت عن وجود 256 بيتا للدعارة في 26 مدينة والتي اتضح أنها مكدسة بالعاملين غير الشرعيين. وفي إحدى المقالات المنشورة في مجلة نيويورك تايمز في عام 2004 تحت عنوان "جاراتي الفتيات" The Girls Next Door ، قام بيتر لندسمان Peter Landesmann بوصف عملية استغلال ضحايا التجارة غير المشروعة من الفتيات في مجتمع الطبقة الوسطى بأمريكا، بالتفصيل. وبعد عدة شهور، قامت الشرطة بإغلاق أحد المواقع الكائنة في إحدى القرى الهادئة بفرمونت، والتي تقوم باستغلال الرق الوارد من شرق آسيا لأغراض جنسية. قال ديريك إليرمان Derek Ellerman من Polaris Project، وهي إحدى الجماعات الناشطة التي تقوم بمحاربة التجارة غير المشروعة في البشر، لأحد الصحفيين: "لقد نجحوا بصورة واضحة في الإنتشار داخل الضواحي وحتى المناطق الريفية". "وأينما كان هناك طلب على الجنس التجاري، فإن التجار غير الشرعيين سوف ينتشرون في تلك المناطق".

الجيش الاحتياطي للعمالة غير الموثقة

إن العلم بوجود مخزون من العمالة غير المشروعة يولد دافعا لاستغلاله. إن أصحاب العمل الذين يلجأون إلى العمالة غير الموثقة هم أصحاب الاحتياجات

قصيرة الأجل، خاصة في تلك الأنشطة التجارية مثل المطاعم ومجال المنسوجات والمقاولات. بل إن بعضهم من المهاجرين أنفسهم. ففي أبريل 2004، تقدمت أربع سيدات من أمريكا اللاتينية بدعوى ضد إحدى المهاجرات الكوريات وابنتيها، واللاتي يمتلكن منتجعين بوسط مانهاتن باسم Osaka Zen. قالت الموظفات السابقات أنهن كن يعملن لمدة تتجاوز 100 ساعة في الأسبوع مقابل أقل من 250 دولار، حيث كن يقمن بعمل المساج، وتنظيف المكان، وحتى تخليل الكيمتشي kimtchi، دون وجود مكان للمبيت سوى طاولات المساج.

ومع هذا فإن اللجوء إلى العمالة غير المشروعة لا يقتصر، بأي من الأحوال، على النشاطات التجارية التي يقوم بها المهاجرون. فالعديد من الشركات الرسمية، والتي أحيانا ما تكون عريقة ومعروفة، تسهم في زيادة الطلب على العمالة غير الموثقة ودعم تجارة المهربين. كما تقوم الآن الوكالات الموجودة في الحي الصيني بنيويورك، التي تقوم بالتوظيف قصير الأجل، والمعروفة بتخصصها في العمالة الفوجيانية غير الموثقة، بتلبية الطلبات الممتدة من شمال الساحل الشرقي إلى جنوبه. وتضم قائمة عملائها أصحاب النشاطات من الصينين وغير الصينيين على حد سواء. وفي نظير التخلي عن مبادئها وخرق القانون، فإن الجهات الموظِفة تستفيد من الخدمات التي تقدمها تلك العمالة غير المنظمة، مقابل مبلغ زهيد دون الإعتراض على ساعات العمل الطويلة أو ظروف العمل غير العادية. كما توفر هذه العمالة أيضا على تلك الجهات عناء القيام بالأعمال السفلى أيضا: فالوكالات هي المسؤولة عن الشؤون المتعلقة بالعقود والمرتبات، والجهات الموظفة ليست في حاجة من الأصل لمعرفة المبلغ الذي يحصل عليه العاملون.

وهناك بعض الموظِفين الذين تقدموا خطوة أخرى، ألا وهي شراء العمالة غير القانونية مباشرة دون الحاجة إلى هذه الوكالات. وكثيرا ما يتم القبض على المؤسسات الكبرى والجهات الأصغر التي يتم التعاقد معها من الباطن، وذلك خلال قيامهم "بغير قصد" بتشغيل العمالة غير الموثقة. وتعتبر المخالفات وأشكال العقوبات الأخرى التي يتم فرضها في الولايات المتحدة على المؤسسات التي تقوم بتشغيل العمالة غير المشروعة، غير مكلفة على الإطلاق، ونادرا ما يتم تطبيقها. ففي الولايات المتحدة، كما يقول أحد المعلقين "يعتبر تطبيق القوانين القائمة، التي تهدف إلى التصدي لتشغيل العمال غير الموثقين، طريقة سهلة للحد من الهجرة غير المشروعة. حيث يتم تحويل عبء تكلفة عملية وضع السياسات من دافعي الضرائب، إلى مخالفات يتحملها الموظِفون .... إن السياسة الحالية تقوم في واقع الأمر بتقديم الإعانات الحكومية في صورة ضرائب وإعفاءات خاصة بمصروفات التأمين الاجتماعي، إلى تلك الصناعات التي تقوم بتشغيل الملايين من العمالة غير المشروعة".

إن مثل هذه البيئة المرنة التي يتمتع بها موظفو العمالة غير المشروعة، تعتبر عالمية الطابع. حيث تمنح هذه البيئة صناعات معينة في بعض الدول ميزة تنافسية. فالمعامل المعرقة التي يتم فيها صناعة المنسوجات حول العالم، قد أصبحت مصدرا رئيسيا لاجتذاب العمالة غير الموثقة. كما أن تلك المصانع التي يتم فيها الدفع للقوى العاملة من الإناث بالقطعة – وهو بالتالي ما يضمن أن تعمل تلك السيدات لساعات طويلة ودون اعتراض، وغالبا ما يتعرضن لشتى أنواع التعذيب والعنف – قد أصبحت محوراً للحملات الناشطة ضد هذا النوع من العمالة، نظراً لارتباط تلك المصانع بالشركات الكبرى الرئيسية. أما إقليم جزر ماريانا الشمالية Northern Mariana Islands التابع للولايات المتحدة، فقد أصبح الجهة الرئيسية التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيين الوافدون من آسيا. حيث يقوم التجار غير الشرعيين بإيهامهم أنهم سوف يتمكنون من الإنطلاق بحرية إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة. في حيت يتم في الواقع تسليمهم لمصانع المنسوجات، والتي أحيانا ما تمتلكها التجمعات الآسيوية للجريمة المنظمة، لتسديد ديونهم. وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن سايبان Saipan، عاصمة الإقليم، قد أصبحت الجهة المستهدفة لتجارة الجنس؛ إنه تطور منطقي.

إن تدفق العمالة غير الموثقة في الدول الغنية، التي تمثل بدورها الأقطاب الجاذبة للمهاجرين، قد أحدث فوضى شديدة في أسواق العمل، والتي عانت بالفعل من انتكاسات وتحولات تنظيمية، كالاعتماد على المصادر الخارجية outsourcing. وإذا كانت القيود والاحتياطات المفروضة على العمالة هدفا للهجوم، وانخفضت عضوية الاتحادات، فإن العمالة غير الموثقة لا تزيد عن أن تكون "جيشا احتياطيا" بالمعنى الذي استخدمه ماركس Marx– مجموعة من العمالة الرخيصة القابلة للانقياد، والتي يؤثر توافرها سلبا على أسعار العمالة وجودة الظروف المرتبطة بالعمل. ومن ثم فإن التحذير الذي أطلقته اتحادات التجارة في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يثير الدهشة. ولا حتى الاتهامات الشائعة المتعلقة بأن الشركات لها مصلحة واضحة في الإبقاء على تلك الظروف. ولكن فيما يمكن اعتباره تكرارا لتجربة سابقة فإن هذا التدفق قد تسبب أيضا في إثارة مواجهات عنيفة بين أفراد المجتمعات المهاجرة، بين الوافدين القدامي الذين أضحوا يشكلون اتحادا، والذي كان غالبا نتاج صراعات عديدة، والمهاجرين الجدد والتجار غير الشرعيين، باعتبارهم سببا لانخفاض الأجور.

ومن منظور آخر – المنظور الخاص بالجيران والأقارب الذين تركهم هؤلاء العمال، فإن المهاجرين الذين تم تهريبهم أو يتم الاتجار فيهم بصورة غير مشروعة، يمكن النظر إليهم كمصادر للتحويلات المالية، تماما كالمهاجرين الشرعيين. فالكثير

منهم سوف يقوم بتسديد دين الرحلة ذات يوم، ليصبح بمقدوره أن ينتقل بعد ذلك إلى محيط أكثر استقرارا. وهو ما يجعلهم مستثمرين محتملين في موطنهم، وراعين للوافدين الجدد، حيث يتدفق ما يقرب من 100 بليون دولار سنويا في شكل تحويلات مالية، يقوم بها المهاجرون إلى موطنهم في شكل مبالغ صغيرة تصل إلى 250 دولار أو ما يقرب من ذلك، والتي يمكن حتى لهؤلاء الذين يحصلون على دخل منخفض ادخارها. كما أن حجم التحويلات المالية الموجهة لأمريكا اللاتينية، يحقق نموا يتراوح ما بين 7 إلى 10 بالمائة سنويا، ليتعدى بالفعل ما يوزاي 10 بالمائة من الناتج القومي الذي تحققه هايتي، ونيكارجوا، والسلفادور، وجامايكا، وجمهورية الدومينيكان، وإكوادور. وفي كولومبيا وصلت التحويلات المالية إلى نصف حجم صادراتها من القهوة، أما في المكسيك فهي تساوي الأرباح المتحققة من السياحة. وفي السنوات الأخيرة، تجاوزت التدفقات النقدية التي يبعثها العمال الوافدون من أمريكا اللاتينية والعاملون بالولايات المتحدة إلى موطنهم، إجمالي استثمارات الشركات العالمية المتدفقة إلى الإقليم. إن هذه الإتجاهات تجعل فكرة الهجرة أكثر جاذبية – وضرورية بجميع الأشكال.

يسهل التعرف على منازل أسر الفتيات في القرى الصينية الموجودة بـ (لانجل) Langle، حيث يشير الصحفي هوارد فرنش Howard French إلى أن منازل تلك الأسر التي لديها إناث يزينها القرميد، ويوجد بها أجهزة تكييف. أما الأسر الأخرى فتعاني من الفقر الشديد، وما زال الذكور فيها يقومون بالصيد في المرتفعات الخضراء مستخدمين الأقواس والأسهم. ويتمثل السبب الرئيسي في أن المنازل التي بها إناث تكون أكثر ثراء، هو أن البنات ما عدن يعشن فيها، فهن يعملن كعاهرات بتايلاند وماليزيا ومن ثم فإن النقود التي يرسلنها إلى منازلهن تفسر هذا التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. قالت إحدى الفتيات وتدعى يي يانج Ye Xiang وتبلغ من العمر عشرين عاما، والتي ذهبت هي الأخرى إلى تايلاند، لفرنش: "إن كل الفتيات يردن الذهاب إلى (الأراضي الأجنبية للعمل في النشاطات المتعلقة بالجنس) إلا أن البعض منهن عليه أن يقوم برعاية أهله." كما يؤكد فرنش أيضا أن تصدير البنات قد أصبح الطريق الرئيسي، أو ربما يكون الطريق الوحيد للتمتع بحياة أفضل لمعظم العائلات في الإقليم، هذا بالإضافة إلى أن الانخراط في هذه الممارسات لا يبدو وكأنه مصدر خزي لممارسيه أو عائلاتهن.

وتشيع نفس الحقائق والإتجاهات في إحدى القرى الصغيرة الموجودة على الجانب الآخر من العالم. تحكي الصحفية سوميني سنجوبتا Somini Sengupta قصة "بيكي": وهي سيدة تبلغ من العمر أربعة وثلاثين عاما عادت مرة أخرى لموطنها بمدينة بنين في نيجريا، بعد عشرة أعوام من العمل كعاهرة في إيطاليا. تقول سنجوبتا: "فيما

يتعلق بأصدقائها وجيرانها لم يكن عملها مخزيا أو مشينا: فالخزي قد ارتبط بالافتقار إلى الموارد المالية". فكما هو الحال في لانجل، تقوم العاهرات في مدينة بنين باستخدام الأرباح التي حققنها من هذه الممارسات لتغيير المدينة ماديا واجتماعيا. وتواصل سنجوبتا الكتابة عن هؤلاء اللاتي يطلق عليهن Italos (أي الطليانيات): "لقد رجعن إلى ديارهن، وقمن ببناء منازل جيدة. كما قمن بحفر آبار خاصة لتوفير المياه الجارية نهارا ومساءا. وأدخلوا العربات ذات الأربع عجلات إلى شوارع مدينة بنين غير المرصوفة". إن العديد من هؤلاء الفتيات اللاتي رحلن إلى إيطاليا، لم يرحلن بموافقة ذويهم فحسب، وإنما بتشجيع منهم يملؤه الحماس والإنفعال.

التنين والذئاب (المهربون) ورؤوس الأفاعي

"إنه مثل التنين، تترابط أجزاؤه العضوية بقوة بالرغم من كونه كائنا طويلا". إن هذه العبارة التي استخدمها أحد المهربين الصينيين لوصف الشكل التنظيمي لنشاطه التجاري لأحد الباحثين، تجسد بوضوح الكثير من معالم تهريب البشر والتجارة غير المشروعة اليوم. فالمخلوق بالتأكيد شديد الطول. والمسارات التي يتبعها المهاجرون الذين يتم تهريبهم قد تكون ملتوية وغريبة، ويتخللها العديد من نقاط الإنعطاف والانتظار. فالرحلة من الصين إلى الولايات المتحدة قد تمر من جنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وتشير إحدى التقديرات إلى أنه يتم احتجاز ما قد يصل إلى 30,000 مهاجر صيني يوميا في مخازن الموانيء حول العالم: وفي إحدى المرات كان هناك 4000 صيني في إحدى نقاط الانتظار في بوليفيا. وفي أي وقت في موسكو يوجد 300,000 من المهاجرين غير الشرعيين والوافدين بدورهم من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، في انتظار شحنهم. كما قامت إحدى الشبكات التي تفككت في أوائل عام 1998، والتي كانت تقوم بجلب العراقيين والفلسطينيين إلى إلبازو El Paso بولاية تكساس، باستخدام "محطات للتهريب" في الأردن، وسوريا، والضفة الغربية، واليونان، بالإضافة إلى "محطات للشحن" في اليونان، وتايلاند، وكوبا، والإكوادور، والمكسيك. وإن كان ما سبق يشير إلى شيء، فهو يعكس أن مثل هذه الأمثلة قد أصبحت أمرا شائعا ومألوفا.

من يقوم بإدارة هذه التجارة؟ إن هذه العمليات تختلف من حيث التعقيد والنطاق أو الحجم، بدءا من المؤسسات العائلية الصغيرة – والتي دائما ما تكون أنشطة عائلية – إلى النقابات التي تتضمن العديد من الأنشطة التجارية غير المشروعة. إلا أنه لا يمكن لأي من هذه المؤسسات أن تقوم بهذه التجارة وحدها، فالمهام متعددة ومتفرقة. وفي الفترة السابقة التي كانت فيها عمليات التهريب التقليدية تتضمن عبور

أحد الحدود فقط، كان المستثمر المحلي الذي يعمل وحده يعتبر مثالاً للمهربين. وكانت هذه الشخصية معروفة عند الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك باسم المهرب أو coyote (الكلمة في الأصل تعني: الذئب). وبالتالي فقد أصبح المهرب، والذي كان نموذجا لعابري الحدود خلال الثمانينات، منذ تلك الفترة لاعبا من الدرجة الثانية. فهو ورفاقه في الأماكن الأخرى ما هم إلا أحد "الأعضاء العضوية للتنين". ومن المتوقع أن يندثر المهرب التقليدي في المكسيك نفسها قريبا؛ نظرا لأن كثافة حركة المرور، والتي يصاحبها ارتفاع القيود والرقابة على الحدود، قد رفعت سعر المرور (من ثلاثمائة دولار في منتصف التسعينيات إلى ألفي دولار بحلول 2001)، هذا بالإضافة إلى الميزة التي تتمتع بها الجماعات الأكثر تنظيما، التي لها العديد من الأعوان عبر الحدود، والتي تعتمد أيضا على التقنيات الحديثة.

إن الصينيين يطلقون على هؤلاء الأطراف، رأس الحية. وينظر التجار غير الشرعيين الذين ينتمون إلى فئة رأس الحية، إلى المهربين بصفتهم مقاولين ثانويين يمكنهم الإستعانة بهم لتأدية الخدمات المحلية حسب الحاجة. وقد قامت السلطات في عام 2005 بإحصاء أكثر من ثلاثمائة مجموعة معروفة، تتمتع بدورها بالقدرة على العمل بصورة غير مشروعة عبر الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك. منها على سبيل المثال منظمة سليم بوغادر Salim Boughader، والتي تم تسميتها على اسم رئيسها المكسيكي الذي ينحدر من أصول لبنانية. وقد تخصصت هذه الشبكة في نقل المهاجرين غير الشرعيين من الشرق الأوسط، وغالبيتهم من المسيحيين العراقيين الهاربين من الاضطهاد الديني الذي ساد في ظل نظام صدام حسين بالعراق. وهناك أيضا حلقة التهريب، المعروفة باسم منظمة "M"، والتي تعمل بصورة رئيسية في تهريب المصريين الذين يقومون بالسفر إلى البرازيل كسائحين، ثم الانطلاق من هناك في اتجاه جواتيمالا وفيما بعد إلى المكسيك، في طريقهم إلى الولايات المتحدة.

يوجد حول هذه الأنماط من المهربين ورأس الحية، قاعدة عريضة من الأدوار المرتبطة، كلها ضرورية لإنجاح عمليات تهريب البشر أو الإتجار فيهم. وتشمل هذه الأدوار الموظفين (أو "رؤوس الحية" الصغار)، ومشتري المستندات، ووجهات ووكلاء النقل، والمسؤولين الفاسدين، والجهات التنفيذية، ومُحصّلي الديون، والجهات الموظفة كما يطلق عليها، والقوادين، أطقم السفن، والمرشدين المحليين، وغيرهم الكثيرين. قال أحد اللاجئين الأفغان إلى أحد المحررين بسومطرة إن مجرد قيام رجل غريب يحمل هاتفا محمولا بتحيتك، يعني وجود مهرب أفغاني باكستاني على الناحية الأخرى من الخط، والذي يقوم بدوره بإعطاء توجيهاته المتعلقة

بالخطوة القادمة في الرحلة. إن هؤلاء الأفراد مثل ذلك الغريب الذي يحمل الهاتف الخلوي، يلعبون دورا فعالا وغامضا في ذات الوقت، في سلسلة الإمداد. ومن الممكن أن تقتصر هذه العلاقات على عملية محددة أو أن تكون ممتدة، تحكمها العقود أو الشراكات القائمة على منظومة الثقة الموجودة داخل المجتمع العرقي.

إن ما يدفع الناس إلى العمل في مجال تهريب البشر، قد يبدو مفاجئا في بعض الأحيان، فهو نتيجة بعض العواقب غير المقصودة. أوضحت لي دوريس مايسنر Doris Meissner والتي كانت المسئول الأول للهجرة الأمريكية لمدة طويلة خلال التسعينيات كيف أن الصيادين التايونيين قد حولوا نشاطهم من التونة إلى البشر. قالت مايسنر: "عندما اتفقت الدول التي تصيد في المحيط الهادي في أوائل التسعينيات على الحد من استخدام الشباك الكبيرة (Seine) في صيد التونة بهدف الحد من الوفيات بين الدلافين، أعرب الصيادون التايوانيون عن أن سعة مراكبهم غير مستغلة بالكامل ولا يمكنهم استخدامها بعد الآن في الصيد. ولأن تايوان قريبة من فوجيان، فقد أصبح المهاجرون الصينيون هم السلعة الجديدة".

إن هناك علاقة واضحة بين تهريب البشر وأشكال التجارة غير المشروعة الأخرى، والجريمة. قال لي ميجيل آنجل كارانزا Miguel Angel Carranza، أحد عملاء تنفيذ القانون المحنكين الذي قابلته في سان أنطونيو، "كان من الطبيعي أن تقوم الجماعات المكسيكية ذات الخبرة الطويلة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة "بمضاعفة نصيبهم" عن طريق إرغام عملائهم من وقت إلى آخر على حمل "طرد صغير" معهم عبر الحدود.... وسرعان ما تتراكم الطرود الصغيرة العديدة يوميا لتصبح طردا كبيرا. وإن كانت هذه الحمولة الكبيرة تحتوي على الكوكايين، فإن القيمة السوقية لها ستكون أكبر بكثير من الرسوم التي تدفعها العمالة الفقيرة المكلفة بحمل الطرد، وهوما يتم غالبا تحت التهديد بالقتل".

واستطرد كارانزا قائلاً: "وما أن اكتشفت الجماعات الكبرى العاملة في تجارة المخدرات المرونة والفاعلية والمخاطر المحدودة نسبيا المرتبطة باستخدام مدخل "الطرد الصغير" لتهريب شحنات المخدرات الضخمة، حتى شرعوا في بناء شراكات حميمة مع المنظمات المتحكمة في المهربين الصغار".

وتعتبر صور التعاون التي نشأت بين المُزيفين ومهربي البشر، واحدة من أكثر أشكال التحالفات إثارة للدهشة وأكثرها تعقيدا من الناحية التنظيمية. فكيف ينجح مُصنعو الساعات المقلدة، على سبيل المثال، في التنسيق بكل كفاءة بين قنوات توزيع التجزئة العالمية؟ فالساعات المقلدة ذاتها يمكن مشاهدتها في نواحي باريس أو في الشارع المقابل لمحطة Grand Central بنيويورك. من هم التجار؟ في الحقيقة إنهم بائعو الشوارع الوافدون من دول الصحاري الأفريقية، الذين تم تهريبهم إلى باريس

ونيويورك من خلال شبكة عالمية تعمل في إحدى الأطر المتفق عليها مع شبكات التزييف أو التقليد الصينية.

وهذه الشركات متعددة الجنسيات المعقدة التي تقوم بخدمة قاعدة ضخمة من العملاء، تجد صعوبة بالغة في التنسيق بنجاح بين هذه المجموعة المتداخلة من الأنشطة في مجالات التصنيع، والتجارة العالمية، ولوجستيات النقل، والتحكم في المخزون، وإدارة الموارد البشرية، والتوزيع، وتوفير المنتج وفقا للمواصفات المحددة، والرقابة المالية – بالإضافة إلى الأمن والسرية. وبالتالي فإن وجود منظمة تتمتع بمثل هذه القدرات الإدارية المذهلة، يشير إلى وجود نموذج عمل لا يتمتع بقدرته على جذب المديرين الموهوبين فحسب، وإنما أيضا بقدرته على توليد الأرباح. كما أنها، للأسف، تشير أيضا إلى التأثير المحدود الذي تلعبه القيود والضوابط الحكومية. إن مثل هذا التخاذل من قبل الحكومات قد أصبح شائعا في كل مكان؛ وبالرغم من وجود الكثير من العوامل التي يمكن الرجوع إليها لتفسير هذه الظاهرة، إلا أن أهمها هو أنه في كثير من الدول الموكل إليها مكافحة هذه النشاطات غير المشروعة، تقوم هذه الحكومات بالتربح شخصيا منها. فمثل هذه العمليات التجارية المعقدة يصعب القيام بها بنجاح على مدار فترة طويلة من الزمن، دون الحصول على مساعدة من المسؤولين المتواطئين.

أحضر أوراقك هنا

في نهاية عام 2001، وفي ذروة الصراع بين الولايات المتحدة وطالبان، بدأت ملندا ليو Melinda Liu المحررة بمجلة Newsweek في شراء جميع الوثائق والمستندات من مدينة بيشاور بباكستان، التي قد تحتاجها إحدى الأفغانيات الباحثات عن ملتجأ آمن في الغرب. وقد وجدتها عملية سهلة وغير مكلفة إلى حد كبير. فقام أحد المصورين المحليين بأخذ بعض اللقطات لها، والتي جعلتها تبدو تقريباً كالأفغانيات. كما قامت بشراء جواز سفر أفغاني حقيقي، باستخدام بطاقة الهوية، ورخصة القيادة وشهادة الميلاد. وقد كلفتها هذه الأشياء أقل من ثلاثمائة دولار. كما قام ممولوها بإضافة بعض المستندات الهامة اللازمة لدعم طلب اللجوء: بطاقة الحزب الأفغاني الشيوعي Afghan Communist Party واستدعاء الشرطة الصادر عن طالبان. حتى أنهم عرضوا عليها أن يقوموا بنشر مقالة في صحيفة بيشاور، بزعم أن الشخصية الأخرى التي تحمل اسمها قد قُتلت بأيدي مجهولين.

أنهت ليو تجربتها عند هذا الحد، ولكن ليس قبل التأكيد على أن التأشيرات الخاصة بالدول التي تعمل كمحطات للإنتظار متوفرة هي الأخرى، في مقابل ما قد

يصل إلى أربعة آلاف دولار. علما بأن كل ما سبق متوافر داخل السوق المحلية. كما يمكن الحصول على نفس المجموعة أيضا عن طريق عدد من الدول الأخرى في العالم. وغالبا ما يكون هذا بتكلفة أقل: يشير الصحفي بيتر لاوفر Peter Laufer، على سبيل المثال، إلى أن المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين يمكنهم الحصول على المستندات والوثائق اللازمة بتكلفة زهيدة من بولينج جرين Bowling Green بكنتاكي. ويكتب لاوفر قائلاً: "يستغرق شراء مجموعة من وثائق الهوية الأمريكية، بدءا من رخصة القيادة وحتى بطاقة التأمين الإجتماعي، من السوق السوداء الخاصة بـBowling Green حوالي ثلاث ساعات. ونادرا ما تتعدى التكلفة الرائجة 20 دولار للبطاقة الواحدة".

إن الحصول على الوثائق والمستندات المصدّقة يعد مصدرا هاما لمهربي البشر والتجار غير الشرعيين في هذا المجال. ولقد اعترف رونالد نوبل Ronald Noble، سكرتير عام الإنتربول، في عام 2005 بأن واحدة من أكثر المشاكل التي يواجهها إلحاحا، هي كيفية التعامل مع جوازات المفقودة أو المسروقة، والتي تتجاوز 20 مليون جوازا، في حين أن 5.8 مليون منهم فقط هم المُسجَلون في قواعد البيانات.

ومرة أخرى، فإن الدور الذي يلعبه الفساد والتواطؤ من قبل المسؤولين أمر محوري. فرؤوس الحية من الصينيين يقومون بالتحالف مع العاملين بوكالات تصدير العمالة التابعة للدولة، وأما خفر السواحل الصينيون فيختفون تماما عندما تنطلق المراكب المحملة بالمهاجرين غير الشرعيين إلى عرض البحر. كما أن بعض رؤوس الحية هم أنفسهم موظفون حكوميون سابقون أو حتى حاليون. إن المسؤولين الأكثر عرضة للفساد، يزيدون من جاذبية الدولة كمحطة للانتظار. وفي العديد من المطارات، تنجح ورقة المائة دولار المدسوسة داخل أحد جوازات السفر المزيفة، والذي يتم إبرازه عند شباك الهجرة، في المضي قدما. وفي مسارات التهريب الموجودة بشرق وجنوب شرق أوروبا، كثيرا ما يقوم التجار غير الشرعيين بمقابلة مسؤولي الحدود والذين يقومون بختم مجموعة من جوازات السفر في مقابل بعض من المشروبات أو السجائر – وأحيانا ما يتم تقديم بعض الفتيات لإتمام الصفقة. كما يجب تدوير المسؤولين الإيطاليين الذين يتم إرسالهم إلى اليونان لصد المهاجرين المهرَّبين، من استخدام المعديات المتجهة إلى إيطاليا بصورة مستمرة، ويرجع ذلك، كما يرى دبلوماسي إيطالي قمت بإجراء حوار معه في أثينا، إلى أن هؤلاء المسؤولين غالبا ما يشتركون بعد عدة أسابيع مع نظرائهم من اليونانيين في اقتسام الرشاوي التي يحصلون عليها من التجار غير الشرعيين. هذا بالإضافة إلى أن نجاح هذه التجارة لا ينفك أن يقوي ويدعم هذا النمط، مما يجعل من الأسهل إعطاء هذه الرشاوي، ومن الأصعب رفضها.

يقوم مهربو البشر بإدارة عملياتهم بطرق أخرى أيضا. واستنادا إلى التواطؤ الرسمي، يقوم هؤلاء المهربون بالدفع بالمهاجرين ضمن الوفود التي تحمل جوازات سفر رسمية؛ ومن ناحية أخرى، أحيانا ما يتنكر المهاجرون كسائحين ويركبون الأتوبيسات السياحية. ويعتبر إنشاء شركة وهمية لها فروع في بلاد متعددة إحدى الخطط الأكثر تعقيدا التي ابتكرها التجار الروسيون غير الشرعيين. حيث تقوم هذه الشركة بطلب نقل "موظفيها" من فرع إلى آخر. لقد قام عابرو الحدود بتزوير العلاقات الأسرية، بل وفي بعض الحالات، قاموا بتزويج المهاجر بصورة قانونية لأحد الأشخاص الذين يحملون الجنسية المطلوبة أو يتمتعون بالإقامة – وبالرغم من أن هذا المدخل لا يتم تطبيقه على نطاق كبير بالفعل، إلا أنه يعتبر الملاذ الأخير.

أما فيما يتعلق بعمليات النقل، يقوم المهربون باستخدام كل الطرق تقريبا التي عرفها الإنسان – الطائرات، والمراكب، والأتوبيسات، والسيارات الخاصة، والعربات التي تجرها الحيوانات، والطرق الطويلة الممتدة فوق الجبال وعبر الصحاري التي يتم قطعها سيرا. كما يتم إرغام الفتيات اللاتي يتم نقلهن إلى الولايات المتحدة بغرض تجارة الجنس، على عبور صحراء سونورا Sonora ، أو تسلق مرتفعات كاليفورنيا وهن يرتدين ملابس العمل – الكعوب العالية والجونلات القصيرة. وتتراوح مركبات النقل التي تم تحويلها لنقل البشر من الحجرات السرية المغطاة، الموجودة داخل الشاحنات أو عربات النقل، على سبيل المثال – إلى ما لا يمكن أن يتصوره عقل. فإحدى المنظمات المكسيكية قامت بتبطين الجزء الداخلي لإحدى شاحنات نقل الوقود بالمقاعد.

ويمكن أيضا إخفاء مخازن الموانيء – وهي عنصر أساسي آخر – بنفس الصورة. وفي بعض البلاد ليست هناك أي حاجة لإتخاذ مثل هذه الاحتياطات، نظرا لأن جهاز الشرطة غالبا لا يتسم بالكفاءة أو يكون متواطئا. وفي بعض الأماكن الأخرى، قد يفي أحد الأدوار الأرضية، أو المخازن شديدة الرطوبة، بالغرض. في فبراير 2004، تم العثور على 136 مهاجراً غير شرعياً "مكدسين" في أحد المنازل الواقعة بضاحية سكوتسديل Scottsdale الراقية بأريزونا، بجوار أحد ملاعب الجولف. حيث اشتبه الجيران في زيادة حركة المرور عند هذا المنزل، معظمها من الشاحنات وسيارات البيكاب، وأبلغوا الشرطة. ليتضح أن كلًا من هؤلاء المهاجرين، وجميعهم من أمريكا اللاتينية، قد دفع ستة آلاف دولاراً نظير دخول الولايات المتحدة، هم محتجزون الآن حتى يقوم أقاربهم بدفع المزيد من النقود. (وفي نفس اليوم، تم العثور على 64 مهاجراً آخرين داخل أحد مخازن الموانئ الموجودة بقرية بِريس Perris، الواقعة جنوب شرق لوس أنجلوس).

ومَثَلهم في ذلك مثل زملائهم العاملين في أشكال التجارة غير المشروعة الأخرى، فقد لعب انتشار التقنيات المتاحة للعميل دورا كبيراً في انعاش التجار غير الشرعيين،

ومساعدتهم على التفوق على الجهات التي تلاحقهم. فمهربو البشر يعتمدون إلى درجة كبيرة على أجهزة الراديو المشفرة، والتليفونات المحمولة المدفوعة مسبقا والتي يمكن التخلص منها بعد انتهاء العملية، والبريد الإلكتروني، ومقاهي الإنترنت. كما جعل تشديد الرقابة على الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك والحدود الأخرى، استخدام التكنولوجيا أمرا شبه أساسي لضمان نجاح عملية العبور، من خلال مراقبة حرس الحدود وتبادل التوجيهات مع الأعوان الموجودين على الجهة الاخرى. إلا أن الاستخدام الأكمل والأمثل للتقنيات الجديدة يرتبط بتجارة الجنس، حيث يقوم إزدهار عمليات الإتجار بالفتيات والأطفال لأغراض جنسية، على استخدام الإنترنت لعرض البضاعة على هذه الأسواق الموجودة على هذه شبكة، والتي تتشابه مع مزادات العبيد أو الرقيق. إن موردي "العرائس اللاتي يتم طلبهن عن طريق البريد"، أحد المفاهيم القديمة المستخدمة حاليا للإشارة إلى تلك العمليات التي تحدث عبر شبكة الإنترنت، والخدمات الفنية التي تصاحبها من سهولة عملية البحث، والتصنيف، والتثمين – قد يكونوا بمثابة شراكات وهمية خاصة بالتجار غير الشرعيين. ويتم عرض الفتيات "للبيع" على الشبكة في عدة نقاط من سلسلة التوريد، في محطات الإنتظار الموجودة بوسط أوروبا حيث يقوم أصحاب بيوت الدعارة بشرائهن وإعطاء عملائهم فرصة الطلب. إن الدرجة التي يعزي بها نجاح التجارة غير المشروعة في الجنس إلى التقنيات الحديثة المتاحة للمستهلك، يتناقض إلى حد كبير مع اعتماد هذه التجارة الواضح على العنف الشديد.

القانون يحاول اللحاق

أصبحت التجارة في البشر محورا لحقبة مفاجئة من النشاط في القانون الدولي. على سبيل التحديد، لا تعتبر كل هذه الجهود جديدة تماما: حيث تم وضع المسودة الأولية للمعاهدة الخاصة بحقوق المهاجرين، التي أصدرتها الأمم المتحدة في عام 1978، لتوقَّع في 1990، ويبدأ العمل بها فقط في 2003، وكانت جواتيمالا الدولة رقم الواحد والعشرين التي أقرت بها. وبحلول أوائل عام 2005، وصل عدد الدول التي وقعت المعاهدة إلى سبع وعشرين دولة فقط، معلنة بذلك تمسكها ببنودها. وقد حددت الإتفاقية الحقوق التي يتمتع بها المهاجرون، بدءا من عملية الرسوم القانونية والمعايير المرتبطة بالعدالة في التوظيف وحتى حقهم في تحويل الأموال إلى موطنهم. إلا أن الدول الموقَّعة، للأسف، هي تقريبا نفس الدول التي تقوم بتصدير العمالة المهاجرة؛ ولم تنضم إلى الإتفاقية حتى الآن أي من الدول التي تُعتبر من الجهات المقصودة. كما أن الخبراء يرون أن هذه المعاهدة غير جديرة بالتصديق أو

الإقرار، حيث تقوم بوضع معايير منخفضة جدا، في حين تعطي إحساسا خاطئا بأنها قد أنجزت الكثير، بينما يعتبر ما تم إنجازه أمرا لا يذكر.

حققت المحاولات التي تركز على تجارة البشر بصورة أكثر مباشرة، نجاحا أكبر. وقد قامت الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة في عام 2000 بتمرير معاهدة لمواجهة الجريمة العالمية المنظمة، والتي انطوت على اتفاقية ضد "تهريب المهاجرين برا، وبحرا، وجوا" وأخرى بهدف "منع، وقمع، ومعاقبة الاتجار غير المشروع في البشر، خاصة النساء والأطفال". وفي البداية حظيت الاتفاقية الخاصة بالاتجار غير المشروع بتوقيع أربعين من أعضاء الجمعية العمومية مع نهاية عام 2003، أما اتفاقية التهريب فقد تم التوقيع عليها في أوائل عام 2004. (قامت الولايات المتحدة بتوقيع كلتا الاتفاقيتين إلا أنها لم تقم باعتماد أي منهما حتى الآن). وتشمل الجهود الدولية الأخرى المبذولة، وضع مجموعة من المعايير المشتركة لمواجهة عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة التي تتم داخل الاتحاد الأوروبي، كما قامت محكمة الجنايات الدولية International Criminal Court في عام 2002 بتوسيع مفهوم "الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية" ليشمل شتى أشكال العبودية التي تتم في إطار التجارة غير المشروعة في البشر.

إن كل هذه المبادرات تعكس الجهود المبذولة لتعريف، وتنميط، وتصنيف الانتهاكات المتعلقة بتجارة البشر. وقد قامت اتفاقيات الأمم المتحدة، بوضع تعريفات عريضة وتفصيلية للتهريب والتجارة غير المشروعة، مع الاهتمام بالدور الذي يلعبه الوسطاء والأطراف الأخرى التي تقوم بتسهيل التعاملات المرتبطة، وليس فقط الدور الذي يقوم به مديرو العملية وضحاياهم. ومن ثم، فمن المفترض أن تلتزم تلك الدول التي تقر هذه الاتفاقيات، بحظر وتجريم بعض الأنشطة، وتطبيق هذه القوانين، والتعاون لحماية وتعويض الضحايا، وتبادل المعلومات، والعمل سويا لتأمين الحدود. كما أن كلا الاتفاقيتين تحاولان التفريق بين الضحية والمجرم، تؤكدان على أن الهجرة غير المشروعة ليست جريمة في حد ذاتها في نظر القانون الدولي، كما تطالبان بالتعامل برفق مع الضحايا – مثل ضمان حق هؤلاء الضحايا في الرجوع إلى موطنهم، بدلا من احتجازهم عند القبض عليهم.

إن هذه الجهود بعيدة عن أن تكون محاولات أكاديمية فحسب. على العكس، حيث تتطرق هذه المجهودات إلى المشكلة الهامة المرتبطة بتطبيق القانون، خاصة في ظل افتقار معظم الدول حتى فترة قريبة، لمثل تلك القوانين اللازم تنفيذها. ففي الولايات المتحدة، لم تقم مصلحة الهجرة بوضع سياستها الموجهة ضد أنشطة التهريب إلا في عام 1997؛ أما قانون مكافحة التجارة غير المشروعة فقد تم إصداره في أكتوبر 2000. علما بأن الولايات المتحدة من الدول الرائدة في هذا المجال. وفي تركيا، على

سبيل المثال، وهي إحدى المحطات الرئيسية للانتظار، ارتفعت حالات التهريب التي تم إيقافها من 98 حالة في عام 1998 إلى 850 حالة في عام 2001 – ولكن العقوبة كانت بسيطة، نظرا لغياب قانون يحظر التجارة في البشر. كما أن العديد من الدول التي تمثل محطات النهاية ونقاط الانتظار قد بدأت الآن فقط في تفهم أبعاد القضية. وحتى في تلك الأماكن التي يواجه فيها المهربون والتجار غير الشرعيين المخاطر المرتبطة بالوقوع في السجن، فإن العقوبات المتوقعة تعتبر بسيطة، مقارنة بباقي أشكال التجارة غير المشروعة. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تفوق الفترة التي يقضيها المهرب، الذي يتم القبض عليه وفي حوزته حمولة من الماريجوانا، في السجن الفترة التي يقضيها نظيره المتهم بتهريب البشر.

أسهمت الأمم المتحدة والاتفاقيات العالمية الأخرى المعنية بالقضاء على التهريب والتجارة غير المشروعة، في الإسراع من عملية إصدار القوانين. فكل من ألبانيا ورومانيا، على سبيل المثال، قد قامتا لأول مرة بتجريم التجارة غير المشروعة في البشر في عام 2001. وفي نفس السياق، تقوم الأمم المتحدة سنويا الآن بترتيب الدول وفقا لثلاث مراتب، حسب الدور الذي تلعبه هذه الدول في التجارة غير المشروعة في البشر، والجهود التي تبذلها في سبيل الوقاية وتطبيق القانون. وتهدد الولايات المتحدة بمعاقبة تلك الدول منخفضة الأداء عن طريق منع المساعدات والمعونات التي تقدمها إليها. ولكن ربما تعتبر أفضل هذه النتائج المتحققة، هي الإقناع الأخلاقي الناتج عن "تسمية وإحراج" تلك الدول، التي لا تبدي تعاونا مع المجهودات الدولية.

إن القوة المُحركة وراء هذه الجهود العالمية، والتي ليست خفية تماما، هي مجموعة قوية من الجماعات الناشطة التي ألقت الضوء على عبيد العصر وعلى القهر الذي تتعرض له النساء والأطفال على أيدي التجار غير الشرعيين. ويرجع نجاح مثل هذه المجموعات إلى حد كبير إلى التعارض والتناقض الأخلاقي المطلق بين الكثير من الممارسات المرتبطة. كما أن تجارة البشر تقع في مفترق الطرق لأنواع متعددة من التواطؤ: العنف ضد النساء، واستغلال الأطفال، ومعايير ومقاييس العمل، وحقوق اللاجئين، وحقوق الإنسان بصورة عامة. إن الطبيعة المروعة لهذا الموضوع، قد أسهمت في جعل الاتجار غير المشروع في الجنس، محورا لمقالات الصفحة الأولى والحملات الشخصية أيضا التي يشنها الصحفيون وأصحاب الآراء المهتمون بالقضية. وفي عام 2004، أسهمت فضيحة "جاراتي الفتيات" The Girls Next Door التي فجرها لندسمان، والعمود المنشور في نيويورك تايمز الخاص بزميله نيكولاس كريستوف Nicholas Kristof ، والذي قام "بشراء" فتاتين من بيت الدعارة الكمبودي، حيث كانتا تعملان ثم أعادهما إلى أسرتيهما لتعود واحدة من تلك الفتيات

في العام الذي يليه إلى بيت الدعارة مرة أخرى، في إثارة السخط العام تجاه تجارة البشر في الولايات المتحدة. كما قامت أيضا القصص المماثلة التي تم نشرها في اليابان وأوروبا، في تحريك الرأي العام وحث السياسيين على التحرك.

وإذا كان هناك شق سلبي لمثل هذا الاهتمام الذي لاقاه الموضوع، أو ما قد يستوجب الحذر على الأقل، فهو أن التركيز على عمليات التجارة غير المشروعة في الجنس، لا يجب أن يطغى على أشكال التجارة الأخرى غير المشروعة، والعبودية الناتجة عن تراكم الديون وما إلى غير ذلك، وتشمل الأعمال الأخرى في المصانع والورش غير المرتبطة بالإستغلال الجنسي. ويشير فاينجولد David Feingold إلى أن حجم السوق العالمي للعمالة الرخيصة، يفوق حتى سوق الجنس الرخيص. كما أن إكراه العمالة كثيرا ما ينطوي على العنف الجنسي، والعكس صحيح.

استغلال البؤس

ومع هذا، لو أننا فكرنا في تجارة البشر على الأسس الأخلاقية فقط، فقد نفقد أمرا ما لازما لفهم هذه التجارة. إنه الاقتصاد. إن الأمر لا يتعلق فحسب بضرورة مواجهة التجار غير الشرعيين والمهربين، الذين يديرون نشاطاتهم التجارية على الصعيدين المالي والتجاري، وليس من منظور الفساد الأخلاقي فقط. فكل هذا صحيح. إلا أننا عندما نرى الآباء في ألبانيا يستبدلون أولادهم بأجهزة تليفزيون، وقرى صغيرة في نيجريا تعيش على التحويلات المالية التي يبعثها المهاجرون منها إليها، حتى وهم يعرفون المقابل الرهيب الذي يدفعونه، والفتيات اللاتي يتم شرائهن من بيوت الدعارة الكمبودية، ليعدن إليها مرة أخرى نظرا لغياب فرصة أفضل، فإن الحسابات الاقتصادية تعكس صورة أكثر وضوحا للتجارة بكل غموضها، إذا ما تمت مقارنتها بالقراءة الأخلاقية وحدها.

إن نظام عمل التجارة غير المشروعة في البشر، يصبح أكثر وضوحا إذا ما تم التفكير فيه كأحد أشكال التجارة غير المشروعة الأخرى. فالتجار غير الشرعيين والمهربون، عبارة عن شبكات تضم مجموعة من الوسطاء المتميزين الذين يستفيدون من القوانين المقيّدة والحدود الدولية، لربط جانبي العرض والطلب بسعر مرتفع. ومن هذا المنظور، فإن القضاء على التجارة غير المشروعة في البشر يتطلب أكثر مما يمكن أن تقوم به أكثر الجهات صرامة في تطبيق القانون وتنفيذه. إن الحكومات ليست في حاجة إلى قوانين تطبقها فقط، وإنما في حاجة أيضا إلى سياسات معينة تهدف إلى الدفع بالقيمة – النقود – إلى خارج هذا النشاط التجاري. إنهم في حاجة إلى رفع درجة المخاطرة وتخفيض العوائد التي يحققها التجار غير الشرعيين من تجارة البشر.

إنها عملية غير مضمونة، لأن التجار غير الشرعيين لديهم القدرة على تحويل الفروق البسيطة في القانون المحلي، إلى فرص مربحة. وتقوم الحكومات حول العالم باستمرار، بالتلاعب والتحوير في قوانين الهجرة الخاصة بها، لأسباب تتراوح من الذكاء والفطنة، إلى المبررات المتعلقة بكراهية الأجانب. ومن ثم فإن هذا النشاط ينتج عنه صورة عالمية تتغير باستمرار، حيث يتم تشريع بعض تدفقات البشر من إحدى البلاد إلى الأخرى، في حين يتم تجريم غيرها، بينما يظل الباقون حائرين في المنطقة الرمادية، ويحدث كل هذا في نفس الوقت. وتستمر الصورة في التغير، تحديدا في تلك الأوقات التي يكون فيها هؤلاء التجار غير الشرعيين أكثر مرونة وتكيفا مع هذه التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال كما لم يكونوا من قبل، ومما يمكن للبيروقراطية الحكومية أن تكون ذات يوم.

إن كل هذا – بالإضافة إلى الانتهاكات البالغة التي تتخلل العديد من ممارسات تجارة البشر – يشير إلى أن الحكومات تخطو ببطء نحو محاربة التجارة عن طريق استبعاد القيمة. وتتضمن المقترحات تطبيق المعايير الخاصة بالعمل، بغرض التخلص من المعامل المعرّقة، بالإضافة إلى اتباع مدخل يقوم على أساس توكيد الصحة العامة فيما يتعلق بموضوع الدعارة، بدلا من انتهاج أساليب قمعية. إن هناك العديد من الخطوط شديدة التعقيد المرتبطة بالإستغلال الجنسي، وعمالة الأطفال، وظروف العمل غير المناسبة، والمُراباة، والمصائب الأخرى. كما أن تجارة الأطفال والمستضعفين، أو استبعاد أي مخلوق هو أمر يستحق أقصى عقوبة. إن المشكلة تكمن في أن الحكومات تثبت فشلها، بصورة متزايدة، في القبض على المجرمين وتنفيذ العقوبات.

ومادامت جميع الدول ليس لديها سوق عمل واحد، بل سوقين في واقع الأمر – أحدهما قانوني أو مقبول، والآخر سري ولا تحكمه أية قواعد – فسوف تظل أنواعٌ معينة من الوظائف المرتبطة بصناعة المنسوجات والأعمال المنزلية والجنس، تحقق أرباحا ضخمة لمهربي البشر والتجار غير الشرعيين في هذا المجال.

وبالنظر إلى هذا المأزق، قامت الدول الجاذبة للهجرة غير الشرعية – وخاصة الولايات المتحدة – بدلا من ذلك بالسعي إلى إيقاف هذه التجارة عند المصدر، الدول المصدّرة، من خلال السعي إلى إصدار وتفعيل القوانين وترتيب دول المصدر حسب جودة وفاعلية المجهودات التي تبذلها. إلا أن هذا المدخل، والذي يتماشى مع مفهوم التوكيد على "السيطرة على المصدر" في إطار الحرب على المخدرات، يصطدم مع حقيقة أن دول المصدر، في واقع الأمر، تفتقر إلى وجود بنية تحتية قضائية، بالإضافة إلى القدرة على تطبيق القانون، اللازمين بدورهما لإيقاف التجارة ومنعها. كما أن هذا المدخل يتحدى كل الاتجاهات السياسية والثقافية السائدة منذ نهاية الحرب الباردة،

في فترة تميزت بالحدود المفتوحة، ورحلات السفر منخفضة التكلفة، وكثرة عبور الحدود. وبالتالي فإن تناول العولمة من هذا المنظور يكسبها معنى مختلفا تماما.

إلا أنه وراء العولمة ما زالت هناك قوة أكثر عمقا تقوم بتحريك تجارة البشر. والمأساة تكمن في أن هذا الدافع يمثل طموحا أساسيا – الرغبة البشرية في البحث عن حياة أفضل للفرد وأطفاله. وقد توصل علماء الاقتصاد وعلماء النفس إلى أن ما يحرك الهجرة ليس الحرمان المطلق، أو الفقر، وإنما الحرمان النسبي – إحساس الفرد بأنه يمكن أن يكون في حال أفضل في مكان آخر. إن هذا الإحساس هو ما يدفع أحد الفوجيانيين لركوب إحدى مراكب الشحن في بحر الصين الجنوبي، أو أحد الأسر الألبانية لبيع طفلها الرضيع إلى التجار غير الشرعيين ليأخذوه بدورهم إلى إيطاليا. كما أن الأرباح التي يحققها المثابرون وذوو العزيمة – الذين يكملون مشوارهم بالرغم مما تنطوي عليه الرحلة من محن، ليقوموا في نهاية الأمر بإرسال الأموال إلى موطنهم – إنما تؤكد على الإحساس بالحرمان النسبي وتجعل الإغراء أكثر قوة.

لا تعتبر المغرب أشد دول العالم فقراً، بل أن العديد من بلدان العالم، قد يرحب بقبول بمستوي المعيشة بالمغرب. ومع هذا فإن المغرب تعتبر مصدرا رئيسيا للمهاجرين غير الشرعيين والمُهرِّبين. لماذا؟ لأن قرب المغرب من أسبانيا وأوروبا يشعر المغاربة بالفروق الكبيرة بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة البلدان الأوروبية. ومن ثم فإن عشرات المغاربة يحاولون عبور الحدود يومياً، لينتهي الحال بالعديد منهم أمواتا أو أحياء، بعد انقلاب قواربهم المتهالكة. كما يقوم الأهالي بالدفع إلى المهربين لأخذ أولادهم إلى مدن أخرى عبر البحار، حيث يستضيفهم المغاربة المحليون. ويروي أحد الآباء، الذي قام بإرسال ابنه البالغ من العمر خمسة عشر عاما إلى إيطاليا باستخدام أوراق مزورة مقابل خمسة آلاف دولار إلى El Pais، أن الغرق في الديون مرة أخرى في سبيل الحصول على أربعة آلاف دولار آخرين لإرسال ابنه الثاني بعيدا، هو قرار سهل اتخاذه. " إن العيش في المغرب يشبه أن تكون ميتا" ، كما قال، "إذا غرق الطوف، فلن يكون ذلك خطأ المُهرِّب، بل يد القدر".

الفصل السادس

التجارة العالمية في الأفكار المسروقة

لقد حدث هذا لبيل جيتس Bill Gates ونجم الروك بونو Bono. ولشركة جنرال موتورز General Motors والجنرال ميخائيل كالاشينكوف General Mikhail Kalashnikov، والمخترع الروسي للبندقية المهاجمة والتي تحمل اسمه. وج. ك. رولينج J.K.Rowling التي ابتكرت شخصية هاري بوتر Harry Potter، وبفيزر Pfizer التي اخترعت الفياجرا. لقد تعرض كل هؤلاء لسرقة أفكارهم.

"إنه ليس من اللطيف أبداً أن يكون المسئول عن إطلاق وتسويق الألبوم الخاص بك واحدٌ من اللصوص"، قالها بونو، المغني الرئيسي في فرقة U2، بعد أن علِم أن كان هناك قرصنة على ألبوم الفرقة لعام 2004 "كيف تقوم بتفكيك القنبلة النووية" How to Dismantle an Atomic Bomb قد نسخ بصورة غير مشروعة، وكان متاحا على الإنترنت قبل تاريخ صدوره رسمياً. وفي 2003 وجدت مايكروسوفت نسخاً من نظام تشغيل Longhorn الجديد الخاص بها – قبل شهور من اصداره في أي مكان في العالم – يباع في ماليزيا وسنغافوره مقابل دولارين للنسخة. كما قامت شركة جنرال موتورز باتهام أحد صانعي السيارات الصينيين بتقليد إحدى موديلاتها. وفي 2004 قام الجنرال كالاشينكوف بمقاضاة الولايات المتحدة لقيامها بشراء AK-47s المقلدة لتسليح الشرطة العراقية. إن هناك ما يقرب من 100 مليون وحدة من هذا السلاح يتم تدويرها اليوم حول العالم، ويعتبر الكثير منها نسخا ممتازة. "ماذا نفعل؟" اعترض الجنرال كالاشينكوف. "إنه عصرنا الآن."

سواء أن اطلقت عليها اسم البدائل و السلع المقلدة knockoffs، أو النسخ المطابقة replicas، أو البضاعة المنقولة بصورة غير مشروعة bootlegs، أو النسخ copies، أو ببساطة البضائع الزائفة fakes، فإن البضائع المزيفة أو المزورة

counterfeits قد شاعت في كل مكان. فكر في أي منتج في أي صناعة، وسوف تجد في جميع الأحوال أن هذا المنتج قد واجه انقضاضاً من المقلدين. الأسلحة والعطور؛ والسيارات، والدراجات البخارية، وأحذية العدو؛ والأدوية والمعدات الصناعية؛ والساعات ومضارب التنس، ومضارب الجولف، وألعاب الفيديو، والبرمجيات، والموسيقى، والأفلام – لا شئ محصن.

إن المتسوقين العاديين الذين يقومون بشراء البدائل عادة ما يكون الخطر الذي يواجهونه ضعيف، أو لا يواجهون خطراً على الإطلاق. ومع هذا فإن البضائع المزيفة ما هي إلا بضائع مسروقة – مسروقة لأنها تمثل تعديا على العلامة التجارية، والتصميم، والأفكار الخاصة بشخص ما. وعلى الرغم من هذا، فإن عملية العثور عليها تزداد سهولة. فمعظم الدول، في الواقع، لديها سوق محدد أو منطقة معينة تشتهر بدورها بتوافر النسخ الرخيصة غير المشروعة لجميع أنواع السلع الإستهلاكية تقريبا – Canal Street الموجود بالحي الصيني بنيويورك، على سبيل المثال. وتقوم هذه الأسواق بعرض كميات من شنط اليد المقلدة وأكوام من الساعات ونظارات الشمس المشكوك في مصدرها، وتُعرض هذه المنتجات على المشتري من خلال واجهات المحلات الضيقة المتراصة واحدة تلو الأخرى. إن هذه الواجهات ما هي إلا قمة الجبل الجليدي. فداخل المحلات توجد تشكيلة من الكتالوجات المميزة لبعض البضائع المزيفة باهظة الثمن – تلك المنتجات الصعب انتاجها أو التي يعبر العميل عن احتياجه لها على الفور – والتي يقوم البائعون بإحضارها من مخابئهم لحظة إتمام الصفقة. ويتم تخزين كميات من المنتجات داخل المخازن، غالبا في طوابق متتالية تكتظ بالسلع المهربة والتي يتم نقلها من الموانيء، حيث تصل في صهاريج للشحن يصل حجمها إلى أربعين قدما، بواسطة الشاحنات، متفادين عمليات التفتيش إما اعتمادا على الحظ أو نتيجة الخداع والتضليل. إن مثل هذه الأسواق تعتبر بحق ظاهرة عالمية، في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث تُعرض نفس المنتجات بالضبط، في واجهات المحال المتشابهة أو الأكشاك. وكثيرا ما ينتمي التجار أنفسهم إلى نفس الجماعات العرقية، بغض النظر عن المدينة أو حتى القارة.

ما هو مصدر هذه الشحنات؟ بالتحديد آسيا: تعتبر الصين، وتايوان، وفيتنام من المصادر المحتملة، وإن كان من المستبعد أن تكون الوحيدة. فغالبا ما تتسرب هذه المنتجات أو مكوناتها من نفس خط الإنتاج الذي يقوم بإصدار تلك الماركات أو العلامات التجارية الأصلية التي يتم تقليدها. أما مصانع الإنتاج الأخرى فهي سرية بصورة أو أخرى وتعمل في منأى بعيداً عن السلطات؛ وذلك في تلك الحالات التي لا تأويهم فيها تلك السلطات بالفعل. ففي الصين، اكتُشف أن الحكومات الإقليمية وجيش

التحرير الشعبي People's Liberation Army (PLA)، القوة العسكرية الصينية، متورطة في عمليات انتاج هذه المنتجات المزيفة، كما أن نظام السجن أو الحبس غالبا ما يتم توظيفه كمصدر للعمالة المستخدمة لهذه لأغراض. أما في الدول الأخرى فتعتبر تلك المصانع التي تقوم بإنتاج نسخ مقلدة من المنتجات المعروفة من أفضل المصانع الموجودة والتي تقدم أفضل فرص للعمل في المنطقة.

وما أن تصل هذه المنتجات إلى الشارع، حتى يتم تبادل ونقل غالبية هذه السلع المزيفة عدة مرات مما يجعله من الصعب تعقب تلك الظروف التي يتم فيها إنتاج هذه السلع. إن القضية لا تتمثل في أن معظم المستهلكين لا يكترثون، وإنما يكمن الداء في العديد من الرغبات الجامحة واللهفة في هذا السياق؛ ذلك لأن تدفق هذه السلع المزيفة إلى السوق إنما تعبر عن استجابة السوق لقوة أعظم، ألا وهي رغبة المستهلك الشديدة في الحصول على المنتجات المعروفة التي تحمل علامات مميزة، والصفقة المغرية التي لا يمكن رفضها. إن تلك الشركات صاحبة العلامات التجارية والماركات تأمل في أن تتمكن من إرغام المستهلكين على دفع المبلغ كاملا. إلا أن أصحاب المنتجات المقلدة سعداء بأنهم يقدمون مدخلا بديلا. إن الحرب بين الطرفين — ليس سعيا إلى القلوب أو الأذهان وإنما سعيٌ لمحتويات محفظتك — تعتبر واحدة من أعظم الصراعات الإقتصادية في زمننا.

انتقام العلامات التجارية

"لقد التقينا بعدونا، وهو نحن"، يمكن استرجاع هذه المقولة الشهيرة، في لحظة صفاء، من قبل رؤساء شركات Adidas، Guess، Calvin Klein، Sony، Black & Decker، والشركات الأخرى التي سعت لأن تجعل لنفسها أو منتجاتها اسما عالميا يألفه مستهلكوها. إنه أمر يبعث على السخرية ولكنه صحيح، فجاذبية منتجاتهم والرغبة في الحصول عليها التي غرسوها فيها، والتي أسهمت بدورها في رفع الأسعار والأرباح، هي بالضبط ما يجعلهم أهدافا مثالية للغش وعمليات التزوير والتقليد. إنها قاعدة أساسية، كلما حققت العلامة نجاحا أكبر، كلما ازدادت محاولات نسخها. ومن ثم فإن السقوط في أيدي المقلدين يمثل نقطة ضعف هوية العلامة التجارية.

وكما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأصلية، فإن المنتجات المقلدة قد قطعت شوطا كبيرا. حيث كان من السهل قديما التعرف عليها كما كانت بدائية من حيث الجودة والتصميم إلى درجة مضحكة. ولأنه كان من المستحيل تقريبا أن يتم الخلط بين

هذه السلع وبين المنتجات الأصلية، فإن عملية صناعتها وبيعها بدت وكأنها صورة مصغرة "للجريمة التي لا ضحايا لها." إلا أن الحال لم يعد كذلك. فعمليات التقليد اليوم تنطوي على الكثير من التكاليف، أولها وأعظمها تتحملها تلك الشركات التي تتأثر أرباحها وسمعتها بسبب تلك المنتجات. وتقدر الشركات الأمريكية، على سبيل المثال، حجم الأرباح السنوية التي تخسرها بفعل عمليات التقليد من 200 إلى 250 مليون دولار. بينما يقدر الإتحاد الأوروبي عدد الوظائف التي يتم خسارتها بسبب هذه التجارة إلى حوالي 100,000 وظيفة. وتكلف النسخ غير المشروعة أيضا الحكومات، فيما يتعلق باهدار الجهود المبذولة لتطبيق القانون والدخل الممكن تحقيقه من خلال الضرائب. ففي عام 2003، وصل حجم التجارة في المنتجات المقلدة في ولاية نيويورك إلى ما يقرب من 34 مليون دولار، لتحرم بذلك الدولة من الأرباح المتحققة من الضرائب والتي تقدر بـ 1.6 بليون دولار.

ناهيك، عن أن عمليات التقليد تضر بالمستهلكين محدودي الوعي بما قد يصل أحيانا إلى عواقب قاتلة، في حالة الأدوية المغشوشة أو أجزاء السيارات شبه المنمطة. وبالرغم من هذا، فإن المنتجات المقلدة منتشرة في كل مكان، وتزداد تعقيدا من حيث جودة التصنيع ودقة التزييف، لتغرق السوق العالمي بكميات متفاوتة. وقد شهدت تجارة المنتجات المقلدة منذ أوائل التسعينات، وفقا للإنتربول، نموا صارخا وصل إلى ثماني مرات سرعة التجارة المشروعة. وبينما وصل حجم الخسائر التجارية في العالم الناجمة عن المنتجات المقلدة، منذ عشرين عاما، إلى حوالي 5 بليون دولار، فقد ارتفعت اليوم إلى ما يقرب من 500 بليون دولار. وهو ما يرفع من تكاليف عمليات التقليد لتتراوح ما بين 5 و10 بالمائة من إجمالي قيمة التجارة العالمية، بما يساوي، إجمالي الناتج القومي لأستراليا مثلا. وما زالت هذه التجارة تنمو، على الأقل كما يشير عدد العمليات التي تم فيها مصادرة منتجات مزيفة. وفي الإتحاد الأوروبي ارتفعت عمليات المصادرة بما يوازي 900 بالمائة في الفترة ما بين 1998 و2001، ليتضاعف مرة أخرى في العام الذي يليه. كما ارتفع عدد عمليات المصادرة التي قامت بها الجمارك الأمريكية بـ 12 بالمائة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2003، في حين أعلنت اليابان هي الأخرى عن زيادة واضحة.

ويعتبر أحد أسباب هذه الطفرة هو النمو المستمر في التشكيلة الضخمة المتاحة في السوق من المنتجات المزيفة التي تحمل ماركات عالمية. فقديما، انحصرت البضاعة المقلدة التي كان يتم الإتجار فيها عبر الحدود في مجال الأزياء كما ركزت على منتجات الرفاهية: قمصان Pierre Cardin، وشنط يد Gucci، وحقائب سفر Louis Vuitton، وما إلى غير نلك. وبالرغم من أن هذه الفئات لا تزال أهدافاً للتزييف،

إلا أن منتجات أخرى مثل المسامير الصناعية، والسجائر، والـ DVDs، والمساحيق، وأكياس القمامة، وألعاب الفيديو، وممتصي الصدمات، وبخاخات الربو، وأجهزة القياس البحرية ، والسيجار، قد انضمت إلى القائمة. كما ظهرت في منطقة الشرق الأوسط بعض الصمامات المغشوشة التي تحمل إحدى العلامات الصناعية الإيطالية الشهيرة، والتي يتم كبسها في المكان المحدد بالضبط داخل الفولاذ. أما أفلام الفيديو مرتفعة الجودة الخاصة بالأفلام الرئيسية فتنتشر في أنحاء آسيا قبل ميعاد إصدارها الرسمي. وقد اعترف 20 بالمائة من مدرسي المدارس اليابانية أنهم قاموا بشراء ملابس واكسسورات مقلدة عن قصد. بينما تقوم المصانع في المكسيك بشراء المواد الخام من الهند والتي يستخدمونها فيما بعد في تركيب وتغليف الأدوية المغشوشة، حيث يتم تخفيف مكونات هذه الأدوية الأساسية أو التخلي عنها من الأصل، ليتم بيعها فيما بعد إلى الأمريكيين في تيجوانا أو من خلال شبكة الإنترنت.

لقد أشبعت المنتجات المقلدة بعض الأسواق تقريبا، والقليل من الدول إلى جانب الصين لا تفرض أي عقوبة على هذه التجارة. فمبيعات السلع المقلدة داخل الدولة تصل إلى ما لا يقل عن 16 بليون دولار سنويا. كما أن 40 بالمائة من منتجات "Procter & Gamble" و60 بالمائة من منتجات "Honda" لا تمثل المنتجات الأصلية – ولا حتى 95 بالمائة من البرمجيات المباعة. أما الأدوية المغشوشة فتزخر بكلا التشكيلتين الغربية والصينية التقليدية. إلا أن الصين هي غالبا أكبر مصدري العالم للمنتجات المقلدة أيضا. وتشمل المصادر الأخرى الرائدة في المجال تايوان، وفيتنام، والفلبين، وماليزيا، وروسيا، والجمهوريات السوفيتية السابقة، بالإضافة أيضا إلى الدول الواقعة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وبعضها متخصص في فئات معينة، أوكرانيا في الأقراص البصرية، على سبيل المثال، أو روسيا في البرامجيات وبارجواي في السجائر. أما التوزيع فهو عالمي، حيث يعتمد على نفس الأدوات التي تستخدمها التجارة المشروعة. كما تدعم شبكة الإنترنت أيضا العمل على هذا النطاق العالمي وتشير إحدى التقديرات إلى أن قيمة السلع المقلدة التي يتم تداولها عبر الشبكة سنويا يصل إلى 25 بليون دولار. فعملية إنشاء محلات للتسوق على الإنترنت وتوصيل المشتريين والبائعيين بصورة متميزة وسرعة قد أصبحت أمرا سهلا، فالبريد الإلكتروني وتبادل الملفات لعبا دورا في تحويل النسخ الإلكترونية للأفلام والأغاني إلى سلع يمكن شراؤها وبيعها.

ومن الأسباب الأخرى التي تفسر الطفرة في المنتجات المقلدة أن الأجهزة والمعدات المستخدمة في تصنيع هذه المنتجات قد انتشرت حول العالم – بفضل المصنعيين الأصليين أنفسهم، الذين قاموا بتبادل التقنية والمعرفة مع الأطراف

الأخرى المنتشرة حول العالم مثل الشركات التابعة لهم، والموردين، والجهات الحاصلة على التراخيص بغرض اختراق أسواق جديدة. إن عملية إعادة تصنيع المنتجات التجارية، في واقع الأمر، واحدة من أقوى أدوات الرأسمالية. فالامتيازات والتراخيص من المداخل الأساسية المتبعة لبناء هوية الشركة المميزة – "العلامة أو الماركة العالمية" الخاصة بها حول العالم. إن العديد من السلع التي نفكر فيها ككماليات أو منتجات ترفيهية – أدوات التجميل المتميزة، على سبيل المثال، أو ملابس المصممين الفاخرة – تتم وفقا للمواصفات التي يحددها صاحب العلامة التجارية بواسطة مجموعة من مصانع إنتاج الحجم الكبير التي تقوم بخدمة العديد من العملاء. فالعطر الفاخر الذي يباع في الأسواق التجارية اللامعة والمحلات المتميزة قد يخرج من نفس المصنع الذي يقوم بإمداد سلسلة محلات رخيصة. كما أن أحد الأجهزة الباهظة التي تحمل ماركة معروفة مثل جهاز التليفزيون أو الغسالة أو مجفف الشعر قد تكون هي ذات "النسخة" غير المعروفة المتوفرة والتي تباع مقابل نسبة بسيطة من السعر الأصلي. إن العلامات التجارية تعكس الجودة والوحدة والثبات، ولكنها تخفي الإنتشار العالمي للمنشآت، والعمالة، والمهارات، المستخدمة في صناعة كل منتج.

إن الإبتكار والتكنولوجيا سلاح ذو حدين. فالتقنيات الجديدة تعني منتجات جديدة – أجهزة كاميرا مصغرة، أحذية محسنة بالهلام، علاجات مشاكل الانتصاب – وهو بالتالي يعني منتجات أخرى يمكن تقليدها. كما أن عمليات التصنيع الجديدة تخدم كلا الطرفين المنتجين غير الشرعيين وأصحاب العلامات التجارية الأصلية، وغالبا ما يتم هذا بفارق زمني بسيط أو معدوم. وقد أحدثت طابعات الليزر والماسحات ثورة في فن تزييف الأغلفة، والبيانات الملصقة، وكتيبات الإرشادات. كما أن انتشار تكنولوجيا صناعة الأقراص البصرية بصورة واضحة يعني أن الـ DVDs الأوكرانية المقلدة والتي تباع بدولارين للنسخة لا ينقصها شيئٌ، من حيث الجودة، بالمقارنة مع نسخ هوليوود الأصلية ذات الثلاثين دولار. كما أن أدوات التجارة قد تكون هي نفسها مقلدة – بدءا من برنامج AutoCAD غير المرخص والمستخدم في التصميمات وحتى خطوط الإنتاج الصناعية المقلدة بأكملها.

إن الكثيرين، خاصة في الدول النامية، لا يبدون استياءًا أو انزعاجا من انتشار المنتجات المقلدة، حتى وإن كانت لا تعمل بنفس الكفاءة، بما في ذلك الأدوية المغشوشة التي يمكن أن تسبب المرض أو الوفاة. ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن خياراتهم محدودة. وتشير التقديرات الخاصة بالصناعة الدوائية إلى أنه ما بين ربع إلى نصف المنتجات التي تباع في السوق الأفريقي مغشوشة؛ ويؤكد المسح الذي

أُجري على الصيدليات في لاجوس Lagos، بنيجريا، أن 80 بالمائة من المنتجات الموجودة مقلدة. وفي ظل هذه الظروف، فإنك تتعلم كيف تتكيف، وأن تجد خطوطا من المنتجات البديلة والبائعين الذين يمكنك الثقة بهم. وفي توجو Togo المجاورة، انسحبت أو أغلقت كل شركات توزيع الموسيقى القانونية، وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة للحصول على هذه التسجيلات هي الأقراص المضغوطة CDs المنسوخة، والتي تباع بوفرة في السوق المحلية ويتم نقلها من خلال أفريقيا الغربية. وتعتبر المخاطرة المرتبطة بالمنتج المغشوش أو العيوب الموجودة فيه جانبا مفهوما من الحياة اليومية. كما أن عمليات التقليد تُعتبر أقل خطرا، فهي تقوم، على الأقل، بتوفير وظائف محلية وتوليد الأرباح، وهو ما اكتشفته الشرطة عندما حاولت إغلاق أحد مصانع اللعب بوسط تايلاند حين فوجئت بالآلاف يمنعونهم.

إن النسخ المطابقة غير المشروعة للعديد من المنتجات التجارية، ما دامت مرتفعة الجودة، غالبا ما تكون محلا للترحيب وليس الرفض. وتعتبر الصناعة غير المشروعة لبدائل الأدوية الشهيرة في الهند والرازيل، والتي تقوم بتفكيك المنتج الأصلي عكسيا للتعرف على طريقة تركيبه، مثلما قد يقوم الفرد بتفكيك السيارة وإعادة تركيبها، إحدى أسباب ظهور الأدوية غير المسجلة في دائرة العلامات التجارية – والتي كثيرا ما تطلب جهات التأمين الصحي من الصيدليات التخلص منها في حالة ظهورها. وتشير الجامعات الناشطة وخبراء الصحة اليوم بأن الأدوية غير المسجلة في دائرة العلامات التجارية بإمكانها تقديم المساعدة في القضايا الأسمي مثل الكوارث العالمية كالملاريا وشلل الأطفال والإيدز. كما أن الإصدارات المعادة غير المرخصة للتسجيلات الموسيقية ينسب إليها الفضل في الإبتكارات الفنية الجديدة – إعادة التوزيع remixes، الموسيقى المرقمنة sampling، الموسيقى الإلكترونية electronica، فهناك اتجاه كامل يقوم به مبرمجو الحاسبات ومهندسو البرمجيات لإعادة إصدار كل ما يقدمه هذا الإبتكار بصورة مجانية تحت عنوان "المصدر المفتوح"، مؤكدين أن القيام بغير ذلك يعني عرقلة الإبتكار وحرمان الأدوات المفيدة من رؤية الضوء.

وبالطبع، إن التطبيق الفني الخبير المعروف بـ Linux لا علاقة له بمحفظة Prada الجلدية المقلدة التي تحمل اسم Prado والمتوقع أن ينتهي عمرها الإفتراضي في غضون ثلاثة أسابيع، ناهيك عن الزجاجات التي تحتوي على مياه الصنبور والتي يتم بيعها كلقاح للإلتهاب السحائي. ولكن الحد الذي نضعه كمستهلكين لا يتسم دائما بالوضوح. فالبضاعة المقلدة غالبا ما يتم شراؤها ليس بدافع الحاجة وإنما إنطلاقا من رغبة العملاء الشخصية والذين تتوافر لهم العديد من الخيارات الأخرى. ويميل

بعض سكان المدن إلى استخدام ساعات اليد التي يمكن شرائها بعشرة دولارات والتي يصل عمرها الإفتراضي إلى بضعة شهور كأسلوب حياة مختار. كما أن العديد من النساء في كوريا واليابان يحتفظن بحقائبهن الثمينة للمناسبات الخاصة بينما يستخدمن البدائل المقلدة عند قضاء المشاويير أو تحت المطر – تماما مثلما قد تلبس إحداهن الزركون المكعب أو المجوهرات الزائفة وتحتفظ بالألماس الحقيقي للمناسبات الفخمة والآمنة. "لدي عدة حقائب يد مقلدة ولا أعرف أي من صديقاتي اللاتي لا يملكن واحدة"، تعترف إحدى العضوات الثريات البارزات في نيويورك والتي يمكنها بالتأكيد شراء المنتجات الأصلية.

نعم، إن تأثير العلامات المعروفة تماما مثل المغناطيس القوي. وهو ما ينطبق أيضا على الأسعار المخفضة. وللبلايين من المستهلكين، فإن الجمع بين الإثنين هو أمر لا يمكن ببساطة مقاومته.

الملكية الفكرية هي أصول رائجة

من أجل التمييز بين ما يمكن اعتباره عملية تقليد أو تزوير وما لا يقع تحت هذا التصنيف، يجب أن نتطرق إلى مفهوم الملكية الفكرية. وقد يكون التعبير مضللا إلى حد ما نظرا لأن ليس كل ما يشمله المفهوم "فكريا" كما هو الحال مع الأعمال البحثية. فقانون الملكية الفكرية يشير إلى حق الاستخدام أو الانتفاع من كل ما يمكن اعتباره فكرة أصلية من مركبات الأدوية، تصميمات السيارات، الأفلام الرئيسية، القصص القصيرة، الألعاب الجماعية، موديلات الأحذية، الألياف الصناعية، والأسماء والعلامات المميزة المستخدمة للتعرف عليها. فشكل "العلامة" المميزة لـ Nike والأقواس الذهبية الخاصة بـ McDonald's ما هي إلا إشارات تستخدم لجذب العملاء وتوليد الأرباح؛ وبالتالي فهي تعتبر أصول قيمة. باختصار، إن الملكية الفكرية هي "فكرة أن الأفكار يمكن امتلاكها".

هناك ثلاث أدوات مستخدمة لتحديد الملكية الفكرية. العلامات التجارية trademarks وتشمل الكلمات، والصور، والإشارات المستخدمة لتعريف أو تمييز المنتج أو الشركة، براءات الإختراع patents وتتعلق بالاختراعات، أما حقوق النشر والتأليف copyrights فتتناول الأعمال الأدبية والفنية والموسيقية والبرمجيات. وبالرغم أن كل دولة تقريبا تقوم بالاعتماد على هذه الوسائل، إلا أن القوانين والممارسات المتعلقة بكل منها تتفاوت من مكان إلى آخر، وهو ما ينطبق أيضا على طريقة التطبيق.

وإذا كان من الممكن امتلاك الأفكار، فهي بالتالي عرضة للتجارة. حيث تمنح التراخيص للآخرين حق استخدام الملكية الفكرية حسبما يحدده العقد في مقابل رسم معين. وكلما استمد المُنتج النصيب الأكبر من القيمة السوقية له من العلامة المميزة الخاصة به – وهو ما يجعل لعبة Mickey Mouse المحشوة مختلفة عن اللعب المحشوة الأخرى – بدلا من المواد الخام المستخدمة في صناعته، فإن مجموعة أكبر من الشركات سوف تسعى لحمايته. إن عملية التقليد تمثل سرقة لهذه القيمة؛ فالمقلدون يتحملون النفقات المرتبطة بالمدخلات أو العمالة، ولكنها "تقترض" – أو بمعنى أكثر دقة تسرق – قيمة العلامة المميزة وكل ما يمكن الحصول عليه.

إن الحرب المتعلقة بالملكية الفكرية قد أصبحت صراعا اقتصاديا عالميا. فالدول التي يوجد بها غالبية أصحاب الملكية الفكرية – وحيث تقوم قيمة العلامة المميزة بتوليد معظم الأرباح – تؤكد أن ضمان حقوق الملكية يعتبر متطلبا أساسيا لضمان استمرار تطور البشرية. فالدوافع والحوافز التي تحرك المخترعين سوف تختفي وسوف تتقلص الإبتكارات، إذا ما لم يتم حماية حقوق الملكية – والدخل – الذي يحققه أصحاب الأفكار الجديدة القيّمة. إنها حجة منطقية، وحتى تلك الدول التي تفتقر إلى المخترعين، وأصحاب براءات الإختراع، والشركات صاحبة العلامات التجارية الهامة يتفهمون هذا المبدأ. وفي الواقع، لقد وافق الكثيرون عليها، وقدمت حكوماتهم وعدا بأنهم أيضا سيقومون بكل ما يمكنهم القيام به لإيقاف الاستخدام غير المشروع للملكية الفكرية. ومع هذا فإن التقدم المحرز ما زال غير مشجع. حيث اكتشفت صناعة تلو الأخرى بكل أسف وبساطة، إن الدوافع المؤدية لعمليات التقليد، قوية جدا.

Inventory: قائمة الجرد

من Tommy Hilfiger إلى مضخات المجارير

إن المنتجات المقلدة تشمل مجموعة متنوعة. حيث تتفاوت حسب جودتها ومستوى التزييف الموجود. فبعض المقلدين يتكبدون المشقة في محاولتهم لمطابقة كل المعالم والسمات المميزة ، بينما يكتفي الآخرون باقتباس العلامة التجارية المعروفة، مع إبداء اهتمام أقل بالتفاصيل. وفي حين يتم وصف بعض هذه المنتجات المزيفة مباشرة كنسخ؛ فإن الآخرين يؤكدون كونها منتجات أصلية. وأحيانا ما يتوقع المقلدون أن مشتريهم يعرفون مسبقا أن المنتجات مقلدة؛ بينما يعتمدون في حالات أخرى على الخداع والغش. إن بعض هذه المنتجات المقلدة سليمة تماما وتعمل بكفاءة؛ أما المجموعة الأخرى فهي عديمة القيمة وينطوي استخدامها على خطورة.

ويعكس الاستعراض السريع لبعض الصناعات الأكثر تأثرا – الملابس، والمنتجات الصناعية، والبرمجيات، والموسيقى والفيديو، والأدوية – النطاق الذي يعمل فيه المقلدون، والإنتهازية الشديدة، والإبداع غير المحدود. كما يشير أيضا إلى أن السوق الذي يقوم المقلدون بخدمته يتوق بشدة إلى شراء هذه السلع غير المشروعة بنفس الدرجة التي يسعى هؤلاء المقلدون لبيعها.

الملابس والاكسسوارات. كشفت إحدى الحملات التي تم شنها في يونيو 2004 على Canal Street بنيويورك عن وجود كميات ضخمة من شنط اليد المزيفة التي تحمل ماركات عالمية بما يوزاي قيمتها 24 مليون دولار. وفي أوروبا، فقد قامت المنتجات المقلدة بإحلال ما يوازي 8 بليون دولار قيمة الملابس والأحذية الخاصة بأشهر المصممين و3 بليون دولار قيمة مستحضرات التجميل. أما في إيطاليا والتي تعتبر أكثر الدول الأوروبية متابعة للصيحة وضحية مجموعة من أكثر عمليات التزييف والتقليد الموجودة في السوق براعة، فيصل حجم الملابس المزيفة المشتراه والمقتبسة من أعمال المصممين المعروفين إلى 20 بالمائة، في حين تقدر مبيعات المنتجات الجلدية المقلدة التي يتم تصنيعها محليا إلى 1.4 بليون دولار. وفي مدينتي هونج كونج وسنغافوره العالميتين، فإن الأرقام أضخم بكثير.

وتعتبر السلع المزيفة الجديدة الرائجة هي "نسخ سوبر super copies" – من قبيل محاولات شديدة الدقة لتقليد منتجات الرفاهية والتي لا يمكن حتى للعاملين بشانيل Chanel بشوارع شانزليزيه Champs-Elysee بباريس التعرف عليها. وتعتبر كوريا الشمالية هي العاصمة العالمية للنسخ السوبر، حيث يصل حجم الإنتاج إلى حوالي مليون وحدة سنويا ويقدر سعر التجزئة لها إلى عُشر قيمة المنتج الأصلي. وقد اعترف أحد المقلدين الكوريين إليّ أنه قام ببيع نسخه السوبر من حقيبة Hermes Kelly الشهيرة بـ 3900 دولار – وهي قيمة أقل كثيرا من المنتج الأصلي، والذي يصل سعر التجزئة له إلى 25,000 دولار بسبب قيمة علامة Hermes المتميزة. إن ما يسمح لهذا التاجر بالقيام بمثل هذا التزييف رغم المصاعب المرتبطة هي طرق الإنتاج المعقدة المستخدمة لصناعة النسخ السوبر، والتي تعتمد على التقنية الخبيرة إلى جانب الفنانين الخبراء في الصناعة الأوروبية في مجال منتجات الرفاهية والذين يقومون ببيع مهاراتهم بصورة سرية – "الفنانين الفاسدين" والذين لا يختلفون كثيرا عن العلماء الفاسدين العاملين في مجال تجارة الأسلحة غير المشروعة. ويعرف منتجو السلع المذهلة ما يريدونه تماما، فاللصوص الذين اقتحموا المراكز الرئيسية لإحدى بيوت الأزياء الإيطالية في صيف 2001 لم يسرقوا سوى عينات من مجموعة ربيع / صيف 2002.

إن ارتفاع جودة المنتجات المقلدة تمثل تحذيرا لأصحاب العلامات التجارية. ففي الفترة ما بين 2000 و2004 تم ضبط حوالي مائتي ساعة مقلدة من ماركة رولكس Rolexes في إيطاليا وكانت شديدة الإتقان، في جميع تفاصيلها حتى أدق السمات والخصائص، لدرجة أن الشركة نفسها يمكنها أن تنخدع بهذه المنتجات. ويلاحظ أيضا أن المستهلكين من موفوري الحال، الذين يصعب إرضاء أذواقهم، قد يجدون في جودة المنتجات المقلدة ما يعفيهم من شراء المنتج الأصلي باهظ الثمن، بمعنى أن المنتج الأصل يراح يفقد جاذبيته. ويأمل بعض المنتجين أن افتتاح مجموعة من منافذ البيع القطاعي متميزة التصميم، وفقا لأحدث صيحة داخل الأسواق التجارية الشهيرة من شأنه القضاء على هذا الإتجاه من خلال تحويل تجربة الشراء بأكملها – ليس المنتج فقط، وإنما الرحلة إلى السوق التجاري للحصول عليه – إلى عملية يتباهى بها المشترون الأثرياء.

ومع هذا، لم يعلن جميع أصحاب العلامات الشهيرة عن تأثرهم بهذا التحذير. فبعض البيوت المتميزة التي تقوم بتقديم منتجات الرفاهية لا يبدون قلقا واضحا فيما يتعلق بالمنتجات المقلدة لأنهم واثقون أن مثل هذه السلع لا يسعى للحصول عليها إلا نسبة ضئيلة جدا من عملائهم المتميزين والمُختارين بشدة – بل أن مثل هذه المنتجات لها جانب إيجابي، حيث تعمل كإحدى أشكال نظام الإنذار المبكر الذي يوجه أنظارهم إلي المنتجات التي سيبحثون عنها فور نزولها الأسواق. وأحيانا ما تدعم بعض الوقائع هذا الرأي: فقد ارتفعت مبيعات ساعات أوميجا Omega التي يصل ثمنها إلى 12,000 دولاراً لسنوات عديدة، بالرغم من انتشار الساعات المقلدة التي تباع بثمانين دولار في الشارع.

إلا أن أصحاب العلامات التجارية، فيما بينهم، يعرفون أنهم لا يحملون جميع كروت اللعبة. فقد قال لي رئيس مجلس إدارة أفضل الشركات السويسرية العالمية: "إننا نتنافس الآن مع أحد المنتجات التي يقوم بتصنيعها السجناء الصينيون. ويقوم الجيش الصيني بإدارة هذا النشاط، إلى جانب أسر وأصدقاء هؤلاء السجناء، باستخدام نفس الماكينات تقريبا التي نمتلكها والتي قاموا بشرائها من نفس المعارض الصناعية الألمانية التي نقصدها".

ثم أكمل: "إننا نقلل من حجم المشكلة بأن نفترض أن عملاءنا وعملاءهم مختلفون. فنحن لا نعتبر من يقوم بشراء نسخة مقلدة لإحدى ساعاتنا التي تصل قيمتها إلى خمسة آلاف دولار بأقل من مائة دولار أحد العملاء الذين نخسرهم. وإن كان من المحتمل أن يكون عميلا مستقبليا سوف يرغب ذات يوم في امتلاك المنتج الحقيقي بدلا من المُقلّد. قد نكون مخطئين، كما أننا ننفق الكثير لمحاربة عمليات سرقة

منتجاتنا. ولكن نظرا لأن جهودنا لا تبدو وكأنها تقدم لنا الكثير من الحماية، فإننا نغلق أعيننا ونأمل في الأفضل".

إن إغلاق الأعين والأمل في الأفضل رفاهية لا يمكن للكثيرين احتمالها. فعمليات التقليد والتزييف، لهؤلاء الذين يبيعون منتجات رخيصة مثل المنسوجات، والموسيقى، أو الفيديو، من الكوارث التي تهدد بالقضاء على شركات كاملة.

المنتجات الصناعية إذا كنت من مصنعي السيارات الذين لديهم مصلحة في الصين، فإنك غالبا ما سوف تتورط في إحدى أشكال الصراعات مع المُصنّع الصيني على إحدى السيارات التي لديها نفس شكل وإحساس سيارتك ويمكن قيادتها مثلها بالضبط. فالأضواء الأمامية لسيارة Chery QQ، على سبيل المثال، تشبه تلك الأضواء الخاصة بإحدى منتجات General Motors المعروفة بـ Chevrolet Spark، كما تتطابق مع العديد من خصائص السيارة الأخرى. ولكن سيارة QQ تباع في سوق Ya Yun Cun الموجود بشمال بكين بمبلغ أكثر قليلا من خمسة آلاف دولار– ما يوازي 20 بالمائة أقل من Spark. ومع هذا، فإنه من الصعب أن تقوم GM صراحة باتهام Cherry بسرقة تصميمها. فأحد مالكي Chery، ويدعى SAIC، ما هو إلا شريك بالشركة الصينية المشتركة الخاصة بـ GM، كما أن المالكْين الرئيسيين لـ Chery وSAIC هما نفسهما حكومات الأقاليم الصينية. كما أنه ليست هناك سابقة مبشرّة في هذا المجال، فقد رفضت الحكومة الصينية الدعوى التي تقدمت بها Toyota ضد أحد المصنعين الصينيين، Geery، والذي قام بنقل اللوجو أو الشعار الخاص بها. وهناك أيضا فرصة محدودة لأن تنجح Nissan في إثبات أن Great Wall Sing SUV تقوم بنسخ موديل Paladin الخاص بها. ويبدو أن الحكومة الصينية تقوم ضمنيا بتشجيع هذا النوع من المحاكاة – أحد أشكال دوافع نقل التكنولوجيا. وبالتالي فإن مصنعي السيارات ليس لديهم خيار آخر سوى تقبل هذا الواقع كأحد التكاليف المرتبطة بهذا النشاط في السوق الصيني الذي ينمو باستمرار.

بالرغم من عدم ظهور السيارات الكاملة المستنسخة حتي الآن في أسواق التصدير، فإن ذلك لن يستمر طويلا. فالدراجات البخارية المزيفة والتي تحمل علامة Honda تباع بالملايين في الصين مقابل ثلاث مائة دولار للدراجة، وهو ما يمثل نصف ثمن المنتج الأصلي، كما يتم تصدير العديد منها أيضا. وتشير التقديرات إلى أن أجزاء السيارات المستنسخة قد غزت السوق العالمي بما يقدر بـ 12 بليون دولار ومصدرها في غالبية الأحيان هو الهند، والصين، وتايوان، وجنوب أفريقيا. وتقدِر فرنسا أن عشر أجزاء السيارات المباعة في أوروبا مقلدة، كما أن Daimler

Chrysler قدرت حجم السوق الخاص بأجزاء السيارات الذي استولت عليه الجهات المقلدة بثلاثين بالمائة من السوق الخاص بها في الصين، وتايوان وكوريا. كما عثر المصنعون الأمريكيون على نسخ مزيفة من الفلاتر، والفرامل، وممتصي الصدمات، والمضخات، والبطاريات، والحواجب الزجاجية التي تحمل علامات معروفة. إن المنتجات المقلدة ليست دائما آمنة: حيث تم اكتشاف أن دواسات الفرامل المزيفة مصنوعة من النشارة، وأن النفط الخام كان يتم استخدامه كسائل نظام نقل السرعات. أما ما يثير القلق بصورة أكبر فهو انتشار أجزاء الطائرات المزيفة. ففي إحدى المرات، عثر أحد الميكانيكين الحذرين التابعين لشركة United Airlines على أجزاء مزيفة، جاهزة بعلبها ومستنداتها، والتي يصل العمر الإفتراضي لها إلى 600 ساعة فقط بالمقارنة بـ 20,000 ساعة للمنتج الأصلي.

لا يبدو أن هناك أي منتج محصن. فأحد الوكلاء الأردنيين التابع لواحدة من الشركات الإيطالية لصناعة الصمامات توجه إلى المركز الرئيسي لمعرفة سبب قيامهم ببيع الصمامات في السوق التابع له مباشرة بتخفيض وصل إلى 40 بالمائة. حيث كانت الوحدات المعروضة مقلدة بجودة مرتفعة، بما في ذلك الشعار المختوم على الجزء الحديدي لكل وحدة. كما قام أحد مُصنعي مضخات المجارير بأوهايو بإلقاء اللوم على الشركات الموجودة بالبرازيل والصين والتي تقوم بتقليد منتجاته، بما في ذلك أدوات الإعلان والكتيبات، لما تسببت فيه من خسارة وصلت إلى 5 مليون دولار من الأرباح وخمس وعشرين وظيفة. وتمتد القائمة. وبالرغم من وجود العديد من الدول التي تشير إلى جهة المنشأ، إلا أن الصين تعتبر النقطة المشتركة، حيث يمثل توافر قاعدة صناعية، والمهارات المرتبطة بالتفكيك بهدف إعادة التركيب، وانتشار الشركات الأجنبية التي تقوم بإدارة نشاطها من خلال الوكلاء والتراخيص فرصة سانحة للإنطلاق في عمليات التقليد والتزييف. وكرد فعل لما سبق، تخلت الكثير من الشركات عن فكرة إغلاق مصدر السلع المزيفة، مفضلة بدلا من ذلك أن تُحكم سيطرتها على قنوات التوزيع.

الموسيقى والفيديو لا يتم قياس الموسيقى دائما بالوزن. ولكن في أسبانيا، على سبيل المثال، يحقق إنتاج وتوزيع كيلوجرام واحد من الموسيقى والأفلام غير الأصلية ما يوازي خمس مرات الأرباح المتحققة من بيع كيلوجرا واحد من الحشيش. وفي النصف الأول من عام 2002، قامت الجمارك الأمريكية بضبط 2.1 مليون من الأقراص المقلدة، وهو ما يفوق العام السابق بـ66 بالمائة. وفيما بين 2000 و2003، تضاعف عدد الشركات المتخصصة في الأقراص الممغنطة الموجودة في روسيا؛ حيث تقوم الآن بتصدير الأقراص الممغنطة المقلدة إلى ما لا يقل عن ست وعشرين

دولة. وتعتبر أوكرانيا مصدرا رئيسيا آخر، مثل تايوان، حيث تفوق عمليات ضغط الأقراص حجم المبيعات المشروعة. إن 9 من التسجيلات المباعة في الصين من ضمن كل 10 غير أصلية؛ وفي بعض الأسواق الموجودة بأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لا يوجد سوى المنتجات المقلدة، لأن الصناعة المشروعة للموسيقى ببساطة انسحبت. وبالرغم من أن هناك عيوباً في الجودة، إلا أنها أفضل من لا شيء.

إن الأقراص المضغوطة المسجلة مسبقا، بالطبع، لا تمثل سوى جزء من المشكلة. فالمبيعات الناجمة عن صناعة الموسيقى العالمية قد انخفضت على مدار عدة سنوات، ويرجع السبب أيضا إلى انتشار عمليات التحميل من خلال شبكة الإنترنت. ويُقدر إجمالي الخسائر السنوية التي تحققها صناعة الموسيقى والمترتبة بدورها عن عمليات النسخ غير المشروع إلى 4.5 بليون دولاراً، وفي الولايات المتحدة استدعى الأمر على الأقل اتخاذ عدة خطوات وتحركات صارمة للتعرف على المجرمين الرئيسيين وإغلاق منافذهم. وفي مواجهة الموقف، إن جاز التعبير، قامت العلامات التجارية المعروفة بتقديم خدمة جديدة يمكن أن يقوم العميل من خلالها بتحميل أغانيه المفضلة نظير مقابل ما، أو أن ينضم إلى أحد الشركات العاملة في مجال البرمجيات، وإن تفاوتت درجة تقبلهم لمثل هذه الفكرة. ومع هذا وبالرغم من النجاح الذي حققته المحلات التي تقوم بتوفير الموسيقى من خلال شبكة الإنترنت وإن كان بصورة مشروعة مثل iTunes التابعة لشركة Apple، إلا أن عمليات التزييف والتقليد تظل وفقا لإحدى الإستقصاءات التي أجريت على هذه الصناعة، "جامحة".

إن الدور الذي يلعبه التوزيع الذي يتم بأساليب منتحلة من خلال الإنترنت لتغيير صناعة الموسيقى ليس موضعا للشك أو الجدل، حيث يؤدي إلى دمج سلاسل المحلات المعروفة وإغلاق محلات التسجيلات التقليدية. إلا أنه من غير الواضح تماما ما إذا كانت الجهود التحفظية التي تبذلها الصناعة يمكنها أن تقوم بالكثير فيما يتعلق بإيقاف هذا الإتجاه. ففي بداية 2004، على سبيل المثال، قامت فرقة أطلنطا الموسيقية Atlanta DJ المعروفة باسم Danger Mouse بإتاحة "Grey Album" على الإنترنت – وهو مزيج، تم إعداده إليكترونيا، بين White Album الخاص بفريق البيتلز Beatles وBlack Album الخاص بفريق الراب Jay-z Rapper. لقد لاقى هذا الإنتهاك الصارخ لإثنين من حقوق النشر والتأليف نقداً لاذعاً من New York Times بصفته تحذيرا من الإبتكارات التكنولوجية القادمة. فبعد أن هددت شركة التسجيل بالمقاضاة، قام 170 موقعا على الشبكة بعرض التسجيلات في نفس اليوم.

وتؤثر الاتجاهات المماثلة على صناعة الأفلام. فبالرغم من أن الملفات الخاصة بالأفلام تستغرق ساعات لتحميلها، إلا أن التقديرات تشير إلى وجود مليون فيلم

بصورة غير مشروعة على الإنترنت، ليصل عدد عمليات التحميل التي تتم بصورة يومية إلى 500,000 عملية. ومع هذا فإن الأرباح الضخمة تكمن في الـDVDs التي تم نسخها بصورة غير مشروعة التي يتم انتاجها في "مصانع الفيديو" الآسيوية لتباع حول العالم، مكلفة بذلك التجارة المشروعة ما يوزاي 3 بليون دولاراً من الخسائر. وقد دفع التحدي المرتبط بإصدار DVDs بأسرع ما يمكن بالفنون التي يستخدمها المقلدون إلى آفاق جديدة. فالممثل دنيس هوبر Dennis Hopper قام ذات مرة بشراء نسخة "ممتازة" لأحد أفلامه التي كان مازال يعمل بها، من شنغهاي، وكانت النسخة مكتملة بما في ذلك التسجيلات الصوتية التي قام بها في هوليوود قبل يومين فقط. كما يمكن لمعجبي شخصية هاري بوتر Harry Potter من الصينيين شراء فيلم بطلهم قبل عدة شهور من الإصدار المحلي مقابل 1.2 دولاراً. إن نسخ الـDVD بصورة غير مشروعة يعتبر كارثة لصناعة الأفلام، والتي تحقق 80 بالمائة من مكاسبها بعد عرض الفيلم، من خلال– مبيعات الفيديو، والكابل، والدفع نظير المشاهدة. وفي مركز جانبي العرض والطلب للـ DVDs المنسوخة بصورة غير مشروعة، انضمت هونج كونج، لتنتج عدداً أقل من الأفلام كل عام.

البرمجيات اكتشفت Microsoft قبل أسبوعين من إطلاق نظام تشغيل Windows 95 الخاص بها، أن حلقة DrinkorDie العالمية والتي ينتشر أعضائها في الولايات المتحدة، وأستراليا، والنرويج، وفنلندا، وبريطانيا، تقوم بتوزيع منتجها من خلال شبكة الإنترنت. ومنذ ذلك الحين بدأ مستوردو البرمجيات يناطحون مرة تلو الأخرى الموزعين "المستقلين" حول العالم. وبالرغم من أن شركة Microsoft هي أكبر الضحايا، إلا أنها ليست الوحيدة. فـ Adobe المتخصصة في البرمجيات التي تستخدم في إصدار ملفات pdf.، تقدر أن 50 بالمائة من البرامج التي تباع تحت اسمها غير أصلية. وبالنظر إلى معدلات الإنتحال التي قد تتجاوز 90 بالمائة في الصين، وفيتنام، وأوكرانيا، وقد تتعدى 80 بالمائة في روسيا، وأندونيسيا، وزيمبابوي، وحتى نتجنب الإنطباع الخاطيء بأن المشكلة محصورة "هناك"، فإنه يجدر الإشارة إلى أن ربع الشركات الموجودة في مجال البرمجيات في الولايات المتحدة تعمل دون ترخيص، وهو ما ينطبق أيضا على أسبانيا حيث تتجاوز النسبة 50 بالمائة. ففي نهاية الأمر، من منا لم ير واحدة من نسخ Microsoft Word التي لا تعتبر أصلية تماما؟

إن البرمجيات غير الأصلية تعد من الأعمال التجارية الضخمة، والتي تكلف الصناعة ما يقرب من 13 بليون دولاراً سنويا على المستوى العالمي بالإضافة إلى الآلاف من الوظائف كل عام في الولايات المتحدة وحدها. وقد تكون الأحجام

ودرجة التعقيد مذهلة. ففي نوفمبر 2001، على سبيل المثال، صادرت السلطات بلوس أنجلوس 31,000 نسخة من البرمجيات المزورة الواردة من تايوان، بما قيمته 100 مليون دولار. كما وجدوا أيضا مجموعة مزيفة من أجهزة الأمن، والكتيبات، والأكواد الرقمية، وبطاقات التسجيل، واتفاقيات المستخدم النهائي – إلى جانب 85,000 صندوقاً من السجائر المزيفة. وتعتبر Microsoft، والتي تضخم حجم فريق محاربة عمليات الإنتحال والتزوير الخاص بها من موظفَيْن في عام 1988 إلى 250 موظفا اليوم، القوة المحركة لإتحاد البرمجيات المستخدمة في مجالات الأعمال Business Software Alliance، وهي مجموعة صناعية تعمل جاهدة لفرض حقوق نشر وتأليف البرمجيات على المستوى العالمي. وتؤكد المجموعة أنها قد حققت بعض النجاح فيما يتعلق بمواجهة ظاهرة "دولة القرص–الواحد"، والتي تشير إلى قدرة نسخة مشروعة واحدة على توليد مجموعة من النسخ المزيفة التي يمكن الإعتماد عليها لإغراق السوق المحلي. وفي نفس الوقت، كثيرا ما تجد المدارس، والجامعات، والنشاطات التجارية، والمنظمات غير الحكومية في الدول النامية أنفسها ، بالنظر إلى التكاليف،مضطرة لإستخدام البرامج المنسوخة دون ترخيص.

الأدوية إن القصص المرعبة عن الأدوية المغشوشة كثيرة. ففي 1995، أسفر مصل الإلتهاب السحائي المزيف عن مقتل الآلاف في النيجر. وفي العام التالي، توفي تسعة وثمانون طفلا في هايتي إثر تناولهم لدواء البرد الذي تم غشه باستخدام مقاوم التبريد. كما اكتُشِف أيضا في عام 1999 أن ثلث كمية أحد أنواع الأقراص المضادة للملاريا المتوفرة في جنوب شرق آسيا مقلدة. وفي الصين، يتم إعادة تغليف بعض الأدوية البيطرية للاستخدام الآدمي. وقد قدرت النشرة المسائية Shenzhen Evening News التابعة للدولة عدد الوفيات في الصين خلال عام 2001 نتيجة الأدوية المغشوشة، سواء أن كان ذلك بفعل السموم القاتلة الموجودة في بعض هذه الأدوية المقلدة أو انعدام التأثير العلاجي لهذه الأدوية نظرا لغياب المكونات الفعالة، بـ 192,000 شخصاً.

وتقدر منظمة الصحة العالمية World Health Organization حجم الأدوية المغشوشة المتوفرة عالميا بـ8 بالمائة، بما يوزاي قيمته 32 بليون دولار تقريبا. (يعتبر هذا التقدير غالبا أدنى من المعدلات الحقيقية: فالأدوية المغشوشة نادرا ما يتم الإبلاغ عنها لأن الدليل يختفي داخل جسد المريض). وتشير إحدى الدراسات إلى أن حوالي نصف الأدوية المغشوشة المتوفرة في السوق إما لا تتضمن المكون الفعال أو تحتوي على المكون الخطأ، ويحمل 10 بالمائة منها عدوي. أما الباقي فقد لا يكون مشروعا، وإن كان يتعبر دواءا – فقد يكون منتهي الصلاحية ثم أعيد كتابة

بياناته، أو قد تكون التركيبة صحيحة وإن كان تم توزيعها وهي تحمل غلاف يحمل بيانات أو مواصفات خاطئة أو مضللة. إن الملايين من الناس ليس لديهم خيار سوى استخدام هذه الأدوية المغشوشة – إما عن علم أو دون دراية – لمعالجة أمراضهم المزمنة.

التشعب في جميع الاتجاهات

إن شبكات التقليد والتزييف تمتد عبر عدة دول، وعدة منتجات، كما تتسم باللامركزية. فقد كشفت إحدى الحملات التي تمت في لوس أنجلوس في عام 2003 عن وجود ما يوزاي قيمته 9.7 مليون دولاراً من المنتجات المغشوشة والتي تحمل علامات تجارية معروفة مثل Black & Decker، وSONY، و Rolex ، وMakita، وDeWalt، بالإضافة إلى مجموعة من الـDVDs المنسوخة بصورة غير مشروعة. وبالرغم من هذه أن المنتجات كان مصدرها الصين، إلا أنه لم يكن ضمن الخمسة الذين تم القبض عليهم أي صيني. وفي حملة أخري تمت في نفس العام في نيويورك، اتِهُم ستة رجال من بروكلين بتوريد 35 مليون وحدة من السجائر المغشوشة من الصين، والتي وُجدت مُخبأة داخل صهاريج الشحن وراء الآنية المخصصة للطهي. وقد قام هؤلاء الرجال ببيع هذه المنتجات من خلال إحدى النشاطات التجارية في نيويورك المسجلة باسم أحد المواطنين الأمريكيين، بالإضافة إلى الإنترنت. كما تم أيضا توجيه التهم إلى اثنين لقيامهما بتوريد البطاريات المغشوشة من الصين، لتنتظر بعد ذلك في ليثوانيا Lithuania. وقد خضع الجميع إلى التحقيق في أوروبا أيضا.

تعكس هذه الحالات وغيرها وجود سلسلة إمداد مفككة وغير مترابطة، فالمواد الخام، والمكونات، وعمليات التجميع، والتغليف، والتوزيع موزعة على عدد من الأماكن. وتسهم هذه الإستراتيجية، والتي أصبحت ممكنة بسبب تكنولوجيا الإتصالات وشبكات النقل العالمية، في الحد من المخاطر وتوزيعها. كما أن تحليل سلسلة الإمداد إلى العناصر المكونة تجعله من الأسهل، عند كل مرحلة، تحميلها بصورة طبيعية على العمليات المشروعة. وتدعم الإنترنت هذه المنافع والمزايا: حيث يشير انتشار المواقع العامة بلا حدود، وغرف الدردشة، ولوائح الرسائل التي يتم من خلالها الإعلان بصورة واضحة عن المنتجات المزيفة أو المغشوشة المعروضة للبيع، أفضل من أي شيء آخر إلى مقدار الحرية التي يتمتع بها هؤلاء التجار من خلال الإنترنت. وبالنسبة للمستهلكين، تعتبر عملية التوصل إلى أحد المنتجات المقلدة أو المنقولة بصورة غير مشروعة في نفس سهولة الدخول إلى أحد مواقع البيع العالمية مثل eBay.

إن الأهواء والمصالح القوية كثيرا ما تقوم بحماية تجارة المنتجات المزيفة أو المغشوشة. فالمبالغ المالية الممكن تحقيقها ضخمة جدا مما يجعل التصدي إلى الفساد أمرا شديد الصعوبة. وفي بعض الحالات تحول أصحاب المصالح السياسية القوية نفسهم إلى مستثمرين مباشرين أو أصحاب أعمال في مجال المنتجات المقلدة، وتعتبر القوات العسكرية الصينية أفضل مثال على ذلك. فنظريا، قامت الـPLA بالتخلص من أصولها التجارية ، بموجب أمر حكومي في 2001. إلا أن السياسة قد انطوت على العديد من الإستثناءات، وبالتالي فقد قام الكثيرون من مسئولي الـPLA والذين كانوا مسؤولين عن إدارة هذه النشاطات بالتقاعد رسميا ليحتفظوا بإدارة الشركة وإتصالاتهم المتميزة؛ في حين سيطر الأقارب والأصدقاء الحميمون على المجموعة المتبقية. ومن ثم فإن محاولة التعرف على دور الشركات التابعة للـPLA، أو في هذا السياق تلك الشركات التي تمتلكها الحكومات المحلية أو الإقليمية، أقرب إلى المستحيل، حتى في ظل وجود إرادة سياسية مجتهدة.

وبالمثل، فإن عمليات تقليد وتزييف المنتجات والتي تتم بالإعتماد على القوى العاملة المتمثلة في السجناء الصينيين معروفة منذ مدة طويلة وإن كان من الصعب إثباتها في كثير من الأحيان. إلا أنه في ديسمبر 2004، انتشرت معلومات مفادها أن Sony قد قامت بتوثيق عمليات التقليد غير المشروع للوحات التحكم الخاصة بـPlayStation2 باستخدام السجناء. ووفقا لـFinancial Times، عثرت Sony على عشر شبكات للتزييف تقوم بإنتاج ما وصل إلى 50,000 لوحة يوميا؛ تستخدم واحدة منها على الأقل العمالة المتمثلة في نزلاء أحد السجون الواقعة في Shenzhen بجوار هونج كونج لتجميع الأجزاء. وليس هناك داعٍ للإشارة إلى أن اتخاذ اجراءات صارمة فيما يتعلق بعمالة السجناء يثير نفس القضايا السياسية الشائكة المطروحة عند التطرق إلى شركات PLA. إن الصين ليست الدولة الوحيدة التي تتمتع فيها عمليات التقليد والتزييف باستثمارات شبه رسمية، أو محاولات للتستر عليها أو المساعدات المقدمة عن طريق الممارسات الفاسدة. وفي بعض الحالات، لا يترك المزيفون والمقلدون للموظفين الحكوميين خيارا، فالذين يقومون بنسخ الأقراص بصورة غير مشروعة، على سبيل المثال، قد قاموا بتحذير المسؤولين الماليزيين حيث قاموا بتخييرهم ما بين أن يتركوهم يعملون – أو أن يقوموا هم بقتلهم.

إن عمليات التقليد والتزييف المشبوهة تتداخل مع أشكال التجارة الأخرى غير المشروعة، والجريمة المنظمة، والشبكات الإرهابية. فهناك علاقة طبيعية، بالنظر إلى التشابه في طبيعة المنتج وشكله، بين تجارة الأدوية المغشوشة وتجارة المخدرات غير المشروعة، واللتان تطابقتا أيضا في العديد من المسارات التي تتبعانها. وهناك

مؤشرات أيضا أن الجريمة المنظمة قد اخترقت مجالات معينة من تجارة المنتجات المزيفة والمقلدة – العصابات الروسية والآسيوية، على سبيل المثال، في تجارة CD/DVD.

وتتضح العلاقات المتداخلة مع تجارة البشر عند مستوى التوزيع. ففي أسبانيا، على سبيل المثال، تقوم شبكات التزوير المتخصصة في مجال الموسيقى والفيديو بإغراق الشوارع بـ 150,000 نسخة من الأقراص الممغنطة شهريا. ويقوم تنظيم هذه الشبكات على العامل العرقي، فالهنود والباكستانيون، والبنجلاديشيون، مسؤولون عن الإنتاج، أما الواردون من الصحراء الأفريقية فيقع على عاتقهم التوزيع القطاعي للمنتج. كما يقوم المتنافسون المغاربة والصينيون بالاتحاد رأسيا ليتحكما سويا في عمليتي الإنتاج والتوزيع القطاعي. هذا بالإضافة إلى أن العديد من "العاملين" هم من المهاجرين غير الشرعيين الذين يجب عليهم أن يعملوا ست عشرة ساعة يوميا، على مدار أيام الأسبوع السبعة، للوصول إلى كوتا الإنتاج أو المبيعات المحددة – من أجل سداد ديونهم للتجار غير الشرعيين الذين قاموا بتهريبهم إلى داخل البلاد.

وبالرغم من كل العلاقات الشائنة المتعلقة بعمليات التزييف والتقليد غير المشروعة، إلا أن علاقتها مع الشبكات الإرهابية تعتبر الأكثر خطورة. فكما أشارت الفصول السابقة، هناك أدلة عديدة على أن الخلايا الإرهابية اللامركزية الخاصة بنموذج القاعدة قد استخدمت التجارة القائمة على عمليات التزييف والتقليد لدعم عملياتها. فمنفذو التفجير الأول لمركز التجارة العالمي في عام 1993 كانوا يقومون بإعالة أنفسهم إلى حد ما عن طريق بيع التيشيرتات المقلدة من واجهات محلات برودواي Broadway. وفي عام 1996، أدى تعقب 100,000 تيشرت تحمل علامة Nike المميزة وشعار Olympic، والتي كان من المقرر بيعها في إطار الإستعدادات لأولمبياد أطلنطا Atlanta Olympics، في نهاية الأمر إلى أتباع الشيخ عمر عبد الرحمن، رجل الدين المسجون. ومن المحتمل أن مختطفي الطائرة في 11 سبتمبر 2001 كانوا يقومون بتمويل أنفسهم عن طريق خدعة السجائر الفعالة والمجربة والتي تتضمن شراء السجائر بكميات كبيرة من إحدى مناطق الولايات المتحدة التي تشتهر بضرائبها المنخفضة، مثل North Carolina، ثم بيعها فيما بعد بسعر منخفض في المناطق الأخرى التي ترتفع فيها الضرائب. كما أن المتطرف المشتبه في تورطه في حادث تفجير محطة القطار في مدريد في مارس 2004 كان يقوم بإدارة إحدى النشاطات التجارية من المنزل والتي تعمل بدورها في نسخ الأقراص المضغوطة بصورة غير مشروعة.

يبدو أن العديد من الجماعات المتطرفة قد اتجهت إلى هذا النوع من النشاط. فالمستفيدون المقصودون من إحدى شحنات دواسات الفرامل وممتصات الصدمات

الألمانية المقلدة والتي تم مصادرتها في لبنان هم أنصار حزب الله. كما أنه من المعروف أن الـ IRA وBasque ETA يقومون بالإتجار في شتى أنواع السلع المقلدة والمزيفة، بدءا من شنط اليد والملابس حتى العطور والـDVDs، والتي تضمنت، في إحدى المرات التي تم الإبلاغ عنها في أيرلندا الشمالية، نسخاً غير مرخصة لفيلم Lion King.

ومع هذا بالرغم من أن اهتمام جانب كبير من "الحرب على الإرهاب" قد انصب على مثل هذه العمليات القائمة على التزييف والتزوير، إلا أن هذا قد تم بسبب علاقتها بالجهات الإرهابية وفي سياق تحول الموارد المخصصة لتطبيق القانون إلى الإرهاب وبعيدا عن الأولويات الأخرى. وبالتالي فإن هناك فرصة ضئيلة لأن يكون للإهتمام الحالي بالممارسات الإرهابية تأثير طويل الأجل على نصف ترليون دولاراً من التجارة العالمية في المنتجات المقلدة والمزيفة.

حرب الجبابرة

إن الحرب الدائرة حول عمليات التقليد والتزييف غير المشروعة تثير خصمين هائلين في مواجهة بعضهما البعض. فمن الواضح أن الشركات العالمية صاحبة العلامات التجارية المميزة تسعى لإثارة شغف المستهلك. إلا أن نفس الرغبة التي يبديها المستهلك للحصول على هذه العلامات هي الطريقة التي يتعرف بها المقلدون والمزيفون على الفرصة. ويشير نطاق عمليات التقليد والتزييف حول العالم إلى أن المتسوقين يستسلمون للإغراء المزدوج والمتمثل في البحث عن المنتجات الأصلية التي تحمل اسم الماركات المعروفة والمنتجات المقلدة الرخيصة. ويتمتع هذا الإتجاه بكل سمات الدورة التي لا تنتهي أبدا.

وفي هذا الصراع بين القوى العظمى، فإن الحكومات والقوانين الخاصة بها كثيرا ما يتم تنحيتها جانبا بسبب عدم ملائمتها، فالسوق يتطور بسرعة أكبر مما يمكن للحكومات اللحاق به. ومع هذا فإن الحكومات تلعب دورا حيويا في تشكيل تجارة المزورين، فهم يضعون قواعد اللعبة من خلال قوانين الملكية الفكرية التي يقومون بإصدارها وتنفيذها – والتي تتفاوت إلى درجة كبيرة. فالغرامة المفروضة في الولايات المتحدة على جريمة تقليد أو تزوير من الدرجة الأولى تصل إلى 2 مليون دولاراً بالإضافة إلى عقوبة سجن مطوّلة؛ أما في الصين فتصل العقوبة إلى 1000 دولاراً. وفي ماليزيا، حيث يمكن أن تفضي جريمة مخدرات بسيطة إلى عقوبة الموت، فإن غرامة نسخ الأقراص المضغوطة والبرمجيات بصورة غير مشروعة تصل إلى

100,000 رينجيت (ringgit)، ما يوازي 26,000 دولار. وفي نفس الوقت، فإن الغرامة القصوى المفروضة على الأدوية المغشوشة تصل إلى 25,000 رينجيت (ringgit) فقط، أو 6500 دولار.

وفي جميع الأحوال، فإن القوانين المحلية تلعب دورا محدودا في مواجهة هذه التجارة التي تقفز عبر الحدود بكل بساطة. أما المعاهدات الدولية، من ناحية أخرى، فتقوم على الأقل بوضع إطار مرجعي مشترك وإلزامي – وهو ما يمثل خطوة أولى تجاه تطبيق الرسوم ومعاقبة الحالات التي تتم عبر الحدود القومية. وقد استفادت حماية حقوق الملكية الفكرية من المصالح الذاتية القوية للشركات العالمية الكبرى، والتي قامت بدورها بوضع هذه القضية على قمة جدول المحادثات العالمية. وربما تعتبر أهم نتائج هذه المحادثات حتى الآن هي الرفض العالمي لحقوق التأليف والنشر، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية الخاضعة لتحكيم منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – وهي هيئة يقتصر دورها على المنازعات القائمة بين الحكومات، ومن ثم فهي ليس مكيفة تماما لمحاربة عمليات التقليد والتزيف، إلا أنها مع ذلك تعتبر خطوة هامة.

مازالت الحكومات غير قادرة على التوفيق بين الدوافع الإقتصادية لأصحاب العلامات التجارية والجهات التي تقوم بعمليات التزييف والتقليد فيما يمكن وصفه بحرب تجارية. ونظرا لعدم قدرة الحكومات أو في بعض الحالات عدم اهتمامها بإيقاف هذا الخلاف، فقد تحول أصحاب الأعمال أنفسهم إلى حماة وداعمين للعلامات التجارية الخاصة بهم، إلى درجة كبيرة حتى أن حماية العلامة التجارية قد أصبحت تخصصا تجاريا. وفي الكونجرس العالمي الذي عقد في بروكسل Brussels في عام 2004 حول عمليات التقليد والتزيف، كانت جميع الشركات المسجلة كرعاة أو جهات داعمة عبارة عن مجموعة من المتخصصين في التقنيات الجديدة والتي تهدف إلى توثيق المنتجات وجعل محاولات نسخ هذه المنتجات أصعب. ويقوم مستشارو الأمن مثل Kroll وPinkerton، إلى جانب مجموعة أخرى من الأطراف الثانوية في الدول المستهدفة، بمجهودات واضحة لحماية الملكية الفكرية. ومن ثم فإن الحرب ضد عمليات التقليد والتزييف قد قامت على الأقل بخلق صناعة حيوية خاصة بها.

إنه نمط تاريخي فكلما تطورت الإقتصاديات، تقوم منظمات الأعمال المحلية بإعطاء المزيد من الأهمية لحماية الملكية الفكرية، لسبب بسيط وهو أن هذه المنظمات تقوم بتوليد المزيد من الإختراعات والأفكار الخاصة بها. وعلى الرغم من أن مُصنعيٍ الأدوية غير المسجلة في دائرة العلامات التجارية في الهند – والذين كان مسموحاً لهم آنذاك بموجب القانون الهندي أن يقوموا بتفكيك الأدوية التي تحمل براءات

الإختراعات في أماكن أخرى بهدف إعادة تركيبها – قد انتهكوا حقوق الملكية الفكرية، إلا أنهم أسهموا في تطوير المهارات العلمية المحلية. ونظرا لأن هذه المهارات قد بدأت الآن تدر ربحا في هيئة الإبتكارات التقنية الهندية، فإن الشركات الهندية متحمسة لحماية براءات الإختراع. كما أن الشركات الصينية اليوم قد وجدت نفسها عرضة لعمليات التقليد والتزييف، وبالتالي فإن قانون الملكية الفكرية يلاقي المزيد من الاهتمام المحلي. (لقد عاني بروفيسور زينج شينسي Zheng Chensi، وهو أحد الخبراء في هذا المجال، من تعرض كتبه الخاصة والخاضعة لحماية الملكية الفكرية في الصين لمثل هذه العمليات حيث تم نسخها بصورة غير مشروعة وعرضها على شبكة الإنترنت.)

ومع هذا فإن النمط الأقوي هو الازدياد الواضح في الحجم والجودة والإختراق العالمي للمنتجات المقلدة والمزيفة بجميع أنواعها. وتشير كل الحوافز والدوافع إلى هذا الإتجاه. فإنتاج ونقل والتوزيع القطاعي لهذه المنتجات المغشوشة ببساطة أمر شديد السهولة – كما أنه من اليسير جدا أيضا على المستهلكين أن يتوصلوا إليها. فكلما استمثر أصحاب العلامات المعروفة في استحثاث الرغبة لشراء منتجاتهم، كلما كان دافع المستهلكين أكبر للحصول على هذه المنتجات المقلدة أو المغشوشة بسعر أقل بكثير. وأينما يتواجد الطلب، فإن العرض سوف يظهر أيضا.

قد يكون أصحاب الملكية الفكرية متحمسين جدا لحماية حقوقهم وللحفاظ على قدرة أصولهم غير المادية على توليد الأرباح. إلا أنهم لن يكونوا أبدا أكثر تحمسا من الشبكات التي تحقق البلايين من وراء إمداد العملاء المتعطشين بما يريدون. أما الحكومات المضطرة للوقوف في منتصف هذه الحرب فسوف تشهد فقط تفشي الإحباطات والفساد بين صفوفها. وغالبا ما سوف تشهد الشركات نتائج أفضل من جراء الابتكار المستمر – البحوث والتطوير لصناعة المنتجات الصعب نسخها والأقرب لإمكانيات المستهلك – بدلا من الاعتماد على استخدام جيوش من المحامين والأطراف التي تقوم بممارسة الضغوط في حربهم التي تسعي إلى الحفاظ على علاماتهم التجارية.

الفصل السابع

غاسلو الأموال

إلى أي حد تعتبر حياة الإنسان رخيصة؟ Just how cheap is a human life?

بعد وقوع المذبحة المؤسفة، يبدو أنها رخيصة جدا بالفعل. فقد تكلف الإرهابيون الذين قاموا بتنفيذ هجمات 11 سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن أقل من نصف مليون دولار للقضاء على حياة ثلاثة آلاف شخص، بما في ذلك حياتهم. حتى أقل من مائتي دولار للفرد، إستناداً إلى المنطق المؤلم.

وقد أكد ذلك التحقيق الذي أجري في الحال. حيث كان تعقب الأدلة أمرا بالكاد خفيا، فمختطفو الطائرة، على الرغم من كل شيء، لم يكن لديهم أية نية للنجاة بأرواحهم من العملية. والتي تضمنت بدورها سلسلة من التعاملات العادية بكل ما تحمله الكلمة من معنى: سيارة مؤجرة ببورتلاند، ماين؛ وجبات بسلسلة مطاعم بفلوريدا؛ تذاكر طيران، مشتريات بقالة. وقد تم تغطية العديد من هذه المصروفات باستخدام بطاقات الفيزا الصادرة عن بنك South Florida حيث قام محمد عطا، زعيم المجموعة، بفتح حساب خاص به في يونيو من العام الماضي. وبعد ثلاثة أشهر كان يقوم بتلقي تحويل مالي قيمته 69,985 دولاراً من بنك إماراتي خليجي. وكان المبلغ والمصدر مميزين إلى حد كبير مما أدى إلى صدور تقرير يفيد الاشتباه في إحدى هذه المعاملات والذي تم توجيهه فيما بعد إلى شبكة تطبيق الجرائم المالية Financial Crimes Enforcement Network، إحدى وحدات المخابرات التابعة للحكومة والمخصصة للتعامل مع مثل هذه القضايا. إلا أن FinCEN، كما يطلقون عليها، تتلقى العديد من التقارير كل شهر؛ والتي لا يتبع جميعها إتخاذ إجراءات حاسمة، ومنها هذا التقرير.

لقد عرف المسؤولون عن مكافحة الإرهاب، خلال دقائق من الهجوم على مركز التجارة العالمي، أنهم يتعاملون مع تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن. إلا أنه في

الأيام التي أعقبت حادث الحادي عشر من سبتمبر، كانت التحويلات المالية، والأموال المدفوعة مقدما، وفواتير بطاقات الإئتمان هي تقريبا الدلائل والمفاتيح الوحيدة المتوفرة للتعرف على كيفية قيام عدو أمريكا الجديد بالإستعداد لشن هجومه. فمجرد البحث عن الشهود – النادلة القائمة بالخدمة وقت العشاء، ووكيل الإيجار القائم بالعملية – يتطلب القيام بتعقب المصروفات الخاصة بمختطفي الطائرة. ولكن تعقب الأموال إلى مدى أبعد من ذلك كان يحمل أملا في الوصول إلى نهاية أفضل. وهي الكشف عن مصادر هؤلاء الإرهابيين وغيرهم، بالإضافة إلى الأساليب التي اتبعوها لتمويل عملياتهم، من أجل القضاء عليهم من خلال قطع صلاتهم مع مصدر التمويل والقبض عليهم عن طريق مراقبة عملياتهم.

"إن الأموال هي التي وضعت أسامة بن لادن في مرتبة مختلفة عن المتعصبين والقتلة الآخرين من الشرق الأوسط"، كما كتب أحد المحررين بعد مرور عدة أسابيع. "لقد كان وقود النفاثات هو السبب في احتراق وانفجار برجي مركز التجارة في الحادي عشر من سبتمبر. كما كانت أموال النفط هي أيضا التي مكنت بن لادن" من أن ينصب لنفسه مقراً في السودان وأفغانستان لتأسيس منظمته. إلا أن هذا المنطق الرتفع المستوى لم يفد الخبراء المعنيين بمكافحة الإرهاب كثيرا. لقد عرفوا أنه من الأغلب أن بن لادن استتنفذ ثروته الشخصية بالفعل. ومن ثم فإن أسئلتهم كانت أكثر منطقية إلى حد كبير: كيف نجحت كل خلية من خلايا القاعدة على حدة أن تستمر؟ ما هي مصادر الربح الذي حققته هذه الشبكة؟ وكيف تمكنت من تدوير هذه الأموال فيما بينها؟ أي من الأطراف المتورطة عند كل مستوى – البنوك، منظمات الأعمال، الأفراد – كانت متواطئة بعلمها، وأي منها قد تم خداعه؟ وفي ظل كل من هذه التساؤلات، انخرط المحققون أكثر وأكثر إلى عالم معقد ومتنامي: عالم غسيل الأموال والتجارة العالمية في الأموال القذرة.

وكان عدد كبير منهم معروفا بالفعل. فرمزي يوسف، مرتكب حادث التفجير الأول لمركز التجارة العالمي في عام 1993، كان يقوم باستخدام التبرعات الواردة من إحدى الشركات التي كانت تقوم بدورها باستيراد المياه المقدسة من مكة إلى باكستان. وقد تم توصيل بعض الأموال المستخدمة في تفجير السفارتين الأمريكيتين بكينيا وتنزانيا في عام 1998 تحت ستار وكالة الرحمة العالمية للإغاثة Mercy International Relief Agency، وهي إحدى المؤسسات الخيرية السعودية. وفي الحقيقة تشتهر سلسلة من المؤسسات الخيرية ليس في العالم العربي فحسب، وإنما أيضا في الفلبين وكرواتيا والولايات المتحدة، بوجود علاقات معروفة، أو مشكوك فيها، مع القاعدة. وهو ما ينطبق أيضا على مجموعة من النشاطات التجارية في عدد من الدول، في المصايد السمكية، والمراعي الحيوانية، والنقل، والمقاولات، وتجارة

العسل، وتجارة الجلود. كما قامت أيضا بعض الخلايا الإرهابية بإدارة مجموعة من الأعمال المشبوهة في تلك الدول التي تسربت إليها – السوق السوداء لبيع السجائر، على سبيل المثال، أو الأقراص المضغوطة المنسوخة بصورة غير مشروعة. وبفضل هذه المعلومات وغيرها، فقد بدأت خارطة تمويل الحركات الإرهابية تتضح. ومع الأسف، أثبتت الأحداث أن هذا لم يكن كافيا بعد.

كانت هناك طريقتان للنظر إلى كل هذه المعلومات. فإحدى وجهات النظر تشير إلى أن تمويل الجهات الإرهابية أمرٌ معقدٌ ومتنوع؛ فهناك قاعدة عريضة من الأطراف المشتركة، الكثير منهم يقيمون في أماكن غامضة أو مناطق لا تسري فيها أية قوانين، كما أنهم متورطون في العديد من الممارسات الإجرامية الأخرى، وجميعهم صعب التعرف عليه وتحديده. ومن منظور آخر، يعتبر تمويل الجهات الإرهابية أمرا غاية في البساطة: فبقدر ما قد تكون العمليات الجارية غريبة، إلا أن القيام بالجريمة لم يتطلب أكثر من القيام ببعض التحويلات المالية والتعاملات باستخدام بطاقات الإئتمان. تماما مثلما قد تختفي اتصالات إحدى الخلايا الإرهابية بين زخم الملايين من الإتصالات التي يتم إجراؤها عن طريق الهواتف الخلوية والرسائل مجهولة المصدر المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني، وهو ما يسري أيضا على أموال هذه الخلايا التي تندمج مع سيل الأموال المتدفقة في جميع الأوقات حول العالم. إن "تعقب الأموال" بنجاح سيؤدي بك إلى منطقة يتداخل فيها إلى درجة كبيرة ما هو غريب ومألوف.

إن هذا التناقض لا يقتصر على تمويل الإرهاب فحسب. فهو على العكس يعتبر مألوفا لجميع أشكال الجرائم المالية اليوم، سواء أن كان ذلك غسيل العوائد الناتجة عن التجارة غير المشروعة، أو تجميع الموارد لإرتكاب إحدى العمليات الإرهابية، أو إخفاء الدخل المتحقق بعيدا عن جامعي الضرائب. وتعتبر بعض الآليات المتبعة تقليدية وقديمة مثل: حسابات البنوك مجهولة المصدر الموجودة في تلك الدول المتساهلة، على سبيل المثال، أو الشركات الوهمية التي تتخصص في مجالات الأعمال التي تدر سيولة سريعة مثل المطاعم أو المصابغ التي تقوم بغسيل الملابس وكيها. وهناك أيضا بعض الآليات الحديثة جدا، والتي أصبحت ممكنة بفعل التكامل المالي العالمي. إلا أن كل هذه الآليات قد جعلت "الأموال القذرة" أكثر سهولة، وحركة، وغموضا عن ذي قبل. وأكثر من هذا، سقطت الحدود إلى حد كبير والتي كانت تفرق بين أرصدة الإدخار الخاصة بالمدن الصغيرة من جانب والأرباح العالمية مشبوهة المصدر من الجانب الآخر في عالم مالي، إلى حد كبير. ومن ثم فإن إمكانية تأكد أي بنك، أو صندوق مشترك، أو الجهة القائمة بالتحويلات المالية، أو صراف الشيكات، أو أي وكيل مالي من أن الأموال التي تقوم بتحريكها "نظيفة" 100 بالمائة، أمرٌ يزداد صعوبة.

لقد أثار تضاعف و"تجمع" الفرص المرتبطة بالأموال القذرة تصميم لابتكار ردود ردع من قبل واضعي النظم والجهات المسؤولة عن تطبيق القانون في العديد من الدول. ومع هذا وبحلول سبتمبر 2001، بدت هذه الجهود في خطر، حيث تنازعت الدول الرائدة فيما يتعلق بتلك الأنشطة المزمع تجريمها وكيفية تجنب التأثير السلبي المترتب على الأسواق المالية. كما أن المنافسة بين الدول في سعيها لجذب الودائع من خلال تقديم أكثر الشروط جاذبية، وهو غالبا ما كان يعني درجة أكبر من السرية والخصوصية، قد تعارضت مع هذا التعاون العالمي.

أعاد حادث الحادي عشر من سبتمبر الإحساس بالهدف والأهمية. فقد كشفت ممارسات تنظيم القاعدة الداخلية، عند تسليط الأضواء عليها، عن المخاطر الجديدة، ليلتفت اهتمام العامة إلى تلك الوحدات التي كانت تعتبر غامضة فيما سبق مثل الحوالات hawalas – وكالات التحويلات المالية القائمة على الثقة والتي يعتمد عليها المهاجرون – والبنوك الإسلامية والمؤسسات الخيرية. (وفي نفس الفترة، فإن فضائح الشركات مثل انهيار Enron، والتي لم تقم بدفع أي من ضرائبها تقريبا منذ 1996، كانت تشير إلى انتشار الشركات الخارجية الوهمية. إلا أن القليل هم الذين تمكنوا من ربط هذه العلاقات).

ولكن الإنذار الذي أطلق حول تمويل الجهات الإرهابية قد مثل تحديا أيضا للسلطات لتركيز جهودها. فحركة الأموال السريعة كانت إحدى منافع العولمة. بالإضافة إلى أن غسيل الأموال، وتمويل الجهات الإرهابية، والتهرب من الضرائب، وانتشار عمليات الاحتيال تقوم في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في المحافظ الورقية، والتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون، والتعاملات التي تتم باستخدام بطاقات الإئتمان، والتجارة الإلكترونية، وما إلى غير ذلك. إن المشكلة تكمن في أن تداخل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة يقدم لغاسلي الأموال ستارا داخل النظام المالي العالمي الذي نعتمد عليه كلنا.

نقود أكثر، طرق أكثر للتخفي

من المفيد عند محاولتنا لفهم توافر الفرص المتعلقة بغسيل الأموال اليوم أن نرجع إلى الوراء وننظر إلى الصورة الكبيرة. فالنظام المالي اليوم يختلف جوهريا عما كان عليه منذ خمسة عشر عاما فقط. مبدئيا، لقد تضخم النظام. فالأصول الخاصة بهيئات النقد المحلية الرائدة في العالم قد ارتفعت من 6.8 ترليون دولار في عام 1990 إلى 19.9 ترليون دولار في عام 2004. ولكنها لم تنمو فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث التعقيد. حيث فتحت الدول اقتصادياتها، وقامت بتحرير قطاعها

المالي، كما سمحت لنظمها المالية القومية المحلية – البنوك التجارية، الشركات المالية، أسواق الأسهم، البورصات – بالتحالف مع شركاء من دول أخرى، وحتى الإستثمار في نظم بعضهم البعض. وبالتالي فقد أدى هذا إلى خلق نظم للتشغيل والتحكم والتي جعلت بدورها عمليتي الرقابة والتنظيم أصعب بكثير مقارنة بالوضع القائم عندما كان التمويل أكثر منه أمرا محليا. وهكذا فقد انطلقت العديد من المنتجات المحلية الجديدة، من بطاقات الصرف الآلي ATM وحتى العقود الثانوية شديدة التعقيد والتي تتمتع بالقدرة على نقل مبالغ ضخمة من الأموال بإستخدام مجموعة من الطرق لا يمكن سوى للخبراء فهمها. إن هذا النمو من حيث الحجم والتعقيد لا يرجع إلى السياسات الجديدة فحسب، وإنما يرجع أيضا إلى التقنيات الحديثة التي أسهمت في خفض تكلفة العمليات وجعلت من الجغرافيا أمرا أقل أهمية. فالتكلفة المباشرة التي يتحملها البنك للقيام بإحدى المعاملات التقليدية تنخفض بما يوازي 40 بالمائة عندما يقوم العميل بها عن طريق التليفون بدلا من أن يتواجد شخصيا في الفرع. كما تنخفض بما يوزاي 89 بالمائة إذا تم إجراؤها من خلال شبكة الإنترنت، بغض النظر عن موقع العميل.

إن انخفاض أهمية الدور الذي تلعبه المسافات والحدود القومية كعوائق أمام الحركة العالمية للأموال قد ارتفعت بشدة نتيجة لعدد من التغيرات في السياسات والتي أصبحت بدورها رائجة بين الحكومات خلال التسعينيات. وقد كان لأربع من ضمن هذه الإصلاحات المالية تأشيرٌ على غاسلي الأموال بصورة خاصة.

أولاً، قامت معظم الدول بالتخلي عن القيود المتعلقة بعمليات التحويل. فالحصول على موافقة الحكومة لتحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية لم يعد ضروريا، والعكس صحيح. لقد بدأ هذ الإتجاه في فترة ما قبل التسعينيات، وإن لم تقم معظم الدول بالإنضمام إلى هذه الحركة لتبسيط أو حتى إلغاء القيود المفروضة على التحويل الأجنبي إلا في أوائل هذا العقد. ومن ثم فقد انطلق حجم التداول العالمي اليومي للعملات من 590 بليون دولار يوميا في 1989 إلى 1.88 ترليون دولار يوميا في 2004، في حين قامت بعض الدول بتوحيد عملاتها – اليورو كما يتضح لنا – بينما قام آخرون باستخدام الدولار أو اليورو كعملة ثانية شبه رسمية. وبالطبع، تعتبر مثل هذه الأخبار بالنسبة لغاسلي الأموال، والمتهربين من الضرائب، وأمثالهم أخبارا سعيدة حيث تقوم بتوسيع ساحتهم، كما تضفي مرونة وتضاعف الفرص المتاحة.

ثانياً، أدت العملات سهلة التحويل في معظم الأماكن إلى جعل أسواق رأس المال المحلية أكثر انفتاحا. فالأسواق المالية المنغلقة تعتبر الآن الاستثناء وليست القاعدة. أما الملكية الأجنبية للبنوك المحلية، والتي كانت تعتبر فيما سبق إحدى العمليات المحظورة في الكثير من الدول، فقد أصبحت أمرا شائعا. وتقوم الحكومات والشركات

المحلية بصورة روتينية بالتنافس على رأس المال المتوفر في السوق العالمي من خلال إصدار البنود والسندات، كما أن هناك اليوم أسواقاً أكثر بكثير لتبادل الأوراق المالية للسماح للأجانب بشراء السندات المالية. وتقوم الوكالات المعنية بترتيب هذه الأسواق ومديري الصناديق المالية بالحكم عليها ليس فقط وفقا للخصائص التي تتمتع بها، وإنما أيضا بمقارنتها بالأسواق الأخرى في هذا المجال. ومن ثم فقد بدأت الحكومات التي كانت تقوم فيما سبق بمراقبة ووضع قيود على عملية دخول الشركات الأجنبية العالمية بالعمل على اجتذابها للاستثمار في الدولة. ومن ثم فقد أسهم هذا التحول إلى تحريك كميات ضخمة من الأموال: فمنذ عام 1990، ارتفع حجم الاستثمار في محافظ الأوراق المالية العالمية من أقل من 5 بليون دولار سنويا إلى ما يقرب من 50 بليون دولار في عام 2000؛ كما ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات من 209 بليون دولار في عام 1990 إلى 560 بليون دولار في 2003. وهو ما يخدم مصالح غاسلي الأموال أيضا. فازدياد عدد التعاملات يعني احتمال توافر أكثر للأموال غير المشروعة لدخول التدفق مرة أخرى بصورة طبيعية.

ثالثا، إن المعلم الرئيسي للتمويل العالمي هو التنافس من أجل جذب رأس المال– بين الدول والشركات التي تقوم بإصدار السندات المالية، بالإضافة إلى المنافسة بين البنوك، والسماسرة، وخدمات التحويلات المالية، و مديري الأصول وجميع الوسطاء الآخرين الذين ينتهزون الفرصة لتوصيل رأس المال إلى جهته النهائية المقصودة. وهو ما يتماشى مع رغبات غاسلي الأموال نظرا لتوافر النقود بين أيديهم، فهم يتوقعون أنه آجلا أو عاجلا سوق يقبل مدير البنك أو السمسار رؤوس الأموال الخاصة بهم دون أن يوجه إليهم أية أسئلة غير مناسبة – خاصة إذا ما قاموا بتسهيل الصفقة من خلال دفع رشوى أو مصروفات تفوق تلك المتداولة في السوق.

أخيرا، يرجع الفضل كله في تحول التمويل العالمي إلى ثورة المعلومات. فالبنوك كانت من أوائل وأسرع الجهات التي قامت بتبني التكنولوجيا الجديدة. فالداعم الإلكتروني للنظام المالي قد أسهم في تقديم المعاملات الفورية والتي يمكن إنجازها من أي مكان تقريبا في العالم. وهو بالطبع ما لا يعتبر أمرا سيئا إذا كنت من غاسلي الأموال العالميين المتحركين العازمين على التقدم على ممثلي تطبيق القانون والذين يتحركون بدورهم بسرعة أقل عند العمل على المستوى العالمي.

وهكذا فإن الدافع وراء تزايد الفرص المتاحة أمام المعاملات غير المشروعة يقوم على نفس المنافع التي يتوقعها المستخدمون الشرعيون ويطالبون بها لإدارة أموالهم. وبالرغم من أن العديد من هذه التغيرات قد أصبح مألوفا الآن، إلا أن هذا لا يعني أن العواقب الناتجة عن هذا النظام المالي العالمي الذي تغير كثيرا تعتبر واضحة إلى حد كبير. ويعتبر الإتجاه الجديد لغسيل الأموال إحدى هذه الآثار المتولدة. ونظرا

لأنهم كانوا غير خاضعين للقيود المتعلقة بالتفاصيل الدقيقة لعملية اتخاذ القرارات داخل المنظمة أو البيروقراطية السائدة، فإن غاسلي الأموال كانوا هم غالبا الأسرع في تبني نظام التحرر والتكامل المالي في فترة التسعينيات. حيث سمح لهم موقعهم المتميز أن يكتشفوا – قبل أي أحد آخر – أن مجموعة الوسائل والطرق التي توافرت في التسعينات لامتلاك وتحريك وتوظيف الأموال غير المشروعة كانت غير مسبوقة.

حرية الطلب

إن السهولة التي تتم بها عمليات غسيل الأموال لم تكن لتكون ذات أهمية كبيرة لو أن الطلب على الخدمات المالية غير المشروعة كان منخفضا. ولكن هذه النشاطات التجارية، للأسف، تزدهر. فهناك الكثير من الأموال، كما لم يكن من قبل، تبحث عن خدمات مالية تتسم بالحذر بغرض تضليل القانون. وتشير القاعدة المتبعة لتقدير حجم غسيل الأموال اليوم إلى أن قيمة هذه العمليات تتراوح ما بين 2 و5 بالمائة من إجمالي الناتج القومي في العالم، أو ما بين 800 بليون دولار و2 ترليون دولار. بينما ترتفع هذه القيمة إلى 10 بالمائة من إجمالي الناتج القومي في العالم، وفقا لبعض التقديرات. وإذا ما أضفنا إلى ذلك عمليات التهرب من الضرائب، الصعب قياسها؛ وأشكال الإحتيال المختلفة الأخرى، لوجدنا أن هناك ما هو أكثر من مجرد السيولة والطلب لتفسير استمرار هذه الصناعة المربحة.

إن محاولة تقييم وتحديد الجهة المسؤولة عن نصيب معين من الإجمالي أمر مستحيل. وإن كان من الواضح أنه كلما حقق أي نشاط تجاري غير مشروع ارتفاعا كلما دفع بالمزيد من المال إلى دورة الغسيل. وكلما قامت هذه الأشكال من التجارة بإعادة تنظيم، أو تغيير مساراتها العالمية، ظهرت مباشرة احتياجات جديدة للخدمات المالية غير المشروعة في أماكن جديدة. إن عمليات غسيل الأموال ليست مجرد تجارة في حد ذاتها وإنما هي آلية لا يمكن إحلالها لجميع أشكال التجارة الأخرى غير المشروعة. فغسيل الأموال، إلى حد ما، يعتبر مرآة للإقتصاد العالمي الخفي أو السري.

في السنوات الأخيرة، سُلط الضوء بصورة خاصة على التمويل الذي يقف وراء العمليات الإرهابية العالمية. ولكن العلاقات والإتصالات أيضا تحدث على أساس أكثر مرونة وانتهازية ولامركزية. ففي إحدى الأوقات، كان من المعتقد أن المصالح المكسيكية في قطاع المخدرات قد تحالفت مع أعوان حزب الله لتوريد مادة البيسودوفيدرين pseudoephedrine، إحدى مكونات الميثامفيتامين methamphetamine، من كندا إلى الولايات المتحدة. كما كان من الواضح أيضا

أن الخلايا الإرهابية المحلية كانت تعتمد على التجارة غير المشروعة هي الأخرى. فالأنصار المقيمين في الولايات المتحدة لحزب الله وللشيخ عمر عبد الرحمن، رئيس التفجير الأول لبرج التجارة العالمي في عام 1993، كانوا يعتمدون على العمليات غير المشروعة مثل توزيع السجائر بين الولايات، وكوبونات المحلات المزيفة، وبيع التيشيرتات المقلدة، لتمويل عملياتهم. كما كان المشتبهون أيضا في تفجيرات محطة القطار بمدريد في 11 مارس 2004 يديرون نشاطا لنسخ الأقراص المضغوطة بصورة غير مشروعة.

إن هذه العلاقات الأساسية، العملية، تشير إلى التوحد بين التنظيم الإرهابي والتجارة غير المشروعة والمتولد عن وجود الحاجة والفرصة. فكلاهما يقوم بالإعتماد على الشبكات المتكيفة، المرنة، كأفضل الطرق لدحض عملية تطبيق القانون، بينما تقوم هذه الشبكات باستغلال الفرص التي تتيحها العولمة. وبالرغم من أن النهاية التي يسعون إلى الوصول إليها، إلا أن مصالحهما التشغيلية متشابهة إلى حد كبير. ومن الممكن أن يتعاونا سويا في الواقع، نظرا لأن كليهما يتسم باللامركزية ويعملان بصورة خفية متميزة لدرجة أن عملية التعاون المحلي المحكمة بصورة جيدة لا تعني بالضرورة إزاحة الستار عن الطرف الآخر. وهو ما يعني أن أي بحث عن "تمويل الجهات الإرهابية" سوف ينتهي بالتأكيد كجزء من الصورة الكبيرة لغسيل الأموال والتجارة غير المشروعة. ولكن تمويل الإرهابيين، بنفس المنطق، لا يمثل سوى جزء صغير من النظام المالي الخفي – وهو ما يعد تحذيرا يستوجب أخذه في الإعتبار.

يمثل التجار غير الشرعيين والإرهابيون مجموعتين من مستخدمي الخدمات المالية غير المشروعة. ويعتبر الأفراد الفاسدون هم المجموعة الثالثة، والذي كثيرا ما يلعبون دوري الأطراف المساعدة أو الثانوية في تعاملات المجموعات الأخرى، إلى جانب دورهم كالمرتكب الرئيسي لمثل هذه الجرائم. ويتراوح هؤلاء الأفراد ما بين المتهربين من الضرائب إلى المسؤولين عن وضع القواعد، وموظفي الجمارك، وغيرهم من أصحاب المناصب الحكومية رفيعة المستوى، بما في ذلك الفساد المتفشي بين السياسيين ورؤساء الدولة. وبالطبع، قام أجيال من الحكام المستبدين بتحويل الأموال التي نهبوها من خيرات بلدهم إلى حسابات سرية بسويسرا. إن هناك العديد من الطرق والفرص المتاحة، إلا أنها لا تقوم سوى بتكبير صوت الإنذار المصاحب للمكاسب المتحققة عن التجارة غير المشروعة. وليس هناك مدعاة لذكر أن الزعماء الذين تم اختيارهم بصورة ديمواقراطية ليسوا في مأمن هم الآخرين.

يمكن وصف كل هذه الممارسات، دون أي تفكير، بأنها إجرامية. إلا أن التهرب من الضرائب يشوبه بعض الغموض، ذلك لأن القليلين فقط من المتهربين من الضرائب يقومون بإفراغ حقائبهم المليئة بالنقود في ظلمة الليل. حيث يُعتبر التهرب الضريبي،

في أغلب الأحيان، إحدى الممارسات شبه القانونية التي تقوم باستغلال الخدمات المالية الخارجية لتخفيض حجم الدين الضريبي – منتهكة بذلك روح القانون وليس المعني الحرفي له. هذا بالإضافة إلى أن قانون الضرائب الخاص بكل دولة يتسم بتفاصيل معينة، وهو ما يمثل لكل فرد أو شركة تعمل في أكثر من دولة، إلى حد ما، فرصة مشروعة لنقل الأصول، والأرباح، والنفقات، والإلتزامات، عبر الحدود سعيا لخفض فاتورة الضرائب. وهكذا فإن كل هذا يُزيد من الصعوبة المرتبطة بتحديد تلك النقطة التي يتجاوز فيها التهرب الضريبي الحدود المفروضة.

وفي إحدى المرات، اكتشفت السلطات الأمريكية أن الفاصل بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي قد تم تعديه ليصل إلى 200 مليون دولار. وفي 2005، اتهم IRS وولتر س. أندرسون Walter C. Anderson، أحد ملوك المال الذي أصبح ثريا في مجال الإتصالات خلال التسعينات، بإخفاء 450 مليون دولار في الخارج للتهرب من الضرئب والتي تم تقديرها بـ200 مليون دولار. وقد اعترض أندرسون قائلا أنه ليس مذنبا وأن هذه الأموال كانت موجهة إلى مؤسسته الموجودة في بنما، والمكرسة لدعم حقوق الإنسان، والرقابة على السلاح، وتنظيم الأسرة، وتنمية المجتمع. وبينما أخذ يدعي أن أقرانه في تلك الدول التي تعتبر ملاذا من الضرائب لم يتجاوزوا أي قانون، اكتشف أندرسون أن "أنه في كل من الشركات [المشروعة] الموجودة في مثل هذه الدول التي تمثل ملتجأ من الضرائب هناك خمسون يرتكبون جرائم احتيالية. إنهم هناك لتخبئة الأصول من شريكك، إنهم هناك ليخبئوا الأصول من IRS".

لقد ظهرت فئة كاملة من المحترفين الذين يقومون بتوجيه الأموال حسب الطلب، حسب ميل صاحبها لتحمل المخاطر، وحاجته للحذر، إلى جانب درجة استعداده لخرق القانون. وتتضمن هذه الفئة غاسلي الأموال المحترفين، والذين يتحملون مسؤولية القيام بالعملية كاملة مقابل أجر – وأحيانا ما يمتد دورهم إلى أكثر من ذلك، ليعملوا كمديري الأصول الخاصة بالعوائد التي تم غسيلها. كما أن هناك أيضا مجموعة كبيرة من المحامين والسماسرة الذين يقومون بتقديم المساعدة فيما يتعلق بإخفاء التعاملات من عمليات الفحص والتدقيق ودعمهم عند مقاضاتهم. ويمكن القول بأن استشاريي الضرائب المحترفين والذين يجوبون العالم بحثا عن تلك المناطق التي يمكنهم فيها تأسيس نشاطات حقيقية أو وهمية يلعبون هم أنفسهم دورا في الحفاظ على العالم المالي الخفي. فما زال من السهل نسبيا العثور على أحد المحامين المستعدين للعمل كمدير أو حتى مالك لإحدى الشركات الخارجية التي تعتبر أصولها في حقيقة الأمر ملكا لشخصية أخرى مجهولة.

إن القوانين الأكثر صرامة المفروضة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد أدت بلا شك إلى زيادة المخاطر التي يواجهها غاسلو الأموال. وإن لم يتم ذلك بصورة

واضحة، أو أقل من ذلك كثيرا، للدرجة التي يمكن وصفها بأنها تمثل رادعا رئيسيا للتدفقات المالية غير المشروعة. فالقيود الجديدة في معظم الأحيان لم تقم سوى برفع التكاليف المصاحبة للعمليات والأجور التي يفرضها رجال الصفوف الأمامية مقابل الخدمات التي يقدمونها. وتشير أكثر المحاولات شمولا وصرامة المعنية بتقييم النظام الموجه للتصدي لعمليات غسيل الأموال عام 2004 والتي تم إجراؤها في الولايات المتحدة أن "خطر الإدانة الذي يواجهه غاسلي الأموال يصل إلى ما يقرب من 5 بالمائة سنويا. وتؤكد البيانات المأخوذة من الدول الصناعية الأخرى وجود مستويات أدنى من ذلك بالفعل فيما يتعلق بالتطبيق".

العالم الخارجي الجديد

تماما مثل بعض أنواع الطيور المهاجرة، طالما كان للأموال مناطق وأماكن مفضلة تلجأ إليها عندما تريد أن تتضاعف في سلام وهدوء. وقد أطلق قديما على العالم المالي الذي يقع بعيدا عن طائلة القانون وخارج مجال اهتمام السلطات الضريبية اسم "العالم الخارجي" offshore. وفي إحدى الأوقات، كان العالم الخارجي مفهوما ملموسا أو ماديا إلى حد كبير، فهو عبارة عن عدة أماكن يمكنك تحديد موقعها على الخريطة. إلا أن تحديد المخابيء أو الملاجيء الآمنة لرؤوس الأموال غير المشروعة لم يعد أمرا سهلا بعد الآن.

يعتبر العالم الخارجي، وفقا لهذا الكتاب، إحدى التعبيرات المستخدمة للإشارة إلى التسهيلات المالية التي تتيحها الدولة أو الإقليم إلى غير المواطنين. ومن ثم فإن التسهيلات المالية الخارجية تهدف إلى جذب رؤوس الأموال من الدول الأخرى، والتي تخضع بدورها إلى مجموعة من القوانين أكثر تساهلا وأقل صرامة مقارنة بتلك الموجودة في موطنها الأصلي. وتستفيد الدولة المستضيفة من خلال الرسوم التي تفرضها على إصدار التراخيص والوثائق المختلفة، مثل بنود الشركة أو التراخيص الخاصة بالخدمات البنكية والصناديق المالية المشتركة والسرية.

إن ما أسهم في ترسيخ هذا المفهوم هو أن العديد من تلك الأقاليم التي تقوم بتقديم تلك الخدمات كانت، في الواقع، جزرا. وكان أشهرها مناسبا للمراكز المالية الرئيسية: برمودا Bermuda، أو جزر كايمن Cayman Islands، والتي تبعد مسافة رحلة قصيرة عن نيويورك أو ميامي، أو Isle of Man وجزر تشانيل Channel Islands، والتي تبعُد خطوات بسيطة عن لندن أو باريس. إن الأمر لم يتطلب سوى رحلة قصيرة ممتعة لإعداد الأوراق المطلوبة، أوتجديد التراخيص، أو مرافقة حقيبة من الأموال. وهناك أيضا بعض الأطراف الأخرى

التي تحدها الأراضي، مثل موناكو Monaco، أوبنما Panama، أوليشتنشتين Liechtenstein، أو سويسرا Switzerland والتي تشتهر بنوكها بالسرية. وقد اشتركت هذه "الجزر" في أنها كانت دولا صغيرة – صغيرة جدا أحيانا – ذات موارد طبيعية محدودة، تقوم بتحقيق المكاسب واكتساب الأهمية من خلال تقديم مثل هذه الخدمات والتسهيلات.

إن هذا الجزء لم يتغير بصورة واضحة. ففي واقع الأمر، ازداد عدد تلك الأقاليم المتخصصة في الخدمات الخارجية؛ وبالفعل، يعتبر الكثير من الأطراف الجديدة جزراً حقيقية. فدولة نورو Nauru الواقعة في المحيط الهادي، والتي يصل عدد سكانها إلى 12,000 نسمة، تمثل مقرا لـ 40,000 شركة مسجلة بما في ذلك 400 بنك وهمي، حيث لا تتكون هذه البنوك في الحقيقة سوى من مكتب صغير ويافطة نحاسية على الباب. أما الملاجيء الأخرى في تلك اللعبة المرتبطة بالعالم الخارجي فتشمل جزر الباهاما Bahamas، والبحرين Bahrain، وقبرص Cyprus، ومالطا Malta، وthe Netherlands Antilles، وغرناطة Grenada، وأنتيجوا Antigua، وسيشل Seychelles – بالإضافة إلى الأقاليم مجهولة الهوية مثل Madeira، أو حتى المناطق الحقيقية أو الخيالية التي تم إنشاؤها عمدا مثل جزيرة لاباون Labaun Island بماليزيا، أو بنك بانكوك الدولي Bangkok International Banking Facility.

إن كل هذه المناطق بالطبع لا تهدف تحديدا إلى جذب رؤوس الأموال غير المشروعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه القائمة تشير إلى أن تلك الدول والأقاليم تنضم إلى سوق الخدمات الخارجية بدرجات متفاوتة من المصداقية، وتسعى إلى جذب هؤلاء العملاء الذين يتماشون معها. كما أن تلك المناطق الشهيرة قد بذلت الكثير من المجهودات سعيا للتميز عن الأغلبية غير المعروفة. فمن ناحية، أصبحت جزر كايمن (عدد سكانها 43,000) مركزا ماليا رئيسيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، لتضم ما يقرب من ستمائة بنك، شاملة جميع بنوك القمة الخمسين في العالم ما عدا ثلاث، إلى جانب عدة آلاف صندوق مشترك وعشرات الآلاف من منظمات الأعمال الخارجية. واهتماما منها بوضعها وموقفها التنافسي، تقوم جزر كايمين (Caymans) بابتكار منتجات مالية جديدة، مثل تقديم "خدمات" التأمين – وهي أدوات تقدمها الشركات التي لا تعمل في مجال التأمين بغرض تغطية خطر واحد محدد. ومن الناحية الأخرى توجد توفالو Tuvalu، وهي أيضا إحدى الدول الصغيرة الواقعة في المحيط الهادي، والتي قامت بتأجير الملحق الخاص بالإنترنت التابع لها – والذي ينتهي بـtv – لأحد السماسرة حيث تقوم بتحصيل رسم بسيط مقابل كل عنوان يتم تسجيله. كما قامت توفالو أيضا بتأجير الملحق الخاص بالتليفون الدولي لها 688، لأحد مديري الأعمال الجنسية.

إن فكرة تأجير موارد الدولة السيادية – مثل هويتها في إحدى السجلات العالمية أو ختمها الرسمي للتصديق على الوثائق والمستندات المالية – ليس اختراعا حديثا. فالأعلام التي كان يتم اختيارها حسب الطلب كانت شائعة في مجال الملاحة منذ عقود؛ 60 بالمائة من السفن التجارية في العالم اليوم مسجلة في ليبريا، أو بنما، أو اليونان. ويتم إدارة السجل الملاحي الخاص بليبريا، في الحقيقة، بواسطة شركة موجودة في إحدى ضواحي واشنطن، وهو ما يوفر على من يقومون بالتسجيل الحاجة إلى زيارة مونروفيا Monrovia. (كما أن أصحاب الطائرات أيضا يعرفون مجموعة الدول التي لا يشترط التسجيل فيها استيفاء بعض الشروط المُرهِقة مثل تلك المرتبطة بالفحوصات الخاصة بالسلامة.) وفي التمويل الخارجي أيضا، تتمتع الأطراف الجديدة الوافدة بوجود بعض الأمثلة السابقة الناجحة مثل جزر الكايمين والتي يمكنهم تقليدها. إلا أن الكثيرين يتجهون إلى التمويل الخارجي ، في الحقيقة، نظرا لغياب أي مورد واضح يمكن بيعه أو عمالة يمكن تصديرها. ومن ثم فإن أكثر الأصول إرباحا التي تمتلكها Seychelles، أو Niue، أو Tuvalu تتمثل في وضعها ومركزها العالمي كإقليم أو دولة شرعية: ذات سيادة.

ومثلما ارتبط العالم الخارجي بالجزر الدخيلة لمدة طويلة، سواء أن كانت معروفة أو سرية، فإن هذا قد انطبق أيضا على إحدى الأنماط المميِّزة لهذه الحياة الخارجية، المليئة بالفاسدين و المنغمسين في الملذات، ومديري البنوك الكتومين واللصوص الوجهاء. حتى وإن ساد هذا النمط من الحياة، فإن الصورة التي تعكسها خادعة. فهناك العديد من الأماكن الأخرى لغسيل الأموال غير تلك المجموعة من تلك الجزر الفاسدة. وبالرغم من أن المناطق الإستراتيجية التي تقع على حافة القانون – أو ربما خارج نطاقه مباشرة – تتسم بالقسوة حيث أنها لا تلتزم بأي نظام أو ضابط، إلا أنها لا تقل أهمية بالنسبة للتجارة.

تعتبر Ciudad del Este واحدة من هذه المناطق، وهي إحدى المدن بباراجواي والتي يصل عدد سكانها إلى 300,000 نسمة حيث تقع على "الحدود الثلاثية" "Triple Frontier" إلى جوار البرازيل والأرجنتين، كما أنها بفضل هذا الموقع المتميز تعتبر نقطة رئيسية لإلتقاء المهربين بجميع أنواعهم. وتمثل Ciudad del Este ملتقى الطرق لجميع أشكال التجارة غير المشروعة تقريبا، بما في ذلك البرمجيات والإلكترونيات المنسوخة بصورة غير شرعية، والسلع المستوردة التي يتم تهريبها، والأسلحة المبلَّغ عنها. وقد ارتبطت المجتمعات العرقية الممثلة محليا مثل التايوانيين، والهنود، واللبنانيين، والسوريين بهذه الأنشطة. فالشبهات تحوم حول الأشخاص المنتمين إلى مجتمعات الشرق الأوسط الموجودين بـ Ciudad del Este لإنخراطهم في عمليات جمع الموارد المالية والتجارة بالنيابة عن حزب

الله وحماس، وربما القاعدة أيضا. ولكن ما يجعل هذا المكان بصراحة موضوعا للنميمة هي نقود المخدرات: الإيرادات المتحققة من الهيروويين ومصدرها دول الإنديني Andean، والتي تقوم أشكال التجارة الأخرى – المدعومة بواسطة الخمسة وخمسين بنكا الموجودين بالدولة– بتشغيلها وإعادة تدويرها. ففي عام 1997 قامت Ciudad del Este بالإعتماد على هذه الطريقة لغسيل ما يقرب من 45 بليون دولار من عوائد المخدرات.

إن ما يجعل هذه المدن مثل Ciudad del Este مركزا لاهتمام النشاطات التجارية المختلفة هو أن القواعد المفروضة ضعيفة، والحكومات سلبية، كما أن عملية تطبيق القانون غير مناسبة أو لا يتم التعامل معها بصورة جدية. وتتمتع مثل هذه الملاجيء أيضا بوجود بنية تحتية مالية وأخرى لدعم شبكة الإتصالات. ففي ظل غياب البنوك، وبالتالي الصلات مع السوق العالمي، ليس هناك أمل لإتمام صفقات غسيل الأموال. إن تلك الروابط التي تقوم بوصل هذه المواقع التي غالبا ما تكون بعيدة مع باقي العالم لا يجب أن تكون مختلفة أو معقدة. فالكثير من هذه الأماكن، في الواقع، بسيطة ومنعزلة إلى حد كبير وترتبط مع العالم الخارجي من خلال مجموعة من الروابط الضعيفة – إلا أن البنوك والشركات حول العالم يصفونها كمقرهم القانوني. وفي هذا السياق فإن Cividad del Este على سبيل المثال لا تختلف كثيرا عن ترانسدنيستر Transdniester الواقعة جوار البحر الأسود أو مقاطعة باداسخان Badaskhan بأفغانستان. فهما يقومان إما بتقديم خدمة (خدمات مالية غير مشروعة)، أو منتج (أسلحة)، أو سلعة (كوكايين) يريدها باقي العالم بشدة.

بنك كبير، بنك صغير، بنك وهمي

نجحت عمليات غسيل الأموال في التوغل إلى العصب. فلا يوجد قطاع داخل النظام البنكي العالمي في أمان منها. ويمكن البدء بالمراكز المالية الكبرى مثل نيويورك ولندن والتي تتمتع بتاريخ طويل مليء بقصص عن الفضائح المتعلقة بغسيل الأموال. ولقد أصبحت هذه الفضائح واضحة بصورة أكبر بكثير عن ذي قبل.

ويرجع هذا إلى حد ما إلى الأحجام الهائلة، فالبنوك حول العالم تقوم سنويا بتبادل أكثر من اثنين ترليون تحويل بالإضافة إلى العديد من الأوامر الأخرى المصدرة. ومن ثم فإن تنظيم كل من هذه التعاملات حسب المصدر، والهدف، والجهة المقصودة، يؤدي حتما إلى إعاقة قدرات معظم البنوك. كما ازداد أيضا عدد الأطراف المتورطة في هذه اللعبة. في حين تم السماح إلى المزيد من المؤسسات، البنوك وغيرها، بنقل النقود عبر الحدود. وبفضل التكنولوجيا، أصبح من الممكن أن تلعب

المنظمة المالية الواقعة في المدينة الصغيرة دور المصدر المناسب أو شبه الفوري لرؤوس الأموال أو الجهة المقصودة إلى أي مكان.

كما أن مراعاة ظروف العميل أمرٌ بالغ الأهمية. فبطاقات الصرف الآلي ATM مثلت الريادة فيما يتعلق بحمل الخدمات البنكية والتنقل بها بالإضافة إلى سيطرة الفرد؛ أما الآن، وبعد عدد من الإبتكارات التقنية التي حدثت فيما بعد، يعتبر انتشار الخدمات البنكية الإلكترونية e-banking أمرا لا يمكن ردعه. فقد فتحت البنوك الإفتراضية أبوابها، وهي عبارة عن وحدات يقتصر التعامل معها على شبكة الإنترنت فهي لا تعتمد على التعامل الشخصي. كما انتشر استخدام الأموال الوهمية أو الإفتراضية هي الأخرى، في هيئة البطاقات الذكية التي تقوم بوضع القيمة مسبقا على الشريحة الموجودة – وهو ما يمثل تقدما واضحا مقارنة بشيكات المسافرين، كما يمثل فرصة كبيرة لإخفاء هوية صاحبها. وسعيا لمراعاة ظروف العميل بصورة أكبر وتغطية السوق، أتاح الإتحاد الأوروبي والمنافسون عملية إجراء التحويلات من خلال العدادات الموجودة في السوبرماركت، ونقاط انتظار الأتوبيس، والحانات. وبالتالي فإن الحركة المتواصلة للتعاملات الجارية بين البنوك والتسويات الإلكترونية تجعل النظام في حالة من النشاط في جميع الأوقات.

إلا أن الإحساس الجديد بالأهمية السياسية، والتشريعات الجديدة، وأشكال التعاون العالمي الجديد، والتقنيات الجديدة والذي أعقب حادث الحادي عشر من سبتمبر قد أسهم في جعل هذه الأدوات أقل ملائمة وأكثر خطورة لأن يستخدمها غاسلو الأموال. إلا أن الواقع يشير إلى أنه في هذا المجال، أيضا، تحاول الحكومات اللحاق بمجموعة من التجار غير الشرعيين الذين يجرون بسرعة أكبر وإلى مدى أبعد من هؤلاء المكلفين بالقبض عليهم. ويرجع هذا إلى أن النظام المالي يقوم على العديد من المقومات، و المؤسسات، والقواعد، وحتى الحوافز التي يمكن أن يستخدمها غاسلو الأموال لصالحهم. فالحسابات الموجودة بالبنوك المشروعة تعتبر من الأدوات الشائعة المستخدمة لغسيل العوائد الناتجة عن التجارة غير المشروعة. قام أحد غاسلو الأموال الذي قام بنقل 36 مليون دولار، الناجمة عن تجارة الكوكايين في الولايات المتحدة، إلى كولومبيا عن طريق أوروبا عن طريق استخدام مئات الأرصدة المنتشرة عبر ثمانية وستين بنكا موجودة في تسع دول. وقد جعلت التحويلات البنكية والتسهيلات البنكية الأخرى من السهل على غاسلي الأموال أن يقوموا بتفكيك ممتلكاتهم إلى مجموعات أصغر لا تثير الشكوك، وهو ما يمثل الخطوة الأولى في نظام غسيل الأموال. ويسهم فصل كل من هذه العمليات الآن في زيادة طفيفة في التكلفة مما يجعل تفكيك وإعادة تجميع هذه الموارد المالية أمرا غير مزعج لغاسلي الأموال. ويسمح إجراء العمليات البنكية عن بعد – عن طريق البطاقة الإلكترونية، والتليفون، والإنترنت

– بالمزيد من الحذر والخداع. وبالرغم من التقنيات الحديثة الفعالة المتاحة للوكالات المسؤولة عن تطبيق القانون والجهات المُنَظِمة التي تقوم بمراقبة هذه التعاملات، فإن الإمساك بهؤلاء الواجب القبض عليهم يعتبر تحديا شبه مستحيل.

قامت البنوك أيضا بتوطيد علاقات جديدة، والتي يمكنها أن تفتح الباب أمام التعاملات غير المشروعة. وتمثل المراسلات البنكية إحدى هذه العلاقات. فسعيا منها للتنبؤ باحتياجات عملائها أو حتى مواكبة التوسع في الأسواق المالية، أسرعت البنوك الشهيرة صاحبة الأسماء المتميزة بتأسيس نفسها في كل الأسواق، سواءاً كان ذلك بصورة مباشرة، عن طريق فتح الفروع الخاصة بها أو شراء البنوك المحلية، أو بصورة غير مباشرة، من خلال تأسيس شبكات تضم الشركاء المفضلين في القطاع البنكي حول العالم. وتلعب هذه البنوك المراسلة correspondent bank دوراً هاماً في التمويل العالمي، حيث تقوم بنقل الأموال من وإلى الأماكن البعيدة، لصالح المستثمرين الأجانب والأقلية المهاجرة على حد سواء. كما تقوم أيضا بفتح الطريق أمام الشبكة الدولية الخاصة بالبنك العالمي والتي لا يمكن مراقبتها وتنظيمها بصورة مباشرة، و يتم تمرير الأموال من خلالها بضغط إحدى مفاتيح الكمبيوتر.

ازدهرت البنوك المراسلة خلال التسعينيات في إطار انطلاق الأسواق الجديدة. وبحلول نهاية العقد، بدأت بعض من عيوبها في الظهور. ففي عام 1999، انفجرت فضيحة بنك نيويورك Bank of New York الشهير، حيث قامت 160 من علاقات المراسلة في روسيا، بالإضافة إلى خدمات التحويل، والبنوك المسجلة في ناورو Nauru، والميول الإجرامية لإحدى المديرات السابقات وزوجها بالمساعدة على إدخال ما يوازي 7 بليون دولار من الأموال الروسية المشبوهة إلى الولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات. وربح بنك نيويورك من جراء هذه التعاملات الملايين من الدولارات نظير الرسوم التي قام بجمعها. لقد أثارت هذه الفضيحة قضية المراسلات البنكية وجذبت اهتمام الكونجرس. ومع هذا، فإن المشكلة لا يمكن حلها بسهولة، ليس فقط لأن مثل هذه الممارسة منتشرة، وإنما لأنها تقوم أيضا بإشباع حاجة حقيقية إذا كانت الأسواق العالمية المتكاملة تسعى إلى العمل بأكمل قواها.

استخدم الإرهابيون أيضا المراسلة البنكية. فقد قام أسامة بن لادن، خلال اقامته في السودان في الفترة من 1991 إلى 1996، بتوظيف الأرصدة الموجودة ببنك الشمال الإسلامي al-Shamal Islamic Bank بالخرطوم للوصول إلى النظام البنكي العالمي. وبالرغم من أن هذا البنك تأسس فقط في عام 1984، ناهيك عن وجوده في إحدى الدول التي كانت تعتبر آنذاك من المناطق الخلفية المغبرة، إلا أن الشمال كان المراسل المحلي لبنك Credit Lyonnais، وCommerzbank، وBarclays، وأيضا مؤسسة فرعية سعودية تابعة لـ ABN AMRO. ومن خلال هذه الطريقة، على سبيل المثال

في عام 1993، قامت شركات المقاولات السودانية التابعة لبن لادن بتحويل 179,955 دولار إلى أحد فروع بنك أمريكا Bank of America بدالاس بغرض تمويل عملية شراء إحدى الطائرات التي كان من المتوقع أن تستخدمها القاعدة لنقل قذائف Stinger من باكستان إلى السودان. وبعد انتهاء كارثة الحادي عشر من سبتمبر 2001، اتضح أن المصالح التابعة للقاعدة تقوم باستخدام المنشآت البنكية الموجودة في السودان، واليمن، وقبرص، وألمانيا، وهونج كونج، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة.

ويبدو من هذه الأمثلة أن احتمال التعرض للأموال القذرة يعتبر جزءا من النظام البنكي العالمي. إن الأمر قد لا يقتصر فقط على الطرق والأساليب الفنية التي تجعل تلك العملية ممكنة، وإنما من الممكن أن ينطوي أيضا على الحوافز التجارية التي تجعلها محتملة. فالتنافس على الأسواق، والعملاء، والرسوم، بالطبع، يقوم بتشجيع أصحاب البنوك على أن ينحازوا إلى الجانب الكريم والسخي عند تقييم العلاقة الجديدة. وتقوم نفس الضغوط التنافسية بدفع الدول لتقديم الخدمات الخارجية، في حين تدفع السماسرة المشبوهين إلى النظر في الإتجاه الآخر.

لقد رفعت المبادرات الحكومية الأخيرة من تكلفة وخطورة "النظر إلى الاتجاه الآخر". إلا أن الدوافع المؤدية لغسيل الأموال ما زالت كثيرة كما أن الحاجة لا تزال موجودة. فما هو الخيار الآخر الذي يمكن أن تتجه إليه هذه البلايين المتحققة من التجارة غير المشروعة المزدهرة؟ كما أن الأرباح المتولدة تفوق التكاليف المضافة، في حين تسهم الآليات، والمؤسسات، والتقنيات الموجودة الآن للحد من الخطر في التخلص من هذه المخاطر، أو على الأقل التقليل منها إلى الدرجة التي يمكن تحملها.

ومن بين الحلول المتطرفة المتاحة لغاسلي الأموال أن تسيطر على السوق وتشتري بنكا خاصاً بها. وهو ليس أمراً صعباً على وجه التحديد. فالعديد من المناطق الخارجية المتخصصة تجعل من السهل إنشاء أحد البنوك الوهمية. ففي ناورو، على سبيل المثال، لا يتكلف الأمر سوى 25,000 دولار. ومع هذا فإن تلك الدول التي يشيع فيها الفساد في ذات الوقت الذي تلعب فيه دوراً مهماً نسبيا في الإقتصاد العالمي – مثل روسيا ونيجريا – تعتبر من الأماكن الممتازة لشراء أحد البنوك كوسيلة للتسلل إلى التمويل العالمي. وهناك الكثير من المخاوف المتعلقة باتجاه التجار غير الشرعيين المتزايد لإستخدام هذه الطريقة، خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أغطية وواجهات

ما أن ينجح غاسلو الأموال في إدخال الأموال القذرة إلى النظام العالمي دون أن يلفتوا الانتباه، حتى يتسنى لهم أن يبدأوا في التفكير في "تغطيتها" – دورات

الإرتفاع والإخفاق المميزة لغسيل الأموال، والتي يتم من خلالها إعادة تدوير هذه النقود حتى يصبح من الصعب تعقب آثارها. وتعتبر الشركات الوهمية – إحدى أنواع منظمات الأعمال التي تدر أنشطتها السيولة بصورة سريعة والتي يمكن إدخال الأموال المغسولة إليها بهدوء – هي الطريقة التقليدية المتبعة. إلا أن هذه الشركات الوهمية قد ازدادت تعقيدا، فلم تعد هي محل البيتزا أو شركة "الاستيراد والتصدير" التي تعمل في كل المجالات.

وتعتبر منظمات "الطبقة النحاسية"، المنشأة في إحدى المناطق المتخصصة وإن كانت هذه المؤسسة لا تتمتع بكيان أو وجود مادي، إحدى المداخل. وتقوم بعض الأماكن – نيفيس Nevis بالكاريبي، وCook Islands وNiue بالمحيط الهادي – بالسماح بوجود الشركات المساهمة والتي تقوم بإخفاء هوية المالكين الحقيقين. إلا أن الواجهة أيضا يمكن أن تكون إحدى منظمات الأعمال الخبيرة، العاملة في أي مجال تقريبا. ويمكن أيضا أن يكون مقرها دلاور Delawer، وفقا لنيجل موريس-كوتريل Nigel Morris-Cottrill، محرر تقرير غسيل الأموال في العالم World Money Laundering Report. "إن غاسلي الأموال الذين يسعون لإيجاد إطار قانوني يخدمهم كمثوى وملتجأ لهم يمكنهم أن يقوموا بما هو أسوأ من اختيار الولايات المتحدة"، حيث تقوم بعض الدول بوضع قواعد هينة ومتساهلة فيما يتعلق بإعداد التقارير.

وجد بعض الخبراء قصورا في القانون الأوروبي الحاكم لمنظمات الأعمال وهو ما أثار مخاوفهم فيما يتعلق بإحتمال استغلال الشركات الوهمية لهذا الخلل. فالفروق القانونية غير الظاهرة كما يبدو بين دولة وأخرى قد مثلت فرصا متعددة لمحاولات التستر والتحكيم. "سر لندن القذر: يمكن للصوص أن يقوموا بغسيل أموالهم من خلال الشركات المساهمة والمؤسسات"، كما عبرت افتتاحية Financial Times في أواخر 2004. وأشارت المقالة إلى أن المملكة المتحدة مسؤولة عما يقرب من 10 بالمائة من إجمالي الأموال التي تمّ غسلها سنويا نظرا لأن "السلطات البريطانية أقل عزما على الإيقاع بغاسلي الأموال مقارنة بالمراكز المالية الأخرى". ومن المثير للسخرية أن السلطات البريطانية قد أرغمت المراكز المالية الخارجية على تقوية القواعد الخاصة بها في حين أهملت تطبيق نفس القوانين "في الداخل" – أي داخل إنجلترا. وخلال التسعينيات، قام ثلاثة وعشرون بنكا مقرهم لندن بغسيل ما يفوق 1.3 بليون دولاراً والتي قام بسرقتها الجنرال ساني أباشا General Sani Abacha، الديكتاتور النيجري الأسبق. ولم تقم السلطات البريطانية بتسمية أو تحديد أي مؤسسة أو شخصية محددة، ناهيك عن مقاضاتها، لإشتراكها في هذه العملية أو ربما حتى التخطيط لها.

إن عملية محاكمة أو مقاضاة قضايا غسيل الأموال ليست بالأمر السهل. فالشركات الوهمية التي تعمل كواجهة يمكنها إعادة تدوير الأموال المغسولة باستخدام العديد من التقنيات. ويعتبر استخدام الفواتير التي تعكس قيما مبالغ فيها أو تقوم بإسقاط بعضها بالإضافة إلى تضخيم تكاليف الشحن المعلنة من الطرق التقليدية. وهو ما ينطبق أيضا على الاستثمار في المزيد من تلك الشركات التي تعمل كواجهة بما يسمح بإجراء عدد من الصفقات الوهمية بين بعضهم البعض، هذا بالإضافة إلى مواراة آثار الأموال داخل كومة من طلبيات الشراء، والفواتير، وإيصالات الشحن، والمستندات الأخرى المتنوعة والتي غالبا ما تكون مشروعة. ويستخدم تعبير Matrioshka الآن، وهو اسم إحدى العرائس الروسية التي كانت تقوم الجدات بصنعها من الخشب والتي تدخل بإحكام داخل بعضها البعض، أيضا للإشارة إلى الشركات الوهمية الواقعة بأوروبا الشرقية والتي تعتبر تابعة لبعضها البعض في سلسلة لا نهاية لها. وفي إيطاليا يطلق على هذه الشركات العلب الصينية.

ولا تقوم شبكة الإنترنت سوى بتوسيع هذا الأفق، لتضيف مجموعة جديدة كاملة من منظمات الأعمال التي يمكنها العمل كواجهة. ومن المواقع الإباحية وحتى الكازينوهات والمقامرات الرياضية التي تتم من خلال الإنترنت، تتعدد هذه الأنشطة التجارية التي تكون فيها القواعد المفروضة مؤقتة في أفضل الأحوال، كما تحافظ هذه المنظمات بسهولة على سرية المصدر، ولا تخضع لسيادة أي دولة بصورة واضحة لتقييم الشكاوى.وبالرغم من انكار المجالات المتخصصة في هذه الألعاب وتوكيدها على العكس، إلا أنه من الواضح أن غاسلي الأموال قد توجهوا بكل قوة إلى هذا القطاع.

إن الملاجيء الخارجية، والمدن التي لا تخضع لأية قوانين، والعواصم المالية الشهيرة، والعالم الإفتراضي كلها تنطوي على فرص لغاسلي الأموال (والمتهربين من الضرائب والمحتالين بكل أنواعهم) "للتلاعب بالنظام" وإخفاء التدفقات المالية غير المشروعة أو التستر عليها. كما أن التشابك الواضح لهذه الممارسات مع المنظمات والنظم المألوفة لدى الكثير من المستخدمين الشرعيين – البنوك العالمية الرئيسية، وبنوك "المجتمعات" المحلية، وبطاقات الصرف الآلي والنظم البنكية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتحويلات الخاصة بالمهاجرين، والإستثمارات التي تتم داخل الأسواق الجديدة – قد تسببت في التعتيم على الخطوط الفاصلة. فالحدود بين التحركات والإستخدمات المشروعة وغير المشروعة للأموال لم تعد واضحة. ولا يمكن لأي منظمة عاملة في النظام المالي العالمي المتكامل أن تجزم بأن جميع النقود المتحركة لم تلمسها أيدي المجرمين. وبعد دراسة هذا المجال يصف رونان بالان Ronan Palan، وهو أحد النقاد، "العالم الخارجي" الجديد الذي يضم

"الأسواق "السيادية، والمناطق الإفتراضية، والمليونيرات من البدو". طالما أن كل واحد منا مرتبط بصورة أو أخرى بالنظام المالي الحديث، فإنه من الصحيح أن نقول أن هناك مقداراً بسيطاً من العالم الخارجي داخل كل منا.

ادفع وانقل

ربما تشير كل الأدوات المتقدمة المتاحة لغاسلي الأموال للإنخراط في عالم البنوك ومنظمات الأعمال إلى أن الحقيبة المكدسة بأوراق البنكنوت لم يعد لها وجود. ليس هذا صحيحاً. فمبالغ ضخمة من الأموال تسافر العالم يوميا دون الإبلاغ عنها. فبعضها ينقله المهربون، وهم الأفراد الذين يتقاضون أجرا مقابل حمل البنكنوت تماما مثلما قد يحملون المخدرات. وغالبا ما يتم تقسيم الأموال الداخلة إلى والخارجة من الولايات المتحدة بين ناقليها في مجموعات من 10,000 دولار، وهو ما يمثل الحد القانوني علما بأنه يجب الإبلاغ عن أي تجاوز لهذا المبلغ. كما يتم نقل مبالغ ضخمة من المال بواسطة DHL وFedEx. وفي نقاط الحدود، تقوم الكلاب المدربة خصيصا بشم النقود المخبئة داخل السلع المختلفة. وقد قامت السلطات الأمريكية بإعتراض الأموال التي كانت تستهدف الوصول إلى كولومبيا والتي تم تخبئتها داخل السيارات، والعرائس وأجهزة التليفزيون، وشحنات السائل المنوي الذكري المجمدة.

كما أن التحويلات المالية لها أيضا نظير غير رسمي، من خارج النظام. ويتمثل في تلك النظم التي تقوم بتحويل القيمة عن طريق موازنة العمليات أينما تحدث. وتعتبر مثل هذه النظم التي تقوم فيها التحويلات على أساس الثقة، والتي تسهم بدورها في تجنب النفقات المرتبطة بتحويل العملات بصورة مشروعة بالإضافة إلى المخاطر والمشاكل المتعلقة بالتحويلات غير المشروعة، من المنظمات العريقة. وتعد الحوالات hawalas التي تستخدمها المجتمعات الإسلامية حول العالم إحدى أشكال تلك العمليات التي جذبت الإنتباه خلال المحاولات التي كانت تسعى لتعقب المسارات الخاصة بالقاعدة إثر حادث الحادي عشر من سبتمبر. ولكن الحوالات ونظائرها مثل الفي شن fie chen الصيني ("الأموال الطائرة") تعتبر من الخدمات الهامة المقدمة للأقليات المهاجرة تماما مثلما تعتبر غطاءاً للصفقات غير المشروعة. فعامل البناء الباكستاني الموجود في دبي والذي يحتاج إلى إرسال نقود إلى أسرته يقوم بإعطاء المبلغ لأحد الأفراد من عملاء الحوالات محل الثقة، والذي يصدر بدوره أمرا لشريكه في كراتشي Karachi لتسليم نفس المبلغ إلى الطرف المقصود، بعد خصم العمولة. في حين يتم تسوية الأرصدة غير المدفوعة

المتراكمة بين هؤلاء الأفراد بصورة أسبوعية أو شهرية، غالبا في صورة مدفوعات عينية والتي تتراوح ما بين السجاجيد إلى الألماس والذهب. وفي إحدى القضايا الشهيرة تم نقل الأسلحة والمخدرات إلى باكستان في طريقها إلى أفغانستان داخل صهاريج ممتلئة بالعسل السوداني.

إن هذه الترتيبات تقدم حلولا لتلك المشاكل المتعلقة بالنقود، مثل كونها عملية مزعجة إلى جانب أن المبالغ الضخمة غالبا ما تكون مثارا للاهتمام. ويعتبر تحويل النقود إلى بعض السلع مرتفعة القيمة التي يسهل حملها من بين الطرق الأخرى المتبعة لتجنب مثل هذه العوائق. فدبي، على سبيل المثال، تفتخر بالتركيبة الموفقة التي تقدمها لغاسلي الأموال: مركز للنقل، ونظام بنكي خارجي، وواحدة من أهم الأسواق العالمية للذهب. كما أثبت الألماس نفسه أيضا كإحدى الطرق الناجحة لحفظ القيمة – كما استخدمته القاعدة في إحدى الحالات الشهيرة. ويشير دوج فرح Doug Farah من Washington Post إلى أنه بعدما قامت الولايات المتحدة في عام 1999 بتجميد الأصول الخاصة بالقاعدة، قامت الشبكة بتخبئة ملايين الدولارات عن طريق شراء الألماس غير المشروع من الثوار في سيّرا ليون Sierra Leone من خلال اتصالاتهم في ليبريا. وقد ظهر الوسطاء اللبنانيون والباكستانيون في الإقليم في الفترة ما بين 1999 و2001، وقاموا في وقت ما بشراء جميع الألماس الموجود في السوق بسعر يفوق سعر التداول المحلي.

وتعتبر التجارة غير المشروعة في المعادن إحدى أشكال عمليات غسيل الأموال، ونظرا لأنها تتم في المناطق التي تنتشر فيها الصراعات أو حيث تتسم الحكومات بالفساد، فهي تدعم مظاهر العنف والتفكك السياسي. فمعدن الكولتان، على سبيل المثال، والذي يستخدم في تصنيع شرائح الهواتف المحمولة، مصدره أحد الأقاليم الموجودة بكونغو والذي تدمر بفعل الصراعات الأهلية التي امتدت لعقد كامل. إلا أن مثل هذا الصراع لم يمنع الكولتان من الظهور – تحت رعاية الجماعات الثورية، والمُرتَزَقة ،والجيوش الأجنبية. ويلعب الخشب المستخدم في صناعة الأرضيات عالية القيمة دورا مماثلا في أندونيسيا، وغرب أفريقيا، والبرازيل. ففي إحدى القضايا التي تم الكشف عنها، قام المجرمون البرازيليون بإنشاء شركات لصناعة الخشب والتي استخدموا فيها الأرباح الناتجة عن تجارة المخدرات لشراء الخشب الذي تم تقطيعه بصورة غير مشروعة، ليقوموا بذلك بربط مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية غير المشروعة والآثار المتفاوتة سويا في دائرة نراها كثيرة.

ومن الممكن أن تلعب المخدرات نفسها دور البديل للنقود في عملية الغسيل، وليس فقط مصدرا للأموال اللازم غسلها. فكيس الهيروين أو الكوكايين، السهل حمله وصغير الحجم، يأخذ مساحة أقل بكثير مما يوازي قيمته من أوراق البنكنوت. وكثيرا

ما تساعد المخدرات والسلع الأخرى في التستر على الأموال، وليس العكس. وفي ظل الإقتصاد العالمي غير المشروع، تحدث أشياء أغرب بكثير.

ضغط الجماعة

قفزت عمليات غسيل الأموال إلى جدول أعمال مكافحي الجريمة العالمية لتكتسب إحساسا حقيقيا بالأهمية بفضل المخدرات، في الواقع – أو بمعنى آخر بفضل الإنتعاش في تجارة المخدرات المنظمة غير المشروعة خلال فترة الثمانينات. فبالإجماع، لم تكن المشكلة حتى آنذاك مفهومة بالدرجة اللازمة، كما كان يتم التعامل معها بصورة أساسية كنتيجة للجريمة المحلية المنظمة. لقد لفت النمو الصارخ لتجارتي الكوكايين والهيروين خلال الثمانينات اهتمام الحكومات إلى تدفقات أموال المخدرات عبر الحدود: فتجارة المخدرات، وفقا لتقديراتهم، كانت تقوم بتوليد ما يقرب من 85 بليون دولار سنويا والمتاحة بدورها لعمليات الغسيل. وبنفس المنطق، كانت هناك فرصة لمهاجمة كارتلات المخدرات من خلال تعطيل عملياتهم المالية.

ولكن الأدوات كانت غير موجودة. فبالرغم من أن بعض الدول كان لديها قوانين محلية ضد الجريمة المالية، إلا أن التعاون والإدراك المشترك على المستوى العالمي كانا محدودين، فلم يكن هناك في الحقيقة أي تعريفات أو قواعد متفق عليها. ومن ثم فقد شهدت أواخر الثمانينيات ثورة في الجهود لتغيير هذا الوضع. وفي ديسمبر 1988، أصدرت الأمم المتحدة معاهدة فيينا Vienna Convention الخاصة بتجارة المخدرات غير المشروعة، والتي طالبت الدول الأعضاء بأن يقوموا بتجريم عمليات غسيل الأموال، وإبداء التعاون فيما يتعلق بالتحقيقات وتسليم المتهمين. وفي نفس الشهر، قامت لجنة بازِل للإشراف البنكي Basel Committee on Banking Supervision، وهي جزء من المنظمة التي تقوم بتجميع البنوك المركزية في العالم، بوضع المبادىء الأساسية التي يجب على البنوك الإلتزام بها لمنع عمليات غسيل الأموال. وبالرغم من أن أياً من هذه المبادىء لم ينطو على شيء جديد – تحديد العملاء، واستيفاء السجلات، ورفض القيام بالعمليات المشبوهة – إلا أنها كانت المرة الأولى التي يتم فيها الإعلان رسميا عن مثل هذا الحس البنكي البديهي من خلال إعلان عام للمبادىء.

إلا أن أهم هذه الخطوات قد حدثت في عام 1989 عندما قررت مجموعة G-7 للدول الصناعية إنشاء فريق عمل لتجميع وتبادل الخبرات فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال. وكان من المفترض ألا يتسم فريق العمل المالي Financial Action Task Force (FATF) الجديد بأي شكل من أشكال البيروقراطية، إلا من طاقم السكرتارية

المتواضع. وكان هذا التشكيل يتم على أساس طوعي وعملي، علما بأن الدعوة كانت مقتصرة في أول الأمر على دول الـG-7 وعدد من الدول الأوروبية الأخرى. كما تم الإتفاق على أن يعمل الفريق على أساس التقييمات المشتركة المتشددة – عمليات المراجعة التي تقوم بها المجموعة – لنشر الممارسات المالية "النظيفة". وبحلول عام 1995، أكملت FATF دورتها الأولى من التقييمات التي يقوم بها الأعضاء. ثم ما لبث أن انضم أعضاء جدد وبَرُزَت جماعات مماثلة في أقاليم أخرى.

لقد ميّز هذا الاستشراف العملي مباشرة بين البرامج المضادة لعمليات غسيل الأموال، والطرق الأقدم، الأكثر رتابة للتعاون العالمي. ومع هذا فقد ازدادت المشكلة سوءا. فخارج نطاق دول الـ FATF، كان حجم الأموال المغسولة يزداد بوضوح، في حين تم الكشف عن المزيد من الحالات الجديدة والأدوات المبتكرة، بسرعة أكبر كثيرا مما أمكن للسلطات إحصائها أو حتى متابعتها. كما ظهرت بمعدل سريع مناطق جديدة لتقديم التسهيلات الخارجية والتي كانت لا تقدم للـFATF سوى الخدمة الشفهية؛ وحتى داخل الـFATF، لم يكن الجميع يطبقون توصيات المجموعة بنفس السرعة. أما فيما يتعلق بالوكالات المحلية، فقد كان لكل منها أوليات ومداخل مختلفة للتطبيق، والتي يتم تحديدها حسب سياسة الدولة. وهكذا فقد مثلت هذه الفروق فرصا للأموال القذرة كي تتدفق. وكما لو أنها تسخر من الجهات التنظيمية، فقد ظلت القضايا الفاضحة والعامة جدا في الظهور، من الـ70 بليون دولار التي تم نقلها من روسيا إلى ناورو Nauru خلال أزمة الروبل في 1998وحتى الشخصيات الديكتاتورية مثل سلوبودان ميلوسوفيتش Slodoban Milosevic والذي قام بنقل الأموال حول العالم دون أي عائق. لقد وصلت تقديرات عمليات غسيل الأموال في العالم إلى منطقة التروليون دولار – وهو ما يمثل مؤشرات كارثة وفقا لتعريف أي شخص.

وتأثرا منها بإدارة كلينتون بالتحديد، قامت حكومات الدول القوية بتغيير سياستها حوالي عام 1996، لتركز اهتمامها على تلك الدول والأقاليم المتخصصة في تقديم الخدمات الخارجية واستخدام الآليات الحديثة في سبيل تحقيق هذا الهدف. ومن ثم فقد شرعت الـG-7 في تقسيم المناطق الخارجية إلى ثلاث مجموعات: مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة الجودة. وفي عام 2000، قامت FATF بوضع القانون، حيث وصفت الواحد والعشرين دولة الخارجية بالضعيفة، في حين أطلقت على الخمس عشرة الأسوء لقب "الدول غير المتعاونة والإرهابية". كما قامت إحدى المبادرات التابعة للـOECD بإعداد قائمة مماثلة لتلك المناطق التي تعتبر ملجئاً وملاذا من الضرائب. وما لبثت أن أعلنتG-7 عن استعدادها لاستخدام هذه القوائم السوداء كأساس لمعاقبة أسوأ المنتهكين – من خلال حظر إقامة العلاقات مع البنوك الموجودة بالدول الأعضاء على سبيل المثال.

لقد كان تهديدا خطيرا، ومن ثم تفاعلت بعض الدول المستهدفة بكل سرعة. فخلال بضعة أشهر، قامت جزر بهاما Bahamas، وجزر كايمن Cayman Islands، وجزر كوك Cook Islands، واسرائيل، وليشتنشتين Liechtenstein، وجزر مارشال Marshall Islands، وبنما، كلها باتخاذ بعض الخطوات الهامة – قوانين جديدة، ونظم أفضل للرقابة والتطبيق – تجاه الالتزام بالمعايير الجديدة. وبالمثل، تمكنت بعضاً من دول الـOECD المستهدفة من إخراج أنفسها من قائمة الدول التي تُعتبر بمثابة ملتجأ من الضرائب. ومع هذا فإن أياً من هذا لم يحدث دون إثارة الشكوك والمقاومة. كما رفض عدد من الدول اتخاذ أية خطوات من الأساس، مثل ناورو، أو قاموا باصدار تشريعات تأخر تطبيقها، مثل روسيا على سبيل المثال. واعترض البعض لأنهم كانوا مرغمين على الالتزام ببعض الضوابط التي لم تقم دول الـ OECD و FATF بتطبيقها بانتظام. لقد كان لهم وجهة نظر: فالتقارير الخاصة بالـFATF أعلنت أن عدداً من أعضائها لم يلتزموا بالسرعة المطلوبة. وفي واقع الأمر ما زال يجب على الدول الغنية أن تتفق في البداية على تدفقات الأموال المعينة التي تعتبرها شرعية. وهو الحال مع التهرب الضريبي، والذي يعتبره البعض مماثلا لغسيل الأموال، في حين يُجرِمه البعض بالكاد.

إن الدول ذات النفوذ لم تكن تتكلم بصوت واحد على الإطلاق. فالشجار وانعدام الثقة المتبادلة أصبحا أمراً مألوفاً. وبدلا من التوصل إلى اتفاق جماعي بين الدول لملاحقة التجارة العالمية في الأموال غير المشروعة والقضاء عليها، كثيرا ما تحولت لقاءات الـ FATF إلى مفاوضات لا تختلف كثيرا عن تلك الشائعة في منظمة التجارة العالمية والتي تتطرق بدورها إلى قواعد التجارة، في حين تسعى كل دولة إلى حماية مصالحها. وإن لم يتم التعامل مع الموقف بصورة مغايرة تماما، فإنه من المتوقع أن تنفذ القوة الدافعة للحرب الموجهة ضد التجارة غير المشروعة والتي استمرت لعشر سنوات.

الصحوة العنيفة

لقد تسببت العمليات الهجومية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 في صحوة عنيفة. فخلال أيام، كشفت الصحف عن شبكة القاعدة كما ناقشت تمويل الجهات الإرهابية. وقد أبلغت البنوك عن مجموعة من الصعوبات المُغفلة، عندما فوجئت بالطلبات الطارئة لتجميد حسابات بعض الأفراد والجماعات ممن هم على علاقة بالجهات الإرهابية كما تشير التقارير التنفيذية الأمريكية. فأحد مكاتب الادخار البريطانية الصغيرة أو مؤسسات الإدخار، اكتشف وجود 1800 عميلاً والذين قد

يكونوا – أو قد لا يكونوا – على علاقة ببعض الأسماء المدرجة في قائمة الإرهابيين المشتبهين. ومن ثم حاولت البنوك جاهدة إقناع السلطات بأن دمج سجلاتها أمرٌ يستغرق أسابيع وليس ساعات.

وهكذا فقد أسفرت هذه الاكتشافات عن تحول سريع في السياسة الأمريكية. وانطلاقا من إعلانها "الحرب على الإرهاب"، طالبت الولايات المتحدة بوضع قواعد عالمية صارمة لتبادل السجلات المالية، والحد من السرية التي توفرها البنوك، وتنفيذ الأوامر المتعلقة بالتحرز على أصول المشتبه فيهم. "إن اتجاه المجتمع العالمي يجب.... أن يتغير، بسرعة وبصورة دائمة"، هدد التقرير الموقع من قبل بول أونيل Paul O'Neill أمين الخزانة آنذاك، وجون آشكروفت John Ashcroft النائب العام. "سواء أن رضيتم أو لم ترضوا"، قال أحد القضاة المسؤولين لجمع من مديري البنوك الأمريكية، "سوف تكونون على الصفوف الأمامية في الحرب القادمة على الإرهاب." وخلال أسابيع قامت الولايات المتحدة بالموافقة على القواعد الخاصة بتعريف العميل والتي سبق وأن رفضتها منذ فترة وجيزة. وقد شمل قانون المواطن الأمريكي USA-Patriot Act الكثيرين. وكان الرد العالمي مؤيدا. فمجلس الأمن، بالأمم المتحدة، طالب الدول الأعضاء بتجريم جمع الأموال لصالح الأهداف الإرهابية، إلى جانب تجميد أصول الإرهابيين المشتبه فيهم. وقامت جميع المنظمات تقريبا المعنية بمكافحة عمليات غسيل الأموال بوضع تمويل الجهات الإرهابية على قمة جدول الأعمال الخاص بها.

إن التحدي المرتبط بتفكيك وقمع عمليات تمويل الجهات الإرهابية قد بث حياة جديدة في الجهود الدولية المعنية بمكافحة غسيل الأموال. إلا أنه أثار بعض الأسئلة الخاصة به أيضا. وتتمثل إحدى المخاوف في أن التركيز على مواجهة الإرهاب قد يؤدي إلى غياب الصورة الكبيرة الخاصة بالترليون دولار التي يتم غسلها بعيدا عن أعين المسؤولين المعنيين. وتتعلق المخاوف الأخرى المحتملة بالحاجة إلى التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات. فالحاجة إلى السرية قد تجعله من الصعب على الجهات التنظيمية المالية أن يفهموا المطلوب منهم، ناهيك عن تنفيذه. فكبير المنظمين الماليين بهولندا، والذي كان أيضا الرئيس الأسبق للخدمة السرية في الدولة، اشتكى في عام 2004 من أن "عدم الإلمام بالنتائج المتحققة يضع المنظمين في وضع أسوء ممن يبحث عن إبره في كومة قش، كما يقول المثل". وأكمل: "إنهم حتى لا يقولون لنا ما إذا كنا نبحث عن إبرةٍ أم دبوس".

وبالرغم من أن الإرتباك، وانعدام الكفاءة، والحروب المستمرة ما زالت تعوق الجهود المبذولة للقضاء على عمليات غسيل الأموال، إلا أنه ليس هناك من شك أن حادث الحادي عشر من سبتمبر قد أعطاها أولوية لم تتمتع بها من قبل. وهو ما يعني

أن أفضل التكنولوجيا المتاحة سوف يتم استخدامها بواسطة بعض الحكومات لتتبع الأموال غير المشروعة التي تجوب العالم، وتحديدها والتحرز عليها. وفي حين أن بعض هذه الأدوات موجود بالفعل، فإن البعض الآخر يتم تطويره بسرعة. كما أن الوكالات المعنية بتطبيق القانون تعمل هي الأخرى جاهدة لتوظيف أفضل المحاسبين ومهندسي النظم والخبراء الماليين وأكثرهم تميزا من أجل تطبيق القوانين المواجهة لعمليات غسيل الأموال ووضع النظم والضوابط الجديدة والتي تجعل من الصعب على غاسلي الأموال أن يتحركوا وأن يستخدموا الأموال دون إمكانية تقفي آثارهم أو في ظل تمتعهم بحصانة. ومن ثم فقد اكتسب التعاون العالمي احساسا جديدا بالأهمية. إنها اتجاهات عالمية.

إلا أن هناك مخاوف أخرى؛ والتي تتعلق بدورها بالحقائق العصيبة التي حتما سوف تعوق جهود الحكومات الحريصة على السيطرة على عمليات غسيل الأموال. وتتمثل أكثر المشكلات وضوحا في أن كل الحكومات لا تولي نفس الأولوية لهذا النشاط. وحتى فيما بين تلك التي تعتبره أولى أولوياتها، فإن الكثيرين يفتقرون إلى الإمكانيات المالية والتقنية والتنظيمية اللازمة لمحاربة هذا النشاط بفاعلية. فكما قال لي رودولف هومس Rudolf Hommes، وزير المالية الأسبق بكولومبيا: "لقد كان من الواضح أن غسيل الأموال يعتبر مشكلة كبيرة بالنسبة لنا. فأنا أتذكر بوضوح المعاناة التي كنت أمر بها لأقرر إنفاق ما كان، بالنسبة لكولومبيا، مبلغا كبيرا من المال لتمويل وحدة الجرائم الخاصة بنا، في حين كنت متأكدا أنه ما هو إلا جزء مما يتطلبه الأمر. لقد كنت أدرك أن هذا المبلغ الذي كنا نقوم بإنفاقه كان ضئيلا بالمقارنة بالموارد التي يتمتع بها تجار المخدرات. كما إنني كنت أعرف أيضا أنه بينما كنا سنقوم بإنفاق الأموال على هذا النشاط، فإنه ما زال هناك العديد من الإحتياجات الإجتماعية الهامة التي لا تلقى التمويل الكافي."

إن هومس Hommes معروف بالنزاهة والكفاءة. ولكن ليس كل وزراء المالية كذلك. وفي الحقيقة، يمكن القول بأن ليس كل نظرائه في أمريكا اللاتينية أو الأقاليم الأخرى ملتزمين بمحاربة غاسلي الأموال. ويجوز لنا أيضا أن نفترض أن تطبيق نظام فعال، عالمي لمواجهة عمليات غسيل الأموال، بالنسبة لبعض الدول، لا يعتبر من مصلحتها القومية. فقد يكون مكلفا جدا؛ ومن المحتمل أن يعوق وضعها التنافسي المالي العالمي؛ وربما يؤدي إلى طرد رؤوس الأموال؛ كما يمكن أن يمثل تهديدا للدوائر الإنتخابية السياسية ذات النفوذ — وفي بعض الدول قد يصل الأمر إلى التعارض مع المصالح الشخصية للسياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والضباط العسكريين الكبار، في الدولة. وهنا تكمن حقيقة عصيبة أخرى. فحتى يكون هناك أمل في نجاح الحرب القائمة ضد غسيل الأموال يجب أن تكون الجهود

المبذولة متعددة الأطراف، لتتبادل العديد من الدول الأهداف، والأولويات، والإلتزامات المشتركة.

إن مقدار الكفاءة والحصانة التي يتمتع بها غاسلو الأموال تعتمد إلى حد كبير على قدرتهم على نقل الأموال بين الحدود والدول، غالبا بسرعة كبيرة. وهو ما يعني أن المواجهات أحادية الجانب بين الحكومة الواحدة - أو حتى القليل منها - ضد غاسلي الأموال تميل لصالح الطرف الأخير، بغض النظر عن التقنية والموارد المتاحة لهذه الحكومات. وبالطبع، إذا ما قررت دولة قوية مثل الولايات المتحدة أن تجعله من ضمن أولوياتها أن تعتقل أحد غاسلي الأموال تحديدا أو إحدى الشبكات الواقعة في منطقة أجنبية فقد يمكنها ذلك، بفضل مواردها وقدرتها على إرغام أو إجبار الدول المستضيفة على تقديم المساعدة. إلا أن مدخل "المشرف أو المنفذ الوحيد" هذا لا يمكنه أن يلعب دور البديل لنظام عالمي لمواجهة عمليات غسيل الأموال، والذي يتسم بدوره بالإستقرار وإمكانية الإعتماد عليه، هذا بالإضافة إلى أن التعاون الطوعي والفعال بين جميع الأطراف المشتركة - أو غالبياتهم - يعتبر متطلبا أساسيا. وقد شرحها لي نائب وزير المالية بألمانيا، كايو كُخ-فيسر Caio Koch-Wieser بهذه الطريقة: "ما لم يبد كبار المسؤولين في الحكومة اهتماما أكبر، وتفكيرا أعمق، وتعاونا أفضل بكثير، فيما يتعلق بالقضاء على مفاسد غسيل الأموال الشائعة في النظام المالي العالمي، فإن المجتمعات سوف تحارب كطرف في إحدى المعارك الخاسرة."

وللأسف، عندما تحارب المجتمعات كطرف في المعارك الخاسرة فإن بعض الجماعات والأطراف يبلون بلاءاً حسنا. قابلت في زيوريخ Zurich أحد أصحاب البنوك الخاصة والمتخصص في "إدارة الثروة" للعملاء "مرتفعي القيمة". وسألته: "إذا طلب أحدهم خدمتك "لإدارة" ، خمسين مليون دولاراً، على سبيل المثال، إلى أي حد أصبح من الأصعب عليك اليوم أن تساعد هذا الشخص على إخفاء أمواله بعيدا عن السلطات، مقارنة بالوضع منذ عشر سنوات؟" ابتسم وقال لي: "إن الفرق الرئيسي يتمثل في أنني أتقاضى اليوم أجرا أعلى".

الفصل الثامن

ما هو القاسم المشترك بين إنسان الغابة، والكلى البشرية، والنفايات، وفان جوخ؟

كان الرجل الألماني يبلغ من العمر ثلاثين عاما فقط، وكان من الواضح أن الغسيل الكلوي الذي أخذ يجريه لمدة أربعة أعوام يسلبه حيويته ونشاطه. وبالرغم من أنه كان في حاجة لإجراء زراعة، إلا أن قائمة الإنتظار كانت طويلة بالنظر إلى ما كان متوفرا من الكلى، وهو ما عني احتمال أن يمتد الانتظار لسنوات عديدة. وأخيرا قرر الأصدقاء الإسراع من العملية: فجمعوا مبلغا كبيرا من المال سعيا للحصول على كلية بأي طريقة أخرى. وسرعان ما ظهر أحد السماسرة الإسرائيليين وعرض على الرجل خيارات عديدة. في مقابل ربع مليون دولار، كان بإمكان الرجل أن يخضع لعملية زراعة سريعة في إحدى المستشفيات المميزة مع مراعاة التوثيق الطبي الكامل والمتابعة الشاملة في عدد من الأماكن التي يمكنه الاختيار من بينها: ألمانيا، أو جنوب أفريقيا، أو الولايات المتحدة. وإن كانت تركيا متاحة هي الأخرى، بتخفيض كبير يصل إلى 160,000 دولار. وافق الرجل على الصفقة. وبعد أسابيع، خرج من إحدى المستشفيات بأسطنبول وقد مُنح فرصة جديدة للحياة، وجسمه يحمل كلية شخص غريب والذي لن يمكنه أبدا معرفة اسمه، أو نوعه، أو جنسيته.

إنه فقط يوم آخر لشبكات التجارة غير المشروعة؛ عميل آخر راض عن العملية، ومكسب جيد على ما قد يعتبره الكثيرون منا عضواً ثميناً من أجسادنا وإن كان بالنسبة للتجار مجرد سلعة أخرى. وإن كانت الطبيعة تمقت الفراغ وإذا كان الطمع والجشع جزءاً من الطبيعة البشرية، فإن الجشع أيضا يمقت الفراغ. وهو ما يفسر لماذا لا تُترك الفرص المتاحة لتحقيق الربح أبدا فترة طويلة قبل أن يتم انتهازها، حتى وإن كان الإمساك بها غير مشروع. ولا يجب أن نندهش لمعرفة أن الشبكات التي تتمتع بالقدرة على نقل السلع غير المشروعة عبر الحدود قد امتدت إلى مناطق

جغرافية جديدة كما أضافت خطوط منتجات أخرى إلى جانب خطوطها الحالية. وكما هو الحال دائما في عالم الأعمال، يقوم الوافدون الجدد بالكشف عن الفرص الجديدة والإنطلاق لإستغلالها قبل أو بدلا من اللاعبين القدامي. وغالبا ما يتطرق الداخلون الجدد إلى المناطق الجديدة في السوق التي لم يتم التطرق إليها أحد من قبل والتي تبرز بفضل ظهور مصدر جديد للتوريد، أو مجموعة جديدة من العملاء، أو التقنيات الجديدة.

إن التجارة العالمية في الكلى البشرية تمثل إحدى الأسواق التي لم تكن موجودة لفترة طويلة بالنظر إلى تاريخ البشرية وإن كانت تزدهر الآن بفضل التقنيات الحديثة. كما أن إنتشار عمليات النهب في بغداد في 2003، بما في ذلك متحف الآثار الرئيسي، قد أسهم في تجديد مصادر التحف المسروقة، مثلما فعل انهيار الإتحاد السوفيتي. ويتطلب وعينا البيئي الحديث وضع قواعد حكومية جديدة ترفع بدورها من التكاليف المصاحبة لعملية معالجة النفايات والفضلات الصناعية وهو بالتالي ما يمثل فرصة لهؤلاء الذين يجيدون التخلص منها بصورة سريعة وغير مكلفة. وفي هذه الحالة، فإن السرعة وقلة التكلفة غالبا ما تعني التخلص منها بصورة غير مشروعة وفي دولة أخرى. وتوجد أسواق عالمية أخرى محظورة غير أنواع التجارة الضخمة الخمس التي تم تناولها في الفصول السابقة، والتي شهدت أيضا نموا واضحا في العقد الماضي أو ما إلى ذلك كما تدفعها نفس القوى المحركة. وتعمل الشبكات التي تقوم بنقل سلع أكثر غموضا أو "ملائمة" – الأعضاء البشرية، الفصائل المهددة بالإنقراض، النفايات السامة ، الأعمال الفنية المسروقة – باستخدام نفس الأساليب التي تعتمد عليها أشكال التجارة الأخرى المألوفة.

إن هذه الأنواع من التجارة – وغيرها مثل السيارات المسروقة، أو قطع الأشجار بصورة غير مشروعة، أو السجائر المهربة – تعتبر "ثانوية" فقط من منطلق أنها لم تتعرض لنفس الدرجة من البحث الرسمي أو التغطية الإعلامية أو أثارت نفس القدر من انتباه الجماهير مثلما فعلت أشكال التجارة غير المشروعة الأكثر خطورة والتي تم التطرق إليها في الفصول السابقة. كما أنها أيضا تحاول اللحاق بالقيمة التي تحققها أشكال التجارة الأخرى الأضخم وإن كان من الصعب تأكيد ذلك، تحديدا لأن القوانين المحلية والعالمية ما زالت غير واضحة فيما يتعلق بتعريفها كما أن البيانات المتاحة غير كافية. إلا أنه مما لا شك فيه هو أن كل هذه الأنواع من التجارة تنمو، وهو ما لا يثير الدهشة نظرا؛ لأن كلاً منها يعتبر بطريقة ما منتجاً جانبياً لنفس التغيرات الفنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تصاعدت منذ التسعينيات. فتجارة الأعضاء تعتبر نتيجة للإبتكارات العلمية الضخمة والانتشار الواسع للأجهزة، والأدوية،

والطرق الجراحية الجديدة في مجال زراعة الأعضاء والتي تهدف بدورها إلى إطالة عمر الإنسان. وترتبط التجارة غير المشروعة في الفصائل المهددة بالإنقراض بقوة مع انتشار المناطق السكنية، واحتياجنا للموارد الطبيعية، وأذواقنا فيما يتعلق بالطعام والرفاهية. وتنشأ تجارة النفايات، ببساطة، من الاستهلاك. أما التجارة في الأعمال الفنية المسروقة – بالرغم من أنها ترجع إلى تاريخ الفن نفسه – فقد انتشرت نتيجة الاضطرابات السياسية التي أثارت جانب العرض وإصلاحات السوق والنمو الاقتصادي، التي أنعشت جانب الطلب من خلال رفع الإمكانيات المادية للأثرياء. فلتسمها الظلمة وسط النور – فأشكال التقدم التي نقدرها ونسعى إليها تولد أيضا العديد من الفرص الشائنة للتجارة وتحقيق المكسب.

أعضاء بلا حدود

إن الكلى تمثل نشاطا تجاريا ضخما. وهو ما ينطبق أيضا على باقي أعضاء الجسد الأخرى؛ القرنية والكبد والبنكرياس لاستخدامها في عمليات الزراعة؛ والقلب والرئة والأعضاء التناسلية لصناعة الأدوية والتركيبات التقليدية. وهناك بعض المواد الجسدية المتاحة بالفعل للبيع، ففي العديد من الدول يتم الدفع مقابل الحصول على "تبرعات" الدم والسائل المنوي، كما يتم الإتجار في البلازما والنخاع بين المؤسسات الطبية. إلا أن الأعضاء الداخلية أمر مختلف. فلا يوجد هناك قانون دولي لتعريف وتنظيم التجارة فيها. أما القوانين المحلية فتتفاوت، ما بين تلك الدول التي قامت بحظر بيع جميع أنواع الأعضاء إلى غيرها التي سمحت لسماسرة الأعضاء بممارسة تجارتهم بحرية، في حين أن الكثيرين لم يتطرقوا إلى إمكانية بيع الأعضاء، ليتركوا بذلك القضية معلقة في المنطقة الرمادية المشروعة. وفي نفس الوقت فإن جانبي العرض والطلب يشهدان نموا سريعا. فانتشار التقنية الطبية وامتداد عمر الإنسان في الدول الغنية قد أبرز مجموعة من المرشحين لعمليات الزراعة. إن الصورة الذهنية الكئيبة للمستقبل والبؤس يجعلان من منح الأعضاء الحية خيارا مقبولا جدا، بل وجذابا للفقراء في العديد من الدول، كما أن غياب الحماية القانونية تعني أن المانحين المتوفيين – نتيجة المرض أو الحادث أو جراء العملية – لديهم اختيار محدود فيما يتعلق بهذا الأمر.

إن هذا يمثل في مجمله، ظروفاً ممتازة للسوق العالمي. ومن أجل ربط المشتريين العازمين مع البائعين (الأكثر أو الأقل حماسا)، برزت شبكة عالمية متطورة إلى حد كبير والتي تشمل بدورها مجموعة من الأطباء والجراحين، والجهات الناقلة، ومديري

المخازن، والقائمين باختيار المتبرعين، والمسؤولين الحكوميين الذين يشتركون بعلمهم في تجارة الأعضاء مقابل رشاوى أو رسوم يتقاضونها. وتجمع تلك الدول التي تعمل كمركز لعمليات الزرع غير المشروعة التي يتم فيها أخذ العضو من متبرع حي بين المستشفيات المجهزة على أعلى مستوى وأجهزة الرقابة المتساهلة أو الفاسدة. وتعتبر بعض تلك الدول نفسها مثل الهند، والصين، والبرازيل، مصدراً رئيسياً للأعضاء. أما البعض الآخر، مثل تركيا وجنوب أفريقيا، فيميل إلى استضافة عمليات الزرع "للمانحين" الذين يفدون من أماكن أخرى: البرازيل، وموزامبيق، ورومانيا. ويقوم العديد من السماسرة المعروفين بإدارة نشاطهم من إسرائيل، حيث أجازت القوانين منذ مدة طويلة العمل في هذا المجال؛ أما الآخرون فيطوفون في فضاء الإنترنت، ويقومون بتقديم الخدمات وربط المشتريين والبائعين من خلال الشبكة، بالإضافة إلى الأطباء الذين يقومون بالإعلان مباشرة من خلال مزاد ليعلنوا بذلك عن عدم حاجتهم إلى وجود وسيط. ونتيجة لهذا، فإن مثل هذه التعاملات تتجاوز الحدود والمحيطات. فإحدى العمليات التي تم إغلاقها في 2003 امتدت من رسيف Recife إلى تل أبيب، في حين كان يتم اجراء العمليات في إحدى المستشفيات المتميزة الموجودة بجنوب أفريقيا.

كما تشهد أيضا تجارة الأعضاء المأخوذة من المانحين المتوفيين انتعاشا، وإن كانت تتميز بإمكانية طلب وشحن هذه الأعضاء بكميات كبيرة. وبالإعتماد على تقنيات التعبئة الصحيحة والفترة الزمنية القصيرة نسبيا للنقل، يمكنك إحضار إحدى الأعضاء على طائرة داخل أمتعتك الشخصية المحمولة، أو حسب الوسيلة التي تعتمد عليها، عن طريق تأجير الطائرة النفاثة الخاصة بك. لقد انتشرت تقنية الزرع الآن، والتي كانت فيما سبق تعتبر غير تقليدية ومتخصصة إلى حد كبير؛ فالسيكلوسبورين، وهو أحد الأدوية التي تقوم بالحد من الخطر المتعلق برفض الجسد المستضيف للعضو المزروع، قد أصبح متوافرا. وهكذا، لم يعد من الضروري أن يكون الجراحون القائمون بعملية الزرع خبراء نابغين يتمتعون بمهارات وقدررات فائقة؛ فأي جراح مختص يمكنه، نظريا، إذا ما توفرت له المعدات والأجهزة الصحيحة إنشاء عيادة لزرع الأعضاء. والكثيرون يقومون بذلك.

تمثل الكلى القوة المحركة لتجارة الأعضاء. فليس هناك من العرض ما يكفي من الكلى لإشباع الحاجة إلى الزراعة في الدول الغنية، ولا تزداد الفجوة إلا سوءا. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، شهدت التبرعات المأخوذة من مانحي الأعضاء المتوفيين زيادة طفيفة خلال التسعينيات، في حين تضاعفت قائمة الانتظار للزراعة أكثر من ثلاث مرات. وهكذا فقد توفرت 8000 كلية فقط سنويا، في حين أن أعداد

المرضى المتراكمة وصلت إلى 80,000. ويشيع مثل هذا القصور أيضا في الدول الغنية الأخرى. إن الفشل الكلوي مرض منتشر عالمياً، إلا أن في الدول الأغنى حيث الأعمار أطول ومستوى الخدمات الصحية أعلى فإن المرضى أصبحوا أقل عرضة للموت أو الاستسلام وغالبا ما يلجأون لإجراء عملية زرع. وفي الدول الغنية، ينتمي غالبية متلقي الأعضاء التي يتم الإتجار فيها بصورة غير مشروعة إلى الصفوة الإقتصادية المتميزة.

وليس هناك عجز في المشترين، ففي البرازيل، والهند، والفلبين، ورومانيا، وغيرها، أصبح بيع الكلية وسيلة شائعة للحصول على النقود، خاصة بين صغار السن من الرجال والنساء والذين أحيانا ما يعلنون صراحة عن أنفسهم، موفرين بذلك الجهود المضنية التي يبذلها الباحثون. إن السعر الحالي نادرا ما يتعدى 10,000 دولاراً. فالقيمة الأكثر شيوعا والتي تتراوح ما بين 2000 و5000 دولاراً غالبا ما تكفي لجذب المشترين من تلك الأقاليم حيث يتجاوز فيها القيمة متوسط الراتب السنوي. أما فيما يتعلق بالأسعار المفروضة على المتلقين، فإن الأرقام المعلنة تتغير حسب المكان، وإن كانت مرتفعة عالميا. قام أحد الإسرائيلين البالغ من العمر أربعين عاما بدفع 100,000 دولاراً — السعر الأساسي للصفقة — نظير عملية زرع في جنوب أفريقيا. وفي المقابل، يحصل أحد السماسرة على ما قد يصل إلى نصف مليون دولاراً من الأثرياء العرب الذين يقومون بإجراء عمليات الزرع في "المستشفيات العالمية الشهيرة". وبالنظر إلى هذه المبالغ، فإن جودة الخدمة تعد أمرا لازما. فبعض السماسرة يقدمون العملية مصحوبة بتذاكر طيران من الدرجة الأولى وجولة محلية لمشاهدة المعالم السياحية. أما بائعو الكلى فلا يتمتعون بهذه الرفاهية؛ حيث يتم احتجازهم في مخازن الموانيء ونقلهم بأسرع ما يمكن إلى داخل وخارج الدولة والمستشفى التي يتم فيها إجراء الزراعة. وليس هناك أي متابعة أو حماية من المضاعفات. ومن المفزع، أن التجارة الدولية غير المشروعة لتجارة الأعضاء تتشابك بصورة قوية مع الإتجار الدولي غير المشروع في البشر. فمجموعة المهاجرين الفقراء، غير الشرعيين، الخائفين، الجائعين، والذين لا يتمتعون بأي حماية قانونية، يمثلون صيد جذاب للشبكات العالمية التي تسعى لإشباع طلب غير محدود تقريبا على الأعضاء.

إن هذه الحالات على الأقل تتضمن بائعين راغبين في التبرع. ولكن الساحة تعج بقصص مرعبة عن "التبرعات" التي تتم بالقوة. فالهند والبرازيل مليئة بقصص عن المرضى الذين يتم تخديرهم لإجراء عملية بسيطة ليجدوا أنفسهم بعد أن يفيقوا وقد خسروا كلية – إنها ليست خرافة مدنية، وإنما تجارة ضخمة. (فقد تم إبلاغ إحدى

السيدات بعد إجراء جراحة لها أن قنوات المثانة قد تضخمت جدا لدرجة أنها قد التفت حول كليتها.) وفي بعض الحالات، يتم إغواء المتبرعين بفرص العمل في الخارج، وما أن يتم نقلهم إلى الخارج ويفقدوا أي فرصة للهرب حتى تنكشف نوايا السمسار الحقيقية. وعندما يحتضر المذكور أو يتوفى، يمكن انتزاع أي عدد من الأعضاء، وهو ما يفتح الباب لمجموعة من السيناريوهات المخيفة. فالأيتام أو "أطفال الشوارع" الذين لا أهل لهم – وهي فئة متنامية في العديد من الدول بفضل الضغوط الاقتصادية، والحرب، والمخدرات، وأمراض نقص المناعة (الإيدز) HIV/AIDS – معرضون للخطر. وفي أذربيجان اختفى عدد من الأطفال خلال نقلهم من دور الأيتام إلى المستشفيات، وتشتبه الحكومة في أنه قد تم قتلهم من أجل الحصول على أعضائهم. وفي أفغانستان، يمثل توظيف الأطفال سعيا إلى تصديرهم من خلال باكستان للعمل في المنازل أو لممارسة الجنس أو لانتزاع أعضائهم نفس العملية، الفرق الوحيد هو مصير الطفل النهائي.

وقد تم استخدام السجناء كمصدر للأعضاء في ظل الحكم الاستبدادي في فترات مختلفة في الأرجنتين، والبرازيل، وتايوان. ويعتبر نظام السجن الصيني اليوم مصدرا رئيسيا للأعضاء لكلا السوقين المحلي والعالمي. وفي جزيرة هاينن Hainan Island قام أحد الوسطاء بعرض إحدى الصفقات الضخمة على الناشط هاري وو Harry Wu، والذي كان يعمل متخفيا وهي أعضاء خمسين سجينا على مدار عام، بأسعار تتراوح من 5000 دولار لزوج من القرنية وحتى 25,000 دولار مقابل الكبد. وفي حالة أخرى، أبلغ أحد الأطباء أنه قد شهد عملية نزع كليتي أحد السجناء الأحياء والذي كان من المفترض أن يتم اعدامه في اليوم التالي. وتحصد السلطات العوائد المتحققة من بيع أعضاء السجناء. ويشتبه بعض الباحثين في أن سوق الأعضاء المربح يمثل سببا اضافيا لتفسير سبب قيام الصين بتوسيع قاعدة الإتهامات العظمى، فزيادة عمليات الإعدام تعني ربحاً أكبر.

لا يتم توجيه كل الأعضاء إلى سوق الزرع. فبعضها يتم استخدامه في أبحاث الصيدلة، بينما تحتاج كليات الطب إلى جثث كاملة. وفي بعض الدول الإفريقية تنتشر القصص حول الأعضاء – المخ والقلب والرئة والكبد والأعضاء التناسلية الذكورية والأنثوية – والتي يتم استخدامها كمكونات في الأدوية التقليدية، سواء للاستخدام المحلي أو التصدير. وتعتبر المناطق التي تجري فيها الحروب الأهلية حاليا تحديدا من المصادر الغنية. ففي الجزء الذي مزقته الحرب والواقع في شمال شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية، على سبيل المثال، هناك تكهنات قوية تشير إلى أن الميليشيات تقوم ببيع الأعضاء إلى المشترين العالميين – تماما مثل أي سلعة أخرى إلى

جانب الكولتان، والنحاس، والألماس، والأسلحة، والمجندين من الأطفال، وعبيد الجنس والذين يتم الإتجار فيهم بصورة غير مشروعة تحت ستار الصراع القائم في الإقليم. وقد تم قتل إحدى الراهبات البرازيليات بموزامبيق في 2004 بعد أن شرعت في البحث وراء حقيقة أجساد الشباب والأطفال التي تم العثور عليها بعد أن تم نزع أعضائهم الحيوية.

ربما يبدو من المروع أن الجسد البشري في العديد من الأماكن قد استمد قيمته كمصدر لقطع الغيار بدلا من الرجوع إلى قدراته الذهنية أو العضلية. ومع هذا فإن التفاوت الإقتصادي العالمي، والأمراض، والصراع من جهة، وسهولة الإعلان، والتوظيف، والسفر من جهة أخرى، قد نتج عنه مجموعة من الظروف المناسبة لممارسة تجارة مربحة. وحتى في تلك الأماكن التي تم فيها حظر هذه التجارة بصورة واضحة، فإن التجار غير الشرعيين قد أوجدوا طرقا لتجاوز هذه القوانين. فالمحققون في البرازيل شهدوا "هدايا" من الكلى البشرية – والتي لم يتم دفع أي مقابل لها ظاهريا، وبالتالي اعتُبِرت قانونية – بين المرضى والذين تتفاوت ظروفهم بصورة واضحة ولا يربطهم ببعضهم البعض معرفة سابقة، إلا أنه لم يكن بمقدورهم التدخل دون وجود دليل مادي على إجراء الصفقة. إن الحل ليس واضحا، كما أنه حافل بالتحديات القانونية والأخلاقية الصعبة. وبالرغم من أن بعض المسؤولين عن الحملات الإنتخابية يطالبون بقوانين ونظم للتطبيق أكثر صرامة، فإن آخرين، بما فيهم إسرائيل والولايات المتحدة، قد بدأوا في تشريع إحدى أشكال تجارة زراعة الأعضاء بصورة قانونية ومنظمة. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن القوى الهائلة للعرض والطلب والأرباح الطائلة الممكن تحقيقها تحد من فرص إنهاء هذه التجارة بأي طريقة.

من الكافيار وإنسان الغاب، أشجار ضخمة وصبار

إن التجارة في الفصائل المهددة بالإنقراض تشير إلى ما هو أكبر بكثير من العاج وجلود الحيوانات. فأكثر من 30,000 فصيلة من الحيوانات والنباتات تعتبر محمية، في حين تحظر التجارة تماما في 1000 منهم. وتعتبر عملية مراقبة وتحديث القائمة مسؤولية CITES، معاهدة التجارة الدولية الخاصة بالفصائل المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora – والتي تعتبر واحدة من أقدم الاتفاقيات، حيث وقِعت مبدئيا في عام 1963 لتتبناها الآن 166 دولة. كما

تقوم إحدى الشبكات العالمية والتي تضم الحكومة وعدداً من المجموعات الخاصة التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة الخاصة والمعروفة بـ TRAFFIC بمراقبة التجارة غير المشروعة والعمل كنوع من المراكز البحثية لـ CITES، حيث تقوم بتحليل التجارة العالمية وتقييم الوسائل القانونية والإقتصادية بغرض توكيد الإلتزام بها. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك معظم الدول قوانين لحماية الفصائل المهددة بالإنقراض الخاصة بها إلى جانب الحدائق العامة والمحميات، كما أن الحفاظ – على الحيوانات بصورة خاصة – يعتبر من قضايا الرأي العام الشائعة في الغرب. وبالمقارنة مع بعض ضحايا الآخرين للتجارة غير المشروعة، فإن هناك العديد من المؤيدين لقضايا الفصائل المهددة بالإنقراض والمحمية.

وبالرغم من هذا، فإن السوق ما زال ينجح في إيجاد العديد من الاستخدامات لها. فرؤوس وجلود الحيوانات لا تزال تستخدم كقطع ديكور ثمينة، وهو ما ينطبق أيضا على أعضاء الحيوانات التي تستخدم في صناعة الأدوية الصينية والأفريقية التقليدية. ويسعي الهواة الأوروبيون لإقتناء النباتات غير التقليدية مثل الفصائل النادرة للصبار المكسيكي. كما يظهر الخشب الخاضع للحماية في كتالوجات الأثاث الخاصة بسلاسل محلات أدوات المنزل الشهيرة. أما الطلب على الحيوانات الأليفة غير التقليدية فقد ازداد عن ذي قبل، ليس في الولايات المتحدة وحدها، والتي تعتبر بدورها السوق الرئيسي لمثل هذه الحيوانات غير المألوفة مثل الأَصَلَة، والبواء، والمكّاك، وخنزير الماء، والطاووس، وما إلى غير ذلك – والتي نجح العديد منها في الخروج من حبسه ليتكاثر بسعادة في الجو الاستوائي السائد بجنوب فلوريدا. ولا يزال اللصوص يقتلون الأفيال من أجل العاج، والذي لا يلبث أن يشق طريقه إلى جوانجزهو Guangzhou بالصين، حيث يقوم التجار بعرضه علنا بالرغم من الحظر العالمي المفروض على التجارة. وتشير TRAFFIC إلى أن الدول الست الأكثر تورطا في تجارة العاج هي الصين، وتايلاند، والكاميرون، وجمهورية كونغو الشعبية، وأثيوبيا، ونيجريا. وإن كانت ليست الدول الوحيدة بأية حال. فسنغافورة، على سبيل المثال، تشتهر كمركز انتظار رئيسي، وإن كان لم يتم الإبلاغ عن أي حالات اعتقال فيها. وهناك أيضا بالطبع طلب مستمر على الأطباق الخاصة المميزة التي تُستخدم في إعدادها جميع الأنواع المأخوذة من الفصائل المهددة بالإنقراض. ويشمل ذلك لحم الحوت في اليابان (واحدة من الدول القلائل التي ما زالت تسمح بصيد الحيتان)، والكافيار المأخوذ من الحفش المهدد بالإنقراض، والـ Patagonian toothfish وهو أحد الأطباق المفضلة المعروفة باسم سمك الموسى التشيلي Chilean sea bass.

إن كل هذه الاستخدامات ليست غير مشروعة في جميع الأماكن، إلا أن أهمية مثل هذه التفرقة تقل أكثر بالنظر إلى التجارة العالمية التي يمكن أن تضم فيها شحنات الحيوانات فصائل ، وأهدافاً، ووجهات متعددة. وفي كثير من الأحيان، يصبح من الصعب تحديد ما إذا كانت إحدى الشحنات تلتزم بالقواعد. فعملية الرقابة تعتمد إلى حد كبير على الأوراق والمستندات. من المفترض في تجارة التمساحيات (التمساح، والقاطور، والكيمن)، على سبيل المثال، أن يتم الإعتماد على نظام شهادات المنشأ للتأكد من أن الجلد الذي يتم دباغته، أو المحفظة أو زوج الأحذية المعروض في إحدى المحلات الفاخرة يتطابق مع المعايير والكوتا quota العالمية. وفي الحقيقة، فإن هذه الشهادات، مثل شهادات المستخدم النهائي المستعملة في تجارة السلاح، يمكن تزويرها أو شراؤها بسهولة. وعادة ما يتم الدمج بين المصادر المشروعة وغير المشروعة بكل سلاسة، فيما يتعلق بهذه الفصائل وغيرها، في سوق عالمي واحد لتجارة الجملة.

إن بعض المسارات المتبعة فيما يتعلق بالتجارة غير المشروعة في الفصائل البرية لا تزال مستمرة حتى اليوم؛ في حين تبرز أخرى كلما تطور السوق. ورجوعا إلى بعض الأسباب التي لا تعتبر واضحة تماما، فإن فرنسا وتشيكوسلوفاكيا قد أصبحتا مقرين رئيسين لتجارة الصبار، حيث يتم اعتراض شحناتهما عند المطارات الخاصة بهما أو عند المطارات الأوروبية. وقد ساعدت عملية الضبط التي تمت في التبت عام 2003 لإحدى الشحنات التي ضمت جلود 13 نمرا، و581 فهدا، و778 قضاعة في الكشف عن حلقة رئيسية للتجارة غير المشروعة والتي تتم بين الهند، ونيبال، والصين، حيث يتم استخدام جلود النمور – وهي التجارة التي تحظرها CITES تماما – كديكور في المنازل الفخمة. وتصل قيمة الشال المصنوع من صوف البقر الوحشي بالتبت والمعروض في محلات ميلان وباريس إلى 15,000 دولاراً. كما أشارت الشحنة التي تم اعتراضها في عام 2004 على أيدي شرطة الغابات التايلاندية والتي ضمت بدورها 600 بنغول – أحد أنواع آكلي النمل – إلى الانتشار الواسع لتجارة الفصائل المحمية في أندونيسيا وماليزيا من خلال تايلاند ولاوس في طريقها إلى الصين حيث يتم أكلها. وتعتبر تايلاند بمثابة مركز تجاري، فعلى مدار ثلاثة أشهر في عام 2003، قامت السلطات هناك باسترجاع 33,000 حيواناً من التجار غير الشرعيين، ما بين النمور والدببة وما يقرب من 1000 فصيلة من الطيور المحمية. كما أصبح نهر الأمازون منطقة رئيسية للإمداد تتسم بوجود مسارات خروج متعددة تمر من خلال البرازيل، وبيرو، وفنزويلا، وكولومبيا. (وهي بذلك تحقق غرضين غير محمودين في ذات الوقت، فقد كشفت إحدى شحنات البواء العاصرة التي تم

اعتراضها في مطار ميامي عن وجود العديد من الأكياس مليئة بالكوكايين داخل جهازها الهضمي. وقد نجا عدد محدود من هذه الثعابين.) إن تفكيك الشبكات التي تعمل في تجارة الحياة البرية يعد أمراً صعباً، وعادة ما تسفر عمليات الإعتقال عن إسقاط اللاعبين الثانويين — اللصوص، سائقي الشاحنات، بائعي التجزئة — والذين لا يلعبون دورا حيويا في التجارة. فعمليات الاعتقال العادية لأعضاء وجلود الحيوانات في جنوب أفريقيا وموزامبيق، وما إلى غير ذلك نادرا ما ينتج عنها القبض على الأطراف الأساسية في السلسلة. وغالبا ما يقوم الموردون والسماسرة بعدد من الأنشطة المشبوهة علنا، في ظل حماية القوانين غير الواضحة أو الغير مكتملة، أو الفساد، أو المصالح السياسية. ويتخصص أحد تجار الحيوانات البلجيكيين في شراء "الفائض" من الحيوانات النادرة التي ولدت بحدائق الحيوانات البريطانية، ليقوم ببيعها بعد ذلك إلى أي مشتر آخر دون السؤال عن وجهة هذه الحيوانات أو الغرض من العملية.

وتقدم The Taiping Four مثالا توضيحيا على هذه التجارة. إنهن أربع غوريلات صغيرات السن ينتمين إلى فصيلة نادرة تم سرقتهن في 2001 في الكاميرون، ثم تهريبهن بعد ذلك إلى نيجريا، ليتم بيعهن بعد ذلك من هناك مقابل مليون دولار لصالح إحدى حدائق الحيوان الموجودة في تايبينج Taiping بماليزيا. وعندما قام الناشطون بإستنكار هذه الصفقة غير المشروعة، قررت حديقة الحيوان في 2004 نقل هذه الغوريلات الأربعة إلى حديقة حيوان أخرى بجنوب أفريقيا، والتي تتوقع أن تساعدها تلك الغوريلات في اجتذاب 6 مليون زائر في العقد القادم. كما تؤثر التكنولوجيا أيضا على عمليات التجارة في الفصائل المهددة بالإنقراض. فأحد تقارير TRAFFIC أشار إلى أن الولايات المتحدة تعتبر من أكثر الدول اجتهادا في تعقب العاج غير المشروع، كما تعتبر في ذات الوقت سوقا رئيسيا لهذا النوع من عمليات التهريب. كيف يمكن أن يحدث مثل هذا التعارض؟ يمثل eBay أحد هذه العوامل، والتي قامت في عام 2004 بإجراء ما يقرب من ألف مزاد للعاج أسبوعيا. "لا يمكننا رفض بيع العاج، لأن هذا لن يكون عادلا لهؤلاء الذين يقومون ببيعه بصورة قانونية"، قال أحد المتحدثين باسم eBay لـ Washington Post. إلا أن TRAFFIC أكدت أن التجار الصينيين كانوا يستخدمون تلك المزادات، حيث يقومون بعرض منتجاتهم "كعظام".

وفي أندونيسيا، قامت إحدى الشركات المملوكة لأحد أعضاء البرلمان، عبد الرشيد Abdul Rasyid، بقطع إحدى الأشجار المعروفة باسم رامين ramin والموجودة في قلب الحديقة القومية بصورة غير مشروعة؛ وعندما ظهر المحققون

التابعون لإحدى الجماعات المؤيدة للقضية، قام العاملون في الشركة باحتجازهم كرهائن وضربهم. ووفقا لوكالة التحقيق البيئي Environmental Investigation Agency التي تعتبر إحدى الجماعات المدافعة عن القضية، تم استخدم هذا الخشب في صناعة منتجات بائعي التجزئة المعروفين، بعد أن قام السماسرة الماليزيون ببيعه.

وتشير الانتهاكات التي تحدث في الغابات الأندونيسية إلى الدورة الخطيرة لآثار التجارة غير المشروعة. فما يقرب من ثلاث أرباع عمليات قطع الأشجار بأندونيسيا تحدث في إطار غير مشروع؛ كما تم فقدان نسبة مماثلة من الغابات الأندونيسية الأصلية. وبالتالي فإن انحسار البيئة التي يعيشون فيها يؤدي بدوره إلى زيادة التهديد الذي تواجهه الحيوانات المعرضة للانقراض مثل إنسان الغاب، والذي يتم سرقته بالفعل من أجل الحصول على لحمه أو صيده من أجل بيعه للهواة. إن قطع الأشجار بصورة غير مشروعة في العديد من الدول قد عرّض المناطق السكنية إلى انزلاقات وفيضانات الوحل بفعل تآكل التربة. وما زال هناك المزيد من التبعات المشئومة في الأفق. فالباحثون يربطون بين انتشار تجارة الحيوانات العالمية غير الخاضعة للرقابة وغير المنظمة وبين انتشار معدلات حدوث الأمراض الحيوانية – انتقال الأمراض الحيوانية إلى الإنسان، مثلما انتقلت عدوى السارس من الزَّبَاد والإيبولا من القردة.

عندما تعني النفاية ثروة

برز مفهوم "المركب المتجول" إلى الوعي العام في ربيع عام 1987. فقد قام مركبان متهالكان، واحد من نيويورك والآخر من فيلادلفيا، بالدوران في المحيطات لعدة شهور بحثا عن مكان للتخلص من شحنتيهما، أطنان من رماد المواقد السامة. وعادت Mobro إلى نيويورك بعد ثلاثة أشهر بعد أن واجهت رفضا من دولة كاريبية وراء الأخرى. أما Khian Sea، التي تقوم بتشغيلها إحدى الشركات بجزر الباهاما والمسجلة في ليبريا، فقد انطلقت في رحلة أطول بكثير. فبعد أن تم طردها من جزر الباهاما، وبرمودا، والجمهورية الدومينيكية، وجزر أنتيل الهولندية The Netherlands Antilles، وغينيا بساو بغرب أفريقيا، ظهرت في Gonaives بهايتي، حيث قامت بالتخلص من 4000 طناً من الرماد على الشاطيء. وقد حددت أوراق الميناء أن الحمولة كانت عبارة عن سماد. ولأن حمولتها كانت لا تزال ثقيلة، فقد عادت المركب مرة أخرى إلى فيلادلفيا لتظهر مرة أخرى في يوغوسلافيا بعد أن تم إعادة

تسميتها بـ Felicia، لتستقر أخيرا في سنغافورة وقد تخلصت من الرماد. فالقبطان قرر ببساطة التخلص من 10,000 طنا المتبقية في عرض المحيط.

ويشير استعراض هذه الحوادث القديمة التي تم فيها التخلص من النفايات على المستوى الدولي إلى زمن كانت فيه هذه العمليات أبسط بكثير. فالتجارة غير المشروعة في النفايات السامة تعتبر اليوم جزءا من ظاهرة أشمل "الجريمة البيئية"، لتكتمل في ظل وجود الشبكات المتخصصة وجميع الزخارف القياسية الجديدة– شركات وهمية تعمل كواجهات في العديد من الدول، وتركيبة مالية معقدة، وعلاقات وطيدة مع السياسين، والجنرالات، والعملاء المسؤولين عن تطبيق القانون في الدول الرئيسية، والنطاق العالمي الذي تجري فيه العمليات. ولا تشمل التجارة البقايا والرماد الكيمائي فحسب، وإنما تشمل أيضا مكونات أجهزة الكمبيوتر والتليفزيون، والهواتف الخلوية، والثلاجات، والسفن، والكثير إلى غير ذلك. وفي نفس الوقت، فإن محاولات التخلص من النفايات بالصورة التقليدية لا تزال قائمة. حيث يشير أحد المشتركين في الحملات الإيطالية، إلى أن الصومال، نظرا لغياب حكومة فعالة منذ عام 1991، تضم الآن ثلاثة مدافن للمواد المشعة والتي يتعامل معها العاملون دون الاعتماد على أية أجهزة وقائية. كما يشتبه في أن السودان، وإريتريا، والجزائر، وموزامبيق تمثل أربعة منافذ أخرى للتخلص من النفاية النووية الإيطالية، والتي يتم التخلص منها إما برا أو عن طريق الصهاريج الغارقة – أو السفن الكاملة– في مياه المنطقة.

وتعكس تجارة النفايات العالمية الحقائق السياسية، بالإضافة إلى كونها إحدى أشكال الكفاءة الإقتصادية المخيفة. فالدول الغنية، والتي تولد كميات ضخمة من القمامة، تستند إلى منطق "إنها ليست في ساحتي الخلفية" إلى أقصى حد حيث تسعى إلى تصدير نفايتها متى أمكنها ذلك. ومن المحتمل أن تخضع الدول الفقيرة– أو النخبة الحاكمة فيها – للإغواء وتقبل العرض. هذا بالإضافة إلى أنه من الصعب التمييز بين النفاية السامة و"النظيفة" في غمار التجارة الضخمة والمشروعة في السلع التي يتم إعادة تصنيعها – من أتوبيسات المدينة المتهالكة إلى السيارات المستعملة وحتى أكوام الملابس المستعملة والتي أصبحت الملابس المعتادة لجيل كامل من الشباب الأفريقي. ويسهم النشاط التجاري المتعلق بإعادة التصنيع في خلق فرص العمل وزيادة الدخول: يعتبر تفكيك السفن أحد النشاطات التجارية الرئيسية بالنسبة للهنود والأماكن الأخرى التي يتم فيها بناء السفن وترميمها، وبصورة أكثر انتشارا وعشوائية، يعتبر جرد النفاية مصدرا رئيسيا للمواد في العديد من أشكال تجارة الشوارع في الدول النامية.

إن مثل هؤلاء المحترفين الذين يقومون بجرد وإعادة تصنيع النفاية هم الأكثر عرضة للخطر. فعندما قامت Formosa Plastics of Taiwan بالتخلص من الرماد المغطى بالزئبق (والناتج عن تصنيع الـ PVC) بجوار إحدى القرى الكمبودية في عام 1997، استخدم المحليون أياديهم العارية وحتى أسنانهم من أجل الحصول على الغلاف البلاستيكي الذي يغطي كتل الرماد دون أن يعرفوا محتوياته. وفي الصين، وباكستان، والهند، والدول الأفريقية، يتعرض العمال الذين يقومون بتفكيك الإلكترونيات والسلع المنزلية الأخرى إلى الحمض، والرصاص، والتُكسين الناتج عن إحراق البقايا المتخلفة. وقد أصبحت منطقتان على الأقل في الصين، جويو Guiyu وتايزهو Taizhou، مركزين لهذا النشاط ومن ثم فقد عانيا من معدلات تلوث رهيبة؛ ويشير العاملون في الحملات إلى أن جميع الآبار في جويو قد تلوثت ومن ثم فقد أصبح من الضروري أن يتم جلب الماء عن طريق الشاحنات.

إن القوانين المتعلقة بالتجارة في النفاية القاتلة ليست متكاملة بصورة تامة بعد. فمعاهدة بازل Basel Convention المتعلقة بهذه التجارة، والتي تم توقيعها في عام 1989 وتطبيقها منذ 1992، قد تم الموافقة عليها من قبل 160 عضوا؛ وتعتبر الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة من ضمن الدول المتقدمة التي لم توافق على الإتفاقية. ومع هذا فإنه حتى في الإتحاد الأوروبي حيث يحظر تصدير النفايا السامة نظريا، تؤكد إحدى الدراسات الرسمية لستة موانيء كبرى أن ما يقرب من ربع صادرات النفايات غير مشروعة. وقد تضمنت الوسائل المعتادة المستخدمة تزوير المستندات المصاحبة أو نقل المواد من ميناء إلى آخر داخل الإتحاد الأوروبي مما يجعله من الصعب تقفي أثرها، عن طريق إعادة تغليفها وتغيير البيانات في الطريق. وغالبا ما نجحت المواد السامة في المرور ببساطة لأن السلطات المسؤولة عن الموانيء قد وجدت صعوبة في التمييز بين الشحنات المشروعة وغير المشروعة.

وكالعادة، تقوم هذه الشبكات العاملة في التجارة غير المشروعة باستغلال هذا الغموض. وفي إيطاليا، حيث أصبحت مثل هذه التجارة غير المشروعة أمرا مألوفا على المستوى المحلي والعالمي (يتم التخلص من النفايات السامة المأخوذة من الشمال في الجنوب)، برزت ecomafia ضمن المفردات المستخدمة، لتشير إلى مرتكبي الجرائم والممارسات التي يقومون بها في نفس الوقت. وبالطبع، ارتبط عدد كبير من الحوادث المحلية بمنظمات Camorra، وNdranghetta، وCosa Nostra – والتي تذكرنا بتورط المافيا في تجارة النفايات في الولايات المتحدة. وكما يشير أصحاب الحملات الإيطاليون، فإن تعبير ecomafia مضللٌ. فتجارة النفايات غير المشروعة، في إيطاليا وغيرها، في الواقع، تتضمن شبكات قد وقد لا تنطوي على

جريمة منظمة، تتواجد فيها المنظمات المشروعة وغير المشروعة سويا، أو قد تتحالف، أو تقدم خدماتها لبعضها البعض حسبما تفرض الظروف.

الاتجار في الجو

عُرف الكلوروفلوروكربون (CFCs) choloroflluorocarbons منذ مدة طويلة، والشائع استخدامه للتبريد، كعامل رئيسي لتآكل الأوزون. وتعتبر الإتفاقية العالمية التي تسعى إلى إنهاء استخدامه، والمعروفة باسم بروتوكول مونتريال Montreal Protocal، وفقا لبعض المقاييس واحدة من أنجح الإتفاقيات في العالم. فعدد الأعضاء ارتفع من 27 عضواً من الموقعين الأوائل في عام 1988 إلى 188 دولة في 2004. وقد لاقى البروتوكول قبولا واضحا بالنظر إلى المدخل العملي الذي تقوم عليه، فتسمح الإتفاقية بالتجارة في الكلوروفلوروكربون المستخدم المأخوذ من المعدات الصناعية. كما تمنح الدول النامية المزيد من الوقت حتى تقلع عن استخدام هذه الكيماويات، سامحة لها بالاستمرار في استخدام "حد أدنى للاستخدام المنزلي" بينما تقوم بإستبدالها بالكيماويات البديلة والتقنيات الجديدة. ومبدئيا، يجب وقف العمل بالكلوروفلوروكربون لحلول عام 2010.

إلا أن السوق لديه فكرة مختلفة. فحين بدأ تطبيق القواعد الخاصة بالرقابة على الكلوروفلوروكربون، بدأت التجارة التي تقوم بانتهاك هذه القواعد بالنمو والانتعاش، حتى وصلت إلى 30,000 طناً و300-450 مليون دولاراً سنويا. ومن ثم، فإن الصناعات الشائعة في الدول النامية لا تتحول إلى الكيماويات البديلة حسب المعدل المخطط؛ فالأسعار السوقية للكلوروفلوروكربون ما زالت منخفضة، في حين أن قيمة الكيماويات البديلة، والمفترض أن تنخفض بانتشار استخدامها، بدلا من ذلك لم تنخفض. وما زال الاتحاد الأوروبي، حيث يتم تطبيق الحظر على حجم الإجمالي المستخدم، يُعتبر أحد المنتجين الرئيسيي للكلوروفلوروكربون والموجه بدوره للسوق العالمي المشروع. ولكن الكلوروفلوروكربون الناتج عن هذا الإنتاج ينتهي به الحال أيضا كسلعة مهربة، حيث يتم وضع بيانات غير صحيحة على الصهاريج أو يتم تهريب هذه الصهاريج ضمن الكيماويات الأخرى المسموح بها، أو يُصب الكلوروفلوروكربون داخل عبوات أصغر والتي يتم إخفاؤها داخل أقفاص المنتجات الأخرى، أو وضع بيانات عليها تخص زيت تشحيم أو دهان. كما تظهر شحنات الكلوروفلوروكربون غير المشروعة في الولايات المتحدة أيضا، في حين تشير البيانات الموجودة إلى وجهات أخرى، أو يتم تسجيلها ككيماويات أعيد

تصنيعها، والتي تسمح بها الولايات المتحدة، مع العلم بأن هذه الكيماويات قد يكون تم تصنيعها حديثا.

نادرا ما يتواصل مُصنّعو ومستهلكو الكلوروفلوروكربون. فمثل هذه التجارة تقوم بدلا من ذلك بالإعتماد على السماسرة والوسطاء، والذين يقومون بدورهم بخلط التجارة غير المشروعة مع العمليات والتجارة المشروعة في السلع الأخرى. قام أصحاب الحملات بوكالة التحقيقات البيئية Environment Investigation Agency (EIA) بإرسال شرطيين سريين إلى سنغافورة – والتي تعد مركزا للتجارة، بالإضافة إلى دبي – متخفيين كشركة تجارية تسعى لنقل الكلوروفلوروكربون إلى جنوب أفريقيا، والتي تحظر مثل هذه الواردات. ولم يجد هذان الشرطيان صعوبة في تأمين بعض العروض للتسليم الفوري؛ في حين قام السماسرة بعرض الطرق "المبتكرة" التي يعتمدون عليها لتجاوز الحظر المفروض صراحة، بما في ذلك المستندات المضللة، والصهاريج التي تحمل بينات خاطئة، والتوقف في الدول المجاورة والتي تتسم بقواعد متساهلة للرقابة. وقد أوضح السماسرة أنهم يقومون بتشغيل الكثير من الوسطاء، وهو ما يسمح لهم بإخفاء أسمائهم من العملية بأسرع ما يمكن تاركين العمليات الخطرة للمحليين الأكثر معرفة بطبيعة البلد، والإتصالات اللازمة. "سوف يكون وكلاء الشحن مسؤولين عن الإتصال بالجمارك التابعة لهم"، قال أحد السماسرة للفريق المتخفي، "ويمكنهم القيام بما يشاؤون".

لقد خلقت التجارة المشروعة في الغاز الذي تمت تنقيته الفرص الخاصة به. فقد كشف فريق EIA آخر عن إحدى الإنتهاكات والتي تم فيها تهريب الكلوروفلوروكربون المصنع حديثا إلى جنوب أفريقيا ليحل مكان الغاز المستخدم في مبردات مناجم الذهب والذي كان بالكاد مستنفذا، ليتم بيعه فيما بعد في الولايات المتحدة كما لو كان قد تم إعادة تصنيعه. كما ينتشر أيضا التهريب الذي يتم برا عن طريق الشاحنات، والتي تقوم باتباع مسارات متغيرة باستمرار حسبما يفرضه الطلب وتطبيق القانون. ويدخل القليل من الكلوروفلوروكربون إلى الهند عن طريق نيبال هذه الأيام؛ فالتهريب من خلال البنجلايش والتي يعتبر عبور حدودها أسهل بكثير قد ازدهر، باستخدام الطرق البسيطة مثل مناولة البراميل من فوق سور الحدود. وفي باكستان، تشير الأدلة إلى أن تجارتي الكلوروفلوروكربون والهيروين تتحركان جنبا إلى جنب؛ فليست المخدرات فقط إنما الكلوروفلوروكربون أيضا قد انتشر في باكستان عبر حدود أفغانستان منذ سقوط نظام طالبان في عام 2001.

النبيل يقابل المجرم

كانت سرقة الأعمال الفنية فيما سبق تخصص "اللص النبيل" المتعلم تعليما متميزا والذي يوازي نوقة الراقي دوافعه الملحة – أو هكذا اختفت اللوحة. أما السرقات الفنية اليوم، والتي تحدث بمعدلات ملفتة ويشوبها عنف متزايد حول العالم في المتاحف والبيوت الخاصة، فلا تمت للنبل بصلة. فضوابط الأمن المتطورة تشير إلى أن الفطنة والمكر قد اختفيا، ليحل مكانهما السرقات المتكاملة التي يصاحبها التهديد بالقتل. فالسرقة العلنية للصرخة The Scream ومادونا Madonna الخاصة بإدوارد مونش Edvard Munch من متحف مونش Munch Museum بأوسلو في أغسطس 2004 قد حدثت في وضح النهار وفي مرأى من الاحتياطات الأمنية الموضوعة. وفي متحف الفنون المعاصرة Museum of Contemporary Art بكاراكاس Caracas، اختفت لوحة ماتيس Matisse، "Odalisque in Red Pants" والتي تصل قيمتها إلى ملايين الدولارات.

أين تذهب هذه التحف الفنية؟ تحتفظ السجلات الدولية بقوائم من الأعمال الفنية المسروقة والمفقودة، والتي يظل الكثير منها على هذا الحال. فالعالم، وفقا لإحدى سجلات New York Times، قد فقد 551 لوحة لبيكاسو Picaso ، و43 لفان جوخ van Goghs، و174 لرمبراندت Rembrandts، 209 لرنوار Renoir. وقلما تظهر هذه الأعمال في السوق المشروعة، والأسباب معروفة. فالعديد من لصوص الأعمال الفنية ليس لديهم سوى خيارات محدودة بالنظر إلى تميز صيدهم وسهولة التعرف عليه. وقد يتوقع البعض في عالم الفن أن لص الأعمال الفنية العادي هو في الحقيقة مجرم صغير يعمل بلا خطة واضحة.

إلا أن هذا النشاط قد تغير أيضا خلال التسعينيات. فهناك مؤشرات، على سبيل المثال، تدل على أن العديد من الأعمال الفنية المسروقة الجاري تداولها ربما تمثل إحدى الأشكال للاحتفاظ بالنقود وإحدى الخيارات للتستر على الأرباح غير المشروعة. ففي 2001، قام اثنان من تجار الأعمال الفنية بنيويورك بعرض لوحتين على أحد الوسطاء الذي كان يعمل متخفيا في بوسطن، Jeune femme aux yeux bleus لموديجلياني Modigliani، وLa Coiffure لديجا Degas مقابل 4.1 مليون دولار، كما رشحا له سمساراً للقيام بخدمات غسيل الأموال: كيفية تنظيم عملية إعادة البيع، ونقل النقود، وتبادل النقود، والمجوهرات، والأعمال الفنية حسب الحاجة. وفي قضية أخرى، تورط أمير سعودي وعشيقته، بالإضافة إلى مدير أسباني يعمل ببنك سويسري وأحد الأشخاص الكولومبين، في إحدى العمليات التي تمت في عام

1999 حيث تم نقل 20 مليون دولاراً على هيئة كوكايين من كاراكاس إلى باريس على متن طائرة نفاثة خاصة والتي انتهت بطريقة ما في ميامي بظهور غير متوقع للوحة لجويا Goya، وأخرى لتسوجوهارو فوجيتا Tsuguharu Foujita، أحد الرسامين اليابانين المعروفين.

وبالنظر إلى المبالغ الضخمة التي تسعى للبحث عن استخدامات حذرة، فإن سوق التحف الفنية المسروقة لن يتضائل بالرغم من كل شيء، وإنما سيتحول للبحث عن فرص جديدة. فالإمداد ليس مشكلة، في ظل وجود مصادر مثل المجموعات النفيسة الخاصة بالمتاحف السوفيتية القديمة (والتي تم مصادرة الكثير منها أصلا على يد النازيين). وتضم قائمة إحدى السجلات العالمية الخاصة بالأعمال الفنية المسروقة الآن، والتي تم إنشاؤها في 1999 لتضم 20,000 عملية، أكثر من 145,000 واحدة.

إن السوق الذي يلقى انتعاشا بحق في مجال الأعمال الفنية المسروقة هو سوق التحف. فمن الصين، إلى كمبوديا، إلى بيرو، يتم استخراج الآثار بصورة مستمرة ليتم سرقتها باستمرار قبل أن تتمكن السلطات من تأمينها. ففي يناير 2001، عثر بعض الناس في بلدة اسمها جيروفت Jiroft بجنوب غرب إيران صدفة على موقع أثري هام غير مكتشف والذي احتوى بدوره على مجموعة من الآثار ترجع إلى القرن الرابع قبل الميلاد. وبعد أن وصلت الأخبار إلى طهران وقامت وزارة الثقافة بإرسال فريق لإستطلاع الموقع، كان جل ما وجدوه هو عملية استخراج موسعة منظمة قام بها المحليون – حيث قامت كل أسرة بتفتيش موقع محدد – والتي امتدت لمدة عام قبل أن تقوم الشرطة أخيرا بإغلاق الموقع. ومنذ ذلك الحين، ظهرت آثار جيروفت في السوق العالمي للأعمال الفنية، بما في ذلك بعض المزادات الشهيرة الفاخرة. كما أبلغ أحد الصحفيين الفنيين بلندن عن وجود ثمانين قطعة معروضة للبيع نظير ما يقرب من مليون دولاراً، كما شاهد أحد الأشخاص مجموعة أخرى في أحد "المعارض الفنية المرموقة بلندن." هذا بالإضافة إلى أن التاجر قد أبلغه بأن البضاعة المقلدة سوف تصل إلى السوق هي الأخرى، والتي تم تصنيعها في جيروفت هي الأخرى – فالمواد والنماذج موجودة هناك.

إن تراكم الثروة في أسواق الأعمال الفنية العالمية قد دفع بأسعار التحف الآسيوية وغيرها إلى مستويات مرتفعة، وقد لاحظ التجار غير الشرعيين ذلك. فالتحف تقدم العديد من المزايا. أولا، يفوض المحليون أنفسهم للقيام بالمهام المرهقة – البحث عن المواقع وعمليات الاستخراج. كما أنهم يتحملون الخطر

الأكبر، فهم الذين يواجهون الإجراءات الصارمة التي تفرضها الشرطة – فالصين معروفة بإعدام اللصوص الحقيرين في حين يتمكن التجار غير الشرعيين من المراوغة – ولا يجب دفع الكثير لهم. كما أن الجزء الأكبر من الأرباح المتولدة من تجارة الآثار غير المشروعة يؤول إلى مجموعة من الأفراد الوسيطة بالإضافة إلى شبكات الوسطاء المنظمة التي تضم المعارض الفنية، والمزادات، وشركات النقل، وأمناء المتحف المتواطئين، والمسؤولين الحكوميين، ومديري البنوك. ثانيا، لا تخضع الآثار لنفس مستوى الفحص والتدقيق الذي تتعرض له التحف القديمة مثل اللوح والتماثيل. وقد أظهر التجار اهتماما أقل بمصدر أو منشأ هذه الآثار القادمة من آسيا وأفريقيا، وغيرها من الآثار، خاصة وإذا كان البعض منها قد تم الكشف عنه مؤخرا ولم يتم توثيقه بصورة كاملة.

لا يُشترط أن يكون تجار الأعمال الفنية غير الشرعيين متخصصين. ففي إيطاليا، والتي تعد مركزا رئيسيا لتجارة الأعمال الفنية القذرة، قامت جماعات المافيا ببساطة بإضافة الفن إلى مجموعة الأنشطة التجارية التي تقوم بها. كما أن أدوات التجارة هي نفس الأدوات المستخدمة، استغلال المنافذ التي يمكن الهرب من خلالها واختلاف القوانين بين الدول، وبالطبع الفساد وتواطؤ الموظفين. فعملية البيع المخططة في الولايات المتحدة لأحد الآثار من بيرو مقابل 1.6 مليون دولاراً ، على سبيل المثال، قد ضمت كولونيل شرطة سابق وأيضا أحد الدبلوماسين من بيرو ، والذي قام بدوره بتوريد القطعة إلى نيويورك في حقيبته الدبلوماسية.

لا يزال هناك بعض الحقائق المميزة لتجارة الأعمال الفنية غير المشروعة. أولا، لا يوجد اتفاقية عالمية واضحة فيما يتعلق بالقوانين والعقوبات؛ فالخطر الذي يواجهه التجار غير الشرعيين عند نقل التماثيل، والعملات القديمة أقل بكثير من الخطر المصاحب لنقل الأسلحة أو المخدرات، في حين أن الأرباح الممكن تحقيقها أكبر بكثير. ثانيا، تعتمد عملية التطبيق إلى حد كبير على التنظيم الذاتي عن طريق المعارض وأصحاب المزادات، بالإضافة إلى الجهود التحذيرية: يعتبر ميشيل فان راين Michel van Rijn، أحد المحققين الهولنديين المنحرفين، والذي كان لص أعمال فنية سابق، هو وحده المسؤول عن إثارة بعض من أهم التحقيقات. وقد اكتسبت مجموعة أكبر بكثير من الأعمال والآثار التي تم الإتجار فيها بصورة غير مشروعة، خاصة الواردة من الدول النامية ذات الحضارات العريقة، اهتماما أقل بكثير كما يعتبر من الصعب حتى الآن تعقبها.

أعضاء ونفايات

ما هو وجه الشبه بين أشكال هذه التجارة المختلفة؟ أولا، تعمل هذه الأشكال بطرق مشتركة أكبر مما قد يشير إليه تفاوت المنتجات المعروضة. ثانيا، ما زالت هذه الأشكال من التجارة حتى الآن تعمل بصورة غير واضحة، لأسباب غالبا ما تتعلق بالمنتجات نفسها، حيث أن أيا منها لم يستثر الرأي العام أو لم يؤد إلى وضع قوانين جديدة، مثلما فعلت المخدرات، على سبيل المثال. ومع هذا، فإن المنتجات في مجملها تتوافر بصورة متزايدة، في أشكال متنوعة إلى جانب مزجها مع غيرها من المنتجات والخدمات المشروعة، ومن ثم فإن أنواع التجارة الأكثر غموضا لن تظل على هذا الحال لمدة طويلة.

وربما كان هناك المزيد. فقد يكون السبب وراء أن هذه الأشكال من التجارة قد أثارت انتقادا محدودا هي أنها ترتبط بصورة واضحة جدا مع الطلب المتزايد للعملاء في الدول الغنية. فحاجة الدول الغنية لعمليات الزرع هي الدافع وراء تجارة الاعضاء الدولية. كما أن الأثاث، والملابس والاكسسوارات المترفة هي المحرك لتجارة الفصائل المهددة بالإنقراض. في حين أن البائعين المثاليين للأعمال الفنية المسروقة والآثار المنهوبة، في الأصل، هم أثرياء العالم. وليس هناك مثال أوضح من تشابك التجارة العالمية غير المشروعة مع التفاوتات الإقتصادية لتوضيح حركة النفايات السامة.

الأعضاء في جهة؛ والنفايات في الجهة الأخرى. وكما كانت تفعل دائما، تتدفق التجارة غير المشروعة ببساطة مع التيار. لقد أصبح التيار فقط الآن أكبر بكثير مما رآه العالم من قبل.

الفصل التاسع

ماذا تفعل الحكومات ؟

إدارة الجمارك تلتقي بحرس الحدود. وإدارة الهجرة تلتقي بخفر السواحل. في شتاء 2002-2003، قام فريق ضم عشرة مسؤولين من شتى الوكالات المعنية بحماية الحدود في الولايات المتحدة بالسفر إلى مجموعة مختارة من موانيء الدولة الرئيسية والبلاد الواقعة على الحدود – نيويورك، بلتيمور، ديترويت، إلباسو، وغيرها – حيث قاموا بزيارة مواقع بعضهم البعض، وتبادلوا المعلومات المتعلقة برسالتهم وأهدافهم الرئيسية كما قارنوا الإجراءات التنظيمية المتبعة، والموارد، والتكنولوجيا المستخدمة. وقد تساءلوا لماذا لم يقوموا بمثل ما يقومون به حاليا قبل الآن وبصورة أكثر انتظاما. فهم بالرغم من اقترابهم الظاهري كانوا يعرفون بعضهم البعض بالكاد. حيث كان البعض، مثل خدمة التفتيش على الصحة الزراعية والنباتية (Agricultural and Plant Health Inspection Service (APHIS، التي يقوم العاملون فيها بالرقابة على المنتجات الحيوانية والنباتية التي تدخل الدولة، يعمل بصورة غير معروفة تقريبا بالرغم من عملهم جنبا إلى جنب مع إدارتي الجمارك والهجرة. كما تداخلت أهداف بعض هذه الإدارات. وما زاد الأمر سوءا هو أن كلاً من هذه الإدارات كان لديها رئيس مختلف، فالجمارك تتبع الإدارة المالية، والهجرة إدارة العدل، في حين أن خدمة التفتيش على الصحة الزراعية والنباتية كانت تخضع لإدارة الزراعة، وهكذا.

إن كل هذا كان على وشك أن يتغير، وبسرعة، حيث كان من المفترض أن تنضم كل الإدارات المنفصلة، بحلول أول أيام مارس 2003 للعمل تحت سقف واحد في إدارة أمن الدولة Department of Homeland Security الجديدة، والتي مثلت بدورها تحولا في الرد الإداري للحكومة الأمريكية على مناخ الأمن الجديد والذي نتج

عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وشعر واضعو الخطط في واشنطن أنه قد يكون من المفيد للمنظمات أن تتعرف إلى بعضها بصورة أفضل قبل إتمام هذا الإندماج الإجباري، وهو ما كان سببا لتجوالهم بين الحدود. وقد قدم انعدام الألفة والمعرفة المتبادلة الذي تجلى خلال هذه الرحلة مثالا على المشاكل التي تهدف الإدارة الجديدة إلى معالجتها.

مثلت عملية وضع اثنين وعشرين وكالة فيدرالية سويا تمثل بدورها 186 ألف موظفاً و36 بليون دولاراً، وهي ميزانية تفوق حجم الإقتصاد الكلي للعديد من الدول، تحديا غير مسبوق. فأي خطأ كان ليؤدي بحياة الآلاف ويهدد الأمن القومي للولايات المتحدة. ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يصاحب الحيرة، والتوتر، والشكوك، والخلافات السياسية الحادة، ميلاد هذا الكيان الضخم. فمؤيديه كانوا يجادلون – أو يأملون – في أن يسهم الجمع بين كل هذه الوظائف والإدارات تحت سقف مؤسسي واحد يحكمه رئيس واحد، في إطار ميزانية واحدة، وخطوط واضحة للمسؤولية في رفع الكفاءة الكلية للحكومة الأمريكية إلى حد كبير في مهمتها العصيبة المتعلقة بتأمين حدود الدولة والقضاء على الإرهابيين. ويعتبر التغير في الطريقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لإدارة حدودها من إحدى الآثار المباشرة لهذه المبادرة. حيث أدمجت إدارتا الجمارك وحرس الحدود في نفس الوحدة. في حين تم الجمع بين مهام الشرطة التي تقوم بها إدارتا الجمارك والهجرة في كيان واحد، دائرة تطبيق قوانين الهجرة والجمارك Bureau of Immigration and Customs Enforcement– والتي ما لبثت أن عرفت بال ICE.

كان من المتوقع أن تصبح الـICE، والتي يرأسها مدّعي شاب، ثاقب الذهن من بروكلين، مايكل جارسيا Michael Garcia، طرفا هاما في تشكيل جانب كبير من رد فعل الولايات المتحدة على هجوم المهربين الدوليين. ونظرا لخلفيته السابقة في مجال التحقيقات الإرهابية – حيث إشترك في التحقيقات الخاصة بالهجوم الأول على مركز التجارة العالمي في عام 1993 والتصدي لمخطط القاعدة في عام 1995 لإسقاط اثنى عشرة طائرة أمريكية مرة واحدة فوق المحيط الهادي – كان جارسيا يعرف جيدا أن الإرهابيين غالبا ما كانوا يعتمدون على التجارة غير المشروعة لتمويل خلاياهم. ولكن ربما كان جارسيا غير مستعد تماما للتحديات التي ظهرت داخل إدارته الجديدة. فدمج بعض (وليس كل) المهام التي تقوم بها إدارة الجمارك مع بعض (وليس كل) المهام التي تقوم بها إدارة الهجرة كان هذا الدمج يعني التحام الثقافات المنفصلة، ومجموعة المهارات، وشبكات الكمبيوتر، وإجراءات التشغيل النمطية، إلى جانب العديد من الموظفين غير الراضين عن أو غير المتأكدين من

مهامهم الجديدة، سويا. فموظفو الجمارك لم يتقبلوا فكرة نظام الكمبيوتر المتبعة في وحدة الجمارك، والذي اعتبروه غير فعال وعتيق، وبالتالي فقد عاد البعض لاستخدام القلم والورقة. وكان ضباط الجمارك في حاجة ماسة للحصول على دورات عاجلة فيما يتعلق بقوانين الهجرة والعكس صحيح. كما شب نزاع حول البنادق المستخدمة. هل يجب على الدائرة الجديدة أن تستخدم مسدس 9 مم الذي تستخدمه الجمارك أم مسدس الأربعين طلقة الشائع استخدامه بين العاملين في وحدة الهجرة؟ وفي نفس الوقت، لم يكن هناك أسِرّة كافية داخل مراكز الحجز. وكان المكان داخل المكاتب ضيقا جدا. كما أنه لم يكن من المعروف من هو المسؤول عن ماذا. وبالتالي لم يكن العديد من العملاء يدركون مهام ومواصفات وظيفتهم الجديدة.

كما أنه لم يكن من الواضح كيف ستنفذ الـ ICE مهامها حتى بعد أن تقوم بتحديد هويتها. وقد أعلنت الدائرة نفسها، والتي تجاوز عدد العاملين فيها 20,000 موظفاً، "كثاني أكبر وكالة تحقيق" في الحكومة، بعد الـ FBI، ومارس كبار الضباط العاملين فيها ضغوطا لإعادة تسمية الوحدة بإدارة التحقيقات ومكافحة الجريمة Investigation and Criminal Enforcement. وقد أسفر إعلان الـFBI رفضها لاستخدام أية وكالة أخرى لكلمة تحقيق investigation عن مفاوضات عالية المستوى امتدت لمدة عام بشأن هذا الأمر. وخلال هذه الفترة، رفض شرطيي الـ ICE ارتداء شاراتهم – فإلى ما تشير إليه هذه الشارات؟ وكسبت الـFBI هذه الحرب. في الوقت الذي كانت وكالة مكافحة المخدرات Drug Enforcement Agency (DEA) تعمل لأخذ نصيبٍ من شريكها الجديد الذي ظهر فجأة. فقد ظلت هذه الوكالة القوية تعمل تحت مظلة إدارة العدل. إلا أن المناورة التي قامت بها الـDEA لضم فريق مكافحة المخدرات التابع لإدارة الجمارك إليها خلال احتدام الإندماج فشلت. وهكذا فقد انضم الفريق للـICE بدلا من الـ DEA، تاركا وراءه الوكالتين التي تتداخل أهدافهما والتي تساورهما الشكوك المتأججة المتبادلة في الصراع الدائر حول الموازنة، ونطاق السلطة، والنفوذ.

وتأججت مشاعر الخيبة والحيرة. قال لي أحد موظفي الجمارك الكبار: "كان النوم يجافيني وأنا أتساءل ما هي الخدعة أو الحيلة الجديدة التي سيوجهها إلينا المهربون واللصوص و– منذ الحادي عشر من سبتمبر – الإرهابيون أيضا، إلا إنني أجد نفسي اليوم مستيقظا شديد القلق لأنني كنت أعرف أن صراعنا الداخلي يجعل الحياة أسهل عليهم جميعا بكثير في الوقت الذي نحتاج فيه أن نعمل بأقصى فاعليتنا. لقد كنت أعلم حجم السرعة التي يتسم بها هؤلاء الأشرار وقدرتهم على الإبتكار ناهيك عن خطورتهم. وها نحن كنا نقضي كل وقتنا في عقد الإجتماعات ومشاهدة عروض الـ

Power Point التي يقدمها لنا المحامون والسياسيون." وما زاد الوضع سوءا هو أن الـICE سرعان ما وجدت نفسها منوطة بالقيام بالمزيد من المهام المنبثقة عن واجبها ورسالتها ، بما في ذلك وحدة الحماية الفيدرالية Federal Protection Service (FPS)، المسؤولة عن سلامة المباني الحكومية، وبرنامج القوات الجوية الفيدرالية Federal Air Marshals program، الخاص بأفراد الشرطة الذين يعملون متخفين على متن الطائرات لمنع وقوع عمليات الاختطاف، كما أوكلت إليها أيضا مهمة حماية المجال الجوي لواشنطن العاصمة. كما أسهمت مفاجآت أخرى في تشكيل المراحل الأولية للوكالة الجديدة. ولا ندري الأسباب التي جدت بجارسيا لأن يجعل قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال واستخدام الأطفال بصورة إباحية على شبكة الإنترنت لتكون أولى أهداف عمليات ICE الهامة المفترض أن يتم اتخاذ اجراءات صارمة بصددها ، بدلا من إرهابيّ المخدرات، أوتجار البشر غير الشرعيين، أو تجار الأسلحة المهربة: إنها محاولة نبيلة، وإن كانت لا تمثل محور الدور المنوط بها. "إن الـ ICE تبدو وكأنها INS منقحة [وكالة الهجرة السابقة] التي تضم وحدة للجرائم الجنسية"، قال أحد العملاء متعجبا لأحد الصحفيين. إن الـ ICE، في واقع الأمر، كانت لا تزال تبحث عن فئة معينة، تخصصا خاصا بها، بعيدا عن الحروب الدائرة. وتشير كل المؤشرات إلى أن البحث لا يزال جاريا.

إنه أمر لا يمكن القيام به

إن المشاكل المتعلقة بالتنسيق بين الإدارات التي تسعى بدورها إلى محاربة المهربين الدوليين لا تقتصر على الولايات المتحدة. ففي كل مكان تقريبا غالبا ما تكون مثل هذه الوحدات ممزقة وغير عملية. وكثيرا ما تقع أنشطتها ضحية للقوى الجبارة والمشوِّهه: المصالح المتأصلة، أوالفساد، أوالجمود البيروقراطي، أو التسييس، أو القصور المطلق. فروسيا، على سبيل المثال، قامت بإنشاء منظمة جديدة لمكافحة المخدرات في عام 2003، الوكالة الفيدرالية للقضاء على المخدرات Federal Drug Control Agency، والتي يصل حجمها، بالنظر إلى جيشها الذي يضم 400,000، إلى أربع مرات نظيرها الأمريكي، DEA. ولكن، كما تقول سوزان جلاسر Susan Glasser من Washington Post، "إن تلك الموارد التي كان من الممكن توظيفها لمحاربة تجار المخدرات الكبار غير المشروعين أو فرض إجراءات صارمة على العصابات الشيشانية قد تم انفاقها بدلا من ذلك على الحملات الموجهة ضد المحاربين القدامى، والأطباء، وأطباء الأسنان، وبائعي التيشرتات المنتشرة

التي تحمل صورا لأوراق الماريجوانا، بالإضافة إلى محلات الكتب التي تقوم ببيع مجلدات تدور حول الاستخدامات الطبية للمخدرات غير المشروعة."

إن إدارة أمن الدولة Department of Homeland Security بالولايات المتحدة وفريق المخدرات الروسي ما هما إلا إثنين ضمن العديد من المبادرات التي تقوم بها الحكومات في مواجهة العمليات التي يقوم بها التجار غير الشرعيين إلى جانب العديد من الكوارث الأخرى. وبما أننا قد قمنا باستطلاع طبيعة التجارة المحظورة في عصرنا وسلوك تجار اليوم غير المشروعين، فإننا نتوجه هنا للجهة الأخرى من صفوف الحرب ولهؤلاء الذين يترأسون الهجوم المضاد وهي حكوماتنا. كيف تعاملوا مع التحدي؟ واعتمادا على أية أدوات؟ ومن هم هؤلاء الجنود الذين يقومون بخوض هذه الحروب نيابة عنا؟

إن الإجابات، بالطبع، تتفاوت من دولة إلى أخرى، وحتى فيما بين الوكالات الموجودة في نفس الدولة. فخلفية هؤلاء العملاء الذين يقومون بمحاربة عمليات غسيل الأموال، إلى جانب التدريب الذي يتلقونه، مختلف عن غيرهم الذين يحاربون التجارة غير المشروعة في البشر أو المخدرات. وبالرغم من هذا فإن هناك نماذج متشابهة. وتعتبر الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أفضل الأمثلة التي يمكن الإعتماد عليها للتوضيح، حيث تتسم بكثرتها ووفرتها، وضخامتها، كما أنه (من حظ أمريكا) يتم مناقشتها علنا مما يجعل من تحليلها مصدرا مفيدا فيما يتعلق بمثل هذه الجهود شديدة الأهمية التي تبذلها الحكومة، والتحديات التي تواجهها.

إن الأمر كله يبدأ، بالطبع، بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. فبعد هذا الحادث بدأت تغيرات جذرية تحدث في الطرق التي تتبعها الحكومات لمحاربة المجرمين والإرهابيين العالميين في كل دولة تقريبا من آسيا إلى أوروبا إلى أمريكا اللاتينية. إلا أن أياً من هذه الإصلاحات أينما حدثت لم تكن بنفس الشمول الذي اتسمت به مبادرات الولايات المتحدة. ولم تتمتع أيٌ منها أيضا بنفس الوضوح فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتها الحكومات لتوكيد التماشي بين الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وغيرها الموجهة لممحاربة التجارة غير المشروعة. ويشير أحد التقارير التي تم اصدارها في عام 2004 للمفتش العام بإدارة القضاء بالولايات المتحدة، جلين أ.فاين Glenn A.Fine، إلى أن الـFBI، نظرا لتحول اهتمامها إلى الجهود المناهضة للإرهاب، كانت تولي اهتماما أقل لحربها ضد الجريمة المنظمة. ففي الفترة ما بين 2000 و2003 فقدت الوحدات التابعة للـFBI والمسئولة عن محاربة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات غير المشروعة 758 عميلا في جهودها لمحاربة الإرهاب، حيث تركزت هذه الخسارة في الوحدات المعنية بمحاربة الكارتلات المكسيكية. وبعد مرور

عامين قال بورتر جوس Porter Goss، رئيس الـCIA الجديد، إلى كونجرس الولايات المتحدة أنه كان قلقا من محاولة القاعدة لتهريب رجالها السريين عبر الحدود المكسيكية.

وعلى قدر ما ينطوي هذا الأمر من تحذير، إلا أنه ما هو إلا بداية المشكلة. فكما رأينا، إن مثل هؤلاء الناس – أو شبكات تهريب المخدرات قد لا تكون مكسيكية فقط بعد الآن، ويمكنها أن تقوم سريعا بإعداد نفسها مرة أخرى لتهريب أية سلعة. وهكذا لا تزال الحكومات مضطرة لأن تقدم إجابات جيدة لهذا التحدي. إلا أنهم بدلا من ذلك يركزون على المحاولات المعنية بزيادة الرقابة على الحدود – في الوقت الذي تزداد فيه السيطرة على الحدود صعوبة. ومرة أخرى، تقدم الولايات المتحدة مثالا مقنعا. فكل عام، يدخل إلى الدولة 60 مليون شخصاً على متن أكثر من 675,000 رحلة تجارية وخاصة، في حين يدخل 370 مليون برا. هذا بالإضافة إلى قيام 116 مليون سيارة باجتياز الحدود الفاصلة. وهناك أكثر من 90,000 سفينة تجارية وسفن ركاب تدخل موانيء الولايات المتحدة. والتي تقوم بنقل 9 مليون صهريجاً تحتوي على شحنات تصل إلى 400 مليون طناً. كما يظهر 157,000 مركب صغير أيضا عند الموانيء الأمريكية. إن الفكرة المتعلقة بقدرة وكالة حكومية في هذه الفترة، حتى وإن كانت تضم 186,000 موظفا، على إغلاق مثل هذه الحدود التي يسهل المرور من خلالها تمثل تحديا، وهو أقل ما يمكن قوله. وقد قالها لي روبرت هتشينجز Robert Hutchings، والذي رأس مجلس المخابرات القومي National Intelligence Council التابع للـCIA في الفترة ما بين 2003 إلى 2005، بوضوح، "إنه أمر لا يمكن القيام به."

ممثلون، محللون، منفذون

أمر يثير الدهشة ؟ ربما – على الأقل مقارنة بالاهتمام العام فيما يتعلق بالمزاعم الأمنية والسياسية بأن إدارة أمن الدولة Department of Homeland Security تعمل بالفعل على جعل الولايات المتحدة أكثر أمانا. إلا أن الأمر لا يثير دهشة من كان يعمل لصالح إحدى المؤسسات البيروقراطية أو يتعامل معها. فمنذ الدراسات الرائدة لماكس فِبر Max Weber، أوضح علماء الإجتماع أن الهدف الأول للوحدة الإدارية يتمثل في المحافظة على وجودها؛ كما يصف العلماء السياسيون المنظمات الحكومية بأنها "لزجة" – فما أن يتم إنشاؤها حتى يصبح من الصعب تفكيكها. ولا يماثل نداء النفير العالي الذي أطلقته هجمات الحادي العشر من سبتمبر، صوت الصرخة الداخلية الصادرة عن الجمود والصراع البيروقراطي.

لم يكن من المفترض أن يتوقع أحد شيئا آخر. فالبيروقراطيات الضخمة التي تحركها العمليات هي واقع الحياة في الحكومة. كما أننا ننظر للحكومات، أولا وأخيرا، بصفتها المسؤولة عن التصدي للتجار غير الشرعيين. وحتى يمكنها القيام بهذا، تقوم الحكومات باستخدام أدواتها النمطية من الموازنات، والقوانين، والمنظمات، والمحاكم، والشرطة، والموظفين الحكوميين، والمعاهدات الدولية. وتمتلك معظم الدول الآن مجموعة الهيئات الخاصة بها والمعنية بطريقة أو أخرى بالقضاء على التجارة غير المشروعة، وتعد كل منها بدورها مقرا للعديد من الوحدات، والتخصصات، والعاملين. وعلى مدار قرون عديدة، كان يتم التعامل مع التجارة غير المشروعة بصورة رئيسية كمشكلة مرتبطة بالرقابة على الحدود – مشكلة متأصلة، ولكنها محلية وغالبا ما يقوم بها لاعبون ثانويون، مثل اللصوص المحليين الذين يتجولون عبر حدود الدول المجاورة. وهو ما جعلها مشكلة خاصة بإدارة الجمارك وحرس الحدود بشكل أساسي. أما في القرن العشرين، فإن المعتقدات التقليدية "للدول المجاورة" قد تبددت بظهور وسائل السفر والتجارة المرتبطين بدورهما بالأحجام الكبيرة. فاليوم، وباستخدام المفاهيم الخاصة بتجار المخدرات، تعتبر كولومبيا وأسبانيا "جيران"، وهو ما ينطبق على نيجريا وإيطاليا في دوائر تهريب البشر. إن ظهور تعبير التجارة غير المشروعة trafficking – بما تنطوي عليه من علاقات مع الجريمة المنظمة – قد أسهم في تغيير مفهومنا عن التجارة غير المشروعة. كما فرض أيضا الدور الذي تلعبه الشرطة لمواجهتها.

إن تنظيم المجتمع فيما يتعلق بشؤون الأمن في حد ذاته أمر حديث إلى حد كبير، على الأقل بالنظر إلى شكله المألوف اليوم. ولكن تنظيم المجتمع كوظيفة عامة كان يعد، في أوائل القرن العشرين، أمرا سائدا في المجتمعات "المتقدمة"، وكحرفة أضحت المهمة أكثر تعقيدا كما خلقت تخصصات محددة. ولا تقوم دولتان اليوم بتنظيم وتشغيل نظام الشرطة لديها بنفس الطريقة. وبالرغم من أن أصول وجذور تنظيم المجتمع فيما يتعلق بشئون الأمن تعتبر محلية، إلا أن العديد من الدول اليوم لديها نظام الشرطة القومية الخاصة بها والمنقسم بدوره لعدد من الفروع التي تعمل تحت نفس الإدارة الواحدة. وتمثل الولايات المتحدة استثناءاً صارخا، حيث تضم أكثر من 18,000 قوة مستقلة، يعمل 60 منها في جميع أرجاء الدولة. وفي كثير من الدول تقوم الشرطة بالرقابة على الحدود بدلا من الجيش. إلا أن الابتكار الأهم فيما يتعلق بالجريمة المنظمة هو إنشاء وحدات للتحري تتمتع بالسلطة والنفوذ، مثل الFBI الأمريكي (تم تأسيسه في 1908) أو Police judiciaire الفرنسي، والذي أنشأ في 1907.

ومع هذا فإن الجمارك والشرطة يمثلان جزءاً فقط من الصورة. وفي حين اكتملت الصورة المثالية للحكومة كفن وعلم في القرن العشرين وبرزت الخدمة التي تقدمها الحكومة كمهنة، فقد انطبق هذا أيضا على التخصص. ونتيجة لهذا، فإن الصراع ضد التجارة غير المشروعة يتضمن موظفي الحكومات من جميع الفئات وليس فقط رجال الشرطة، والجنود، وممثلي الجمارك، وإنما أيضا المحامون، والنواب، والمحاسبون، والدبلوماسيون، وخبراء الاتصالات والتكنولوجيا، والباحثون، والمحللون، والجواسيس. أما المهن أو الفئات المحددة التي يرجع إليها الفضل في ريادة الجهد المبذول، فيتوقف على التجارة التي يتم محاربتها. فغسيل الأموال، على سبيل المثال، يشمل المحاسبين، وأخصائي الكمبيوتر، والمحامين العاملين في وحدات المخابرات المالية المتخصصة. ويعتبر قمع تجارة المخدرات غير المشروعة أحد أنشطة الشرطة التقليدية؛ فمعظم الدول لديها إحدى أشكال فرق المخدرات المحلية، بالرغم من أن تركيبها ونمط الإشراف قد يختلفا. وغالبا ما تقع مواجهة تجارة السلاح غير المشروعة على عاتق الجيش أو أمن الدولة، أما محاربة عمليات التقليد والتزييف فغالبا ما تكون مسؤولية وزارة التجارة.

إن كل هذا التخصص له إيجابياته وسلبياته. فبالرغم من الخبرة الملحوظة الناتجة، إلا أنها قد خلقت حاجة واضحة لتنسيق الجهود وغالبا ما أثمرت عن قصور تنظيمي وهِن. فالمسؤولون عن محاربة تجارة المخدرات غير المشروعة لا يعرفون الكثير عن التجارة المحظورة في البشر أو لا يهتمون بها بالدرجة المناسبة والعكس صحيح. ومع هذا كما رأينا، وصل التجار غير الشرعيين إلى تلك النقطة التي يمكنهم عندها بسهولة التحول من منتج إلى آخر ومن سوق إلى آخر. وتتمتع الكثير من الشبكات العالمية بقدرتها على تنظيم عمليات الشراء والنقل والدفع لأي "بضاعة" يُراد نقلها في أي وقت كان.

وفيما وراء الرؤية المحدودة التي قد يولدها التخصص، فإن هناك عائقين متأصلين داخل الحكومات يحولان أيضا دون قيامها بدورها بفعالية. إحداها هو أن البريوقراطيات غالبا ما تكون منظمة في شكل هرمي (هيراركي) جامد، وهو ما يحد من قدرتها على تبادل المعلومات أو تنسيق الجهود مع الأطراف الأخرى الواقعة خارج حدود سلطتهم الرأسية. أما العائق الثاني فيتمثل في اعتمادها على الإجراءات التشغيلية النمطية. فمن إدارة المشتريات إلى استخدام الموارد، وترقية الموظفين ومكافآتهم، تعتمد عملية الإدارة على القواعد محددة مسبقا والأساليب الروتينية. وتسهم مثل هذه القواعد في توكيد الإستقرار، والقدرة على التنبؤ، والشفافية، والإتساق فيما يتعلق بالعمليات الحكومية. ولكنها تعتبر في نفس الوقت مصدرا

للمزيد من الجمود كما تعوق من قدرة هذه المنظمات على التفاعل في مواجهة الظروف غير المتوقعة. إن الكثير من الجهود تبذل في محاولة فهم كيفية "إعادة إختراع الحكومة" وكيف يمكن جعلها أكثر مرونة واستجابة. إلا أن الحقيقة هي أن القطاع العام لا يزال مكبلاً بالعديد من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة والتي تبدو وكأنها تخلق نفس السلوك التنظيمي في كل مكان تقريبا.

من البديهي أن العمل الجماعي بين الإدارات التابعة للوزارة والشرطة يشوبه الكثير من التعقيدات المتعلقة بالمنافسة، والحروب المستمرة، والمصالح الشخصية والمؤسسية المتضاربة. وهو ما ينطبق أيضا – وغالبا ما يتضح بصورة أكبر – بين المنظمات. وغالبا ما تصل العوائق إلى حد لا يمكن تجاوزه عند الحاجة إلى التنسيق بين الحدود القومية. يقول السكرتير الأول لإدارة أمن الدولة، توم ريدج Tom Ridge، "إن أمن الدولة يدور حول التكامل بين الأمم. يجب علينا أن... نتبادل المعلومات وأفضل الخبرات وأن نقوم بتطوير تقنيات الأجيال القادمة والمفترض بدورها أن تقدم لنا الحماية في المستقبل". إنها مهمة عسيرة. فإذا كان الـCIA والـFBI يجدون صعوبة حتى في تبادل المعلومات الأساسية الأكثر أهمية والتي ربما كان بإمكانها أن تحول دون وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تخيل فقط صعوبة التأكد من أن الـFBI ونظيرها الروسي أو التايلاندي أو البلغاري سوف يقومون بتنسيق جهودهم وتبادل مواردهم بنفس السرعة والفعالية التي تبديها الشبكات الدولية التي يحاربونها.

يكمن وراء الإنتقادات الشائعة المتعلقة "بالسياسة الداخلية" والتنافس على الموارد والنفوذ مشاكل أكثر أهمية تتعلق بالإلتزام والثقة. ونظرا لأن الموظفين الحكوميين يعتمدون على نظام مجحف للمرتبات والذي غالبا ما يصل إلى أجور أدنى من تلك الرائجة في القطاع الخاص، فإن المكافآت التي يحصل عليه الأفراد المتخصصون في مواجهة التجارة غير المشروعة لا تتغير كثيرا حسب مستوى الأداء. إن الكثيرين من العاملين في القطاع العام بالطبع يدفعهم إحساس عميق بالمسؤولية، والوطنية، والدفاع عن القيم التي يؤمنون بها شخصيا بصورة واضحة. إلا أنه إلى جانب هؤلاء غالبا ما تعمل مجموعة أقل خبرة بل وأكثر فسادا من العاملين.

وغالبا ما يعكس القصور في التطبيق مستويات متدنية من الإلتزام من قبل الموظفين الحكوميين والذين لا يتقاضون ما يكفي من الجهة الحكومية لتغطية نفقاتهم، وهو ما يؤدي إلى تهربهم من عملهم وإلتحاقهم بأكثر من وظيفة، كما هو شائع في جميع الدول إلا القليل منها. إن غياب الدافعية يجعل الممثلين الحكوميين، بالطبع، عرضة للفساد – وكثيرا ما يرجع ذلك إلى أن التجار غير المشروعين لديهم

الأموال التي يقدمونها. ويتطلب التعاون بين الهيئات الحكومية درجة من الثقة في التزام الطرف الآخر، وتفانيه، وأخلاقياته، وتوافر الخبرة الأساسية وهو ما يعد أمرا يندر وجوده بشدة في الواقع. ويعتبر أصعب الأمور جميعها هو استحثاث هذه الثقة بين الهيئات المنتمية إلى دول مختلفة. "هل تظن حقا إنني سوف أقوم بتبادل مصادر معلوماتي داخل Solnetsevo Brotherhood مع الشرطة هنا؟" سألني أحد العملاء الأمريكيين الذين قمت بإجراء مقابلة معه في موسكو وهو عابس الوجه، مشيرا إلى إحدى الشبكات الإجرامية الروسية المعروفة بأن لها "أصدقاء" في المناصب العليا.

كما اكتشف عملاء الـICE بكل أسى، أن تحسين مستوى التعاون بين الهيئات– حتى بين الهيئات التابعة لنفس الحكومة – يتطلب ما هو أكثر من إعادة تنظيم خطوط الإتصال ونقل المعلومات. كما أن العوائق المتأصلة داخل عملية تطبيق القانون– بعضها بيروقراطي، ولكن البعض الآخر ضروري لتوكيد نظام المسائلة ودعم الثقة العامة – تتناقض إلى حد بعيد مع الإبتكارات التنظيمية التي يقوم بها التجار غير الشرعيين، والممولون، والوسطاء في إطار التجارة المحظورة. فلنفكر في عدد الهيئات المتورطة في الوحدة الأساسية لنجاح المبادرات المبذولة لمواجهة التجارة غير المشروعة، "فرقة الإعتقال" . فعملية الإعتقال واسعة النطاق التقليدية غالبا ما تتطلب اشتراك العديد من الهيئات القومية والمحلية. إلا أنه لا الطرق ولا النتائج قد تغيرت بدرجة واضحة خلال السنوات القليلة الأخيرة، بالرغم من عقلية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. في حين أن التجار غير الشرعيين قد قاموا بتكييف عملياتهم من خلال استغلال هذه العوائق تحديدا والتي ترهق الحكومة.

غير شرعية، غير قانونية، غير محددة

قد يبدو أنه من العادي أن نشير إلى أن التجارة غير المشروعة هي إحدى أنواع الجريمة. فالتجارة المحظورة بالرغم من كل شيء، حسب تعريفها، تحدث خارج نطاق القواعد والقوانين. ولكن هنا تكمن إحدى المشكلات المعقدة: القواعد الخاصة بمن؟ فهذه القواعد تتطابق بالكاد من دولة إلى أخرى. وهو ما يمثل أيضا فرقا استراتيجيا تعلم التجار غير المشروعين استغلاله.

إن بعض أشكال التجارة المحظورة تعتبر، بالطبع، منافية للأخلاق وإجرامية في كل مكان. إلا أن كل الحالات ليست بنفس الوضوح. فمنذ أواخر 2004، على سبيل المثال، لم يعد امتلاك سلاح للهجوم من النوع المستخدم في الجيش يعد جريمة في

الولايات المتحدة. وكما قال لي أندرِس بَسترانا Andres Pastrana ، رئيس كولومبيا السابق، "في حين يتم قتل ضباطنا وعساكرنا باستمرار على يد جماعات المخدرات، فإن الولايات المتحدة تقوم بتيسير عملية امتلاك وتجارة أكثر البنادق الآلية الأكثر خطورة في العالم. ولو أننا قد قمنا نحن بذلك، لأدرجتنا الإدارة الأمريكية في إحدى القوائم السوداء." ولنأخذ مثالا آخر، ففي حين تعمل الحكومة الفيدرالية الأمريكية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الأجانب غير الشرعيين، تقوم العديد من الولايات بمنحهم رخصا للقيادة. كما أن أيا ممن يتم القبض عليه وهو يقوم بتهريب شحنة من الكوكايين إلى داخل البلاد يواجه عقوبات أشد من "المهربين الذئاب" coyotes الذين يقومون بتهريب البشر عبر الحدود. وهذه هي الولايات المتحدة حيث يتم وضع القوانين الموجهة ضد التجارة غير المشروعة. ولا يزال على العديد من الدول القيام بإصدار القوانين أو سن العقوبات المتعلقة ببعض من أكثر أشكال التجارة المحظورة شيوعا.

وهكذا يشير الواقع العملي إلى أن ما قد يعتبر "غير شرعي" في إحدى الدول قد لا يكون كذلك في الأخرى. وكثيرا ما تحاول القوانين اللحاق بثورة التجارة غير المشروعة، لتضيف بذلك مفاهيم وتعبيرات جديدة مثل "جريمة الإنترنت cyber crime" أو "القرصنة الرقمية digital piracy" وذلك بغرض رسم خطوط للفصل بين الممارسات المبتكرة التي قد يعتبرها المجتمع إيجابية وغيرها التي تُعتبر سلبية. وأحيانا ما تقوم القوانين بإعادة تعريف مشكلة قديمة، ففكرة "الاتجار بالبشر"، على سبيل المثال، تساعد على لفت الإنتباه ووضع القواعد والعقوبات الخاصة بمجموعة من الممارسات والتي كان من المحتمل أن يتم الإقلال من قدرها أو التغاضي عنها. وحتى عندما تتفق دولتان على التعامل مع إحدى الممارسات كجريمة، فهما يختلفان في الوزن السياسي والأخلاقي الذي يمنحونها إياه، وهو ما ينتج عنه تفاوتٌ في العقوبات التي يفرضونها. وبالطبع فإن ما هو مسموح القيام به في الواقع في إحدى الدول غالبا ما يتجاوز ما هو قانوني، ويرجع ذلك أحيانا لأن القائمين على عملية تطبيق القانون إما لديهم الكثير من الأعباء الواجب عليهم القيام بها أو أن نظام التطبيق نفسه يعاني من نقص في عدد الموظفين أو من شيوع الفساد بينهم، وأحيانا ما يرجع ذلك لأن واضعي القوانين لم يتمكنوا حتى الآن من اللحاق بأحدث الإبتكارات الإجرامية. أما بالنسبة للتجار غير الشرعيين، فإن كل هذه الإختلافات – مضروبة في عدد دول العالم التي تتجاوز المائتين – ينتج عنها خريطة مميزة للعالم. فبالنسبة إليهم، يمثل هذا خريطة للحوافز والدوافع التي يمكنهم الإتجار فيها، حيث تمثل المنطقة الرمادية، غالبا الفرصة الأكبر للمكسب.

وتعتبر القواعد دائما عملا لم يُنجز بعد، خاضعا للعديد من التحديات التي لا تتعلق بالتجار غير الشرعيين فحسب وإنما أيضا بالصراعات السياسية، واستغلال الخبراء للتلاعب بالنظام، وكثيرا ما تتعلق أيضا بثورة الإبتكارات والظروف الجديدة. فالفرق بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي كثيرا ما يؤول إلى مهارة المحاسب عوضا عن القواعد الواضحة القابلة للتنفيذ. كما أن الممارسات المالية المحددة التي تشكل عمليات غسيل الأموال تتغير باستمرار، ليس فقط بسبب التغيرات السياسية وإنما أيضا لأن مجموعة المعاملات المالية المتاحة تتنامي باستمرار وتصبح أكثر تعقيدا. إن مثل هذا الغموض لا ينقص بأية طريقة من النفور الأخلاقي الذي تلاقيه العديد من أشكال التجارة غير المشروعة. إلا أن التجار غير الشرعيين يميلون بأية حال إلى العمل بغض النظر عن الإعتبارات الأخلاقية. فتغير القواعد باستمرار، بالنسبة إليهم، قد يمثل فرصة. وإن أخذنا أية دولتين في الإعتبار، فهناك فرصة في أن يجد أحد التجار غير الشرعيين الذين يتمتعون بالمهارة المطلوبة طريقة لاستغلال كل الفروق بينهما – في القوانين، ونظم الضرائب، والقواعد البنكية، والقواعد البيئية، ومعايير العمل، وغيرها الكثير.

العمل سويا: صعب ولكن ضروري

قد يؤدي ربط وتنفيذ القوانين الدولية إلى توضيح الصورة. ولكن لا يجب أن نندهش لمعرفة أن عملية وضع قوانين دولية لمحاربة التجارة غير المشروعة تعتبر مهمة غامضة وشاقة. فبالرغم من أن قواعد القانون الدولي قد أُعيد صياغتها في بداية الحرب العالمية الثانية، إلا أنّ تركيزها ظل محصورا على العلاقات بين الدول، وليس على الجرائم التي يرتكبها الأفراد. ومن ثم فقد تُركت الإنتهاكات الإجرامية لتتعامل معها كل دولة على حدة على طريقتها. وما هو إلا حديثا حتى بدأت المبادرة العالمية لوضع القوانين بصياغة ما يمكن وصفه بالمعايير الدولية للتجارة غير المشروعة. ومع هذا فإن فعالية هذه القواعد كانت محدودة بسبب الأدوات التي شاع استخدامها للحفاظ عليها – المعاهدة الدولية.

وخلال القرن الماضي امتد نطاق المعاهدات ليس فقط إلى تناول نتائج الصراع العسكري وإنما أيضا إلى وضع القوانين المُتَضمّنة في اتفاقيات الدول التي تتطرق إلى مشكلات معينة، وأحيانا الطرق التي يمكن الإعتماد عليها لتحقيق هذا الغرض. لقد تعددت الأسماء الرسمية لهذه الإتفاقيات – معاهدات، بروتوكولات، وما إلى غير ذلك؛ كما ازداد أيضا عدد المشاركين فيها. وقد أسهم إنشاء الأمم المتحدة أيضا في خلق منتدى ومجموعة متميزة لتتناول هذا النوع من الحوار، ناهيك عن جميع السلبيات التي

أثارها تعبير "مجمّع الحديث الدولي international talking shop" الساخر. وقد تمثلت النتائج في إنشاء وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة تسعى إلى البحث عن المعلومات المتعلقة بالتجارة غير المشروعة وتبادلها، أهمها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة UN Office on Drugs and Crime، ومقره فيينا، في نفس الوقت الذي خرق فيه العديد من أعضاء الأمم المتحدة توصيات المكتب علنا.

ويعتبر سجل الإتفاقيات التي تهدف بدورها إلى مواجهة التجارة غير المشروعة غامضا هو الآخر. فما قبل عام 2000، مثلت التجارة غير المشروعة محورا لمعاهدة عالمية رئيسية واحدة فقط وهي معاهدة الأفيون الدولية International Opium Convention والتي تم اقرارها لأول مرة في 1912. ولم تثر أشكال التجارة الأخرى غير المشروعة نفس الاهتمام الذي لاقته المخدرات. ظهرت حركة جديدة من الإتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة التجارة غير المشروعة نظرا للدور المحدود الذي لعبته الإتفاقيات السابقة، وما لبث أن جذب التوسع الهائل في تجارة المخدرات خلال الثمانينيات الاهتمام السياسي وتسبب في ثورة قانونية. ولأول مرة، بدأ الباحثون القانونيون والسلطات القضائية في التفكير في القانون الدولي كحاكم لما هو أكبر من أنشطة الدولة. وبرز مصطلح الجريمة العالمية transnational crime، والذي يشير إلى "النشاط الذي تعتبره دولتان على الأقل تجاوزا إجراميا". وقد قامت اتفاقية الأمم المتحدة ضد التجارة غير المشروعة في الأدوية المخدرة والمواد التي تؤثر على عقلية متعاطيها United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances – أحدث تطبيقات إتفاقية الأفيون السابقة، التي تم إقرارها في 1988 ليتم تطبيقها بعد ذلك بعامين – بتفعيل هذا المفهوم. ولأول مرة، تم إلزام الدول المشاركة بأن تقوم بوضع قائمة تضم الإنتهاكات الإجرامية المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بالمخدرات وأسس القضاء عليها.

وخلال التسعينيات، شرع المتخصصون في تعريف الأشكال المختلفة لجرائم التجارة غير المشروعة واقتراح معايير عالمية لمواجهتها. وفي عامي 2000 و2001 قام عدد من المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة بإعلان النتائج التي توصلوا إليها إلى العالم. ولأول مرة أسهم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العالمية UN Convention Against Transnational Organized Crime، في باليرمو Palermo، بصقلية Sicily (وهو المكان الذي لم يقع عليه الاختيار صدفة) في ديسمبر في وضع القواعد العالمية المتعلقة بمجموعة عريضة من جرائم التجارة المحظورة. وقد تناولت الإتفاقية التجريم، ومعاهدات تسليم المتهمين بين الدول والإجراءات المرتبطة، بما في ذلك التعاون المشترك وبرامج التدريب اللازمة لتنفيذ الالتزامات.

وقد جاءت الإتفاقية مزودة بملحقين هامين: بروتوكلين منفصلين، أحدهما مرتبط بتهريب البشر، أما الآخر فيتناول الاتجار بالبشر، والتي قد تتورط فيهما الدول.

ومع هذا فإن الأمم المتحدة، والتي لولاها ربما ما رأت هذه الاتفاقيات النور، لا يمكنها القيام بالكثير للتأكد من تطبيقها. وتعتبر الدول الأعضاء التصويت على الاتفاقية هو الجزء السهل. فتوقيع الإتفاقية، ثم إقرارها، وأخيرا تنفيذها، يحتوي في واقع الأمر على الكثير من التساؤلات من طابع "ماذا لو"، والتي لا تملك أي منظمة عالمية حق الرقابة عليها وتواجه أيضا جميع أنواع العقبات السياسية والعملية. ففي عام 2004، على سبيل المثال، وصل إجمالي عدد الدول التي قامت بالفعل بإقرار إتفاقية باليرمو Palermo Convention إلى أربع وتسعون دولة؛ في حين توقفت البروتوكولات المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر إلى أربع وستون وست وسبعون على التوالي. ولا تزال المفاوضات جارية حول إحدى البروتوكولات، المتعلقة بتجارة السلاح غير المشروعة، وإن لم يتم الموافقة عليها بعد.

إن القيمة العظمى لهذه الأدوات تتمثل في أنها تقوم بوضع القواعد والتعريفات — ومن ثم فهي تمثل أساسا للسلطة الأخلاقية، والضغط الدبلوماسي، والتحكيم، والوعي العام. ومهما اتسع المجال الذي يتم فيه الموافقة على هذه الإتفاقيات وإقرارها، فإنها لا يمكنها خلق الثقة من العدم. ففي العلاقات الدولية، دائما ما تفسد الشكوك الأمر برمته.

الشرطة في مواجهة الحدود

"إن الجريمة عالمية، وكذلك القانون." استُخدِم هذا التعليق الحاد في بداية كل جزء من "رجل من الإنتربول" Man from Interpol، إحدى المسلسلات التليفزيونية البريطانية والتي كان يتم إذاعتها في عام 1959. وكان الرجل المقصود هو أنتوني سميث Anthony Smith، أحد المخبرين العاملين في منظمة الشرطة العالمية؛ وقام بتمثيل الدور ريتشارد وايلر Richard Wyler، أحد الممثلين الذين عادوا إلى إنجلترا بعد أن فشلوا في أن يحققوا نجاحا في هوليود. وخلال العرض، كان سميث الكيّس يقوم بملاحقة المجرمين عبر الحدود لمدة ثلاثين دقيقة من المغامرات المثيرة قبل الوصول إلى النهاية السعيدة المبتغاه. وقد واجه "الرجل" القتلة، والمختطفين، والنصابين، والمبتزين، وبالطبع المهربين، بما في ذلك التجار غير الشرعيين المتخصصين في الألماس، والسجائر المغشوشة، وما كان لا يزال يطلق عليه آنذاك "الرقيق الأبيض." وبالرغم من أن المسلسل لم يكن واقعيا تماما، إلا أنه استحضر

القوى الهائلة لقوات الشرطة التي تعمل سويا ، والتي اتسم رجالها بالجاذبية والسحر – نوعا من الرجال الذي ينظر إليه الفقراء كجيمس بوند James Bond.

ولكن الصورة كانت مضللة لأن الفكرة نفسها كانت غير صحيحة. فالقانون بالطبع لم يكن عالميا – لا نظريا ولا فعليا – ناهيك عن التطبيق. فالتعاون بين أجهزة الشرطة كان لا يزال في بدايته أو أولى مراحله – محدود، تجريبي، حذر. أما كيانها المادي القائم، الإنتربول، فقد كان يفتقر إلى الموارد البشرية، والموارد المالية، والسلطة. ولم يكن يقوم بالكثير فيما عدا نقل الإتصالات بين أجهزة الشرطة القومية باستخدام شفرة مورس Morse code. أما باقي التعليق الخاص بمقدمة البرنامج التليفزيوني فقد حذا نفس النهج... "في اتصال مستمر مع قوات الشرطة حول العالم..... الرجل من الإنتربول".

لقد فتحت الثورات التقنية في بداية القرن العشرين الباب أمام تعاون قوى الشرطة. فالتلجراف، والتليفون، والسيارة، قد جعلوا من العمل الجماعي أمرا ممكنا – وضروري أيضا، فنفس الإختراعات كانت تسهم في زيادة الفرص الإجرامية المتاحة ومجموعة الأعمال التي يمكن للمجرمين القيام بها. ولكن الإختراعات المتقدمة مثل الأساليب الخاصة ببصمات الأصابع أعطت أجهزة الشرطة أسبابا قوية لتبادل المعرفة. وقد أسفرت سلسلة من المؤتمرات الدولية التي عقدتها أجهزة الشرطة في أوروبا من عام 1888 فصاعدا عن إنشاء الوكالة الدولية للشرطة الجنائية (International Criminal Police Commission (ICPC في عام 1923. ونظرا لأن رئيس شرطة فيينا قد قاد هذه الجهود المبذولة، فإن الفريق اختار هذه المدينة مقرا رئيسيا لها. ولكن الـ ICPC لم تكن منظمة دولية نمطية تدعمها سلطة الدولة؛ وإنما كانت اتحاد طوعيا لقوى الشرطة. وعندما غزا النازيون النمسا في 1938، لم يجدوا ما يمنعهم من السيطرة على الـ ICPC. وتساقط الحلفاء، وتوقفت اللجنة عن القيام بمهامها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، قامت قوات الشرطة الأوروبية بإحياء المؤسسة، تتصدرها فرنسا. وقد عرفت هذه المؤسسة منذ زمن باسمها البريدي، إنتربول. أما أعضاؤها الآن فقد أصبحوا أكثر خبرة، وأكثر مركزية، وأكثر نفوذا. فمعظم الدول الأوروبية قامت بإنشاء قوات الشرطة القومية الخاصة بها. أما الولايات المتحدة فكان لديها جهاز الـ FBI، تحت قيادة ج.إدجار هوفر J.Edgar Hoover الذي لا يقهر. كما عملت الدول الجديدة الخارجة من تحت وطأة الإستعمار بتأسيس الأجهزة القومية الخاصة بها. ويبدو أن الإنتربول كان لديه القدرة على التحقيق والتعقب الإجرامي، وبالرغم من أنه قد ظل ثانويا بالنسبة للولايات المتحدة، إلا أنه اكتسب سحراً خاصاً

في أوروبا. لقد أكسب التقرير المنشور في الأخبار الصباحية عن أن "الإنتربول قد تغير" الجريمة موضع النقاش أهمية إضافية، ليجعل مرتكبيها يبدون أكثر خطرا وخباثة. مع أن كل ما عناه الأمر في في الحقيقة هو أن المشتبه فيهم قد قاموا باجتياز الحدود ثم اختفوا: وبما أنه فقدت آثارهم، قامت السلطات بإصدار ما يشبه نشرة عالمية موجهة إلى كل النقاط والمراكز . فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة صغيرة من المفكرين، لم يُثمر التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة الكثير.

إنتربول أم مينيبول؟

وبعد ستين عاما، ما زالت الصعوبات مستمرة. فمرة أخرى، لعبت التقنيات الجديدة دورا لدعم الجانب الفني من مهام الشرطة والسعي لجعلها أكثر تقدما، وفعالية عن ذي قبل مع شيوع استخدام تحليل DNA والإكتشافات الأخرى المستخدمة في التطبيقات القضائية، ونقل البيانات المشفرة مباشرة في جميع أنحاء العالم تقريبا، وتقنيات البيولوجيا الإحصائية التي تقوم بالتعرف على الأشخاص من خلال المعلومات الفريدة الخاصة بهم مثل مسح حدقة العين. ولكن عمل الشرطة أيضا يعتبر بالضرورة سريا وإقليميا، ومن ثم فإن محاولة كل دولة للتعاون مع أجهزة الشرطة عبر الحدود تتعارض مع المخاوف المرتبطة بالسيادة المشروعة وتلك القضايا الهامة المرتبطة بالثقة والتي انحسرت بالكاد بمرور الزمن.

إن مثل هذا التناقض يضع الإنتربول في وضع محير. فحتى منتصف التسعينيات ظل الإنتربول مؤسسة جامدة ومتحجرة إلى حد ما. فإحدى الهجمات الإرهابية التي تمت في 1986 على يد مجموعة ثورية أوروبية لم ينتج عنها سوى تغيير في المركز الرئيسي، من المبنى البسيط الكائن في إحدى ضواحي باريس إلى أحد المباني العصرية المحصنة بليون، ثاني أكبر مدينة بفرنسا. ويرجع أحد الأسباب إلى أن الإنتربول كان يتم إدارته كمؤسسة بيروقراطية، وليس كقوة شرطة – من التاسعة حتى الخامسة، من الإثنين إلى الجمعة. (كما أن مطبخ ليون المترف الشهير بالتأكيد أدى هو الآخر إلى مد الساعات المخصصة للغذاء.) وقام الإنتربول بالمهام الموكلة إليه – ربط قوى الشرطة وإنشاء مستودع مركزي للبيانات خاص بالمجرمين وأنشطتهم – باستخدام طرق قديمة ومندثرة. فالإتصالات اعتمدت على شفرة مورس والشفرة المكتوبة بلغة الإنتربول الخاصة؛ أما الأرشيف فكان عبارة عن صفوف من ملفات الأوراق التي يقوم المحققون بتحريكها على كراسي مرتفعة. ولم يشرع الإنتربول في تطبيق نظام حديث للإتصالات سوى في 1994. وبحلول عام 2000،

كان لا يزال يخطو داخل عالم الإنترنت، حيث بدأ في تحويل شبكته الداخلية إلى نظام الـ IP في حذر.

وخلال هذا العام، تولي أول شخص غير فرنسي منصب السكرتير العام للإنتربول – الوظيفة العليا – منذ عقود. كان رونالد نوبل Ronald Noble مسؤول الخزانة في إدارة كلينتون، هو القائم بالمهام الخاصة بإدارة الجمارك والوحدة السرية، ضمن باقي المهام الأخرى الموكلة إليه. كما قام بتمثيل الولايات المتحدة في مجلس الإنتربول التنفيذي حيث انبهر بقدرات المنظمة وإن قلق حيال أهميتها المضمحلة. ونظرا لإجادته عدة لغات وكونه ابنا لأب أفريقي – أمريكي وأم ألمانية، كان نوبل عالميا بالفطرة. ورشح نفسه بقوة للمهمة ليتولى المنصب في نوفمبر 2000.

وكمدير، بدأ نوبل في إحداث التغيير من القمة. وخلال عامه الأول، عمل بكد وقام بتحويل نظام العمل الخاص بالإنتربول ليمتد 24 ساعة في الأسبوع على مدار العام. وسرعان ما قام بإختصار الوقت الذي يحتاجه الإنتربول لتسليم "مذكرة" – المدة اللازمة لتقديم الاستشارات بمختلف أنواعها للأعضاء – من حوالي ثلاثة أشهر إلى ثلاثة أيام. كما وضع نوبل خطة خاصة بالتكنولوجيا بغرض إنشاء نظام يقوم على شبكة الإنترنت ويمكن لكل قوى الشرطة في العالم استخدامه للبحث داخل قاعدة عالمية وأن تقوم أيضا بنشر المذكرات وقت صدورها. قام نوبل أيضا بتكليف المزيد من العاملين بتلك المهام التي تتطلب اتصالا مباشرا مع أجهزة الشرطة التابعة للدول الأعضاء حول العالم. وقد أثارت هجمات الحادي عشر من سبتمبر حماسه أكثر، حيث أكدت خطورة الدور الذي يلعبه.

ونظريا، تعتبر خطة نوبل منطقية. فمقارنة بأي متخصص آخر في تطبيق القانون، كان هو أقدر على رؤية النمو الصارخ والتحول المستمر في الإقتصاد العالمي الخفي – شبكات التجارة غير المشروعة، الخلايا الإرهابية، الأسواق البديلة –كما كان يدرك تماما كيف تفشل الحكومات في مجاراة هذا الإقتصاد. وكان من المفترض أن تشير هذه الحاجة الواضحة والتقنيات المتقدمة المتاحة لتحسين الدور الذي تقوم به أجهزة الشرطة إلى وجود فرصة كبيرة أمام الإنتربول. وبالرغم من هذا، فإن الإنتربول لم يكن يتمتع بأية سلطة على أعضائه وكان عليه أن يتعايش مع الإتجاه السائد من عدم التعاون حتى في تلك المجالات اللازمة لعمله.

وتعتبر الموارد المالية أولى القيود. فبالرغم من أن الموازنة الخاصة بالإنتربول قد ازدادت منذ عام 2000، إلا أنها لا تزال محدودة: بحوالي 50 مليون دولار في عام 2004، وهو ما يوازي 2,5 بالمائة فقط من الموزانة الخاصة بالـ ICE لنفس العام،

أو خمس الموارد المالية المتاحة لأسامة بن لادن في 2001 وفقا للتقديرات. وهو ما دفع نوبل إلى لعب دور محدود كشرطي مرموق مقارنة بالدور الذي لعبه للدعاية وجمع الموارد المالية، وهو يجوب العالم "لبيع" الإنتربول الجديد إلى الدول الأعضاء وحثهم على المشاركة في التمويل، تماما مثلما قد يقضي مدير جامعة وقته في البحث عن ممولين بدلا من التدريس. وبالطبع، كانت عملية تمويل الإنتربول لتكون أسهل لو أن جميع الدول الأعضاء كانوا ملتزمين بهدف المؤسسة. إلا أن درجة استعداد كل دولة للمشاركة في "اللعب" كانت متفاوتة إلى حد كبير، لتعيق في معظم الأحيان قدرة الإنتربول على القيام بمهامه الأكثر أهمية. وحتى اليوم، على سبيل المثال، لا يتم الإعتراف بالقرارات الصادرة عن الأجهزة للقبض على المطلوبين – "المذكرات الحمراء"– في الولايات المتحدة.

يمكن ببساطة شديدة، للأسف، تفهم لماذ يُعتبر كل أعضاء الإنتبربول شديدي الحرص. فهم بالطبع يواجهون التحديات المرتبطة بإمكانية التعاون بين البيروقراطيات التي لديها معلومات خاصة بها، وإجراءات تشغيلية قائمة، وثقافات غنية وإن كانت ضيقة الأفق – بالإضافة إلى السيادة القومية التي تزيد كل ما سبق سوءا. حتى وإن تمكن أحد أفراد الشرطة المثاليين المعنيين بالإصلاح من النجاح في تنحية هذه العوائق جنبا، فإن الفساد الواضح بين العديد من أعضاء المنظمة نفسها قد يجعله أو يجعلها تتردد، وأن يَغلُب سريعا على الطموحات والآمال العالية. فجماعة المخدرات الروسية، على سبيل المثال، سرعان ما وقعت ضحية للفساد. أما صفوة الفيدراليين أو قوة الشرطة الفيدرالية، في المكسيك، والتي تم إنشاؤها على الأغلب بغرض التصدي للفساد المتفشي، فقد أنهكها الفساد، والصراع الداخلي، والفشل في مواجهة الجماعات الإجرامية. ومن ثم فإن الدوافع التي تحول دون التعاون الكامل والصريح بين مثل هذه الشراكات، ناهيك عن إمكانية تبادل المعلومات بلا قيود، واضحة.

وهكذا، فإن هناك قيوداً متأصلة تحد مما يمكن أن يحققه الإنتربول. ولا عجب إذن أن ظهر له العديد من الخصوم في الهيئات الإقليمية مثل اليوروبول Europol التابع للاتحاد الأوروبي، أو الآشينابول Aseanapol بجنوب شرق آسيا، واللذان يعتمدان صراحة على النموذج الخاص بالإنتربول وإن كانا يعملان بصورة أكثر كفاءة بسبب الروابط السياسية المتنامية بين الدول الأعضاء – ناهيك عن استعدادهم الواضح لتقديم الموارد. ويرد أنصار الإنتربول والمدافعون عنه بأنه لا تزال هناك حاجة لوجود نظام للبحث والإعلان يعمل على نطاق عالمي حقيقي. إلا أن الإتجاهات تشير حتى الآن إلى وجود تعاون بين أجهزة الشرطة على المستوى الإقليمي في أفضل الأحوال، والذي يتسم دائما بوجود درجة مقبولة من الشك والحذر.

النجاح... وعوائقه

في أحد أيام شهر مارس الأولى لعام 2004، قام فريق الـ DEA بالإقتراب من واحد من المطاعم الواقعة على جانب الطريق خارج بافَلو Buffalo، بنيويورك، متتبعين إحدي السيارات التي كانوا يراقبونها منذ عبورها الحدود قادمة من كندا. وعندما ذهب السائق ليأكل، قام أحد العملاء باقتحام السيارة وانطلق بها، في حين تأكد الآخرون من أن تبدو العملية وكأنها واقعة سرقة حيث انتشرت شظايا الزجاج في مكان الانتظار. وعندما توقف الفريق لتفتيش السيارة، وجدوا 30,000 قرص من اكستاسي Ecstasy– تماما مثلما أبلغهم الواشي.

لم يكن هذا الإقتحام سوى حادثة واحدة فقط ضمن المراحل الأخيرة للتحقيقات التي امتدت لمدة ثلاث سنوات، التي أُطلق عليها Operation Candy Box، والتي تضمنت أربع وستين هيئة لتطبيق القانون في الولايات المتحدة وكندا. وتشير إحدى السلطات إلى أن الشبكة المستهدفة قامت في إحدى المرات بتوريد 15 بالمائة من الاكستاسي الموجود بالولايات المتحدة، اعتمادا على المعامل الموجودة بكندا والتي تتمتع بالقدرة على تصنيع مليون حبة كل شهر. وتمثل محور الشبكة في مجموعة من الشركات الوهمية المرتبطة في نهاية الأمر بسيدتين. فقامت السلطات بالقبض على زي واي ونج Ze Wai Wong، إحدى المهاجرات بتهمة إدارة شبكة التوزيع، في حين قامت مي فونج لي Mai Phuong Le فيما يبدو بتنسيق عملية غسيل الأموال بالإعتماد على إحدى النشاطات التجارية الفيتنامية الجارية في مجموعة من الدول، بالإضافة إلى عدد من التحويلات المالية المشروعة. وقد تنقلت أموال عديدة، انتقل بعضها إما من خلال شركات النقل أو بتخبأتها في إحدى السيارات، في حين تم نقل كميات أكبر عن طريق التحويلات الإلكترونية. كما وافقت البنوك الأمريكية على إيداع مبالغ ضخمة من الأموال ثم قامت بتحويل النقود إلى الحسابات الموجودة في جميع أنحاء العالم، دون أن يساورها أية شكوك. وبعد واقعة بافَلو بأقل من ثلاثة أسابيع، انتهى التحقيق بضربة مدوية: تم تنسيق 150 عمليات اعتقال في تسع عشرة دولة، من تورونتو إلى جاكسونفيل Jacksonville ومن بوسطن إلى سان خوزيه.

وكما تشير هذه القصة، لا تتسم الحرب الرامية إلى تطبيق القانون في مواجهة التجارة غير المشروعة كلها بالخيبة والإحباط البيروقراطي. فالعملاء يعملون بجهد، ويتعاونون، ويقومون بالعديد من عمليات الإعتقال. وكل أسبوع، تتباهى الإعلانات الصادرة عن إحدى قوى الشرطة المتميزة بقيامها بعملية اعتقال أو قبض مهمة. وخلال عدة أسابيع من Candy Box، قامت Operation Streamline بإغلاق

إحدى القنوات التي كانت تقوم بنقل مئات الباوندات من الهيروين شديد النقاء من كولومبيا إلى الولايات المتحدة عن طريق نيكاراجوا والأرجنتين، كما قامت بغسيل العوائد الناتجة عن طريق التحويلات المالية أو الأموال التي تم تخبئتها في أكياس ابتلعها المهربون. أما Operation Decollo ("الإنطلاق" بالإيطالية) فقد انتهت بخمس وسبعين عملية اعتقال تمت قبل الفجر بالإعتماد على الجنود الإيطاليين، من خلال هجمات متزامنة في أسبانيا وكولومبيا؛ حيث قام عملاء ثماني دول، منذ أربعة أعوام، بتتبع شحنات ضخمة من الكوكايين والتي تم نقلها من كولومبيا وفنزويلا متوجهة إلى أستراليا وأوروبا، في إحدى المسارات التي أودت بهم في النهاية إلى مافيا إقليم كلابريا Calabrian Mafia. كما قامت Operation United Eagles (هؤلاء الشرطيون لهم أسلوب ما في اختيار الأسماء) بالقبض على عضوين غير معروفين بمنظمة Arellano Felix نتيجة للجهود التي بذلها الفيدراليون المكسيك، بدعم من أكثر من اثنى عشرة هيئة أمريكية ومكسيكية. في حين قامت سفينة بحرية فرنسية باعتراض أحد الزوارق والتي كانت تنقل طنين من الكوكايين من فنزويلا إلى نقاط الشحن الموجودة في غرب أفريقيا.

إن مثل هذه النجاحات تعكس الأخبار السعيدة. فالبعض منها – مثل اعتراض شحنة BBC China، والتي ساعدت في الكشف عن تجارة دكتور ع.ق. خان في المفاعلات النووية – له تبعات هامة فيما يتعلق بالأمن العالمي. إلا أن بعض القصص أيضا تبدو وكأنها تتكرر عاماً بعد الآخر دون أن تسهم في خفض حجم المعروض من السلع غير المشروعة لأكثر من فترة قصيرة، وهو ما يمثل، بالطبع، الأخبار السيئة. وتعتبر إحدى أسباب هذه المشكلة هي أن شبكات التجارة لم تعد تقتصر على رؤساء التنظيمات الإجرامية: فالقبض على أحد غاسلي الأموال الفيتناميين في كندا، أو أحد زعماء مافيا إقليم كلابريا Calabrian Mafia، أو واحد من زعماء الكارتلات المكسيكية ينتج عنه طرد بعض الأشخاص خارج الدائرة، ولكن شبكاتهم التي تضم مجموعة من الحلفاء المباشرين وغير المباشرين، النمطيين أو الاستثنائيين ، الذين يعتبرون طرفا في العملية بعلمهم أو دون إدراك ذلك، تتأثر، وإن كان بصورة فقط نظرا لطبيعة هذه الشبكة.

إن التحقيقات التي تمتد لسنوات عديدة وتشترك فيها هيئات متعددة مثيرة للإعجاب كما تتميز بأنها طوعية وموجهة. حيث يعمل بها عدد محدود من العاملين الذين لديهم الوقت والمبرر للتعارف وتنمية الثقة. فهي لا تشمل منظمات بأكملها، و أهم من ذلك، لا تتطلب من أي من الأطراف المشتركة الإفصاح عن كل ما تعرفه. ففي سياق تطبيق القانون، تعتبر المعلومات مصدرا للسلطة، ومن ثم فإن الناس تمسك

أوراقها بإحكام. أما النموذج الأساسي لتطبيق القانون فلم يتغير. فالاستراتيجة الأمريكية المتبعة لمحاربة التجارة المحظورة، وفقا لجون بولتن John Bolton ، أحد المسؤولين الكبار في إدارة جورج .و. بوش تعطي أولوية لهذه الأشكال من العمليات مقارنة بالأنماط الأكثر هيكلية للتعاون. "بدلا من الإعتماد على البيروقراطيات المزعجة التي تقوم على المعاهدات"، كما كتب، "قامت هذه الإدارة بإطلاق بعض المبادرات التي تتضمن التعاون مع الدول السيادية الأخرى." وقد عرض بولتن هذه السياسة كاستحداث، بالطبع، ولكنها تنطبق أيضا على فترة ما قبل المعاهدة.

وفيما كان بين القطبين — المعاهدات والشركات الإنتهازية — بزغ نموذج ثالث، بالتحديد في الحرب الموجهة ضد عمليات غسيل الأموال. وقد نجح فريق العمل المالي The Financial Action Task (FATF)، والذي سبق ذكره في الفصل السابع، في التنسيق بين القواعد المتبعة في دول الثمانية الكبار (G-8) (باستثناء روسيا) وأعداد متزايدة من أقرانها من خلال الدمج بين الإستراتيجيات التقليدية بالإعتماد على طرق جديدة. حيث قام الفريق بإلزام الدول الأعضاء واحدة تلو الأخرى، على أساس اختياري، حتى انضمت جميع المراكز المالية "المشروعة"؛ ثم ما لبثت أن اتجهت إلى تلك الدول المعروفة بعملها كموانيء لغسيل الأموال مهددة إياهم بعزلهم عن أسواق رأس المال والبنوك العالمية. وتعتمد FATF على عمليات المراجعة التي تقوم بها المجموعة: فالقطاع المالي الخاص بكل دولة من الدول الأعضاء يتم فحصه وتفتيشه من قبل فريق خبير يضم أعضاء الدول الأخرى، والذين يقومون بدورهم بالتعرف على الإصلاحات اللازم القيام بها والإشراف على تطبيقها. ونظرا لأن مثل هذه العمليات التي تهدف إلى التصدي للتجارة المحظورة تتطلب من الدول أن تتنازل بإرادتها لفترة عن سيادتها، فإن عملية تطبيق هذا النوع من المراجعة بين أجهزة الشرطة يعتبر أمرا يصعب تخيله. إلا أن هذا النمط من المراجعة قد عمل في القطاع المالي على الأقل بصورة أفضل مقارنة بالمجالات الأخرى المعنية بمحاربة الجريمة الدولية.

ومع هذا فإن النجاح الذي حققته FATF كمدخل جديد لمواجهة التجارة غير المشروعة أقل مما مثلته كتكيّف منطقي فعال لبعض من العواقب التي واجهتها الحرب. وتشير حقيقة أن أكثر المداخل فعالية للقضاء على التجارة غير المشروعة تتمثل في تلك التي اعتمدت بصورة رئيسية على المحاسبين والمحللين الجالسين وراء أجهزة الكمبيوتر في المكاتب الرئيسية على فشل الحكومات في اختراق الشبكات غير المشروعة بالإعتماد على العملاء المتخفيين والعمليات الميدانية التي يمكن الإعتماد عليها. هذا بالإضافة إلى أن FATF كان عليها أن تقوم بتغيير خطتها للحفاظ على دعم

الحكومات القوية التي تقوم بمساندتها. وفي صيف 2001، عانت FATF من تجربة هددت بالقضاء عليها عندما فكرت إدارة بوش الجديدة في تخفيف القواعد الأمريكية الموجهة ضد عمليات غسيل الأموال؛ فتشجعت الدول المستهدفة، واستعدت لمواجهة الطلبات التي تقدم بها الفريق. وتطلب الأمر بعد الحادي عشر من سبتمبر لتغيير موقف الإدارة. وكان الإختيار يتمثل في الحاجة السياسية لأن تقوم الـ FATF – والمنظمات الأخرى – بتوجيه الموارد والعمالة للتصدي إلى عمليات تمويل الجهات الإرهابية. إنها بالقطع مهمة هامة، وإن كانت تمثل جزءا واحد صغيراً من المشكلة.

المتطوعون الفدائيون

تعاني الحكومة إلى درجة واضحة من جميع أشكال العوائق التي تواجهها في إطار الجهود التي تبذلها لمحاربة شبكات التجارة العالمية غير المشروعة. ومع ذلك، أحيانا ما يظهر من بين ظلمات البيروقراطية وصراع القوى القائم بين الهيئات سلاحٌ سريٌّ مفاجئ ويصبح بطلاً. فلا تزال مبادرات المناهضة للتجارة غير المشروعة تجتذب بعض الموظفيين الحكوميين المتميزين، والملتزمين، والمستعدين بدورهم لبذل تكاليف شخصية هائلة لردع المجرمين.إنه أكثر من مجرد تصميم راسخ وعنيد، إنهم متطوعون فدائيون، والذي قد يصل الحال بهم حتى إلى الشغف أو الهيام.

إن هؤلاء المحترفين يمارسون تجارتهم في بعض من المناطق الأكثر خطورة – دول مثل كولومبيا، على سبيل المثال، حيث وصل تفشي التجار غير الشرعيين داخل الحياة العامة إلى درجة مبتذلة. إنه مكان خطير بالفعل لأن تصبح فيه صحفيا. بل إن كولومبيا تعتبر أكثر خطورة بالنسبة للقضاة والمسؤولين عن تطبيق القانون. فالقليون فقط قد يجدون وظيفة ماريا كريستينا كيرولا Maria Christina Chirolla جذابة، على سبيل المثال.

فعندما أصبحت كيرولا رئيسة لقسم غسيل الأموال والأصول داخل مكتب المدعي العام الكولومبي، تولت المهام المرتبطة ببعض من أخطر الأنشطة المرتبطة بتطبيق القانون في العالم. حيث شملت هذه المهام إغلاق معامل المخدرات المختلطة بكولومبيا ، بالإضافة إلى التحرز على القصور الخاصة بالتجار العاملين في المجالات المحظورة والطائرات ومنتجات الرفاهية الخاصة بهم، واختراق الشبكات المالية التي تقوم بإرسال الأرباح من الولايات المتحدة والناتجة بدورها عن تجارة الكوكايين والهيروين. وكان من المفترض أن تقوم كيرولا، وهي إحدى المحاميات المتمكنات والملتزمات في الأربعين من عمرها، بتحديد الأهداف. كما قامت أيضا بالتعامل

مع الأعداء الداخليين – الفساد والكسب غير المشروع. وكان جميع المسؤولين الذين تحتاج هي إلى مساعدتهم عرضة للفساد والارتشاء من المحققون، والحكام الإقليميون، وأجهزة الشرطة والجيش، والقضاة. فخلال الحملات، قد يقوم أحد التابعين غير الخاضعين للإشراف بإنتشال بعض الأموال أو تخبئة بعض المخدرات لأنفسهم. كما أن زملاء كيرولا لم يكونوا محصنين هم الآخرين. فخلال فترة وجيزة، هددت التهم المتعلقة بالإنتهاكات الأخلاقية المستقبل المهني لزملائها المسؤولين عن عمليات مكافحة المخدرات والجريمة. ثم ما لبث أن تولت دورهم، لتصبح سريعا أهم وأشهر محارب للجريمة في بلدها – وبالتالي هدفا لعمليات الإغتيال.

من الصعب أن نتخيل أن السعي لتطبيق القانون هو الدافع الوحيد لقيام كوريلا بقبول هذا الدور، أو أن طموحها قد أعماها عن الأخطار المميتة المحدقة بها. فتاريخها انطوى على درجة أكبر من الشخصية والتعقيد. انضمت كيرولا إلى الخدمة العامة في أوائل التسعينات كمساعدة لعمدة بيجوتا، حيث كانت مسؤولة عن البحث عن العاهرات وإعادة تأهيلهم. ومن ثم فإن الوقت الذي كانت تقضيه مع العاملين في الشوارع هو ما جعلها تكتشف عالم المخدرات – ليس بريق وخطر التجارة غير المشروعة، وإنما سقوط العاهرات في مسارٍ لولبي لا نهاية له من مخدرات للحد من الآلام، وممارسة الجنس للدفع مقابل المخدرات. وقد ساعدت كيرولا هؤلاء السيدات على إنشاء منظمة لجمع الأموال وتغطية العلاج وبرامج التوظيف سعيا للخروج من دائرة الرذيلة والمخدرات. وما لبثت أن تركت العمل في الحكومة سعيا للدفاع عن قضية هؤلاء الفتيات، حتى أصبحت واحدة من العاهرات السابقات مستعدة لتولي منصبها.

ربما كانت القصة للتوقف هنا، إلا أن كيرولا سرعان ما رأت كارثة المخدرات في كولومبيا من الناحية الأخرى للتلسكوب – فلم يعد المنظور السائد في الشارع عن الدور الذي تلعبه المخدرات في تحطيم حياة البائسين ساريا، وإنما حل مكانه حقيقة الكارثة التي لا تقل خطورة والمتعلقة بالدور الذي تلعبه كولومبيا في تجارة المخدرات العالمية. وانضمت كيرولا لوزارة العدل، حيث أسندت إليها مهمة مراقبة الدور الذي تلعبه الدولة للتأكد من التزامها بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية. وفي الواقع، فإن هذا قد عني المخدرات وقراءة ما بين سطور المعاهدات العالمية، وسن قوانين جديدة، ومساعدة أطراف الحكومة الأخرى في محاربة إنتاج المخدرات والتجارة غير المشروعة بغرض توكيد التزام كولومبيا بواجباتها الرسمية. وازدادت خبرتها مما أهلها لرئاسة وحدة المواد المحظورة Controlled-Substance Division بوزارة الصحة. وهناك اتسعت رؤيتها، بطريقة لم تتخيلها. حيث لاحظت وجود تناقضٍ – فبينما كانت كولومبيا تسعى للقضاء على تجارة وبيع المخدرات غير

المشروعة، كان المرضى في المستشفيات والعيادات الكولومبية يعانون من آلام غير ضرورية نتيجة نقص إحدى المخدرات العادية مثل المورفين. وبالرغم من أن الكميات المتداولة كانت محدودة، إلا أن التكلفة البشرية كانت مرتفعة. هذا بالإضافة إلى أن وضع برنامج عام لتوزيع المواد المخدرة بالفعل كان يتطلب تعاونا ورقابة دقيقة من قبل مسؤولي الصحة نزولا حتى المستشفى نفسها. ولم تنجح كيرولا فحسب، وإنما أصبح أيضا النظام الذي وضعته نموذجا للدول الأخرى، لتتبناه منظمة الولايات الأمريكية Organization of American States.

وكنائب عام مرموق، عادت كيرولا إلى عملية التطبيق والقمع وهي "مدركة أنه لا يوجد جانب واحد فقط لعالم المخدرات." وقد أكسبتها رحلتها الشخصية، حيث شهدت الدور الذي تلعبه تجارة الكوكايين والهيروبين ليس فقط كجريمة وإنما أيضا بالنظر إلى جوانب هذه التجارة الإجتماعية، والصحية، والإقتصادية المعقدة، عمقا مرغوبا من حيث المنظور بالإضافة إلى القدرة على توجيه مجهوداتها. ولكن هذه الرحلة، وهذا الإلتزام، ربما كانا أيضا ما دفعاها لتقبل مستويات أعلى من المخاطرة الشخصية كلما تقدمت في مستقبلها المهني. وقد تحدثت كيرولا، عند ظهورها في أحد البرامج التليفزيونية الوثائقية ببريطانيا في عام 2004، عن أنها تعلم أنها تعتبر هدفا لإحدى مخططات الإغتيال تحديدا بالإشتراك مع أشباه العسكريين اليمينيين في كولومبيا – وأنها قد تتعرض للسجن أو النفي، وأخيرا أخذت تعدد في التكاليف الشخصية، ومع هذا فهي لا تزال تشعر بالحاجة إلى الاستمرار فيما تقوم به. "إنه شيء غريب"، قالت لي كيرولا ذات مرة، "ولكنك تتعلم أن تعيش بفكرة أن هناك مجموعة من الأشرار يحاولون قتلك."

إنها ليست وحدها. فكل دولة فيها أنصار قضية ملتزمين يقومون بدورهم بالمحاربة بغض النظر عن الظروف المخيفة والمحبطة المحيطة. وفي النهاية، يُختصر الاستخدام الموسع لسلطة الدولة والموارد الموجهة لمحاربة التجارة غير المشروعة – والذي تثقله البيروقراطية، ويقلل الفساد من إنجازاته، ويعقّده البروتوكول والقيود العملية – إلى شخصيات مثل تلك الشخصيات. فالأفراد المتمسكون بمهنتهم ودورهم بسبب دوافعهم الشخصية والتي غالبا ما تكون أعمق وأكثر تعقيدا من الناحية النفسية من الرغبة المتواضعة في الحصول على وظيفة حكومية أو طمعا في المعاش الذي تقدمه الدولة، يعتبرون بمثابة جماعة منطلقة بلا قيود تواجه الهجوم الضاري للتيار العالمي – فكل منهم جندي على حدة في الصفوف الأمامية للحروب المختلفة، وغالبا ما يتم الإعتراف بهم بعد أن يسقطوا.

الفصل العاشر

المواطنون في مواجهة المجرمين

نجح المحققون في تنفيذ ضربة ضخمة، حيث تنكر هؤلاء المحققون في هيئة مجموعة من المشترين الذين يريدون نقل شحنة من المِربو merbau، أحد أنواع الأخشاب الاستوائية التي تحظر إندونيسيا تصديرها، ليلتقوا بأحد السماسرة في جاكرتا والذي كان أتم استعداد لأن يخبرهم بكل صراحة عن الطرق العديدة التي اعتمد عليها هو وأصدقاؤه لخرق القانون. "في إندونيسيا"، قال لهم يامان ييو Yaman Yeo ، ".... كل شيء ممكن". وأخذ يشرح كيف أن امتيازات الخشب في مقاطعة بابو Papua البعيدة كانت تقع تحت حماية عساكر الجيش الذي يقوم هو بالدفع لهم، كما أخذ يسرد كيف كان يقوم بتزوير المستندات والوثائق من ماليزيا لإخفاء مصدر الخشب الحقيقي، وأكد للمخبرين أنه يعرف أشخاصا يتمتعون بمجموعة من العلاقات والاتصالات الرسمية، ويمكنهم ضمان انطلاق الشحنة إلى الخارج – بالطبع نظير مقابل. وقد تماثلت شجاعته مع صراحته، حيث وصفت شركته نفسها على الموقع الخاص بها على شبكة الإنترنت بأنها "شركة معنية بالبيئة". وفي الحقيقة كان المحققون يعلمون أن يوو ورفاقه كانوا يستغلون المنطقة الرمادية، ويقومون بإرهاب السكان الأصليين، واستخدام الابتزاز الصريح والتواطؤ الرسمي سعيا لإزالة غابات البابو، ثالث أكبر غابة استوائية في العالم وموطن آلاف فصائل النباتات والحيوانات النادرة، لتوازي المساحة المزالة سنويا مساحة سويسرا.

بدأ المحققون المتخفيون في تجميع القطع سويا. حيث اكتشفوا أن سكان بابوا ذاتها مستعدون لشرح كيف يقوم تجار الخشب بإغراء الفلاحين لتوقيع اتفاقيات للتعاون تمنحهم الحق في الحصول على الأراضي القبلية نظير مقابل بسيط

– دراجة بخارية، كنيسة للبلدة – مقارنة بالمكاسب الهائلة المتحققة من التجارة. وعندما حاول الفلاحون الاعتراض، واجهوا تهديدات من قِبَل الجنود المتحالفين مع القائمين بالتجارة غير المشروعة. وعند تعقبهم للتجارة عن طريق السماسرة الموجودين بسنغافورة وهونج كونج، انتهي الحال بالعملاء إلى زانجياجانج Zhangjiagang، إحدى الموانيء الواقعة قرب شنغهاي والتي أصبحت خلال خمسة أعوام فقط " أكبر مركز تجاري تقريبا للأخشاب الاستوائية في العالم"، حيث يتم شحن كميات ضخمة لدعم انتعاش حركة المقاولات والإسكان في الصين بالإضافة إلى صادراتها من الخشب المستخدم في صناعة الأرضيات والأثاث. وقد قال أحد التجار من هونج كونج للعملاء، إن حوالي 600,000 متر مكعب من المِربو الإندونيسي غير المشروع تصل إلى هناك سنويا، بالاعتماد على مستندات مزورة. "إنهم يقومون بإصدار مجموعة كاملة [من الوثائق والمستندات]" كما قال لهم، "وأنا خبير في ذلك".

إنها أدلة وقرائن ثمينة، يرجع الفضل في الحصول عليها إلى عمل الشرطة السري. غير أن هؤلاء العملاء لم يكونوا من الشرطة. وإنما كانوا ناشطين من وكالة التحقيق البيئي Environmental Investigation Agency (EIA)، وهي ليست إدارة تابعة للشرطة، وإنما منظمة غير حكومية لا تسعى إلى تحقيق الربح ومقرها لندن. وأيضا من مجموعة Telapak الإندونيسية الحليفة، الموجودة في بلدة بوجور Bogor. إلا أن الطرق التي استخدموها قد أشارت إلى تحول هذه المنظمات غير الحكومية، التي لا تسعى إلى تحقيق الربح، مما عُرفت به "كمؤسسات خيرية"، كما لا يزال يُطلق عليها. فالرقابة والمناظرة وعمليات الشراء التي تتم بصورة سرية، تمثل مجموعة من الأدوات التي تستند إليها الجماعات الناشطة المعنية بمحاربة التجارة المحظورة.

وهو ما يتم أيضا في العمليات المفاجئة أو المباغتة. ففي مارس 2003، في نفس الوقت تقريبا الذي كانت وكالة التحقيق البيئي فيه تحكم الخناق حول القرى البعيدة الواقعة على مشارف بابوا، كان فريق سري آخر تابع لإحدى المنظمات الحكومية، يقوم بالتنسيق مع الشرطة في كمبوديا من أجل تنفيذ هجوم مشترك على أحد الأشكال الأخرى للتجارة غير المشروعة: هؤلاء الذين يقومون بتأجير الأطفال لممارسة الجنس. كان العملاء في هذه القضية يعملون لصالح منظمة أمريكية معروفة باسم مفوضية العدل الدولية(International Justice Mission (IJM الكائنة في ضواحي فيرجينيا. وكانت أهدافهم تتمثل في بيوت الدعارة الموجودة بـ Svay Pak، إحدى القرى المتداعية الواقعة خارج بنوم بنه Phnom Penh الشهيرة بانتشار الجماعات الرخيصة التي تقوم بتقديم خدماتها لسائحي الجنس.

حيث يتم طوال اليوم الإعلان عن الفتيات المراهقات، اللاتي يقمن بتقديم خدماتهن للأجانب والسائحين، الذين يسعون بدورهم إلى الترفيه عن أنفسهم، بالاستعراض أمام أبواب الحانات الوضيعة. أما في بيوت الدعارة فينتشر الأطفال الأصغر سنا. حيث يتم الاتجار في العديد منهم بصورة غير مشروعة، إما من داخل كولومبيا، أو من فيتنام والصين. والذين غالبا ما يتم بيعهم مرة أخرى في ماليزيا أو تايلاند. إن أيا من هذا لم يمنع Svay Pak من العمل علنا في ضوء النهار. حيث شاهد أحد المحررين البريطانيين شرطيا محليا يتجه إلى بوابة إحدى بيوت الدعارة ويتسلم بكل تلقائية ظرفا — وهي عملية عادية.

كان من الواضح أن Svay Pak قد أصبحت جاهزة لأن يتم الهجوم عليها وإغلاقها. وكانت المشكلة تتمثل في أنه قد سبق وتم إغلاقها، عقب مجموعة من هجمات الشرطة الصادرة عن العاصمة، والتي كان يبدو دائما أن ناقلي الأخبار والجواسيس كانوا على علم مسبق بها. فالقوادون والنساء اللاتي يدرن تلك الأماكن المشبوهة، كان لديهم ما يكفي من الوقت لإغلاق محالهم. كما تمكن هؤلاء الذين قبضت عليهم الشرطة عامة من العودة مرة أخرى، وتقديم الرشاوى مقابل الخروج من الحبس. إن كل ما سبق كان مألوفا، بل وأصبح أقرب إلى التقليد؛ حيث حدثت إحدى الغارات المماثلة قبل شهرين من وصول الـIJM. وقال رئيس الشرطة لأحد الصحفيين آنذاك أن "عمليات الإغلاق كانت نهائية هذه المرة". إلا أن Svay Pak سرعان ما عادت لطرقها القديمة المخيفة. فهم لم يقوموا فحسب بتوظيف مجموعة من ضباط الشرطة السابقين، والمحققين المحليين، وعلى الأقل واحدة من شركات الأمن العالمية؛ بغرض توثيق الأنشطة الجارية التي تحدث داخل بيوت الدعارة؛ وإنما قاموا أيضا يوم الهجوم بإحضار فريق عمل معهم من العاملين بالبرنامج التليفزيوني الأمريكي الشهير Dateline NBC. وقبل أيام قليلة، انضم مذيعو التليفزيون إلى المحققين في إحدى الزيارات السرية إلى بيوت الدعارة مستخدمين أجهزة كاميرا خفية. حيث عادوا الآن لنقل الحملة لمشاهديهم.

وكما اتضح، لم يكن الهجوم ناجحا تماما. فبعض الجهات التي كانت تقوم بنقل الأخبار إليهم، اشتموا رائحة الخيانة وانتظروا بعيدا عن "مخازن الموانيء" حيث حاول العملاء استدراجهم. وبالرغم من هذا، فقد حضر البعض منهم وتم القبض عليهم مباشرة، في حين تم نقل سبع وثلاثين ضحية إلى أحد الملاجئ التي كانت تقوم إحدى المنظمات غير الحكومية بإدارتها. وقام بعضهن بالقفز من فوق الأسوار، غالبا ليعاودن العمل في بيوت الدعارة مرة أخرى. ولكن بالنسبة للمؤسسة المسيحية الإنجيلية IJM، كانت لكل عملية إنقاذ قيمتها.

عصر جماعات الدعم والمناصرة

تشير هذه القصص بوضوح إلى أن الحرب المعلنة ضد التجارة غير المشروعة لا تقتصر على الحكومات والمنظمات العالمية فحسب؛ بل على العكس تماما: أصبحت المنظمات غير الحكومية التي لا تسعى إلى تحقيق الربح جزءاً أساسياً من الصورة، نظرا للدور شديد الفعالية الذي قامت به في العقد الماضي، بالإضافة إلى استخدامها لمجموعة من الأدوات والمهارات التي غالبا ما تفتقر إليها الحكومة. وهو ما ينطبق أيضا على الشركات ومنظمات الأعمال، والتي بادرت بالتصدي لقطاعات التجارة غير المشروعة التي تؤثر على سمعتها وأرباحها. أما تعبير "المجتمع المدني" المبتذل والذي يستخدمه العلماء الاجتماعيون بكثرة — أو حتى التعبير الأسوء، "الأطراف غير الحكومية" — فهو لا يعكس سوى جزء محدود من التنوع الهائل والحيوية التي تتسم بها الأطراف الخاصة المشتركة في الحرب – والتي تلعب دوراً هاماً في حلها.

وتعتبر هذه الانتعاشة إحدى معالم التسعينيات، والتي لم تشهد ازدهار المنظمات غير الحكومية الجديدة فحسب، خاصة في الدول النامية، وإنما شهدت أيضا التوسع العالمي للمنظمات القائمة، وقد وُلِد بعضها عالميا: مثل منظمة الشفافية العالمية Transparency International، التي أنشأت في عام 1993، وهي إحدى التنظيمات التي لا تسعى إلى الربح وتهدف إلى مكافحة الفساد، حيث امتدت عملياتها إلى النطاق العالمي بصورة واضحة، كما ظهرت فروع محلية أخرى تابعة لها في الكثير من الدول. أما التنظيمات الأخرى فتشمل الحملات الأهلية، ومنظمات الإغاثة التقليدية، بالإضافة إلى الناشطين بجميع أنواعهم، العاملين من خلال جماعات كعملاء مستقلين. كما تلعب المؤسسات، ومستودعات الأفكار، ومعاهد البحوث دورا فعالا هي الأخرى.

واشتركت منظمات الأعمال أيضا بصورة متزايدة في عمليات لتقديم الدعم والمساعدات على الصعيد الدولي من خلال منظمات التجارة، والبرامج الخيرية، وحملات العلاقات العامة، والمحاولات التي تسعى إلى قيامها بدورها "كمؤسسات وطنية" صالحة. كما تغير الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام هي الأخرى: فعلى الرغم من أن مقالات الصفحة الأولى كانت دائما ما تمثل منبراً متميزاً، إلا أن انتشار الصحافة الحرة في دولة تلو الأخرى إثر نهاية الحرب الباردة، جعلت السوق الرائج لتداول الأخبار والتحقيقات والآراء، أكثر حركة وحدّة عن ذي قبل. ولم تؤد أدوات وتقنيات الاتصالات الجديدة من وصلات الفيديو المتصلة بالأقمار الصناعية وحتى الكاميرات شديدة الصغر، إلا إلى تعظيم هذا الاتجاه.

وبالنظر إلى حركته السريعة ومنظوره الجغرافي، يتشابه انتشار عمليات المناصرة العالمية Advocacy مع تزايد الجريمة الدولية. فالسياسات والتقنيات الجديدة التي تدعم عمليات الشبكات الإجرامية بالخارج تقوم أيضا بمساعدة الشبكات الموجهة بالعمل المدني للقيام بالمثل. ومن الواضح أن العلاقة الحميمة بين الـ EIA وحلفائها الأندونيسين بـ Telapak ما كانت لتنجح منذ عشرين عاما مضت. كما أنه لم تتوفر الظروف السياسية ولا الأدوات العملية. أما الآن فيمكن للمنظمات غير الحكومية العمل مع شركائها المماثلين حول العالم بكل يسر، تماما كما يمكن لممثلي الشبكات الإجرامية تنسيق أنشطتهم دون مواجهة أية عوائق جغرافية تقريبا– وهو ما يمنح كلا الطرفين ميزة كبرى لا يمكن للحكومات سوى أن تحاول إتباعها، وإن كانت لن تقدر أبدا على مجاراتها.

واعتمادا على هذه الميزة، تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تمييز نفسها في إطار الحرب التي تشنها على التجارة غير المشروعة، من خلال القيام بما لا يمكن أن تقوم به الحكومة. أولا، يمكن لهذه المنظمات العمل بين الحدود دون الحاجة إلى القيام بمفاوضات دبلوماسية مرهقة. قامت فئة متميزة من المنظمات غير الحكومية العالمية المعروفة – مثل جمعية حقوق الإنسان Human Rights Watch، السلام الأخضر Greenpeace، أوكسفام CARE، Oxfam – بإنشاء مكاتب لها في عدد من الدول، والتي يعمل بها مجموعة من الخبراء المحليين. ولكن المنظمات الأهلية المحلية غير الحكومية تتميز أيضا بقدرتها على الوصول إلى الشراكات والموارد العالمية، والمساعدات الفنية، والمهارات التي يمكن أن توفرها لها المنظمات الشهيرة في الدول الغنية. وتشمل مثل هذه التنظيمات، المنظمات غير الحكومية العالمية بالإضافة إلى الجهات التمويلية العالمية، مثل مؤسسة فورد Ford Foundation ومعهد المجتمع المفتوح Open Society Institute.

ثانيا، تتمتع المنظمات غير الحكومية بقدرتها على جمع الموارد المالية– على المستوى العالمي، حسب الحاجة – وتوجيه هذه الموارد لتمويل أحد الأهداف المحددة الهامة لمؤيديها، بعكس الحكومات، والتي يستوجب عليها توجيه الأموال إلى الأنشطة المرتبطة بمحاربة التجارة المحظورة، والتي تتنافس بدورها مع مئات الأولويات الأخرى في موازنتها. ومن المستحيل على دافعة الضرائب معرفة ما إذا كانت تحصل على أية قيمة من استثمارها في محاربة التجارة غير المشروعة. في حين أنه من الأسهل عليها كثيرا أن تحزر ما إذا كانت المنظمة غير الحكومية، التي أسهمت هي في تمويلها العام الماضي قد أوفت بوعودها؛ وما إذا كانت بالتالي تستحق أموالها هذه المرة. كما أن المنافسة سعيا للحصول على التمويل يمكنها أن تسهم في تحديد

اهتمام مجموعات المناصرة، كما يمكن لنفوذ مجموعة صغيرة مبتدئة أن يزداد في فترة وجيزة إذا كان ما تقوم به ذا أهمية ويتم القيام به بصورة جيدة. وتعتبر إحدى المنظمات غير الحكومية المعروفة باسم Polaris Project، واحدة من تلك التنظيمات التي انبثقت من حملة قام بها طالبان بجامعة براون Brown University بغرض لفت الانتباه إلى المشكلة المتعلقة بعبيد الجنس الكوري بمدينة Providence، بـ Rhode Island. وخلال أقل من خمسة أعوام تحولت Polaris إلى مجموعة تحكيم معروفة بواشنطن، يقوم العاملون فيها بالإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع.

وتتميز مجموعات المناصرة عن الحكومات أيضا بقدرتها على الكشف عن الفساد. كما يمكنها إثارة أجهزة الإعلام بتمريرهم القصة للصحفيين، ومن خلال استخدام حملات العلاقات العامة الواسعة. لقد أصبحت عمليات الدعم والمناصرة مهنة متكاملة ومتميزة، بالنظر إلى مبتكريها، وأفضل ممارساتها، ورموزها المعروفة – إلى جانب المحامين، وشركات العلاقات العامة، والقائمين على جمع الموارد المالية، والخبراء الذين لا يسعون إلى التربح، وغيرهم من مقدمي الخدمات الراغبين في بيع مهاراتهم. وبالنظر إلى العديد من الأهداف النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها أنصار القضية، يتضح أن الاعتبارات الأكثر تقليدية – الأسلوب، المهارة، المصداقية المالية، مهارات الاتصال، التوظيف، وما إلى غير ذلك – تلعب الدور الأكبر في تحقيق النتائج. وهو ما يتعارض كله، بالرغم من ذلك، مع الثقافة المهنية التي تتميز بها الهيئات الحكومية وخدمات الأمن.

وتعتبر أهم تلك الميزات التي تتسم بها المنظمات غير الحكومية هي قدرتها – وفي بعض الأحيان ميلها – لدفع العملية، وإيجاد طرق جديدة حازمة لتوثيق القضايا التي تمثل محور الاهتمام، والسعي لرفع الوعي والتطبيق. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أن العديد من أنصار القضية مثاليون بطبعهم – ولكن هذا هو حال الكثيرين من الذين اختاروا أن يلتحقوا بالوظائف الحكومية أيضا. إن الحكومات لا تخضع فقط للقيود التي تفرضها الحدود الخاصة بها، وإنما أيضا إلى الحواجز التي يفرضها الإجراء: ومن أجل المسائلة، فإننا نتوقع أن يقوم العاملون في الحكومة، بالالتزام بالأساليب والقواعد التي يفرضها القانون، وينتابنا الخوف والقلق إن لم يفعلوا هذا. في حين أن الأطراف الخاصة تتمتع بحرية القيام بما تريد، طالما لا يعتبر محظورا على وجه التحديد – بمعنى، أنهم يقومون بتجربة المداخل الجديدة، وتغيير محور عملهم، وفقا لأهواء الجهات الداعمة لهم وقدرات العاملين بها.

إن كيفية استغلالهم لهذه الحرية تتفاوت، بالطبع. فالمنظمات غير الحكومية المعنية بالتجارة غير المشروعة دائما ما تحركها الدوافع الأخلاقية: التصدي للمارسات التي تسعى لاستغلال البشر والاسترقاق، وحماية الفصائل المهددة

بالإنقراض، والتصدي للاستنفاذ البيئي، ومساعدة المدمنين على التخلص من هذه العادة، ومنع تدفق الموارد المالية إلى الجماعات الثورية والديكتاتوريين. ولكن أفكارهم فيما يتعلق بكيفية قيامهم بذلك، سواء كان ذلك بالاعتماد على الأيديولوجية السياسية أو الدين أو إبداء الاهتمام والتعاطف، قد تتفاوت أو تتعارض إلى حد كبير، وهو ما ينعكس بدوره في اختلاف الأدوات المستخدمة. ففي جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، واجه ناشطو مفوضية العدل الدولية والساعون بدورهم إلى إغلاق بيوت الدعارة التي يتم فيها استغلال الأطفال، العديد من الصعوبات خلال تعاونهم مع المنظمات غير الحكومية المحلية، مثلCambodian Women's Crisis Center أو Afesip، إحدى الجماعات التي قام ثنائي فرنسي-كمبودي بتأسيسها. لم يحدث هذا بسبب عدم اتفاقهما على مساوىء تجارة الأطفال المحظورة، وإنما بسبب الأساليب التي استخدموها، واعترضت الجماعات المحلية على تركيز المفوضية على حملات "الإنقاذ" المثيرة للاهتمام، والتي يمتد تأثيرها لفترة قصيرة، وهو ما يتعارض مع مهمتها طويلة المدى المتعلقة بإعادة تأهيل الضحايا ومساعدتهم على تعلم مهارات جديدة، بدلا من دفعهم للعودة إلى بيوت الدعارة مرة أخرى.

إن التفاوت في المداخل أحيانا ما يرجع إلى الطريقة التي تنظر بها المنظمات غير الحكومية إلى القضية من منظور اهتمامها الرئيسي. فيمكن التطرق إلى تجارة البشر غير المشروعة كقضية خاصة بحقوق المرأة والطفل، أو الفقر، أو ظروف العمل. ويقوم مركز التماسك Solidarity Center، على سبيل المثال، وهو أحد المنظمات غير الحكومية التابعة لاتحاد التجارة الرئيسي بالولايات المتحدة AFL-CIO، بربط تجارة البشر المحظورة بالمعامل المعرقة التي تتسم بخشونة ظروف العمل، وممارسات التجارة المجحفة — وهو منظور أقل فظاعة من الاسترقاق وممارسة الرذيلة بالإكراه، وإن كان يعتبر مهما بالرغم من ذلك. وهناك أيضا شبكات من المنظمات التي تهدف إلى حماية المهاجرين الذين يتم تهريبهم، مع التركيز على حقوق الإنسان، والتي تعمل بصورة أقل وضوحا.

ومع هذا فإن هذه الفروق أيضا قد تخفي دوافعا تعكس اهتماما أقل بالغير. وأحد الآراء التي يمكنها أن تؤثر على العمل ضد تجارة البشر غير المحظورة، هي تلك التي تعارض هؤلاء الذين ينظرون إلى الدعارة في مجملها على أنه نوع من أنواع الاستغلال؛ في مقابل الآخرين الذين يرون مكانا لممارسة الجنس بصورة مشروعة. وقد أثير بعض الجدل في هذا السياق في روسيا بين حلف آنجل Angel Coalition، والذي يتفق مع تجريم وقمع الدعارة كوسيلة للقضاء على ممارسة الجنس بصورة غير مشروعة، وجماعات المجتمع المحلي الأخرى التي تنادي بالحرية — إلا أن Angel Coalition

كانت تشتبه في أن تلك الجماعات ما هي إلى ستار أو واجهة للسياسين المتورطين في تجارة الجنس. وبالطبع كانت بعض المنظمات غير الحكومية متخوفة حيال القيود المفروضة في إطار الجهود المبذولة للقضاء على التجارة غير المشروعة، لأنهم كانوا قلقين من تهديدها للعناصر التابعة لها؛ وتمثل الرابطة القومية للبنادق National Rifle Association بالولايات المتحدة، التي عارضت الجهود الدولية المبذولة لتنظيم استخدام الأسلحة الصغيرة مثالا تجدر الإشارة إليه.

بيع القضية

هل يقوم أنصار القضية بتحقيق أي إنجاز؟ إذا كان المقياس هو المعلومات والوعي، فالإجابة إذن هي نعم. فالعديد من مصادر المعلومات الرائدة والمعروفة والمكتملة، المتعلقة بالتجارة غير المشروعة لا تتمثل في المنظمات الدولية، وإنما المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمعاهد المتخصصة بدورها في كل مجال. وقد أصبح التقرير السنوي عن الأسلحة الصغيرة، على سبيل المثال، مصدرا رئيسيا للمعلومات العامة المتعلقة بتجارة الأسلحة. وبالرغم من أن هذا التقرير قد لا يحتل مكانا بارزا على أرفف الكتب الخاصة، إلا أنه يلعب دورا مؤثرا في الدوائر السياسية. ويمثل التقرير نتاجا للجهود التي يبذلها معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية Graduate Institute of International Studies، أحد معاهد البحوث بجينيف. وتعد منظمة حقوق الإنسان Human Rights Watch، وGlobal Witness، وAmnesty International، وGreenpeace، وOxfarm ضمن تلك المنظمات التي أصبحت مرجعية في مجالها. كما تقوم مجموعة من المنظمات غير الحكومية، التي تعمل على نطاق محدود في الدول النامية، ببعض الجهود الرائدة في تلك المجالات التي لم تحقق فيها الحكومات نجاحا. حيث قامت Viva Rio، إحدى المنظمات غير الحكومية المناهضة للعنف في البرازيل، بإنشاء أول مركز في الدولة لجمع البنادق التي يستخدمها المدنيون. وفي إطار أحد السياسات التي تهدف إلى وضع حد لهذه الممارسات، قام العاملون بها بإيقاف عمل هذه البنادق قبل تسليمها إلى الشرطة.

أصبحت المنظمات غير الحكومية، نظرا لتوافر المعلومات لديها، تتحدث بسلطة أكبر إلى الحكومات، وانعكست نجاحاتها في إصدار قوانين جديدة، أو استخدام الموارد المالية لتمويل الأهداف المناهضة للتجارة غير المشروعة التي تدافع عنها المنظمات غير الحكومية. ومرة أخرى تناولت بعض من أبرز هذه الجهود قضية تجارة البشر المحظورة. فالفضل في إصدار القانون الخاص بحماية ضحايا التجارة

غير المشروعة Victims of Trafficking Protection Act في الولايات المتحدة في عام 2000، يرجع إلى حد كبير إلى المجهودات المشتركة للمنظمات المسيحية الإنجيلية وجماعات المناصرة الليبرالية. وبالمثل، قام الزعماء الروسيون لـ Angel Coalition بتقديم المساعدة فيما يتعلق بوضع أول قانون لمواجهة التجارة غير المشروعة في عام 2003.

تقوم مجموعات الدعم والمناصرة، إلى جانب ممارستها للضغوط لإصدار القوانين ودعمها، بلعب دور رئيسي كمصدر للأفكار الجديدة ونشرها. ويعتبر مفهوم "تحجيم الضرر"، والذي غالبا ما يقوم الأنصار بتطبيقه على تجارة المخدرات، إحدى هذه الإسهامات. وينطوي هذا المبدأ على أخذ التأثير الكلي للمخدرات والتجارة الخاصة بها في الاعتبار، واختبار كل مقياس من خلال تحديد ما إذا كان يقوم بتحجيم الخطر بدلا من زيادته. وفي الواقع يعني هذا توجيه الموارد لمنع وقوع الخطر وعلاج الآثار المترتبة عنه، بالإضافة إلى التعرف على إمكانية تجريم أو تشريع بعض المخدرات. إن هذه المادة قد تعتبر أمرا حساسا من الناحية السياسية، وبالتالي فإن مؤيديها يفضلون التعبير عنها باستخدام مصطلحات فنية، مما يجعل أساس الجدل الدائر اقتصاديا وليس سياسيا. فإيثان نادلمان Ethan Nadelmann، أحد أنصار تحجيم الضرر في الولايات المتحدة، ليس ناشطاً متطرفاً وإنما هو عالم جليل متخصص في العلوم الاجتماعية، وكاتب يحمل درجة من هارفارد في القانون والعلوم السياسية. وقد تعثر نادلمان في سياسة المخدرات بالصدفة عندما كان يبحث عن أحد الموضوعات في كلية الدراسات العليا. ومنذ عام 1994 تزعم مجموعة أمريكية، معروفة الآن باسم Drug Policy Alliance، وتعتبر من المؤيدين الرئيسيين لتحجيم الضرر، كما قامت بالحصول على تمويل من جورج سوروس George Soros وهو أحد القائمين بالأعمال الخيرية.

إن المعلومات جيدة؛ لكن الأفكار أفضل. ولكن ماذا عن النتائج الملموسة؟ إن هناك العديد من الحالات الناجحة التي تعمل على نطاق محدود– هجمات على التجار غير الشرعيين وأوكارهم، الكشف عن السياسيين الفاسدين، إصدار قوانين جديدة – والتي يرجع الفضل في تحقيقها إلى الجهود المبذولة من قبل جهات الدعم والمناصرة الخاصة. وبالرغم من هذا فإن النمو المستمر للتجارة غير المشروعة منذ 1990 – خلال نفس الفترة التي ازدهر فيها نشاط المجتمع المدني العالمي – يشير أن الجماعات الموالية لا يمكنها أن تحول التيار وحدها. ويتمثل أحد الأسباب في أنه بالرغم من كل المزايا التشغيلية التي يتمتعون بها مقارنة بالحكومات، فإن تلك الجماعات أيضا، مثلهم مثل البيروقراطيات، تواجه الصعوبات المرتبطة بعاملين،

هما الموارد والرؤية الضيقة أو المحدودة. فإذا كانت الحكومات تجد صعوبة في مجاراة الموارد التي يجمعها التجار العاملون في المجالات المحظورة، فإن المنظمات غير الحكومية تواجه مشكلة أكبر بكثير. ولكنها تتشابه أيضا مع الحكومة فيما يتعلق بالقيود التي تفرضها رؤيتها المتخصصة، وبالتالي نظرتها الجزئية المحدودة: التركيز الشديد على أحد جوانب القضية، جزء واحد من الكيان، وهو ما ينطوي بدوره على المخاطرة الناتجة عن تجاهل تلك العلاقات التي يعتمد عليها التجار غير الشرعيين للنمو والإزدهار. وتضطر بعض جماعات الدعم والمناصرة لتبني رؤية محدودة نسبيا في واقع الأمر؛ ويرجع ذلك إلى أنه يستوجب عليها التنافس للحصول على الموارد المالية من الجمهور، وهو ما يتطلب جذب انتباههم خلال فترة قصيرة.

لا يخفى على أحد أن بعض القضايا يمكن "بيعها" بصورة أفضل من غيرها. وبصورة عامة، كلما ازدادت حدة وجاذبية المحور - على سبيل المثال، القضاء على الاتجار في الجنس بصورة غير مشروعة في الأقليات الموجودة بشرق أوروبا؛ أو الحفاظ على الفصائل المهددة بالانقراض؛ أو تدريب مزارعي الكوكايين على زراعة محاصيل بديلة - كلما كان من الأسهل بيع السبب، وجمع الأموال، واحتلال موقعٍ متميزٍ على طاولة السياسات. إن الأساس الذي يعتمد عليه الناشطون لاختيار قضاياهم يعتبر نتاجا لأحد أشكال المنافسة بين القضايا الإجتماعية، أو على الأقل بين الكلمات والصور التي تستخدمها جماعات المناصرة لنقل القضايا إلى عامة الناس. وتسهم مهاراتهم التنافسية في هذا المجال في تحقيق فروق مادية هائلة فيما يتعلق بالموارد المتاحة لهم. ويمكن لهذه الجماعات أيضا أن تحصل على الدعم والتمويل من المحسنين، أو مجالس الشركات، أو المصلين بالكنائس والمساجد، أو المتبرعين الصغار الذين يتركون الأموال من الفئات الصغيرة المتبقية في جيوبهم في الظروف المخصصة للتبرعات على متن الطائرات، أو رعاية ماراثون الجري، أو شراء روزنامة أو أجندة. كما تعمل الكثير من الجماعات الهامة والجديرة بالتقدير، باستمرار من خلال الاعتماد على طرق هزيلة، بعيدا تماما عن الأضواء.

ومن ثم، فإن مركز قوة المنظمات غير الحكومية يمثل أيضا نقطة ضعفها الأساسية، حينما يتعلق الأمر بالقضاء على التجارة غير المشروعة. فقدرتها على جمع الموارد المالية ورفع الوعي من خلال عرض المشكلة بمهارة، تجعلها شديدة التأثير. إلا أنها تدفعها أيضا إلى التخصص، كما أن التركيز على شكل واحد فقط من أشكال التجارة غير المشروعة، لا يتماشى مع المدخل غير المتخصص الذي يتبعه التجار غير الشرعيين بصورة متزايدة، والذين يقومون كما نعرف بالإنضمام إلى "خطوط المنتجات" المتنوعة وينسحبون منها بكل مرونة وسرعة.

كما أنه ليس هناك ضمان على أن مبادرات المنظمات غير الحكومية التي تم "بيعها" للعامة (والممولين) في الدول الغنية، سوف يستفيد منها الناشطون المحليون في الدول النامية، والتي كثيرا ما تواجه التجارة غير المشروعة في أشكال مختلفة تماما— في سياق الفقر الطاحن، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، أو الحروب الأهلية. وتركز الكثير من أنجح المنظمات غير الحكومية جهودها على "دول المصدر" — تلك التي تعتبر مصدرا للرقيق، والحيوانات، والمخدرات، وما إلى ذلك— كما تقوم بتوجيه الموارد التي تم جمعها من الناس في الغرب إليها. وبالرغم من أن الكثير من تلك البرامج تعتبر قيمة في حد ذاتها، إلا أنه من غير المحتمل أن تلعب دورا فعالا للتأثير على التجارة المحظورة ما لم تقم بجهد يحجم من إقبال الجماهير في الغرب على طلب تلك المنتجات التي يقوم التجار غير الشرعيين بتوفيرها.

الكتائب التجارية

أُعرِفكم بشرطة البرمجيات. لا، إنها حتى ليست قوة شرطة رسمية. ولكن كما هو الحال مع فرق التحقيق الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، فإن الجهود التي تبذلها الشركات الكبرى للسيطرة على الأمور فيما يتعلق بمحاربة التجارة غير المشروعة، أصبحت تبدو مثل الوظائف التي تقوم بها أجهزة الشرطة التقليدية. إن شرطة البرمجيات، كما تُعرف، هي اتحاد البرمجيات المستخدمة في تطبيقات الأعمال Business Software Alliance (BSA)، والذي يمثل نقطة تجمع ستة وعشرين اسما عالميا معروفا من Adobe إلى Veritas مرورا بـ Avid، وIntel، وMicrosoft، وSymantec. وقد قرر الاتحاد منذ منتصف التسعينيات أن يتصدى للبرمجيات غير المرخصة والمزورة أينما يتم استخدامها. وكما رأينا في الفصل السادس، فإن هذا يعني في كل مكان. ومن ثم قام الـ BSA بإنشاء مكاتب له في القارات الثلاث ليمارس نشاطه داخل العديد من الدول، وتتراوح الخدمات المقدمة من الخط الساخن إلى الإبلاغ عن عمليات التزوير والتزييف.

وتقوم المجموعة بما هو أكبر بكثير من مجرد جمع المقترحات؛ فهي تقوم بالتطبيق. حيث اعتاد الـ BSA، إستنادا إلى محققيه المحترفين، وغيرهم ممن يقوم باستئجار خدماتهم، بالإضافة إلى مساعدة الشرطة المحلية إن أمكن، أن يباغت مواقع تصنيع واستخدام البرمجيات غير المشروعة — والتي تعكس الجرائم التي يقوم بها المحترفون المميزون في عصر الإنترنت. فالهجوم الذي قام به الـBSA على أحد مُصنعي برمجيات CD-ROM السنغافوريين في عام 1997، والذي استغرق بدوره

خمس عشرة ساعة، لا يقل كثيرا عن حملات الشرطة المحترفة التي تتم في مواطن المحققين الأمريكيين، والأستراليين، وغيرهم من هونج كونج الذين اشتركوا في العملية. وبالرغم من أن شرطة سنغافورة كانت موجودة، إلا أنها تركت الدور الرئيسي للمحققين من الجهات الخاصة، والذين قاموا بدورهم بتعقب العمليات السرية السابقة لشراء ألف أسطوانة ليزر غير مشروعة من شركة سنغافورية أخرى.

إن حشد قوة شرطة عالمية عندما لا يكون هذا هو خط نشاطك التقليدي، يعتبر أمرا مكلفا. ولكن المصنعين سوف يقولون لك أنه ليس لديهم خيار آخر. إن هذا هو النطاق الذي تعمل عليه عمليات التزييف والتزوير، كما أن الحكومة تعاني من قصور واضح فيما يتعلق بمواجهة هذه الممارسات، مما جعل من الضروري أن تقوم الصناعة بتحمل الكثير من هذا العبء أو المسؤولية. فمصنعو الأدوية في الصين قاموا باستئجار شركات أمن خاصة لمساعدتهم في التخلص من السلع المقلدة، التي تحمل العلامات والأسماء المميزة لمنتجاتهم. إنها مهمة محبطة: قامت Washington Post في 2002 بالإعلان عن إحدى الحالات التي قام فيها أحد متعهدي الأمن في جوانجزهو Guangzhou ويدعى Smiling Wolf Consultative بتنفيذ عشر حملات للهجوم على مناطق تصنيع الأدوية المغشوشة ولم تسفر أي منها عن القبض على أي شخص بهذه الأماكن. وقد اعترف مدير الشركة ليو ديانلين Liu Dianlin إلى جريدة واشنطن بوست بأن المهمة تدعو إل اليأس والإحباط لأنها شبيهة بمحاولات سيزفيوس التعيس الذي يحاول تسلق الجبل وهو يحمل على كتفيه حجرا ثقيلا يفسد عليه تسلقه إلى أعلى. "إنك تغلق واحدة، فيتحركون إلى غيرها"، كما قال. "إن القضاء على هذه المشكلة هو في الواقع مستحيل. ونحن نقوم بإدارة هذه المشكلة أكثر مما نقوم بحلها". وهو ما قد يمثل أمرا طيبا لنشاط ليو، وإن كان ليس جيدا على الإطلاق لعملائه من الشركات.

ومع هذا ليس هناك بديل. حيث جاءت هذه الهجمات بعد أن قامت الحكومة الصينية بالتحرك للقضاء على عمليات التقليد والتزييف غير المشروعة. وبالرغم من القوانين والأوامر الصادرة عن الجهات العليا، فإن الشرطة المحلية لا تتمتع بالدافع أو الموارد الكافية للقضاء على مثل هذه العمليات – إن لم تكن على علاقة بها في المقام الأول. ففي الصين والأماكن الأخرى غالبا ما يتحتم على المحققين التابعين للجهات الخاصة دفع وتملق السلطات للقيام بإحدى هذه الهجمات، عن طريق إمدادهم بالأدلة وتقديم الأدوات اللازمة لتنفيذ العملية في أغلب الأحيان – ناهيك عن تقديم الشراب والطعام لمأموري الشرطة بغرض الحصول على الدعم والولاء اللازم.

إن الشرطة الخاصة تعشق الوشاة، وتعرف كيف تقوم باستمالتهم. فمن الممكن في بريطانيا أن يحصل الواشي الذي يقوم بالكشف عن إحدى العمليات المخالفة الضخمة نسبيا في قطاع البرمجيات – على سبيل المثال، شركة متوسطة تقوم بأكملها بالعمل في برمجيات معينة دون الحصول على ترخيص بذلك – على مكافأة قد تصل إلى 10,000 جنيه. ومن الشرطة إلى الجهات التنفيذية،يقوم الـ BSA أو نظيرها المحلي بإبلاغ الشركة بأنه قد تم الكشف عن ممارستها الخارجة، ويعرض عليها التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية. ويقوم هذا العرض بخدمة عدة أغراض. أولا، يمنح العرض تلك الشركات التي لا تدرك أن ما تقوم به يمثل انتهاكا الفرصة لتوظيف قدرتها على إنتاج منتجات رخيصة (نسبيا) لأغراض مقبولة. ثانيا، يسهم العرض في توفير التكلفة التي يتكبدها الـBSA لاتخاذ الخطوة الثانية، مقاضاة الشركة. ولكن هناك دافعاً ثالثاً أيضا، والذي يمثل تلك النقطة التي لا ينطبق عليها منطق الشرطة. فمن الأفضل للعاملين في صناعة البرمجيات ألا يقوموا بمقاضاة الشركة في حين يمكنها الاستفادة منها، من خلال تحويل مستخدم المنتج الذي تم نسخه بصورة غير مشروعة إلى مستخدم مشروع، وبالتالي إلى عميل مربح.

المسؤولين الحكوميين من أجل القوانين والقواعد التنظيمية المختلفة يعتبر أحد الممارسات الهامة والتي لا تزال مستمرة. فالـBSA، على سبيل المثال، قام بالضغط على الصين لاعتبار عمليات نسخ البرمجيات بصورة غير مشروعة جريمة مدنية، وهو ما يسمح للإتحاد فيما بعد بمقاضاة المنتهكين، وفي عام 2002، قامت المحكمة الصينية العليا بإصدار القانون لهذا الغرض. ولكن خطورة التهديد الناتج عن التجارة غير المشروعة، قد أرغم الجماعات التابعة للصناعة على توسيع نطاق الدور الذي يلعبونه أو أن يتعرضوا للفناء. تقنين مباريات الجولف ودعوات الغداء التي تسعى للترفيه عن السياسيين؛ رقابة أكثر من خلال الإعتماد على أجهزة الكاميرا الصغيرة، وعمليات الشراء السرية، ومراقبة الأنشطة التي تتم من خلال الإنترنت. إن هناك شيئاً ما تفهمه منظمات الأعمال جيدا هنا على المحك: الأرباح. فأحد المقاييس التي تعكس القلق الذي يساور هذه المنظمات فيما يتعلق بالكميات الهائلة المعروضة من المنتجات المقلدة، والتصميمات المسروقة، والبرمجيات المنسوخة بصورة غير مشروعة والتي تمثل بدورها السوق العالمي للمنتجات المغشوشة، يتمثل في تجاوز الحواجز المرتبطة بالشكوك والسرية القائمة بين المنافسين ، ليتحول بذلك المنافسون إلى شركاء سعيا للبقاء. أما اتحادات التجارة، والتي تمثل المكان الأمثل لتبني هذه المبادرات، فقد أصبحت الآن مراكزا للبحث، وجمع البيانات، وحملات الدعاية المتقدمة، ومكاتب التحريات والتنفيذ – المجموعة الكاملة للوظائف التي تقوم بها جماعات الدعم والمناصرة والتي لا تزال غير مكتملة.

وتعتبر أكثر الصناعات حزما هي تلك الصناعات التي استفادت أكثر من التقدم في تقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، والتي بالتالي لديها الكثير لتخسره. فإلى جانب الـBSA، يعتبر اتحاد الصور المتحركة Motion Picture Association (MPA) واتحاد المنظمات الدولي لصناعات الرسوم الصوتية International Federation of Phonographic Industries (IFPI)، من أنشط التنظيمات، حيث يقومان بالتصدي لعمليات نسخ الأقراص المضغوطة والـ DVDs وتحميل البرامج من خلال الإنترنت بصورة غير مشروعة. وتعكس جذور هذه المنظمات تركيبة كل صناعة. حيث يتضح أن غالبية أعضاء الـBSA، ومقره واشنطن، من الأمريكان. وينبثق MPA مباشرة من الاتحاد الأمريكي للصور المتحركة Motion Picture Association of America، والذي ارتبط لمدة طويلة برئيسه جاك فالنتي Jack Valenti الشهير ذو النفوذ السياسي، والذي تقاعد في 2004. أما IFPI، والذي يسعى إلى التمسك بأصول شركات التسجيل الرئيسية، فمقره لندن، كما يعتبر، بالمنطق، أقدم هذه الاتحادات. ولكن الجميع يتأثر، فعمليات التزييف والغش والتزوير تقع ضمن خطة مصنعي المحركات والصمامات، تماما مثلما تحتل مكانا في برنامج مصنعي الرولكس وألعاب الفيديو جيم. واعترافا بهذه الحقيقية، قامت الغرفة التجارية الدولية، ومقرها باريس، بإطلاق مبادرة طموحة تتطرق إلى الصناعات المختلفة تحت اسم خطة منظمات الأعمال للقضاء على عمليات التزييف والنسخ غير المشروع Business Action to Stop Counterfeiting and Piracy (BASCP).

يمكن تفهم المساعي التي تقوم بها منظمات الأعمال للتصدي لعمليات التزييف والتزوير غير المشروعة إلى حد كبير. ولكن كان أيضا على الصناعة أن تقوم بدور لمكافحة أشكال التجارة غير المشروعة الأخرى – تلك الأشكال التي غالبا ما تتعرض المنتجات فيها لسوء الاستخدام. فمجلس الكيماويات الأمريكي American Chemical Council، مثلا، يعمل بصورة روتينية، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للمخدرات Drug Enforcement Administration (DEA) للتعرف على عمليات الشراء المشبوهة وشحنات الكيماويات التي تمثل مصدرا لمعامل الكوكايين. كما قامت التنظيمات البنكية بإنشاء وحدات متخصصة، تقوم بالتركيز على المعايير والممارسات المثلى المتعلقة بعمليات غسيل الأموال، وغالبا ما تحاول وضع القواعد الخاصة بها قبل أن تقوم الجهات التنظيمية بفرض تلك الخاصة بها. كما تقوم اتحادات التجارة ومجلس المعايير المهنية للمحاسبين أيضا، بوضع بعض الأدوات التي تهدف إلى مواجهة عمليات غسيل الأموال والاحتيال. وتتسم منظمات الأعمال أيضا بإسهامها الأقل مباشرة، وإن كان لا يزال واضحا على القاعدة العريضة للتجارة

غير المشروعة: تؤثر ممارسة الضغوط سعيا للحصول على تأشيرات عمل للعمال المتميزين في أوروبا والولايات المتحدة على السوق العالمي "لمساعدة" الهجرة غير المشروعة. وفي نقطة معينة تندمج تلك الأنشطة داخل التأثير العام الذي تفرضه قرارات المؤسسات الكبيرة على البيئة السياسية والاقتصادية حولها. وبالرغم من هذا فإن الدرس المستفاد من شرطة البرمجيات ونظائرها، هو أن الغريزة الطبيعية للصناعة لمساعدة نفسها – غالبا – ما يمكنها أن تكون قوة إيجابية في الحرب المناهضة للتجارة غير المشروعة.

صحفيون في خط النار

إن أعداء التجارة غير المشروعة، الذين لا ينتمون إلى أي جهة حكومية، يتعرضون للكثير من المخاطر. فبعضهم خسر حياته خلال العملية. حيث وجد بعض المحققين العاملين من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأعمال، أنفسهم يعملون سراً في العديد من المواقف الخطيرة والمشبوهة. ويعتبر الصحفيون، وهم من ضمن أعداء التجار غير الشرعيين الآخرين، الأكثر وقوفا في خط النيران، بمعنى الكلمة تماما. ويشير أحد الإحصاءات التي قامت بها لجنة حماية الصحفيين Committee to Protect Journalists، ومقرها نيويورك ، إلى أن العدد الكبير من الصحفيين الذين يقتلون ويتم مهاجمتهم كل عام، هم ضحايا التجار العاملين في المجالات المحظورة، الذين يسعى هؤلاء الصحفيون للكشف عنهم. وهو ما يعكس الكثير، بطريقة مخيفة ومرعبة، عن هوية هؤلاء الذين ينظر إليهم التجار غير الشرعيين باعتبارهم أخطر مصادر التهديد بالنسبة لهم. إلا أنه بالرغم من أن العامة يعرفون تماما القضايا الشهيرة للصحفيين الذين تم اختطافهم وقتلهم من قبل الإرهابيين، فإن قصص هؤلاء الذين تم الاعتداء عليهم بسبب إبلاغهم عن التجار غير الشرعيين، ليست معروفة بنفس الدرجة. فالقليل على سبيل المثال قد سمع، مثلاً، عن الصحفي الباكستاني صوفي محمد خان Sufi Mohammed Khan، والذي قُتل في كراتشي Karachi في عام 2000 بعد كشفه عن عمليات للدعارة وتهريب المخدرات. وبالرغم من أنه قد تم القبض على القاتل سريعا، إلا أن الأطراف التي وقفت وراءه ظلت غير معروفة، والتي غالبا ما تتمثل في إحدى الأسر التي تقوم بتهريب النساء من أجل ممارسة الرذيلة بالإكراه في الهند.

إن الضحايا أحيانا ما يعملون في وظائف هامة ببلادهم. وهو حال جورجي جونجادز Georgy Gongadze، أحد الصحفيين الأوكرانيين الذي تم قطع رأسه في

عام 2000، الذي لم تتطرق الحكومة إلى قضيته إلا بعد قيام "الثورة البرتقالية" التي أتت بالزعيم المعارض فيكتور يوشِنكو Victor Yushchenko إلى الحكم بعد أربع سنوات. وقد حصل أحد المحققين التليفزيونين البرازيليين، تيم لوبيز Tim Lopes، على جائزة دولته المناظرة لجائزة Pulitzer تقديرا للتحقيق الذي قام به عن تجارة المخدرات في ريو دي جنيرو في 2001. وفي العام التالي قامت الجهات التنفيذية التي تدين بالولاء لأحد مستثمري ريو دي جنيرو باختطاف لوبيز وضربه، والحكم عليه بالموت خلال محاكمة صورية، وتم تنفيذ "العقوبة" عن طريق السيف.

وهكذا فإنه ليس من الغريب أن القاعدة الأساسية للعديد من أشكال التجارة غير المشروعة، هي ذاتها أكثر الأماكن خطورة لأن يعمل فيها صحفي تحقيقات: على الحدود المكسيكية الأمريكية – والتي هي في الواقع رقعة شاسعة من شمال المكسيك، الممتدة على الساحل. وحتى متاموروس Matamoros الواقعة على ساحل الخليج، تم التخلص من رئيس تحرير إحدى الصحف أنطونيو مارتينِز جوتيريز Antonio Martinez Guttierez رميا بأربع رصاصات في الرأس في مارس 2001. وقد أشارت النظريات المعنية بالتعرف على منفذي العملية إلى تجار المخدرات غير الشرعيين ومهربي المهاجرين، والتي قامت جريدة Zeta بالتحري عنهما. كما لاقى فرانسيسكو أراتيا Francisco Arratia الكاتب في مجموعة من دور النشرِ، والذي قام بالكشف عن عدد من الحالات، مصيرا مشابها. وفي تيجوانا Tijuana، أصيب أشهر الصحفيين المحليين الذي تطرقوا إلى التجارة غير المشروعة، جيسوس بلانكورنيلس Jesus Blancornelas، مؤسس ورئيس تحرير Zeta وهي إحدى المجلات المستقلة، بإصابات جسيمة إثر هجوم عليه بالسلاح في عام 1997، ولكنه نجا. ولكن شريكه، فرانسيسكو أورتيز Francisco Ortiz، لم يحظ بحظ مماثل في يونيو 2004. إلا أن الحال قد ضاق ببلانكورنيلس بعد سنوات طويلة أمضاها تحت حماية الحراس الشخصيين؛ حيث قال لرويترز في 2005، "إنني نادم على قيامي بتأسيس Zeta".

من الواضح أن الخطر الذي يمثله هؤلاء، يتناسب مع الأهمية التي يحتلونها في أعين التجار غير الشرعيين. فالمحققون يحظون بمنبر لا يتوفر سوى للقليل من المنظمات غير الحكومية، حتى أكبرها وأكثرها تأثيرا. ومن الممكن أن يقوم أحد الصحفيين الشجعان بنشر قصة قد ينتج عنها الإيقاع بإحدى الخلايا أو المنظمات العاملة في إحدى المجالات غير المشروعة. فصحفيو التحقيقات أيضا كثيرا ما يجمعون بين الإصرار والشغف، اللازمين بدورهما لتتبع التجارة غير المشروعة. وقد قامت إحدى المنظمات الرقابية الأمريكية، مركز النزاهة العامة Center for Public Integrity، بإنجاز الكثير عندما أنشأت وحدة للتحقيق والتحري، ضمت مجموعة من

الصحفيين بغرض استغلال مهاراتهم في المشاريع الخاصة بها. كما سعت المبادرة، التي أطلق عليها اسم (اتحاد صحفي التحقيقات Consortium of Investigative Journalists (ICIJ) إلى القيام ببحث تفصيلي عن تجارة الأسلحة الدولية، إلى جانب الموضوعات الأخرى.

إلا أن جميع الأدلة تشير إلى أن الصحفيين لا يمكنهم الكشف عن الشبكات وحدهم، ناهيك عن أنهم لا يمكنهم القيام بما هو أكثر من إرباك سلسة إمداد أو عملية توزيع واحدة أو أكثر. ومما يثير السخرية، هو أن الخيال الشائع في الكتب والأفلام قد يلعب الدور الأكبر في كشف الحقائق المعقدة للتجارة غير المشروعة، ونقلها إلى العامة. غير أنه في مقابل كل عمل، مثل الفيلم الخاص بستيفن سودربرج Stephen Soderbergh الذي يحمل عنوان التجارة المحظورة (2000) Traffic، والذي أشاد به الكثير من المسؤولين لدقته المماثلة للأفلام الوثائقية، يوجد العديد من تلك الأعمال التي تقدم عرضا لشبكات التجارة غير المشروعة، التي تعتبر في أسوء الأحوال سخيفة ومنافية للعقل، وفي أفضلها عتيقة.

معارك صغيرة، حرب كبيرة

في عام 1997 قامت جسيكا ماثيوز Jessica Mathews، والتي تتولى حاليا رئاسة مؤسسة كارنيجي الوقفية للسلام الدولي Carnegie Endowment of International Peace، بكتابة إحدى المقالات الشهيرة بعنوان "تحول القوى" "Power Shift". حيث قالت:

> إن نهاية الحرب الباردة لم ينتج عنها مجرد توافق أو تعديل بين الدول، وإنما مثلت محاولة جديدة لإعادة توزيع القوى بين الدول، والأسواق، والمجتمع المدني. فالحكومات المحلية ببساطة لا تخسر حكمها الذاتي أو استقلالها في ظل الإقتصاد العالمي. فهم يتشاركون القوى – بما في ذلك الأدوار السياسية والاجتماعية والأمنية، التي تمثل محور قوتها السيادية – مع منظمات الأعمال، والعديد من الجماعات الأهلية، المعروفة باسم المنظمات غير الحكومية. فتركز القوى المستمر في أيدي الدول في 1648، والذي اقترن بصلح وستفاليا Peace of Westphalia، قد ولّى لفترة ما على الأقل.

لقد كانت ماثيوز على حق. والتجارة غير المشروعة لا تمثل استثناءاً للديناميكية التي قامت بتعريفها. ففي حين تعمل الحكومة جاهدة لمحاربة التجارة غير المشروعة،

برزت العديد من المنظمات الخاصة وبدأت تتحرك لملأ الفراغ. وتعتبر هذه المنظمات بدورها جزءا من القطاعات الأكثر كرما وجودا، التي تضم المجموعات الجديدة التي تمثل المجتمع المدني والتي أصبحت فجأة مُمكنَّة بفعل العولمة. وتكمن المشكلة في أن كل هذه الكيانات تحاول التصدي لعدو تم تمكينه بفعل العولمة ذاتها. ومن ثم فإنها كسبت بعض المعارك، ولكنها تورطت في حرب عميقة وطويلة.

وفي إطار هذه المواجهة تعاني هذه الكيانات من بعض القصور. أولها أنها مشتتة: فبعكس التجار غير الشرعيين، والذين تدفعهم القيمة العالمية للربح، فإن جماعات الدعم والمناصرة غالبا ما تحركهم المثاليات، والتي تتفاوت إلى حد كبير من جماعة ناشطة لأخرى، ومن مجموعة لأخرى. وبالرغم من أن مثل هذا التشتت في التركيز يمثل أحد جوانب القصور إلا أنه ساعد المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأعمال، على إلقاء الضوء على بعض القضايا والأماكن المحددة – سياحة الجنس في كمبوديا، الخشب الإستوائي في أندونيسيا، "ألماس الصراعات" في سيراليون، والأقراص التي تم نسخها بصورة غير مشروعة في نيويورك. ويصاحب الانتصارات المتحققة على هذه الواجهات المحددة، الإحباط الناتج عن معرفة أن شبكات التجارة غير المشروعة تقوم بالتكيف والتجمع مرة أخرى، حتى وإن توقفت الشركة عن شراء الإمدادات المشبوهة، وعندما يتم جمع التجار من الشوارع.

كما أن الجماعات التي تقوم بتقديم الدعم والمناصرة لها دوافع خفية أيضا. فبالرغم من أنها قد تتسم بحب الغير وما إلى غير ذلك إلا أنها قد تنطوي على تضارب نظرا لأن كل هذه الدوافع مصدرها وجهات النظر العالمية والنظم الأخلاقية. وتعتبر الدوافع الدينية في حد ذاتها مصدرا للخطر. فالراهبات في البرازيل وموزمبيق قد قُتِلن، على سبيل المثال، لقيانهن بالتهديد بالإبلاغ عن التجار غير الشرعيين، العاملين في تجارة الخشب والأعضاء البشرية على التوالي. ومن ناحية أخرى، واجه بعض الناشطين المتدينين انتقادات لمحاولتهم تحويل ديانة جماعات – من ضحايا التجارة غير المشروعة، على سبيل المثال – الذين يقومون بتقديم المساعدة إليهم. وبالرغم من أن اتحاد الجماعات النسائية والإنجيلية، الذي يسعى لإصدار تشريع مناهض للإسترقاق في الولايات المتحدة، يجب اعتباره نجاحا واضحا؛ إلا أنه في الحقيقة يتسم بالضعف ولن يتمكن غالبا من المضي في العديد من المبادرات الأخرى.

وبالمثل، فإن الدوافع الاقتصادية والأخلاقية سوف تتصادم حتما، لتتحول الفروق الهائلة بين المداخل التي تتبعها منظمات الأعمال والجماعات الناشطة فيما يبدو إلى قضية تمثل اهتماما مشتركا. ففي حين تتفق الجماعات الناشطة مع منظمات الصناعات الصيدلية، على سبيل المثال، على الحاجة للقضاء على انتشار المنتجات

المقلدة الخطيرة أو المغشوشة، فإن الآراء تختلف فيما يتعلق بتحديد كيفية الإسراع من عملية توزيع الأدوية الرخيصة في الدول النامية.

إن مثل هذه الإختلافات لا تحول دون العمل سويا. إن ما يثير القلق والخيفة، هو احتمال اختراق التجار غير الشرعيين لجماعات الدعم والمناصرة. كما أن الاهتمام الحديث بالمجتمع المدني فيما يتعلق بالمعونات المالية قد أدى، بالتأكيد، إلى انتشار المنظمات غير الحكومية المشهرة ذاتيا في العديد من الدول التي يصعب تحديد مؤيديها وداعميها. ومن الممكن أن يلعب أحد مكونات المجتمع المدني – الإعلام – دورا لإلقاء الضوء على الممارسات القائمة والكشف عن المحتالين. ولكن اهتمام أجهزة الإعلام بالطبع غالبا ما يكون متقطعا وقصيرا.

وبالرغم من هذا، لا ينبغي توجيه اللوم إلى الجماعات الداعمة على القصور في الكفاءة؛ فقد قاموا بلعب دور فعال في مجالاتهم – بما يكفي على الأقل للقبض على بعض المجرمين، وإغاثة بعض الضحايا، وإرباك التجارة غير المشروعة عن طريق تغيير المخاطر والعوائد. إلا أن الحد من نمو التجارة غير المشروعة ككل يعتبر مهمة أكبر بكثير، تتجاوز نطاق ما قد يُعتبر طلبه منطقيا من إحدى الجماعات المدنية أو منظمات الأعمال التي تدعم بدورها قضية معينة. إن عدم انتشار الوعي العام بالتجارة المشروعة كوحدة متكاملة وجانب متشابك للسوق العالمي "المشروع" – والسياسات الحكومية الموجهة للتعامل مع هذه الحقيقة – لن يمكّن المجموعات الخاصة والمدنية القيام بما هو أكثر من المحاربة داخل المعارك محدودة النطاق والتي لا تسهم بدورها في كسب الحرب.

الفصل الحادي عشر

لماذا نخسر؟

ما هي السمة المشتركة بين أشكال التجارة غير المشروعة؟ إن الإجابة الفورية على ذلك السؤال هو أن جميعها ضخمة ومتنامية. ومن ثم فإن النتيجة الطبيعية لهذا الإستنتاج هي فشل الحكومات، في كل الحالات وبالرغم من الجهود الضخمة المبذولة، في التصدي لتيار التجارة غير المشروعة. أما النتيجة الثالثة التي استخلصناها من جولتنا في أسواق التجارة غير المشروعة الرئيسية، فهي أن مثل هذه التجارة لم تكن لتعمل على هذا النطاق الضخم دون تواطؤ الحكومات المستمر، أو دون وجود بنية تحتية قوية للتجارة، تشمل تلك المنظمات التي غالبا ما تكون قانونية وضخمة ومعروفة. إن التجارة غير المشروعة متغلغلة بعمق داخل القطاع الخاص، السياسة، والحكومات.

ومنذ أعلنت مرحلة التسعينيات اقتراب التيار الحالي للعولمة القوية، تحولت التجارة غير المشروعة بثلاث طرق. تضخمت التجارة بوضوح من حيث القيمة؛ كما توسع نطاقها ليمتد إلى مجموعة جديدة من السلع والخدمات؛ هذا إلى جانب تجمّع مختلف التخصصات القديمة للتجارة غير المشروعة، ليحتل السماسرة والوسطاء مكانة متميزة مقارنة بمصادر التوريد. إن التأثير المجمع لهذه الإتجاهات الثلاثة لا يمكن النظر إليه من منظور أقل من كونه عملية شاملة لإعادة تنظيم ضخمة للتجارة غير المشروعة، ولا يشبه هذا التحول تلك التغيرات التي تمر بها الصناعات الرئيسية من وقت إلى آخر، لزيادة قدرتها التنافسية ورفع كفاءتها.

وتفيد دراسات الحالة، التي تقوم بتدريسها كليات إدارة الأعمال، بأن الطفرات الصناعية الكبرى تحدث إما نتيجة استحداث منتجات جديدة، أو عندما تؤدي التقنيات الجديدة إلى تحول جذري في الطريقة التي يتم بها تصنيع المنتج أو توصيله إلى العميل، أو عند تغير ميول العملاء، أو عند ظهور عملاء جدد، ويكون غالباً نتيجة للإنتشار داخل أسواق جغرافية جديدة. كما يختل التوازن أيضا عندما يقوم

المنافسون الجدد بتحدى المنافسين التقليديين، أو عندما تقوم الحكومات بتغيير قوانين الدولة، أو عندما يتم خرق الاتفاقيات والمعاهدات طويلة الأجل بين الشركات الكبرى. وكما رأينا في الفصول السابقة، أسهمت كل هذه القوى في تحول الأسواق غير المشروعة – والتي ظل البعض منها خامدا لقرون عديدة في حين لم يكن البعض آخر موجودا. كما أن كل هذه القوى قد تعاظمت بفعل الطلب المستمر والمتنامي، ومصادر العرض الجديدة، والقواعد الحكومية غير الفعالة.

لقد عادت هذه البيئة الجديدة على التجار غير الشرعيين بنتائج ممتازة. وربما تعتبر أهم هذه التحولات هي أن الأطراف الرئيسية المتورطة في التجارة غير المشروعة قد تمتعت بنفوذ سياسي تناسب بدوره مع الأرباح الهائلة التي حققوها. وامتد هذا النفوذ السياسي إلى ما وراء عملية "الشراء" التقليدية للساسة والبيروقراطيين. حيث شمل أيضا "إحكام قبضة" دول وحكومات محلية معينة لفترة طويلة، والذي وصل تقريبا لدرجة السيطرة السيادية على تلك المناطق التي قد أو قد لا تتماشى مع الحدود السياسية، والتي وصلت في بعض الحالات القصوى إلى السيطرة على مراكز اتخاذ القرارات الهامة داخل الحكومات المحلية. وفي بعض الحالات ينتج هذا عن توافق مصالح الدولة القومية تماما مع استمرار الأنشطة الدولية غير المشروعة وحمايتها.

لقد تغيرت طبيعة وسياسة التجارة غير المشروعة كثيرا. أما ما تغير إلى درجة أقل بكثير فهي الطريقة التي ننظر بها إلى التجارة غير المشروعة، والأسلوب الذي نتحرك به نحن وحكوماتنا، وننظم جهودنا لمواجهتها. إن هذه الفجوة في الإدراك–وبالتأكيد في التنفيذ – لا تتقلص بالرغم من الأدلة المتزايدة يوميا، والتي تشير إلى أهميتها والقصور في الجهود التي نقوم بها. وأحيانا ما نقوم بالتركيز على تجارة معينة، في حين تشير الأحداث الجارية واهتمام أجهزة الإعلام إلى إتجاه آخر. وقد أدى اكتشاف شبكة ع.ق.خان للمكونات النووية، على سبيل المثال، إلى جذب هذا النوع من الاهتمام العام. كما أثار انتشار التجارة غير المشروعة سخطا عاما. وبالرغم من هذا، فإننا نادرا ما نقوم بجمع القطع سويا – وما يثير الدهشة هو أن الحكومات والهيئات المعنية بتطبيق القانون لا تقوم بذلك هي الأخرى. وفي المقابل، فإن التجار غير الشرعيين يقومون، فقط من خلال تتبع الأموال وتعديل عملياتهم وفقا للفرص التي يقدمها السوق، بالإنطلاق بقوة في إحدى المسارات التي نعجز جميعنا – حكومات، ومنظمات أعمال، ومنظمات مدنية، ومواطنون – عن تعقبها.

ولن يمكننا التوصل إلى طريقة أفضل لوقف التجارة غير المشروعة، إلا من خلال مواجهة الواقع الجديد للتجارة المحظورة ومحاولة التعرف على الأسباب التي تجعلنا نقف مكتوفي الأيدي أمام التصدي لها. إن هذا الفصل يدور حول إعداد العدة ومواجهة الوضع الراهن.

ويبدأ الموضوع، مرة أخرى، بالعولمة. فمنذ التسعينيات سعى الانتشار غير العادي للإصلاحات الاقتصادية إلى تجاوز العوائق التي تواجهها حركتا التجارة والاستثمار؛ كما أن الحركة السريعة للتغير التقني قد لعبت دورا لتزويد التجارة العالمية بطاقة هائلة غير مسبوقة. وتلقت التجارة غير المشروعة نفس الدفعة لنفس الأسباب البسيطة. وهكذا فقد وصلت التجارة غير المشروعة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إلى نقطة لم تصل إليها من قبل — من حيث النطاق الجغرافي، والأرباح، ونسبة سكان العالم الذين تؤثر عليهم. وتزخر القصص التي تم سردها في الفصول السابقة بالأمثلة على ذلك.

ولكن، دعونا نبحث فيما يكمن تحت هذا السطح الخارجي، وندرس كيف أثرت كل هذه التغيرات على التجار غير الشرعيين بصورة خاصة، والعوامل التي تفسر النجاح الاقتصادي الذي حققوه؛ حيث صاحب انخفاض تكلفة القيام بالأنشطة التجارية، انخفاضا مماثلا في تكاليف جميع العمليات على امتداد السلسلة، والتي تقوم بدورها بالربط بين الموردين والعملاء النهائيين للمنتج، سواء كان المنتج هيروين أو قذائف صاروخية أو DVDs تم نسخها بصورة غير مشروعة، أو العمالة المحلية غير المشروعة. وهو ما سمح لسلسلة الإمداد بتجاوز تلك النقطة التي كانت فيما سبق تعتبر النهاية المنطقية. فالمسارات المعقدة والسرية التي تتبعها السلع المهربة بين القارات، تعتبر اليوم أمرا شائعا يمكن القيام به. حيث أصبح من السهل إنشاء شركات وهمية؛ ومن ثم، فإن عملية إنشاء عدد من الواجهات المزيفة التي تسعى لتغطية آثار إحدى عمليات التهريب ليست صعبة. وبالتالي فقد قام الوسطاء العاملون في التجارة الدولية للسلع والخدمات والبشر بصورة غير مشروعة، بزيادة الخصائص التي يتمتعون بها، بالإضافة إلى الأرباح التي يحققونها. فالسماسرة، على سبيل المثال، هم الذين يسيطرون على تجارة السلاح اليوم، والسماسرة هم أيضا الذين يعقدون الصفقات، ويجنون الكثير من وراء العمليات غير المشروعة لزراعة الكلى.

ولأننا لا نزال متأثرين بصور الكارتلات والنقابات — المؤسسات المتحجرة التي تتجه فيها الاتصالات من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا في المنظمة — فإننا غير معتادين على التفكير في شبكات الوسطاء المرنة، أو الإفتراضية، التي تعمل عبر الحدود المختلفة وتقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات. وترتبط بعض هذه الشبكات بصورة دائمة، في حين تتفاوت غيرها من حيث التركيب والأنشطة والنطاق الجغرافي الذي تعمل فيه، حسب الأسواق والظروف المحيطة. وبالتالي، فإن السماسرة والوكلاء المتصلين بالموردين، والمُفرّغين، والمشترين في تجارة المخدرات، يُعتبرون أكثر أهمية من "رؤساء العمليات" التقليديين. إن التوسع إلى منتجات جديدة، مشروعة وغير مشروعة، يعتبر مجرد خطوة عمل منطقية بالنسبة لكل هؤلاء السماسرة.

وتنعكس النتيجة في شكل سلاسل القيمة الخاصة بالتجارة غير المشروعة، والتي تحاكي بدورها الفكر والفهم التقليدي. نعم، قد يبدو للوهلة الأولى أن مُقلدي ساعات اليد الفخمة من الصينيين لا يتشابهون كثيرا مع العصابات الموجودة بالصحاري الأفريقية، التي تنقل المهاجرين اليائسين من القرى الموجودة في أعماق مالي أو النيجر إلى إيطاليا أو أسبانيا. ولكن النظرة الفاحصة تشير إلى وجود سلسلة عالمية للقيمة، تقوم بدورها بتشغيل المهاجرين الأفريقيين غير الشرعيين الموجودين في العواصم الأوروبية كباعة متجولين يبيعون الساعات المقلدة. وعندما يقوم أحد مهربي المخدرات من نيبال، بالعمل في تايلاند بالنيابة عن الجماعات النيجرية الإجرامية التي تقوم بتكرير المنتج في لاجوس قبل تصديره إلى الولايات المتحدة، داخل أمتعة النساء الأوروبيات من خلال بروكسل Brussels أو فرانكفورت، فإنه من المؤكد أن بعضاً من الأطراف الموجودين في السلسلة يعملون في تجارة المنتجات الأخرى أيضا – ربما جلود الحيوانات المتميزة والغريبة الواردة من جنوب شرق آسيا، أو الأقراص المضغوطة المنقولة بصورة غير مشروعة، أو عمالة الأطفال. ولا يجب أن نندهش إذا ما رأيناهم أيضا يديرون عمليات الاستيراد والتصدير القانونية والمشروعة تماما.

وهو ما يجعله من الصعب تحديد مكان الخطوط الأمامية "للحرب على المخدرات"، أو أي هجوم آخر معاد للتجارة غير المشروعة. هل يجب شن الحرب على المخدرات في كولومبيا أم ميامي؟ ميانمار أم ميلان؟ أين يجب أن تنطلق المعارك الموجهة للتصدي لعمليات غسيل الأموال؟ في ناورو Nauru أم في لندن؟ وهل تعتبر الصين المسرح الرئيسي للحرب على انتهاكات الملكية الفكرية، أم هي مجرد قنوات لتلك الحرب الجارية على الإنترنت؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تزداد صعوبة لأن طرح السؤال نفسه يبدو غير منطقي أكثر فأكثر.

الحكومات تفشل

تفشل الحكومات في الحرب ضد التجارة العالمية غير المشروعة. وهو ما ينطبق أيضا على منظمات الأعمال والمجتمع المدني. فبالرغم من كل الجهود التي نبذلها، فإننا نخسر هذه المعركة.

ويرجع هذا الفشل إلى المشهد الذي أشارت إليه الفصول السابقة، ليس بناء على ملاحظة حادة، وإنما بصفته نتيجة حتمية ومؤكدة. وليس هناك أي دليل على أن الحكومات قد أحرزت انتصاراً مستمراً، ودائماً في سعيها للتصدي إلى أي من أشكال هذه التجارة غير المشروعة. ولا يبدو حتى من المنطقي أن نتوقع أن يؤدي أي حدث هام أو تقنية جديدة في المستقبل القريب، إلى تحويل التيار ضد التجارة الدولية غير

المشروعة. كما أن أوراق ببساطة لا تشير إلى تحول وشيك في حظ الشبكات العديدة العاملة في التجارة المحظورة. بل إنه من الصعب إيجاد دليل يشير إلى حدوث أي تقدم واضح، فيما يتعلق بتحويل النمو الذي تشهده الأسواق المحظورة، أو حتى احتوائه.

وبالطبع، فإن المعركة أحيانا ما تشهد لحظات من النجاح. فنحن نسمع كل يوم عن قيام إحدى الحكومات في مكان ما بالكشف عن إحدى الشحنات، أو تجميد رصيد أحد التجار غير الشرعيين، أو تفكيك شبكة إجرامية عالمية، أو مهاجمة واحدة من العبّارات المحملة بالبضاعة المحظورة. وللأسف، فإن هذه العمليات غالبا ما تشير إلى حوادث متفرقة ولا تعكس نمطا محددا. بل إن بعض النجاحات المحددة، في الواقع، قد تختفي بسرعة، إلى الحد الذي يجعلها تبدو وكأنها لم تحدث من الأصل.

ولنفكر في التقرير التالي من تايلاند والمنشور في Jane's Intelligence Review:

> أدت "الحرب على المخدرات" التي أعلنتها تايلاند بوضوح في عام 2003، إلى إرباك شبكات التجارة المحظورة وشبكات التوزيع، نظير تكاليف ضخمة تكبدتها من البشر والنفقات الحكومية.... إلا أنه قد اتضح بعد مرور عام كامل أن الشبكات الجديدة تنمو وتتطور، وأن تدفق منبهات الأمفياتامين والهيروين في المملكة قد ازداد مرة أخرى... ومن ثم، فإن تايلاند لم تحقق نصرا مؤكدا يستحق الاحتفال.

وبعد الهجوم يحدث تحول مضاد، فلا تلبث أن تعاود التغيرات التي تدور في هذا السياق، الظهور مرة أخرى حول العالم، وفي مختلف الأسواق غير المشروعة. فوفاة بابلو اسكوبارPablo Escobar لم يضع حدا لعمليتي إنتاج وتصدير المخدرات. كما أن الاعتقالات الواسعة في المكسيك لزعماء منظمتي Arellano Felix وGulf Cartel في عامي 2002 و2003 لم تؤد إلى تحجيم التجارة غير المشروعة، وإنما أدت ببساطة إلى إحداث بعض التعديلات مرة أخرى: حيث برز لاعبون جدد، وتكونت تحالفات جديدة، كما أطلق في أوائل عام 2005 سراح الزعماء المقبوض عليهم، والذين كانوا ذات يوم خصوماً عتاة، وذلك بعد أن قاموا بتشكيل حلف في السجن. "إن الأخبار السعيدة هي أن حكومة المكسيك قد قامت بالقبض على عدد أكبر من مديري العمليات، كما قامت بتفكيك المزيد من الكارتلات"، قال أحد خبراء الجريمة المكسيكيين إلى New York Times، "أما الأخبار الحزينة فهي أن ما سبق لا يعني شيئا".

وتقدم عمليات غسيل الأموال مثالا آخر ذا نطاق أوسع، فهي تمثل أحد وجوه التجارة غير المشروعة التي تُعتبر فيها جهود الحكومات المشتركة المبذولة أكثرها قوة، كما تمت الإشادة بالنتائج المتحققة في هذا الإطار. وبالرغم من هذا فإن مثل

هذه النتائج بعيدة عن أن تكون مبشّرة. وقد قام الاقتصادي العالمي تيد ترومان Ted Truman وخبير اقتصاد الجريمة بيتر رويتر Peter Reuter بإجراء دراسة شاملة استغرقت ثلاث سنوات، وتناولت تقييما لكفاءة وفعالية الجهود المبذولة للتصدي إلى عمليات غسيل الأموال عقد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. ولم يجدا إلا القليل ليشيدا به:

> يرى الناقدون أن النظام [العالمي المناهض لعمليات غسيل الأموال] قد قام بما هو أكثر بقليل من الضغط على غاسلي الأموال لتغيير الطرق التي يتبعونها. حيث أصبحت حياة المجرمين أصعب قليلا، كما تم القبض على القليل منهم، ولكن لا يزال التغير طفيفا فيما يتعلق بحجم أو طبيعة غسيل الأموال أو الجريمة. ربما يكون الناقدون على حق.

إن المنطق والمشاهدة اليومية يشيران بالفعل إلى أن الحرب الموجهة ضد التجارة غير المشروعة، لا تجري على ما يرام. فنحن نعلم أن أسعار المخدرات ما تزال تنخفض في حين أن الإدمان يزداد، من الأدوية الموصوفة الشائع استخدامها في المدارس الأمريكية الثانوية، إلى الميثامفيتامين في الولايات الأمريكية الصغيرة وأنحاء أوروبا، إلى الهيروين المنتشر على طرق التجارة بالصين ووسط آسيا. كما أننا نعرف أيضا أن شراء الأسلحة لا يبدو أمرا صعبا بالنسبة لهؤلاء العازمين على الحصول عليها. وهو ما يبدو جليا بالنظر إلى الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية الجارية في أي وقت. ويبدو أن البحث يؤيد هذه الملاحظة المنطقية. فلا يمكن لأية دولة أن تدعي بأنها قامت بالحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين بصورة واضحة. وبالرغم من كل الخُطَبَ العامة والموارد الضخمة المبذولة لوقف التيار، إلا أنه من المؤكد أن الحكومات في العالم تخسر المعارك التي تشنها ضد التجار غير الشرعيين.

الحلقة الأخيرة، والأعظم

إن الحرب المعلنة ضد التجار غير الشرعيين تضع قوى الحكومات في مواجهة قوى السوق. ويشير التاريخ والمنطق إلى أن قوى السوق، على المدى الطويل، عادة ما تتغلب على قوى الحكومات. ومن هذا المنطلق، فإن التجارة المحظورة الحالية تتشابه كثيرا مع عمليات التهريب القديمة، التي ظهرت بدورها مع بداية فرض الحكومات قيودا على التصدير. وبالرغم من أن السلع وطرق التجارة المفضلة قد تكون تغيرت، إلا أن الدوافع الاقتصادية قديمة جدا. فقد ظل الملح، على سبيل المثال، لقرون عديدة

مخزنا هاما وعالي القيمة. وفي القرن الثالث قبل الميلاد، قام الصينيون بتطبيق سياسة الإحتكار على هذه السلعة، لتصبح بدورها أول سلعة في العالم تخضع لمثل هذا الحكر. وسمح الرومانيون بالاتجار فيها في سرية، وإن كان وفقا لأسعار إجبارية فرضتها الحكومة الإمبراطورية. وتحكي الكتب القديمة قصصا عن العقوبات الصارمة والحازمة التي تم فرضها على هؤلاء الذين قاموا باختراق القانون. حيث أكدت هذه القصص أن الدوافع الاقتصادية لخرق القوانين كانت جذابة ومغرية، وأن حتى العقوبات القاسية لم تكن كافية لردع الكثيرين عن المحاولة – كما هو الحال اليوم.

وتستمر الحكاية: حقق المهربون الفرنسيون، في القرن السادس عشر، أرباحا من الفروق بين الضرائب المفروضة على الملح، والتي كانت مرتفعة في بعض المناطق في الدولة، في حين كانت موجودة بالكاد في المناطق الأخرى. حيث عبرت النساء نهر لوار Loire River وهن يحملن أكياسا من الملح مخبأة داخل ملابسهن الداخلية وفي جيوب خفية عند أردافهن. وفي القرن التاسع عشر، انتشر الملح المهرب في الهند البريطانية والصين الملكية. ولم يفقد تهريب الملح جاذبيته إلا منذ حوالي مائة عام، حيث انخفضت القيمة النسبية للسلعة مقارنة بالمنتجات الأجدد والأكثر إربحا. إن الأمر لم يتغير كثيرا بالنظر إلى هذا المنظور التاريخي – فيما عدا ما تعلق بحجم الأسواق، وتنوع المنتجات حسب الطلب العالمي، وحجم الأرباح المرتبطة والتي يصعُب فهمها إلى حد كبير.

إن الظروف المحيطة بالتجارة غير المشروعة تمر اليوم بأفضل أحوالها. فنظرا لقدرتهم على التنبؤ بالطلب وتقييم الفرص على المستوى العالمي، فإن التجار غير الشرعيين يمكنهم استغلال فروق الأسعار بين الدول أو مزايا التكلفة المترتبة عن عمليات السرقة إلى أقصى حد. فالطاهي الصيني الذي يعمل بأحد المطاعم الموجودة بمنهاتن يمكنه أن يكسب خلال شهر أو اثنين ما كان ليحققه خلال أكثر من عام من عمله في وظيفة مماثلة في الصين. كما أن جراما من الكوكايين في مدينة كنساس، أغلى ثلاثين مرة من نظيره في بوجوتا، أما خشب الأرضيات فتفوق قيمته في لندن مائتي مرة قيمته في بابوا. وتعتبر الصمامات الإيطالية غير الأصلية أرخص 40 بالمائة، نظرا لأن المقلدين غير ملزمين بتغطية النفقات المرتبطة بتطوير المنتج. في حين يمكن شراء الأدوية التي تم إنتاجها في الولايات المتحدة، بعد عدة أسابيع، من الصين بعشر الثمن. كما أن جماعات العصابات الميسورة، مستعدة لدفع أي مبلغ لتحصل على الأسلحة التي تحتاجها – خاصة إذا كان التمويل مصدره الأرباح المتحققة من أشكال التجارة الأخرى المحظورة.

وفي كل مرة، تكون الدوافع وراء تجاوز القيود التي تفرضها الحكومة على التجارة، ونتيجة للنطاق العالمي الجديد الذين يعملون من خلاله والنفوذ السياسي

الذي تشتريه نقودهم، فإن المهربين يتمتعون بنفوذ ضخم. إن هؤلاء المهربين لم يعودوا يعتمدون الآن على مورّد واحد أو عدة موردين، بل يمكنهم شراء ما يحتاجونه من المصادر العالمية، حيث يقومون بالبحث حسب السعر، والتوافر، واللوجستيات، والعوامل الأخرى المرتبطة بدرجة المخاطرة والربح. وبالمثل، فإن عملاءهم لم يعودوا مجموعة صغيرة من "الأشخاص العاديين" الموجودين في الأسواق التقليدية؛ حيث يمكنهم الآن المغامرة حسبما تؤدي بهم شبكة الإمداد وحس المبادرة. وهكذا، فإن النتيجة الحتمية هي أن المهربين لم يعودوا مضطرين لبيع منتجاتهم محليا أو في الدول المجاورة، وإنما يمكنهم الآن إمداد العملاء الموجودين في القارات الأخرى. ومنذ سنوات قليلة فقط مضت، كان من المستبعد أن نجد التجار غير الشرعيين النيجريين، يقومون بالإتجار في النساء الواردات من تايلاند أو كولومبيا، واللاتي يتم شحنهن إلى اليابان لممارسة الرذيلة.

تحول الشبكة

إن أيا من هذه المزايا لم يكن كافيا لدفع التجار غير الشرعيين للتقدم على الحكومات كثيرا، كما هو الحال اليوم، لولا قدرة التجار العاملين في المجالات المحظورة اليوم على التكيف التنظيمي، وفشل الحكومات في أن تصارح نفسها.. وتتم التجارة غير المشروعة اليوم من خلال الشبكات. وقد اشارت الفصول السابقة كثيرا إلى هذه الشبكات، وتناولت العديد من الأمثلة التي تناولت عملها والنجاحات التي حققتها. إلا إنه من المفيد أن نتطرق باختصار إلى طبيعة هذه الشبكات، وكيف يقوم التجار غير الشرعيين باستغلالها، من أجل التعرف على أهميتها كأحد الأصول الهامة بالنسبة للتجارة المحظورة.

إذن، ما هي الشبكة network بالضبط؟ إن التعريف المتفق عليه محدود إلى حد كبير: الشبكة عبارة عن نظام من النقاط تربطها مجموعة من الصلات والعلاقات. وقد تكون هذه النقاط أي شيء: أفراداً، شركات، أشياء. أما العلاقات فقد تكون معارف، أو تعاملات، أو إشارات راديو، أو أي شيء آخر. وفي حين تتسم بعض هذه الشبكات بالجمود والسلبية؛ فإن البعض الآخر قد تكوّن بصورة مقصودة أو متعمدة، وهو ما يشير إليه توظيف الكلمة كفعل to network (أن تتفاعل من خلال مجموعة من الاتصالات).

ولنفكر في كيفية تفاعل البشر؛ فالبعض يرتبط بالآخر من خلال تلك الروابط التي لا تتم بصورة مقصودة تحديدا: فقاطنو المنطقة السكنية الواحدة يمثلون شبكة، ولكن أحد الاتحادات التي تجمع العديد من الأشخاص المتشابهين تشير إلى وجود علاقة أقوى بكثير؛ حيث يجمع أفرادها المصالح المتبادلة والأهداف المشتركة، التي تسعى

بدورها لإشباع هذه المصالح وحمايتها. إن مجموعة "أصدقاء الأصدقاء" تُعد شبكة، ولكن الخدمة المقدمة من خلال شبكة الإنترنت التي تسمح لهم بالالتقاء والاتصال، تشير إلى إحتمال وجود شكل أقوى بكثير من الصلات. ولا يوجد معايير عالمية يمكن الرجوع إليها لرسم خط واضح يمكن الاعتماد عليه للفصل بين الشبكات وغير الشبكات. وإذا ما بدأت في البحث عن الشبكات داخل التنظيمات الاجتماعية، فإنك غالبا ما سوف تجدها في كل مكان.

إلا أنه من الممكن أن تقوم بمقارنة الشبكات حسب تركيبها، أو الوظائف التي تقدمها، أو الطريقة التي يقوم بها أفراد الشبكة ببناء علاقاتهم واتصالاتهم. وهناك ثلاثة أشكال للشبكات بالترتيب؛ أولها هي الشبكة أحادية الصلات: سلسلة بسيطة، تمتد فيها من كل نقطة محورية علاقة واحدة في أي اتجاه، وهو ما يشبه سلك الأنوار المستخدم في أشجار الكريسماس، أو مجموعة من الأفراد يلعبون لعبة التليفون. أما الثانية، فتعد بمثابة نقطة مركزية ينبثق منها مجموعة من الصلات، وهو ما يشبه الخرائط الخاصة بمسارات الطائرات. وتشمل الفئة الثالثة، الشبكة متعددة الصلات التي ترتبط فيها كل الأطراف ببعضها البعض. فلننظر إلى الجماعات التي تجمعها الروابط العرقية أو القومية، مثل جميع الكولومبيين في كوينز Queens، أو السنغاليين في باريس، الذين يتمتعون بصلاتهم ببعضهم البعض، والتي تقتصر على أفراد الشبكة وتنتشر فيما بينهم.

وتشمل ثاني الفروق بين الشبكات، الدور الذي تقوم به هذه الشبكات والدرجة التي يتم بها استغلال العلاقات الموجودة. فالأصول المشتركة بين المهاجرين قد تؤدي إلى دعم الخدمات البنكية، والصحف، وهيئات توثيق الزواج داخل المجتمع؛ إلا أن الصراع السياسي الجاري في موطنهم، يمكنه أن يؤدي بنفس السهولة إلى تمزيق هذه الصلات. فربما يقوم مديرو إحدى الشركات بتكوين شبكات رسمية تلتقي بانتظام وفقا لجدول محدد، ولكن فريق الكرة داخل الشركة أو الاجتماعات غير الرسمية التي يقضي الأفراد من خلالها وقتا لطيفا، تمثل بدورها شبكة أكثر حرية، وإن كانت أكثر مرونة (وربما يراها البعض أكثر نفعا). وقد تتمتع الشبكات بمجموعة من الأهداف، وقد لا يكون لها أي هدف على الإطلاق. وربما تكون العلاقة أو الصلة التي تربط أفراد المجموعة طبيعية ومتأصلة، مثل المعرفة المتبادلة أو متعمدة، واختيارية مثل الهدف السياسي المشترك أو الديانة الواحدة.

وهو ما يشير إلى فرق ثالث بين الشبكات: هل يقوم أفراد الشبكة بتكوينها بناءً على مجهودات يبذلونها، أم أنهم أصبحوا جزءا منها بحكم مولدهم أو نشأتهم؟ إن بعض الشبكات متأصلة: حيث تضم مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في إحدى الخصائص المرتبطة بهويتهم، مثل الأصول العرقية، أو الدين، أو الجنسية، أو القبيلة. أما

الشبكات الأخرى فقد تم تركيبها وتجميعها بالكامل: توكيلات مطاعم McDonald's، وجماعة السلام الأخضر Greenpeace الناشطة، وحكام كرة القدم. إن الخطوط ليست واضحة دائما. فالشبكة التي تضم خريجي جامعة يال Yale، على سبيل المثال، تعتبر متعمدة إلى حد ما (الالتحاق بجامعة يال اختياري) وإن كانت متأصلة أيضا إلى حد ما، حيث أن الخريج يعتبر عضوا في رابطة الخريجين، شاء أم أبى.

تتمتع كل شبكة بمجموعة متنوعة من الخصائص الخاصة بها. إلا أن التعرف على وضعها فيما يتعلق بالتصنيفات المعروفة – الهياكل البسيطة والمعقدة، والأدوار الخفية أو المعلنة، والهوية المتأصلة أو المتعمدة – يعتبر مفتاحا أساسيا للتعرف على آلية عمل الشبكة؛ كيف يقوم أفرادها بالانضمام إلى الشبكة أو الخروج منها؛ وما الذي يجعلها تحافظ على استمراريتها بمرور الزمن؛ وما هي جوانب الضعف التي قد تؤدي إلى قصور في قدرتها على أداء الدور المنوط بها؟

ماذا يخبرنا هذا عن التجارة غير المشروعة؟ إن شبكات التجارة غير المشروعة متعمدة تماما، حيث تتمتع بهدف واضح – التربح من خلال خرق القوانين – وعندما تتخذ هذه الشبكات المتعمدة أحد الأشكال أو تقوم بأحد الأدوار، فإن هذا يرجع إلى قدرة هذا الشكل أو الدور على حل مشكلة ما. وحتى تتمكن شبكات التجارة غير المشروعة من أن تحقق نجاحا، فإنها يجب أن تكون (أ) مربحة، و(ب) آمنة. إلا أن هذه المتطلبات أو الأساسيات في حد ذاتها، لا تحدد شكل أو هيكل شبكة التجارة غير المشروعة الناجحة. فالجماعات العرقية، مثلات، دائما ما كانت قناة للتجارة. إلا أن الروابط العرقية ليست بالضرورة لازمة أو كافية لتنفيذ عملية تجارية ناجحة.

إلا أن شبكات التجارة غير المشروعة قد اتخذت، منذ التسعينيات، شكلاً مميزاً. وتشير هذه التركيبة السائدة إلى تحول واضح من النموذج الخاص بكارتلات التجارة المنظمة، أو حتى النماذج الأقدم. فشبكات التجارة غير المشروعة اليوم تتسم باللامركزية الشديدة، بل الاستقلالية. وغالبا ما تكون الخلايا التابعة لها – أو أفرادها – يعملون بشكل مستقل وناجح. ويلتقي الأفراد بين الحدود من خلال الشبكات التي قد تكون طويلة ومعقدة، وإن كانت قدرتها على التكيف وكفائتها مرتفعتين إلى حد كبير. كما أنه من المحتمل أن تكون هذه التفاعلات والتداخلات مؤقتة، وقد تكون دائمة. كما أنه من المحتمل أن تكون الصفقة المنعقدة عملية وحيدة لن تتكرر، أو جزءا من نمط عام.

وكما أشارت الفصول السابقة، فإن جميع الشبكات الخاصة بكل منظمات التجارة غير المشروعة الكبرى قد مرت بتحول من هذا النوع منذ التسعينيات، سعيا لتغيير النشاط التجاري الخاص بها وربطه مع غيرها. وقد سمح التفاعل من خلال الشبكات، علي سبيل المثال، بالآتي:

• **زيادة الاعتماد على مصادر المنتج العالمية، أو تركيبه، أو تجميعه عالميا** تلعب اليوم المصانع المكسيكية التي تقوم بتركيب وتجميع الأدوية المغشوشة باستخدام الكيماويات الواردة من الهند والتغليف من الصين دورا هاما في التجارة غير المشروعة. وهو ما ينطبق أيضا على معامل الهيروين بنيجريا، التي تقوم بالتعامل مع الخشخاش القادم من أفغانستان أو ميانمار، والذي تم نقله من خلال باكستان، أو أوزباكستان، أو تايلاند، أو الصين؛ أو ذلك المصنع في ماليزيا، الذي قام بتجميع المفاعلات لصالح ليبيا باستخدام الوثائق والمخططات الباكستانية، تحت إشراف سريلانكي، وبتمويل من البنوك الموجودة في دبي.

• **التحول في الدور الذي تلعبه المحطات الموجودة على امتداد مسارات التجارة غير المشروعة** وأصبحت ما كانت تعتبر سابقاً مجرد "مخازن موانيء"، يتخذ منها المهربون معسكرا مؤقتا، الآن مخازن وهمية أو افتراضية يتم فيها تخزين السلع حتى تتحسن الظروف. فقد تحولت المنازل في بوليفيا، والمكسيك، وأسبانيا، والنمسا، إلى حظائر إيواء للعديد من المهاجرين الذين تم تهريبهم من الصين أو أفغانستان، أو عبيد الجنس من مولدوفا وأوكرانيا. ومن ثم، فإن المخازن هي الأخرى تدعم تجارة الجملة التي يلتقي فيها المشترون والبائعون على أرض محايدة، لا تثير الشكوك – أو، بفضل الإنترنت، قد لا يلتقون على الإطلاق.

• **ظهور سوق مالي عالمي ناجح للتجارة غير المشروعة** لقد ولّت منذ زمن تلك الأيام التي كان يجد فيها مهربو المخدرات غير الشرعيين، صعوبة في نقل واستخدام أموالهم الطائلة. وبالرغم من أن الأموال لا تزال تتكدس والأرباح لا تزال تتراكم، إلا أن أصحابها الآن لديهم مجموعة أكبر بكثير من الأدوات والترتيبات، التي يمكنهم الاعتماد عليها لنقل واستخدام أرباحهم مشبوهة المصدر. ومن الحوالات إلى الشبكات المالية المعقدة التي تربط بين البنوك الخارجية والمراكز المالية، يتمتع المستثمرون غير الشرعيين الآن بخيارات أكثر بكثير. كما أنه لم يعد هناك داع لأن يتم تمويل العمليات الضخمة، التي تنطوي على مخاطرة كبيرة، عن طريق مجموعة صغيرة من الشركاء. فالعمليات الكبرى يمكن تفكيكها إلى أجزاء، حيث تقوم الشبكات المختلفة بتمويل كل من هذه الأجزاء، وأحيانا ما يتم ذلك حتى دون معرفة الأطراف الأخرى المتورطة. ومن ثم فإن تلك التقنيات مثل تمويل المشروعات project financing أو تجميع القروض loan syndication لم تعد تمثل الشكل الوحيد للمؤسسات المعروفة.

• **نهاية التحكم والسيطرة** إذا اعتمدت عمليات التجارة غير المشروعة، على التوجيهات الصادرة عن أحد المراكز الرئيسية، لكان من الأسهل تتبعها. إلا أنها لا

تفعل ذلك، فنموذج كارتل لم يعد موجودا. وبدلا من ذلك، أصبحت شبكات التجارة غير المشروعة لا مركزية، كما يبدو أنها لديها أكثر من رئيس أو لا يوجد لديها أي رئيس، على الإطلاق، حتى "لا تتم إصابة أي قلب أو رأس معين". إن الشبكات تدور حول تعدد الخيارات؛ كما أن الاستقلال التشغيلي الذي تتمتع به كل الخلية قد جعل من السهل عليها أن تتخلل محيطها المحلي.

ميلاد سوق

تمثل اللامركزية التي أتاحتها الشبكات للتجار غير الشرعيين اليوم، تفوقا على التنظيمات السابقة لأربعة أسباب على الأقل.

أولا، تشير اللامركزية إلى التقدم التقني. وغالبا ما يكون التجار غير الشرعيين هم من أوائل مستخدمي التقنية الجديدة، كما أنهم استفادوا من انتشار العمليات التي أتاحتها أدوات المعلومات والاتصالات اليوم.

ثانيا، تسهم اللامركزية في خفض التكاليف المصاحبة لعمليات التجارة المحظورة، حيث تقوم بتخفيض المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بخطر الانكشاف. ومن خلال توزيع العمليات بين الحدود، ينجح التجار غير الشرعيين في تأخير المعارضة، كما يقلل هذا التوزيع أيضا من احتمال إغلاق التجارة، نتيجة وقوع عملية اعتقال واحدة داخل السلسلة. ويمكن للشبكة متعددة الصلات، أن تتغلب عمليات الاعتقال أو الهجمات، نظرا لوجود قنوات بديلة دائما.

ثالثا، حيث أن اللامركزية والإنتشار لم يعودا مكلفين، فإن التجار يمكنهم الاستناد إليهما، لانتزاع السيطرة على السوق، والحصول على أضخم الأرباح من جانبي العرض والطلب. فالالتزامات المحدودة الخاصة بالعقود والمخزون وتوافر مصادر التمويل– سواء كان ذلك عن طريق خطاب لمنح قرض، صادر عن أحد مديري البنوك المتعاونين، أو من خلال تحويل مالي يقوم به مجموعة من العملاء يجعل من الممكن إبرام صفقة رابحة في وقت قياسي. وكلما كانت تركيبة الشبكة أكثر مرونة، وتوافرت الخيارات للتاجر في وقت ما، كلما أصبح من الأسهل تزييف إحدى العمليات. وكما هو الحال في أي نشاط تجاري، فإن التجار الناجحون هم هؤلاء الذين يتمتعون بخيارات متعددة.

وأخيرا، كلما ازدادت مجموعة الخيارات المتاحة للتاجر، كلما كان أقل ارتباطا بمنتج معين. ومن ثم فإن تكاثر العمليات التي تتضمن أكثر من منتج، مثل المخدرات مقابل الأسلحة، أو المخدرات والمنتجات المقلدة مقابل الأموال. وبالتالي، فإن كل عملية غالبا ما تمثل صفقة تتم مرة واحدة، حيث أن الأطراف المشاركة لا تؤيد تكرارها، حتى يمكنها الحفاظ على الأرباح المتحققة. ومن ثم فإن تورط أحد المشتبهين في

إحدى عمليات الـDVD المشبوهة، لا تجعل منه متخصصا في الـ DVD: فربما تنطوي العملية التالية التي يقوم بها، على مجموعة مختلفة تماما من المنتجات.

إن التجارة غير المشروعة لم تتخلص حتى الآن من جميع متخصصي المنتجات. ولكن أغلب أفراد الشبكة الأكثر ارتباطا بمنتج معين، يتركزون في المنطقة الخاصة بالإمداد والتوزيع. وتقع المرونة والسلطة أو النفوذ الحقيقي فيما بينهما. فلتنظر جيدا وسوف تكتشف أن جميع الشخصيات التقليدية، والأفراد غير المعروفين الذين ارتبطوا بتجارة معينة قد قاموا منذ فترة بتوسيع نطاق عملهم حولها. وهم يتراوحون ما بين فيكتور بوت Victor Bout والذي توسع في مجالات أخرى إلى جانب تجارة الأسلحة، مثل "ألماس الصراعات"، والأسماك المجمدة، والزهور، وحتى خدمات النقل المقدمة للسلطات الأمريكية الموجودة في العراق؛ وحتى الجماعات الموجودة بتيرانا Tirana، والدار البيضاء Casablanca، وتيجوانا Tijuana والمستعدون لتهريب أي شيء وأي شخص عبر الحدود إلى إيطاليا، أو إسبانيا، أو الولايات المتحدة، طالما أن السعر جيد.

إن التجارة المحظورة لم تعد مجموعة من التخصصات الغامضة والخطيرة. وإنما هي أقرب كثيرا لأن تكون تبادلا متكاملا، يتم فيه إحلال وخلط المنتجات المشروعة وغير المشروعة والمنتجات الواقعة في المنطقة الرمادية بصورة مستمرة، كما يتسم فيه الوكلاء (من التجار، ومقدمي الخدمات، والممولين) بأنهم أكثر استقلالية، كما أنهم متصلون ببعضهم البعض بصورة أفضل – إنه سوق يزداد كفاءة وفعالية؛ ولكنه بالطبع ليس سوقا بمعنى الكلمة. ويرجع هذا إلى أنه من المستحيل أن تعمل التجارة المحظورة في بيئة يتم فيها تبادل المعلومات الكاملة والتامة علنا – وهي البيئة المميزة للسوق الاقتصادي المثالي. وبالتالي، ونظرا لأن الكوكايين والأسلحة وشرائط الفيديو التي تم نسخها بصورة غير مشروعة، وعبيد الجنس لا يتم التعامل معهم مثلما يتم التعامل مع باقي المنتجات التقليدية، والتي تحمل بدورها بطاقات للأسعار متصلة بأجهزة الكمبيوتر حول العالم، فإن أسواق التجارة المحظورة تعتبر غير منتظمة، كما تتأثر بالظروف المحلية وليس فقط بالعرض والطلب.

إلا أن الشبكات التي يتسم تركيبها بالمرونة يمكنها التغلب على هذا القصور. حيث يمكن لإحدى الشبكات المنتشرة أو المبعثرة، الاعتماد على مجموعة كاملة من التقنيات التي أتاحها القرن الواحد والعشرين، لمساعدة أفرادها على انتهاز الفرص بكفاء وفعالية. وفي نفس الوقت، فإن مثل هذه الشبكة المرنة تحد من المخاطرة، عن طريق عزل الأطراف عن بعضها البعض؛ فليس هناك داع لأن يعرف أحد هوية باقي أفراد الشبكة الذين يبعدون عنه برابطة أو اثنين. كما تقدم أيضا مسارا بديلاً لكل من التعاملات الجارية، وتقلل من الخطر الذي قد ينجم عن تأثير إحدى الصفقات الكبرى الفاشلة، على غيرها من اللاتي لا تزال قيد التنفيذ.

وبالطبع فإن الهيكل أو التركيب التنظيمي ليس مسئولاً عن كل شيء. فتحول التجارة غير المشروعة يشير إلى القدرة الابتكارية التي يتمتع بها "زعماء المنظمات التجارية" أيضا، حيث يحاول المبتكرون التعامل مع عيوب النموذج السابق. وبالرغم من كل الخبرة التي يتمتع بها هؤلاء المبتكرون، إلا أن الفضل في هذا التحول الكبير يرجع إلى حد كبير إلى الذين يعملون بصورة مستقلة، ومن خلال الشركات العائلية ، واللاعبين الذين انضموا للشبكة بالصدفة تقريبا مثل دون ألفونزو، رجل الأعمال المكسيكي الذي التقينا به في الفصل الرابع – والذين قاموا بدورهم باستغلال الحواجز القصيرة، والتي كان من المفترض أن تمنع اللاعبين الجدد من الدخول؛ كما تدين بالكثير أيضا إلى السماسرة والوسطاء – بدءا من مديري البنوك إلى جهات النقل وإلى المسؤولين المتواطئين، الذين احترفوا فن مزج التعاملات المشروعة وغير المشروعة بطرق لا تثير الشكوك. لقد أسهم هؤلاء الرواد في خلق بيئة متميزة للأعمال، والتي يرد فيها القليل من المؤشرات الهامة والمؤكدة من أنفسهم، في حين يأتي الكثير منها من السوق. وهو ما يمكن اعتباره نقطة القوة المميزة للتجارة غير المشروعة في القرن الواحد والعشرين: فكلما استوحت هذه التجارة خصائصها من السوق العالمي، كلما كانت هناك فرصة أكبر لأن تعمل وحدها.

معركة غير عادلة

بمقارنة هذه الخصائص بتلك التي تتسم بها الحكومة، نجد أن السبب الرئيسي لخسارة الحكومات المعركة أمام الشبكات الإجرامية العالمية لا يرجع إلى إحدى صفات العولمة السلبية، وإنما يرجع إلى أن الحكومات والشبكات، كلاهما شبكات. وبعيدا عن التلاعب بالألفاظ، تعتبر هذه حقيقة هامة وضرورية للتعرف على الاختلاف بين هاتين المنظمتين المتصارعتين. وبغض النظر عن أموالهم أو التقنية التي يعتمدون عليها، أو الشجاعة المثالية والالتزام التي يظهرها عملائها، أو الابتكار والجرأة التي تميز مخططاتهم، فإن الحقيقة تظل أن الهيئات الحكومية المسؤولة عن محاربة الشبكات الإجرامية العالمية ما هي إلا بيروقراطيات. وأن البيرقراطيات العامة في كل مكان غالبا ما تنطوى على أنماط معينة يمكن التنبؤ بها.

الهيكل تميل البيروقراطيات إلى تنظيم أنفسها في شكل هيراركيات تتدفق فيها السلطة والمعلومات رأسيا من أعلى إلى أسفل، وليس بين الوحدات. ومن ثم فإن التنسيق والتعاون بين الوحدات، التي لا تمثل جزءا من نفس خط التحكم الرأسي، دائما ما يتولد بينها صراع، وقلما تظهر بصورة طبيعية. ويزخر تقرير 11/9، الذي يحتوي على النتائج التي توصلت إليها اللجنة التي قامت بالبحث والتحري عن كيفية قيام الإرهابيين بإصابة الولايات المتحدة بكل هذه الكفاءة، بالأمثلة التي تشير إلى

غياب "التنسيق بين الهيئات والوكالات" وهو ما مثل بدوره فرصة للقاعدة. وهو ما ينطبق أيضا على التجارة غير المشروعة، ففي كل المقابلات التي أجريتها من أجل كتابة هذا الكتاب، كانت صعوبة التنسيق بين أنشطة المئات من الهيئات المختلفة المتورطة في محاربة التجارة غير المشروعة، هي المشكلة التي أجمع عليها الجميع والتى تشكل عائقاً رئيسياً الرئيسي أمام التقدم. وقد وصف لي العديد من الخبراء والممارسين الذين قمتُ بمحاورتهم في هذه الحقيقة المهمة بأنها مستحيلة تقريبا.

الميزانية غالبا ما تكون البيروقراطيات الحكومية أيضا موجهة بموازنتها. وهو ما يعني أن تعظيم الموازنة التي يتم الحصول عليها من الخزانة القومية، بالنسبة لهيئات القطاع العام، يمثل أولى أولويات رؤسائها من حيث التفكير أو الوقت المكرس لها. وبالطبع، بالنسبة لرؤساء الهيئات الحكومية المعنية بمحاربة المجرمين، ربما يحتل الرد السريع على التهديدات والفرص والمؤشرات الأخرى التي يتلقونها من محيطهم الخارجي الأولوية. إلا أن الإهتمام بالبيئة الخارجية قد يكون غير ذي جدوى إن لم يتمكنوا أولا من تأمين حصة مناسبة من الموازنة العامة. إن محاربة الشبكات عملية مكلفة، ولكن العملية سوف تكون غير مجدية إذا لم تتوفر موازنة عامة كافية للقيام بذلك.

القيود السياسية والقانونية تعتبر الحكومات وحدات سياسية. فحتى أكثر البيروقراطيات الحكومية المستقلة سياسيا ليست بمعزل عن الانحرافات ذات الطابع السياسي، والتي يشوبها المحسوبية فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالتوظيف أو الشراء وتوزيع الموارد المحدودة. كما يفرض القانون أيضا قيودا على ما يمكن أن تقوم به الهيئات الحكومية؛ حيث يسمح لهم فقط بالعمل في إطار الدستور الحاكم لهم، والذي غالبا ما يتم تحديثه بصورة أبطأ بكثير من التغيرات التي تحدث في محيطهم.

الحدود وأخيرا، تواجه جميع البيروقراطيات الحكومية، صعوبة في العمل بكفاءة خارج حدود بلدها، على افتراض أنها لديها الفرصة للقيام بذلك بفضل وجود إحدى الشراكات أو الاتفاقيات الدبلوماسية. إن موطنها الأصلي هو بلدها، وليس الخارج. فالهيئة الحكومية التي تعمل في بلد غريبة، تحتاج إلى نفس برامج التدريب والمعدات المتخصصة، مثل تلك التي قد يحتاجها الغواص للنزول تحت سطح المياه. ومن ثم فإن البيروقراطيات العامة السائدة في دولة ما، غالبا لا تعمل بنفس الكفاءة خارج البيئة القانونية والسياسية للبلد نفسها.

إن هذا الوصف للهيئات الحكومية قد يبدو نمطيا، إلا أنه صحيح إلى حد كبير. وعند مقارنة هذه الصورة مع التشبيه المماثل لشبكات التجارة غير المشروعة العالمية، حيث تظهر الفروق جلية. فالشبكات تعتمد على الموارد التي يقدمها

عملاؤها، وليست تلك المتاحة من خلال الموازنة العامة. وتعتبر المخرجات الملموسة والنتائج الناجحة، هي مسببات الأرباح الوحيدة: عدم وجود مخرجات يعني عدم وجود ارباح؛ ومن ثم، فإن إغفال أو سوء تفسير إحدى إشارات السوق، أو إحدى الدلالات المستوحاة من البيئة التشغيلية، قد يتسبب في وقوع كارثة. ويحرك الربح والرغبة الشخصية في البقاء، دوافع العاملين. وبالتالي فهم في "الخارج" – أحد المفاهيم التي تفقد معناها تدريجيا لديهم – يشعرون بنفس الراحة وكأنهم في موطنهم. وفي حين أن الهيئات الحكومية لا يمكنها القيام سوى بما يسمح لها به القانون صراحة، فإن هؤلاء العاملين خارج نطاق الحكومة يمكنهم القيام بكل ما يشاؤون، فيما عدا ما يحظره القانون صراحة. وتقوم الشبكات الإجرامية بالقيام بالاثنين معا: تلك الأنشطة التي لم يتم حظرها صراحة، بالإضافة إلى تلك الأنشطة التي تم منعها صراحة.

مركبة رأسيا، ذات قدرة محدودة على الحركة، فإن الشبكات تعمل مثل الزئبق. كلما حاول أحد الإمساك بها، تتسرب من بين الأصابع، على هيئة قطرات صغيرة كثيرة. الفرق هو أن الشبكات الناجحة لا تظل صغيرة لمدة طويلة؛ فحركتها العالمية الجديدة قد منحتها القدرة على النمو بصورة سريعة.

مشكلة جانب العرض

لقد أدت الطفرة الكمية في القوة الاقتصادية وحركة الشبكات إلى إرباك الحكومات. فجهودها المبذولة للقضاء على التجارة غير المشروعة تعوقها الشراك البيروقراطية، والحواجز القومية، والحدود القانونية، والأهداف الدبلوماسية المتضاربة، والقضايا السياسية الحساسة. إن الأمر ليس أن الحكومات ساكنة لا تتحرك؛ فالحكومات تحاول بالفعل القضاء على الطلب النهائي الخاص بالمنتجات التي يتم الإتجار فيها بصورة غير مشروعة؛ أو تحجيمها حيث تقوم بالقبض على مستخدمي وموزعي المخدرات، "وتسمية" زبائن العاهرات "وإلحاق الخزي" بهم، وملاحقة طلاب المدارس والجامعات الذين يقومون بتحميل نسخ الأفلام والأغاني غير المرخصة، وتغريم البنوك التي لا تهتم "بمعرفة عملائها"، ومعاقبة الجهات التي تقوم بتوظيف المهاجرين.

كما تعمل الحكومات أيضا جاهدة لتحجيم المنتجات المحظورة المعروضة؛ حيث تعتمد في سعيها لتحقيق هذا الهدف على قيود الحظر المفروضة على الحدود، فيما يتعلق بمرور السلع غير المشروعة مثل المنتجات الغريبة، والأسلحة، والمنتجات المقلدة، والمخدرات، إلى جانب رش مزارع الكوكايين والأفيون باستخدام المبيدات الزراعية، وإغلاق المعامل المشبوهة التي يتم فيها تصنيع التركيبات الدوائية والكيماويات المستخدمة لتحويل أوراق النباتات إلى مخدرات، وفرض رقابة صارمة

على مصنعي الأسلحة، وإرغام الحكومات الأخرى على إغلاق المصانع التي تقوم بتصنيع المنتجات المقلدة أو المزيفة.

إن كل ما سبق يعتبر طيبا ومحمودا من الناحية النظرية – فيما عدا أن الشبكات قد أظهرت سرعة ومرونة واضحة فيما يتعلق بتحليل هذه التغيرات، في إطار المقارنات التي تعقدها هذه الشبكات بين الأسواق المختلفة من حيث العرض والطلب، ثم تكييف عملياتها، واستراتيجياتها للتوظيف، والشراء، والتسعير، والتوزيع وفقا للتغيرات الموجودة في البيئة المهددة لها، تماما مثلما قد تفعل أي منظمة تجارية ناجحة. كما أنها بالطبع لا تفتقر إلى الموارد أو الدوافع اللازمة لإدارة تجارتها أيا كانت. وغالبا لا يعتبر تدخل الحكومة أكثر من مجرد تكلفة أخرى للقيام بالنشاط التجاري، وكثيرا ما يخدم هذه الشبكات كمبرر لرفع الأسعار.

وبالرغم مما سبق فإن النمط الواضح الذي ينتج عن التجارة العالمية غير المشروعة هو أنه في جميع الحالات – وبالرغم من خطبهم الكلامية التي يحاولون فيها إثبات العكس – فإن السياسة المفضلة التي تتبعها الحكومات في كل مكان، هي مهاجمة جانب العرض. حيث تقوم الحكومات بتوظيف النصيب الأكبر من مواردها المالية والبشرية والتقنية الموجهة للتصدي للعمليات المناهضة للتجارة غير المشروعة، في ملاحقة المصنعين والناقلين والموردين. ومن ثم، فإن العرف السائد هو أن الجهود المبذولة للتصدي إلى جانب العرض، دائما ما تفوق تلك المبذولة على جانب الطلب بفارق كبير. وتكرس الحكومة الأمريكية موارد أكثر بكثير لفرض قيود الحظر – مثل ملاحقة الزوارق البحرية السريعة والطائرات الصغيرة في الكاريبي والخاصة بالتجار غير الشرعيين أو رش مزارع الأفيون – مقارنة بما تبذله للقضاء على السوق المُربح، والذي يجعله يستحق العناء الذي يبذله هؤلاء التجار الذين يعملون في المجالات المحظورة، والذين يخاطرون بحياتهم لإحضار المخدرات إلى الولايات المتحدة. فالمراهقة البرازيلية التي تم القبض عليها بمطار كنيدي Kennedy Airport وهي تحمل أكياسا مليئة بالكوكايين داخل أمعائها، تواجه مصيرا أفظع بكثير على أيدي النظام القانوني الأمريكي، مقارنة بإحدى الطالبات من نفس سنها والتي تمر القبض عليها وهي تتعاطى الكوكايين في إحدى الحفلات الماجنة. كما أن جهات التوظيف بأوروبا والتي تمثل الطلب الأكبر على المهاجرين الأفريقيين غير الشرعيين، تواجه عقابا أقل حزما وصرامة من قبل سلطاتهم، مقارنة بالأجانب الذين يخاطرون بحياتهم وهم يعبرون البحر المتوسط في قوارب غير آمنة. أما الباعة الذين يجوبون الشوارع وهم يحملون ساعات كارتيه Cartier المقلدة، فيواجهون مخاطر وعقوبات كبيرة لا تتناسب مع المشتريين المتجولين، والذين لا يواجهون في الواقع أي خطر على الإطلاق. وفي معظم الدول تقوم الشرطة بمطاردة بائعات الهوى، ولا زبائنهن.

لماذا نفضل دائما أن نهاجم جانب العرض؟ إن الأسباب عديدة. وبالنسبة للحكومات، تعتبر حماية الحدود القومية من الدخلاء الأجانب رداً طبيعياً وشديد التلقائية، مقارنة بالقيام بمجموعة من الجهود التي يشوبها التعقيد بغرض تنفير المواطنين من استهلاك المنتج أو تأجير الخدمات. وبالرغم من أن توجيه اللوم إلى المجرمين الأجانب أمر مربح سياسيا، إلا أن وضع المسؤولية على مواطني الدولة الذين يقومون باستهلاك المخدرات، أو منظمات الأعمال والأسر التي تقوم بتشغيل الأجانب بصورة غير مشروعة، قد ينتج عنه انتحار سياسي. إن القضاء على جانب الطلب يتطلب إجراء تغيرات معقدة، وغالبا ما تكون تجريبية، فيما يتعلق بالقيم، والتعليم، والمؤسسات المحلية، بالإضافة إلى السياسات الإجتماعية "المتساهلة" الأخرى – وهي ما يعتبر منطقة خطرة بالنسبة للسياسيين. أما القضاء على جانب العرض فيعني الاعتماد بدلا من ذلك، على الطرق الدقيقة التي سبق تجريبها: استخدام القوة، والإكراه، وتطبيق القانون. كما أن الأدوات المستخدمة للتصدي لجانب العرض، مألوفة بدرجة أكبر: الهليكوبتر، والسفن المدفعية، والعملاء المدججين بالسلاح، والقضاة، واللواءات. إن نفس العالم الذي أحيانا ما نحب أن نطلق عليه عالماً بلا حدود هو عالم لا نزال نتمسك فيه بفكرة الرقابة على الحدود.

وأهم من هذا كله، هو أن التحيز لجانب العرض، يعكس النظرة إلى التهديد الذي تمثله التجارة غير المشروعة، والتي لا تزال ترسم خطا واضحا بين الطيبين والأشرار، في حين أن الحقيقة أكثر غموضا بكثير؛ كما تنوه إلى أنه يمكن تطويق التجار غير الشرعيين والقبض عليهم، في حين أن الواقع يشير إلى أن هؤلاء التجار لا يندمجون داخل السياق كله فحسب، وإنما تمتد شبكاتهم أيضا داخل الحياة العادية: البنوك التي تساعد على تحريك النقود متعمدة أو دون قصد، النشاطات التجارية المشروعة التي تتم بمحاذاة مجموعة من الأنشطة الجانبية المحظورة التي لا يعلم بأمرها كل من في الشركة، العديد من الموظفين الحكوميين – ليس فقط في الدول النامية – والذين يفضلون الرشاوى التي يقدمها التجار غير الشرعيين، وإلى ما غير ذلك. إن القضاء على جانب العرض غالبا ما يقلل من مدى انتشار هذه الاتجاهات واستمرارها وتأثيرها. كما يؤكد أيضا إمكانية تقليص التجارة غير المشروعة جغرافيا، في حين أن جميع الأدلة تشير إلى أنها أكثر حركة مما كانت عليه من قبل.

إن فروضنا الشائعة ببساطة لا تتماشى مع الطريقة التي تعمل بها شبكات التجارة غير المشروعة وتزدهر من خلالها. إن السؤال هو هل يمكننا، إذا ما أتيح لنا الوقت لإعادة التفكير في طبيعة التهديد، أن نجد طرقاً تساعدنا على أن نعمل بصورة أفضل.

الفصل الثاني عشر

ماذا نفعل؟

إن الوضع ليس ميئوساً منه.

برز الإتحاد بين التقنيات الجديدة والسياسة المتغيرة، والذي أسهم بدوره في تمكين المجرمين وإضعاف الحكومات خلال فترة التسعينيات، مرة أخرى بعد عام 2001 وإن كان في شكل جديد – حيث اتسم هذه المرة بقدرته على تغيير الاتجاه لصالح الحكومات.

وقد بدأ الأمر عندما تسبب حدث غير متوقع في فجر القرن الجديد في إحداث تحول في الساحة العالمية التي يعمل فيها المجرمون الدوليون. ففي الحادي عشر من سبتمبر 2001 في حطام برجي مركز التجارة العالمي، انهار الشعور بالاطمئنان واللامبالاة، وغياب الوعي بصورة عامة حيال القدرات الجديدة للشبكات الإجرامية التي لا تدين بالولاء لدولة معينة. وانطلاقا من الشعور بالألم والحسرة، كان لاكتشاف القدرات التدميرية لهذه الشبكات والتي لا يمكن تخيلها حتى الآن بالغ الأثر في إشعال الحماس اللامتناهي كما يبدو لإصدار قوانين، ومنظمات وتقنيات جديدة – تلك التي يمكنها احتواء التهديد الجديد والقضاء عليه تماما. وفي كل مكان تنامى شغف جديد لتبني وسائل وطرق أكثر فعالية لتوكيد الأمن العام وحماية الحدود من دخول الأفراد والمنتجات الغير مرغوب فيها. لقد طالبت الشعوب بوجود مثل هذه الإجراءات واضطر السياسيون للإستجابة.

وفجأة أصبحت الحدود أساسية مرة أخرى، بل وأكتسبت أهمية عظمى، بصفتها حصنا مانعا للإختراق. أما الموظفون الحكوميون – رجال المطافيء، وضباط الشرطة، وموظفو الجمارك، والجنود – فقد أصبحوا الأبطال الجدد في حين فقد الممولون الدوليون والتجار العالميون بعضا من الجاذبية التي تمتعوا بها خلال

التسعينيات. كما أضحى الحفاظ على أمن الدولة هو الأولوية الجديدة، بدلا من النشاط التجاري الدولي. لقد أكسب التصدي للتجارة غير المشروعة، أهمية جديدة إزاء المخاوف المرتبطة بهجمات الإرهابيين، باستخدام المواد المهربة، والإعتماد على النظام المالي لتمويل أعمالهم المشبوهة،. ومن ثم فإن النداءات المتحمسة الشائعة في التسعينيات المرتبطة بالدور الذي يمكن أن يلعبه الدعم المشترك لتحقيق الرخاء العالمي قد تنحت لتفسح الطريق أمام المخاوف والقلق حول "العالم الخارجي الخَطِر". حيث أصبحت تحركات السلع والبشر عبر الحدود في حد ذاتها مثارا للشبهة. وبالتالي فقد قامت الحكومات بالموازنة بين القوانين، وأساليب الشرطة، والإجراءات الجديدة، والتقنيات الشرعية المبتكرة، بالإضافة إلى الأشكال الحديثة للتعاون العالمي. كما انخفضت المقاومة التي أبدتها الجماهير أمام تعدي الحكومة على الخصوصية والحريات المدنية.

وخلال الأسابيع التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بدأ الطلب المتزايد على الأمن في خلق أشكال العرض المختلفة الخاصة به. وبحلول نهاية العام، كان قد تم اصدار قوانين جديدة مناهضة للحرب في بريطانيا، وكندا، وفرنسا، والهند، واليابان، والولايات المتحدة. وأنشأت معظم الحكومات لجاناً متخصصة مميزة ومجموعات للعمل لدراسة تهديد الإرهاب الجديد واقتراح الحلول. كما شرعت العديد من الدول في إعادة تنظيم وكالات الأمن والمخابرات بها، في حين تم زيادة الموازنات القومية لتفسح مجالا جديدا للنفقات الجديدة. أما الشركات الإستشارية فقد بدأت القيام بمجموعة من الممارسات الجديدة الموجهة إلى سوق الأمن. وقامت الجامعات بإنشاء معاهد جديدة لدراسة الإرهاب والأمن الوطني. بينما اتجهت مراكز التدريب لتقديم برامج تدور حول الاستعداد لحالات الطوارىء، والإغاثة من الكوارث، والدفاع المدني، وحماية الحدود، والرقابة، والتشفير، وإدارة الأعمال في الأماكن الخطرة، وكيفية تجنب التعرض للاختطاف. وارتفعت الأرباح التي تحققها تلك الشركات المتخصصة في أجهزة الكشف والفحص، أو تقنيات من قبيل new-generation holograms، أو المعدات الإلكترونية المستخدمة للتأكد من هوية الأفراد، والسلع، والمستندات. وقد تقاعد العمدة ورئيس الشرطة بنيويورك وبدأا في بيع خدماتهما إلى مختلف الدول حول العالم، مما ارتقى بخصائص وسمعة تجارة الإستشارات والتي ارتبطت لمدة طويلة بالجواسيس أو العملاء السريين الذين قاموا بتغيير نشاطهم، وبالإسرائيليين الغلاظ.

تطلبت الشبكة المنصوبة اهتماما جديدا بالنواحي الجديدة لما يمكن أن يطلق عليه، الجريمة العالمية أو الدولية. واحتل الإرهاب المرتبة الأولى بالطبع. ولكن

الأدلة التي ظلت تتوافد – هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتفجير ملهى ليلي ببالي Bali في أكتوبر 2002، والهجوم الذي حدث بمحطة قطار Atocha بمدريد في مارس 2004 – قد أكد أن الإرهاب كان مرتبطا بالتجارة غير المشروعة. فقد عملت الظاهرتان بنفس الطريقة تقريبا، من خلال مجموعة شبكات متحركة لا مركزية، عالية الكفاءة. حيث قامت كل منهما بدعم وتغذية الأخرى. فالخلايا الإرهابية اعتمدت على التجارة غير المشروعة لدعم، وتحصين نفسها، وتحريك الموارد المالية عبر الأماكن المختلفة. وهكذا فإن تفكيك مصادر التمويل الذي تعتمد عليه الجماعات الإرهابية دائما ما كان يشير إلى التجارة غير المشروعة.

وفي ظل هذا المناخ الذي يشوبه التحدي، اشتدت المعركة. وكان المحققون وأنصار القضية الملتزمون بالطبع يعملون جاهدين للتصدي إلى التجار غير الشرعيين على طول الخط. ولكن كما اتضح لنا أكثر من مرة، فإن كل الجهود التي بذلوها خلال التسعينات لم تكن كافية لملاحقة النمو الرهيب في التجارة غير المشروعة. ومن ثم فإن المسؤولين الحكوميين، والناشطين، ومطوري التقنيات، والباحثين في الجامعات، وغيرهم قد قاموا اليوم بمضاعفة مجهوداتهم.

إن السؤال هو كيف يمكن التأكد من أن كل هذه الجهود الجديدة المبذولة سوف يكون لها عائد أو مردود.

ليس هناك شك في أن النجاح في الحرب الموجهة ضد التجارة غير المشروعة يتطلب تغييراً جذرياً في الطريقة التي نتبعها للقيام بذلك. فالمداخل التي اعتمدنا عليها في الماضي قد فشلت بصورة واضحة. وبالرغم من هذا يبدو أننا ما نلبث أن نعيد استخدامها مرة تلو الأخرى، حيث نقوم بإعادة الاستثمار في تلك الإستراتيجيات التي لم تثمر عن الكثير في حين لا نزال نتجاهل النقاط المظلمة التي تجعل تفكيرنا محدودا. ومن ثم فإن المهمة الأولى تتمثل في العزم على كسر هذه الدورة والتخلص من العجز الجماعي عن التعلم والذي يعيق التقدم فيما يتعلق بالحرب الموجهة ضد الجريمة المنظمة.

أما الخطوة الثانية فهي الابتعاد عن الميل للاعتماد على الامتعاض أو السخط الأخلاقي كأساس للسياسة العامة. إن معظم ما يجري تحت مظلة التجارة غير المشروعة بالطبع يمثل انتهاكا ليس فقط للقوانين وإنما أيضا للمعتقدات الشائعة فيما يتعلق بما هو صحيح وخطأ. إلا أننا بمرور الوقت قد سمحنا للتحذيرات الأخلاقية أن تحل مكان التحليل الصادق للمشكلة، وهو ما يعتبر تحيزا خطيرا؛ حيث ينتج عنه حالة من الطمأنينة والرضا حيال تلك الحلول غير المجدية كما يزيد من المخاطر والعوائق التي يواجهها السياسيون والمواطنون الذين يسعون إلى الإبتكار.

ولكن لا يزال هناك طريقٌ للتقدم. إننا إذا ما استفدنا من أخطاء الماضي وابتعدنا عن الميل للاستناد إلى المعتقدات الأخلاقية، فنحن إذن في موقع متميز يمكننا من التعرف على ما نواجهه وكيفية التصدي له. ومن ثم يمكننا بعد ذلك استغلال التقنيات والأفكار الجديدة إلى أقصى حد وتغيير استراتيجياتنا المحلية والعالمية الموجهة ضد التجارة غير المشروعة من خلال مجموعة من الطرق التي تمنحنا فرصة للقتال.

القواعد: تطبيق ما نعرفه

إن التجارة غير المشروعة ليست بالضرورة لغزاً. فنحن لدينا كل المعلومات اللازمة لتحديث ما نعرفه حول آلية عملها وعن سبب تحولها لتتمتع بهذا العزم وهذه القوة. ومن ثم فإنه من المهم أن نقوم، قبل التفكير في وضع سياسات عامة، أو قوانين، أو مؤسسات، أو استراتيجيات جديدة، أن نستسقي من المعرفة التي جمعناها. وبالتالي فإن هناك عدة حقائق أساسية بسيطة ، وإن كان كثيرا ما يتم تجاهلها ، والتي يجب أخذها في الإعتبار.

تتحرك التجارة غير المشروعة بدافع تحقيق المكاسب المرتفعة، وليس نتيجة للقصور الأخلاقي يجب أن يكون هذا واضحا. وبالرغم من هذا فالدافع الرئيسي للتجارة غير المشروعة غالبا ما يبدو في جميع الأحوال كنقطة مظلمة في أذهاننا. فنحن كثيرا ما نلجأ إلى التعبيرات الأخلاقية للحكم على التجارة المحظورة. إنه من الصحيح أن العديد من الشخصيات المتورطة في التجارة غير المشروعة مجرمون عتاة. ولكن ما يحركهم هو المكاسب ومجموعة القيم التي لا تتأثر بالانتقادات الأخلاقية. إن التجارة غير المشروعة ظاهرة إقتصادية، وليست أخلاقية. كما أن أدوات علم الإقتصاد تقدم تفسيرا أفضل من الاستنتاجات الناتجة عن دراسة الأخلاقيات والمُثل. فالعرض والطلب، والخطر والعائد، هي دوافع التجار غير الشرعيين الرئيسية. وتفسر الدوافع الإقتصادية كيف تأقلم التجار غير الشرعيين وشبكاتهم وقاموا بتحسين أنشطتهم بصورة مستمرة، بالرغم من التكلفة الناجمة عن القيود المؤقتة التي قد تعوق الكثيرين ، مثل عقوبات السجن الطويلة أو التهديد المستمر بالقتل. وما لم يواجه التجار العاملين في المجالات المحظورة انخفاضا في الحوافز التي تدفعهم إلى هذه التجارة – طلب أقل، أرباح أقل، خطر أكبر – فإن الحديث عن طرق العلاج الأخرى يعتبر غير مجدٍ بدرجة أو أخرى.

التجارة غير المشروعة ظاهرة سياسية لا يمكن للتجار غير الشرعيين التقدم دون مساعدة من الحكومات أو من شركائهم الذين يتقلدون مناصب عامة هامة. فبعض

الحكومات قد أصبحت بالفعل هي نفسها من ضمن التجار غير الشرعيين. ولدينا الآن مجموعة ضخمة من الأدلة التي تشير إلى أن التجارة غير المشروعة ظاهرة سياسية. فهي تخترق الحكومات، بل ويمكن أن يصل نفوذها إلى السيطرة على حكومة مقاطعة بأكملها أو حتى انتزاع السلطة من إحدى الدول الضعيفة أو الوهِنة. ومرة أخرى، فإن الحوافز الضخمة المرتبطة بالمكاسب المتولدة عن هذه التجارة تمثل محركا لمثل هذا الإجرام المتفشي في السياسة والخدمة العامة. كما أن التجارة غير المشروعة تعتبر ظاهرة سياسية من منظور آخر أيضا: فالرأي العام والسياسيون يقومون بتعريف العديد من التوقعات والقيود التي تحدد شكل الجهود المبذولة للتصدي للتجارة المحظورة. ويشمل هذا تعريف تلك الأنشطة التي يمكن وصفها بالإجرامية، والموازنات المستخدمة للقضاء على هذه الجرائم. إن عملية تعريف التجارة غير المشروعة بصورة متكاملة أو محاولة التصدي لها بكفاءة وفعالية قد يكون مستحيلا ما لم نتناول الإقتصاد والسياسة اللذان يحركاها كمحور للتحليل والتوصيات.

إن التجارة غير المشروعة ترتبط بالمعاملات أكثر مما تدور حول المنتجات لقد تعودنا على التعبير عن التجارة المحظورة من خلال تصنيفها إلى مجموعة من خطوط المنتجات. واعتمدنا على هذا التصنيف إلى حد كبير لدرجة أننا كثيرا ما نقوم بتوجيه الهيئات الحكومية المختلفة أو المنظمات العالمية لمحاربة كل شكل من أشكال هذه التجارة بصورة مستقلة. إلا أن هذه الأشكال لم تعد مستقلة. حيث يقوم التجار غير الشرعيين بالانضمام إلى خطوط المنتجات والانسحاب منها حسبما تفرضة الدوافع الإقتصادية ووفقا لما تسمح به الإعتبارات العملية. ومن ثم فإنه من غير المألوف أن يتخصص التجار في أحد خطوط المنتجات إلا عند الأطراف النهائية، شديدة المحلية للسلسلة مثل مزارع الكوكايين البوليفي أو بائعي الأقراص المضغوطة المنسوخة دون ترخيص في إحدى الأسواق الآسيوية المظلمة. إلا أن هذه الشخصيات تعتبر هامشية. ومن ثم فنحن في حاجة إلى التخلص نهائيا من الوهم المتعلق بأن أشكال التجارة المختلفة منفصلة، لنبدأ في التفكير في التجار غير الشرعيين كوكلاء إقتصاديين يقومون بوظائف متخصصة وليس كجماعات تركز على منتجات معينة. وبدلا من التفرقة بين التجار غير الشرعيين، و المهربين، والقراصنة، والذئاب coyotes، ورؤوس الأفاعي، والأفراد الذين يقومون بتنفيذ عمليات التهريب، فقد يكون من الافضل أن نفكر في التجار غير الشرعيين حسب الدور الذي يقومون حقيقة بتنفيذه: من مستثمرين، ومديري بنوك، ورجال أعمال، وسمسارة، وجهات للنقل، وأصحاب مخازن، وبائعي جملة، ومديري لوجستيات، وموزعين، وما إلى غير ذلك. ويتضح لنا، إذا ما نظرنا للتجار غير الشرعيين

باعتبارهم عملاء اقتصاديين انتهازيين وموجهين بالمكسب، أنه ليس لديهم مبرر لحصر أنفسهم في منتج واحد فقط.

لا يمكن أن تتواجد التجارة غير المشروعة في غياب التجارة المشروعة إن كل الأنشطة التجارية غير المشروعة تتضافر بقوة مع التجارة المشروعة. فالتجار غير الشرعيين في واقع الأمر لديهم دوافع قوية لدمج عملياتهم غير المشروعة مع المشروعات التجارية المشروعة. فالأرباح الطائلة التي يحققونها، على سبيل المثال، تمثل ضغطا طبيعيا تجاه التنوع. وغالبا ما يعني هذا الاستثمار في تلك الأنشطة المشروعة التي لا ترتبط بأية صورة مع الجانب الإجرامي لمنظمات الأعمال المحظورة. وسواء أن كانوا متواطئين أو فوق مستوى الشبهات، فإن تلك الوظائف التي يتم القبض عليها والتي تعكس الكفاءة التي تعمل بها أدوات التجارة غير المشروعة متعددة ومتنوعة هناك بنوك، خطوط جوية، شركات ملاحة، مخلِّصو جمارك، سائقو الشاحنات، شركات البريد السريع، الجواهرجية، معارض الأعمال الفنية، الأطباء، المحامون، مصنعو الأدوية والكيماويات، شركات نقل الأموال العالمية، والعديد من الأطراف الأخرى والتي تشكل بدورها البنية التحتية التي تمكّن التجارة المحظورة من العمل بصورة سريعة، وفعالة، وسرية.

التجارة غير المشروعة تشمل الجميع إن مجرد التفكير في رسم خط واضح بين الطيبين والأشرار يمثل قصورا في فهم واقع التجارة غير المشروعة اليوم. فالحقيقة هي أن التجارة المحظورة تتخلل حياتنا اليومية بطرق شديد الدهاء. بعضها يتم بصورة متعمدة: كموظف الجمارك، أو مدير الشركة، أو مدير البنك الخاص والذي يقوم بتقديم التسهيلات المتعلقة ببعض أنشطة التجارة غير المشروعة في حين يقوم بوضع قيود على الآخرين، أو المستشارون الماليون الذين يتسترون على بعض الأموال بعيدا عن متناول الخزانة عن طريق خرق واحد أو اثنين من القوانين "الثانوية" المفروضة. والبعض الآخر يتم بصورة شائعة وطبيعية: كالمواطنون الملتزمون بدفع ضرائبهم بانتظام والذين لم يقوموا أبدا بتجاوز أية إشارة حمراء، ومع هذا فهم يدخنون من وقت إلى آخر سيجارة حشيش، أو يستمعون إلى الموسيقى التي تم تحميلها من على شبكة الإنترنت دون الحصول على ترخيص، أو يشترون حقائب Louis Vuitton المقلدة – وكلها تمثل وجوها للتجارة غير المشروعة اليوم.

إن الهدف ليس تشبيه المتسوقين العاديين بالمجرمين العالميين. فزعيم إحدى الشبكات التي تقوم بالإتجار بالنساء واستغلالهن لممارسة الجنس بالطبع يستحق أقصى عقاب ممكن. ولكن ماذا عن هؤلاء الرجال الذين يقومون بشراء هذه الخدمات؟ أو تلك الأسر التي تعتمد على الأجانب غير الشرعيين للقيام بالأعمال المنزلية حتى

يتسنى للوالدين مواصلة حياتهم المهنية؟ هل تتساوى الجرائم؟ بالطبع لا. ولكننا لن نتقدم أبدا إذا انصب اهتمامنا بالكامل على موردي السلع غير المشروعة وليس المواطنين الصالحين الذين يمثل شغفهم بهذه السلع الدافع الذي يجعل هذه التجارة ممكنة. إن عملية التصدي لأشكال التجارة غير المشروعة في كثير من الأحيان ليست معركة بيننا "نحن" – المواطنين الصالحين – ضدهم "هم" – المجرمين، الأجانب في معظم الأحيان. فالفروق بين "نحن" و"هم" في الواقع كثيرا ما تكون غير واضحة. ومن ثم فإن أي حل للمشكلة يجب أن يشمل العملاء: أفراد المجتمع "العاديين" أصحاب العادات، والاحتياجات، والممارسات التي تقوم بدورها بتغذية جانب الطلب والتي تجعل التجار غير الشرعيين بالتالي فاحشي الثراء.

لا يمكن للحكومات القيام بهذا وحدها من المؤكد أن استراتيجيات التصدي للتجارة غير المشروعة التي تقوم على جهود الحكومة وحدها سوف تصطدم بالقيود الحكومية المتأصلة – الحدود القومية والعمليات البيروقراطية – والتي قام التجار غير الشرعيين ببراعة باستغلالها لصالحهم. وإذا كانت الحكومات قد فشلت في القضاء على التجارة غير المشروعة داخل حدودها الخاصة، فإنه من الطبيعي أنها لن تتمكن من القيام بذلك خارج حدودها أيضا. إن التجارة المحظورة تعد مشكلة أكبر مما يمكن لدولة، أو شرطة، أو جيش، أو وكالة تجسس واحدة التطرق إليها منفردة. وهو ما ينطبق أيضا على الحكومات القوية التي يمكنها التدخل خارج الحدود الخاصة بها بقدر ما ينطبق على الدول الأقل نفوذا وموارد. وبالرغم من أن التحرك من قبل طرف واحد قد يؤدي إلى نتائج سريعة وواضحة على المدى القصير، إلا أنه من المفترض أيضا أن يسهم هذا التحرك في تحقيق نصرٍ طويل الأجل في الحرب المعلنة ضد التجارة غير المشروعة.

ولكن يجب على الحكومات أن تمثل جزءا من الجواب. الجزء الأكبر في الحقيقة. فمحاربة التجارة غير المشروعة تتطلب إصدار قوانين وتطبيقها، وهو ما يمثل امتيازا مقصورا على الحكومة. كما تتطلب تعاونا بين الأجهزة القانونية، وأجهزة الشرطة، والمخابرات، بين الحدود. وفي غياب السلطة القانونية والإجبارية للحكومات من المتوقع أن نخسر الحرب. وهو ما يسهم بدوره في زيادة المخاوف الناجمة عن النجاح الذي حققته هذه التجارة غير المشروعة في إختراق الحكومات – ولايقتصر الأمر فقط على المجتمعات الفقيرة غير المستقرة. كما يجعله من الضروري أيضا أن نتوصل إلى مجموعة من الطرق التي تهدف إلى تسليح الحكومة لخوض هذه المعركة. إن الأمر لا يقتصر فقط على إعادة تنظيم الهيئات أو زيادة الموازنات المخصصة. فما هو أهم من ذلك هو وضع أهداف واقعية وواضحة، تعكس توقعات الجماهير المنطقية.

وهكذا يمكننا، بالاعتماد على هذه النقاط الأساسية، وضع طريقٍ للنجاح فيما يتعلق بمواجهة التجارة العالمية غير المشروعة. ويتضمن هذا ست خطوات. تتبع كل منها الأخرى، كما تعتمد على بعضها البعض من أجل تحقيق النجاح. فكل منها ليس مستقلا في حد ذاته. وتعتبر هذه الخطوات امتدادا لأكثر المحاولات الواعدة التي تجري حاليا. إن الجزء الأصعب لا يتمثل في وضع الإستراتيجية وإنما استحثاث الإرادة السياسية لتنفيذها. ولكننا إن التزمنا بصدق بما تعلمنا، سوف يمكننا إذن القيام بذلك أيضا.

تحسين، وتطوير، وتوظيف التكنولوجيا

بدأت السرعة المذهلة للتطوير التكنولوجي في خلق أدوات جديدة تتمتع بقدرات غير مسبوقة فيما يتعلق بدعم الحرب المعلنة ضد التجارة غير المشروعة. فنحن في واقع الأمر نقوم باستخدام أدوات القرن الجديد لقمع الآثار الناجمة عن الأدوات التي شاعت خلال فترة التسعينات.

لقد تغير اتجاه البحوث والتطوير بصورة واضحة منذ تاريخ الحادي عشر من سبتمبر الفاصل، لتحتل الآن عملية كسر العلاقة بين التوسع التجاري والمخاطر المتزايدة الأولوية. ومن ثم فقد قام العلماء والمهندسون بشحذ الأدوات اللازمة للتصدي للإبتكارات التي تدعم السرية وسهولة اختراق الحدود واللذان ميزا بدورهما الماضي القريب. وأصبحت عمليات التعرف على الهوية، والمراقبة، والتعقب والكشف هي الشعارات الجديدة للبحوث والتطوير. والتي تقوم بدورها بخلق فيض من الإبتكارات التجارية التي تسعى إلى إلقاء العقبات في طريق التجار غير الشرعيين. ويتم استخدام العديد من هذه الإبتكارات بالفعل الآن ، لتتخلل حياتنا اليومية بصورة أكثر أو أقل تطفلا. وفيما يلي بعض الأمثلة.

أجهزة التعرف على ترددات الراديو(RFIDs) تعتبر أجهزة التعرف على ترددات الراديو غالبا أسرع الأدوات الجديدة المتعلقة بالتطبيقات المعنية بالتصدي للتجارة غير المشروعة من حيث الإنتشار. ومن المفترض أن تحل هذه التقنية مكان نظام الكود الرقمي الشائع استخدامه الآن والذي يعد أفضل طريقة للتعرف على المنتج، وتاريخ تصنيعه، وتسجيل سعره. ويقوم جهاز التعرف على ترددات الراديو ببث إشارات راديو التي يقوم متلقي متخصص بجمعها وتأكيدها. وفي حين تتمتع بعض هذه الأجهزة بمصدر الطاقة الخاص بها؛ فإن البعض الآخر يقوم بالرد على الإشارة التي يرسلها المتلقي إليهم. وتتراوح التطبيقات بالفعل من إدارة المخزون بمحلات السوبرماركت إلى أجهزة التحقق الموجودة على عبوات وزجاجات الأدوية.

وبالمثل يمكن استخدام أجهزة التعرف على ترددات الراديو في جوازات السفر والتأشيرات، حيث بدأت الولايات المتحدة في إصدار بطاقات RFIDs للزائرين الأجانب عند عدة نقاط حدودية على أن يتم تعميم هذه البطاقة في المستقبل.

بطاقات العبوات والمنتجات انتشرت مجموعة كبيرة من البطاقات المبتكرة والتي تستخدم بدورها لتمييز العبوات والمنتجات. وتتضمن الأحبار والأصباغ التي يستخدمها المتخصصون في السند الخطي holographs، والقوالب المعدنية المستخدمة لإحداث علامات مميزة في النسيج، والأغلفة، والرقائق المعدنية. وتتميز البطاقات الكيماوية والبيولوجية بأنها دقيقة إلى حد كبير بما يكفي لأن تُستخدم على كل منتج على حدة مهما صغُر حجمه. وبالتالي فإن هذه التقنيات سوف تجعله من الممكن التعرف على المنتجات وتتبعها، بالإضافة إلى تحديد مستخدميها وتقفي آثارهم.

البيولوجيا الإحصائية كما يشيع أيضا بسرعة الإعتماد على البيولوجيا الإحصائية باستخدام الخواص الفيزيائية الفريدة أو المميزة للتعرف على الشخص. فتقنية التعرف على الصوت قد قطعت شوطا طويلا فيما وراء الطرق البدائية والمعيوبة المستخدمة في أجهزة الإملاء. ولكن الأجهزة التي تقوم بالتعرف على حدقة العين أو معالم اليد أو الوجه تعتبر أكثر أمانا و يمكن الإعتماد عليها بدرجة أكبر، وسرعان ما سوف تكون مألوفة لأي شخص يسافر إلى الخارج. فالإتحاد الأوروبي يضع على جدوله خطة متكاملة لاستخدام مؤشرات البيولوجيا الإحصائية على جوازات السفر الخاصة بها، أما الولايات المتحدة فتعتبر التعرف بواسطة البيولوجيا الإحصائية إجباريا على الأجانب الذين يفدون إلى الدولة. إن البيولوجيا الإحصائية تتمتع بقدرتها على إرباك السوق الذي يتم فيه تداول الملايين من جوازات السفر التي تفقد سنويا حول العالم.

أجهزة الكشف والأمن تعتبر أجهزة الكشف الجديدة، والتي يمكن الإعتماد عليها للتعرف على الوحدات المشتبة فيها أو التقاط آثار المخدرات والمتفجرات بصورة أفضل من أجهزة الأشعة والكشف عن المعادن التقليدية، من ضمن مجموعة الأدوات التي سوف يستخدمها المسافرون في القريب العاجل. وتشمل أجهزة التفتيش والفحص المحمولة – أجهزة المسح لتي تقوم بكشف الجسم بحثا عن أي جسم غريب – و"الأجهزة النافخة" والتي تنفخ أو توجه الهواء على الركاب ثم تقوم بتحليل الجزيئات المتحررة – والتي تعتبر طريقة مثالية لإلتقاط آثار المخدرات أو المتفجرات. كما يتم أيضا استخدام أجهزة المسح الضخمة في موانيء الحاويات ومحطات القطار والتي تقوم على ثلاث تقنيات مختلفة: أشعة إكس، وأشعة جاما، وتنشيط النيوترن.

المراقبة والتنصت يتم في هذه الأيام، خاصة في الدول الغنية، مراقبة نقاط المرور، والتعاملات البنكية، والقاعات التي يتم بناؤها، والمحلات، ومواقف الإنتظار، وحتى مداخل البنايات، وتصويرها عن طريق الفيديو بالإضافة إلى التصوير الفوتوغرافي، وذلك بصورة مستمرة. فالجمع بين شبكة الإنترنت وأجهزة الكاميرا الرقمية قد جعل من الرقابة عملية شائعة وغير مكلفة – حتى من على مسافات بعيدة أو من أعلى في السماء. كما أن الأقمار الصناعية أو الغواصات التي يمكنها التصنت على المحادثات المنقولة عن طريق كابلات التليفون الموجودة في قاع المحيطات، قد أصبحت أكثر تكيفا ويمكن الإعتماد عليها بصورة أفضل عن ذي قبل. ومن الممكن أن تقوم أجهزة المسح الجديدة أيضا بالتسنط على المحادثات التي تجري داخل البيوت والكشف عن أشخاص معينين، ومواقع محددة أو أنماط من الكلمات. ويضم Echelon، وهو أحد المشروعات السرية، إمكانيات متميزة تمكنه من التسنط على المستوى العالمي حيث تسمح هذه التقنيات نظريا لمستخدميها بالإستماع إلى أي حوار – في أي مكان.

البرمجيات إن نماذج الكمبيوتر المتميزة وأدوات التنقيب عن البيانات قد ارتقت بالتحري إلى مستوى جديد غير مسبوق. فالبنوك، على سبيل المثال، تنفق مبالغ ضخمة لتطبيق برنامج AML، أو برنامج مكافحة غسيل الأموال، من أجل توكيد التزامها بالشرط المتعلق بضرورة أن "تعرف عملاءها". ويمكن لبرامج وتطبيقات التحري عن السلوك مراقبة مئات الملايين من التعاملات التي يقوم بها أحد البنوك العالمية الكبرى وعلى الفور تحديد تلك التعاملات التي تعكس نمطا مريبا. كما يعتمد مكافحو الجريمة من الحكومة على استخدام برامج مشابهة "للتصنيف الإجتماعي" – تصنيف أعداد مهولة من التعاملات والعمليات بغرض التعرف على هيكل وأداء الشبكة.

تعقب البشر تتمتع مجموعة الأدوات المستخدمة لتعقب الأشخاص، خاصة باستخدام الأقمار العالمية المتحركة Global Positioning Satellite (GPS) وهي إحدى التقنيات المستخدمات لتعقب الموقع، بمستقبل تجاري واعد. فالهواتف الخلوية المحملة ببرنامج الـGPS قد انتشر استخدامها بين أهالي المراهقين في الدول المختلفة، حيث تساعدهم على التأكد من أن أولادهم يذهبون إلى تلك الأماكن التي يدعون أنهم ذاهبون إليها – أو ببساطة للتأكد أنهم بمأمن. وقد اكتسبت مثل هذا الأدوات قيمة عظمية جدا بازدياد جرائم الخطف المنظمة في العديد من الدول. وفي إحدى الحالات التي قد تبدو غير مألوفة الآن وإن كان من المحتمل أن تبدو أمرا عاديا خلال السنوات القادمة، قام بعض رجال الأعمال الأثرياء بسان باولو بالبرازيل، بالاعتماد على الشرائح التي يتم زراعتها تحت جلودهم، لتحديد موقعهم في حالة تعرضهم للإختطاف.

التكنولوجيا الحيوية من المتوقع أن تؤدي الثورة في مجال التكنولوجيا الحيوية إلى أكثر من مجرد دعم أساليب تحديد الهوية من خلال مطابقة الحمض النووي DNA. حيث قامت إحدى الشركات البريطانية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية والمعروفة باسم Xenova، على سبيل المثال، باختبار عقار مضاد للكوكايين والذي ساعد 58 بالمائة من مستخدميه على الإقلاع عن هذه العادة. ومن المتوقع أن يؤدي الجمع بين التكنولوجيا الحيوية من ناحية والتقنيات المايكروإلكترونية والنانوتكتنولوجي من ناحية أخرى في ابتكار مجموعة من الأسلحة الخطيرة لتلك الحكومات العازمة على القضاء على أشكال التجارة المحظورة.

إلا أن قائمة التقنيات التي تقوم بإنتهاك الخصوصية تعتبر أيضا مصدرا للإهانة والتهديد لأي من كان يعتقد أن تدخل الحكومة في الحياة الشخصية أمرا غير مقبول بل وخطيراً أيضا. فالحكومات التي تمتلك معلومات تفصيلية عن الحياة الشخصية لمواطنيها – وظائفهم، وممتلكاتهم، وعائلاتهم، وحتى عاداتهم الشخصية – قد تسيء استخدامها. فالتخوف المبرر من عدم الأهلية أو الإبتزاز يجعل العامة يعرضون عن فكرة منح هؤلاء المسؤولين حق الإضطلاع على معلوماتهم الشخصية. والتاريخ حافل بالأمثلة المأساوية التي قامت فيها الحكومات بإيذاء أشخاص أبرياء استنادا إلى بيانات غير صحيحة أو اعتمدت فيها على مثل هذه المزايا لتهديد المعارضين السياسين أو السيطرة عليهم. كما أن تلك الفترات التي تم فيها استخدام قوائم المواطنين لممارسة الإضطهاد السياسي ضد مجموعات اجتماعية بأكملها، والتي أحيانا ما وصلت إلى الإبادة الجماعية، تتجلى بالطبع بوضوح في أي من النقاشات الدائرة حول الدرجة المسموح بها للحكومات للتطفل على حياة الأفراد. وهو ما يفسر قيام العديد من الدساتير بحماية حق الفرد في الخصوصية. وفي الولايات المتحدة، يؤكد التعديل الرابع الشهير للدستور: "أن حق أفراد الشعب في أن يشعروا بالأمان في شخصهم، ومنازلهم، ومستنادتهم، وممتلكاتهم الشخصية الآثار الأخرى، ضد أي عمليات غير مبررة للتفتيش والإعتقال، لا يمكن انتهاكه".

ولكن ما هو "المنطقي"؟ إن الجماهير قادرة على إبداء تحولات واضحة في اتجاهاتها فيما يتعلق بموضوع الخصوصية، كما اتضح لنا بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر. ومن المتوقع أن تتوصل الدول المختلفة إلى نتائج متباينة عند محاولتها للموازنة بين السلامة العامة والحرية الشخصية، وأمن الدولة، والحريات المدنية. وتظهر بعض المجتمعات، خاصة الولايات المتحدة، تفهما محيرا للشركات الخاصة والتي تقوم "بالتنقيب" في البيانات الشخصية. فكثيرا ما يتبادل المواطنون المعلومات السرية مع العاملين بالشركات الخاصة الذين لا

يعرفونهم، ومع هذا فهم يعارضون بشدة حصول الحكومة ولو على قدر ضئيل من نفس المعلومات.

إن الحقيقة المؤكدة هي أن تلك التقنيات التي تمكن من هم في السلطة من أن يكونوا أكثر تطفلا داخل حياتنا الخاصة موجودة بالفعل. أما مدى انتشارها فسوف يتوقف على براعة الحكومات في استخدامها وفاعلية هذه التقنيات فيما يتعلق بقدرتها على محاربة الإرهابيين والمجرمين. فالتطوير التقني الناجح بالرغم من كل شيء لا يعد ضمانا لنجاح التطبيق العالمي الموسع. إن الدول الغنية تتمتع بميزة طبيعية، وسوف تساورها الشكوك فيما يتعلق بتبادل الأدوات المبتكرة مع تلك الحكومات التي لا تثق بها. وفي نفس الوقت، فإنه ليس هناك من ضمان أن استثمار الدول الغنية دائما ما سوف يكون حكيما. وكما نعرف من ملاحظة العديد من المجالات الأخرى للنشاط الإنساني، فإن التكنولوجيا ربما تكون عاملا أساسيا للتقدم، ولكنها لا تكفي وحدها أبدا. وفي واقع الأمر، إن مجرد الإعتقاد بأن التكنولوجيا وحدها يمكنها تحقيق النجاح في إطار الحرب المعلنة على التجارة غير المشروعة يعد خطئاً جسيماً.

تكاتف الحكومات وتوحيد جهودها

من السهل أن نتوقع الكثير من التكنولوجيا وأن نقع ضحية لخيال أو حلم تقني فني حيث يتم حل المشاكل ذات الجذور الإجتماعية والإقتصادية والسياسية العميقة بالإعتماد على التقنيات الجديدة. فالتكنولوجيا لا تعمل أبدا وحدها إذا كان الأفراد والمنظمات الذين يمتلكونها لا يجيدون استخدامها. وإن لم تقم الحكومات بتغيير الطرق التي تنتهجها، فإن التقنيات الجديدة سوف تُعتَبر إهدارا قد يوهم القائمين عليه أنهم قد حققوا إنجازا في حين أنها في الواقع تفتح الباب أمام سلسلة من المخاطر.

ولنأخذ على سبيل المثال المشروع الذي أطلق عليه جهاز الـFBI لقب Trilogy والذي أسماه ناقدوه "Tragedy" أو "الكارثة". ففي مارس 2005 وجد المكتب نفسة مضطرا للتنازل عن 170 مليون دولاراً كان قد استثمرها في نظام خاص بقاعدة البيانات المتعلقة بإدارة الحالات والذي لم يحقق أي نجاح. فقد كان اهدارا مروعا ليس فقط للموارد، وإنما أيضا للوقت الثمين. وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على حادث الحادي عشر من سبتمبر، ظل وكلاء الـFBI يفتقرون إلى إحدى الأدوات الضرورية للقيام بعملهم اليومي. "إنني محبط"، قال روبرت مولر Robert Mueller مدير الـFBI عند إعلانه فشل المشروع. "إنني محبط لأنه ليس لدينا على مكتب كل عميل عندنا الإمكانيات التي يقدمها النظام الحديث لإدارة الحالات." إن أسباب الفشل كانت

واضحة للغاية. فالمشروع قد عانى من "التكاليف المتزايدة، والتخطيط غير الدقيق، وسوء الإدارة، ومشاكل تتعلق بالتطبيق، والتأخير،" كما قال سناتور أمريكي ممن هم على دراية بالموقف. لقد تغير العقد الخاص بنظام "ملف الحالة الإفتراضي" virtual case file ست وثلاثين مرة.

وهناك بعض القصص الأخرى المماثلة في إدارة أمن الدولة ، والتي وصفتها Washington Post في عام 2005 بأنها لا تزال "متأخرة بفعل صراع الشخصيات، والإختناقات البيروقراطية والمناخ الذي يشوبه القصور الأخلاقي، وهو ما يحد من قدرتها على حماية الدولة من الهجمات الإرهابية، وفقا لمسؤولي الإدارة والخبراء المستقلين الحاليين والسابقين". وقد أشارت المقالة إلى أن إدارة تطبيق قوانين الهجرة والجمارك Immigration and Customs Enforcement (ICE) التابعة للإدارة قد عانت من أزمة مالية حادة امتدت لأكثر من عام لدرجة أن استخدام السيارات التابعة للوكالة أو حتى التصوير كانا في بعض الأحيان ممنوعين – وهذا هو حال إحدى الوكالات الحكومية المنوط إليها التصدي لبعض من أغنى المجرمين حتى الآن. وما يبعث على السخرية هو أن الـICE كان في هذه الفترة جزءا من وكالة الأمن القومية التي تحظى بأكبر موازنة في العالم. كما أن القصص المماثلة أيضا حول الإهدار الذي ينم عن عدم الكفاءة والجهود غير المهدفة قد أعاقت الوكالات المسؤولة عن زيادة الأمن المفروض داخل الموانيء والمطارات بالولايات المتحدة.

إن هذه المشاكل لا تقتصر فقط على الولايات المتحدة، بالطبع. حيث عانت منها جميع الحكومات؛ بل ويمكن القول أن القطاع العام الأمريكي، في واقع الأمر، أكثر خبرة كما يتمتع بموارد أكثر، ومستويات أعلى من حيث المهارات والمرونة، مقارنة بالغالبية العظمى. لقد فشلت التكنولوجيا في كل مكان في أن تحل الصراعات المستمرة القائمة بين الوكالات أو حتى الفروق البسيطة في المنظور البيروقراطي. فكل هيئة أو وكالة لديها الثقافة والإجراءات الخاصة بها. كما أن الجمارك، وحرس الحدود، والهجرة، والشرطة، والجيش، وخفر السواحل، والمحققين الماليين، والدبلوماسيين، والجواسيس يستجلبون خلفيات، وتدريب وأولويات متفاوتة، حتى فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية المشتركة. ومن ثم فإن كل هذه الفروق قد ينتج عنها ببساطة رؤية محدودة. كما أن أنه من الصعب إقناع أكثر الحكومات خبرة أن تتأكد من أن ما تقوم به لا يفسد ما قامت به غيرها. وقد عبّر كبار المسؤولين عن محاربة الجريمة حول العالم والذين قمت بإجراء لقاءات معهم عن شعورهم بالإحباط الشديد حيال التفكك في رد فعل الحكومة تجاه التجارة غير المشروعة والذي بدا وكأنه موروثا.

إذا ماذا نفعل؟ إن الإجابة، للأسف، تتطلب وجود منظمة حكومية موحدة – منظمة تتمتع بالنطاق، والسلطة والمهارات اللازمة لمواجهة المجموعة الكاملة للأنشطة التجارية غير المشروعة. وهو أمر غير وارد حيث أن الوكالات الأصغر غالبا ما تكون أكثر كفاءة. ومع هذا، فإنه مثلما لم يعد التجار غير الشرعيين يفرقون بين المنتجات التي ينقلونها، فإن الهيئات الحكومية المنفصلة المعنية بأشكال التجارة المنفصلة قد أصبحت عائقا في سياق الحرب المعلنة ضد التجارة المحظورة. فحدودها البيرقراطية تضر بمصالحها في حين تعود على التجار غير الشرعيين بالفائدة. وهو ما ينطبق أيضا على الطريقة التي تعتمد عليها هذه الوكالات دائما لتصنيف تخصصاتها. ففي أغلب الحيان ما تكون أجهزة الشرطة المعنية بشن الحملات على المخازن والمحللون الماليون الذين يقومون بتعقب العمليات البنكية المشبوهة على اتصال. وتمنح الإجراءات المعقدة لتبادل المعلومات التجار غير الشرعيين ميزة ثمينة فيما يتعلق بعامل الزمن. ففي عالم الشبكات الإجرامية المتكيفة، اللامركزية تتقلص سريعا الفترة الزمنية المتاحة بين التحليل (استكشاف ما يدور) والعمليات (منعه من الوقوع). وبالرغم من أن توزيع هذه المهام على الهيئات المختلفة يقلل من فاعليتها إلا أنه أمرٌ شائع. وهو ما ينطبق أيضا على تركهم ينجرفون بعيدا داخل نفس الهيئة.

إن وضع أفراد الشرطة، والمحاميين، والمحاسبين، والاقتصاديين، وعلماء الكمبيوتر، وحتى العلماء الإجتماعيين داخل فريق عمل واحد شبه متكامل مع مراعاة استقالايتهم يمثل تحديا، هذا صحيح. ولكنه ليس مستحيلا. فقد نجحت فرق العمل المشكلة من الهيئات والوكالات المختلفة – حتى بين الحدود – في تفكيك عمليات التجارة غير المشروعة والقضاء على الأطراف الهامة في هذه التجارة. إن المشكلة تكمن في أن فرق العمل دائما ما تتفكك في النهاية، حيث يرجع كل من أعضائها إلى الإدارة الأصلية الخاصة به أو بها ، في حين يتجمع التجار غير الشرعيين مرة أخرى ويتكيفون. إن الإبقاء على "عقلية فريق العمل" بين الوكالات المختلفة وعلى امتداد المستقبل غير المحدد يصطدم بكل ما نعرفه حول الآلية التي تفضلها الإدارة العامة للعمل. ولكن الحرب المناهضة للتجارة غير المشروعة شديدة الأهمية كما أن الخصم قوي جدا لأن يُترك للهيئات والإدارات المتفرقة.

وبالتالي فإن المنظور المتكامل للتجارة غير المشروعة يتطلب وجود مدخل متكامل لمحاربتها. ومن ثم فإنه ليس هناك بديل لوجود وكالة متكاملة تتحمل مسؤولية هذه المهمة كاملة. وهو ما يثير، بالطبع، المشكلة المرتبطة بكيفية عمل هذه الوكالة. وهذا هو ما يعنيه تكاتف أو توحيد جهود الحكومة. ولكن تماما مثلما قد يؤدى الإعتماد

الزائد على التكنولوجيا إلى خلق حل وهمي، فإن دمج الجهود الحكومية فقط من خلال تحريك "الصناديق" التنظيمية ووضعها تحت سلطة "إمبراطور أو قيصر واحد" يمثل وهما مماثلا لا يقل خطورة. ففي الولايات المتحدة، قامت إدارة أمن الدولة بخلق وهم يدور حول الإتحاد، في حين كانت، في الواقع، تعيد تنظيم نفس الأقسام عديمة الفائدة، لتصبح الوكالات التي تفتقر إلى التنسيق فيما بينها مصدرا للإهدار وربما حتى مصدرا متزايدا للخطر. وعندما تجتمع الأفكار غير الواضحة مع الموارد المالية الضخمة، والسياسات البيروقراطية الثانوية، في ظل وجود مهمة عاجلة وضخمة، فإن انعدام الكفاءة والفاعلية هي النتيجة المؤكدة.

وينطوي تكاتف الحكومة وتوحيدها على جمع المنظمات المختلفة سويا بغرض تنسيق الجهود بصورة أفضل. ولا يمكن القيام بهذا إلا في ظل وجود خطط واضحة، وموازنات تمتد لعدة سنوات لتغطي فترة زمنية أطول من مجرد الأحوال الطارئة المباشرة، إلى جانب وجود قيادة خبيرة حقيقية.

ولكن لا يزال هناك المزيد. فلا يمكن أن تعمل الحكومة بكفاءة إذا كانت الأهداف التي تسعى لتحقيقها غير واقعية. فليست هناك حلول تنظيمية لمشكلة البيروقراطيات المكلفة بمهام تتزايد باستمرار ويصعب تحقيقها بصورة متزايدة. وما لم يتم تبسيط مهام الحكومة وتحديد أولويات العمل بصورة أكثر انتقائية، فإن الفكرة المتعلقة بأن المشكلة يمكن حلها فقط من خلال إعادة التنظيم سوف تظل وهما.

تحديد أهداف يمكن للحكومات تحقيقها

بغض النظر عن المنظمة أو الميزانية، لا يمكن لأي هيئة حكومية في أي مكان أن تتصدى لقانون الجاذبية. إلا أن هذا هو الأمر الذي نصدره إلى الهيئات المكلفة بالقضاء على التجارة غير المشروعة. أن تقف بين ملايين المشتريين المتلهفين للشراء وملايين التجار المتلهفين للبيع، وأن توقفهم – هذا هو بالضبط ما نطلب من الحكومات القيام به. وفي معظم البلدان لا تختلف النتائج المتحققة كثيرا عن تلك التي قد تصل إليها إذا ما حاولت إيقاف صخرة تتدحرج إلى أسفل جبل منحدِر وتتفتت الحكومة. بصورة أكثر وضوحا، فإن الفساد إما سيشيع فيها بفضل التجار غير الشرعيين أو ستُترَك الحكومة لتعتقد أن النجاحات اليومية التي تحققها في معركتها ضد التجار غير الشرعيين إشارة لنصر مؤكد. أو ربما كان ليكون مؤكدا – فقط إذا ما أُتيح المزيد من الموارد، أو المزيد من التقنية، أو المزيد من السلطة لمحاربي الجاذبية.

وللأسف يبدو أن معظم المجتمعات، أو الحكومات، أو الهيئات غير مستعدة للإعتراف بحقيقة أن الموردين وعملاءهم يتزايدون، وأن حجم التجارة قد تفجّر، وأن التجار غير الشرعيين الجدد يبرزون باستمرار، وأن تتصرف وفقا لتلك الحقائق. كما أنهم أقل استعدادا لتقبل فكرة أنه قد يكون من الضروري انتهاج مدخل مختلف. ومع هذا فإن أي تقييم صادق سوف يشير إلى أنه لا يمكن إنكار هذه الحقيقة تماما مثل قانون الجاذبية. ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لوجود منهج جديد.

ويبدأ الأمر بالاعتراف بضرورة تحويل بعض من هذه النشاطات المحظورة لتصبح مشروعة. هل يعني هذا عدم تجريم التجارة المحظورة في عبيد الجنس، أو المواد النووية، أو الهيروين؟ بالطبع هذا غير صحيح. وإنما يعني هذا استخدام الموارد التي يتم إهدارها حاليا في سبيل تطبيق الحظر على الماريجوانا، أو جميع المنتجات المقلدة، أو العمالة المؤقتة غير المشروعة في التصدي لأشكال التجارة الأكثر خطورة. فبالرغم من قيود الحظر المفروضة، تتوفر الماريجوانا عند الطلب، تماما مثل كل المنتجات المقلدة والمزيفة. ثم متى كانت آخر مرة سمعت من أحد تعرفه عن الصعوبات التي واجهها لإيجاد وتوظيف أحد العمال غير الشرعيين؟ إن اتخاذ قرار فيما يتعلق بوقف التجريم عملية صعبة، وخطيرة، ومتناقضة، وتنطوي على مخاطرة. ولكن هذا ينطبق أيضا على الإيحاء بأن المدخل المتبع حاليا سوف يؤدي بنا إلى حالة إجتماعية أفضل. فهو لن يفعل ذلك.

إن الإقلاع عن تجريم بعض من أشكال هذه التجارة يمثل ضرورة عملية. وهو ما يعني الموافقة على حقيقة بسيطة. ففي عصر العولمة، يعتبر تأمين الحدود من كل شيء وفي كل وقت أمراً مستحيلاً بالفعل. فحتى الستار الحديدي يمكن اختراقه. فاليوم، وفي ظل تزايد حركات السفر وأحجام التجارة، وانتشار أدوات الاتصال واستخدام شبكة الإنترنت، لا يوجد حاجز لا يمكن انتهاكه. ومن ثم، يجب علينا الإختيار – بين تلك الأنشطة التي نوجه إليها مواردنا لقمعها وتلك التي قد يعتبر تطبيق مدخلٍ مختلفٍ للتصدي لها مناسبا أكثر.

إننا لحسن الحظ لدينا الأدوات التي يمكنها مساعدتنا لإتخاذ خيارات أفضل وأكثر ذكاءاً. فهناك تدفق بحثي هائل قدمه الإقتصاديون، وعلماء الإجتماع، ومتخصصو الصحة العامة، وغيرهم لفهم الدوافع الإقتصادية للتجارة المحظورة وقياس التكاليف الإقتصادية والإجتماعية المصاحبة لهذه التجارة، بالإضافة إلى الخيارات الأخرى المقترحة. وهناك مبدئان ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بهذه القرارات ومن الأفضل تطبيقهما سويا للحصول على أفضل النتائج. الأول هو خفض القيمة. فالتجارة غير المشروعة، مثل الأنشطة الإقتصادية الأخرى، تتضخم

كلما تزداد القيمة التي يستخلصها المستفيدون منها. وبالتالي فإن تقليص القيمة المرتبطة بالنشاط الإقتصادي سوف يؤدي حتما إلى انخفاض أهميتها. وتنطبق هذه القاعدة الأساسية للإصلاح الذي يعتمد على قوى السوق على التجارة غير المشروعة، مثلما تفعل مع غيرها.

أما المبدأ الثاني فهو خفض الضرر. ويعني هذا ببساطة قياس الضرر الإجتماعي الذي تتسبب فيه إحدى أنشطة التجارة غير المشروعة ومقارنة الطرق المختلفة التي يمكن الإعتماد عليها للتصدي لهذا الخطر بما يقلل من هذا الضرر. وقد قام الباحثون بتقديم مجموعة من الأدوات اللازمة لإعداد هذه التقديرات. ويشمل هذا، على سبيل المثال، الاختيار الذي قامت به العديد من الدول للاستثمار في العلاج بدلا من الحبس، أو في استبدال الحقن وتوعية المدمنين بخطر مرض الإيدز HIV/AIDs. إن التفكير في التجارة غير المشروعة من حيث الضرر يعتبر بديلا مثمرا للجدل السائد حول الاستنكار الأخلاقي. كما إنها ليست قفزة كبيرة كما قد يظن البعض. حيث اتضح أن تلك الأنشطة التي يراها معظم الناس غير أخلاقية إلى حد كبير هي أيضا الأعلى تكلفة بالنظر إلى الآثار الإجتماعية المترتبة عنها.

وهناك اعتبار ثالث، أكثر عملية. ويعتبر تجاهله أمراً غير واقعي. إنه القيد الذي تفرضه الميزانية التي تعمل الحكومات على أساسها. إن وضع استراتيجية لقمع بيع الجملة ضد كل شكل من أشكال التجارة غير المشروعة يعد أمراً مستحيلاً حتى بالنسبة للدول الغنية. أما بالنسبة للدول الأفقر حالا والتي لديها اهتمامات أخرى عاجلة مثل المياه غير الآمنة، والأمية، ووفيات الأطفال، فإن وضع مثل هذه الإستراتيجية يُعد بمثابة حلم. ويعتبر التركيز على القضاء على التجارة غير المشروعة أمرا ضروريا الأمل الوحيد للدول النامية.. ولأن التجار غير الشرعيين لا يعرفون حدودا، فإن النجاح في الدول الفقيرة ضروري لإنجاح الدول الغنية والعكس صحيح.

وعلى الصعيد العملي، ماذا يعني هذا؟ إن التخلص من القيود المفروضة، والإمتناع عن تجريم بعض الأنشطة المحظورة، والتشريع يجب أن تمثل خيارات بين السياسات، والتي تخضع بدورها للإختبار المتعلق بما إذا كانت هذه الخيارات تؤدي إلى خفض القيمة للتجار غير الشرعيين و الضرر للمجتمع. كما يعني أيضا أن تلك السياسات التي لم يثبت أنها تتمتع بهذا التأثير يجب أن يعاد تقييمها. ولكل إجراء يتم اقتراحه للتصدي إلى التجارة غير المشروعة، يجب أن نطرح السؤال التالي: هل سيجعل هذا الإجراء التجارة غير المشروعة تبدو أقل إرباحا وجاذبية؟ هل سيعيد توجيه التجار العاملين في المجالات المحظورة من الأنشطة الأكثر ضررا إلى غيرها التي تسبب ضرراً أقل؟ هل سيؤدي إلى خفض الحوافز والدوافع التي تدفع

بالكثيرين من مسؤولي الحكومة، ومديري الشركات، ومديري البنوك، والعملاء إلى لعب دورهم، سواءاً أن كان كبيرا أو محدودا، في التجارة غير المشروعة؟ إن كل هذه الأسئلة بالطبع لا يمكن الإجابة عليها سلفا. فالقيمة الإقتصادية والتكلفة الإجتماعية يجب أن تكون محورا لردنا على التجارة غير المشروعة، بدلا من أن يتم تنحيتها جانبا عند اتخاذ القرار، كما يحدث في غالبية الأحيان.

وإلى حد كبير، تحدث هذه الطريقة الجديدة في التفكير بالفعل في هدوء. فالتوقف عن تجريم بعض المخدرات مثل الماريجوانا منتشر في أوروبا وغيرها، بما في ذلك كندا، سواءاً من حيث القانون أو التطبيق، حيث تركز الشرطة جهودها على القضايا الأهم. ولم يتنج عن الأمر انتشار المخدرات المشروعة حسب النموذج المتبع في أمستردام. بل أن الأمر قد مثل على العكس نهاية للإعتقالات التي تتم لمواجهة حيازة واستخدام كميات صغيرة للاستخدام الشخصي، حيث يتم في الحقيقة تشريع التجارة التي تتم على نطاق ضيق وتوجيه عمليات تطبيق القانون إلى بائعي الجملة الذين غالبا ما يكونوا متورطين في العديد من النشاطات التجارية الإجرامية. وبدلا من فتح الباب أمام ارتفاع معدلات الجريمة والممارسات الإجتماعية الخاطئة، قدمت أوروبا على مدار عقد أو أكثر تجربة متميزة فيما يتعلق بالتوقف عن تجريم بعض الأنشطة المحظورة والتي يمكن أن يستفيد منها العديد من الدول التي لاتزال في أولى مراحل الإصلاح. حتى أن تشيلي Chile المتحفظة إجتماعيا تقوم حاليا بإصلاح قوانين المخدرات الخاص بها سعيا للتمييز بين التجارة غير المشروعة وبين عمليات الإتجار والاستخدام محدودة النطاق، وبالتالي فإن مستخدمي المخدرات لفترات قصيرة لم يعودوا عرضة لعقوبات السجن المطولة ومن ثم يمكن لقوى الشرطة والمحاكم أن تركز جهودها على مجال آخر.

إن المخدرات ليست هي الواجهة الوحيدة التي تركز عليها الدول مجهوداتها. ففي أوروبا والولايات المتحدة، توازي الضغوط الممارسة لقمع حركة الهجرة غير المشروعة اهتمام منظمات الأعمال بتشجيع الهجرة المشروعة سواء للمهاجرين الذين يتمتعون بمهارات مرتفعة أو محدودة. وقد أصبحت الإجراءات الدورية التي تهدف إلى تنظيم وضع أو حالة فئة معينة من المهاجرين غير الشرعيين شائعة، حتى وإن كانت تتم في ظل ظروف مختلفة. ويشير مثل هذا العفو العام – ليس في أوروبا الجنوبية فقط، على سبيل المثال، وإنما في الولايات المتحدة أيضا – إلى اكتشاف الحكومات أن فرض قيود صارمة على الحدود يعد ضربا من المستحيل. كما تؤكد أيضا على أنه يجب على القوانين في بعض الأحيان – بصورة أكثر – التماشي مع الحقائق والوقائع الإجتماعية التي يعتبرها معظم الناس بالفعل أمرا مفروغا منه.

وتجري حاليا أيضا بعض التجارب الأخرى غير المعروفة بنفس الدرجة. فالسويد، على سبيل المثال، قامت بتشريع بيع الخدمات الجنسية. وإن كان هذا لا يعني تشريع الدعارة، فشراء مثل هذه الخدمات محظورٌ الآن. بمعنى آخر، قامت السويد بنقل المخاطرة من العاهرة إلى الزبون الخاصه به أو بها، حيث وجدت الدولة أن معاقبة العميل تعتبر طريقة أكثر فعالية للقضاء على جانب الطلب – وهو ما ينتج عنه انخفاضٌ في القيمة المتوقع أن يربحها التجار غير الشرعيين من جلب منقولاتهم إلى البلد. ويوضح هذا المثال أن الالتفات إلى جانب الطلب للتجارة غير المشروعة لا يمثل بأية حال مطالبة أو نداءاً بالتشريع. وإنما هو جزء من عملية التصدي للتجارة غير المشروعة بالنظر إلى حقيقتها، ظاهرة يحركها الإقتصاد.

وهو نفس ما يحدث مع المنتجات المقلدة أو المغشوشة. فالشركات تدرك باستمرار أن التكنولوجيا، وليس المحامين، تمثل أفضل حماية لها في مواجهة المقلدين. فالاستثمار في ابتكار خصائص جديدة للمنتج والتي تجعل من عملية التزييف أو التقليد أمرا صعبا أو مستحيلا تعتبر استراتيجية أكثر أمانا من الإعتماد على إمكانيات الحكومة الصينية لحماية براءات الإختراع، على سبيل المثال. ولا تتمتع كل الشركات بهذه الرفاهية، فالعديد لا يزالون يمارسون ضغوطا مستمرة على حكوماتهم لحمايتهم من هذا القانون الإقتصادي للجاذبية: فالمنتجات التي تلاقي طلبا متزايدا والتي يمكن تقليدها سوف يتم تزييفها بصورة غير مشروعة بواسطة أحدهم، في مكان ما في العالم. ومن ثم فإن مطالبة الحكومات بالتصدي لكل حادثة من هذه الظاهرة يعني إضعاف قدرتها على الدفاع عن الملكية الفكرية حيث تلعب الحكومة أهم أدوارها.

إن رفع كفاءة الحكومة يعني إعطاء الهيئات التابعة لها توجيهات وأوامر تتسم بالواقعية، وهو ما يعني في معظم الأحيان، انسحاب الحكومة من بعض الأنشطة حتى يمكنها التعامل بصورة أفضل مع القضايا الأكثر أهمية. "لا أحد يفهم تماما مدي تعقيد المهمة التي نقوم بها،" قال توم ريدج Tom Ridge، السكرتير الأول لإدارة أمن الدولة الأمريكية وهو يستعد لترك وظيفته في عام 2005. وكان مصيبا. فحتى نضع نظاما جيدا يجب علينا أن نحرر الحكومة من أعبائها وأن نقوم بتبسيط المهام المنوطة إليها القيام بها.

يجب التصدي للمشكلة العالمية بالإعتماد على حلول عالمية

إن تحرير الحكومة من أعبائها أمر لا بد منه. وبالطبع، فإن هناك احتمالاً أن تنتهي المنافع المتحققة، حتى من أفضل الاستراتيجيات الحكومية التي تم وضعها،

عند حدود الدولة – ومعها أي أمل في النجاح على المدى الطويل. ولكن التجارة غير المشروعة هي مشكلة تمتد عبر الحدود. ومن ثم فإن الحل الوحيد لمثل هذه المشكلة أيضا هو حل عابر للحدود. وهو ما يعني أن التعاون الدولي حتمي. إنها حقائق ثابتة تستند إلى منطق بسيط. كما تنطوي على متطلبات مرهقة وصعبة فيما يتعلق بما يجب القيام به.

إن العمل مع الآخرين ليس سهلًا أبدا. أما العمل مع الأجانب فليس أفضل حالا، خاصة بالنسبة للحكومات. فمجموعة المعاهدات والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة غير المشروعة تعمل بصورة أفضل لتوكيد لإلتزام بالمعايير الدولية بدلا من العمل بالفعل على دعم عملية التطبيق. فالعناوين الرئيسية تزخر بقصص التعاون الدولي التي يشوبها الفساد، أو عدم الإلتزام، أوغياب الثقة. ولكن في حالة التجارة غير المشروعة، فإن البديل للتعاون الدولي هو التنازل عن المجال للتجار غير الشرعيين، والذين سوف يجدون طريقا لإختراق حتى تلك الدول التي توجه النصيب الأكبر من مواردها لحماية حدودها. بمعنى آخر، إن البديل المتاح ليس مقبولاً. ومن ثم فنحن في حاجة لإنجاح جهود التعاون الدولي المبذولة لمحاربة التجارة المحظورة.

إن الطرق موجودة ومتوفرة. أولا، يجب أن يكون المدخل السريع متعدد الأطراف المتبع للتصدي للتجارة غير المشروعة انتقائيا. فالمنظمات العالمية تعاني من نفس العيوب والقصور التي تتسم بها تلك المعاهدات التي كانت سببا في إنشاء هذه الكيانات من الأساس. فالمثال الذي يقدمه الإنتربول – وكالة التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة والتي يعوقها غياب الثقة بين أفرادها – يختلف عن النجاحات التي قدمتها العديد من الدول من خلال عملها بشكل ثنائي أو من خلال مجموعات صغيرة. إن المداخل المتزايدة التي تقوم على الثقة تؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر مصداقية من تلك التي تبدأ بمعاهدة عالمية طموحة تُخِل بها معظم الدول عند التنفيذ. ولا تُعتبر الإتفاقيات الثنائية، والمساعدات الفنية، وإتفاقيات تسليم المتهمين أمرا جديدا. وتعتبر عمليات المراجعة والرقابة التي تتم بين المجموعة إحدى المداخل الجديدة التي حققت بعض النجاح. فهذا المدخل هو نفسه الذي قام بتطبيقه فريق العمل المالي، ووحدة مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية التابعة لمجموعة الدول الصناعية G-8، والتي حققت بدورها بعض النجاح. ويعتمد نموذج FATF على مجموعة صغيرة من الدول الهامة والتي يتم اختيارها عند استيفائها لمجموعة من المقومات. ولا تتلقى كل دولة دعوة للإنضمام للـFATF. على العكس تماما. فالسبب الرئيسي وراء نجاح عمليات FATF هو الثقة المتبادلة، والمتولدة من خلال الطريق الوحيد الممكن – عملية دقيقة، واختيارية.

بالرغم من المشاكل الضخمة التي يواجهها الإتحاد الأوروبي، إلا أن المحاولات التي يقوم بها للتنسيق بين السياسات العامة وإنشاء مؤسسات مشتركة مستقرة – اللجنة، والبرلمان، ومحكمة العدل – تدعم قدرته على التعامل مع المشكلات العالمية. ويعتبر الإتحاد الأوروبي الإلتزام بالقواعد التي يضعها والمتعلقة بمجموعة من القضايا، منها التجارة غير المشروعة، متطلبا أساسيا لانضمام الأعضاء الجدد.

ويعني الالتزام المتبادل – بالإضافة إلى وجود مؤسسات سياسية لتوكيده – أن أشكال التعاون التي قد تتجنبها الدول الأخرى غالبا ما تنجح بين الدول الأوروبية. وتعتبر وكالة الشرطة الأوروبية Europol، تجربة مثيرة للإهتمام. أُنشأ الـEuropol في عام 1992 على غرار نموذج الإنتربول. ولكن موقع الـEuropol الآمن داخل الإتحاد الأوروبي قد أكسبها المزيد من الثقة – والموارد – من الدول الأعضاء مقارنة بالإنتربول.

إن الدرس المستخلص هنا درسٌ شاقٌ على الحكومات. فأكثر أشكال التعاون كفاءة في القضاء على التجارة غير المشروعة هي نفس الأشكال التي تتطلب درجة عالية من الفحص والتحليل – وهو دائما ما تطلق عليه الحكومات سريعا "تطفلا". ويتعارض هذا الدرس مع المفاهيم التقليدية للحكومة القومية التي تقوم على الميزة السيادية، حق الدول في أن تشرّع ما تشاء دون الحاجة إلى استشارة الآخرين. وبعيدا حتى عن السماح بمثل هذا "التطفل"، لا يبدو أن الحكومات سوف تتمكن من الثقة في الطرف الآخر، وأن تتعلم منه، وتعمل معه بالسرعة الكافية لمجاراة شبكات التجارة غير المشروعة. إن كل هذا يبدو، بل وقد يكون، ساذجا إلى حد كبير. ولكنه أكثر سذاجة أن نفترض أن الحكومة التي تعمل وحدها يمكنها الإسهام في تقليص مشكلة عالمية مثل التجارة غير المشروعة.

بناء إرادة سياسية

إن الأدوات اللازمة لشن حرب أكثر نجاحا في مواجهة التجارة غير المشروعة في متناول أيدينا. وهو ما ينطبق أيضا على المداخل الجديدة التي تقوم مباشرة بمواجهة الدوافع الإقتصادية للتجارة غير المشروعة والتكلفة الإجتماعية المرتبطة بها. كما برُزت أيضا نماذج تعرض كيف يمكن تنظيم الحكومات وإعدادها لهذه الحرب. وهناك أيضا بارقة أمل في حل المشكلة العويصة المرتبطة بتحقيق التعاون العالمي في غمار هذه الحروب . إنها صورة لا بد وأن تستلهم الأمل.

إذن ماذا يمنعنا؟ إن الجواب يتمثل في السياسة. ولنفكر في هؤلاء السياسيين الذين يعتمد عليهم إجراء هذه التغيرات. فهم يقومون بتقييم مصلحتهم في التغييرات والتجديدات المحتملة بالإعتماد على مقياس الوقائع السياسية في دائرتهم. هل سيقف مؤيدوهم – الناخبون، والممولون، وشركاؤهم داخل الحزب، وأصحاب المصالح المختلفة داخل موطنهم أو مجموعتهم العرقية، وما إلى غير ذلك – بجانبهم عندما ينادون بمثل هذه السياسات الجديدة؟ هل الرأي العام متفهم للقضية وهل هو مهتم بها بالدرجة الكافية مقارنة بالموضوعات الأخرى؟ هل يستحق الأمر القيام بمخاطرة سياسية والخروج عن رأي الآخرين والمطالبة بإصلاح جذري للسياسات الراسخة، إعادة تفكير في المصالح المتأصلة؟ إنه من السهل إلقاء اللوم على السياسين واتهامهم بالجبن، أو مجاراة الرأي العام حسبما تعكسه الاستطلاعات أوسؤال المجموعات. إن وضع الإجراءات اللازمة للقضاء على التجارة غير المشروعة اليوم ينطوي على مخاطرة سياسية حقيقية. وبالرغم من أنه يمكننا أن نطالب السياسيين بإبداء شجاعة، إلا أنه لا يمكننا أن نتوقع منهم أن يتصرفوا بتهور.

فلا تزال هنا بعض المقدسات. أعظمها هي الدرجة التي تعودنا أن نتطرق بها للتجارة غير المشروعة وفقا للمعايير الأخلاقية في المقام الأول. من المؤكد أن المنظر الكلي للتجارة غير المشروعة اليوم يولّد فزعا ورعبا هائلا بالنظر إلى الجحود، والجشع، والعنف، والشر التي قد تنطوي عليها التجارة المحظورة. إلا أن التحذيرات الأخلاقية يمكنها بالفعل أن تتعارض مع أشكال الابتكار السياسية التي نحتاجها بشدة إذا ما كنا نسعى للتخلص من الاستراتيجيات التي ثبت فشلها وكانت لدينا الشجاعة الكافية لتجربة استراتيجيات أخرى جديدة. لقد لجأ الكثيرون من السياسيين إلى الإنتقادات والتنديدات الأخلاقية كبديل للشفافية وتوعية الجماهير. وللأسف، فإن النفاق الذي يتسم به السياسيون في أغلب الأحيان يعكس نفاق ناخبيهم. وتتمتع مجموعة صغيرة من السياسيين بالرفاهية أو المهارات اللازمة لقيادة دائرتهم الإنتخابية بعيدا عن المعتقدات الأخلاقية السائدة في زمنهم. قال لي سيناتور أمريكي متكدرا وهو يتحدث عن السرية: "ليس لدي شك في أن ما نقوم به في الحرب المعلنة ضد المخدرات غير مجدٍ. ولكن ليس لدي شك أيضا في أنني إذا أعلنت ذلك وقمت بتأييد تشريع بعض المخدرات مثل الماريجوانا ، على سبيل المثال، إنني سوف أخسر في الإنتخابات المقبلة." ثم أكمل، "إنني مستعد لتفهم ضرورة اتخاذ هذه الإجراءات الشجاعة التي تتعارض مع ما نقوم به. ولكن ناخبيّ غير مستعدين لذلك".

إن المعتقدات الأخلاقية السطحية تجعل عملية الإبتكار السياسي صعبة. وهو ما ينطبق أيضا على المعتقدات السطحية عن السيادة القومية والعالم الخارجي.

ويعتبر تبادل بعض مظاهر السيادة بين الشركاء الموثوق فيهم خطوة ضرورية للقضاء على التجارة غير المشروعة. ولكن غالبا ما ينظر إليها الجمهور كإشارة على الضعف، واستسلام لسلطة نافذة تتعدى الحدود، وتتسم بأنها غير مُنتَخَبة، ولا تخضع للمسائلة ، وأجنبية. ويمثل إعطاء إنطباع التلاعب بالوطن حاجزاً ثالثاً بالنسبة للسياسيين لا يختلف كثيرا عن ظهورهم وكأنهم يروجون للفساد. كما أن الخطب القومية العشوائية تجعل من الصعب تمييز الإجراءات الدقيقة والمحددة الموجودة ضمن الشراكات التي تحركها المجموعة، أو المفاهيم المختلفة مثل "التماسك" الذي ينادي به الإتحاد الأوروبي، والذي يوضح بدوره المزايا السيادية المجمعة في مقابل تلك التي تحتفظ بها الدول الأعضاء. ومن المثير للسخرية أن معارضة فكرة "التطفل" والتي كثيرا ما نسمعها في الولايات المتحدة قد بدأت أصداؤها تنتشر في تلك الدول التي اخترقتها الشبكات الإجرامية، والتي يتم استخدامها بغرض التصدي للتمحيص والتدقيق الدولي. وتعمل المساعي القومية المتطرفة بصورة جيدة للتأكد من عدم تعارض أي من الاهتمامات الأجنبية مع أنشطة المجرمين العالميين الذين تخلوا منذ زمن عن ولائهم لأي علم أو دولة.

إن مثل هذا الفحص والتحليل قد أصبح أكثر أهمية عن ذي قبل، فطالما أن الشبكات تجد ملاذا آمنا لها في تلك المناطق مثل ترانسدنيستر، وليبريا، وأوكرانيا، وكمبوديا، والصين، وروسيا، كلما كان من الأسهل عليهم أن يتجمعوا ويتكاثروا مرة أخرى بعد أن يتم القبض عليهم. وفي هذه الدول، فإن الإرادة السياسية لمحاربة التجار غير الشرعيين يجب أن تنبع وأن يتم دعمها من الخارج. ومن ثم فإن العبء يقع على حكومات الدول الأخرى الأقل فسادا لإثارة هذه الضغوط والحصول على الدعم من خلال الترويج للإنفتاح، والشفافية، والديموقراطية، وبناء الشراكات الفعالة مع الدول الأخرى و التي تهدف بدورها إلى التصدي للتجارة المحظورة وتوسع من نطاق الثقة المتبادلة. إلا أنه يجب على هذه الحكومات أيضا أن تعترف بالدور الذي كثيرا ما تلعبه القوانين الخاصة بهم لرفع المكاسب المتحققة من التجارة غير المشروعة.

إشراك الجميع

لا يمكن للحكومات القيام بذلك وحدها؛ ولا يمكن أن يقوم حتى السياسيون بذلك. إن دعم الإرادة السياسية للقضاء على التجارة المحظورة مشروع موجه لنا كلنا. فالسياسيون في حاجة إلى الضغط العام حتى يتبنوا القضية ثم الدعم العام لهم عند قيامهم بذلك. إلا أن أيا منهم ليس محتملا دون وجود قدر من الوعي العام بالتجارة

غير المشروعة والذي لا يزال علينا تحقيقه. وهو ما يتطلب القيام بالعديد من الجهود من قبل الناشطين، والصحفيين، والأكاديميين، ورجال الدين، والقائمين على التعليم، وحتى الروائيين وكاتبي الأفلام الموجهة للجماهير سعيا لتوضيح حقيقة التجارة غير المشروعة اليوم وكيف تتصادم مع الأفكار القديمة.

إن الحل يكمن في فهم طبيعة التهديد. فبقدر ما تدرك الجماهير أن المنظمات الإرهابية اليوم تتكون من خلايا مرنة، لامركزية، على شكل شبكات، فإن مجموعة كبيرة من أجهزة الإعلام والحوارات السياسية التي تتناول الحرب المعلنة ضد الإرهاب لا تزال تسهب في الحديث عن القادة، والعقول المدبرة، والأنظمة الفاسدة. إن المغزى ليس أن العقول المدبرة والأنظمة الفاسدة لم تعد موجودة. وإنما لأن الجماهير ليس لديها فرصة كافية لتصور حقيقة هذه الشبكات، ومعرفة مدى انتشارها، وتغلغلها داخل الحياة اليومية. هذا بالإضافة إلى أن الحوار لا يزال محصورا بصورة عامة على التهديد المرتبط بالهجمات الإرهابية. إن الفكر الشائع بأن الإرهابيين لا يمثلون سوى جزءا محدودا، يتميز بدوافعه الخاصة، من الشبكات العالمية الخاصة بالتجارة غير المشروعة، قد بدأ يتضح مؤخرا. كما تجلى أيضا الدور الذي لعبته شبكات التجارة غير المشروعة حتى الآن للتحكم في الإقتصاد العالمي الجديد والسيطرة عليه.

إن تفهم التهديد يعني رسم العلاقات، فهناك تقع النقاط التي يجب توصيلها. وبالرغم من هذا فنحن لا نزال مصرّين على أن نتناول الإتجار غير المشروع في البشر، وتجارة المخدرات، وقرصنة البرمجيات، وما إلى غير ذلك كأنشطة منفصلة تربطها في أفضل الأحوال علاقات ثانوية. إن هذه الغمامات تعمل إلى حد ما كمصدر للسكينة والراحة. نحن لا نحب أن نفكر في أنفسنا كمجرمين، فمحاولة الربط بين الإنتهاكات الثانوية مثل تحميل إحدى الأغاني بصورة غير مشروعة والممارسات الأخرى المفزعة مثل استرقاق الأطفال والحروب الأهلية الأفريقية من المؤكد أنها ستجعلنا نشعر بعدم الإرتياح. ولكن هذا قد يعني إغفال الهدف. فليس معظمنا مجرمين. وعلى الرغم من هذا، فنحن نستفيد من التعرف على هؤلاء الذين يستفيدون من الأنشطة التي نقوم بها والذين يقومون بتحمل التكلفة؛ وعلى القوانين والحوافز التي تجعلها على ما هي عليه؛ وكيف يمكننا تغيير هذا الوضع.

إن تحديد هذه العلاقات هي مهمة المجتمع المدني – بمعنى آخر مهمة كل منا: إنها معرفة طبيعة ما نقوم به عندما لا تكون رؤيتنا محجوبة بالهيكل الهيراركي للحكومات أو المنظمات الضخمة. ونظرا لتمتعها بنفس الأدوات التي ترفع من كفاءة شبكات التجارة – المنظمة الأفقية، عدم الإكتراث بالحدود، والإتصال والقيادة اللامركزية، وانتشار الأفكار السريع ، وحرية تبادل استخدام التقنيات الجديدة – فإنه من المتوقع

أن تلعب الجماعات التي تستند إلى المصالح العامة وجهود المواطنين الملتزمين دورا هاما. ومثلما يتحد المواطنون سويا في إطار المجموعات التي تقوم بمراقبة مناطق معينة إيمانا منها بأن الحكومة لا يمكنها، ولا يجب تكليفها أيضا، بمراقبة كل شيء في جميع الأوقات، فإن الحرب ضد التجارة غير المشروعة تتطلب تطبيق هذا المدخل للرقابة على النطاق العالمي، والذي يقوم من خلاله المعلمون والناشطون و أجهزة الإعلام بدفع، وحث، وإرغام السياسيين على العمل وتقديم الدعم والمساعدة لهم عند قيامهم بذلك.

كيف يحدث هذا؟ من خلال التعليم، من خلال وضع خطة وحشد القوى، من خلال الحملات الإنتخابية. إنه عمل شاق وهناك العديد من الأولويات الأخرى. وبالرغم من هذا فإننا إذا رجعنا إلى الوراء وفكرنا إلى أي حد تغير العالم وإلى أي نظام عالمي نحن متجهون، فإن المبرر للتحرك لمواجهة الشبكات الإجرامية العالمية سوف يصبح واضحا، وعاجلا أيضا.

الفصل الثالث عشر

العالم المُرتَقَبْ

إن سياسة العالم التي تغيرت بفعل التجارة غير المشروعة الكاسحة قد أدت إلى خلق شكل جديد من الصراع العالمي بين قطبين. لم يعد هذا صراعا بين الشرق والغرب بعد الآن، أو بين الشمال الغني، والجنوب الفقير. وليس صراعا بين ما يراه البعض حاليا الثقافات اليهودية، والمسيحية، والإسلامية، وإنما هو نوع جديد، تصادم النقاط الجيوسياسية المضيئة والثقوب السوداء.

تشير الثقوب السوداء، في الفيزياء الفلكية، إلى تلك النقاط الموجودة في الكون والتي لا تنطبق عليها قوانين الفيزياء التقليدية المعروفة بقوانين نيوتن Newtonian. وتزخر صفحات هذا الكتاب أيضا بالعديد من الأمثلة التي لا ينطبق عليها هي الأخرى طرق التفكير التقليدية حول السياسة العالمية والعلاقات الدولية. كما تشير هذه الصفحات أيضا إلى أن العالم لا يفتقر إلى الأقاليم أو حتى الدول التي لا تعتبر "طبيعية" وفقا للمعايير السائدة بين الباحثين وواضعي السياسات. ومن ثم فهي تعتبر "ثقوب جيوسياسية سوداء"...

إن الثقوب الجيوسياسية السوداء هي تلك المناطق التي "تحيا" فيها شبكات التجارة غير المشروعة وتنتعش. إنك لست في حاجة لأن تنظر بعيدا إذا كنت تريد دخول إحداها. لتسافر على سبيل المثال إلى كوستا ديل سول Costa del Sol، والتي اعتبرت لعقود طويلة وجهة لرحلات الطبقة المتوسطة القادمة من بريطانيا وألمانيا. وبالرغم من أن مالاجا Malaga بأسبانيا، والتي تعتبر المدينة الرئيسية في هذه المنطقة السياحية المعروفة بأنها "الأولى في العالم"، تضم أعلى معدلات للبطالة بأسبانيا ويحقق سكانها أقل دخل، إلا أنها قد شهدت طفرة في قطاع مقاولات البيوت الخاصة والتي وصلت إلى 1,600 بالمائة خلال خمس سنين. لماذا؟ لأن، كما قال كبير المفتشين إلى الـFinancial Times، "المجرمون قد أصبحوا في هذه الأيام رجال

أعمال... وهم يريدون مركزا جيدا للسفر، وقطاعاً بنكياً كفؤاً، ومناخاً لطيفاً وسريا.... ويمكنهم الحصول على كل هذا في مالاجا."

ويشير نفس التقرير إلى وجود 550 جماعة إجرامية تعمل في أسبانيا، نصفهم من الأجانب. قال جوزيه أنطونيو ألونسو Jose Antonoio Alonso، وزير الداخلية الأسباني، أن الجريمة المنظمة "تمثل تهديدا صارخا للأمن الأسباني مماثلا للإرهاب الإسلامي." وربما يثير مثل هذا التصريح الدهشة لأن مصدره هو إحدى الدول التي اشتهرت بكونها واحدة من المراكز الأوروبية الرئيسية للإرهابيين المسلمين، والتي كانت أيضا ضحية في عام 2004 لإحدى الهجمات الإرهابية التي تسببت في مقتل 191 شخصا، وإصابة 1500، وأسقطت الحكومة انتخابيا. إلا أن الحقيقة هي أن كوستا ديل سول الآن معروفة باسم "Costa del Crime" أو كوستا الجريمة. وبأسلوبها المشرق الخاص ، أصبحت المدينة ثقباً جيوسياسياً مظلماً يستخدمه التجار غير الشرعيين في العالم بكل أشكالهم والذين تسببوا في زعزعة الاستقرار العالمي، كواحدة من المراكز المتعددة لشبكاتهم.

ولا تزال مانهاتن، بالرغم من كل ما تم استثماره لدواعي التحصين والأمن منذ حادث الحادي عشر من سبتمير، تعتبر النقطة التي تتدخل منها التهديدات المتولدة داخل الثقوب الجيوسياسية السوداء. وهو ما اكتشفته إحدى فرق العمل التابعة للـFBI ووحدة الشرطة بنيويورك New York Police Department عند قيامها بدراسة الجريمة الروسية المنظمة في عام 2004. حيث وجد الفريق اثنين من ممثلي إحدى المنظمات الإرهابية أرتور سولومونيان Artur Solomonyan من أرمينيا، وكريستيان ديويت سبايز Christiaan Dewet Spies من جنوب أفريقيا، واللذان كانا على أتم الإستعداد لأن يبيعوهم مجموعة من الأسلحة الروسية المعقدة الخاصة بالجيش والتي شملت الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات و الصواريخ الحرارية المضادة للطائرات. على أن يتم تسليم الطلبية حسب طلب العميل إما في نيويورك، أو لوس أنجلوس، أو ميامي. هذا بالإضافة إلى مجموعة أخري شيقة من المنتجات: قال أحد العملاء في إحدى الشهادات التي أدلى بها تحت القسم، " لقد أخبر سولومونيان مصدر المعلومات السري أنه بإمكانه أن يحضر له أيضا اليورانيوم المخصب، والذي يمكن استخدامه، كما اقترح سولومونيان، في الأنفاق."

قد تتفق الثقوب الجيوسياسية السوداء، بالطبع، لبعض الوقت مع حدود الدولة. "فالدول الواهنة" أو "الدول الفاسدة" يمكنها أن تتحول بسهولة إلى ثقوب جيوسياسية سوداء. وتشمل الدول الواهنة المناطق البعيدة والمنعزلة التي لا يسري فيها القانون ويسيء فيها القادة العسكريون والحكام الاستبداديون استخدام الحصانة على طريقة القرون الوسطى في بعض الأحيان. وتقدم الصومال، أو

الكونغو، أو هايتي بعض الأمثلة في هذا السياق. أما كوريا الشمالية، والعراق في ظل نظام صدام حسين، وبيلاروس تحت حكم لوكاشنكو و(حتى عام 2004) ليبيا فقد عُرفت بالدول الفاسدة.

قد تكون الثقوب السوداء "بلا قانون" - بمعنى آخر فوضوية – أقاليم داخل دول مثل ترانسدنيستر بمولدوفا، أو وسط جبال كورسيكا، أو المدن المكسيكية الواقعة على الحدود مع الولايات المتحدة. وربما تكون أقاليم تضم مجموعة من الدول مثل المثلث الذهبي Golden Triangle بجنوب شرق آسيا، أو "الحدود الثلاثية" بأمريكا الجنوبية. أو نظما من المناطق المجاورة والمحليات، مثل الجماعات اللبنانية المتناثرة في عواصم غرب أفريقيا. كما يزداد وجودهم على شبكة الإنترنت ككيانات وهمية. وبالتالي فإن صعوبة أو استحالة تحديد موقعهم على الخريطة لا يعني ببساطة أنهم غير موجودين. على العكس تماما – فإن هذه الصفات والخصائص هي ما تجعلهم مصدرا لجذب الشبكات.

إن نقيض الثقوب الجيوسياسية السوداء هي النقاط المضيئة. والفرق بين الإثنين لا يتمثل في ما إذا كانت الشبكات غير المشروعة موجودة فيها. فالشبكات موجودة في كل مكان. وإنما يكمن الفرق في ما إذا كانت الدولة والمجتمع المدني في المنطقة يتمتعان بالقدرة اللازمة للتصدي إلى الشبكات، وإمكانية استغلال هذه الكفاءات إلى أقصى حد ممكن. ولا تعتبر هذه مسؤولية الحكومة وحدها أو المواطنين وحدهم. فالمسؤولية تقع على عاتق كليهما. وهو ما يمثل الفرق بين النقاط الجيوسياسية المضيئة والثقوب السوداء. إنه الفرق الذي قد يتسبب في انشقاق دولة، أو مدينة، أو حتى أسرة.

الثقوب السوداء في مقابل النقاط المضيئة

تؤكد المؤشرات، كلما تقلصت السيادة وواجهت الأمم صعوبات متزايدة للتحكم في حدودها والسيطرة عليها، أن الثقوب الجيوسياسية السوداء التي تسكنها وتنمو فيها شبكات التجارة غير المشروعة لن تقوم إلا بالتوسع والاستفشاء. وما لم يتم القيام بمجموعة من التغيرات الجذرية، فإنه من الأسلم أن نفترض أن العالم في المستقبل سوف يضم عدداً أكبر، وليس أقل، من هذه الثقوب الجيوسياسية السوداء.

إن الحكومات الضعيفة الموجودة بالفعل في الدول الأقل تقدما سوف تزداد ضعفا أينما نجحت شبكات التجارة المحظورة التي تعمل داخل حدودها في تحقيق ثروات ضخمة. فمن المؤكد أن هذه الشبكات سوف تقوم بتوظيف ثرواتها سعيا للحصول

على النفوذ السياسي والتمتع بالقدرات العسكرية التي تمكّنها من مجابهة تلك التي تتمتع بها حكومات الدول التي تعمل بها. وفي نفس الوقت، سوف تواجه حكومات الدول الغنية المزيد من الصعوبات في سعيها للقضاء على تأثير الثقوب السوداء في مركزها والتي ترتبط مع الآخرين في الخارج بصورة سرية، وإن كان بفعالية. وقد قامت الحكومة الهولندية، على سبيل المثال، بالإنخراط في حرب متصاعدة من أجل احتواء بعض الشبكات داخل هولندا المتصلة بدورها بشبكات قوية تقوم بالإتجار في المخدرات بصورة غير مشروعة والتي تعمل من سورينام Suriname – إحدى المستعمرات الهولندية السابقة بأمريكا الجنوبية South America والتي أصبحت "همزة الوصل" بين الإقليم الإنديني Andean وأوروبا. كما يوجد أيضا بعض الأنماط المشابهة في جميع أنحاء أوروبا واليابان، حيث يقوم التجار غير الشرعيين المحليين بإدارة الشبكات الإقليمية في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا والصين.

ويميل التفكير التقليدي إلى افتراض أن الدولة لديها حكومة سيادية فريدة تتمتع بسلطة مطلقة على منطقة حدودية معينة. وقد عرّف العالم الإجتماعي الألماني الحكومة بأنها "المنظمة التي تحتكر الاستخدام القانوني للعنف داخل أراضيها". كما أن أحد التعريفات الشائعة أيضا تشير إلى أن الدولة لديها (أ) سكان دائمين؛ و(ب) حدود معروفة؛ و(ج) حكومة و(د) القدرة على إقامة علاقات مع الدول الأخرى.

إن أيا من هذه المعايير لا ينطبق على الثقوب الجيوسياسية السوداء. فمن الجائز أن تقوم العديد من السلطات بفرض سيطرتها على نفس المنطقة، كما أن التجار العاملين في المجالات المحظورة داخل الثقوب الجيوسياسية السوداء والمتصلين بدورهم مع شبكات عالمية أكبر يلعبون دورا واضحا فيما يتعلق بالأمور الإقتصادية، والسياسية، والعسكرية. وبالرغم من أن ممثلي الحكومة المركزية قد يكونوا هم المتحكمون في أجهزة الشرطة، والمدارس والجوانب الأخرى من الحياة المدنية، إلا أن شبكات التجارة غير المشروعة هي المسيطرة على عمليات الإنتاج، والأمن المسلح، والتوزيع الدولي لأي كان ما ترتفع أسعاره في الأسواق العالمية – بدءا من الأفيون وحتى السلاح والبشر. وتقوم شبكات التجارة المحظورة أيضا بالتحكم في الأرباح كما أن لديها وسائل إجبارية يمكنها الإعتماد عليها للدفاع عن ممارساتها في مواجهة التهديدات (الحكومات) أو الطامعين (الشبكات المنافسة). وينطبق الوضع اليوم في أجزاء من كولومبيا، وروسيا، وأفغانستان، والمكسيك، ولاووس، والعديد من المناطق الأخرى في أفريقيا وآسيا مع هذا الوصف.

وتمثل علاقة الثقوب السوداء المتخصصة مع النقاط المضيئة وارتباطها بها عاملا مهما – كما تعتبر من أهم المقومات التي تتمتع بها هذه الثقوب. ولا يعد

الإقليم المنعزل، البدائي، والذي يتسم بضعف القوة الحاكمة فيه – أو انعدامها ثقب جيوسياسي مظلم إلا إذا كان مصدرا لنشر التهديدات إلى أماكن أخرى بعيدة. وتمثل شبكات التجارة التي تعمل على النطاق العالمي قنوات يمكن أن تنتقل من خلالها هذه التهديدات من المناطق البعيدة المنعزلة إلى باقي العالم.

وفي مثل هذا العالم القادم المنقسم بشدة بين النقاط المضيئة، المؤمنّة والمحصنة، وبين الثقوب السوداء، المحفوفة بالمخاطر والتي تخضع لسيطرة التجار غير الشرعيين، تتجلى مفارقة هامة.

وهي أنه كلما ازدادت الجهود المبذولة لتأمين وتحصين النقاط المضيئة، كلما ارتفعت القيمة المصاحبة لإختراق هذا الحصن. وكلما ازداد بريق النقاط المضيئة، كلما وجدتها الشبكات التي تعمل من خلال الثقوب السوداء أكثر جاذبية وإرباحا أن تبحث عن طرق يمكن أن تعتمد عليها لإدخال منتجاتها وخدماتها إلى داخل هذه النقاط. وتتوقف التجارة غير المشروعة في الأساس على التفاوت في الأسعار كالخشب الذي يباع بثمن أغلى بكثير في لوس أنجلوس عن أندونيسا، وأوراق الكوكة التي يتم معالجتها وبيعها في ميامي بمئات أضعاف التكلفة التي تم بها شراؤها من بوليفيا، والعمال القادمون من الكاميرون الذين يجنون دخلا في لندن لم يكونوا ليحلمون أبدا في تحقيقه في موطنهم. وهكذا فإنه كلما ازدادت النقاط المضيئة بريقا، ارتفعت الأسعار التي يمكن أن تفرضها السلع المحظورة. وكلما ازدادت عتمة الثقوب السوداء، كلما أصبح ساكنوها أكثر بؤسا واستعدادا لأن يبيعوا منتجاتهم، وعقولهم، وجهدهم، وحتى أجسادهم للتجار غير الشرعيين. ومن ثم فإن هذين الإتجاهين مجتمعين يؤديان باستمرار إلى خلق فروق متزايدة في الأسعار – وبالتالي دوافع وحوافز يصعب مقاومتها للربط بين الثقوب السوداء والنقاط المضيئة.

أفكار وتبعات

من هذا المنظور، وبفضل الأدلة التي تتكابل كل يوم حولنا، فإن الصلات والعلاقات بين التجارة غير المشروعة والأمن (والخطر) العالمي قوية، وواضحة، ومخيفة. إن التجارة المحظورة تدفع بالعالم إلى اتجاهات جديدة لدرجة أنها قد أثرت على قدرتنا على الفهم، ناهيك عن التصدي لها. ومن ثم فإن التجارة غير المشروعة التي لا تخضع لأية قيود تجعل العالم أقل أمانا. حيث تقوم بتمكين هؤلاء الذين يرفضون أو لايكترثون بالنظم الحاكمة والقواعد الإجتماعية السائدة. كما تقدم ملاذا اقتصاديا للثوار، والمجرمين، والإرهابيين. وتحث أيضا على الفساد، وتعوق التنمية الإقتصادية، وتجعل بقيتنا، نحن الذين نلتزم بالقانون ونعتمد عليه

لحمايتنا، أكثر عرضة للخطر. وهو بالتالي ما لا يضع الحكومة فحسب في موضع الهجوم، وإنما يضع المجتمعات كلها، بما في ذلك التكاليف، والأعباء، والإحباطات المترتبة. إن التجارة غير المشروعة ليست مجرد مشكلة تطبيق القانون والتي لازمتنا بدورها منذ قديم الأزل. إنها كذلك، ولكنها أيضا تهديدٌ جديدٌ اكتسب قدرة، بفضل التقنيات الجديدة، والإقتصاد الجديد، والسياسة الجديدة، على تغيير العالم. إن الأمر لم يعد متعلقا بمعدلات الجريمة. فالقضية تدور حول عدم الإستقرار العالمي.

إن الوضع، كما اتضح لنا في الفصل السابق، ليس ميؤوساً منه. فهناك الكثير مما يمكننا القيام بها. إلا أن الإنجاز الذي يمكننا تحقيقه فيما يتعلق بالحد من التهديدات المرتبطة بالتجارة غير المشروعة يعتمد على قدرتنا على التحرك بقوة تجاه الأهداف الموضحة في ذلك الفصل، بدءا من استخدام تقنيات أفضل لرفع قدرة الحكومات على استخدامها بكفاءة – وهو ما يعد مهمة مستحيلة إذا استمرينا في إثقال الوكالات بالأهداف غير الواقعية أو طلبنا منها العمل دون التحالف مع جهات أخرى في الخارج أو دون الحصول على دعم سياسي على المستوى الداخلي. ولن يكون أي من هذا ممكنا ما لم نغير الطرق التي نفكر بها في التجارة المشروعة. فنحن في حاجة إلى المزيد من الوضوح عن هوية اللاعبين الرئيسيين، والدوافع التي تحركهم، والتبعات السياسية والإجتماعية، وما الذي يعنيه أن الحكومات قد فشلت في احتوائهم على الرغم من الجهود والتكاليف الضخمة المبذولة من أجل القيام بهذا. وقبل هذا كله يجب علينا أن نقوم بتوظيف ما تعلمناه لمواجهة النظريات السائدة التي يعتمد عليها القادة والزعماء للتنبؤ بالسياسة العالمية – تلك النظريات التي تخذلنا في الحرب الموجهة ضد الإرهاب ومع هذا فهي لا تزال سائدة حتى اليوم.

لوحة شطرنج مختلفة

في عام 2000، وبحلول نهاية القرن العشرين، قامت أستاذة أمريكية مرموقة بإحدى الجامعات المتميزة والتي كانت تعمل آنذاك مستشارة لأحد المرشحين في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية بكتابة مقال في صحيفة Foreign Affairs، تصف فيها حال العالم. وقد استنتجت بروفيسير كوندوليزا رايس Condoleeza Rice من جامعة استانفورد من قرائتها وتفسيرها لوضع العالم حينها ومستقبله القادم أن الأولويات العالمية للولايات المتحدة يجب أن تكون "بناء قوة عسكرية تهدف إلى الحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة، والتعامل مع النظم الفاسدة وإدارة بكين وموسكو." أما فيما يتعلق برؤيتها للعالم في المستقبل، فإن الإرهاب لم يبرز

كقضية رئيسية. لقد ذكرت رايس الإرهاب مرتين، ولكنها فعلت ذلك في الأساس كمبرر للهجوم على مجموعة صغيرة من الدول "الفاسدة" المستعدة لإستخدامه. وقد حددت العراق ("لن يتغير شيء حتى يذهب صدام")، وكوريا الشمالية وإيران.

وقد أوضح المقال أن الدول ، خاصة تلك التي تتمتع بأفضل الإمكانيات العسكرية، تحتل النصيب الأكبر من نظرة بروفيسور رايس إلى العالم الخارجي. وفي نفس السياق كتبت رايس، "وتعتبر إحدى المهام الرئيسية للولايات المتحدة هي التركيز على علاقاتها مع الدول الأخرى التي تتمتع بنفوذ واضح،" خاصة الصين، وروسيا، وبعض الدول الأوروبية، والهند. وتعتبر الأخيرة مثارا للاهتمام، كما أوضحت، لأنه حتى وإن لم تكن الهند "قوة عظمى بعد... فإن لديها الإمكانيات لأن تبرز كواحدة." أما فيما يتعلق بالصين: "يجب السعي للتعاون مع الصين ولكن لا يجب أن نتردد أبدا لمواجهة بكين إذا ما تضاربت مصالحنا".

لم تذكر مقالة رايس أبدا شيئا عن الإرهاب الإسلامي على وجه الخصوص، أو النمو الخطير للجريمة العالمية. وبالرغم من أنها كانت بالتأكيد تعرف الخطر المتزايد الذي تمثله "الأطراف التي لا تمثل دولا" وهو أحد المصطلحات الشائعة في مجال العلاقات الدولية، إلا أنه من الواضح أنها كانت تظن أن الأولويات الأخرى كانت أهم. ففي رأيها، كانت الحكومات — وسوف تظل — الأطراف الرئيسية أو الأساسية على قاعدة الشطرنج الدولية.

وبعد مرور تسعة عشر شهرا كان على رايس أن تغير أولوياتها. فمثل الزلزال، كان حادث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، مأساويا ومفيدا. من الناحية المأساوية، كان الحدث غير متوقع وتسبب في مقتل الآلاف. إن الميزة الوحيدة للزلازل هي أنها توفر لعلماء الزلازل بيانات حديثة وقيّمة عن القوى الموجودة في باطن الأرض والتي لا يمكن الحصول عليها بوسيلة أخرى. وبالمثل فإن الحادي عشر من سبتمبر قد قدم معلومات جديدة هامة عن قوى متمكنة وخطيرة لا تزال شبه خفية حتى الآن، وتقع بدورها في أعماق النظام العالمي.

وفجأة أصبحت أفغانستان، إحدى الدول الواهنة، البائسة التي تقع على الجهة المقابلة للولايات المتحدة والمجهزة فقط بجيش حقير، عدوا جديداً وهاما للولايات المتحدة يتطلب اهتماما جديا وسريعا. أما صدام حسين أحد الأعداء القدامى، الذي اعتُبر تقريبا رمزا للمعارضة، والذي لم تثبت علاقته بهجمات الحادي عشر من سبتمبر وغالبا ما كان ليتوقع أبدا أن مصيره كان ليتحدد في جنوب مانهاتن في صباح أحد أيام شهر سبتمبر، فقد تصدر مرة أخرى أولويات الخطة العسكرية الأمريكية. ولكن أهم المعلومات الجديدة التي كشف عنها زلزال الحادي عشر من سبتمبر فقد كان أن

الكيان الغامض المعروف باسم القاعدة – جماعة إسلامية؟ حركة سياسية؟ شبكة؟ أخطر المنظمات غير الحكومية في العالم؟ أم ماذا؟ – قد أصبح الآن مصدر التهديد الأول للولايات المتحدة.

"لقد أوضحت هجمات الحادي عشر من سبتمبر... أشكال الخطر التي نواجهها في فترة ما بعد الحرب الباردة"، قالت رايس في إحدى الحوارات التي أجريت معها في عام 2002، هذه المرة بصفتها مستشارة الأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من هذا الاكتشاف الجديد، إلا أن الرد الأمريكي للحادث قد عكس استمرار نفس المشاعر والإتجاهات والفروض القديمة. فعندما وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام احتمال شن نوع جديد من الحروب للقضاء على عدو جديد لا يمثل دولة ويتمتع بقدرات فائقة للتحرك على المستوى العالمي مما سمح لهذا الكيان بعبور الحدود بانتظام وسرية، آثرت إدارة بوش بدلا من ذلك أن تخوض حربا ضد الدول.

وبعيدا عن تشابك شبكات التجارة غير المشروعة اليوم والثقوب الجيوسياسية السوداء، فإن الإصرار على البحث عن العدو بين الدول بصفته واحدا منهم، ينطوي على بعض التناقضات الواضحة. ولنأخذ على سبيل المثال إحدى القوانين التي أصدرتها الولايات المتحدة في عام 1999، قانون الجدار الصاروخي القومي National Missile Defense Act والذي يشير إلى أن "سياسة الولايات المتحدة هي أن تقوم باستخدام نظام الجدار الصاروخي القومي بأسرع ما يمكنها تقنيا والذي يتسم بدوره بالقدرة على حماية أراضي الولايات المتحدة من "هجوم محدود بالصواريخ الباليستية". ويتكلف تحقيق هذا الهدف ما بين 7 إلى 8 مليون دولاراً سنويا. وفي نفس الوقت، فإن حوالي 5 بالمائة من إجمالي صهاريج الشحن التي يتم نقلها إلى الولايات المتحدة والتي تصل إلى 6 مليون صهريجاً يتم بالكاد تفتيشها. وفيما بين 2002 و2004، قام برنامج المنحة الفيدرالي لأمن الموانى بتخصيص 515 مليون دولاراً فقط وقامت بإنفاق حوالي 100 مليون دولاراً فعليا، وهو ما يمثل قيمة أقل بكثير مما يراه خفر السواحل الأمريكي ضروريا.

وبالرغم من أن اقتراح تشييد حصن شبيه بحرب الكواكب Star Wars لحماية الولايات المتحدة من هجوم محدود بالصواريخ الباليستية قد أثار الجدل، إلا أن هذا لا ينطبق على الحاجة لزيادة أمن الموانيء. ومع هذا، يتم توجيه مبالغ ضخمة لصالح الجدار الصاروخي في حين لا يتلقى أمن الموانيء مثلها.

إن الجدار الصاروخي ، بالطبع يعتبر من البرامج التي سبقت صرخة الإيقاظ التي تبعت الحادي عشر من سبتمبر. ولكن إلى درجة تغيرت معها عقلية ما قبل الحادي عشر من سبتمبر بحق؟ فحتى عندما كانت الولايات المتحدة وأوروبا تمارس ضغوطا على إيران بسبب تطويرها لبرنامجها النووي، ،على سبيل المثال، وافقت

الولايات المتحدة أيضا على الانتظار إلى ما بعد عام 2008 حتى تتمكن من تأمين الأسلحة النووية الروسية ومواد أخرى خطيرة. وكما هو معروف، فإن هذه المواد يتم الاحتفاظ بها في ظروف غير مناسبة، في حيازة مجموعة لا يعتبر من الصعب إقناعها بالقيام بمهمتها باهتمام متدن.

"على أنه ليس من الإنصاف أن نحكم على هذه الرؤى والأحكام عن أحوال عالمنا على أنها تنطوي على مفاهيم خاطئة تؤمن بها حفنة من المثقفين المتطرفين في واشنطن. بل على العكس: فإن الآراء التي عبرت عنها رايس وآخرون تعكس خطأً سليماً في الفكر الذي ترسخ في ساحة السياسة الدولية لعدة سنوات، بل لعدة قرون، ليس فقط في الولايات المتحدة، وإنما في دوائر أخرى في العالم".

رؤية أفضل

يُطلق عليهم اسم "الواقعيين". وتشير الكتابات إلى أن هؤلاء الذين ينتمون إلى هذه المدرسة الفكرية يعتقدون أن الدول السيادية تمثل الدعائم الأساسية للنظام العالمي. ولأن كل دولة تعتبر مستقلة نسبيا (سيادية) وليست مجبرة على الالتزام بالخطط التي قد تفرضها عليها أي سلطة عليا، فإن نظام الدول بالتالي يعتبر فوضوياً بالضرورة. وتتعامل الدول مع بعضها البعض مستغلة نفوذها لتحقيق مصالحها القومية . ومن ثم فإن النتيجة هي "RealPolitik" وهو التعبير الذي استحدثه المستشار الألماني أوتو فون بيسمَرك Otto von Bismarck في القرن التاسع عشر لوصف ما رآه "سياسة الواقع". بمعنى آخر، تعامل مع العالم كما هو، وليس كما تود أن يكون.

ومن هذا المنظور، فإن النفوذ والإعتبارات العملية الأخرى – الإمكانيات العسكرية، والموارد، والجغرافيا، والسكان – وليس الأفكار، أوالقيم، أو الأخلاقيات هي التي تملى على الدولة سلوكها تجاه الآخرين. ومن ثم فإن كنت تريد أن تتنبأ بالتحركات العالمية لدولة ما، ينبغي عليك إذن أن تتعرف على احتياجاتها ومقارنة قدراتها العسكرية مع تلك التي تتمتع بها الدول الأخرى. وهو ما سوف يخبرك عن تصرفاتها المستقبلية المحتملة بصورة أفضل كثيرا مما قد تعكسه تصريحات قادتها.

إن النظرة الواقعية تتمتع بتاريخ طويل ولا تزال تلاقي قبولا عريضا بين الأكاديميين المرموقين. فقد طلبت في عام 1998 من بروفيسور ستيفن والت Stephen Walt من جامعة هارفرد، وهو من أفضل الباحثين العالميين في مجال العلاقات الدولية، أن يقوم بتقديم إحصاء لمجلة Foreign Policy عن المدارس

الفكرية الرئيسية للسياسة العالمية والتعرف على مدى تخلف هذه المدارس بالنظر إلى التغيرات التي برزت خلال التسعينيات. واستنتج والت أن "نهاية الحرب الباردة لم تضع نهاية لسياسة النفوذ، وأغلب الظن هو أن الواقعية ستظل الأداة الوحيدة الأهم في جعبة أدواتنا الفكرية".

وفي عام 2004، بعد مرور ثلاثة أعوام على حادث الحادي عشر من سبتمبر، طلبت من جاك سنيدر Jack Snyder، أحد الخبراء المتميزين والذي يعمل أستاذا بجامعة كولومبيا، أن يقوم بتقييم انعكاسات الهجمات الإرهابية والرد الأمريكي على الطرق التي فكر بها العملاء فيما يتعلق بالسياسة العالمية. أوضح سنيدر أن لا المنظمة ولا القانون ولا القواعد، ولا حتى "المجتمع الدولي" قد تمكنوا من التصدي للقرارات الفردية الصادرة عن دولة واحدة، الولايات المتحدة، والتي توفرت لديها الإمكانيات العسكرية والعزم على محاربة الدول الأخرى سعيا لتحقيق مصالحها القومية. بمعنى آخر، كشفت الأحداث والوقائع عن الكثير مما كان ليتنبأ به الواقعيون. ومثلما رأى زميله والت منذ ستة أعوام مضت، استنتج سيندر أيضا أن النموذج الواقعي يمثل أفضل ما يمكن الإعتماد عليها لتحديد اتجاه السياسة العالمية.

إن هناك آراءاً أخرى بديلة بالطبع. أحدها الليبرالية – إحدى المصطلحات التي تحمل معنى معيناً في مجال العلاقات الدولية. وتقوم الليبرالية، بدلا من التركيز على الصراع بين الدول من أجل النفوذ، والبقاء، والهيمنة، بإعطاء قدر كبير من الأهمية إلى تلك العوامل التي تمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض. ووفقا لهذا الرأي، تشكل التجارة الدولية، والديموقراطية، والمؤسسات السياسية العالمية شبكة من القيود التي تقلل من جاذبية وإمكانية الخوض في حرب. فكلما ازداد عدد الدول المرتبطة عن طريق التجارة والاستثمار، كلما انخفضت الفرصة في أن يهاجم كل منها الآخر. كما تؤكد الليبرالية على أن الديموقراطيين الذين يتعرضون للمساءلة من قبل منتخبيهم أقل استعدادا لإشعال حرب مقارنة بالنظم الاستبدادية. وتحد التنظيمات المختلفة مثل الإتحاد الأوروبي، والناتو، وNAFTA من احتمال وقوع مواجهة مسلحة بين دولها الأعضاء.

إن الواقعين والليبراليين ينظرون إلى العالم بطريقة مختلفة. فبالنظر إلى صعود الصين، على سبيل المثال، قد يعبّر الواقعيون الأمريكيون عن قلقهم حيال الثراء الذي أضحت الصين تتمتع به وهو ما يمكنّها من بناء جيش قوي، يمثل بدوره خصما أساسيا للولايات المتحدة في الشؤون الدولية. أما من منظور الليبرالية، فإن تفوق الصين الإقتصادي يمثل هدفا يستحق التقدير وليس أن نتخوف منه. فقبول الصين كإحدى أعضاء منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال، والتأكد من انضمامها إلى شبكة من العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى يسهم بصورة أكبر في

تحقيق ودعم السلام العالمي بدلا من السعي للقضاء على مجدها الإقتصادي، ببساطة عن طريق رفع التكلفة المصاحبة بما يجعل إشتراك الزعماء الصينيين في حرب أمرا مستحيلا.

تعتبر المثالية (أو البنائية constructivism) من المدارس الفكرية الأخرى الهامة التي تسعى بدورها لتفسير سياسة العالم والتنبؤ بها. حيث تقوم بالتركيز على الدور الذي تلعبه المعتقدات، والأفكار، والثقافات، والأحداث، والهوية الإجتماعية لتحديد سلوك وتصرفات الدول والنخبة الحاكمة فيها. ولا يزال هناك المزيد من النظريات الأخرى، التي تمثل بدورها شكلا مختلفا عن هذه الآراء المتعددة أو خليطا منها. ويمثل مدخل "المحافظين الجدد" إحدى هذه الآراء، والذي أصبح مفهوما شائعا يتم استخدامه باستمرار لوصف السياسة الخارجية والقرارات العسكرية لإدارة بوش بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ويؤيد هذا الإتجاه ومؤيديه، الذين غالبا ما يطلق عليهم "المحافظين الجدد neocons" استخدام العنف، والتدخل الفردي من قبل الولايات المتحدة إن لزم الأمر من أجل دعم "القيم الأمريكية" — الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والأسواق الحرة — ودعم السيادة والهيمنة العالمية التي تتمتع بها الولايات المتحدة. (وفي الواقع لا يتقبل سوى القليلين من أعضاء فريق بوش البارزين لقب "المحافظين الجدد". كما أن المفكرين الرائدين لحركة المحافظين الجدد هم الآخرون لا يعتقدون أن المبادىء الأساسية للحركة تنطبق على القرارات التي تقوم بها الحكومة الأمريكية في ظل رئاسة بوش).

إن هذا الجدل السياسي بين مدارس الفكر المختلفة قد يحتد بشدة، بل ويحتدم بالفعل في واشنطن وعواصم الدول الأخرى. وبالرغم من الفروق الأساسية بين هذه النظريات للعلاقات الدولية، إلا أن جميعها يؤيد نفس الإتجاه للتعامل مع الدول السيادية كأطراف محورية في العلاقات العالمية. وإن كانت هذه النظريات تختلف فيما يتعلق بدوافع الدول والعوامل التي تؤثر على استقلاليتها، فكلها تجعل من الدول السيادية مركزا لاهتمامها والأسس التي تقوم عليها آراؤها.

ولا يزال العديد من المفكرين البارزين متمسكين بافتراض أنه لن تحدث في المستقبل أي تغيرات رئيسية هامة أو دائمة في العلاقات الدولية دون أن يكون للدول دورٌ واضحٌ فيها. وهو ما قد يشير على سبيل المثال إلى أنه على الطرف المقابل لمهربي الأسلحة النووية التابعين لـ ع. ق. خان كانت هناك دول مثل ليبيا، وإيران، وكوريا الشمالية — مجموعة من الحكومات السيادية التي كانت تسعى للحصول على الأسلحة النووية اللازمة لدعم مصالحها القومية. ومن الممكن الإعتماد على الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الحكومات "لإثبات" أن الدول السيادية لا تزال هي المحرك الرئيسي في العالم. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة. إن الدول كانت بالفعل تشتري،

ولكن الشبكات التي لا تنتمي لدولة محددة كانت تبيع. وكلا الطرفين كانا يغيران العالم– سويا.

ولا يزال العديد من الخبراء الجديرين بالإحترام يرفضون قبول فكرة أن أطرافا أخري غير الدول تتمتع بكل هذه الأهمية. فخلال الاستقصاء الذي أجراه لاستكشاف منهجية التفكير الحديث بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بعد الوعي الجديد بالإرهاب الدولي، كتب سيندر "إن الدول، وليست الأمم المتحدة، أو منظمة حقوق الإنسان، هي من تصدرت الحرب الموجهة ضد الإرهاب... إن الأفكار المستوحاة من الواقعية السياسية .. لا تندثر أبدا لمجرد أن بعض الجماعات التي لا تتبع أية دولة قد تمكنت الآن من الاتجاه لاستخدام القوة."

والأمر لا يقتصر على الباحثين فقط. فواضعو السياسات البارزون أيضا ليسوا متحمسين لتقبل فكرة أن الشبكات العالمية قد اكتسبت قدرات هائلة ويمكنها العمل دون الحاجة للحصول على دعم تقدمه الدولة. وفي مذكراته، كتب ريتشارد أ. كلارك Richard A. Clarke، مسئول كبير في مكافحة الإرهاب بالبيت الأبيض في الفترة ما بين 1998 حتى 2003، أنه اكتشف أن "رايس، ونائبها، ستيف هادلي Steve Hadley، كانا لا يزالا يعملان وفقا لنموذج الحرب الباردة القديم" والناتج بدوره عن التعامل مع المخاطر التي مثلتها الدول المتضامنة في معاهدة وورسو Warsaw Pact والإتحاد السوفيتي قبل عام 1989. ويتذكر كلارك أنه قال لهما، "إن الحدود الفاصلة بين النطاق القومي والعالمي لم تعد واضحة. فالتهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة لم تعد تتمثل في قذائف الصواريخ السوفيتية الباليستية المحملة بالقنابل، وإنما أصبحت عبارة عن مجموعة من الإرهابيين يحملون القنابل".

ويواصل كلارك حديثه قائلا أنه عندما قام بعقد اجتماع في البيت الأبيض في أبريل 2004 تحدث فيه عن القاعدة، لم يتفق معه بعض الزملاء حول التحذير الذي أطلقه فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تتعرض إليها الولايات المتحدة. ويقول كلارك أنه عندما أصر على ضرورة ملاحقة القاعدة،

> هاج وماج بول وولفويتز Paul Wolfowitz، نائب دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld بوزارة الدفاع. وسأله هادلي إذا ما كان يشعر بخير. "إنني فقط لا أفهم لماذا نبدأ بالحديث عن هذا الرجل الواحد بن لادن،" أجاب وولفويتز ... وأجبت أنا بكل وضوح وحزم: "إننا نتحدث عن شبكة من المنظمات الإجرامية اسمها القاعدة، والتي تصادف أن يتزعمها بن لادن، ونحن نتطرق إلى هذه الشبكة لأنها وحدها تمثل تهديدا مباشرا وخطيرا للولايات المتحدة." وأخيرا استدار إليّ وولفويتز: "إنك تعطي بن لادن قيمة كبيرة جدا. لا يمكن لابن لادن القيام بكل هذه الأمور مثل

الهجوم الذي وقع في نيويورك في عام 1993، دون الحصول على مساعدة ودعم من إحدى الدول".

وكما نعرف فإن القاعدة وبن لادن لا يزالا يمثلان تهديدا بالرغم من عدم حصولهما على دعم صريح ومستمر من أية دولة. لقد قامت الشبكات التي لا تتبع دولة معينة بضرب نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ومدريد في مارس 2004. وسوف تضربنا الشبكات التي لا تدين يولاء لأي دولة مرة أخرى.

الحدود غير المتماثلة

تقوم جميع الحدود بالتسريب، في كل وقت. حتى أن أكثر أجهزة الشرطة حزما تعجز عن تأمين حدودها القومية تماما. وقد نشرت صحيفة الجارديان Guardian في عام 2004 هذه الرسالة من على ضفاف نهر يالو Yalu River، والذي يفصل ما بين الصين وكوريا الشمالية:

> يمكن رؤية أشباح أشخاص، هنا وهناك، على جانبي النهر المغطي بالضباب يتحركون بهدوء وهو يحملون تجارة غير مشروعة — وإن كانت مزدهرة — من النساء، والفصائل المهددة بالإنقراض، والأغذية والأجهزة المنزلية، والتي تهزأ بدورها من شهرة كوريا الشمالية كدولة حازمة السيطرة على حدودها ومنعزلة دوليا.

إن هذا هو حال كوريا الشمالية المفترض أنها تحت سيطرة قوية. ومن الطبيعي، أنه كلما ازدادت الدولة انفتاحا على الصعيدين السياسي والإقتصادي، كلما تضخمت الصعوبات التي تواجهها حكومتها لإحكام الرقابة والسيطرة على الحدود.

وهو بالتالي موضوع هذا الكتاب — إن فترة التسعينات قد شهدت تغيرات في السياسة، والتقنية، والإقتصاد والتي أدت بدورها إلى سقوط الحواجز التي اعتمدت عليها الدول لحماية وتأمين حدودها. وخدمت هذه التغيرات التجار غير الشرعيين أكثر مما استفادت منها الحكومات. لقد تنامت قدرة الحكومات بالطبع هي الأخرى على العمل على النطاق العالمي منذ التسعينات، ويرجع الفضل إلى ذلك بصورة خاصة إلى التطورات التي حدثت في حركة السفر والإتصالات. ولكن هذه التغيرات ساعدت التجار غير الشرعيين بصورة أكبر.

وهو ما يجعل الحدود غير متوازنة، غير متماثلة. فبالرغم من أن الحدود قد تبدو من منظور إحدى الهيئات الحكومية كمرتفع يصعب تجاوزه، إلا أن التجار غير

الشرعيين ينظرون إليها كمنحدر يسهل نزوله. حيث يتمتع هؤلاء التجار بالأدوات، والموارد، والخبرة التي تمكنهم من خرق الحدود، ليكون في انتظارهم بالطبع في نهاية الرحلة الناجحة قدر مليء بالذهب. وتقوم الحدود بحماية التجار غير الشرعيين من الجهات التي تسعى للقبض عليهم والتي لا يمكنها الوصول إليهم خارج نطاق سلطتها دون وجود تعاون رسمي وفعال من قبل السلطات القانونية التابعة للدولة المجاورة – وهي عملية صعب تجميعها، كما تعتبر مُرهقة من الناحية البيروقراطية، ومعرضة لجميع أنواع المشاكل المرتبطة بالثقة والتنسيق. كما أن الحدود بالتأكيد هي التي تمنح الحكومات القدرة على إحداث فروق في الأسعار والتي تمثل بدورها فرصا للتربح تؤدي في النهاية إلى جعل التجار غير الشرعيين أغنى.

باختصار، إن الحدود هي أفضل صديق للتاجر غير المشروع ومصدر الكثير من المشاكل للذين يحاولون التصدي له. وبالرغم من أن مثل هذا التباين ليس بالأمر الجديد، إلا أنه قد أصبح أكثر حدة. وبينما نحن ننظر تجاه المستقبل، فإنه يبدو من الآمن أن نفترض أن هذا التباين في الحدود سوف يزداد أكثر.

السيادة المفرغة

تعتبر السيادة واحدة من القضايا الشائكة في هذا العصر. فمبدأ عدم التدخل والذي ينص على أنه لا يحق لدولة ما أن تتدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى كثيرا ما يتم انتهاكه استنادا إلى مبررات واعتبارات إنسانية: ويقدم التدخل المسلح للناتو في يوغوسلافيا لإيقاف "التطهير العرقي" وقوات حفظ السلام الموجودة في الدول المدمرة بفعل الصراعات الداخلية أمثلة جيدة في هذا السياق. وفي نفس الوقت يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفرض شروط ترتبط بالسياسة الإقتصادية على تلك الدول التي تعتمد عليهم كمصدر للدعم المالي، وهو ما يمثل تعديا على سيادتها.

إن التجارة غير المشروعة، بالطبع، تقوم بخرق سيادة الدولة كل الأوقات. ليس فقط من خلال عمليات التهريب. فالتجار غير الشرعيين، في العديد من الدول، يقومون – غالبا بدعم من شركاء أجانب – بالتحكم في الحكومة المركزية أو المحلية من خلال استخدام النقود للتأثير على السياسة ودفع أعوانهم إلى السلطة. واستنادا إلى القوة والعنف، تمكن هؤلاء التجار من السيطرة على مساحات شاسعة من الدولة أو حتى مناطق سكنية بأكملها داخل المدن الكبرى. وفي العديد من العواصم – ريو دي جنيرو، مانيلا، مكسيكو سيتي، بانكوك، القاهرة – تسيطر شبكات التجارة غير المشروعة والمجرمون في الواقع، وليس الحكومة المحلية، على مناطق سكنية ضخمة بالمدينة.

إن بعض جوانب هذا الموضوع ليست جديدة. فالسيادة لم تكن أبدا مطلقة، كما أننا أخطأنا كثيرا في التنبؤ بنهاية الدولة. إن الدول ليست على وشك أن تندثر وسوف تظل الدعامة الأساسية للنظام العالمي. إلا أن التطرق إلى مفهوم السيادة دون الأخذ في الإعتبار القوى التي تنخر فيها – أو افتراض أن سلطة الدولة يمكنها تحييد تأثير هذه القوى من خلال بناء الحصون أو إغلاق الحدود إلكترونيا – يعد تجاهلا لمجموعة من المؤشرات التحذيرية شديدة الوضوح. ومرة تلو الأخرى، تقوم البرلمانات والسلطات التشريعية بإصدار قوانين تهدف إلى رفع قدرة حدود الدولة على التصدي لمحاولات الإختراق التي تقوم بها التجارة المحظورة. ومرة تلو الأخرى، تستند هذه القوانين إلى افتراضات ترتبط بامكانيات لا تتمتع بها الحكومات ببساطة وتبدو أنها غير قادرة على الحصول عليها.

وتؤكد التقارير الجديدة المنشورة، بصورة يومية تقريبا، من خلال المؤسسات الموثوق بها أن الحكومات غير قادرة على السيطرة على حدودها القومية. فإحدى الدراسات التي أجريت في عام 2005 والصادرة عن المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE)، على سبيل المثال، تشير إلى أن الإتجار بالبشر يتزايد. "إن المشكلة لا تتقلص... ولكنها تختفي أكثر"، قالت هلجا كونراد Helga Konrad من OSCE. وكشف تقرير آخر عن أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين الموجودين بأسبانيا وصلت بحلول 2005 إلى ثلاثة أضعاف قيمتها في 2001. وبالرغم من الجهود والاستثمارات الضخمة المبذولة، إلا أن الولايات المتحدة قد فشلت في حماية نفسها من هجوم القوى الغاشمة التي يبدو وكأنها لا تواجه أية مشاكل لخرق حدودها. وعلى الرغم من القيود الأكثر صرامة المفروضة لتطبيق القانون بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن أعداد المهاجرين غير الشرعيين لا تزال تتزايد بنفس معدلاتها خلال التسعينيات. ولا يقتصر اختراق الحدود فقط على المهاجرين غير الشرعيين. حيث تستمر جميع أنواع السلع غير المشروعة في التدفق عبر الحدود دون توقف ويزداد المعدل في بعض المناطق.

كما أن الحكومات المذكورة في الأمثلة السابقة تعد من الأغنى في العالم، أما النظم والآليات التي تعتمد عليها فتعتبر بالمقارنة أكثرها تميزا وأفضلها من حيث المواهب، والأموال، والتقنية المتاحة. ولا تتمتع الدولة "العادية" أو المتوسطة في العالم اليوم – سواء أن كانت البرازيل، أو الهند، أو أندونيسيا، أو الأرجنتين، أو تايلاند، أو مصر – بإمكانيات مماثلة وبالتالي فهي أكثر عرضة لتأثير ونفوذ شبكات التجارة غير المشروعة.

وفي العالم القادم، بالرغم من أن الدولة قد تظل موجودة معنا لمدة طويلة، إلا أنه من المتوقع أن تستمر قدرتها على مقابلة التوقعات التقليدية المرتبطة بالسيادة القومية في الإضمحلال. وهو ما يبرر الحاجة إلى وجود طرق جديدة للتفكير في السيادة. ومع أن "السيادة القومية" تعتبر فكرة جوفاء بالنسبة للعديد من المواطنين المتدينين، فقد أصبحت جوفاء بالفعل بالنسبة للتجارة غير المشروعة. فهم يقومون بانتهاكها طول الوقت.

إننا في حاجة لأن نفكر في احتمال أن التعلق بالأفكار القديمة المرتبطة بالسيادة قد يكون عائقا لتطور الدولة وهو بالتالي ما يهدد أمن مواطنيها. ربما يبدو الأمر صعبا، أو حتى غير ممكن، ولكنه من الأغلب أن تحقيق السيادة الوطنية، والأمن، والسلامة العامة مرتبط بالتعاون الوثيق بين الحكومة والدول الأخرى المتحالفة في الحرب المعلنة ضد التجار غير الشرعيين وليس بالجهود المستمرة المبذولة لسد نقاط التسريب في الحدود باستخدام عوازل لا تؤدي الغرض المقصود منها. إن "إغلاق الحدود" يعتبر بالتأكيد خيارا جذابا بالنظر إلى المشاعر القومية والغرائز الإنسانية الأساسية المرتبطة ببناء الخنادق والأسوار للحماية. إلا أنه عندما تسافر التهديدات والمخاطر من خلال الألياف الضوئية، أو عندما يصبح البحث عن طريقة لنقل حمولة ما عبر الحدود وسيلة مؤكدة للثراء الفاحش أو الحصول على فرصة أفضل للحياة، فإن الحكمة من الإعتماد بصورة أساسية على مقاييس أمنية فردية تعتبر مثارا للتساؤل.

إن هذا لا يعني أنه يجب على الحكومات أن تتخلى عن حقها في حماية حدودها أو التمسك بثقافتها وقيمها. ولكنه اعتقاد يتسم بالسذاجة المطلقة أن نفترض أن الحكومات يمكنها أن تتصدى للتهديدات فقط من خلال الاعتماد على وضع قيود أكثر صرامة على حدودها. وللأسف، فإنه أيضا يمثل وعدا سياسيا خادعا بقدر ما يُعجب به الناخبون الذين يخشون التهديدات الجديدة وغير المفهومة القادمة إليهم من "الخارج". إن فكرة أن الحدود قد فقدت الكثير من قدرتها على التصدي للتهديدات الأجنبية ليست هي نوع الرسالة التي يريد أن يسمعها العديد من الناخبين أو التي يتلهف السياسيون لدعمها.

بحث عن الدولة

قام المخبرون في سيناريو كلاسيكي مأخوذ من أفلام الخمسينيات السوداء، بتطبيق قاعدة معينة ساعدتهم على حل الجرائم: Cherchez la femme. إبحث عن المرأة. فسلوك الرجل غير التقليدي دائما ما كان دافعه هو الوله بإمرأة. وما أن

تجد المرأة حتى يُحل اللغز. إن هناك غريزة مشابهة غالبا ما تدفع المفكرين ومتخذي القرار فيما يتعلق بالشئون العالمية. وبالنسبة إليهم فإنه عندما يحدث شيءٌ في العالم، تصبح القضية "cherchez l'etat" أو إبحث عن الدولة. إبحث عن الدولة التي تقف وراء هذا الحدث وسوف تكون في طريقك لفهم الموقف بأكمله.

إلا أن الازدهار العالمي لشبكات التجارة غير المشروعة يعكس شيئا مختلفا. فكل الأدلة المستوحاة من التجارة غير المشروعة في الأسلحة، والمخدرات، والبشر، والمنتجات المقلدة، وغسيل الأموال، والأعضاء، والحيوانات، والنفايات السامة، وما إلى غير ذلك — ناهيك عن السياحة الدولية — تشير مرة بعد الأخرى إلى القوة المحركة التي تستخدمها الشبكات العالمية لتقليص سلطة الدول، وإشاعة الفساد داخل المنظمات التجارية المشروعة والحكومات، والسيطرة على مؤسساتهم وحتى الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.

نعم، إن الدول متورطة، ولكن ليس بنفس الطرق التي تألفها نظريات العلاقات الدولية التقليدية. فمن المفترض أن تكون الدول السيادية وحدوية أو مركزية. وتديرها بيروقراطيات تقوم على التنسيق والهيراركية (بالرغم من جميع الاختلالات الوظيفية المترتبة). ويقع عبء اتخاذ القرارات على هذه البيروقراطيات — إعداد الجيش، شراء الأسلحة، وفرض الضرائب، وتوزيع الدعم الأجنبي.

إلا أن شكل العلاقات التي تقوم الشبكات الآن بخلقها داخل الحكومات، والعكس صحيح، يجب أن تدفعنا إلى التفكير في تلك العوامل التي تحدد ممارسات النظام العالمي. فالحكومات غالبا ما ترتبط جزئيا، وليس كليا، بالشبكات — من خلال وزير فاسد أو عالم تموله الحكومة، أو إحدى الجهات الأمنية التي تدين بالولاء لجماعة سياسية قوية يمولها التجار غير الشرعيين، أو الإدارة المستقلة نسبيا لإحدى الشركات التابعة للدولة، أو ببساطة من خلال تجمع المئات من ممارسات الفساد المحدودة التي يقوم بها الموظفون الثانويين في المطارات ونقاط الحدود. فقد قامت الفرق المميزة التابعة لشرطة كولومبيا القومية بالهجوم على عدد من بيوت الدعارة والتي ثبت أن القادة المحليين التابعين لنفس جهاز الشرطة يوفرون لهم الحماية. وفي عام 2004 قام البرلمان بليثوانيا بمحاكمة الرئيس رونالداس باكساس Ronaldas Paksas لحصوله على أموال من رجل أعمال روسي، يوري بوروسوف Yuri Borosov، والذي تربطه علاقات بالجريمة الروسية المنظمة. حيث قامت إدارة الأمن بالدولة بتسجيل مجموعة من الأحاديث التي قال فيها بوروسوف للرئيس أنه سوف يصبح "جثة سياسية" إن لم يلتزم "بالإتفاق" الذي أجراه معهم.

إن البعض من هؤلاء قد يمثلون حالات فردية من "التفاح الفاسد". ولكن هناك أدلة متزايدة على وجود اتفاقيات أكثر هيكلية وتنظيما بين شبكات التجارة غير

المشروعة ومجموعات من الأفراد الذين يتبوؤون مناصب عليا بالحكومة. حيث أشارت الأمم المتحدة إلى "أنه من الواضح أن الدبلوماسيين، والضباط العسكريين، والأطراف الأخرى / المسؤولين الحكوميين في كوريا الشمالية متورطون في تهريب المخدرات" وأن "الأصول المملوكة للدولة، خاصة السفن، قد تم استخدامها لتسهيل ودعم مسارات تجارة المخدرات الدولية غير المشروعة. "أما في بيرو، فإن فلاديميرو مونتيسينوس Vladimiro Montesinos، رئيس المخابرات القومية والمسؤول عن المجهودات التي تقوم بها الدولة للتصدي إلى الحركات الثورية والمخدرات في الفترة ما بين 1999 وحتى 2000، حاليا في السجن، لاتهامه بإدارة عمليات دولية كبيرة للإتجار غير المشروع في المخدرات، والأسلحة، وغسيل الأموال. ومن المعروف أن القادة العسكريين الصينيين وأقاربهم أيضا متورطون في عمليات التزييف والتقليد. وفي بيلاروس أو ترانسدنيستر، فإن التجارة غير المشروعة سمة أساسية مميزة للإقتصاد. ومن الصعب أن نتخيل أن هذا قد حدث دون دعم متواصل ومستمر من الذين يتبوؤن مناصب حكومية متميزة. فلا يمكن فهم السياسة وعملية اتخاذ القرار في الإتحاد السوفيتي السابق بعيدا عن تأثير ومصالح التجار غير الشرعيين.

ويعتبر "تجريم المصلحة القومية" من أهم تلك القضايا التي لا تلقى اهتمام كافيا في عصرنا. نعم، إن الدولة هي الطرف الرئيسي في العلاقات الدولية، والمصالح القومية غالبا ما تكون هي الدافع وراء سلوكها وممارستها. ولكن هناك أدلة وافرة على أن هذه المصالح القومية، في دول معينة، قد خضعت ليسطرة التجار غير الشرعيين بصورة سرية – وأحيانا ليس بنفس السرية.

ولكن هذا لا يعني أن الحكومة التي ثبت علاقتها بإحدى شبكات التجارة غير المشروعة بالضرورة متورطة تماما فيها، أو أن جميع واضعي السياسات التابعين لهذه الحكومة على علم تام بهذه الأنشطة. وسوف يكون الخطأ أكبر حتى إذا ما افترضنا أن تورط أحد المسؤولين أو العملاء الحكومين في إحدى عمليات التجارة المحظورة ببساطة يعني أن هؤلاء التجار غير الشرعيين يحصلون على دعم من الحكومة. فهؤلاء المسؤولون الحكوميون في أغلب الأحيان ما هم إلى أجزاء من الآلة أو الماكينة، وليسوا المحركات. حيث يعملون كمصدر لإمداد التجار غير الشرعيين بالمستندات المزيفة ، والفواتير المبالغ فيها، والمنتجات القيمة التي تلاقي طلبا على المستوى العالمي، والحماية المسلحة، وإرباك الأجهزة الحكومية في الأوقات الصحيحة بما يسمح بإكمال الصفقة التجارية. ومن المحتمل أيضا أن يكونوا هم أنفسهم عملاء. وإن كانوا نادرا ما يُعتبَرون الخيار الوحيد. لقد أصبح التجار غير الشرعيين، في ظل الإقتصاد العالمي اليوم، يتمتعون بحرية لاستبدال أعوانهم في

الأجهزة الحكومية تماما مثلما قد يقومون بتغيير شركة الطيران، أو مدير البنك، أو حتى بائع الهواتف المحمولة الذين يتعاملون معهم. ومن جهة أخرى، فإن الموظفين الحكوميين الذين يسعون دائما لتحقيق أرباح طائلة يمكنهم أيضا التنقل بين شبكات التجارة غير المشروعة التي يفضلونها.

لقد أصبح من الواضح، على سبيل المثال، أنه في حين كانت شبكات ع.ق.خان متورطة بشدة داخل الدولة الباكستانية، فإن مبيعاتها من التقنية النووية إلى كوريا الشمالية أو إيران كانت تعبيرا عن الرغبة المالية لزعماء الشبكة وليس الأعمال الموجهة لدعم مصالح باكستان القومية. ولا يعتبر ع.ق.خان هو المستثمر أو رجل الأعمال الوحيد الذي يقوم بنشر الأسلحة النووية لتحقيق أغراضه التجارية. فالحكومة الجديدة يوشنكو Yushchenko الجديدة في أوكرانيا قد كشفت في عام 2005 أن تجار الأسلحة، في ظل الإدارة السابقة، قد قاموا بتهريب ثماني عشر قذيفة نووية من طراز Kh-55 إلى الصين وإيران والتي يمكنها أن تصيب أهدافا تقع على بعد 1860 ميلا، وتحمل مائتي كيلو طن من القنابل. وتؤكد Associated Press أن هذه المبيعات كانت تتم بصورة غير مشروعة وتمثل خرقا للسياسة الرسمية التي تنتهجا الحكومة الأوكرانية. ومرة أخرى كان الدافع وراء هذه العمليات هو المكسب، وليس السياسة، ولم يكن لمصالح أوكرانيا القومية أي دخل بذلك.

يبدو من الأغلب أن هذه الصفقات التي ضمت معدات وأجهزة شديدة الخطورة كانت لتنكشف بصورة أسرع، بما يتيح الرد بفاعلية، إن كنا قد بحثنا عنها بجدية. بمعنى آخر، لو كنا إفترضنا منذ البداية أن المواد النووية كانت لتنتشر في الإقتصاد العالمي من خلال شبكات لامركزية، لا تنتمي بالولاء لدولة معينة ويدعمها المسؤولين الحكومية الذين يتسمون بالإنتهازية – وليس من خلال الجهود المستميتة والمخططة التي تقوم بها الدول "الفاسدة".

بمعنى آخر، لقد حان الوقت لأن يفسح البحث عن الدولة cherchez l'etat طريقا للبحث عن الشبكة – cherchez le reseau – من أجل التعرف على الأحداث العالمية المثيرة للإضطراب ومحاولة التنبؤ بها وتجنبها.

العالم المرتقب

حتى الآن، يشير الإتجاه إلى السعي للمزيد. تجارة غير مشروعة أكبر، ثقوب سوداء أكثر، صراعات وخلافات أكثر، والمزيد من الحدود القابلة للإختراق بالرغم من محاولات الحكومة المبذولة لسد هذه الفتحات.

ولكن هل هذا الإتجاه نهائي، ألا يمكن تغييره؟ هل قُدِّر لنا أن ننحط في المستقبل القريب إلى عالم من الحصون المتهاوية والأراضي والأقاليم المنبوذة؟

إذا كنت لا تؤمن إلا بسلطة قوة ونفوذ دافع المكسب وحده، فالإجابة يجب أن تكون بالإيجاب.

وإن كنت تعتقد أن الأفكار بإمكانها أن تغير العالم، فالإجابة إذن بالنفي.

ولكننا تعلمنا من التاريخ أن نؤمن بالإثنين. فالمكسب لن يطغى أبدا على الأفكار، ولن تتمكن الأفكار أبدا من التصدي لدافع المكسب.

إن وضع حد لهذا الإتجاه – والهروب خروجا من هذه المسار اللولبي – سوف يتطلب منا استخدام الإثنين سويا. فالفرصة الوحيدة لإحتواء التضخم في التجارة غير المشروعة تكمن في التصدي لتلك الأسباب التي تجعل مثل هذه التجارة مربحة. كما أن الأفكار الحديثة التي تأخذ في الإعتبار التغيرات الواضحة التي فرضتها العولمة على الدول، والحكومات، والسياسة، ونمط الحياة المدنية – تلك التغيرات التي تدفع إلينا بها القوى المختلفة مثل التجارة غير المشروعة والجماعات المتطرفة الدولية والشبكات السياسية كل يوم – يمكنها أن تساعدنا في أن نفهم موقفنا الحالي.

وبينما نحن ننظر مستقبلا تجاه عالم ينخفض فيه حجم التجارة غير المشروعة، والعنف السائد، والإستغلال، بإمكاننا أيضا أن ننظر إلى الوراء لأحد المفكرين الذي جمع تحليله وتقييمه للتجارة غير المشروعة ببراعة – في عام 1776 – وعيا وإلماما بدافع الربح وقوة الأفكار، آدم سميث Adam Smith. والذي كتب:

> إن قلة من الناس قد تبدي تحفظات أخلاقية حيال موضوع التهريب إن هم، بغير التعرض للمساءلة القانونية، وجدوا فرصة آمنة وسهلة لذلك... وقد يعتبر الإدعاء بمعارضة شراء منتجات مهربة نوعا من النفاق الصرف في العديد من دول العالم.

إن هذه الحقيقة البسيطة لا تزال مستمرة اليوم – وإن تضخمت لتتماشى مع حجم التجارة العالمية وامتدت إلى كل سلعة ممكنة. ومن ثم فإن البحث عن طريقة لجعل العالم أفضل دون تجاوز هذه الحقيقة أو الاستهانة بها، يمثل تحديا لنا وفرصة إلينا أيضا.

المراجع الإنجليزية

الفصل الأول: الحروب التي نخسرها

1 [Counterfeit Clinton biography] Oliver August, "Clinton's Mentor Was Mao, Chinese Readers Are Told," *The Times Online (London)*, July 21, 2004.
1 [Garcia Marquez counterfeit] Sergio Dahbar, "Papel Literario: Gabo deberia escribir una historia de piratas," *El Nacional*, October 23, 2004.
3 [Thai brothel operator ran for office] Weerayut Chokchaimadon, "Set a Thief to Catch a Thief," *Korea Herald*, November 17, 2003.
3 [Cambodian police—national help fight trafficking, but local take bribes from traffickers] Kathy Marks, "Cambodian Police Close Dozens of Child-Sex Brothels," *Independent* (UK), January 25, 2003; Kathy Marks, "The Skin Trade: High-Profile Investigations into Pedophilia Are Headline News," *Independent* (UK), January 22, 2001, pp. 4–5.

ثلاثة أوهام

5 [Number of countries having passed anti–human trafficking laws] According to the U.S. government, seventeen countries had specific, comprehensive, and enforced laws against trafficking in 2004. U.S. Department of State, Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons, "Trafficking in Persons Report," June 14, 2004. http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2004/33187.htm

الفصل الثاني: المهربون الدوليون يغيرون عالمنا

12 [Declining cost of telephone calls in the 1990s] "International Pricing and the Death of Distance," *International Telecommunication Union*, TELECOM. http://www.itu.int/telecomwt99/press_service/information_for_the_press/press_kit/backgrounders/backgrounders/telecoms_pricing-next.html#International
14 [Volume of the people trade] David Feingold, "Think Again: Human Trafficking," *Foreign Policy*, forthcoming, 2005.
14 [Global drug seizures nearly double, 1990–2002] United Nations Office on Drugs and Crime, "2004 World Drug Report: Executive Summary," 2004, p. 17.
15 [Small arms fuel nearly fifty wars] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Small Arms. http://ochaonline.un.org/webpage.asp?Page=528. Also: Small arms responsible for 4 million deaths in intrastate and regional conflicts since 1990; 14 million refugees from conflicts where small arms/light weapons are used ("The Extent and Dangers of the Illicit Small Arms and Light Weapons Trade," U.S. State Department fact sheet, July 19, 2001).
15–16 [Haiti killer counterfeit "cough medicine"] Frances Williams, "WHO Launches Drive to Stamp Out Fake Drugs," *Financial Times*, November 12, 2003, p. 14.
16 [Camdessus] Address by Michel Camdessus, managing director of the Interna-

tional Monetary Fund, at the Plenary Meeting of the Financial Action Task Force on Money Laundering, Paris, February 10, 1998.

16 [Estimates of laundered money at 10 percent of world GDP] Peter Reuter and Edwin M. Truman, *Chasing Dirty Money: The Fight against Money Laundering* (Washington, DC: Institute for International Economics, 2004), p. 13.

لقد حدثت المعجزة

17 [Washington consensus and economic reforms in the 1990s] Moisés Naím, "Washington Consensus or Washington Confusion?" *Foreign Policy*, spring 2000, pp. 87–103; Moisés Naím, "Washington Consensus: A Damaged Brand," *Financial Times*, October 28, 2002, p. 15.

الإصلاح = فرصة

18 [Drop in average tariffs, 1980–2002] Robert Lawson and James Gwartney, "Economic Freedom Is on the Rise," *CATO Institute Daily Commentary*, July 19, 2004. http://www.cato.org/dailys/07-19-04-2.html

19 [Trade growth] Supachai Panitchpakdi, WTO director-general, "The Doha Development Agenda: What's at Stake for Business in the Developing World?" *International Trade Forum*, no. 2, 2003, pp. 4–5.

20 [Friedman, "golden straitjacket"] Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999), pp. 83ff.

أدوات التجارة

21–22 [Gaviria] Author interview with President Cesar Gaviria. Washington, January 25, 2005

22 [Growth in daily value of foreign exchange transactions] Gabriele Galati and Michael Melvin, "Why Has FX Trading Surged? Explaining the 2004 Triennial Survey," *BIS Quarterly Review*, December 2004, p. 68; Tom Abate, "Banking's Soldiers of Fortune: Foreign Exchange Traders on Front Line of Currency War," *San Francisco Chronicle*, December 7, 2004.

23 [Growth in credit and debit cards in the United States] "A Durable Idea," *The Economist*, February 14, 2005, p. 71.

24 [Online gaming industry] Bear Stearns estimate cited in U.S. Congress. House Committee on Financial Services, *Financial Aspects of Internet Gaming: Good Gamble or Bad Bet?* Statement of Rep. Sue Kelly, 107th Cong., 1st sess., July 12, 2001.

24 [Web based drug trafficking] Marc Kaufman, "Internet Drug Ring Broken," *Washington Post*, April 21, 2005, p. A3.

مصادر جديدة، مسارات جديدة

26 [Moody] Author interview with James Moody, former senior FBI agent, January 6, 2005, Reston, Virginia.

الدول التي تبدلت

27 ["Failed states"] Robert Rotberg, ed., *When States Fail: Causes and Consequences* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004); Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the Twenty-first Century* (Ithaca, NY; Cornell University Press, 2004).

27 [Bouterse relatives] Ivan Cairo, "Eight Nabbed in Joint Suriname-Holland Anti–Drug and Money Laundering Operation," *Caribbean Net News*, March 4, 2005.

27–28 [Tajikistan] "Tajikistan: Stemming the Heroin Tide," IRINews.org. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. http://www.irinnews.org/webspecials/opium/regTaj.asp

28 [On Vladimiro Montesinos] John McMillan and Pablo Zoido, "How to Subvert Democracy: Montesinos in Peru," *Journal of Economic Perspectives* 18, no. 4 (fall 2004): pp. 69–92; author interview with Roberto Dañino, former prime minister of Peru, November 2004, Washington, DC.

28 [British intelligence] Author interview with senior agent, UK M16, London, January 20, 2004.

28–29 [Fifty regions of little or no government control] "The Worldwide Threat 2004: Challenges in a Changing Global Context," testimony of Director of Central Intelligence George J. Tenet before the Senate Select Committee on Intelligence, February 24, 2004, Washington, DC.

29 [FARC drug trade revenues] "Las FARC ganaron $783 millones por droga en el 2003," *El Nuevo Herald (Miami)*, March 8, 2003, based on an Agence France-Presse dispatch.

29 [Al-Qaeda diamond deals] Douglas Farah, *Blood from Stones: The Secret Financial Network of Terror* (New York: Broadway Books, 2004), pp. 47–62.

المستثمرون الجدد

30–31 [Post-Soviet entrepreneurs and background in gaming the system] Phil Williams, ed., *Russian Organized Crime: The New Threat* (London: Frank Cass Publishers, 1997); Alena V. Ledeneva and Marina Kurkchiyan, eds., *Economic Crime in Russia* (New York: Kluwer Law International, 2000); Chrystia Freeland, *Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism To Capitalism* (New York: Times Books, 2000); David Satter, *Darkness at Dawn: The Rise of the Russian Criminal State* (New Haven: Yale University Press, 2004).

لا مزيد من العمل في الخفاء

32 [Baginski] Author interview with Maureen A. Baginski, executive assistant director, Office of Intelligence, Federal Bureau of Investigation, Washington, DC, November 17, 2004.

33 [Wal-Mart accused in 2003] "Wal-Mart Pays $11M to Settle Illegal Immigrant Janitors Case," *USA Today* and Associated Press, March 18, 2003.

الفصل الثالث: الأسلحة الصغيرة والرؤوس النووية الطليقة

38–41 [A. Q. Khan network] "A Tale of Nuclear Proliferation: How a Pakistani Built His Network," *New York Times*, February 12, 2004, p. A1; Stephen Fidler and Victoria Burnett, "The Nuclear Entrepreneur: 'Khan's Network Shows Ter-

rorists Have a Lot More Options Than We Thought,' " *Financial Times*, April 7, 2004.

38 ["Father of islamic bomb" and popularity in Pakistan] Anthony Barnett, "Revealed: How Pakistan Fuels Nuclear Arms Race," *The Observer*, January 18, 2004, p. 24; "Sold," *The Economist*, February 7, 2004.

38–39 [Gulf Technical Industries, Paul Griffin, capture of BBC *China*, KRL stickers] Owen Bowcott, Ian Traynor, John Aglionby, and Suzanne Goldenberg, "Briton Key Suspect in Nuclear Ring," *The Guardian*, February 12, 2004, p. 1.

39 [BSA Tahir, Scomi, SMB Computers] Raymond Bonner, "Salesman on Nuclear Circuit Casts Blurry Corporate Shadow," *New York Times*, February 18, 2004, p. A1.

40 [Khan's dealings with Iran, Iraq, Libya, and North Korea] Ian Traynor, "Pakistan's Nuclear Hero Throws Open Pandora's Box," *The Guardian*, January 31, 2004, p. 16; William J. Broad and David E. Sanger, "Warhead Blueprints Link Libya Project To Pakistan Figure," *New York Times*, February 4, 2004, p. A1; Stephen Fidler and Victoria Burnett, "Pakistan's 'Rogue Nuclear Scientist': What Did Khan's Government Know about His Deals?" *Financial Times*, April 6, 2004, p. 17.

40 [Chinese and "Good Looks" anecdotes] Joby Warrick and Peter Slevin, "Libyan Arms Designs Traced Back To China," *Washington Post*, February 15, 2004, p. A1.

40 [A. Q. Khan compared to Hitler and Stalin] Michael Hirsch and Sarah Shafer, "Black Market Nukes," *Newsweek*, February 23, 2004.

40–41 [Humayun Khan] David S. Cloud, "US Says Banned Technology Went to Pakistan and India," *New York Times*, April 9, 2005.

عمل تجاري بحت

43 [Khan wealth and lifestyle] Francoise Chipaux, "L'inquiétant Dr. Khan," *Le Monde*, February 20, 2004; "Business in Timbuktu," *The News International (Pakistan)*, February 1, 2004; Stephen Fidler and Victoria Burnett, "Animal Lover, Egotist, and National Hero," *Financial Times*, April 7, 2004.

45 [9/11 commissioner] Author interview with 9/11 Commission member, Washington, DC, January 24, 2005.

45 [Haqqani] Author interview with Husain Haqqani, Washington, DC, September 16, 2004.

سعيا وراء أي شئ

45–50 This section draws on the International Consortium of Investigative Journalists (ICIJ), *Making a Killing: The Business of War* (Washington, DC: Center for Public Integrity, 2003).

46–47 [Minin section] Ibid., Chapter 10, pp. 134–42.

47–48 [On Monsieur] Ibid., Chapter 9, pp. 124–33.

48–50 [On Bout] Ibid., Chapter 11, pp. 143–56 (including "merchant of death" coinage); Peter Landesman, "Arms and the Man," *New York Times Magazine*, August 17, 2003; PBS Frontline World, May 2002, online at http://www.pbs.org/frontlineworld/stories/sierraleone/bout.html

48 [Khartoum "green boxes"] Brian Johnson-Thomas, "Anatomy of a Shady Deal," Chapter 1, in Lora Lumpe, ed., *Running Guns: The Global Black Market in Small Arms* (London: Zed Books, 2000), p. 21.

49 [Ruprah arrest and Bout Taliban/al-Qaeda connections] Douglas Farah, "Arrest Aids Pursuit of Weapons Network," *Washington Post*, February 26, 2002, p. A1; "On the Trail of a Man behind Taliban's Air Fleet," *Los Angeles Times*, May 19, 2002, p. A1.

49 [Trailing Bout in Moscow] Stephen Smith, "On the Trail of the Elusive Victor Bout," *Guardian Weekly*, April 17, 2002, originally published as "L'insaisissable Victor Bout," *Le Monde*, March 26, 2002; "Russian Businessman Wanted by Belgians Turns Up in Moscow Radio Studio," BBC Monitoring online report of Ekho Moskvy radio, February 28, 2002.

50 [Bout role in U.S.-Iraq logistics subcontracting] Mark Huband, Andrew Parker, and Mark Turner, "UK Snubs France over Arms Trafficker: Bid to Help Dealer Linked To Coalition Avoid Sanctions," *Financial Times*, May 17, 2004, p. 1; Michael Scherer, "Dealing with the Merchant of Death," *Mother Jones*, September 20, 2004; Stephen Braun, Judy Pasternak, and T. Christian Miller, "Blacklisted Russian Tied To Iraq Deals," *Los Angeles Times*, December 14, 2004, p. A1.

حلم وسيط

50–51 [Production of small arms] The leading source on small arms and light weapons is the annual *Small Arms Survey* (Geneva: Graduate Institute of International Studies). See specifically *Small Arms Survey 2003: Development Denied*, Chapter 1, "Workshops and Factories: Products and Producers," pp. 8–56; *Small Arms Survey 2004: Rights at Risk*, Chapter 1, "Continuity and Change: Products and Producers," pp. 6–41.

51 [Small arms industry recomposing] *Small Arms Survey 2003*, p. 15.

51 [Number and scope of firms involved in small arms production] *Small Arms Survey 2003*, Chapter 1; Pete Abel, "Manufacturing Trends: Globalising the Source," in Lumpe, *Running Guns*, pp. 81–104; on Heckler & Koch, pp. 89–96.

51 [1,249 small arms producers in 2003] *Small Arms Survey 2004*, p. 10.

52 [Darra Adam Khel] Raymond Bonner, "When It's Business, the City Sticks To Its Guns," *New York Times*, April 11, 2002.

52 [Ghana] *Small Arms Survey 2003*, pp. 29–32; Emmanuel Kwesi Aning and Nicholas Florquin, "Ghana's Secret Arms Industry," *Jane's Intelligence Review*, December 2004, p. 7.

52 [Central and Eastern Europe small arms industry] *Small Arms Survey 2003*, pp. 39–49.

52 [2001 imports to the United States] *Small Arms Survey 2003*, p. 39.

52 [European gun brokers] Lumpe, *Running Guns*, pp. 131–32.

52 ["Refuges for rogue brokers"] *Small Arms Survey 2003*, p. 119.

53 [Illicit arms deliveries to Liberia] United Nations Security Council, *Report of the Panel of Experts Appointed Pursuant To Security Council Resolution 1395 (2002), Paragraph 4, in Relation to Liberia*, S/2002/470, April 19, 2002, pp. 15–23; United Nations Security Council, *Report of the Panel of Experts Appointed Pursuant To Security Council Resolution 1408 (2002), Paragraph 26, Concerning Liberia*, S/2002/1115, October 25, 2002, pp. 16–29; United Nations Security Council, *Report of the Panel of Experts Appointed Pursuant To Security Council Resolution 1408 (2002), Paragraph 16, Concerning Liberia*, S/2002/498, April 24, 2003, pp. 19–33; United Nations Security Council, *Report of the Panel of Experts Appointed Pursuant To Security Council Resolution*

1478 (2003), Paragraph 25, Concerning Liberia, S/2003/937, October 28, 2003, pp. 23–29.
53–54 [Nonstate groups who are known to have MANPADs] *Small Arms Survey 2004*, chapter 3, "Big Issue, Big Problem? MANPADS," p. 89.
53 [Portable missile launchers produced, in stock, and missing, worldwide and in Iraq] *Small Arms Survey 2004*, pp. 83–89 (the SAS cites reports suggesting there are 500,000 MANPADs in existence, but argues that these are likely overestimates, and that the real number is 100,000); Dana Priest and Bradley Graham, "Missing Antiaircraft Missiles Alarm Aides," *Washington Post*, November 7, 2004, p. A24; U.S. Government Accounting Office, *Nonproliferation: Further Improvements Needed to Counter Threats from Man-Portable Air Defense Systems*, May 2004.

وول مارت Wal-Mart الأسلحة

54 [Togo/UNITA] United Nations Security Council, *Report of the Panel of Experts on Violations of Security Council Sanctions against UNITA*, S/2003/937, Robert R. Fowler, March 10, 2000.
55 [Montesinos/FARC] *El Espectador (Bogota)*, February 10, 2002 (via "Paper Reports Flourishing Arms-for-Drugs Trade with Colombian Rebels," BBC Monitoring, BBC News online).
55 [On end-user certificates] Organisation for Security and Cooperation in Europe, Forum for Security Cooperation, *Standard Elements of End-User Certificates and Verification Procedures for SALW Exports, Decisions*, no. 5/04, November 17, 2004.
55–56 [Regional/civil conflict] Ann Hironaka, *Neverending Wars: The International Community, Weak States, and the Perpetuation of Civil War* (Cambridge: Harvard University Press, 2005); Paul Collier and Anke Hoeffler, "Murder by Numbers: Socio-Economic Determinants of Homicide and Civil War," *Centre for the Study of African Economies Series*, Ref: WPS/2004–10, Oxford University; Ian Bannon and Paul Collier, eds., *Natural Resources and Violent Conflict* (Washington, DC: World Bank, 2003).
56 [Sampson quote] Anthony Sampson, *The Arms Bazaar: From Lebanon To Lockheed* (New York: Viking, 1977), p. 340.

امتلك الدولة الخاصة بك

57–58 [Transdniester] Joby Warrick, "Dirty Bomb Warheads Disappear," *Washington Post*, December 7, 2003, p. A1; Joby Warrick, "Smugglers Enticed by Dirty Bomb Component," *Washington Post*, November 30, 2003, p. A1.

المجتمع المدني المسلح

59 [U.S. small arms stock] *Small Arms Survey 2003*, p. 61.
59 [List of "most-armed" countries] Ibid., pp. 64–65.
59 [England gun crime rates] for England and Wales; data for firearms other than air weapons. http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs2/hosb0104.pdf
59 [European arms seizures] *Small Arms Survey 2003*, p. 71.
60 [Small arms in Europe] Mark Turner, "European Citizens 'Heavily Armed,' " *Financial Times*, July 9, 2003, p. 11.

60 [Kampala, Uganda] *Small Arms Survey 2003*, p. 134.
60 [Mindanao] Ibid., p. 138.
60 ["Development denied" and direct/indirect effects] Ibid., chapter 4, pp. 125–68.
61 [Security business boom] *Small Arms Survey 2001*; referenced in *Small Arms Survey 2003*, p. 139 and fn. 30, p. 160; also see IBSSA (International Bodyguard and Security Services Association)—http://www.ibssa.org
61 [Cameroon and Nigeria examples] *Small Arms Survey 2003*, p. 140 (Cameroon) and p. 139 (Kaduna).

الأشباح والحدود

62 [On brokers] Brian Wood and Johan Peleman, "Making the Deal and Moving the Goods: The Role of Brokers and Shippers," chapter 6, in Lumpe, *Running Guns*, pp. 129–54.
62 [Rules vary country to country] Emanuela-Chiara Gillard, "What's Legal? What's Illegal?" Chapter 2, in Lumpe, *Running Guns*, pp. 41–42.
62–63 [Rwanda and Congo deals] Wood and Peleman, "Making the Deal," pp. 136–39; "Un Français est écroué pour trafic d'armes de guerre avec le Rwanda," *Le Monde*, February 2, 1995.
63 [Slovakia/Sudan story] Johnson-Thomas, "Anatomy of a Shady Deal," pp. 13–25.
63 [Antonov crash in Monrovia] United Nations Security Council, *Report of the Panel of Experts Appointed Pursuant To Security Council Resolution 1395 (2002), Paragraph 4, in Relation to Liberia*, S/2002/470, April 19, 2002.
63 [List of embargoes] Gillard, "What's Legal?" p. 33.
63 [ECOWAS moratorium] Sarah Meek, "Combating Arms Trafficking: Progress and Prospects," chapter 8, in Lumpe, *Running Guns*, pp. 194–97.
64 [UN conference] United Nations, *Report of the United Nations Conference on the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects*, A/CONF. 192/15, New York, July 2001.
64 [Bolton intervention] Colum Lynch, "U.S. Fights UN Accord to Control Small Arms Sales," *Washington Post*, July 10, 2001, p. A1.
64 [LaPierre comment] Jim Burns, "U.S. Fires First Shot at UN Anti-Gun Conference," CNSNews.com, July 10, 2001; "U.S. Blocks Small Arms Controls," BBC News Online, July 10, 2001.
64 [UN response] UN Department of Public Information, "Setting the Record Straight," July 2001. www.un.org/depts/dda/cab/smallarms/facts.htm
64 [Kolowa "five cows" anecdote] Karl Vick, "Small Arms' Global Reach Uproots Tribal Traditions," *Washington Post*, July 8, 2001, p. A1.

الفصل الرابع: لا تجارة مثل تجارة المخدرات

65–66 [Don Alfonzo] Author interview with "Don Alfonzo," Nuevo Laredo, Mexico, September 10, 2004.
67 [Guzmán] Chris Kraul and Cecilia Sanchez, "Mexican Border Town Tries to Clean Up Its Image," *Los Angeles Times*, February 12, 2005, p. A3; Chris Kraul, "Official Says Tijuana, Gulf Cartels Have United," *Los Angeles Times*, January 14, 2005, p. A4.
67 [Mexican organizations] "Drugs in Mexico: War without End," *The Economist*, March 4, 2004.

68 [U.S. annual antidrug expenditure] Total estimates vary due to the number of separate programs involved and are subject to political interpretation. The U.S. government estimated federal antidrug spending at $12.1 billion for 2004; unofficial estimates ranged as high as $20 billion. Moreover, adding state and local expenses may increase the total by up to 100 percent, though more likely somewhat less. See, for instance, Office of National Drug Control Policy, *National Drug Control Strategy 2004 Fact Sheet*, p. 3. http://www.whitehousedrugpolicy.gov/publications/policy/ndcs04/strategy_fs.pdf; Gary E. Johnson, "Take It from a Businessman: The War on Drugs Is Just Money Down the Drain," MotherJones.com, July 10, 2001; National Research Council, National Academy of Sciences, *Informing America's Policy on Illegal Drugs: What We Don't Know Keeps Hurting Us* (Washington, DC: National Academy Press, 2001), p. 1.

68 [drug arrests] Federal Bureau of Investigation, *Crime in America: FBI Uniform Crime Reports 2003* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2004), p. 270, table 29.

68 [DC statistics on high school students, jail, and drug seizures] "Washington, DC, Profile of Drug Indicators," Office of National Drug Control Policy, Drug Policy Information Clearinghouse, at ONDCP website.

68 [2004 DC seizures] Drug Enforcement Administration website: dea.gov, DEA State Fact Sheets, "Washington DC 2005." http://www.dea.gov/pubs/states/washingtondc.html

68–69 [on Washington teenagers' access to drugs] Author interviews with students in Washington-area private high schools, January–February 2004.

69 [Afghanistan 2004 poppy production/acreage] According to the United Nations Office of Drugs and Crime, *2004 World Drug Report* (Vienna: UNDCP, 2004), p. 206; 3,600 metric tons of opium were produced from 80,000 hectares of land in Afghanistan in 2003, according to Tom Shanker, "Pentagon Sees Antidrug Effort in Afghanistan," *New York Times*, March 25, 2005, p. A1. Production rose 64 percent in 2004.

69–70 [Afghan drug transformation; anecdotes on cost of labor and bribes] "Afghan Poppies Proliferate: As Drug Trade Widens, Labs and Corruption Flourish," *Washington Post*, July 10, 2003, p. A1; "Karzai: Don't Spray Our Poppies," CBSNews.com, November 19, 2004, at: http://www.cbsnews.com/stories/2004/11/18/world/main656576.shtml

70 [FARC and AUC drug revenue] Mark S. Steinitz, "The Terrorism and Drug Connection in Latin America's Andean Region," *CSIS Policy Papers on the Americas*, vol. 13, study 5; Angel Rabasa and Peter Chalk, *Colombian Labyrinth: The Synergy of Drugs and Insurgency and Its Implications for Regional Stability* (Santa Monica: RAND Project Air Force, 2001).

70 [Colombia: new strains of coca] Joshua Davis, "The Mystery of the Coca Plant that Wouldn't Die," *Wired*, November 2004; Andy Webb-Vidal, "It's Super-Coca! Modified Bush Boosts Narcotics Output," *Financial Times*, December 7, 2004, p. 4.

70–71 [Canadian supply of B.C. bud] Sarah Kershaw, "Violent New Front in Drug War Opens on the Canadian Border: Potent Marijuana at Center of Smuggling Chain," *New York Times*, March 5, 2005, p. A1.

نهاية الأوهام

71 [Global drug market statistics] *Global Illicit Drug Trends*, United Nations Office on Drugs and Crime, at http://www.unodc.org/unodc/en/global_illicit_drug_trends.html
71 [Yaa baa] Kevin Fagan, "Southeast Asia Is Reeling from Combination of Meth, AIDS," *San Francisco Chronicle*, May 29, 2003, p. A7.
72 [Tajikistan] "Drugs in Central Asia: Deadly Traffic," *The Economist*, March 29, 2003, pp. 38–39; see also Iran: Molly Moore, "Iran Fighting a Losing Drug War," and Molly Moore, "Once Hidden, Drug Addiction in Changing Iran," both *Washington Post*, July 18, 2001, pp. A1 and A26.
72 [Yunnan] "China-Burma: Heroin Is King at Border Crossing," Inter Press Service, March 26, 2004; "Condom, Needle Distribution Highlights AIDS Issue in S. W. China," *Kyodo News International*, March 9, 2004.
73 [Nigerian Southeast Asian networks] Felix Umoru, "A Tough War," *Financial Times*, December 1, 2002; Benjamin Adedeji, "Nigeria; Pains, Gains and Challenges of Certification," *All Africa*, March 29, 2001; Frank A. Aukofer and Dave Daley, "Heroin Buys Here Help Bust Ring," *Milwaukee Journal Sentinel*, October 12, 1996, p. 1.
73 [Chicago wholesale and distribution case] National Drug Intelligence Center, U.S. Department of Justice, *Heroin Distribution in Three Cities*, November 2000.
73 [Transformation of the trade] Matthew Brzezinski, "Re-engineering the Drug Business," *New York Times Magazine*, June 23, 2002.

كشف غموض اللعبة

74 [Escobar, rise of the cartels] Colombia: Robin Kirk, *More Terrible than Death: Massacres, Drugs and America's War in Colombia* (New York: Public Affairs, 2003).
75 [Mexican drug business] Jorge Luis Sierra Guzmán, "Mexico's Military in the War on Drugs," *WOLA Drug War Monitor*, April 2003.
75–76 [Mexican collaboration with other non-Mex trafficking networks] [Russians] Susana Hayward, "Russian Mafia Helping Mexican Cartels Smuggle Drugs into U.S. Officials Say," Knight Ridder news service, August 6, 2003; [FARC] Eric Rosenberg, "Colombia Effort Raises Fears of Another Vietnam," *San Antonio Express-News*, January 15, 2001, p. 1A.
76 [Juarez group: twenty-six regional manager "bankers"] Library of Congress Federal Research Division, "Organized Crime and Terrorist Activity in Mexico, 1999–2002," Washington, DC, 2003, p. 8.
76 [Mexican organizations] "Drugs in Mexico: War without End," *The Economist*, March 4, 2004.

غسيل، مقايضة، قرصنة

77 [Annual drug seizures] United Nations Office of Drugs and Crime (UNODC), *Global Illegal Drug Trends 2003*.
77 [Ease of dissimulation in volume of global trade] Kris Axtman, "Rising Border Traffic, More Drugs," *Christian Science Monitor*, May 8, 2001, p. 1; Stephen E. Flynn, "The Global Drug Trade versus the Nation-State: Why the Thugs Are

Winning," in Maryann Cusimano, ed., *Beyond Sovereignty: Issues for a Global Agenda* (New York: St. Martin's Press, 2002), pp. 44–66; Kal Raustiala, "Law, Liberalization, and International Narcotics Trafficking," *New York University Journal of International Law and Politics* 32, no. 1 (fall 1999): pp. 89–145, especially "Drugs and Liberalization," pp. 114–30.

77–78 [New technologies] United Nations, International Narcotics Control Board, *Globalization and New Technologies: Challenges To Drug Law Enforcement in the Twenty-First Century*, 2001, E/INCB/2001/1; "High Technology Boosts Dutch Marijuana Trade," *Financial Times*, August 23, 2001.

78 [early adoption of encryption techniques by Cali cartel] Author interview with César Gaviria, president of Colombia, 1990–94; New York, March 2005.

78–79 [Black market peso exchange] Oriana Zill and Lowell Bergman, "The Black Peso Money Laundering System," at PBS Frontline website, "Drug Wars." http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/drugs/special/blackpeso.html

79 [Description of "Russian weapons and other equipment" for drugs] Jerry Seper, "Mexicans, Russian Mob New Partners in Crime," *Washington Times*, May 28, 2001, p. A1.

79 [IRA/Dublin drug supply and FARC links] Jim Cusak, "IRA Unit in Bogotá as Part of 'Technology Exchange,'" *Irish Times*, August 15, 2001, p. 7.

التحكم في المصدر

80 [U.S. overseas drug operations] Mark Bowden, "Witness: Plan Colombia," *Prospect*, July 2001, pp. 38–44; "Latin American Poppy Fields Undermine U.S. Drug Battle," *New York Times*, June 8, 2003, p. A1; Ted Galen Carpenter, *Bad Neighbor Policy: Washington's Futile War on Drugs in Latin America* (New York: Palgrave, 2003); William M. LeoGrande and Kenneth Sharpe, "A Plan, But No Clear Objective," *Washington Post*, April 1, 2001, p. B2.

80 [Stubbornness of source control policy] Peter Reuter, "Supply-Side Drug Control," *Milken Institute Review*, first quarter 2001, pp. 15–23.

80 [U.S. certification system] Peter Reuter, "A Certifiable Drug Policy . . . " *Washington Post*, August 23, 2000, p. A25.

80–82 [Certification] Author interview with former DEA official. Miami, FL, March 5, 2004.

81 [U.S. seizures and strange hiding places] For example, see: U.S. Customs and Border Protection press release, "CBP Inspectors Find Heroin in Teddy Bear," CBP.gov, September 12, 2003; Kris Axtman, "Rising Border Traffic, More Drugs," *Christian Science Monitor*, May 8, 2001, p. 1.

81 [Increase in marijuana users seeking treatment] The White House, National Drug Control Strategy, February 2005; "More Seek Treatment for Marijuana," *New York Times*, March 4, 2005.

الصدام مع السياسة

82–83 [Bolivia] "Bolivian President Has Corrupt Congress, No Political Backing, but Nation's Respect," Knight Ridder/Tribune News Service, February 10, 2004; Larry Rother, "Bolivian Leader's Ouster Seen as Warning on U.S. Drug Policy," *New York Times*, October 23, 2003; "Throwing Down the Gauntlet; Turmoil in Bolivia," *The Economist*, March 12, 2005, p. 61; "A President under Siege; Bolivia," *The Economist*, March 19, 2005, p. 64.

83 [Quotes from former Bolivian president Gonzalo Sanchez de Lozada] Author interview with Gonzalo Sanchez de Lozada, Washington, DC, July 20, 2004.
84 [Mayor of Guzmán's hometown] James C. McKinley Jr., "Drug Lord, Ruthless and Elusive, Reaches High in Mexico," *New York Times,* February 9, 2005, p. A3.
84–85 [North Korea state involvement in drug trafficking] John Hill, "Korean Diplomats Face Drugs Trafficking Charge," *Jane's Intelligence Review,* January 2005, p. 6; Jonathan Mann and Mike Chinoy, "Drugs and Nuclear Weapons in North Korea," *Insight,* CNN, September 29, 2004. Also: U.S. Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, "2003 International Narcotics Control Strategy Report," March 1, 2004.

الفصل الخامس: لماذا يزدهر الرق في القرن الواحد والعشرين

86–87 [Golden Venture] Greg Torode, "Hong Kong Probe into Death Ship: Survivors Held as U.S. Vows to Stem Flood," *South China Morning Post,* June 8, 1993, p. 1; Sarah Jackson-Han, "Chinese Aliens Sparked Long-Term Immigration Crackdown," Agence France-Presse, June 7, 1996.
86–87 [Fujian circuit] Zai Liang and Wenzhen Ye, "From Fujian To New York: Understanding the New Chinese Immigration," chapter 7, in David Kyle and Rey Koslowski, *Global Human Smuggling: Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001); Ko-Lin Chin, "The Social Organization of Chinese Human Smuggling," chapter 8, in Kyle and Koslowski, *Global Human Smuggling;* Michael Maiello and Susan Kitchens, "Preying on Human Cargo," Forbes.com, June 7, 2004.
87 [$60,000 price for one person smuggled from China to the United States] Author interview with Doris Meissner, U.S. commissioner of Immigration and Naturalization Service, 1993–2000; Washington, DC, February 2002, published in *Foreign Policy,* March–April 2003, p. 31.
87–88 [Tourab Ahmed Sheik/Mandir Kumar Wahi] "Le prince des trafiquants d'êtres humains enfin dans le box," *Courrier International,* November 6, 2003, p. 9; David Finkel, "Dreams Dashed on the Rocks," *Washington Post,* June 10, 2001, p. A1.

التحركات الجماعية

88 [Size and scope of global trafficking and smuggling trade] David Kyle and Rey Koslowski, introduction, in Kyle and Koslowski, eds., *Global Human Smuggling,* pp. 3–4; International Organization for Migration, "New IOM Figures on the Global Scale of Trafficking," *Trafficking in Migrants Quarterly Bulletin,* no. 23, April 2001, and online at www.iom.int; Frank Laczko, "Human Trafficking: The Need for Better Data," Migration Information Source, Migration Policy Institute, November 1, 2002; Barbara Crossette, "UN Warns That Trafficking in Human Beings Is Growing," *New York Times,* June 25, 2000; UN Population Fund, UN Information Service, United Nations, *State of the World's Cities, 2004/2005: Globalization and Urban Culture.* UN-HABITAT (London, 2004). Also David Feingold, "Think Again: Human Trafficking," *Foreign Policy,* forthcoming, 2005.
88 [FBI estimates of Mexican people smuggling] Oscar Becerra, "Mexican People Smuggling Trade Worth Billions," *Jane's Intelligence Review,* December 2004, p. 30.

89 [Reasons for migration] "On the Move," *The Economist,* May 12, 2001; Kirstin Downey Grimsley, "Global Migration Trends Reflect Economic Options," *Washington Post,* January 3, 2002; "Immigration into Germany: More Needed, Fewer Wanted," *The Economist,* June 23, 2001; "Knocking at the Rich Man's Door," *Financial Times,* May 25, 2002; Alan Cowell, "Migrants Feel Chill in a Testy Europe," *New York Times,* April 28, 2002, p. A14.
89 [Global migration numbers, countries receiving remittances] "Humanity on the Move: The Myths and Realities of International Migration," *Financial Times,* July 30, 2003, p. 11.
90–91 [Guest worker idea in the United States] On guest-worker program: Max Blumenthal, "Immigration Conflagration," *American Prospect,* April 2004, p. 14.
91 [Bales, modern-day slavery] Kevin Bales, *Disposable People: New Slavery in the Global Economy* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1999).

قمة الانحطاط الأخلاقي

92 [East Europe to West Europe sex trafficking, Operation Sunflower] Christopher Sulavik, "Facing Down Traffickers: Europe Takes on Its Fastest-Growing Criminal Enterprise," *Newsweek,* August 25, 2003; "Preying on Children," *Newsweek,* November 17, 2003; "Balkan Traffic in Women and Girls 'On Rise,' " *Financial Times,* December 18, 2003; see also "Trafficking of People in Kosovo," Immigration and Nationality Directorate, UK Home Office, June 25, 2004.
92 [Politicians as accomplices of people-trafficking criminals in the Balkans] Eric Jannson, "Report: Balkan Traffic in Women and Girls 'On the Rise,' " *Financial Times,* December 18, 2003.
92–93 [Sale of babies/children] "Baby Trade," *The Economist,* February 7, 2004; Nicholas Wood, "For Albanians, It's Come To This: A Son for a TV," *New York Times,* November 13, 2003.
93 [Sex slaves in Florida] "16 Indicted in Mexican Prostitution Ring," United Press International, April 23, 1998.
93 ["A 1999 report . . . "] Amy O'Neill Richard, "International Trafficking in Women To the United States: A Contemporary Manifestation of Slavery and Organized Crime," Center for the Study of Intelligence, November 1999.
93 [Sex trafficking in the United States] Peter Landesman, "The Girls Next Door" *New York Times Magazine,* January 25, 2004; Wilson Ring, "Experts: VT Sex Slavery Fits U.S. Pattern," Associated Press, July 23, 2004.

الجيش الاحتياطي للعمالة غير الموثقة

93–94 [Osaka Zen spa] Nina Bernstein, "Women Complain of Hellish Life at Upscale Spa," *New York Times,* April 9, 2004, p. B1.
94 [Chinese labor market in the United States] Peter Kwong, "Impact of Chinese Human Smuggling on the American Labor Market," chapter 9 in Kyle and Koslowski, eds., *Global Human Smuggling.*
94 [Corporate illegal alien scam] "Largest Corporation Immigrant Smuggling Ring Indicted by the INS," NPR News/National Public Radio, December 10, 2001.
94 [Comment about implicit subsidy to U.S. companies employing illegal aliens] Mathias Blume, Letter to the Editor, *The Economist,* January 29, 2005, p. 14.

95 [Northern Marianas] Robert Collier, "Stalemate in Talks on Saipan Workers," *San Francisco Chronicle*, January 20, 1999, p. A1.

95–96 [Remittances] Devesh Kapur and John McHale, "Migration's New Payoff," *Foreign Policy*, November–December 2003, pp. 48–57; also, International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Globalization and External Imbalances*, Washington, DC, April 2005, chapter 2, "Workers' Remittances and Economic Development."

96 ["Exporting" daughters in China] Howard French, "A Village Grows Rich Off Its Main Export: Its Daughters," *New York Times*, January 3, 2005, p. A4.

96 [Nigerian prostitutes return home] Somini Sengupta, "Oldest Profession Is Still One of the Oldest Lures for Young Nigerian Women," *New York Times*, November 5, 2004, p. A9.

التنين والذئاب (المهربون) ورؤوس الأفاعي

97 ["It's like a dragon . . . "] Chin, "Social Organization," p. 218.

97 [30,000 Chinese in safe houses; 4,000 Chinese in Bolivia] Ibid., p. 217.

97 [300,000 clandestine in Moscow] Frank Viviano, "New Mafias Go Global: High-Tech Trade in Humans, Drugs," *San Francisco Chronicle*, January 7, 2001.

97 [El Paso network/1998] Allen Myerson, "4 Indicted on Immigrant Smuggling Scheme," *New York Times*, February 27, 1998, p. A20.

97–98 [change from coyote model to business model] Peter Andreas, "The Transformation of Migrant Smuggling across the U.S.-Mexican Border," chapter 4, in Kyle and Koslowski, eds., *Global Human Smuggling*. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001).

97–98 [Price of Passage] Mary Jordan, "People Smuggling Now Big Business in Mexico," *Washington Post*, May 17, 2001, p. A1.

98 [Boughader organization and the M smuggling network in Mexico] Oscar Becerra, "Mexican People Smuggling Trade Worth Billions," *Jane's Intelligence Review*, December 2004, p. 31.

98 [Smuggler with cell phone/Sumatra] Michael Winchester, "The 'Travel Agents': On the Trail of the Syndicates Smuggling Desperate Middle Easterners through Asia To Australia," *Asiaweek*, January 19, 2001.

98–99 [Meissner] Author interview with Doris Meissner, U.S. Commissioner of Immigration and Naturalization Service, 1993–2000; Washington, DC, February 2002 (published in *Foreign Policy*, March–April 2003, p. 31).

99 [Carranza] Author interview with Miguel Angel Carranza, San Antonio, Texas, November 19, 2004.

أحضر أوراقك هنا

100 [Afghanistan] Melinda Liu, "All Papers in Order: Getting the Documents Needed to Be Smuggled Abroad Is Shockingly Easy," *Newsweek*, November 5, 2001; Hugh Williamson, "Smugglers See Afghans as Potential Prey," *Financial Times*, November 5, 2001, p. 8.

100–01 [U.S. identification documents in Bowling Green] Peter Laufer, "My New Kentucky Home," *Washington Monthly*, January–February 2005, p. 24.

101 [Interpol's secretary-general on stolen passports] *El Pais*, January 28, 2005, p. 10.

101 [Official complicity with snakeheads] Chin, "Social Organization," pp. 225–29.

101 [Italy/Greece] Author interview with Italian diplomat, Athens, Greece, November 11, 2004.
101–02 [Examples of smuggling methods] Mary Jordan, "Smuggling People Is Now Big Business in Mexico," *Washington Post*, May 17, 2001, p. A1; Sofia Wu, "Cross-Strait Human Smuggling Ring Busted," *Central News Agency (Taiwan)*, January 14, 1999; Letta Tayler, "Crossing a 'Corridor of Death,' " *Newsday*, June 17, 2002, p. A14.
102 [Phoenix and Perris, California, stories] Nick Madigan, "160 Migrants Seized at an Upscale Home," *New York Times*, February 13, 2004.
102–03 [Internet warehousing/sale of trafficked people] Landesmann, "The Girls Next Door," another source is: Graham Johnson and Dominic Hipkins, "Sex Slaves for Sale at £3,000 Each," *Sunday Mirror (UK)*, December 28, 2003.

القانون يحاول اللحاق

103 [Migrants' rights convention] United Nations, "International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families," UN General Assembly Resolution 45/158, December 18, 1990.
103–04 [UN smuggling and trafficking protocols] United Nations, "Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime," UN General Assembly Resolution 55/25, November 15, 2000; United Nations, "Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime," UN General Assembly Resolution 55/25, November 15, 2000.
104 [U.S. policy] U.S. Department of State, *Trafficking in Persons Report*, annual; Gary Haugen, "State's Blind Eye on Sexual Slavery," *Washington Post*, January 16, 2002.
104 [Turkey arrests] "Smuggling of Humans into Europe Is Surging," *Washington Post*, May 28, 2001.
104 [Prison terms] U.S. Sentencing Commission, *Guidelines Manual* (November 2004). see: http://www.ussc.gov/2004guid/tabconoy_1.htm
105 [NGOs] See in particular Polaris Project at www.humantrafficking.com; Coalition Against Trafficking in Women at www.catwinternational.org.
105 [concerned journalists] Landesman, "The Girls Next Door"; Nicholas Kristof, "Cambodia, Where Sex Traffickers Are King," *New York Times*, January 15, 2005, p. A15; Kristof, "Leaving the Brothel Behind," *New York Times*, January 19, 2005, p. A19; Kristof, "Back to the Brothel," *New York Times*, January 22, 2005, p. A11; Kristof, "After the Brothel," *New York Times*, January 26, 2005, p. A17; Kristof, "Sex Slaves? Lock Up the Pimps," *New York Times*, 29 January 2005, p. A19.

استغلال البؤس

107 [Relative deprivation] Oded Stark and J. Edward Taylor, "Migration Incentives, Migration Types: The Role of Relative Deprivation," *Economic Journal* 101, issue 408 (1991): pp. 1163–78.
108 [Morocco story] "Arriesgo la vida de mi hijo porque vivir en Marruecos es como estar muerto," *El Pais*, February 11, 2003, p. 43.

109 [Bono] "Names and Faces," *Washington Post,* November 27, 2004, p. C3.
109 [Microsoft Longhorn Malaysia anecdote] John Burton, "Software Pirates Circulate New Microsoft Operating System," *Financial Times,* December 12, 2003, p. 9.
109 [GM suit] Richard McGregor, "GM Probes Chery 'Piracy,'" *Financial Times,* November 12, 2003, p. 30.
109 [Gen. Michael Kalashnikov's lawsuit against U.S. government] John Ness, "Swords into Vodka," *Newsweek International,* November 22, 2004, p. 54; C. J. Chivers, "Who's a Pirate: Russia Points Back at the U.S.," *New York Times,* July 26, 2004, p. A1.
110 [Canal Street] Julia Apostle and David Gruber, "City of Phonies," at NYC24.com, issue 4, February 23, 2001; Julian E. Barnes, "Fake Goods Are Flowing under the New Radar," *New York Times,* October 14, 2001, p. C4.

انتقام العلامات التجارية

111 [Counterfeits boom] "Imitating Property Is Theft," *The Economist,* May 15, 2003; "The Impact and Scale of Counterfeiting," Interpol, online at http://www.interpol.com/Public/News/Factsheet51pr21.asp
111–12 [New York and growth in commercial losses] "Bootleg Billions: The Impact of Counterfeit Goods Trade on New York City," New York State Office of the Comptroller, November 2004.
112 [Seizures] [Europe] "Warning as Fake Goods Flood Market," BBC News Online, August 8, 2003.
112 [United States] "Since 2000, the number of seizures of infringing goods at our nation's borders has increased by 100 percent. During the first half of 2004, CBP is setting a record pace with increases in seizures." U.S. Department of Commerce, "Results," StopFakes.gov., online at http://www.export.gov/stop_fakes_gov/results.asp
112 [Product range] "Market Pirates Lose the Taste for Luxury," *Financial Times,* July 27–28, 2002.
112 [Japanese schoolteachers] "Bags of Trouble," *Far Eastern Economic Review,* March 21, 2002, pp. 52–55.
113 [China] Ted C. Fishman, "Manufaketure," *New York Times Magazine,* January 9, 2005; "People's Republic of Cheats," *Far Eastern Economic Review,* June 21, 2001.
113 [Online counterfeit trade estimate] "Imitating Property Is Theft," *The Economist,* May 15, 2003.
114 [Africa counterfeit pharma] Tope Akinwade, "Lethal 'Cures' Plague Africa," *World Press Review* 51, no. 2 (February 2004).
114 [Togo CD industry] Matt Steinglass, "Moctar and Moctar," *Transition* 92 (2002), pp. 38–55.
114 [Thailand demonstration] "Imitating Property Is Theft," *The Economist,* May 15, 2003.
115 [Open source] Peter Wayner, "Whose Intellectual Property Is It, Anyway? The Open Source War," *New York Times,* August 24, 2000, p. G8.
115 ["I have several fake handbags"] Author interview, New York, March 14, 2004.

116 [History of idea of intellectual property] "Economics Focus: Market for Ideas," *The Economist*, April 14, 2001; Suzanne Scotchmer, *Innovation and Incentives* (Cambridge: MIT Press, 2005).

قائمة الجرد: من Tommy Hilfiger إلى مضخات المجارير

117 [NYC 2004 bust] "Retail Raid," *Newsday*, June 5, 2004, p. A8.
117–18 [Super copies] "Bags of Trouble," *Far Eastern Economic Review*, March 21, 2002, pp. 52–55; Jo Johnson, Fred Kapner, and Richard McGregor, "Back-Street Bonanza for the Counterfeiters," *Financial Times*, December 4, 2003, p. 16.
118 [Italy] Robert Galbraith, "Luxury Groups Battle a Wave of Counterfeit Goods," *International Herald Tribune*, September 29, 2001, p. 12; "The Impact and Scale of Counterfeiting," Interpol, May 25, 2004.
118 [Rolex seizure in Italy; also China media executive mention] Peter S. Goodman, "In China, a Growing Taste for Chic," *Washington Post*, July 12, 2004, p. A1.
118 [Genuine sales rising, example of $12,000 Omega watches] "Psst. Wanna Buy a Real Rolex?" *The Economist*, January 24, 2004.
118–19 [CEO of watch company quote] Author interview with CEO of Swiss watch company, Geneva, Switzerland, September 2003.
119–20 [Cars, other industrial products] "Heavy-Duty Forgers," *Far Eastern Economic Review*, March 23, 2000, pp. 46–47; Richard McGregor, "GM Probes Chery 'Piracy,' " *Financial Times*, November 12, 2003, p. 30; Jose Reinoso, "Coches clonados a bajo precio," *El Pais*, March 29, 2004; James Kynge, "Nissan May Sue Chinese Rival over Design," *Financial Times*, November 28, 2003, p. 21.
120 [Fake Honda motorcycles in China] Frederik Balfour, "Fakes," *Business Week* (European edition), February 7, 2005, pp. 54–64.
120 [DaimlerChrysler loss of market share in auto parts to counterfeiters] Ibid.
120 [Car and aircraft parts, United Airlines mechanic story] Murray Hiebert, "Fake-Parts Fear," *Far Eastern Economic Review*, March 4, 2004, p. 40.
120 [Valves, sewer pumps, other industrial examples] "Fakes Are Blotting the Horizon in Italy's Valley of the Valves," *Financial Times*, March 20, 2001; "Counterfeit Electrical Products Cause Damage To U.S. Markets," *Today's Facility Manager*, Online Exclusive, June 2002, at http://www.wireville.com/hots/hots0204.html#10; "Knock-offs Threaten U.S. Firms' Profitability," *Indianapolis Star*, May 24, 2004; "Chinese Counterfeiting Takes Root in U.S. Marine Industry," *International Boat Industry Magazine*, May 27, 2004.
120 [China as center of knockoff manufacture] Fishman, "Manufaketure."
121 [Music industry] International Federation of Phonographic Industries, "The Recording Industry Commercial Piracy Report 2004," July 2004.
121 [Russia CDs] Tim Burt, "Music Groups Tackle Russian Piracy," *Financial Times*, December 19, 2003, p. 12.
121 [Impact on sales] "Piracy Slashes Music Sales," *Financial Times*, April 11, 2003; Stan Bernstein, "Burned by CD Burners," *Washington Post*, September 24, 2002, p. A21.
121 [Online distribution] "Music's Brighter Future," *The Economist*, October 28,

2004; Scott Morrison, "Apparent Fall in Web Piracy Is Music To Record Company Ears," *Financial Times*, January 6, 2004, p. 10; Ien Cheng and Richard Waters, "Piracy: Overkill Gives Way to Pragmatism," *Financial Times*, April 14, 2004, p. 14; Michael Skapinker, "An Industry Fights for Its Future," *Financial Times*, October 12, 2004.

121 ["Rampant" quote] International Federation of Phonographic Industries, "A Round-Up of Anti-Piracy Actions Worldwide," January 2004.

121 [Danger Mouse] Bill Werde, "Defiant Downloads Rise from Underground," *New York Times*, February 25, 2004, p. E3.

122 [Video] "Tipping Hollywood the Black Spot," *The Economist*, August 30, 2003; "Film Industry Warns of Big Losses To Pirate Copying," *Financial Times*, February 4, 2004, p. 52; "Romancing the Disc," *The Economist*, February 7, 2004, p. 63; Amanda Ripley, "Hollywood Robbery," *Time*, January 26, 2004, p. 56; John Schwartz, "In Chasing Movie Pirates, Hollywood Treads Lightly," *New York Times*, December 25, 2003, p. C1; Chris Buckley, "Helped by Technology, Piracy of DVDs Runs Rampant in China," *New York Times*, August 18, 2003.

122 [Hopper anecdote] "Fast Track: Avenue of the Americas," *Financial Times*, January 25, 2002, p. 13.

122 [Harry Potter/China] Elizabeth Rosenthal, "Counterfeiters Turn Magic into Cash," *New York Times*, November 25, 2001, p. A1.

122 [Microsoft] "Intelligence: Slipped Discs," *Far Eastern Economic Review*, January 30, 1997; "Phonies Galore," *The Economist*, November 8, 2001; "U.S. Targets Software Pirates," *Washington Post*, December 12, 2001; "Asian Software Pirates Ahead of Microsoft," *Financial Times*, December 3, 2003; John Burton, "Microsoft Plans Cheaper Software to Combat Piracy," *Financial Times*, June 30, 2004, p. 18.

122–23 [Computers, chips, software] "Piracy Losses More Than Double," *New York Times*, July 8, 2004 (includes updated BSA numbers: "Software manufacturers lost $29 billion to piracy in 2003, more than double the previous year's losses . . . " "About 36 percent of software installations worldwide are of pirated copies. Vietnam and China had the highest rates, with pirated versions accounting for 92 percent of all computer software installed in each country. Next were Ukraine, with 91 percent; Indonesia, at 88 percent; and Zimbabwe and Russia, with 87 percent each. By region, about 53 percent of software applications on computers in the Asia/Pacific region were pirated in 2003, compared with 70 percent in Eastern Europe, 63 percent in Latin America, 55 percent in the Middle East, 36 percent in Western Europe and 23 percent in North America").

123–24 [Medicines/general] Trish Saywell and Joan McManus, "What's in That Pill?" *Far Eastern Economic Review*, February 21, 2002, pp. 34–37; "Medicine: Fighting Back," ibid., pp. 38–40.

123 [China] Peter S. Goodman, "China's Killer Headache: Fake Pharmaceuticals," *Washington Post*, August 30, 2002, p. A1.

123 [WHO estimate] Frances Williams, "WHO Launches Drive to Stamp Out Fake Drugs," *Financial Times*, November 12, 2003, p. 14.

124 [2002 case] "Five Companies, Seven People Charged with Making, Selling Fake Viagra," Associated Press, May 17, 2002.

124 [Batch of 1,800] Claire Innes, "Regulators and Drug Companies Fight Rising Tide of Counterfeit Products," *World Markets Research Center*, February 15, 2002.

125 [Los Angeles bust] "Major Counterfeiting Ring Broken," Los Angeles Police Department, press release, September 12, 2003.
125 [New York bust] William Glaberson, "6 Are Charged with Selling Millions of Counterfeit Marlboros," *New York Times*, February 13, 2003, p. B3.
126 [PLA] "No More Business as Usual," *Asiaweek*, December 6, 2000.
126 [Sony/China prisons] "Sony Uncovers Piracy of PlayStation Game Consoles in Chinese Prison—Report," *Financial Times*, December 22, 2004; [China generally] Fishman, "Manufaketure."
126 [Malaysian officials threatened] U.S. Congress. House. Subcommittee on Courts, the Internet, and Intellectual Property, *International Copyright Piracy: Links To Organized Crime and Terrorism*, testimony of Jack Valenti, March 13, 2003.
126–27 [Spanish CD counterfeiting networks] Pedro Farre, "Mafias y Pirateria Cultural," *Foreign Policy (Edición Española)*, December 2004–January 2005, p. 63.
127–28 [Terrorist connections] "The Links between Intellectual Property Crime and Terrorist Financing," testimony of Ronald K. Noble, secretary-general of Interpol, before the House Committee on International Relations, 108th Congress, July 16, 2003; "Al-Qa'idah Trading in Fake Branded Goods," BBC Monitoring Reports, September 11, 2002; "Militants Turn To Crime to Fund Terrorism," Associated Press, August 12, 2004; Roslyn A. Mazer, "From T-Shirts To Terrorism," *Washington Post*, September 30, 2001.

حرب الجبابرة

128 [United States] "A Primer on Patents, Trademarks, and Copyrights and Trade Secrets," Olive and Olive, P.A., 2003, online at http://www.oliveand olive.com/primer.htm; "Twelve Arrested for the Manufacture and Distribution of Counterfeit Microsoft Software," *Microsoft PressPass*, February 14, 2000, online at: http://www.microsoft.com/presspass/press/2000/Feb00/LosAngRaidsPR.asp.
128 [Fines for offenses] [China] Jonathan C. Spierer, "Intellectual Property in China: Prospectus for New Market Entrants," *Harvard Asia Quarterly*, summer 1999, online at http://www.fas.harvard.edu/~asiactr/haq/199903/9903a010.htm
128 [Malaysia] American Malaysian Camber of Commerce, "Position Papers: Review of Holograms—FMCG Products," online at: http://www.amcham.com.my/action/position/position_hologramFMGCNov'04.htm
128 [Global rules] "Patent Law: Going Global," *The Economist*, June 17, 2000; Frances Williams, "Copyright Protection Reinforced," *Financial Times*, March 7, 2002, p. 12; Paul Meller, "Europe Moves to Strengthen Piracy Laws," *New York Times*, March 10, 2004, p. W3.
128–29 [TRIPS/WTO-driven reform] "China and Japan to Tackle Product Piracy," *Financial Times*, April 5, 2002; "U.S. Imposes CD Piracy Sanctions on Ukraine," *Financial Times*, December 21, 2001.
129 [Brussels conference] "Combatting Counterfeiting," First Global Congress on Counterfeiting, Brussels, May 2004. Online at http://www.anti-counterfeit congress.org/wco2004/website.asp?page=home
129 [Business enforcement] Stryker McGuire, Richard Ensberger Jr., and Tony Emerson, "Microsoft Cops," *Newsweek*, April 9, 2001, p. 20.

129 [Indian companies] "New Frontiers: Indian Companies Are Moving to Shed Their Copycat Image by Investing in Basic Research," *Far Eastern Economic Review*, July 20, 2000.
129 [China IP scholar] "Beijing Group Prosecuted for Book Piracy," *Financial Times*, January 14, 2005.

الفصل السابع: غاسلو الأموال

131–32 [9/11 finance] "Bankrolling bin Laden," *Financial Times*, November 29, 2001; "Trail of Terrorist Dollars That Spans the World," *Financial Times*, November 29, 2001.
132 ["Money sets Osama bin Laden apart" quote] Jim Hoagland, "Dry Up the Money Train," *Washington Post*, September 30, 2001, p. B7.
132 [Charities and terrorist finance] "The Iceberg beneath the Charity," *The Economist*, March 15, 2003.

نقود أكثر، طرق أكثر للتخفي

134 [Scale of financial liberalization] BIS Reporting Banks: Summary of International Positions. http://www.bis.org/publ/qcsv/anx1.csv
135 [Plummeting banking costs] Saleh M. Nsouli and Andrea Schaechter, "Challenges of the E-Banking Revolution," *Finance & Development*, September 2002, p. 48.
135 [Currency transactions, $1.88 trillion in 2004] Gabriele Galati and Michael Melvin, "Why Has FX Trading Surged? Explaining the 2004 Triennial Survey," *BIS Quarterly Review*, December 2004; Tom Abate, "Banking's Soldiers of Fortune," *San Francisco Chronicle*, December 7, 2004.
136 [International Portfolio Investment] International Finance Corporation, *Emerging Stock Markets Factbook* (Washington, DC: IFC, several years).
136 [FDI Worldwide] United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report, 2004* (Geneva: UNCTAD Press Unit, September 22, 2004).

حرية الطلب

137 [Global money-laundering estimates] "Fighting the Dirt," *The Economist*, June 23, 2001; "IRS Says Offshore Tax Evasion Is Widespread," *New York Times*, March 26, 2002; Nigel Morris-Cotterill, "Think Again: Money Laundering," *Foreign Policy*, May–June 2001, pp. 16–22, Peter Reuter and Edwin M. Truman, *Chasing Dirty Money: The Fight Against Money Laundering*, (Washington, DC: Institute for International Economics, 2004) p. 13. For higher estimates of money laundering, see Friedrich Schneider and Dominik Enste, "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences," *Journal of Economic Literature* 38, no. 1 (2000): pp. 77–114. See also Vito Tanzi, *Policies, Institutions, and the Dark Side of Economics* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2000).
137 [Mexican drug interests/Hezbollah partnership in pseudo-ephedrin] "Drug Money for Hezbollah?" CBS News, September 1, 2002, online at http://www.cbsnews.com/stories/2002/09/01/attack/main520457.shtml
138 [Sheik Omar Abdel Rahman associates' use of cigarette, coupon scams, etc.] John Mintz and Douglas Farah, "Small Scams Probed for Terror Ties," *Washington Post*, August 12, 2002, p. A1.

138 [Madrid bombing perpetrators funding through counterfeit CDs] "Militants Turn To Crime to Fund Terrorism," Associated Press, August 12, 2004.
139 [Walter C. Anderson] David S. Hilzenrath, "$200,000,000 Telecom Tycoon Used International Financial Labyrinth," *Washington Post*, April 18, 2005, p. E1.
140 [Estimate of risk faced by money-launderers] Peter Reuter and Edwin M Truman, *Chasing Dirty Money: The Fight against Money Laundering* (Washington, DC: Institute for International Economics, 2004), p. 5.

العالم الخارجي الجديد

140 [New offshore: marketing national sovereignty] William Wechsler, "Follow the Money," *Foreign Affairs* 80, no. 4, pp. 40–57; "OECD Attacks Tax Havens over Law Changes," *Financial Times*, June 12, 2001, p. 4; "U.S. Companies File in Bermuda to Slash Tax Bills," *New York Times*, February 18, 2002.
141 [Nauru] Jack Hitt, "The Billion-Dollar Shack," *New York Times Magazine*, December 10, 2000.
141 [Cayman Islands] Nigel Morris-Cottrill, "Think Again: Money Laundering."
141 [Tuvalu leasing of domain name and country code] Wechsler, "Follow the Money."
142 [Flags of convenience] Kerry Lynn Nankivell, "Troubled Waters," *Foreign Policy*, November–December 2004, pp. 30–31.
142–43 [Ciudad del Este] William W. Mendel, "Paraguay's Ciudad del Este and the New Centers of Gravity," *Military Review*, March–April 2002; Kevin Gray, "Paraguay Tri-Border Area Is Terror Haven," Associated Press, October 3, 2004.

بنك كبير، بنك صغير، بنك وهمي

143–44 [E-banking] Saleh M. Nsouli and Andrea Schaechter, "Challenges of the E-Banking Revolution," *Finance & Development*, September 2002, pp. 48–51.
144 [$36 million money-launderer] "Money Laundering," UNODC online document, May 1998, at http://www.unodc.org/adhoc/gass/ga/20special/featur/launder.htm
145 [Correspondent banking] "Through the Wringer," *The Economist*, April 14, 2001; "U.S. Banks Admit To Shortfall in Monitoring," *Financial Times*, March 2, 2001, p. 12.
145 [Bank of New York scandal] Celestine Bohlen, "Bank Inquiry's Trail Leads To Top Levels of Power in Russia," *New York Times*, February 18, 2000, p. A1; [160 correspondent banks] Thomas A. Fogarty, "Bank Chief Says Workers Used Poor Judgment," *USA Today*, September 23, 1999, p. 7A.
145–46 [Bin Laden money movements via al-Shamal Bank] John Willman, "Trail of Terrorist Dollars That Spans the World," *Financial Times*, November 29, 2001, p. 7.
146 [Buying/opening banks] Thomas Azzara, *Tax Havens of the World*, 7th ed. (Nassau, Bahamas: New Providence Press, 1999). Jack Hitt, "The Billion-Dollar Shack". U.S. Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, "International Narcotics Control Strategy Report, 2005," March 2005.

أغطية وواجهات

147 [Front companies, layering, "could do worse"] Nigel Morris-Cottrill, "Think Again: Money Laundering"; Financial Action Task Force on Money Laundering website, online at http://www1.oecd.org/fatf/

147 [Weaknesses in European company law] Ernesto U. Savona, "Obstacles in Company Law To Anti–Money Laundering International Cooperation in European Union Member States," in Mark Pieth, ed., *Financing Terrorism* (London: Kluwer Academic Publishers, 2002).

147 [London as money laundering center] "London's Dirty Secret," *Financial Times*, October 29, 2004, p. 14.

147 [Abacha anecdote and numbers] "Britain Goes after Abacha Billions," BBC News online, October 18, 2001.

148 [Online gaming and laundering] Rod Smith, "Online Betting Growth Called Threat To Nevada," *Las Vegas Review-Journal*, January 24, 2004, p. 1D; Peter Spiegel, "U.S. to Stop Net Becoming an Offshore Tax Haven," *Financial Times*, July 11, 2000, p. 13.

148–49 ["Offshore world"] Ronen Palan, *The Offshore World: Sovereign Markets, Virtual Places, and Nomad Millionaires* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2003). See also Vito Tanzi, *Policies, Institutions, and the Dark Side of Economics* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2000), and R. T. Naylor, *Wages of Crime: Black Markets, Illegal Finance, and the Underworld Economy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002 and 2004, rev. ed.).

ادفع وانقل

149 [Bull semen shipments and other concealment strategies] Patricia Hurtado, "Drugs and Money at the Crossroads," *Newsday*, June 23, 1997, p. 3.

149 [How hawalas work] Douglas Frantz, "Ancient Secret System Moves Money Globally," *New York Times*, October 3, 2001, p. B5.

149 [Chinese "fie chen"] United Nations General Assembly, Special Session on the World Drug Problem, "Money Laundering," UN Department of Public Information (DPI/1982), May 1998.

149–50 [The trade in honey used to ship drugs and weapons] Judith Miller and Jeff Gerth, "Honey Trade Said to Provide Funds and Cover To bin Laden," *New York Times*, October 11, 2001, p. A1.

150 [Farah] Douglas Farah, *Blood from Stones: The Secret Financial Network of Terror* (New York: Broadway Books, 2004).

150 [Conversion to resources] Jonathan M. Winer and Trifin J. Roule, "The Finance of Illicit Resource Extraction," photocopy manuscript dated January 13, 2002; "Gold Shampoo Washed Money," *Washington Post*, January 9, 2004, p. E3; "Infighting Slows Hunt for Hidden al-Qaeda Assets: Funds Put in Untraceable Commodities," *Washington Post*, June 18, 2002.

ضغط الجماعة

151 [Basel committee] Basel Committee on Banking Supervision, "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards," July 1998.

151–52 [FATF first phase] Andrew Parker, "Professions Join Hunt for Dirty Cash," *Financial Times*, March 1, 2004, p. 11.

152–53 [FATF sanctions/compliance] Wechsler, "Follow the Money"; "Panama helps Russia Beat Money Laundering," *Financial Times,* August 9, 2001; [Caymans] "Tax Haven Tightens Up Its Financial Regulations," *Financial Times* special section, July 16, 2001; Canute James, "Offshore Financial Centers Hit at OECD," *Financial Times,* November 21, 2001, p. 5; "Doubts over Israeli 'Dirty Money' Unit," *Financial Times,* November 16, 2001; "Tough Test in Battle to Beat Tax Evasion," *Financial Times,* February 20, 2001; "Fighting the Dirt," *The Economist* June 1, 2001; Michael Peel, "Bahamas Agrees To Tax Haven Demands," *Financial Times,* March 19, 2002, p. 6.

الصحوة الجماعة

153–54 [Post-9/11 terrorist focus] Jonathan M. Winer and Trifin J. Roule, "Fighting Terrorist Finance," *Survival: The IISS Quarterly* 44, no. 3 (autumn 2002): pp. 87–104; Jonathan M. Winer, "Globalization, Terrorist Finance, and Global Conflict: Time for a White List?" in Pieth, ed., *Financing Terrorism,* pp. 5–40; "Terrorists Are Now Targets in Money-Laundering Fight," *Washington Post,* July 25, 2002, p. E3; "The Dirty Money That Is Hardest to Clean Up," *Financial Times,* November 20, 2001; "G7 Countries to Seek Stiffer Controls on Financial Centers," *Financial Times,* December 13, 2001; "Banking on Secrecy," *Time,* October 22, 2001; "Money Laundering Targeted in Europe," *Washington Post,* October 2, 2001, p. A12; "The Needle in the Haystack," *The Economist,* December 14, 2002; Claes Norgren and Jaime Caruana, "Wipe Out the Treasuries of Terror," *Financial Times,* April 7, 2004; "Loopholes Undermine Crackdown on Terror Financing," *Financial Times,* November 14, 2003.

154 ["The attitude . . . must change"] United States Treasury Department, *National Money Laundering Strategy,* July 2002, p. 3, online at http://www.treas.gov/offices/enforcement/publications/ml2002.pdf

154 ["Like it or not . . ."] "Task force to Discuss Financial Crackdown," *Financial Times,* October 23, 2001, p. 4.

154 [Netherlands regulator] Arthur Docters van Leeuwen, "Secrets That Block the War on Terror Financing," *Financial Times,* October 7, 2004.

155 [Hommes] Author interview with Rudolf Hommes, former minister of finance of Colombia; Bogotá, November 2004.

156 [Koch-Wieser] Author interview with Caio Koch-Wieser, state secretary of the Federal Ministry of Finance, Germany; Davos, Switzerland, January 2005.

156 [Private banker] Author interview with private banker; Zurich, Switzerland, January 2005.

الفصل الثامن: ماهو القاسم المشترك بين إنسان الغابة، والكلى البشرية، والنفايات، وفان جوخ؟

157 [German kidney transplant story] Martina Keller, "Operation Niere," *Die Zeit,* December 11, 2002.

أعضاء بلا حدود

159 [Organ trade overall] Nancy Scheper-Hughes, "The Global Traffic in Human Organs," *Current Anthropology* 41, no. 2 (April 2000); Scheper-Hughes, "The New Cannibalism," *New Internationalist,* no. 300 (April 1998).

160 [2003 South African case] Abraham McLaughlin, Ilene R. Prusher, and Andrew Downie, "What Is a Kidney Worth?" *Christian Science Monitor,* June 9, 2004; "The Rise and Fall of the South African Organ-Trafficking Ring," ibid.; Larry Rohter, "Tracking the Sale of a Kidney on a Path of Poverty and Hope," *New York Times,* May 22, 2004; "Poor Sell Organs To Trans-Atlantic Trafficking Ring," IPS (Inter Press Service), February 23, 2004.

160–61 [Kidney supply and demand; going rates to sellers] Nancy Scheper-Hughes, "Prime Numbers: Organs without Borders," *Foreign Policy,* January–February 2005, pp. 26–27.

161 [Forty-year-old Israeli] McLaughlin, Prusher, and Downie, "What Is a Kidney Worth?"

161 [Broker solicits Arab patients] Massoud Ansari, "Life on the Line," Newsline (Pakistan) online, May 2003, online at http://www.newsline.com.pk/News May2003/newsbeat4may.htm; Scheper-Hughes, "Global Traffic in Human Organs."

161–62 [Forcible "donations" stories; also organ-snatching rumors and realities] Scheper-Hughes, "Global Traffic in Human Organs."

162 [Azerbaijan] "Azerbaijan Probes Child-Organ Traffickers," BBC News online, February 23, 2004.

162 [Afghan children] "Karzai Seeks Death for Afghan Organ Traffickers," *Financial Times,* July 4, 2004.

162 [Harry Wu] Scheper-Hughes, "The New Cannibalism"; [Hainan anecdote] "Evil Trade in Organs," *Sunday Times,* June 19, 1999.

162 [China capital sentences] Dena Kram, "Illegal Human Organ Trade from Executed Prisoners in China," *Trade and Environment Case Studies* (American University) 11, no. 2 (June 2001); Craig S. Smith, "On Death Row, China's Source of Transplants," *New York Times,* October 17, 2001, p. A1.

162 [DR Congo] Luc-Roger Mbala Bemba, "Vaste trafic d'organes humains et d'armes dans l'Est de la République démocratique du Congo," *L'Observateur (Kinshasa),* as reproduced online at http://www.nkolo-mboka.com/genocide _56.html

162–63 [Nun in Mozambique] "Du meurtre d'une nonne au trafic d'organes," *Info Moçambique,* March 3, 2004, as reproduced online at http://www.amigos-de-mocambique.org/info/article.php3?id_article=43

163 [Legal debate] "Q & A: 'The Kidney Is Not a Spare Part,' " and "Q & A: 'It Should Be Made Legal,' " *Christian Science Monitor,* June 9, 2004.

من الكافيار وإنسان الغاب، أشجار ضخمة، وصبار

163 [CITES] Convention on International Trade and Endangered Species, online at http://www.cites.org

164 [Mexican cactus] Mary Jordan and Kevin Sullivan, "Riches Uprooted from Mexican Desert," *Washington Post,* February 13, 2003, p. A18.

164 [exotics at large in South Florida] Abby Goodnough, "Forget the Gators: Exotic Pets Run Wild in Florida," *New York Times,* February 29, 2004, p. A1.

164 [Ivory to Guangzhou] Marcal Joanilho, "Ivory Sellers Back in Business," *South China Morning Post,* November 11, 2002, p. 4.

164 [TRAFFIC info on six most involved countries in ivory trade] Tom Milliken, "Urgent Need for ASEA to Improve Elephant Ivory Trade Monitoring Perfor-

mance," TRAFFIC.org, March 9, 2005, online at http://www.traffic.org/news/elephant_ivory.html
164 [Contraband caviar] Carolyn Jung, "Saving Sturgeons: Value of Eggs Make Fading Fish a Target of Criminal World," *San Jose Mercury News*, February 3, 2004, p. 1.
164–65 [Crocodilians] James McGregor, "International Trade in Crocodilian Skins," TRAFFIC report, December 2002.
165 [Tibet skins seizure] "Tiger Smuggling 'Out of Control,' " BBC News online, October 6, 2004.
165 [Thai pangolin seizure] "Thailand Seizes 600 Pangolins," Xinhua News Agency, September 29, 2004.
165 [Thai 2003 recoveries] Ellen Nakashima, "Thais Fight Animal Smuggling," *Washington Post*, December 11, 2003.
165 [Miami airport boas] Jay Cheshes, "Cold Blooded Smuggling," *New Times Broward–Palm Beach*, February 4, 1999; also James Reynolds, "Organised Crime Cashes in on Wildlife," *The Scotsman*, June 17, 2002.
165 [Southern Africa arrests] "Seizures and Prosecutions," *TRAFFIC Bulletin*, 18, no. 2 (April 2000).
165–66 [Belgian wildlife dealer] Antony Barnett and Andrew Wasley, "Revealed: UK Zoos Caught in Rare Wildlife Trade with Dealer," *The Observer*, March 28, 2004.
166 [The "Taiping Four"] "Gorillas in the Midst: Trade in Endangered Species," *The Economist*, November 6, 2004, p. 82.
166 [Ivory trade on eBay] Marc Kaufman, "U.S. Is Major Market for Illegal Ivory," *Washington Post*, September 24, 2004, p. A4.
166 [Ramin logging and trade] "Australian Film on Indonesian Illegal Logging Causes Outrage," Environmental Investigation Agency (EIA), July 31, 2002; "Police Fail to Prosecute Timber Barons and Plan Auction of Stolen Timber," EIA, June 6, 2002; "Malaysia Still Laundering Illegal Timber," EIA, May 13, 2004.
166–67 [Zoonosis and animal trade] Roni Rabin, "When Animal Germs Infect Humans," *Newsday*, June 24, 2003, p. A34.

عندما تعني النفاية ثروة

167 [Wandering barge] Steven Hayward, "NIMBYism and the Garbage Barge from Hell," *Capital Ideas* 7, no. 29 (July 25, 2002); Shirley Perlman, "Barging into a Trashy Sea," *Newsday*, date unknown, online at http://www.newsday.com/community/guide/lihistory/ny-history- hs9garb,0,6996774.story?coll=ny-lihistory-navigation
167–68 [Environmental crime general sources] FBI Environmental Crime, http://www.fbi.gov/hq/cid/fc/gfu/ec/ec.htm; UK Environment Agency, http://www.environment-agency.gov.uk/; Australia Crime Prevention Division, http://www.lawlink.nsw.gov.au/cpd.nsf/pages/module_8
167 [Electronic waste] "Japan Found Dumping Toxic Electronic Waste in New Dumping Zone in China," Basel Action Network, April 21, 2004; John Vidal, "Poisonous Detritus of the Electronic Revolution," *The Guardian*, September 21, 2004.
167–68 [Somalia radioactive dumps] Jorge Piña, " 'Eco-Mafia' Dumps Radioactive Waste on Poor Countries," Inter Press Service, May 7, 2001.

168 [Ship-breaking] Prasanna Srinivasan, "Let the Trade in Waste Continue," *Wall Street Journal*, December 16, 2002.
168 [Cambodia mercury] TED Case Studies: Toxic Dumping by Formosa Plastics Group in Cambodia (CAMWASTE)—Abbi Tatton, December, 1999. http://www.american.edu/TED/camwaste.htm
168 [Guiyu, Taizhou] "High-Tech Toxic Trash from USA Found to Be Flooding Asia," Basel Action Network, February 25, 2002.
168 [Basel convention] Secretariat of the Basel Convention, United Nations Environment Programme, http://www.basel.int
168–69 [EU port study] Cited in Vidal, "Poisonous Detritus . . ."
169 [Italy "ecomafia"] Piña, "Eco-Mafia": "Online Extra: 'We Need International Cooperation,' " *Business Week* Online, January 27, 2003.

الاتجار في الجو

169 [Montreal protocol text] http://www.unep.org/ozone/Treaties_and_Ratification/2B_montreal_protocol.asp
170 [CFC trade overall] "Lost in Transit: Global CFC Smuggling Trends and the Need for a Faster Phase-Out," Environmental Investigation Agency report, November 2003; "Curbing Illegal Trade at the Source: The Need for Cuts in the Production of CFCs," Environmental Investigation Agency briefing, November 2004; presentation of Halvart Koeppen to the United Nations Environment Programme (UNEP), DTIE Working Group on Crimes Related to Environmental Pollution, Lyon, December 11–12, 2001.
170 [Singapore sting; South Africa gold mine scam] EIA, "Lost in Transit" report.
171 [Bangladesh border] EIA, "Curbing Illegal Trade at the Source" report.
171 [Pakistan CFC/heroin overlap] "Whistle Blown on Illegal CFC Trade," BBC News Online, January 31, 2004.

النبيل يقاوم المجرم

171 [Munch thefts from Oslo, 2004] Walter Gibbs and Carol Vogel, "Munch's 'Scream' Is Stolen from a Crowded Museum in Oslo," *New York Times*, August 23, 2004, p. A6.
171 [Matisse missing in Caracas] Alexandra Olson, "Stolen Matisse Shocks Venezuela Museum," Associated Press, February 1, 2003.
171 [Stolen art registries] Anna J. Kisluk, "Stolen Art and the Art Loss Register," Art Crime: Protecting Art, Protecting Artists and Protecting Consumers Conference, Sydney, December 2–3, 1999.
171 [*New York Times* tally] Edward Dolnick, "Stealing Beauty," *New York Times*, August 24, 2004, p. A17.
171–72 [Art thieves and networks] Steve Vol, "Art of the Deal," *Philadelphia Weekly*, September 1, 2004; Marc Spiegler, "The Crimes They Are A-Changin'," *Slate*, August 26, 2004, online at http://slate.msn.com/id/2105632/; Bruce Ford, "The Good, the Bad, and the Ugly," *Australian Art Review*, February 2003.
172 [Modigliani/Degas story and Saudi prince story] Martha Lufkin, "How Drug Dealers Use Paintings to Launder Money," *Art Newspaper.com*, April 8, 2003. Also Larry Lebowitz, "Arrest Made in Convoluted Case of Art, Drugs, Money," *Miami Herald*, January 8, 2003, online at http://www.aberdeennews.com/mld/aberdeennews/news/nation/4899604.htm

172–73 [Jiroft] Edek Osser, "London and Paris Markets Flooded with Looted Iranian Antiquities," *Art Newspaper.com*, January 8, 2004.

173 [Antiquities trade in general] "Spirited Away," *Time Asia*, October 20, 2003 [on antiquities trade out of India, Cambodia, China]; "Big Business: Asia's Stolen-Art Trade Is Carried Out on an Almost Industrial Scale," ibid.; "Art gangs 'Looted Iraqi Museums,'" BBC News Online, April 17, 2003; "Ancient Art Traffickers Rob History for Millions," *Christian Science Monitor*, October 7, 1999.

173 [Italy art theft and "art police"] "For That Stolen Vermeer, Follow the Art Squad," *Unesco Courier*, April, 2001, p. 30; Linda Hales, "Art-Theft Cops and the Loot of All Evil," *Washington Post*, August 10, 2003, p. N1.

173 [Peruvian artifact] Catherine Elton, "Ancient Art Traffickers Rob History for Millions," *Christian Science Monitor*, October 7, 1999.

173–74 [Michel van Rijn] "The Art of Crime," *Sunday Times (South Africa)*, October 19, 2003; "Le pourfendeur de l'élite plus caustique que jamais," *Artcult*, June 2002.

الفصل التاسع: ماذا تفعل الحكومات

175 [Border tour] Jason Peckenpaugh, "Under One Roof," *Government Executive*, May 1, 2003, at GovExec.com.; see http://www.govexec.com/features/0503/HSs3.htm

175–76 [DHS and ICE] Michael Crowley, "Playing Defense," *New Republic*, March 15, 2004; Jason Peckenpaugh, "Under One Roof," and Jason Peckenpaugh, "The Ties that Bind," *Government Executive*, November 15, 2003, at GovExec.com; see http://www.govexec.com/features/1103/1103s4.htm; Hector Gutierrez, "Shoring Up Borders, and a Reputation," *Rocky Mountain News*, August 26, 2004, p. 26A; Jerry Seper, "ICE Embraces Role in Homeland Security," *Washington Times*, September 13, 2004, p. A3.

176–77 [DHS integration issues] Peckenpaugh, "Ties that Bind."

177 [Disagreement over guns] Crowley, "Playing Defense."

177 [Detention centers] "Turner Says Security Gaps along Border Imperil Nation," *Lufkin Daily News*, September 9, 2004.

177 [Unsure of own job, others] Peckenpaugh, "Ties that Bind"; Crowley, "Playing Defense."

177 [Name and badges] Crowley, "Playing Defense"; Jason Peckenpaugh, "DHS Agency to Keep Its Name," GovExec.com, June 25, 2004, see http://www.govexec.com/dailyfed/0604/062504p1.htm; Michelle Malkin, "Homeland Insecurity Files," June 28, 2004, at MichelleMalkin.com. http://michellemalkin.com/archives/2004_06.htm.

177 ["I used to lose sleep . . . "] Author interview with senior customs official, Washington, DC, April 6, 2004.

178 [Child pornography operation and "revamped INS" quote] Peckenpaugh, "Ties that Bind."

إنه أمر لا يمكن القيام به

178 [Russia drug agency] Susan Glasser, "Russian Drug Unit Criticized over Dubious Tactics, Priorities," *Washington Post*, September 22, 2004, p. A20.

179 [Glenn A. Fine report] U.S. Department of Justice. Office of the Inspector

General. "The Internal Effects of the Federal Bureau of Investigation's Reprioritization," Audit Report 04–39, September 2004.
179 [Porter Goss concerns] James McKinley Jr., "Terror Fears Grow over U.S. Borders," *New York Times,* March 23, 2005.
179–80 [Annual border traffic] Ted Carlson, "Eye in the Sky," *Flight Journal,* June 2004.
180 [Hutchings] Author interview with Robert Hutchings, chairman, U.S. National Intelligence Council, CIA, Airlie, Virginia, October 1, 2004.

ممثلون، محللون، منفذون

180 [Studies of bureaucracy] James Q. Wilson, *Bureaucracy: What Government Agencies Do and Why They Do It* (New York: Basic Books, 1989); Ali Farazmand, ed., *Modern Systems of Government: Exploring the Role of Bureaucrats and Politicians* (New York: Sage Publications, 1997).
181 [U.S. police forces and 18,000 figure] Thomas O'Connor, "Police Structure of the United States," online at http://faculty.ncwc.edu/toconnor/polstruct.htm
182–83 [Ridge] Tom Ridge, "Global Security Depends on Joint Action," *Financial Times,* January 13, 2005.
183 [U.S. agent in Russia] Author interview, Moscow, September 16, 2003.

غير شرعية، غير قانونية، غير محددة

184 [Lifting assault weapons ban in U.S. 2004] "On Guard, America," *New York Times,* September 11, 2004, p. A14.
184 [Pastrana] Author interview with Andres Pastrana, president of Colombia, 1998–2002; Santo Domingo, Dominican Republic, December 2004.
184 [U.S. states and drivers licenses to illegal immigrants] "On Guard, America," *New York Times,* February 15, 2005, p. A18.
184 [Smuggling sentences] [Coyotes] U.S. General Accounting Office Report To Congressional Committees, "Alien Smuggling," May 2000; [Drug traffickers] Karen Gullo, "Federal Drug Charges Rise," Associated Press, August 19, 2001.

العمل سويا: صعب ولكن ضروري

186–87 [History of "transnational crime"] David Feslen and Akis Kalaitzidis, "A Historical Overview of Transnational Crime," Chapter 1, in Philip Riedel, ed., *Handbook of Transnational Crime and Justice.*
187–88 [On use of treaties and conventions] Matti Joutsen, "International Instruments on Cooperation in Responding To Transnational Crime," Chapter 13, in Riedel, ed., *Handbook of Transnational Crime and Justice.*

الشرطة في مواجهة الحدود

188 *[Man from Interpol* TV show] "Danzingers, The Man from Interpol," online at http://www.78rpm.co.uk/tvi.htm; Austin Powell, "The Man from Interpol," JazzProfessional.com, online at http://www.jazzprofessional.com/memorial/Crombie_Interpol.htm
188–89 [Origins of Interpol] Mathieu Deflem, " 'Wild Beasts without Nationality':

The Uncertain Origins of Interpol, 1898–1910," Chapter 14, in Riedel, ed., *Handbook of Transnational Crime and Justice.*
189 [Interpol history] www.interpol.int, and "The Secret History of Interpol," *Fast Company* web exclusive, September 1, 2002, online at http://www.fastcompany.com/articles/2002/09/interpol.html

إنتربول أم مينيبول؟

190–92 [Interpol, Ron Noble] www.interpol.int; Chuck Salter, "Terrorists Strike Fast . . . Interpol Has to Move Faster . . . Ron Noble Is on the Case," *Fast Company,* no. 63, October 2002, p. 96; "The Man from Interpol," interview with Peter Nevitt, Interpol IS director, *CIO Magazine,* June 15, 2000, online at http://www.cio.com/archive/061500/interpol.html; Maggie Paine, "The World's Top Cop," *UNH Magazine* (University of New Hampshire), winter 2002; online at http://unhmagazine.unh.edu/w02/noblelw02.html
192 [Russia drug squad] Glasser "Russian Drug Unit . . ."
192 [Mexico *federales* corruption and conflict] Richard Boudreaux, "Once Superheroes, Mexico's Elite Police Fall from Grace," *Los Angeles Times,* December 17, 2004, p. A1.

النجاح . . . وعوائقه

192–93 [Operation Candy Box] Buffalo bust: "NAAUSA in Congress: USA Patriot Act, Section 213: Delayed Notice B Rep. Otter Amendment," National Association of Assistant United States Attorneys. Online at: http://www.naausa.org/congress/patriot.htm; "Drug Empire Smashed," *Ottawa Sun,* April 1, 2004; DEA summary online at http://www.usdoj.gov/dea/major/candybox/
193 [Operation Streamline] "DEA Disrupts Colombian Drug Ring," DEA website, January 16, 2004, at http://www.usdoj.gov/dea/pubs/states/newsrel/mia011604.html
193–94 [Operation Decollo] "Calabrian Mafia Dismantled in Operation 'Decollo' (Take-Off)," DEA website, January 28, 2004, at http://www.usdoj.gov/dea/pubs/pressrel/pr012804.html
194 [Operation United Eagles] "Major Cartel Lieutenants Arrested in Mexico," DEA website, June 7, 2004, at http://www.usdoj.gov/dea/major/united_eagles; Robert J. Caldwell, "Winning the Long Battle against the Tijuana Cartel," *San Diego Union-Tribune,* June 20, 2004.
194 [Togolese tugboat seizure] "Importante saisie de cocaine au large du Ghana," Agence France-Presse dispatch, July 7, 2004.
194–95 [Bolton] John Bolton, "An All-Out War on Proliferation," *Financial Times,* September 6, 2004.
195–96 [FATF near-death experience] Wechsler, "Follow the Money"; Edward Aldin and Michael Peel, "U.S. May Ease Stance over Money Laundering," *Financial Times,* June 1, 2001, p. 12; David Ignatius, "The Tax Cheats' Friends," *Washington Post,* April 29, 2001, p. B7; George Lardner, "O'Neill Targets Tax Havens," *Washington Post,* July 19, 2001, p. E13; "Banking on Secrecy," *Time,* October 22, 2001; Doug Cameron and Canute James, "Caribbean Governments Seek Global Forum on Tax Haven Issue," *Financial Times,* February 26, 2001, p. 8.

المتطوعون الفدائيون

196–98 [Chirolla] Author interview with Maria Cristina Chirolla, December 2004; "Wide Angle: An Honest Citizen" (documentary film), Thirteen/WNET for PBS, premiered September 16, 2004; Angus MacQueen, "The White Stuff," *The Guardian*, January 9, 2005; Maria Cristina Chirolla, "Personal Reflections: Relieving Pain and Suffering in Colombia: One Regulator's Journey," *Innovations in End-of-Life Care* 5, no. 1, January 27, 2003 (January–February 2003).

الفصل العاشر: المواطنون في مواجهة المجرمين

199–200 [Merbau Trade and EIA bust] Environmental Investigation Agency (EIA) and Telapak, "The Last Frontier: Illegal Logging in Papua and China's Massive Timber Theft," February 2005.

200–201 [Svay Pak] "Children for Sale: *Dateline* Goes Undercover with a Human Rights Group to Expose Sex Trafficking in Cambodia," MSNBC.com, January 30, 2004; "Cambodian Police Close Dozens of Child-Sex Brothels," *Independent*, January 25, 2003; "The Skin Trade: High-Profile Investigations into Pedophilia Are Headline News," *Independent*, January 22, 2003; Mark Baker, "A Sick Trade Flourishes," *The Age*, July 13, 2002; "Cambodian Brothels under Threat," BBC News Online, July 5, 2003; Christopher St. John, "Trafficking's Lasting Limbo: Former Sex Workers Face Slow Repatriation, Recovery," *Cambodia Daily*, December 13–14, 2003; "Cambodia Shuts Down Red-Light District," BBC News Online, January 23, 2003.

201 [International Justice Mission] Maggie Jones, "Thailand's Brothel Busters," *Mother Jones*, November–December 2003, p. 19; "Weblog: International Justice Mission Gets Notice and Results," *Christianity Today*, January 27, 2004; Henry Hoenig, "U.S. Group Battles Trade in SE Asia: Christian Organization Gets Federal Funds," *San Francisco Chronicle*, May 11, 2004, p. A1.

عصر جماعات الدعم والمناصرة

202–4 [Rise of international civil society activism in the 1990s] See, for instance, Margaret Keck and Kathryn Sikkink, *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998); Thomas Carothers, "Think Again: Civil Society," *Foreign Policy*, winter 1999–2000, pp. 18–24; Nicanor Perlas, "Civil Society: The Third Global Power," *INFO* 3 (Germany), April 2001.

204–5 [AFESIP and IJM friction] Hoenig, "U.S. Group Battles Trade in SE Asia,"

205 [Solidarity Center] "Migration and Trafficking," Solidarity Center. Online at http://www.solidaritycenter.org/our_programs/counter_trafficking/

205 [Dispute between Angel Coalition and pro-liberalization groups that it suspected of being fronts] Donna M. Hughes, "Prostitution in Russia," *National Review* online, November 21, 2002.

بيع القضية

206 [Small arms survey] *Small Arms Survey 2004: Rights at Risk* (Geneva: Graduate Institute of International Studies, 2004).

206 [Viva Rio] "Brazilian Gun Buyback Exceeds Expectations," Associated Press, December 23, 2004.

206 [Russia, Angel Coalition helps draft antitrafficking law] "Bill Makes Human Trafficking a Crime," *Moscow Times*, February 19, 2003; Nabi Abdullaev, "Ministry Bemoans Problems of Fighting the Sex Trade," *Moscow Times*, August 28, 2002.

206–7 [Harm Reduction approach] James A. Inciardi and Lana D. Harrison, eds., *Harm Reduction: National and International Perspectives* (New York: Sage Publications, 2000), and *Harm Reduction Journal*, a journal on all aspects of minimizing the adverse effects of psychoactive drugs, at www.harmreductionjournal.com

206–7 [Ethan Nadelmann and Drug Policy Alliance] Jacob Sullum, "Mind Alteration: Drug-Policy Scholar Ethan Nadelmann on Turning People against Drug Prohibition," ReasonOnline, 1994. Online at http://reason.com/Nadelman.shtml

الكتائب التجارية

208 [Software police] Business Software Alliance, http://www.bsa.org; on founding of BSA, see "Amnesty in May Will Let Firms Check for Software Violations," *Business Journal*, April 26, 2002, p. 7.

209 [1997 Singapore Raid] "Piracy Raid on Singapore Computer Firm, Shares Suspended," Agence France-Presse, August 13, 1997.

209–10 [Chinese pharmaceutical manufacturers hire private investigators] Peter S. Goodman, "China's Killer Headache," *Washington Post*, August 30, 2002, p. A1.

210 [seeking whistle-blowers] "Protecting Your Business from Software Piracy and the Trouble It Brings," *Broward Daily Business Review*, June 9, 2004.

210 [BSA lobbying in Asia] Bruce Einhorn, "China Learns to Say, 'Stop, Thief!' " *Business Week* Online, February 11, 2003; Phusadee Arunmas, "Software Group Concerned about Thailand's Intellectual Property Law," *Bangkok Post*, May 23, 2003.

210–11 [Other industry groups] "Music Piracy: Serious, Violent, and Organised Crime," IFPI report, January 2004; "The Pirates among Us," *CIO* magazine, April 15, 2003; [MPA and IFPI in raid] "Hong Kong Court Sentences Disc Pirate Couple To 6 1/2 Years," *Consumer Electronics Daily*, July 21, 2004; "BASCAP Operations Plan," Business Action to Stop Counterfeiting and Piracy, November 9, 2004. Online at http://www.iccwbo.org/home/BASCAP/BASCAP_Ops.pdf.; Lew Kontnik, "Counterfeits: The Cost of Combat," *Pharmaceutical Executive* 23, no. 11, November 1, 2003.

212 [American Chemical Council working with DEA] Kevin G. Hall, "Cocaine War's Neglected Front," *San Jose Mercury News*, November 22, 2000, p. 11A.

صحفيون في خط النار

213 [Sufi Mohammed Khan] "Pakistan 2000: Country Report," Committee to Protect Journalists. Online at http://www.cpj.org/attacks00/asia00/Pakistan.html

213 [Georgy Gongadze] "Ukraine 2000: Country Report," Committee to Protect Journalists, September 20, 2002. Online at http://www.cpj.org/attacks00/europe00/Ukraine.html

213 [Tim Lopes] "Brazil: Police Arrest Suspect in Journalist's Murder," Committee to Protect Journalists. Online at http://www.cpj.org/news/2002/Brazil20sept02na.html

213 [Antonio Martínez Guttiérez] Committee to Protect Journalists statement, March 27, 2001.
213 [Francisco Arratia; Jesus Blancornelas and Francisco Ortiz] Tim Gaynor, "Journalists under Fire in Mexico Border Drug War," Reuters, February 14, 2005.
214 [ICIJ] International Consortium of Investigative Journalists (ICIJ), *Making a Killing: The Business of War* (Washington: Center for Public Integrity, 2003).

معارك صغيرة، حرب كبيرة

214–15 [Rise of the NGOs] Jessica Mathews, "Power Shift," *Foreign Affairs* 76, no. 1 (January–February 1997): pp. 50–66. See also Keck and Sikkink, *Activists Beyond Borders*; Thomas Homer-Dixon, "The Rise of Complex Terrorism," *Foreign Policy*, January–February 2002, pp. 52–62; Sebastian Mallaby, "NGOs: Fighting Poverty, Hurting the Poor," *Foreign Policy*, September–October 2004, pp. 50–58.
215 [Nuns killed] [Mozambique] "Body of Brazilian Nun to Be Flown Home," Associated Press, March 3, 2004. [Brazil] Michael Astor, "Brazilian Senate Commission Finds Wider Conspiracy in Killing of U.S. Nun," Associated Press, March 30, 2005.
215–16 [Proselytizing] Steve Hargreaves, "Cross Purposes: Federally Funded Missionaries Threaten a Southeast Asian Culture," *Village Voice*, January 29–February 4, 2003.
215 [U.S. evangelicals and feminists' coalition against sex trade] Nina Shapiro, "The New Abolitionists," *Seattle Weekly*, August 25–31, 2004; Jennifer Block, "Sex Trafficking: Why the Faith Trade Is Interested in the Sex Trade," *Conscience*, summer–autumn 2004; "Odd Coalition Unites on Human Trafficking," Associated Press, September 15, 2004.

الفصل الحادي عشر: لماذا نخسر

الحكومات تفشل

221 [Thailand] Anthony Davis, "Thai Drugs Smuggling Networks Reform," *Jane's Intelligence Review* 16, no. 12 (December 2004): p. 22.
221–22 [Mexico] Ginger Thompson and James C. McKinley Jr., "Mexico's Drug Cartels Wage Fierce Battle for Their Turf," *New York Times*, January 14, 2005.
222 [Truman/Reuter] Reuter and Truman, *Chasing Dirty Money* (Washington, DC: Institute for International Economics, 2004), p. 192; author interview with Ted Truman, Washington, February 7, 2005.

الحلقة الأخيرة والأعظم

222–23 [Salt trade] Mark Kurlansky, *Salt: A World History* (New York: Penguin, 2003).

تحول الشبكة

224–26 [Networks] Phil Williams, "The Nature of Drug Trafficking Networks," *Current History*, April 1998, pp. 154–59; Peter Klerks, "The Network Paradigm Applied To Criminal Organisations: Theoretical Nitpicking or a Relevant Doc-

trine for Investigators? Recent Developments in the Netherlands," *Connections* 24, no. 3 (2001): pp. 53–65; Kathleen M. Carley, Ju-Sung Lee, David Krackhardt, "Destabilizing Networks," *Connections* 24, no. 3 (2001): pp. 79–92; Barry Wellman, "The Rise (and Possible Fall) of Networked Individualism," *Connections* 24, no. 3 (2001): pp. 30–32; Gerben Bruinsma and Wim Bernasco, "Criminal Groups and Transnational Illegal Markets: A More Detailed Examination on the Basis of Social Network Theory," *Crime, Law and Social Change*, no. 41, 2004, pp. 79–94; Jörg Raab and H. Brinton Milward, "Dark Networks as Problems," *Journal of Public Administration Research and Theory* 13, no. 4 (2003): pp. 413–39.

226–28 [Networks] John Arquilla and David Ronfeld, eds., *Networks and Netwars: The Future of Terror Crime and Militancy* (Santa Monica, CA: Rand, 2001), especially Phil Williams, "Transnational Criminal Networks," pp. 61ff, and also James Rauch and Alessandra Casella, eds., *Networks and Markets* (New York: Sage Publications, 2001).

معركة غير عادلة

231 National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, *The 9/11 Commission Report* (New York: Norton, 2004). On bureaucracy, see discussion in chapter 9 above.

الفصل الثاني عشر: ماذا نفعل؟

تحسين، وتطوير، وتوظيف التكنولوجيا

243–44 [RFIDs, tags] Susan B. Schor, "RFID Tags May Not Reduce Drug Counterfeiting," CRM News, online at http://www.crmbuyer.com/story/38179.html, November 15, 2004; Eric Chabrow, "Homeland Security to Test RFID Tags at U.S. Borders," *Security Pipeline*, January 25, 2005; John Blau, "Prepare for the One-Cent RFID Tag," *Techworld*, January 14, 2005; Stephen D. Nightingale, "State-of-Art Operations: New Technologies for Food Traceability, Package, and Product Markers," *Food Safety Magazine*, August–September 2004; "Mobile Technologies Set to Revolutionise Manufacturing and Retail Sectors," Technews, May 2004, online at http://securitysa.com/news.asp?pklNewsID =14249&pklIssueID =457&pklCategoryID=13

244 [Biometrics] Shane Harris, "Biometrics Need a Measure of Security," GovExec.com, July 15, 2003; Greta Wodele, "Delays in Deploying Biometrics Aggravate Key Lawmakers," GovExec.com, May 19, 2004; David McGlinchey, "Border Chief Touts Biometrics as Security Tool," GovExec.com, September 23, 2004; "EU Biometric IDs on Track," ComputerWeekly.com, December 3, 2004; Kevin Poulsen, "EU goes on Biometric LSD Trip," *The Register (UK)*, February 3, 2005.

244 [Backscatter portal, puffers, scanners] Ryan Singel, "New Screening Technology Is Nigh," Wired News, online at www.wired.com, October 19, 2004; Matthew L. Wald, "New High-Tech Passports Raise Snooping Concerns," *New York Times*, November 26, 2004; "The Evolution of the Photofit," *The Economist Technology Quarterly*, December 4, 2004.

244–45 [Surveillance] See Robert O'Harrow Jr., *No Place to Hide: Behind the Scenes of Our Emerging Surveillance Society* (New York: Free Press, 2005);

Patrick Radden Keefe, *Chatter: Dispatches from the Secret World of Global Eavesdropping* (New York: Random House, 2005); Jason Ackleson "Border Security Technologies: Local and Regional Implications," *Review of Policy Research* 22, no. 2 (2005): p. 137ff. See also Matthew Brzezinski, *Fortress America: On the Frontlines of Homeland Security—An Inside Look at the Coming Surveillance State* (New York: Bantam Books, 2004).

245 [Anti–money laundering detection software] Jessica Pallay, "Brokers Will Spend Big on Anti–Money Laundering," Wall Street & Technology Online, www.wallstreetandtech.com, May 1, 2003; Peggy Bresnick Kendler, "Executive Roundtable: Combating Money-Laundering," *Security Pipeline,* January 30, 2005.

245 [Subcutaneous GPS chips in Brazil] David Rowan, "The Personal Microchip Is Being Touted as the Next-Generation Identity Card," *The Times (London),* February 27, 2002.

245 [Anticocaine vaccine] David Finn, "Vaccine Aids Cocaine Addicts," *Financial Times,* June 15, 2004.

246–47 [Debate on technology and rights] "Move Over, Big Brother," *The Economist Technology Quarterly,* December 4, 2004; Amitai Etzioni, *The Limits of Privacy* (New York: Basic Books, 2000).

تكاتف الحكومات وتوحيد جهودها

247 [FBI computer problems] Dan Eggen, "Computer Woes Hinder FBI's Work, Report Says," *Washington Post,* February 4, 2005. The U.S. senator quoted is Patrick J. Leahy (D-VT).

247–48 [Bureaucratic problems at U.S. Department of Homeland Security] John Mintz, "Infighting Cited at Homeland Security: Squabbles Blamed for Reducing Effectiveness," *Washington Post,* February 2, 2005. On the difficulties in establishing the Department of Homeland Security, see chapter 9.

248 [Waste and inefficiency in U.S. agencies in charge of port and airport security] Clark Kent Ervin, "Mission: Difficult, but Not Impossible," *New York Times,* December 27, 2004; Editorial: "Follow the Port Security Money," *New York Times,* February 28, 2005.

تحديد أهداف يمكن للحكومات تحقيقها

251 [Decriminalization of soft drugs] Robert J. Macoun and Peter Reuter, *Drug War Heresies: Learning from Other Vices, Times, and Places* (New York: Cambdrige University Press, 2001); Ethan Nadelmann, "An End to Marijuana Prohibition," *National Review,* September 9, 2004, p. 7.

253 [On better policies to manage illegal immigration] Gary Becker, "The Wise Way to Stem Illegal Immigration," *Business Week,* April 26, 2004; Demetrios Papademetriou, "Responding To Clandestine Migration: Economic Migrants? Trends in Global Migration" (Toronto: Caledon Institute of Social Policy, June 2000); Demetrios Papademetriou, "The Shifting Expectations of Free Trade and Migration," *NAFTA's Promise and Reality: Lessons from Mexico for the Hemisphere* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003).

253–54 [Sweden's approach to prostitution] "Swedish Message," *The Economist,* September 4, 2004.

254 [Tom Ridge on complexity of task] Tom Ridge, "Global Security Depends on Joint Action," *Financial Times,* January 13, 2005.

258 [U.S. senator on legalizing drugs] Author interview, Washington, DC, August 28, 2004.

الفصل الثالث عشر: العالم المرتقب

261 [Geopolitical black holes] This term was first used to describe failed states by Italian editor Lucio Carraciolo and *La Stampa* China correspondent Francesco Sisci. See Francesco Sisci, "Black Holes and Rogue States," *Asia Times* online, March 2, 2005.

261–62 [Costa del Sol] Leslie Crawford, "Hot Money Pays for Boom on Spain's Costa del Crime," *Financial Times*, March 23, 2005. For a fictionalized account of criminal activities in the Costa del Sol and its global connections, see Arturo Perez Reverte, *Queen of the South* (New York: Putnam, 2002).

262 [FBI busts Russian arms dealers in New York City] *United States v. Artur Solomonyan, Christian Dewet Spies, et al.* United States Magistrate Judge, Southern District of New York, March 2005, p. 20; Julia Preston, "Arms Network Is Broken Up, Officials Say," *New York Times*, March 16, 2005.

الثقوب السوداء في مقابل النقاط المضيئة

264 [Dutch government fighting trafficking network from Suriname] U.S. Department of State, "International Narcotics Control Strategy Report, 2003," Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, March 2004; Suriname Drug Information Network, "Annual National Report, 2002," December 30, 2002.

264 [Weber] Max Weber, "Politik als Beruf (Politics as a Vocation)," speech given at Munich University, Munich, Germany, 1918; translated in Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1946), p. 78. ("A state is a human community that claims the *monopoly of the legitimate use of physical force* within a given territory.")

264 [Commonly used definition of nation-state] Article 1 of the Montevideo Convention on the Rights and Duties of States, a treaty signed at the Seventh International Conference of American States on December 26, 1933, in Montevideo, Uruguay.

264 [Multiple authorities exert control over the same territory] James Anderson, "The Shifting Stage of Politics: New Medieval and Postmodern Territorialities," *Environment and Planning: Society and Space* 14 (1996): pp. 133–53; Stephen J. Kobrin, "Back To the Future: Neomedievalism and the Postmodern Digital World Economy," *Journal of International Affairs*, spring 1998; and Bruno Tesche, "Geopolitical Relations in the Middle Ages: History and Theory," *International Organization* 52, no. 20 (spring 1998): pp. 325–58.

لوحة شطرنج مختلفة

266–67 [Condoleezza Rice's pre-9/11 opinions about the main challenges facing the United States] Condoleezza Rice, "Promoting the National Interest," *Foreign Affairs*, January–February 2000, pp. 45–62.

268 [Condoleezza Rice's post-9/11 comments] James Harding and Richard Wolffe, " 'We Worry a Good Deal More . . . September 11 Clarified the Threats You Face in a Post-Cold-War Era': Interview with Condoleezza Rice," *Financial Times*, September 23, 2002, p. 21.
268 [National missile defense goals and budget] U.S. Congress. *National Missile Defense Act of 1999*. 106th Cong., 1st Sess., H.R. 4 (January 6, 1999); U.S. Department of Defense, Missile Defense Agency, "Historical Funding for MDA, FY85–05," 2005.
268 [Low investment in U.S. port security] Department of Homeland Security, Office of the Inspector General, "Review of the Port Security Grant Program," OIG-05-10, January 2005.
269 [2008 deadline to secure Russian nuclear material] Peter Baker and Walter Pincus, "U.S.-Russia Pact Aimed at Nuclear Terrorism," *Washington Post*, February 24, 2005, p. A1.

رؤية أفضل

269 [Realist theories and thinkers] John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton, 2001); Robert G. Gilpin Jr., "Realism," *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations* (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 462–64; Fareed Zakaria, *From Wealth To Power: The Unusual Origins of America's World Role* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); Michael C. Williams, *The Realist Tradition and the Limits of International Relations* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, Cambridge Studies in International Relations, 2005).
269 [Otto von Bismarck and Realpolitik] Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), p. 121; Otto Pflanze, *Bismarck and the Development of Germany* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).
270 [Recent reviews of international relations theories] Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," *Foreign Policy*, spring 1998, pp. 29–45; Jack Snyder, "One World, Rival Theories," *Foreign Policy*, November–December 2004, pp. 52–62. Also Louis Klarevas, "Political Realism: A Culprit for the 9/11 Attacks," *Harvard International Review*, fall 2004, pp. 18–23.
270–71 [Liberal tradition in international relations] Bruce Russett and John R. Oneal, *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations* (New York: Norton, 2001), and G. John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001). See also Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization*, autumn 1997.
271 [Constructivism in international relations] Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (New York: Cambridge University Press, 1999); Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998); Alexander Wendt, "Why a World State Is Inevitable: Teleology and the Logic of Anarchy," *European Journal of International Relations* 9, no. 4, pp. 491–542.
271 [Neocons and their role in the Bush administration] Max Boot, "Think Again: Neocons," *Foreign Policy*, January–February 2004, pp. 20–28. See also Robert

Kagan and Irving Kristol, "A Distinctly American Internationalism," *Weekly Standard*, November 29, 1999.
272 [Snyder] Snyder, "One World, Rival Theories."
272–73 [Pre-9/11 meeting at the White House] Richard Clarke, *Against All Enemies* (New York: Free Press, 2004), pp. 231–32.

الحدود غير المتماثلة

273 [Smuggling in North Korea] Jonathan Watts, "Frozen Frontier Where Illicit Trade with China Offers Lifeline for Isolated North Koreans," *The Guardian*, January 9, 2004.

السيادة المفرغة

274–75 [Sovereignty] John Ruggie, *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization* (London: Routledge, 1998); Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999); and also Krasner's two articles: "Think Again: Sovereignty," *Foreign Policy*, January–February 2001, pp. 20–29, and "Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failed States," *International Security* 29 (fall 2004): pp. 85–120.
275 [OSCE report; Helga Konrad] Special representative on Combating Trafficking in Human Beings, *Stop Human Trafficking*, Organization for Security and Cooperation in Europe, March 11, 2005; "Report Says People-Smuggling on Increase in Europe," *Reuters*, March 31, 2005.
275 [Illegal immigrants tripled in Spain between 2001 and 2005] David Unger, "An Immigration Experiment Worth Watching in Spain," *New York Times*, March 20, 2005.
275–76 [Illegal immigrant flows to the United States same as during the 1990s] Sylvia Moreno, "Flow of Illegal Immigrants to U.S. Unabated," *Washington Post*, March 22, 2005.

ابحث عن الدولة

278 [Mexican commander jailed] Julia Preston and Craig Pyes, "Mexican Tale: Drugs, Crime, Corruption, and the U.S.," *New York Times*, August 18, 1997; Procuraduria General De La Republica, Mexico, Press Release No. 510/00, September 28, 2000. Online at http://www.pgr.gob.mx/cmsocial/press00/sep/pr510.html
278 [Lithuanian president Paksas impeached] Mark Galeotti, "The Paksas Affair," *Jane's Intelligence Review*, January 2005, p. 25.
278 [U.S. government accusations of North Korean officials' involvement in drug trafficking] U.S. Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, "2003 International Narcotics Control Strategy Report," March 1, 2004.
278 [Montesinos in jail] "New Jail Term for Peru Spy Chief," BBC News Online, June 29, 2004.
278 [Chinese military officials involved in counterfeiting] "No More Business as Ususal," *Asiaweek*, December 6, 2000; Ted C. Fishman, "Manufaketure;" "People's Republic of Cheats," *Far Eastern Economic Review*, June 21, 2001.

279 [Pakistani government's relationship with A. Q. Khan's nuclear smuggling] "State Department Spokesman Adam Ereli Has Unequivocally Absolved the Pakistani Leadership of Any Role in Dr. A. Q. Khan Proliferation Network's Operation," *The Nation,* March 21, 2005; U.S. State Department daily briefing, March 17, 2005; author interview with Pakistani expert Husein Haqqani, Washington, DC, September 16, 2004.

279 [Sale of nuclear-capable missiles by Ukrainian arms dealers] Aleksandar Vasovic, "Ukrainians Sold Missiles To Iran, China, Prosecutors Say," *Washington Post,* March 19, 2005.

العالم المرتقب

281 [Smith] Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (New York: Modern Library, 1994), book 5, chapter 2, article 4.

المراجع البيلوجرافية

Andreas, Peter, and Timothy Snyder, eds. *The Wall around the West: State Borders and Immigration Controls in North America and Europe.* New York and Oxford: Rowman & Littlefield, 2000.
Arquilla, John, and David Ronfeld, eds. *In Athena's Camp: Preparing for Conflict in the Information Age.* Santa Monica, CA: Rand, 1998.
———. *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy.* Santa Monica, CA: Rand, 2001.
Azzara, Thomas. *Tax Havens of the World,* 7th ed. Nassau, Bahamas: New Providence Press, 1999.
Bales, Kevin. *Disposable People: New Slavery in the Global Economy.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1999.
Bannon, Ian, and Paul Collier, eds. *Natural Resources and Violent Conflict.* Washington: World Bank, 2003.
Barabasi, Albert-Laszlo. *Linked: The New Science of Networks.* Cambridge MA: Perseus Publishing, 2002.
Barnett, Michael, and Raymond Duvall, eds. *Power in Global Governance.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005.
Barnett, Thomas P. M. *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century.* New York: G. P. Putnam's Sons, 2004.
Becker, Jasper. *Rogue Regime: Kim Jong Il and the Looming Threat of North Korea.* Oxford, UK: Oxford University Press, 2005.
Bhagwati, Jagdish. *In Defense of Globalization.* Oxford, UK: Oxford University Press, 2004.
Bobbitt, Philip. *The Shield of Achilles: War, Peace, and the Course of History.* New York: Anchor Books, 2003.
Brown, Michael E., Owen R. Cote, Sean M. Lynn-Jones, and Steven Miller, eds. *New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security.* Cambridge, MA: MIT Press, 2004.
Brzezinski, Matthew. *Fortress America: On the Frontlines of Homeland Security; An Inside Look at the Coming Surveillance State.* New York: Bantam Books, 2004.
Carpenter, Ted Galen. *Bad Neighbor Policy: Washington's Futile War on Drugs in Latin America.* New York: Palgrave, 2003.
Casella, Alessandra, and James Rauch, eds. *Networks and Markets.* New York: Sage Publications, 2001.
Chalk, Peter, and Angel Rabasa. *Colombian Labyrinth: The Synergy of Drugs and Insurgency and Its Implications for Regional Stability.* Santa Monica, CA: RAND Project Air Force, 2001.
Clarke, Richard. *Against All Enemies.* New York: Free Press, 2004.
Cusimano, Maryann, ed. *Beyond Sovereignty: Issues for a Global Agenda.* New York: St. Martin's Press, 2002.
Dahlby, Tracy. *Allah's Torch: A Report from Behind the Scenes in Asia's War on Terror.* New York: William Morrow, 2005.

Dixit, Avinash. *Lawlessness and Economics: Alternative Modes of Governance*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.
Encyclopedia of U.S. Foreign Relations. New York: Oxford University Press, 1997.
Environmental Investigation Agency. *Lost in Transit: Global CFC Smuggling Trends and the Need for a Faster Phase-Out*. London: EIA, November 2003.
Etzioni, Amitai. *The Limits of Privacy*. New York: Basic Books, 2000.
Farah, Douglas. *Blood from Stones: The Secret Financial Network of Terror*. New York: Broadway Books, 2004.
Farazmand, Ali, ed. *Modern Systems of Government: Exploring the Role of Bureaucrats and Politicians*. New York: Sage Publications, 1997.
Federal Bureau of Investigation. *Crime in America: FBI Uniform Crime Reports, 2003*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2004.
Finger, Michael J., and Philip Schuler, eds. *Poor People's Knowledge: Promoting Intellectual Property in Developing Countries*. Washington, DC: World Bank, 2004.
Freeland, Chrystia. *Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism To Capitalism*. New York: Times Books, 2000.
Friedman, Thomas L. *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999.
———. *The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005.
Friman, Richard R., and Peter Andreas, eds. *The Illicit Global Economy and State Power*. New York: Rowman & Littlefield, 1999.
———. *NarcoDiplomacy: Exporting the U.S. War on Drugs*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.
Fukuyama, Francis. *State-Building: Governance and World Order in the Twenty-first Century*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.
Hironaka, Ann. *Neverending Wars: The International Community, Weak States, and the Perpetuation of Civil War*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005.
Ikenberry, G. John. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.
Inciardi, James A., and Lana D. Harrison, eds. *Harm Reduction: National and International Perspectives*. New York: Sage Publications, 2000.
International Consortium of Investigative Journalists (ICIJ). *Making a Killing: The Business of War*. Washington, DC: Center for Public Integrity, 2003.
International Federation of Phonographic Industries. *The Recording Industry Commercial Piracy Report, 2004*. London: IFPI, July 2004.
International Monetary Fund. *World Economic Outlook: Globalization and External Imbalances*. Washington, DC: IMF, April 2005.
Kahin, Brian, and Hal R. Varian, eds. *Internet Publishing and Beyond: The Economics of Digital Information and Intellectual Property*. Cambridge, MA: MIT Press, 2000.
Kaplan, Robert D. *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War*. New York: Random House, 2000.
Keck, Margaret, and Kathryn Sikkink. *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.
Keefe, Patrick Radden. *Chatter: Dispatches from the Secret World of Global Eavesdropping*. New York: Random House, 2005.
Kirk, Robin. *More Terrible than Death: Massacres, Drugs, and America's War in Colombia*. New York: Public Affairs, 2003.
Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.

Krasner, Stephen D. *Sovereignty: Organized Hypocrisy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.
Kurkchiyan, Marina, and Alena V. Ledeneva, eds. *Economic Crime in Russia.* New York: Kluwer Law International, 2000.
Kurlansky, Mark. *Salt: A World History.* New York: Penguin, 2003.
Kyle, David, and Rey Koslowsky, eds. *Global Human Smuggling: Comparative Perspectives.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001.
Lal, Deepak. *In Praise of Empires: Globalization and Order.* New York: Palgrave Macmillan, 2004.
Laufer, Peter. *Wetback Nation: The Case for Opening the Mexican-American Border.* Chicago: Ivan R. Dee, 2004.
Lennon, Alexander T. J., ed. *The Battle for Hearts and Minds: Using Soft Power to Undermine Terrorist Networks.* Cambridge, MA: MIT Press, 2003.
Library of Congress, Federal Research Division. *Organized Crime and Terrorist Activity in Mexico, 1999–2002.* Washington, DC: Library of Congress, 2003.
Lumpe, Lora, ed. *Running Guns: The Global Black Market in Small Arms.* London: Zed Books, 2000.
Macoun, Robert J., and Peter Reuter. *Drug War Heresies: Learning from Other Vices, Times, and Places.* New York: Cambridge University Press, 2001.
Marez, Curtis. *Drug Wars: The Political Economy of Narcotics.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 2004.
Mearsheimer, John. *The Tragedy of Great Power Politics.* New York: Norton, 2001.
Miron, Jeffrey A. *Drug War Crimes: The Consequences of Prohibition.* Oakland, CA: Independent Institute, 2004.
Nadelman, Ethan A. *Cops across Borders: The Internationalization of U.S. Criminal Law.* University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1993.
Napoleoni, Loretta. *Modern Jihad: Tracing the Dollars behind the Terror Networks.* London: Pluto Press, 2003.
National Commission on Terrorist Attacks upon the United States. *The 9/11 Commission Report.* New York: Norton, 2004.
National Research Council, National Academy of Sciences. *Informing America's Policy on Illegal Drugs: What We Don't Know Keeps Hurting Us.* Washington, DC: National Academy Press, 2001.
Naylor, R. T. *Wages of Crime: Black Markets, Illegal Finance, and the Underworld Economy.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002, and 2004 rev. ed.
Nordstrom, Caroline. *Shadows of War: Violence, Power, and International Profiteering in the Twenty-first Century.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 2004.
O'Harrow, Robert Jr. *No Place to Hide: Behind the Scenes of Our Emerging Surveillance Society.* New York: Free Press, 2005.
Oneal, John R., and Bruce Russett. *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence and International Organizations.* New York: Norton, 2001.
Organisation for Security and Cooperation in Europe, Special Representative on Combating Trafficking in Human Beings. *Stop Human Trafficking.* Vienna: OSCE, March 11, 2005.
Palan, Ronen. *The Offshore World: Sovereign Markets, Virtual Places, and Nomad Millionaires.* Ithaca and London: Cornell University Press, 2003.
Papademetriou, Demetrios. *Responding To Clandestine Migration: Economic Migrants? Trends in Global Migration.* Toronto: Caledon Institute of Social Policy, June 2000.

———et al. *NAFTA's Promise and Reality: Lessons from Mexico for the Hemisphere.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.
Perez Reverte, Arturo. *Queen of the South.* New York: Putnam, 2002.
Pflanze, Otto. *Bismarck and the Development of Germany.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.
Pieth, Mark, ed. *Financing Terrorism.* Boston: Kluwer Academic Publishers, 2002.
Rabkin, Jeremy A. *Law without Nations: Why Constitutional Government Requires Sovereign States.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005.
Reuter, Peter, and Edwin M. Truman. *Chasing Dirty Money: The Fight against Money Laundering.* Washington, DC: Institute for International Economics, 2004.
Rheingold, Howard. *Smart Mobs: The Next Social Revolution.* New York: Perseus Books, 2002.
Riedel, Philip, ed. *Handbook of Transnational Crime and Justice.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2005.
Robinson, Jeffrey. *The Merger: The Conglomeration of International Organized Crime.* Woodstock, NY: Overlook Press, 2000.
Rotberg, Robert, ed. *When States Fail: Causes and Consequences.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.
Ruggie, John. *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization.* London: Routledge, 1998.
Sampson, Anthony. *The Arms Bazaar: From Lebanon To Lockheed.* New York: Viking, 1977.
Satter, David. *Darkness at Dawn: The Rise of the Russian Criminal State.* New Haven: Yale University Press, 2004.
Schwartz, Peter. *Inevitable Surprises: Thinking Ahead in a Time of Turbulence.* New York: Gotham, 2004.
Scotchmer, Suzanne. *Innovation and Incentives.* Cambridge, MA: MIT Press, 2005.
Slaughter, Anne Marie. *A New World Order.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.
Small Arms Survey 2003: Development Denied. Geneva: Graduate Institute of International Studies, 2003.
Small Arms Survey 2004: Rights at Risk. Geneva: Graduate Institute of International Studies, 2004.
Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* New York: Modern Library, 1994 edition.
Stares, Paul B. *Global Habit: The Drug Problem in a Borderless World.* Washington, DC: Brookings, 1996.
Tanzi, Vito. *Policies, Institutions, and the Dark Side of Economics.* Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2000.
United Nations Conference on Trade and Development. *World Investment Report, 2004.* Geneva: UNCTAD Press Unit, September 22, 2004.
United Nations Office on Drugs and Crime. *2004 World Drug Report: Executive Summary.* Geneva: UNODC, 2004.
———. *Global Illicit Drug Trends.* Vienna: UNODC, 2003.
United Nations Population Fund and UN Information Service. *State of the World's Cities, 2004/2005: Globalization and Urban Culture.* London: UN-HABITAT, 2004.
United States Department of Justice, National Drug Intelligence Center. *Heroin Distribution in Three Cities.* Washington, DC: November 2000.
United States Department of Justice, Office of the Inspector General. *The Internal*

Effects of the Federal Bureau of Investigation's Reprioritization. Washington, DC: September 2004.
United States Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *International Narcotics Control Strategy Report, 2003*. Washington, DC: March 2004.
———. *International Narcotics Control Strategy Report, 2005*. Washington, DC: March 2005.
United States Department of State, Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons. *Trafficking in Persons Report*. Washington, DC: June 14, 2004.
United States, Government Accounting Office. *Nonproliferation: Further Improvements Needed to Counter Threats from Man-Portable Air Defense Systems*. Washington, DC: May 2004.
United States Treasury Department. *National Money Laundering Strategy*. Washington, DC: July 2002.
Weber, Max. *From Max Weber: Essays in Sociology*. New York: Oxford University Press, 1946.
Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. New York: Cambridge University Press, 1999.
Williams, Michael C. *The Realist Tradition and the Limits of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
Williams, Phil, ed. *Russian Organized Crime: The New Threat*. London: Frank Cass Publishers, 1997.
Wilson, James Q. *Bureaucracy: What Government Agencies Do and Why They Do It*. New York: Basic Books, 1989.
Wolf, Martin. *Why Globalization Works*. New Haven: Yale University Press, 2004.
Yergin, Daniel, and Stanislaw Joseph. *The Commanding Heights: The Battle between Government and the Marketplace That Is Remaking the Modern World*. New York: Simon & Schuster, 1998.
Zakaria, Fareed. *From Wealth To Power: The Unusual Origins of America's World Role*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

شكر وتقدير

لقد أنجزت هذا الكتاب حين كنت أعمل كرئيس تحرير لمجلة Foreign Policy. ومن أثم، أوجه أولى كلمات العرفان إلى رئيستي، جسيكا ماثيوز، رئيسة مؤسسة كارنيجي الوقفية للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace، التي تصدر عنها المجلة. إن مساحة الحرية والاستقلالية التي منحتني إياها جيسيكا ومجلس أمناء الوقفية في إدارة المجلة، هي شرف سأظل ممتنا له إلى الأبد. وسوف يشعر القراء المتابعون لكتابات جيسيكا المتميزة، تأثيرها الفكري في هذا الكتاب. كما قامت أيضا بإبداء بعض التعليقات القيّمة، على إحدى المسودات الأولى للكتاب.

كما أود أن أعبر عن خالص تقديري لزملائي بالمجلة، والذين حافظوا على مسارها الناجح خلال فترات غيابي، وهم: لين نيوهاوس، ويل دُبسون، ترافيس دوب، مارك شتراوس، كارلوس لوزادا؛ وجيمس جيبني، الذي قام أيضا بمساعدتي من خلال عمل الملاحظات حول بعض فصول الكتاب .. فالشكر كل الشكر لهم، ولزملائي الحاليين والسابقين بالمجلة: ديفيد بوسكو، لورا بيترسون، مايك بوير، جيمس فورسيث، كيت بالمر، إيمي راسل، جاي سينغ، وجيف مرن، وسارة شوماخر، وكيلي بيترسون، وجين كيلي، واليزابيث دياجنو، وميليندا براوير وليزلي بالتي، و إبِين كابلن الذي شارك في تحديد المراجع وإعداد الفهرس بكل براعة وتفان.

كما أدين بشكر خاص لسيدهارثا ميتر؛ حيث أن مشاركته في هذا الكتاب كمحرر ومحاور فكري كانت أساسية. حيث قام سيدهارثا بتوجيه مهاراته المتعددة لفهم الأفكار والبيانات التي يستند إليها هذا الكتاب بصورة كاملة، ومن ثم أصبح زميلاً لا غنى عنه بالنسبة لي.

وقد تم تعديل النسخ الأولية لهذا الكتاب وتحسينها بشكل كبير، بفضل التعليقات والاقتراحات التي تقدمت بها مجموعة خبيرة ورفيعة المستوى من الشخصيات، والذين قاموا تفضلوا بتكريس بعض من وقتهم الثمين لقراءة تلك المسودات. أتوجه بشكري لديفيد بيل، جون دويتش، بيل إيموت، توماس ل. فريدمان، فرانسيس فوكوياما، جيمي جورليك، إيثان نادلمان، ديميتريوس بابادميتريو، جورج بيركوفيتش، ستروب تالبوت، ستيفن والت، فيل ويليامز، جوناثان وينر، فريد زكريا. كما أتقدم بالشكر إلى الرئيسين السابقين، إرنستو زيديلو من المكسيك

وسيزار جافيريا من كولومبيا، اللذين قاما أيضا بقراءة المسودة الأولية وإبداء بعض الملاحظات المفيدة.

لقد استفدت من الحوارات التي أجريتها مع عدد كبير من الأفراد الذين أفادوني بخبراتهم، ومعلوماتهم، وأفكارهم، ومن ساعدوني في الوصول إلى الآخرين الذين كان لديهم المعلومات التي كنت في حاجة إليها. وأود أن أتوجه بشكر خاص لمورت آبراموفيتس، ومحسود أحمد، وفؤاد عجمي، وجين جاك ألبين، وإدواردو أماديو، وديجو آريا، وأندرس أسلوند، وريكاردو أفيلا، وموريين باجينسكي، ودانيال برادلو، وكلارا بريلمبورج، ومات باروز، ونيك باتلر، وأنطونيو كارلوشي، ولوشيو كاراشيولو، وميجوال آنجل كارانزا، وماريا كريستينا كيرولا، وروبرتو دانينو، وكمال ديرفيس، وكارين دي يونج، وتوماس فينجار، وكريستو جراديف، ولو جودمان، وريتشارد هاس، وفيكتور هلبرستاد، وحسين حقاني، وديجو هيدلجو، وميشيل هيرش، ورودلف هومس، وروبرت هتشينجز، وعدنان إبراهيم، وستيفن جوكس، وإليس جوان، وراي كندال، وستيفن كوبرين، وكايو كوخ فيسر، وميكل كورتان، وبول لوديشينا، وديميتري لزاريسكو، وفيكتور ماجونين، ودوريس مايسنر، وجيم مودي، ولويس ألبرتو مورينو، وأندريه أورتيجه، ونيلسون أورتيز، وسولي أوزل، وآنا بالاشيو، وآندريه باسترانك، وجاي بفيفرمان، وجياني ريوتا، وديفيد روثكوبف، وجونزالو سانشاز دي لوزادا، ألبرتو سليزينجر، وسومشاي سوباكار، وبيتر شفارتز، وزانج تاي، وفيتو تانزي، وديميتري ترينين، وتيد ترومان، ومارتين وولف، ودانيال يرجين.

كما أتوجه بالشكر لوكيلي رافي ساجالين، والناشرين جيري هاوارد وراكيش ساتيال بـDoubleday بنيويورك، ورافي ميرشانداني بـ W m. Heinemann بلندن، وجياني فيراري بـ Mondadori بميلانو، وكريستوبال بيرا بـ MondadoriRandomHouse ببرشلونة. لقد كان أخي جوزيبي نعيم، وزوجته إيزابيل وأولادهما، ديبوره، ودانيال، وباتريشيا، وصوفيا دائما مصدرًا للتسرية والدعم اللانهائي.

وأخيرا، أهدي هذا الكتاب إلى مركز شبكتي الشخصية؛ مجموعة الأفراد الذين جعلوا الكثير من الأمور ممكنة وذات قيمة: زوجتي سوزان وأولادنا، أدريانا، وكلوديا، وأندريه.

الداخلية لهذه المنظمات العالمية، التي تعمل بكفاءة مذهلة، كما يوضح لماذا يعتبر احتوائها أمرا شديد الصعوبة – وشديد الأهمية.

يقدم "تجارة غير مشروعة" نظرة جديدة، وبارعة، ومقنعة لهذه القصة التي لم يتم التطرق لها من قبل عن العولمة. كما يمثل عدسة نافذة جديدة يمكن من خلالها تقييم الآلية التي يعمل بها العالم اليوم وأين يمكن أن يتجه. إن هذا الكتاب سيشعل بالتأكيد جدلا كبيراً على أعلى المستويات، مغيراً الطريقة التي تفكر فيها بالعالم.



موسى نعيم هو رئيس تحرير مجلة *Foreign Policy* ذات التأثير الواسع، الصادرة عن مؤسسة كارنيجي الوقفية للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace. لقد حققت *Foreign Policy* تحت رئاسته شهرة واسعة، نظرا لمقالاتها الثورية، والتي حازت في 2003 على جائزة المجلة القومية للتميز لعام National Magazine Award for 2003 General Excellence. احتل نعيم، الحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا MIT، منصب وزير الصناعة والتجارة بفنزويلا، ومدير تنفيذي بالبنك الدولي. ويتم نشر المقالات الخاصة به بانتظام في مجموعة من أشهر الإصدارات في العالم، مثل *Financial Times*، و*El Pais* و *Corriere della Sera*.





ISBN 977-6163-43-2